

199 EX/4 Part I (A)

٤/١٩٩ م ت
الجزء الأول (ألف)

باريس، ٤/٣/٢٠١٦
الأصل: إنجليزي/فرنسي

المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة



البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الأول (ألف)

تقرير عن تنفيذ البرنامج

(من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

الملخص

أعد التقرير عن تنفيذ البرنامج عملاً بقرار المؤتمر العام ٣٨/م.٩٩. وهو يرمي إلى إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام خلال الأشهر الأربعة والعشرين الأولى من فترة الأعوام الأربعة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ويقدم هذا التقرير تقييماً تحليلياً لتنفيذ البرنامج وللتقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة الخاصة بالبرامج الرئيسية الخمسة ومعهد اليونسكو للإحصاء وبالأولوياتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا وفي المساواة بين الجنسين خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويقدم التقرير المحرز في تحقيق كل نتيجة من النتائج المنشودة وفقاً لمؤشرات الأداء والأهداف الموضوعية لها في إطار خطة الإنفاق القائمة على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي.

وتوجد على شبكة الإنترنت معلومات مكمّلة لهذا التقرير يمكن الاطلاع عليها مباشرة عن طريق نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (SISTER) (٣٧/م.٥). وتبيّن هذه المعلومات التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف المحددة لمؤشرات الأداء الخاصة بكل نتيجة من النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٧/م.٥.

الإجراءات المتوقعة من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٥٢.



جدول المحتويات

الصفحة

i	جدول المحتويات
١	الملخص التنفيذي
٧	البرنامج الرئيسي الأول: التربية
٣٧	البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية
٧٥	البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية
٩٣	البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة
١٢١	البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات
١٤٧	معهد اليونسكو للإحصاء
١٥١	الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا
١٥٩	الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين
١٦٣	القرار المقترح

الملخص التنفيذي

- ١ - عملاً بالقرار ٣٨/م/٩٩، تقدّم المديرية العامة في هذه الوثيقة التقرير الخاص بتنفيذ البرنامج، الذي يلخص الوضع القائم فيما يخص تنفيذ البرنامج خلال الأشهر الأربعة والعشرين الأولى من فترة الأعوام الأربعة ٢٠١٤-٢٠١٧.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير تقييماً تحليلياً للأداء البرنامجي فيما يخص التقدم المحرز على صعيد تنفيذ الأنشطة وتحقيق النتائج الخاصة بالبرامج الرئيسية الخمسة ومعهد اليونسكو للإحصاء وبالأولويتين العامين المتمثلتين في أفريقيا وفي المساواة بين الجنسين، ويحتوي على معلومات عن حجم الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمكنت المنظمة من تعبئتها لكل نتيجة من النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٧/م/٥. وقد جرى تقييم التقدم المحرز استناداً إلى مؤشرات الأداء والأهداف المحددة لكل نتيجة من تلك النتائج المنشودة بصيغتها المعدلة بناءً على خطة الإنفاق القائمة على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار.
- ٣ - وتوجد على شبكة الإنترنت معلومات أكثر تفصيلاً مكّمة لهذا التقرير يمكن الاطلاع عليها مباشرة عن طريق نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (SISTER) (٣٧/م/٥). وتبيّن هذه المعلومات التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف المحددة لمؤشرات الأداء الخاصة بكل نتيجة من النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٧/م/٥.

عرض عام للإنجازات الرئيسية

- ٤ - تسير عملية تنفيذ البرنامج بوجه عام في المسار الصحيح ويُرجّح أن تفضي إلى تحقيق النتائج المنشودة المحددة في إطار خطة الإنفاق القائمة على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٧.
- ٥ - وقد تصدرت اليونسكو، فيما يخص البرنامج الرئيسي الأول، المشاورات العالمية التي أُجريت خلال السنوات الثلاث الماضية بشأن جدول أعمال التعليم المقبل، والتي أفضت إلى عقد المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ (في إنشيوين في شهر أيار/مايو من عام ٢٠١٥). وتمخض هذا المنتدى عن اعتماد إعلان إنشيوين الذي التزم فيه المجتمع الدولي برمته بجدول أعمال واحد للتعليم، وأفضى هذا الأمر لاحقاً إلى اعتماد هدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم والغايات المرتبطة به. وقد عُهد إلى اليونسكو، في إعلان إنشيوين، بمواصلة الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخصّ زيادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠.
- ٦ - واستثمرت، خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، موارد كبيرة في المساعي الرامية إلى مساعدة البلدان التي كانت احتمالات عدم تمكنها من تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ أكبر من احتمالات عدم تمكن سواها من ذلك، مع إيلاء عناية خاصة لأفريقيا. وواصل قطاع التربية إيلاء عناية كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز تعليم الفتيات والنساء، مع التركيز على المجالات المواضيعية الأربعة ذات الأولوية. وساهم الدعم الذي قدمته اليونسكو في إطار الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء، وهي المبادرة المسماة "حياة أفضل ومستقبل أفضل"، في تعميم مراعاة قضايا الجنسين، مع إيلاء

عناية خاصة لتعزيز محو الأمية وتعزيز التمكين عن طريق الحصول على المعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية وعلى المهارات الوظيفية.

٧ - وواصل قطاع التربية في اليونسكو الاضطلاع بدوره في مجال وضع القواعد والمعايير ورصد تنفيذها. وساهمت أنشطة اليونسكو في اعتماد الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٨ - وعززت اليونسكو، في إطار البرنامج الرئيسي الثاني، عملها في جميع المجالات المواضيعية على الرغم من تقلص حجم موارد البرنامج العادي، إذ جرى الحدّ من وطأة ذلك التقلص إلى حد ما عن طريق الأموال الخارجة عن الميزانية. وتضم الإنجازات الرئيسية للبرنامج الرئيسي الثاني ما يلي: المساعدة على وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني ودون الإقليمي بوسائل تضم المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأكبر نجاح في تنفيذ أنشطة السنة الدولية لعلم البلورات (٢٠١٤) والسنة الدولية للضوء وتكنولوجيات الضوء (٢٠١٥)؛ وإصدار تقريرين عالميين عن تقييم الموارد المائية و"تقرير اليونسكو عن العلوم: نحو عام ٢٠٣٠"؛ واعتماد استراتيجية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٥؛ والموافقة على النظام الأساسي للبرنامج الدولي الجديد لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية وعلى إنشاء الحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو؛ والمساهمات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاسيما في وضع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات والتنوع البيولوجي والطابع المشترك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والأنشطة التي نُظمت قبل وأثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتضمنين اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي تمخضت عنه الدورة، إشارات إلى المحيطات والمياه والمساواة بين الجنسين والسكان الأصليين ومسائل أخرى. وكانت اجتماعات المجلس الاستشاري العلمي الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة مفيدة للغاية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد أثبتت اليونسكو قدرتها على التنفيذ على نطاق واسع في بعض المجالات عن طريق القيام، على سبيل المثال، بتعزيز قدرات أكثر من ٧٨٠٠ شخص من العاملين في المجالات المتعلقة بالمياه خلال فترة العامين الماضية.

٩ - وواصلت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات تنفيذ برنامج عملها بشأن سلامة المحيطات، وسلامة الناس في المحيطات وعلى شواطئها، وقدرة المجتمعات على مواجهة عواقب تغير المناخ وتقلبه. وتصدرت اللجنة المساعي الخاصة بإعداد هدف التنمية المستدامة ١٤ الخاص بالمحيطات عن طريق عملها مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة والاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة تلك المساعي. وتتولى اللجنة حالياً، وفقاً للمهمة المسندة إليها، قيادة عملية إعداد المؤشرات العلمية اللازمة لذلك الهدف وغاياته.

١٠ - وقامت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بإجراء تقييم عالمي لأوضاع نُظم المياه الساحلية العابرة للحدود وظروفها المتغيرة. وسيتيح هذا التقييم لمرفق البيئة العالمية وواضعي السياسات والمنظمات الدولية تحديد الأولويات في مجال

تخصيص الموارد المالية استناداً إلى بيانات علمية. ويستخدم ما يزيد على ٤٠ بلداً من بلدان العالم في الوقت الحاضر المبادئ التوجيهية لتخطيط الحيز البحري التي نشرتها اللجنة حديثاً كوسيلة للتخطيط للتنمية الاقتصادية المستدامة و صمود النظم الإيكولوجية في مياها الوطنية. ونُشر دليل الكربون الساحلي الأزرق وتقرير الأمم المتحدة عن التقييم العالمي للمحيطات، وساهمت اللجنة مساهمة كبيرة في إعدادهما. وجرى في عام ٢٠١٥ الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء نظم الإنذار الإقليمية الثلاثة "الحديثة" بأموج التسونامي، وهي النظم التي تولت اللجنة إنشاءها في منطقة الكاريبي والمحيط الهندي وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر المتوسط والبحار المتصلة به، والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء نظام الإنذار بأموج التسونامي في المحيط الهادي. وتعمل هذه النظم جميعها الآن كما ينبغي.

١١- وكانت فترة العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ فترة انتقالية وتعزيزية على ثلاثة مستويات فيما يخص البرنامج الرئيسي الثالث. فقد أرست خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على الصعيد العالمي، مبدأ الاستدامة في مجموعة من الأهداف الطموحة الرامية إلى إحداث التحول المنشود في العالم والمستندة إلى حقوق الإنسان. ويُراد لهذه الخطة أن تُطبَّق في جميع أرجاء العالم، وتتعهد البلدان وسائر الأطراف المعنية فيها "بألا يخلّف الركب أحداً وراءه". وتندرج هذه الأمور كلها في عداد القيم التي يزود عنها البرنامج الرئيسي الثالث وفي عداد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وواصلت اليونسكو، على الصعيد الداخلي، عملية إعادة التنظيم والهيكلية في ظل الواقع المالي الجديد مع إبداء المزيد من التركيز على الأمور ذات الأولوية ومضاعفة الجهود المبذولة مع الدول الأعضاء من أجل تحديد وترتيب الأولويات. وأعاد قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية تقييم برامجه الرئيسية مسترشداً بالأمرين التاليين: (١) الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيّما الغايات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر المدقع والحدّ من أوجه انعدام المساواة وتعزيز العمل على بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود؛ (٢) الهدف الاستراتيجي السادس للاستراتيجية المتوسطة الأجل، وهو الهدف المتمثل في "دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وترويج المبادئ الأخلاقية".

١٢- وتضم إنجازات البرنامج الرئيسي الثالث الرئيسية ما يلي: تعزيز الصلة بين البحوث والسياسات الاجتماعية على الصعيد القطري، ولا سيّما في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا، وكذلك على الصعيد الوطني؛ وحشد الأطراف المعنية على نطاق واسع دعماً للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات؛ والتنظيم الناجح لمنتدى اليونسكو التاسع للشباب؛ وإسداء المشورة بشأن سياسات الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر والتمييز على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ وإسداء المشورة وبناء القدرات والارتقاء بالمؤسسات في مجال أخلاقيات البيولوجيا، ومن أجل وضع واستعراض السياسات العامة المشتركة والشاملة في الكثير من بلدان العالم في شتى المجالات، منها المجالات المتعلقة بالشباب. وتمخضت الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة عن اعتماد مجموعة من التدابير العملية من أجل تحسين رصد التزام الدول الأعضاء بما توجهه عليها الاتفاقية وتقييم الأثر الوطنية لمكافحة المنشطات.

١٣- وجرى، فيما يخص البرنامج الرئيسي الرابع، إدراج عناصر ثقافية في تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويُعدّ هذا الأمر إقراراً قوياً بكون التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداع عوامل تتيح تحقيق التنمية المستدامة. وقد أُخذت تدابير للمساعدة على تنفيذ الخطة عن طريق القيام، على سبيل المثال، بعقد المؤتمر الدولي للثقافة من أجل مدن مستدامة في هانغزو بالصين في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٥، الذي تمخض عن اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر هانغزو الرامية إلى تعزيز الدور الاستراتيجي للثقافة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة تمهيداً لوضع "الخطة الحضرية الجديدة" المعتمز اعتمادها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦. وظل تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالثقافة الأولوية الرئيسية لقطاع الثقافة، مع التركيز على بناء القدرات ووضع السياسات. وجرى تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالثقافة عن طريق قيام المؤتمر العام لليونسكو، إبان دورته الثامنة والثلاثين، باعتماد توصية اليونسكو الجديدة بشأن حماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع.

١٤- وما فتئت الهجمات المنهجية على التراث الثقافي في مناطق النزاع تثير تحديات هائلة لقطاع الثقافة وتختبر قدرته على التصدي لها اختباراً عسيراً. واعتمد المؤتمر العام لليونسكو، إبان دورته الثامنة والثلاثين، الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز قدرة اليونسكو على مساعدة الدول الأعضاء على درء فقدان التراث الثقافي ومواجهة هذا الأمر في حال حدوثه أثناء النزاعات، وكذلك على إدماج الثقافة في العمليات الإنسانية والأمنية وعمليات إرساء السلام. وجرى في الوقت ذاته إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة التقنية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١٩٩ و ٢٢٥٣ بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية. وقُدّمت المساعدة التقنية أيضاً في البلدان المتضررة من الأزمات، ومنها على سبيل المثال الجمهورية العربية السورية والعراق ومالي واليمن، عن طريق مكاتب اليونسكو الميدانية. وبُذلت جهود كبيرة من أجل إقامة شراكات جديدة والوقوف على مصادر للحصول على المزيد من الدعم المالي.

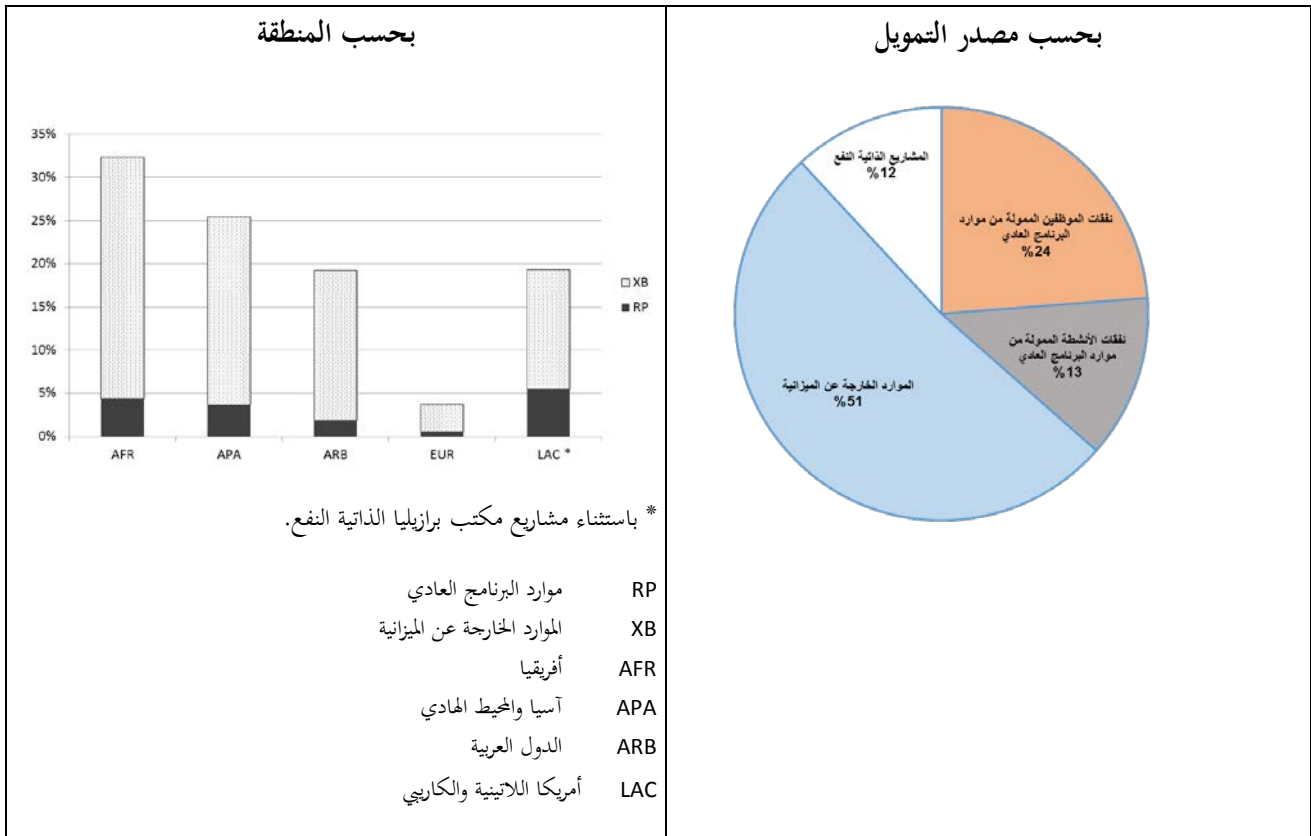
١٥- وواصل قطاع الاتصال والمعلومات، فيما يخص البرنامج الرئيسي الخامس، تحقيق نتائج إيجابية في مساعيه الرامية إلى تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام، وبناء مجتمعات المعرفة عن طريق تعميم الانتفاع بالمعلومات وحفظها بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. وما زال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال وبرنامج المعلومات للجميع وبرنامج ذاكرة العالم من الوسائل الرئيسية التي يستعين بها القطاع من أجل ذلك. ويبيّن دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية، وتوافق الآراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عشر سنوات على انعقادها، أهمية مساهمة اليونسكو في إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيّما في صياغة أهداف التنمية المستدامة وبيان سبل تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

١٦- وجنى قطاع الاتصال والمعلومات منافع من تعزيز المساعي الرامية إلى جمع الأموال الخارجة عن الميزانية ومن الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومعاهد ومراكز الفئة ٢ وكراسي اليونسكو الجامعية، وتمكن من تحقيق ما تنص عليه مؤشرات الأداء ومؤشرات القياس بعد تخفيض مستوياتها للناتج المنشودة الخاصة

بالبرنامج الرئيسي الخامس. ويواصل قطاع الاتصال والمعلومات مع ذلك سعيه إلى التغلب على المصاعب الناجمة عن أعباء أعماله المتزايدة. ويعتمد القطاع على عمليات انتداب وإعارة المتخصصين من أجل التعويض عن النقص في الموظفين. ولو حصل القطاع على موارد إضافية لأغراض التنفيذ المباشر للبرنامج، لتمكن من إحداث تأثير أكبر، ولا سيّما على الصعيد الميداني، ولتمكن أيضاً من تقديم الخدمات المتعلقة بالدراية التقنية بعدة لغات.

مجموع نفقات البرامج الرئيسية الخمسة للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٥

موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية



المصاعب والحلول

١٧- ما زالت اليونسكو تواجه على الصعيد الداخلي مصاعب ومشاكل كبيرة بسبب عدم تناسب الموارد المالية والبشرية المتاحة لها مع العدد المتزايد لطلبات الدول الأعضاء الراغبة في الحصول على مساعدة من اليونسكو، وتحول هذه المصاعب والمشاكل دون تمكن المنظمة من تنفيذ البرنامج على أكمل وجه في بعض مجالات البرنامج ودون بلوغ المنظمة جودة التنفيذ العالية التي ترنو إليها. وأدى النقص في الأخصائيين، ولا سيّما في المكاتب الميدانية، إلى الحدّ من قدرة المنظمة على تقديم المساعدة اللازمة في بعض المجالات أو إلى تأخير قيامها بذلك. وأعاقت عوامل خارجية، تضم تدهور الأوضاع الأمنية وتقلب الأجواء السياسية وحدوث طوارئ صحية في بعض البلدان على سبيل المثال، تنفيذ البرنامج أيضاً.

١٨- وتضم التدابير التي اتخذتها الأمانة للتغلب على هذه المصاعب ما يلي: تعزيز التركيز على المجالات ذات الأولوية وعلى البلدان الأشد احتياجاً إلى المساعدة؛ وإيجاد أوجه تآزر برنامجية تشمل معاهد الفئة ١ التابعة لليونسكو؛ وترشيد الإجراءات وتعديل بُنى الأمانة؛ وتعزيز المساعي الرامية إلى تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية بوسائل مختلفة تضم تحسين التواصل والإعلام؛ وتعزيز التعاضد والتعاون مع الشركاء الخارجيين؛ وحشد الدول الأعضاء من أجل إمداد المنظمة بالمتخصصين عن طريق عمليات الانتداب والإعارة؛ وتعزيز مشاركة مراكز الفئة ٢ في تنفيذ البرنامج.

البرنامج الرئيسي الأول: التربية

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

الإنجازات الرئيسية

الدور القيادي والتنسيقي الذي تضطلع به اليونسكو في وضع جدول الأعمال العالمي الخاص بالتعليم

١٩- كانت اليونسكو في الأعوام الثلاثة الماضية في صدارة الجهات المشاركة في المشاورات العالمية بشأن جدول أعمال التعليم في المستقبل بدءاً من المشاورات المواضيعية العالمية بشأن التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (داكار، آذار/مارس ٢٠١٣)، والاجتماع العالمي للتعليم للجميع (مسقط، أيار/مايو ٢٠١٤)، والمؤتمرات الإقليمية الخمسة التي بلغت ذروتها في المنتدى العالمي للتربية (WEF) الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٥. واستضافت جمهورية كوريا المنتدى العالمي للتربية الذي نظّمته اليونسكو بالتعاون مع الجهات الشريكة في الدعوة إلى عقد هذا المنتدى، وهو يضم حوالي ٦٠٠ ١ مشارك بما فيهم ١٢٠ وزيراً للتربية من ١٦٠ بلداً، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية المانحة، وأكثر من ١٣٠ منظمة غير حكومية. ومع إعلان إنشيو الذي اعتمد إبان المنتدى المذكور، التزم المجتمع الدولي بجدول أعمال واحد خاص بالتعليم، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى اعتماد هدف التنمية المستدامة ٤ (SDG4) الخاص بالتعليم والغايات المرتبطة به. ويسند الإعلان إلى اليونسكو مهمة مواصلة الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص ريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠.

٢٠- وتماشياً مع الغايات المنشودة في هدف التنمية المستدامة ٤، اضطلعت اليونسكو بدور قيادي في وضع إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ الذي قدّم التوجيه اللازم لتنفيذ برنامج التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وأعد هذا الإطار من خلال عملية تشاورية مكثفة على مدى فترة العامين واعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد على هامش الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو. واعتمد هذا الإطار بتصويت ١٨٤ دولة عضواً مع الترحيب وبالتصديق وقوفاً. وسوف يقوم برصد برنامج التعليم حتى عام ٢٠٣٠ الفريق المعني بتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم، الذي احتفظ بولاية جديدة لرصد هدف التنمية المستدامة ٤ والغايات المرتبطة به. وتبعاً لذلك تغيّر عنوان وشعار هذا التقرير بعد نشر السلسلة الأخيرة من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في عام ٢٠١٥.

٢١- وقد شاركت اليونسكو بصورة نشطة في المنتديات الدولية من أجل تحقيق الالتزام السياسي والتمويل واتفاقات الشراكة المستدامة في دعم التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليو ٢٠١٥)، دعت اليونسكو بإصرار إلى زيادة الاستثمارات في مجال التعليم خلال الفعالية الرفيعة المستوى بشأن "تشجيع الاستثمارات في مجال التعليم". وفضلاً عن ذلك، فإن المديرية العامة لليونسكو تُمثل جهة من الجهات المشاركة في الدعوة إلى إنشاء لجنة رفيعة المستوى تُعنى بتمويل فرص التعليم في العالم والتي أنشأتها رئيسة وزراء النرويج بالتعاون

مع الأمين العام للأمم المتحدة إبان مؤتمر القمة بشأن "التعليم من أجل التنمية" (أوسلو، ٦-٧ تموز/يوليو ٢٠١٥)، والتي ترمي إلى تدعيم مسؤوغات الاستثمار في التعليم.

تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم وتعزيز تعليم الفتيات والنساء

٢٢- حافظت اليونسكو خلال فترة العامين على جهودها المبذولة وكثفتها للإبقاء على تعزيز المساواة بين الجنسين وإدراج التعليم العالي لفتيات والنساء في جدول أعمالها، وتركيز الاهتمام على المجالات المواضيعية الأربعة التي تحظى بالأولوية مع إيلاء عناية خاصة للأولوية لأفريقيا. وفي إطار الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء "حياة أفضل ومستقبل أفضل"، وتعميم مراعاة قضايا الجنسين مع إيلاء عناية خاصة لمحو الأمية وتمكين الأفراد من خلال الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، فقد تسنى تحقيق ذلك بفضل المساعدة التقنية التي قدمتها اليونسكو في أثيوبيا ونيجيريا والسنغال وتنزانيا على مستويي السياسات والبرنامج.

٢٣- وأطلقت اليونسكو وحكومة باكستان مبادرة حق الفتيات في برنامج التعليم، بموجب اتفاق ملالا بشأن أموال الودائع. وبدعم من اليونسكو، يهدف البرنامج إلى تحقيق التحاق ٥٠.٠٠٠ فتاة بالمدارس الابتدائية في المناطق التي يصعب الوصول إليها في باكستان، وتحسين الإبقاء عليهن والارتقاء بنتائج التعلم. وخلال هذه الفترة، عززت اليونسكو أيضاً شراكتها على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW) من خلال توقيع اتفاقية برنامج مشترك لتمكين المراهقات والشابات من خلال التعليم. وتهدف هذه المبادرة المشتركة إلى تثقيف الفتيات والشابات الأكثر حرماناً في مالي ونيبال والنيجر وباكستان وجنوب السودان وتنزانيا وهيئة بيئات مواتية، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٤- وجرى تكثيف الجهود المبذولة لمراعاة قضايا الجنسين في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (TVET) في العامين الماضيين، ولا سيما في إطار مشروع "التعليم الأفضل من أجل النهوض بالقارة الأفريقية" وبرنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع (CapEFA). وقامت اليونسكو باستعراض السياسات وأنشطة بناء القدرات لمعالجة القضايا الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على فرص تنمية المهارات والتوظيف في ٢٢ بلداً، نصف تلك البلدان في أفريقيا. ومن حيث ضمان مراعاة قضايا الجنسين في مجال إعداد المعلمين، نشرت اليونسكو دليلاً بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بسياسات وممارسات إعداد المعلمين، تُرجم إلى العربية والإسبانية وهو الآن يُطبق على نحو مكثف في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والدول العربية، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويمثل إعداد المعلمات ومراعاة قضايا الجنسين في مهنة التعليم أيضاً محوراً لبرنامج اليونسكو الخاص بأموال الودائع، هاينان، الذي يُطبق في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، والذي استُهل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وسوف تشدد اليونسكو على إبراز صورة أهمية تعليم الفتيات والنساء من خلال إنشاء "جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء" مؤخراً، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المئة.

تعليم المواطنة العالمية ودرء التطرف العنيف

٢٥- تمكنت اليونسكو على مر العامين الماضيين من إثبات ريادتها في مجال تعليم المواطنة العالمية (CGED). وتعمل اليونسكو مع الجهات المعنية الرئيسية الدولية على تحديد النتائج الجوهرية الرئيسية للتعلم في إطار تعليم المواطنة العالمية، بحيث يمكن أن يكون ذلك بمثابة أولويات فيما يتعلق بعملية القياس، وكذلك مؤشرات لقياس نتائج التدريب على تعليم المواطنة العالمية في سياق التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وقامت اليونسكو بتعبئة الموارد التي توفر التوجيه التربوي بشأن تعليم المواطنة العالمية فيما يتعلق بالمعلمين، ومصممي المناهج الدراسية، ومعدي المدرسين، ورسمي السياسات، والجهات المعنية بالتعليم، وأجرت اليونسكو حلقات عمل توجيهية دون إقليمية لمساعدة البلدان على تطوير قدراتها وتحديد الركائز الاستراتيجية فيما يتعلق بتحقيق التكامل الفعال في إطار تعليم المواطنة العالمية.

٢٦- وأدى ما شهده العالم مؤخراً من تزايد حالات تجنيد الشباب ودفعهم إلى التشدد عبر شبكات التواصل الاجتماعي وفي المجتمعات المحلية وداخل المدارس إلى تجديد وتعزيز التزام اليونسكو بترويج التعليم بوصفه أداة أساسية للمساعدة في التصدي للنزوع إلى التطرف العنيف. وفي هذا السياق، ها هي اليونسكو في صدد إعداد دليل عملي للمدرسين والمعلمين المسؤولين عن طلاب الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية والصفوف الدنيا والعليا من المرحلة الثانوية بشأن التصدي للتطرف العنيف والتشدد الأصولي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليونسكو والبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من أستراليا والنمسا وبلغاريا وكندا وفرنسا وكينيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة بتنظيم حدث رفيع المستوى بشأن درء التطرف العنيف عن طريق التعليم وذلك خلال انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام. وجمع هذا الحدث حوالي ٢٠٠ مشارك، بمن فيهم ٣٠ وزيراً للتربية، أكدوا بشدة على الأهمية التي تضطلع بها اليونسكو في السياق الحالي على الصعيد العالمي.

التعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٧- نظمت اليونسكو المؤتمر العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (EDS) للاحتفال بانتهاء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، والتي كانت اليونسكو تمثل فيه الوكالة الرائدة على الصعيد العالمي. وفي إطار متابعة العقد، أُعد برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومنذ أوائل عام ٢٠١٥، تنسق اليونسكو برنامج العمل العالمي وتدعم الدول الأعضاء لتنفيذ الأنشطة في مجالات العمل الخمسة التي تحظى بالأولوية فيما يخص برنامج العمل العالمي.

٢٨- وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ - الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP21) (باريس، من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، رُوّجت اليونسكو أهمية التعليم، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة (EDS) والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (TVET). وخلال اليوم المواضيعي بشأن التعليم المدرج في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ

(COP21)، استضافت اليونسكو سلسلة من الأحداث التي ناقشت التغيرات المناخية والآثار المترتبة على السياسات التعليمية في هذين المجالين. وعقدت اليونسكو أيضاً ندوتين على امتداد يومين لحشد المدارس بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بتغيير المناخ، بالاشتراك مع ٥٥ مدرسة منتسبة لشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة (ASPnet).

٢٩- وقامت اليونسكو بالتعاون مع مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (UNEVOC) أيضاً بحشد فريق عمل مشترك بين الوكالات معني بمراعاة اعتبارات البيئة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتطوير المهارات فيما يتعلق بثلاثة أحداث نُظمت خلال اليوم المواضيعي بشأن التعليم المدرج في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21). ووافق فريق العمل المشترك بين الوكالات على إعداد مشروعات مشتركة من شأنها تعزيز الممارسات الواعدة في حشد المجتمعات المحلية لتسريع التحول إلى اقتصادات مراعية للبيئة والاستفادة من معارف السكان الأصليين.

القواعد والمعايير

٣٠- واصلت اليونسكو في العام المنصرم الاضطلاع بمهمة وضع القواعد والمعايير ورصد تنفيذها. وتتمثل إحدى أبرز إنجازاتها في اعتماد الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية في المؤتمر الدولي الذي عُقد على مستوى الدول في أديس أبابا بأثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتعمل اليونسكو أيضاً على إعداد اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. وفي الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام، اعتمدت وثيقتين تقنيتين معدلتين، هما: التوصية بشأن تعلم الكبار وتعليمهم والتوصية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اليونسكو الدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو والمعنية بتطبيق التوصيتين الخاصتين بأوضاع العاملين في التعليم (CEART)، التي ركزت على رصد وتعزيز التوصية الخاصة بأوضاع المدرسين (١٩٦٦) والتوصية الخاصة بأوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (١٩٩٧).

تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٣١- عززت اتفاقات شراكة جديدة في فترة عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ أربعة مجالات مواضيعية خاصة بالقطاع تحظى بالأولوية. وقد أسهمت السويد بمبلغ ٣٣ مليون دولار أمريكي لصالح التعليم فيما يتعلق بالأنشطة القطرية على نطاق واسع، أي من خلال برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع (CapEAF)، وتمثل هذه المساهمة زيادة بنسبة ثلاثة أضعاف عن المساهمات التي تحققت سابقاً. وتلقى برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع زيادة بنسبة ٢٩٪ في مساهماته لفترة عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بفترة عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ (من ١٢ مليون دولار أمريكي إلى ١٥,٦ مليون دولار أمريكي)، مما يدل على ثقة الشركاء في العمل الذي تضطلع به اليونسكو.

٣٢- وأقامت اليونسكو اتفاقات شراكة جديدة من أجل دعم الأولويتين العامين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين. وأُبرم اتفاق مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية (بقيمة مليون دولار أمريكي) لتعزيز مجال إعداد المعلمين في مدغشقر ورواندا وصوماليا وأوغندا. وعلاوة على ذلك، استُهلّت المرحلة الثانية من المشاريع الممولة من أموال الودائع الصينية المتمثلة في تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال إعداد المعلمين في خمسة بلدان أفريقية (٤,٣ مليون دولار أمريكي)؛ وقدمت الحكومة المحلية في شنجن (بالصين) دعماً في مجال التعليم العالي في أفريقيا وآسيا (بمليوني دولار أمريكي). ومن خلال إقامة شراكة مع إريكسون، سوف تستنهض اليونسكو تعليم النساء والفتيات في ميانمار عن طريق التعلم بالأجهزة المحمولة (١,٤ مليون دولار أمريكي). وقد أُبرم اتفاق جديد مع جمهورية كوريا بمبلغ إجمالي قدره ٦ ملايين دولار أمريكي، لدعم مشروع مدته ٣ سنوات يهدف إلى العمل على تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية للدول الأعضاء في أفريقيا عبر استخدام النهج الإبداعية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التعلم بالأجهزة المحمولة.

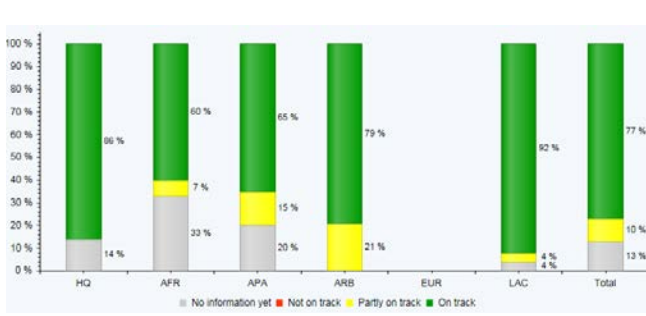
٣٣- وقام قطاع التربية، بالاشتراك مع المكاتب الميدانية، بتعبئة الموارد من أجل تنفيذ البرامج في البلدان التي تعيش تداعيات أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وخصصت حكومة الكويت مبلغاً قدره ٥,٥ مليون دولار أمريكي وأُبرم الصندوق السعودي الإنمائي اتفاق تمويل بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي، دعماً للارتقاء بالتعليم في تعزيز الانتفاع به وتحسين نوعيته لصالح الشباب المتضررين من الأزمة السورية في الأردن والعراق ولبنان وسوريا. وتشمل الإسهامات الأخرى مبلغاً قدره ١٢,٣ مليون دولار أمريكي قدّمه الاتحاد الأوروبي ومبلغاً قدره ٢ مليون دولار قدمته فنلندا من أجل إصلاح التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في العراق؛ وتشمل تلك الإسهامات تمويلاً إضافياً بقيمة ٤ ملايين دولار أمريكي من خلال اتفاق أُبرم مع مؤسسة "التعليم فوق الجميع" لدعم نظام التعليم في العراق؛ ومبلغاً قدره ٩,٣ مليون دولار أمريكي قدمته السويد فيما يتعلق بالبرنامج المستمر بشأن تعزيز محور الأمية في أفغانستان. وأُبرم اتفاق بمبلغ قدره مليون دولار مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لتلبية الاحتياجات التعليمية للمجتمعات الريفية في جنوب السودان.

ثانياً – التقييم بحسب النتائج المنشودة

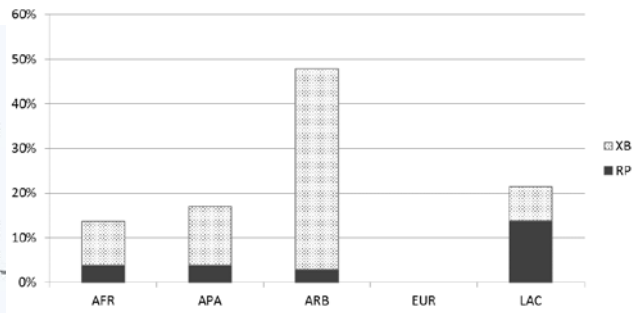
النتيجة المنشودة ١: تعزيز القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ السياسات والخطط في إطار التعلّم مدى الحياة

موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	25,000	40,404	22,181	99%	12,708	12,798

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٧٪ من خطط العمل

RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تركزت المساعدة التقنية المقدمة بصورة رئيسية إلى الدول الأعضاء في مجالين رئيسيين، هما: (أ) التقييمات الوطنية لأنشطة التعليم للجميع؛ (ب) والمساهمات في صياغة تحليل للقطاع، ويندرج بعض هذه المساهمات في سياق أوسع يتمثل في إعداد مقترحات الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE). وقُدمت المساعدة التقنية في هذا المجال إلى ما مجموعه ٦٢ بلداً، يقع ١٨ بلداً منها في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، و ٢٠ بلداً في أفريقيا، و ٤ منها هي من الدول العربية، و ٢٠ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادي.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تتلقّى الدعم من اليونيسكو وتستعرض سياساتها التعليمية كي تشمل منظور التعلّم مدى الحياة. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٠ دولة عضواً

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	جرى استكمال استعراض سياسات التعليم الكبرى العشر خلال فترة العامين: سياستين ٢ في منطقة آسيا والمحيط الهادي (بوتان، وتايلاند)، و ٣ سياسات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (غواتيمالا، وبيرو، وسان كيتس ونيفيس)، وسياسة واحدة في أوروبا (ألبانيا)، و ٤ سياسات في أفريقيا (بوركينافاسو، ومالي، والسنگال، وزامبيا).	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تقدم اليونسكو الدعم إليها وتم فيها مراجعة المخططات الأولية والاستراتيجيات والمخطط المعتمدة وطنياً على صعيد القطاع بأكمله أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ دول أعضاء
مرتفع	قدم قطاع التربية الدعم في حالات الطوارئ أو لأغراض إعادة الإعمار إلى ١٠ دول أعضاء. وبالرغم من أن هذا العدد يظل أدنى بكثير من الغاية المنشودة، وهي ٢٠ بلداً، فإن مجال العمل هذا يعتمد على نشوء الأزمات ولذا تقوم هذه الغايات على الاتجاهات السابقة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن اليونسكو اضطلعت بدور رئيسي في الأزمة السورية بالإضافة إلى النشاطات التي تقوم بها في لبنان والأردن والعراق.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان المتأثرة بالنزاعات والتي تحصل على الدعم في حالات الطوارئ أو لأغراض إعادة البناء. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٠ دولة عضواً

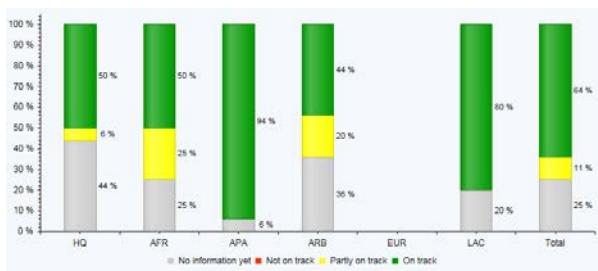
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
حدد مسارا عمل رئيسيان للتصدي للمصاعب الداخلية يتمثل أولهما في عملية التعبئة المتنامية للخبرات الداخلية، التي شملت موظفين من جميع أقسام القطاع وأتاحت تعزيز التعاون فيما بينهم أثناء استعراض السياسات، وعززت بالتالي اتساق وفعالية أنشطة اليونسكو. ويتمثل ثانيهما في الجهود المبذولة لتعزيز التلاحم بين المناطق، الذي سيواصل المقر تشجيعه عن طريق إعداد أنشطة عامة وإشراك المناطق فيها (ومثال ذلك دراسات الحالات القطرية التي تجريها المكاتب الإقليمية للحالات التي تعنيها وفقاً للتوجيهات المنهجية الصادرة عن المقر).	تمثلت المصاعب المحددة الرئيسية في العامل الخارجي المتعلق بتغيرات كبيرة في السياقات السياسية والأزمات: فقد أرجى عدد من الأنشطة أو تعرض للتأخير مدة طويلة. وهذا هو الحال في اليمن حيث أن الوضع الأمني السائد منع اليونسكو من إيفاد أي بعثات تقنية خلال عام ٢٠١٤؛ وفي جنوب السودان حيث لم يجر تنفيذ الأنشطة نظراً إلى الأزمة السياسية؛ وفي تايلند حيث أدى الوضع السياسي الرئيسي إلى تأخير التنفيذ مدة طويلة ولم يُستأنف النشاط الرئيسي إلا في منتصف عام ٢٠١٥؛ وفي مالي حيث يتواصل انعدام الاستقرار السياسي والأمن في الشمال؛ وفي هايتي حيث أدت التغييرات المستمرة على مستوى كبار المسؤولين الحكوميين إلى التأخر في تنفيذ بعض أنشطة البرنامج. وتمثل الصعوبة الداخلية الرئيسية التي تواجه خلال الفترة التي يشملها التقرير في ما يلي: (١) ندرة الأموال المخصصة لتوفير النطاق الكامل والدعم المستدام لمكاتب اليونسكو الميدانية والدول الأعضاء؛ (٢) والافتقار إلى إجراءات عاجلة متخذة (مرونة إدارية ومالية) فيما يتعلق بالأنشطة الملحة والأكثر فعالية، (٣) والافتقار إلى الموارد البشرية ولا سيما فيما يتعلق بمكتب فريق العمل المعني بدور اليونسكو في أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث (PCPD).

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز القدرات الوطنية لتحسين البرامج الجيدة والجامعة والمراعية لقضايا الجنسين في مجال محو الأمية

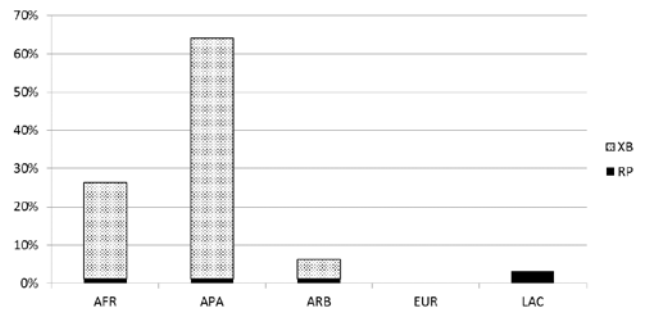
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	4,000	19,484	25,769	99%	9,515	9,602

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٦٤٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تلقي ١٥ بلداً إضافياً الدعم لتعزيز سياساته وخططه الوطنية في مجال محو الأمية، والتي تواجه العديد منها شواغل المساواة بين الجنسين.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تقدم اليونسكو إليها لتنفيذ برامج محو الأمية المراعية لقضايا الجنسين وللنهوض بها أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ بلداً
مرتفع	تلقي ١٨ بلداً الدعم لتركيز العناية على الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس عن طريق بناء القدرات الخاصة بنظم التعليم الوطنية ورسم السياسات المعنية، بما في ذلك وضع برامج معادلة الشهادات، وكذلك توفير فرص التعلم المرنة.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تلقت الدعم من اليونسكو والتي تُعدّ برامج محو الأمية ذات نوعية جيدة خاصة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ بلدان

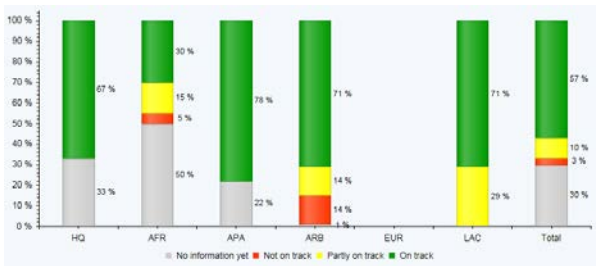
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>واستجابة لذلك، تنتهز اليونسكو الفرص المختلفة لإبراز صورة محو الأمية وتعزيز قاعدة الشواهد لاستنهاض إرادة سياسية أقوى وتعبئة موارد أوفى. وبوصفها وسيطاً نزيهاً، دأبت اليونسكو على تيسير الحوار والتعاون بين مختلف القطاعات والهيئات التأسيسية، من خلال عقد الاجتماعات والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. وتستمر اليونسكو في الحفاظ على مرونتها في تعديل خطط عملها لإيجاد وسائل بديلة لتحقيق النتائج المنشودة في البلدان التي تمثل حالات خاصة.</p>	<p>تشمل المصاعب الرئيسية ما يلي: جعل محو الأمية لدى الكبار والشباب، في العديد من البلدان، أولوية وطنية حقيقية والحفاظ على مصلحة الشركاء في هذا المجال؛ وتكييف مفهوم محو الأمية الذي هو في طور النمو والقائم على المجتمعات المعاصرة في إدارة دورات السياسات والبرامج؛ والتعاون على جميع المستويات فيما بين القطاعات والشراكات، من جهة، والجهات المعنية، من جهة أخرى، ولا سيما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني؛ وتمثل تلك المصاعب في الأوضاع المتقلبة والسياسية و/أو الأمنية في بلدان مثل أفغانستان ومصر ونيجييريا وباكستان وجنوب السودان والصومال.</p>

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز قدرات الدول الأعضاء لوضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

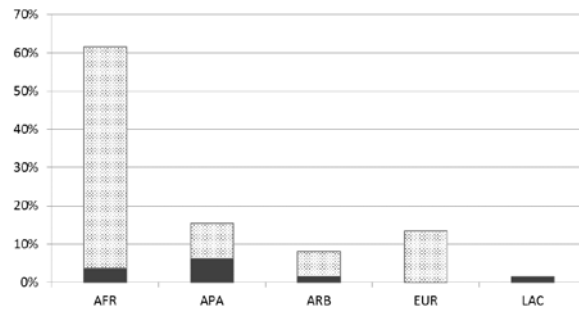
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م ٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	20,000	28,040	12,690	99%	7,862	7,932

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٥٧٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>أجرى ١٤ بلداً مراجعات لسياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، واستفاد من المشورة وتنمية القدرات لدعم انتقال الشباب من المدرسة إلى عالم العمل. واعتمدت ليبيريا ومدغشقر ومالي سياسات جديدة. واستفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحوار الإقليمي. واستفادت ٨ بلدان من الدعم الذي قدمته اليونيسكو للعرض والطلب فيما يتعلق باستشراف المهارات، وهي: الجزائر، جمهورية الدومينيكان، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تطوّرت نظمها لدعم انتقال الشباب من المدرسة إلى عالم العمل ولبناء المهارات اللازمة للعمل والحياة</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>١٠ بلدان، ويشتمل العمل على ٥ عمليات لاستعراض السياسة تُستعمل فيها طرائق اليونيسكو في استعراض السياسة، ومشورتها، وطريقتها في تنمية القدرات، من أجل بدء إعداد سياسة محوّلة نحو دعم انتقال الشباب من المدرسة إلى عالم العمل، مبنية على مبادئ الإدماج والمساواة بين الجنسين والاستدامة</p>
مرتفع	<ul style="list-style-type: none"> - اعتمدت التوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام. - ساعد العمل الذي اضطلع به فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في توفير ما يلزم من معلومات بشأن مؤشرات التعليم حتى عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالغايات المرتبطة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. - نُشر تحليل مقارنة لاستخدام محددات المستوى. - سيتضمن العمل في المستقبل على المستويات المرجعية العالمية مشاورات معمقة مع الجهات المعنية ونهجاً تشاركياً. 	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الأدوات ومجموعات المبادئ التوجيهية التي تُعدّها اليونيسكو للنهوض بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الصعيد الدولي ولرصد التطورات المسجلة في هذين النوعين من التعليم والتدريب</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقديم مقترح نهائي بشأن الصيغة المعدلة للتوصية إلى المؤتمر العام في دورته الـ ٣٨؛ - إعداد وتوزيع مقترح مجموعة محددة من مؤشرات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ - إعداد مشروع المستويات المرجعية العالمية لخصّلات سوّيّات التعلّم.
	<p>اضطلع ٢٨ مركزاً تابعاً لمركز اليونيسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بوضع منتجات معرفية تشمل ممارسات واعدة، ودراسات حالات، وتقارير مصدقة فيما يتعلق بقاعدة البيانات العالمية الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وقدم دليل مركز اليونيسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إجراءات التشغيل فيما يتعلق بالفترة التي يشملها الاستعراض وينبغي ضمان مشاركة فعالة في إنتاج المعارف بما في ذلك المجالات المتعلقة بمهارات الشباب التي تحظى بالأولوية والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الذي يراعي البيئة.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المراكز التابعة لمركز اليونيسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تشارك في البرامج وتسهم في وضع منتجات خاصة بالمعارف</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>انخرط ٢٥ مركزاً تابعاً لمركز اليونيسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، في وضع منتجات معرفية تتعلق بتنمية مهارات الشباب ومراعاة البيئة في إطار التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني</p>

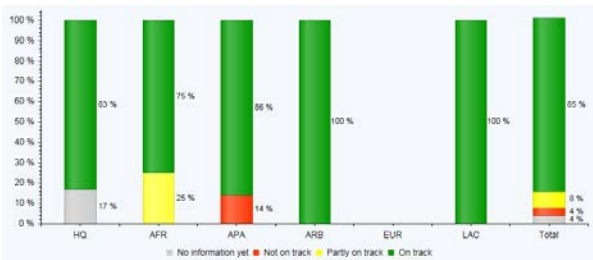
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
مواصلة العمل النظري الحثيث في موضوع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، من خلال الشبكات والشراكات، وكذلك العمل على رصد أنشطة تنمية المهارات. إذ إن ضمان أن يكون التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مصمماً على نحو متنسق عبر أنشطة اليونسكو سيعزز ريادتنا الفكرية والأدوار التي نضطلع بها في وضع المعايير في هذا المجال المواضيعي.	ثمة صعوبتان كبيرتان أعاقتا تنفيذ العمل بشأن التوضيح النظري لمفهوم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ورصد تنمية المهارات في هذا المجال، على المستويين النظري والعملي والشامل، هما: (١) تعقيد ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني نفسه؛ (٢) تنسيق مختلف المبادرات المدرجة في جداول أعمال مختلفة (عمل اليونسكو على وضع مؤشرات، إعداد جدول أعمال لما بعد عام ٢٠١٥، وغير ذلك).

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز القدرات الوطنية من أجل وضع سياسات تستند إلى البيّنات في مجال التعليم العالي لمواجهة التحديات المتعلقة بالإنصاف والجودة والاندماج والتوسع والحراك والمساءلة

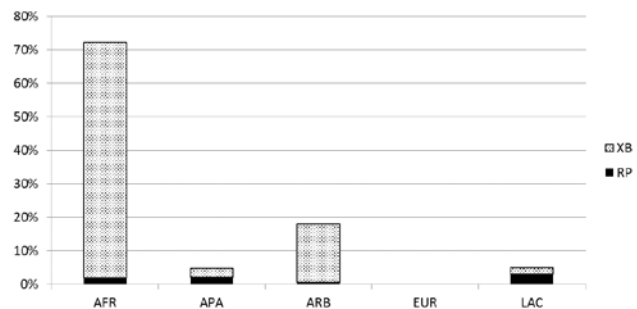
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	2,000	1,837	11,073	99%	6,138	6,175

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٥٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<ul style="list-style-type: none"> - عُقد مؤتمر دولي للدول في عام ٢٠١٤ ليعتمد اتفاقية أروشا المعدلة (ويُطلق عليها اليوم اسم اتفاقية أديس) وهي الاتفاقية المعترف بها في منطقة أفريقيا. ووقع على الاتفاقية الجديدة ١٧ بلداً حتى الآن وهناك عدد كبير من البلدان المتجهة نحو التصديق عليها. - صدقت ثلاثة بلدان على اتفاقية "طوكيو" المعدلة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي. - قُدم تقرير بشأن الاتفاقية العالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في الدورة ٣٨ للمؤتمر العام. ووافقت الاتفاقية العالمية على أن تقوم الأمانة بإعداد الاتفاقية. - بُدئ بإعداد مراجعة لاتفاقية منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي مع انعقاد اجتماع عالي المستوى في المنطقة. 	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تعتمد وثائق اليونسكو التقنية الخاصة بالتعليم العالي، وعدد البلدان التي تحصل على الدعم لتطبيق هذه الوثائق</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انضمام ٧ بلدان إلى اتفاقية أروشا المعدلة - عقد مؤتمر ١ دولي للدول (ICS) - تقدم تقرير ١ بشأن الاتفاقية العالمية إلى المؤتمر العام في دورته ٣٨
مرتفع	<ul style="list-style-type: none"> - عُقد مؤتمران إقليميان في أفريقيا بشأن عمليات التطورات المستجدة في مجال التعليم العالي في أفريقيا وتطوير ثقافة ضمان الجودة في مجال التعليم العالي. - ركز مؤتمر إقليمي في الدول العربية على ضمان الجودة انطلاقاً من منظور الحوكمة والإدارة في مؤسسات التعليم العالي. - عُقد مؤتمر إقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادي بشأن تعليم روح المبادرة وكذلك الاجتماع الـ ١٣ للجنة الاتفاقية الإقليمية وحلقة العمل المرتبطة به. - عُقد منتدى رفيع المستوى للسياسات على الإنترنت، وهو منتدى مفتوح ومرن بشأن التعليم العالي ومتاح على الإنترنت على الصعيد العالمي بشأن ضمان جودة التعليم العالي وأفضل الممارسات في هذا المجال. 	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المؤتمرات الدولية والإقليمية التي يتم تنظيمها بدعم من اليونسكو بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات التعليم العالي، بما في ذلك أساليب التدريس والتعلم المعتمدة على التكنولوجيا</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تنظيم مؤتمر/اجتماع دولي واحد</p>
	<p>أُسديت المشورة بشأن السياسات العامة وبناء القدرات فيما يتعلق بممارسات ضمان الجودة في مجال التعليم العالي في ١٠ بلدان في أفريقيا الوسطى و ٨ بلدان تابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) شارك فيها ١٢٠ اختصاصي قدموا من تلك المناطق. واستفاد ٢٥ بلداً في المنطقة من حلقات العمل الخاصة ببناء القدرات فيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادي.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تحصل على مشورة سياسية من اليونسكو وتشجع في إصلاح نُظُمها للتعليم العالي</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>توفير الدعم لـ ٨ بلدان.</p>

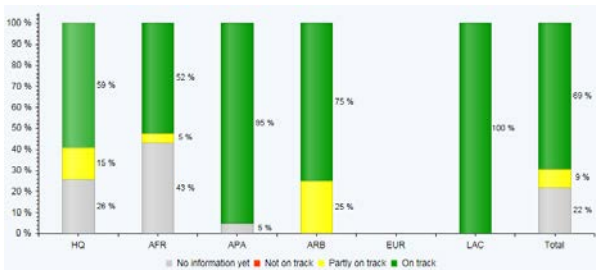
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>ثمة حاجة إلى تضافر الجهود على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي للدفاع عن أهمية الوثائق التقنية بوصفها عنصراً من العناصر الأساسية في برنامج الإصلاح والنوعية الخاص بنظم التعليم العالي.</p> <p>ازداد استخدام الإنترنت في التبادلات والمنتديات ليتسنى الاستفادة منه في تبادل الخبرات والممارسات المذكورة أعلاه.</p>	<p>تتمثل المصاعب الرئيسية فيما يتعلق بالوثائق التقنية المعدلة في ما يلي: (١) زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات لضمان أن تدخل هذه الاتفاقيات حيز النفاذ، (٢) وضمان أن يضع الموقعون على الاتفاقيات المعنية الآليات والهياكل الوطنية اللازمة لتيسير الاعتراف بالمؤهلات على نحو منصف، (٣) وزيادة الوعي بالاتفاقيات ورسم ملاحظتها مع الجهات المعنية مثل مؤسسات التعليم العالي. المطلوب هو المزيد من المساعدة التقنية على أرض الواقع لدعم تنفيذ أحكام الاتفاقيات سواء قبل التصديق عليها أو بعده. وغالباً ما تعيق القيود المالية تبادل الممارسات والخبرات الجيدة (في بعض المجالات مثل عمليات تعزيز النوعية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً فعالاً فيما يتعلق بتوسيع الانتفاع بها والارتقاء بالتعليم والتعلم).</p> <p>يحدّ من تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء أو يؤخرها عدم وجود أخصائيين في قسم التعليم العالي في بعض المكاتب الإقليمية.</p>

النتيجة المنشودة ٥: تعزيز القدرات الوطنية، بوسائل منها التعاون الإقليمي، لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بشأن المعلمين بغية تعزيز نوعية التعليم والمساواة بين الجنسين

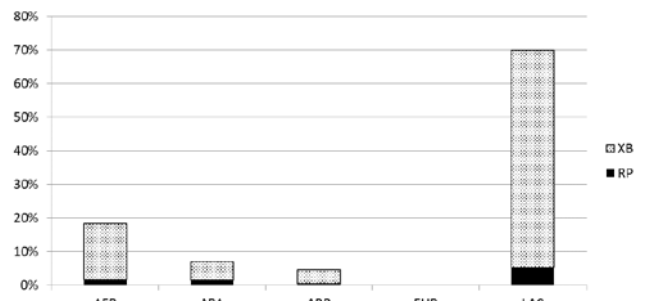
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	5,000	47,120	32,730	99%	10,882	10,971

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٦٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	شارك في البرنامج ما مجموعه ٥٢ بلداً وانتفعت هذه البلدان من اليونسكو بالمساعدة التقنية الرفيعة المستوى؛ ١٣ بلداً أفريقياً؛ و٢٦ بلداً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ و٥ دول عربية؛ و٨ بلدان من أمريكا اللاتينية. وفي بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، صُدّق على إطار المؤهلات الإقليمية المشترك والمراجع بشأن معلمي التعليم الأساسي.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تتلقّى دعماً من اليونسكو وتقوم بإعداد سياسات خاصة بالمعلمين و/أو مراجعة السياسات القائمة في هذا المجال، مع إيلاء عناية شديدة لقضايا الجنسين أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تقديم دعم تقني كبير لما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء.
مرتفع	استفاد ٢٢ بلداً أفريقياً و٦ بلدان من منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي من دورة تدريبية لبناء القدرات على مستوى دبلوم ما بعد نيل الشهادة الجامعية. واستفادت ٣ بلدان في المنطقة العربية في مجال إعداد المعلمين والتنمية المستمرة للقدرات المهنية في سياق ظروف الطوارئ والأزمات المتفاقمة. وفي بيرو، تلقى أكثر من ١٧٠٠٠ معلم تدريباً من خلال برنامج تدريب حيوي.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تتلقّى دعماً من اليونسكو و تُعدّ و/أو تراجع نصحها في إعداد المعلمين وتطويرهم المهني المستمر أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تقديم دعم تقني كبير إلى ١٠ دول أعضاء على الأقل
مرتفع	استفاد ١٣ بلداً في أفريقيا من مساعدة تقنية لتنمية قدراته المؤسسية؛ وحُزب "الدليل بشأن المساواة بين الجنسين في السياسات والممارسات الخاصة بإعداد المعلمين" في معاهد إعداد المعلمين، وشاركت هذه المعاهد في تطوير "إعداد المعلمين فيما يتعلق بالاستدامة: دليل التعليم والتعلم الفعال".	مؤشرات الأداء: عدد مؤسسات تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي يتم تدعيم قدراتها وتدخل مرحلة العمل بكامل طاقتها أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: دعم ١٥ دولة عضواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

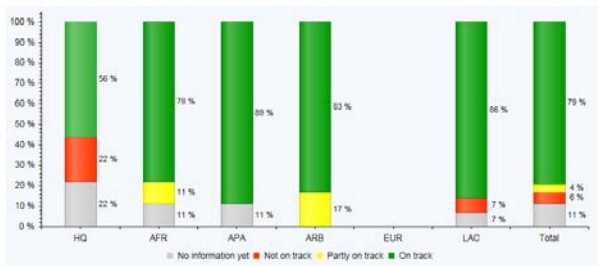
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تؤدي تعبئة الموارد الهامة من خارج الميزانية وتعزيز التعاون بين المقر والمعاهد في شراكة مع فريق العمل الخاص المعني بالمعلمين والذي يضطلع ببرنامج التعليم للجميع إلى ضمان الارتقاء بأوجه التآزر بين برنامج اليونسكو ومجالات العمل الرئيسية لفريق العمل الخاص المعني بالمعلمين في إطار تغطية الأقطار على نطاق أوسع.	مثل عدد الموظفين المحدود صعوبة رئيسية في تنفيذ الأنشطة بأفضل طريقة من حيث الفعالية. وتشمل المصاعب المبلغ عنها والتي تتعرض لها كل منطقة بشكل خاص عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وانتشار فيروس إيبولا في أفريقيا؛ وضمان أن يتماشى جدول الأعمال الجديد مع الأولويات الإقليمية أو الوطنية.

النتيجة المنشودة ٦: النهوض بقدرات الدول الأعضاء لتعزيز عمليات ونتائج التعلم القائم على الكفاءة ورصدها وتقييمها

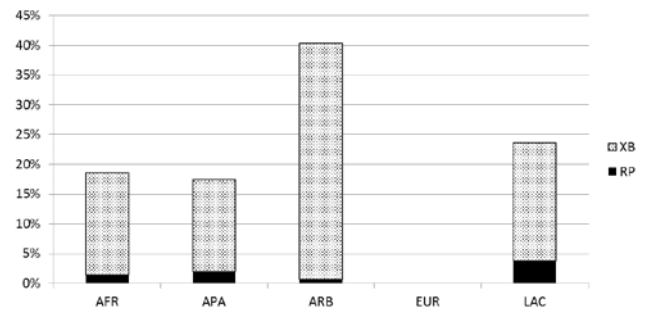
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	1,500	3,110	6,011	99%	3,555	3,578

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	من خلال إعداد دراسات حالات بشأن التعلم الجامع، شاركت ١١ دولة عضواً (٤ دول في أفريقيا (تشاد، ساحل العاج، تنزانيا، زامبيا)؛ ٦ دول في آسيا (بنغلاديش، الهند، نيبال، الفلبين، تايلاند، فيت نام)؛ ودولة ١ في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (هايتي)) في معالجة نوعية التعلم الجامع.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان المنخرطة في تكوين المعارف وتقاسمها بشأن جودة التعلم و/أو المستفيدة من ذلك أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ دول أعضاء
مرتفع	- شارك ٣٩ بلداً في برنامج دبلوم ما بعد الشهادة الجامعية بشأن تصميم وإعداد مناهج دراسية	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تحصل على الدعم وتعدّ منهجاً دراسياً شاملاً وجامعاً لدعم عملية التعلم القائم على الكفاءات أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ دول أعضاء

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	شارك ١٥ بلداً من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الدراسة الإقليمية المقارنة والتوضيحية الثالثة (TERCE)، واستفادت ٩ بلدان آسيوية (أفغانستان، بوتان، الهند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، نيبال، باكستان، سري لانكا، فيت نام) من تقديم اليونسكو الدعم إليها في تعزيز نظمها الخاصة بتقييم تعلم الطلاب.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تعدد أدوات تقييم وطنية جديدة / أو أو تحسن أدوات التقييم الوطنية القائمة لقياس نتائج التعلم في ضوء الإطار العالمي ومؤشرات القياس الوطنية للتعلم القائم على الكفاءات أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢ دولة عضواً

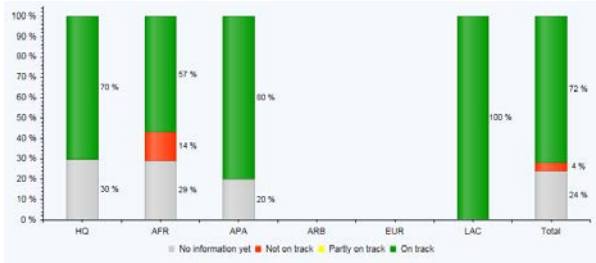
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>بالرغم من المصاعب، وبفضل التبادلات الوثيقة والمنتظمة، تم بناء التأزر داخل اليونسكو لتعزيز إنتاج المعارف ونشرها في مختلف المناطق. وتضم الإنجازات حتى الآن العديد من المشاريع الرئيسية التي تنفذ من خارج الميزانية والتي تقوم على تحسين نُظم التقييم (يسجل مبلغاً قدره حوالي ١,١ مليون دولار أمريكي - وعلى سبيل المثال، يُخصص لمنطقة آسيا والمحيط الهادي مبلغاً قدره ٦١ ٩٤٤ دولاراً أمريكياً من برنامج الأنشطة العالمية والإقليمية في إطار الشراكة العالمية من أجل التعليم، ومبلغاً قدره ٢٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من أموال الودائع الماليزية، ومبلغاً قدره ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من مركز كوريا للمناهج والتقييم).</p> <p>وُدعي متخصصون في البرنامج إلى المقرات والمكاتب الإقليمية والمعاهد على أوسع نطاق لتقديم الدعم إلى البلدان في مختلف المجالات وتوفير لها الدعم التقني.</p> <p>وواصل الشركاء ترحيبهم بالجهود التي تبذلها اليونسكو في تعزيز الحوار الدولي بشأن التعلم والتقييم النوعي والجامع. ولذا ينبغي لليونسكو الاستمرار في حشد الخبرات والموارد في مختلف المناطق من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.</p>	<p>تُعد النتيجة المنشودة بشأن التعلم الواردة في الوثيقة ٣٧/٥ جديدة وتشمل مجموعة واسعة من القضايا. وتؤكد محدودية الموارد في أموال البرنامج العادي على أهمية تعبئة الموارد من خلال اختيار المشاريع على نحو سليم؛ وإقامة الشراكات الاستراتيجية؛ وجمع الأموال من خارج الميزانية لاستكمال العمل في إطار ميزانية البرنامج العادي. وثمة صعوبة خاصة على المستوى القطري تشمل الحاجة إلى تكيف برامج اليونسكو مع احتياجات وأوضاع كل بلد من البلدان المعنية. ومن المهم بصورة خاصة العمل مع المنظمات الشريكة التي لديها القدرة والالتزام المطلوبين لاستكمال المشاريع، وقد يكون من الصعب أحياناً تعبئة الأموال بشكل عاجل وإبرام اتفاقات شراكة.</p> <p>ويثبت اتساع وعمق النتيجة المنشودة ٦ أن الاختيار الاستراتيجي بشأن كيفية استثمار موارد الموظفين ومكان وتوقيت استثمارها أمر ضروري لفترة الأربعة أعوام هذه. ومن المحتمل أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو في هذا المجال أكثر فائدة ووضوحاً للدول الأعضاء، وأن تكون الاستراتيجية أكثر مركزية فيما يتعلق بالمناهج الدراسية وأن يتقاطع العمل المتصل بالتقييم مع جميع مستويات العمل الذي تضطلع به اليونسكو. وستتيح مثل هذه الاستراتيجية زيادة الاتساق والتجانس على صعيد أنشطة البرنامج، ويمكن أن تساعد في بلوغ الحد الأقصى من تأثير برنامج اليونسكو بطريقة أكثر وضوحاً وفعالية. وتتطلب الأنشطة على المستويين العالمي والإقليمي تواصلاً صريحاً بشأن نطاق كل مشروع من المشاريع والغرض منه، والأهم من ذلك قد يتمثل في المعلومات بشأن كيفية تلاؤم مختلف المشاريع فيما بينها وإكمال كل مشروع منها المشروع الآخر. وهذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بالحاجة في المستقبل إلى تطوير المناهج الدراسية وعمليات تقييم التعلم على نحو أكبر وأفضل لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم المقترحة على الصعيد العالمي.</p>

النتيجة المنشودة ٧: تعزيز القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات خاصة بالتكنولوجيا في مجال التعليم، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب المعلمين والتطوير المهني

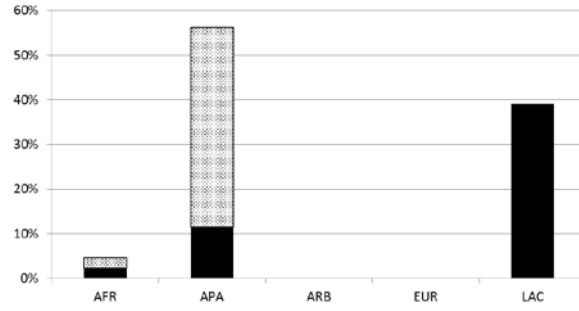
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	2,500	9,618	1,944	99%	3,406	3,440

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تلقت ١١ دولة الدعم لاستكمال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياساتها التعليمية، و ١١ دولة لتطوير استراتيجياتها بشأن تدريب المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقامت اليونسكو بتعبئة الأموال واستهلت برامج التعلم بالأجهزة المحمولة في غابون، وميانمار، وتايلاند. وعقدت المؤتمر الدولي وأصدرت إعلان تشينغداو بشأن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظمت أسبوعين عالميين ٢ للتعلم بالأجهزة المحمولة ومنتديتين إقليميتين ٢.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تلقت الدعم في وضع أو تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياساتها التعليمية وذلك للاستفادة من تلك التكنولوجيات في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وصياغة جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ دول تلقت الدعم من اليونسكو، حيث أدرجت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياساتها التعليمية أو استعرضت وحُدثت تنظيم ٣ منتديات وزارية إقليمية

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	قدمت اليونسكو التدريب والمساعدة التقنية إلى البحرين وإندونيسيا وكينيا وعمان والفلبين وقطر من أجل تطوير سياساتها الوطنية فيما يتعلق بالموارد التعليمية المفتوحة، والتي استكملت أربعة منها.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تقدم اليونسكو الدعم إليها في إعداد وتنفيذ برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتدريب المعلمين والتطوير المهني. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ دول

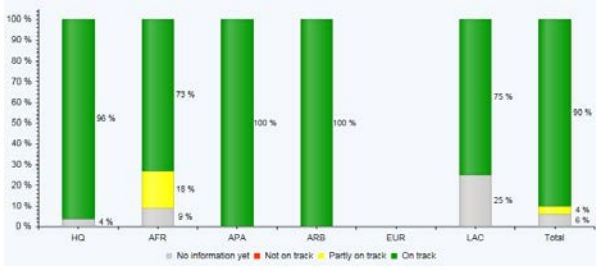
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> - إقامة شراكة موثوق بها مع اللجان الوطنية وغيرها من وكالات التنفيذ المحلية. - الأخذ باستراتيجيات وتدابير استباقية من أجل جمع أموال وموارد من خارج الميزانية، مع زيادة التنسيق بين أنشطة البرنامج العادي وأنشطة المشاريع الممولة من خارج الميزانية؛ - إعداد استراتيجية خاصة بقسم التعليم بشأن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، من أجل تنسيق تنفيذ البرنامج على نطاق المكاتب وتعزيز التواصل. 	<p>خفض قطاع التربية من قدراته في تلبية الطلبات المتزايدة التي تقدمها الدول الأعضاء لدعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال سياسات واستراتيجيات التعليم. وتتمثل الصعوبة في الارتقاء بالتعاون وتقاسم أعباء العمل مع قطاع المعلومات والاتصالات.</p>

النتيجة المنشودة ٨: قيام الدول الأعضاء بإدماج عناصر التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان في السياسات والممارسات الخاصة بالتربية والتعليم

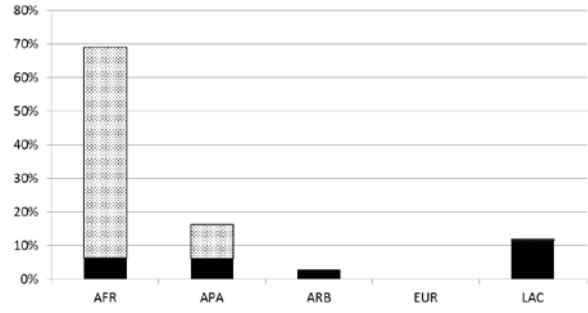
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م/٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	500	1,657	2,917	99%	4,314	4,344

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٩٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	اختبار ٦ بلدان دليل تنفيذ تعليم الاحترام للجميع؛ وتعزيز قدرات واضعي المناهج في مجال التعليم من أجل السلام (٨ بلدان أفريقية)؛ والبلدان التي تستخدم المبادئ التوجيهية لإصلاح التعليم من أجل السلام (بلدان ٢ في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلدان ٢ في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ودولتان ٢ من الدول العربية)؛ وتنمية قدرات ٧ بلدان أفريقية بشأن التعليم في موضوع الهولوكوست وجرائم الإبادة الجماعية. ورفع مستوى الوعي بدرء التطرف العنيف عن طريق التعليم من خلال الدعوة والحوار بشأن السياسات.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تتلقى الدعم وتُدرج التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان (المواطنة العالمية) في سياساتها وبرامجها التعليمية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: قيام ١٠ بلدان جديدة على الأقل بإدراج عناصر التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية في سياساتها وبرامجها التعليمية.
مرتفع	تم إعداد فريق الخبراء الاستشاري المستقل لمشروع القرار الخاص بتحديد المؤشرات لعام ٢٠١٦.	مؤشرات الأداء: توثيق عمليات التقييم النوعي لنتائج التعلم في مجال التعليم من أجل المواطنة العالمية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: وضع أداة التقييم واستعمالها في ٥ بلدان

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	ساهم ٤٦٪ من أعضاء شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة في المنتدى التعاوني الشبكي الأول لأنشطة شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة	مؤشرات الأداء: عدد المدارس المنتسبة لليونسكو التي يتم تلقيها الدعم وتنفيذها برامج ومشروعات ذات نوعية جيدة بشأن السلام وحقوق الإنسان وغير ذلك من أولويات اليونسكو والأمم المتحدة أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: أن يمثل عدد هذه المدارس ١٠٪ من مجموع أعضاء شبكة المدارس المنتسبة

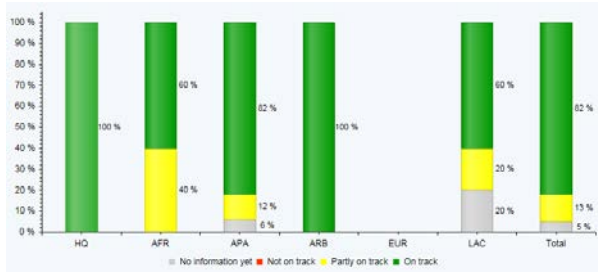
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
للاستجابة إلى تلك الطلبات بالطريقة الأكثر ملاءمة وفعالية، بذلت اليونسكو جهوداً حثيثة لتعبئة الموارد من خارج الميزانية وسعت إلى توسيع الشراكات مع الجهات المعنية لزيادة مجالات التغطية والنطاق الخاصة بعملها؛ ويمثل التعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية مفتاحاً لتنفيذ المبادئ التوجيهية والأدوات على نحو فعال على الصعيد العالمي في حين يتطلب ذلك موارد إضافية. ويتعين التعلم من الخبرات المحلية والوطنية للإبلاغ عن التفاهات العالمية الخاصة ببرنامج الهيدرولوجيا والموارد المائية (PHRE)؛ ويتواصل تزايد الطلبات الواردة من المنسقين الوطنيين لشبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة (ASPnet) للحصول على دعم للمشاريع والأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي.	أدت مظاهر التطرف العنيف، مثل الهجمات الإرهابية التي يتورط بها الشباب، إلى زيادة الطلبات فيما يتعلق باستجابة اليونسكو من خلال تعليم المواطنة العالمية.

النتيجة المنشودة ٩: تعزيز قدرات الدول الأعضاء لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مناهج التعليم والتعلم، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول الأعمال الدولي الخاص بالسياسات

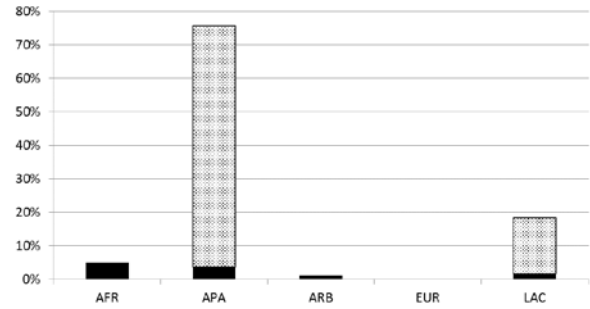
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	4,000	7,640	10,468	99%	4,415	4,443

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
XB
موارد البرنامج العادي
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٣١/١٢/٢٠١٤	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	استُهل برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في عام ٢٠١٤ خلال انعقاد المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي جمع أكثر من ٣٦٠ التزاماً من الجهات المعنية من ٨٠ بلداً. وفي نهاية عام ٢٠١٥، تلقى البرنامج ما مجموعه حوالي ٤٩٠ التزاماً من الجهات المعنية.	مؤشرات الأداء: استهلال برنامج خاص بمرحلة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: برنامج واحد
مرتفع	١١ مرجعاً - إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/69/211 وقرار A/RES/70/209؛ والغاية ٧ لهدف التنمية المستدامة ٤؛ وإعلان إنشيون؛ وإطار التعليم من أجل العمل حتى عام ٢٠٣٠؛ واستراتيجية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (برنامج الماب) لفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥؛ ومسار ساموا؛ وقرار مؤتمر الأطراف الثاني عشر (٢/١٢) لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الاتصال والتعليم وتوعية الجمهور (COP12)؛ وإعلان ليما الوزاري بشأن التعليم والتوعية بتغير المناخ بمناسبة مؤتمر	مؤشرات الأداء: عدد الإشارات إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة في الوثائق التوجيهية المعتمدة على الصعيد الدولي أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢

	الأطراف في دورته العشرين (COP20)؛ واتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP21).	
مرتفع	٥٦ بلداً تشمل بنغلاديش، البرازيل، كمبوديا، شيلي، كوستا ريكا، كوبا، جمهورية كونغو الديمقراطية الشعبية، الإكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، الهند، إندونيسيا، الأردن، الكويت، لبنان، المكسيك، منغوليا، عُمان، باكستان، ناميبيا، نيبال، بيرو، الفلبين، جنوب أفريقيا، تنزانيا، تايلاند، تونغفا، فيت نام، تلقت دعماً تقنياً في مجال السياسات والتخطيط والمناهج الدراسية وتدريب المعلمين وإعداد مواد تعليمية.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تتلقى الدعم كي تدرج في مناهجها الدراسية نهجاً شاملاً خاصاً بالتعليم من أجل التنمية المستدامة يركز على تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنوع البيولوجي</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>١٥</p>

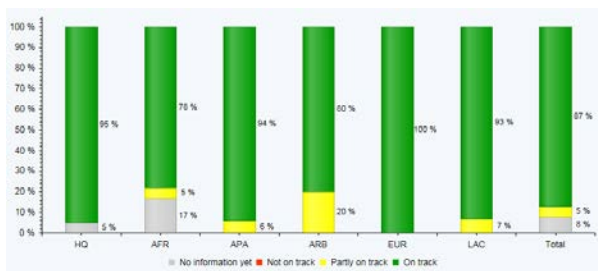
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>بالرغم من وجود العديد من المصاعب، فقد بُني أساس متين خلال العقد لدعم مجموعة واسعة من الاستجابات المحلية على الصعيد العالمي - وذلك للمساعدة في الحفاظ على الزخم بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في المستقبل. واستُعملت التحضيرات للمؤتمر العالمي وكذلك استهلال برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة بشكل كامل لتعبئة الشركاء من قطاعي التربية والتعليم المستدامة. وسيركز في تنفيذ برنامج العمل العالمي على التوسع في أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتوفّر المبادرات على المستوى الوطني وسيلة هامة لتعزيز الالتزام السياسي والقدرات على استعمال التعليم بصورة منتظمة لمعالجة المصاعب العالمية. وستوضع خطة لرصد برنامج العمل العالمي وتُشجع البحوث ذات الصلة. ويُضطلع بجميع الأنشطة بطريقة فعالة من حيث التكلفة ويُكثف البرنامج العادي والمشاريع الممولة من خارج الميزانية بحيث يُكمل كل منهما الآخر. وستبقى اليونيسكو، من خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي، في طليعة الجهات التي تبني بشأن العقد والجهة الرائدة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في المستقبل.</p>	<p>تتمثل المصاعب التي تعترض تحقيق كامل إمكانات التعليم من أجل التنمية المستدامة في الحاجة إلى تنسيق أفضل بين قطاعي التربية والتنمية المستدامة؛ والحاجة إلى مزيد من العمل من أجل مؤسسة التعليم من أجل التنمية المستدامة - توتخياً لضمان دعم سياسي قوي لتنفيذ هذا التعليم على أساس منتظم؛ وأخيراً، الحاجة إلى مزيد من البحث، والتجديد، والرصد، والتقييم من أجل تطوير الممارسات الجيدة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وإثبات فعاليتها.</p> <p>يمثل ضمان الالتزام السياسي فيما يتعلق ببرنامج العمل العالمي عملية طويلة تتطلب توصالاً مستمراً مع الشركاء الرئيسيين المعنيين والجهات الفاعلة والجهات المعنية. ومع ذلك، يتعين بذل الجهود اللازمة لإدامة ومواصلة تعزيز وتوسيع نطاق الالتزامات بين مختلف الشبكات الشريكة وغيرها من الجهات الرئيسية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.</p>

النتيجة المنشودة ١٠: قيام الدول الأعضاء بتوفير التربية الصحية الجيدة، والتربية بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية الشاملة، التي تساهم في تعزيز أنماط الحياة الصحية والمساواة بين الجنسين

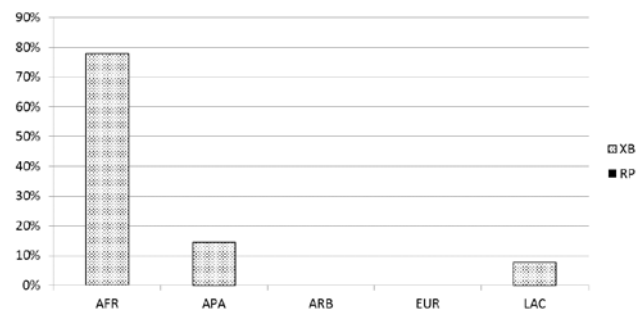
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	2,000	20,837	36,413	99%	723	730

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٧٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	وفقاً لبيانات المؤشر المركب للسياسات الوطنية لعام ٢٠١٢، اعتمد أكثر من ١٤٠ بلداً استراتيجيات تتناول موضوع فيروس الإيدز في المدارس. أما نتائج بيانات المؤشر المركب للسياسات الوطنية لعام ٢٠١٤ فهي لا تزال قيد التحليل. وفي فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، دعمت اليونسكو دعماً كبيراً أكثر من ٦٦ بلداً لتعزيز تنفيذ استراتيجياتها الوطنية المعنية بالتصدي لفيروس الإيدز في الأوساط المدرسية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم في مجال التربية الجنسية الشاملة.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي اعتمدت استراتيجية متعددة القطاعات تتيح معالجة موضوع فيروس الإيدز في المدارس (المصدر: GARPR #7.1/NCPI a.i.1.3) أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: أن تكون نسبة البلدان التي تدمج قطاع التربية في استراتيجياتها المتعددة القطاعات ٩١٪ (١٨٢/١٦٨)

مرتفع	<p>جرى مؤخراً دمج المؤشرات في نُظم المعلومات الوطنية الخاصة بإدارة شؤون التعليم (EMIS) ولا تزال البيانات في طور التحليل. ومع ذلك، وبناء على التقرير الأخير بشأن الوضع العالمي للتربية الجنسية الشاملة القائمة على المدرسة، فإن ما يقرب من ٨٠٪ من البلدان التي جرى تقييمها ويبلغ عددها ٤٨ بلداً كان لديها سياسات أو استراتيجيات تدعم التربية الجنسية الشاملة، وهناك ٢١ بلداً من بلدان شرق وجنوب أفريقيا إما أنها قامت بدمج التربية الجنسية الشاملة في مناهجها الدراسية أو هي في صدد القيام بذلك.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي لا تقل فيها عن ٥٠٪ نسبة المدارس الوطنية المضطلة بتوفير تعليم قائم على المهارات فيما يخص فيروس الإيدز والتربية الجنسية خلال العام الدراسي الماضي</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٦٤٪ من البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من المصابين بفيروس الإيدز في أفريقيا (١٦ من ٢٥)</p>
مرتفع	<p>جرى مؤخراً دمج المؤشرات في نُظم المعلومات الوطنية الخاصة بإدارة شؤون التعليم (EMIS) ولا تزال البيانات في طور التحليل. ومع ذلك، يشمل الدعم المقدم إلى أكثر من ٦٦ بلداً بشأن التربية الجنسية الشاملة التصدي للعنف، والوصم، والتمييز، وقُدمت وثيقة خريطة الطريق والتوجيهات العالمية بشأن العنف القائم على الانتماء الجنساني وستُعرض على مستوى البلدان في عام ٢٠١٦.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي أعد قطاع التربية فيها قواعد ومبادئ توجيهية مخصصة للموظفين والطلبة بشأن السلامة البدنية والوصم والتمييز والتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، وجرى فيها توزيع القواعد والمبادئ التوجيهية المذكورة على الجهات المعنية في المؤسسات التعليمية</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٤٨٪ من البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من المصابين بفيروس الإيدز، وفقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (١٢ من ٢٥)</p>

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

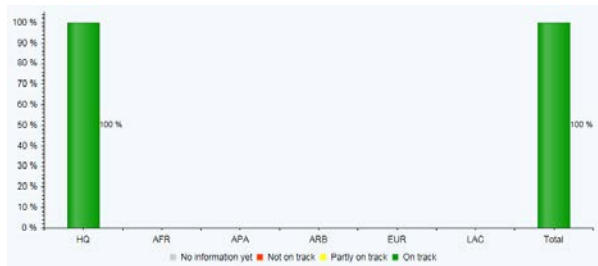
التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>أُعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن خفض التمويل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للرعاة المشتركين الأحد عشر. وردت اليونسكو على وجه السرعة لإعادة تصميم برنامجها العالمي ليكون ملائماً للغرض في ضوء واقع التمويل المنخفض. وقد أدى ذلك إلى خفض التمويل في مجالي التوظيف والأنشطة لفترة العامين ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى الرغم من ذلك لا يزال وضع اليونسكو جيداً بحيث يؤهلها من مواصلة العمل باتجاه استكمال الوثيقة م/٥ وغيرها من الالتزامات من خارج الميزانية، وتحقيق النتيجة المنشودة.</p> <p>١٠.</p>	<p>في ظل تزايد الاهتمام بالتربية الجنسية الشاملة والصحة الجنسية والإنجابية والدعم المقدم في هذين المجالين، يدل التقدم المحرز في مكافحة فيروس الإيدز ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على أن هذا المجال آخذ في التراجع في إطار الأولويات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في التمويل فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبالنسبة إلى اليونسكو - الذي يتموضع عملها على نطاق أوسع في إطار القضايا المتعلقة بالتربية الصحية، والتربية الجنسية الشاملة، والصحة الجنسية والإنجابية، والحق في التعليم للجميع - لا يشكل هذا التراجع في ترتيب الأولويات خطراً على الجدوى العام للبرنامج.</p>

	<p>وفي مجال الصحة المدرسية الشاملة، وبالرغم من التسليم بشكل كامل بالإمكانات التي يتمتع بها قطاع التربية من حيث تأثيره المجدي على الحصيلة الصحية للمتعلمين، ثمة تأكيد على أن المتابعة من خلال العمل الملموس والموارد المعبأة لا تزال تمثل صعوبة. ومع ذلك، هناك ضغط متزايد من الجهات المانحة الثنائية وغيرها من شركاء التنمية باتجاه تكثيف الجهود المبذولة لإنجاح التكيف على نحو وثيق بين قطاعي التعليم والصحة، والعمل في إطار شراكة لمواجهة المصاعب الإنمائية الرئيسية وباتجاه تحقيق جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.</p>
--	--

النتيجة المنشودة ١١: رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم والسياسات العالمية في مجال التعليم بالاستناد إلى البحوث والدراسات الاستشرافية الصادرة عن اليونسكو وعن غيرها من الجهات المعنية

موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	200	2,641	265	99%	565	569

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ١٠٠٪ من خطط العمل

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>نُشر مجلداً جديداً في إطار سلسلة "التعليم يتقدم" هما: تفجير الطاقات: تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتحديد الاتجاه الذي سبُلك في موضوع فيروس الإيدز والتربية. و٧ أعداد في مجلة "آفاق: المجلة الفصلية للتربية المقارنة" (مكتب التربية الدولي لليونسكو (IBE)) و٧ أعداد في "المجلة الدولية للتربية" التي يصدرها معهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة (UIL). وأجريت أبحاث في المقر، وفي ٧ معاهد من الفئة ١ ومكتب بانكوك.</p>	<p>مؤشرات الأداء: عدد ما يتم إجراؤه وطبعه وتوزيعه من التحليلات المقارنة ودراسات الحالات الوطنية والإقليمية التي تتناول التحديات المستجدة في مجالي التعليم والتعلم أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ دراسات استشرافية (بما فيها الدراسات التي تخطط لها المعاهد) ٣ تقارير/دراسات عالمية عن الاتجاهات ١ مشروع بحث إقليمي</p>

متوسّط	<p>أعد كتاب: "إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي؟" بشكل خاص لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وقدّم زخماً قوياً لاستنباط القضايا المتعلقة بالغرض من التعليم وتنظيم التعلم في القرن الحادي والعشرين. وينظم معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (IIEP) سنوياً منتدى سياسي - "النزاهة الأكاديمية والبحثية" (٢٠١٤) و"تخطيط النزاهة في مجال التعليم العالي" (٢٠١٥).</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المنشورات الخاصة بأعمال ندوات البحث الدولية والإقليمية التي تُنظّم بصورة مشتركة بين اليونسكو وشركائها في مجال البحوث</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>نشر أعمال أربعة مؤتمرات أو منتديات سياسية عالمية</p>
--------	--	--

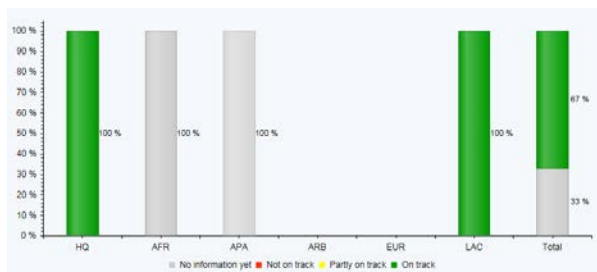
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>اضطلاع فريق البحوث والاستشراف في مجال التعليم بالجهود المبذولة التي تهدف إلى تبادل المعلومات والبحوث التعاونية لتعزيز المزيد من التآزر والاتساق في النشاط البحثي على صعيد القطاع.</p>	<p>تمثل الصعوبة الرئيسية في تنفيذ هذه النتيجة المنشودة في ضمان الاتساق الشامل والتآزر فيما بين معاهد اليونسكو، والإدارات والأقسام الإقليمية التي تضطلع بمهام البحث في مجال سياسات التعليم، في مواجهة مختلف خطوط التسلسل الإداري وتنوع الأطر المؤسسية.</p>

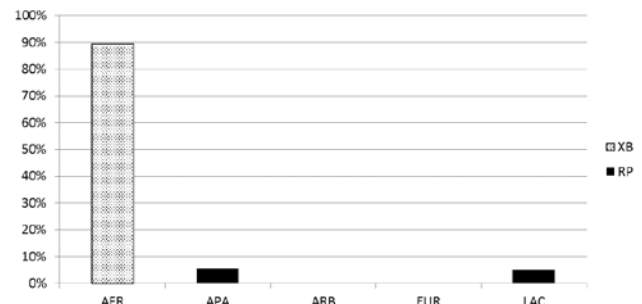
النتيجة المنشودة ١٢: تشجيع ورصد ممارسة الحق في التعليم والتقدم صوب تحقيق الأهداف الدولية للتعليم، وإثراء الحوار بشأن السياسات بالبيّنات المجمعة

موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	-	10,048	9,411	98%	389	397

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٦٧٪ من خطط العمل

RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	اتسمت فترة العامين بحدثين هامين تمثل أولهما في تدشين قاعدة البيانات بشأن الحق في التعليم، وثانيهما في وضع استراتيجية بشأن الوثائق التقنية لإبراز الصورة والتعاون والرصد والتنفيذ فيما يتعلق بالوثائق التقنية الخاصة بالتربية. وتشمل قاعدة البيانات حالياً معلومات صادرة عن ١٩٥ دولة من الدول الأعضاء.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تقدم تقارير عن تطبيقها الوثائق التقنية المتعلقة بالحق في التعليم أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا يوجد دليل تدريبي على قاعدة البيانات القائمة ولا يوجد حتى الآن تقارير منتظمة عن التنفيذ
متوسط	نُشرت المبادئ التوجيهية لاستعراض القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في التعليم، وهي متاحة على الإنترنت. واستكمل بلدان ٢ (نيبال وهايتي) تجريبها وأدى ذلك إلى نتائج ممتازة.	مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تجرب إطار اليونسكو التحليلي لاستعراض القوانين الوطنية المتعلقة بالتعليم أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إنجاز المبادئ التوجيهية لاستعراض القوانين وتجريبها في دولتين عضوين على الأقل
مرتفع	جرى تدشين التقريرين ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٥ على حد سواء خلال هذه الفترة. وتم تنظيم تدشين التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥ في ثلاث قارات في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وحضر التدشين العديد من الخبراء رفيعي المستوى والشخصيات والوزراء. وأقيم نحو ٧١ حدث تدشين في عام ٢٠١٥. وطالت التغطية الإعلامية للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥ ١٠١ بلداً. وسجل التقرير نماذج عديدة للتأثيرات السياسية على الصعيدين العالمي والوطني.	مؤشرات الأداء: عدد الأحداث التي نُظمت لتدشين التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع وعدد المقالات الصحفية التي تناولت التقرير، والأمثلة المتوافرة بشأن تأثير التقرير على السياسات أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠ حدث تدشين

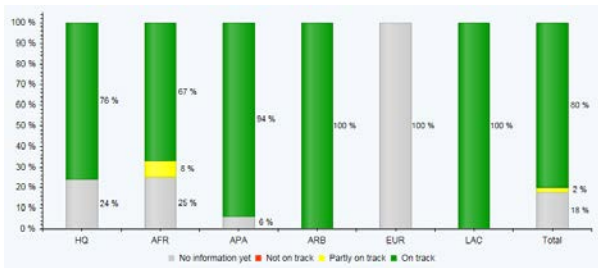
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>تم اتخاذ تدبيرين اثنين من التدابير التصحيحية الرئيسية، هما:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد استراتيجية شاملة؛ - حملة جمع الأموال بين الدول الأعضاء. 	<p>تتمثل المصاعب في أهمية مواصلة التعاون مع المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية والحاجة إلى المزيد من تعزيز التفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة. وتتمثل صعوبة أخرى في معالجة عدم التطابق بين الموارد المخصصة لهذه الأنشطة والأعمال المطلوبة لتلبية الاحتياجات بشكل كامل ولا سيما ما تطلبه الهيئتان الرئاسيتان وما يترتب على ذلك من عمل نظامي. ويرجع سبب التأخير في الاضطلاع ببعض الأنشطة إلى وجود الأنشطة الرئيسية الإضافية غير المجدولة. وبالمثل، فقد تأخر أيضاً البدء في الجلسة التاسعة للمشاورات بسبب القرار الذي اتخذته المجلس للتشاور مرة أخرى مع أعضاء المجلس التنفيذي. وتأخر العمل على منبر الإنترنت في إطار إدراجه للمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالجلسة التاسعة للمشاورات بسبب اتخاذ هذا القرار. وتأخر نشر الخلاصة الجامعة بسبب القيود المالية؛ ونُفذت المبادئ التوجيهية بشأن استعراض القوانين والسياسات في مجال الحق في التعليم في بلدين ٢ فقط نظراً إلى التكاليف المترتبة على ذلك. وفيما يتعلق بقاعدة البيانات، في ٠ تطلب حفظها تعبئة الموارد الضخمة وهذا ما يشكل تحدياً. ويجري إعداد خطة عمل من أجل التأقلم مع الوضع. وتتسم جميع الأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة؛ وقد نُفذ العمل بالحد الأدنى من الأموال وبعدد ضئيل من الموظفين.</p>
<p>قام الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بالتواصل من أجل العمل بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة سواء مع اليونيسكو أو في منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة لتدعيم تفويضه في المستقبل.</p>	<p>في حين يواصل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع تقدمه في نطاق التوعية، فقد يتطلب الدور الذي يضطلع به في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ إيلاء اهتمام خاص من أجل بناء التفويض الخاص به في المستقبل.</p>

النتيجة المنشودة ١٣: تعزيز الالتزام السياسي بالتعليم في جداول العمل العالمية والإقليمية والوطنية، وتعزيز أساليب التعاون

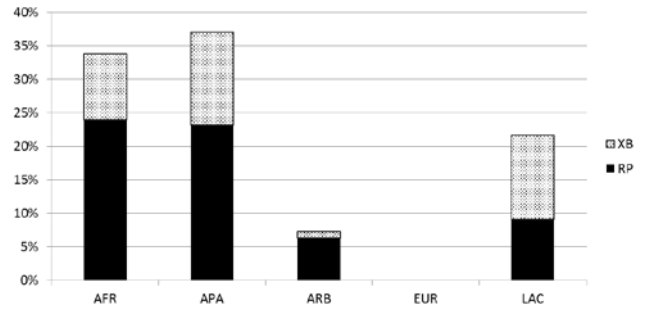
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	4,000	6,898	17,204	99%	10,850	10,922

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة (موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة (موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>جمع الاجتماع العالمي للتعليم للجميع (عُمان، أيار/مايو ٢٠١٤) نحو ٣٠٠ شخص بين مشاركين، وممثلين عن الدول الأعضاء، ووكالات راعية لبرنامج التعليم للجميع، وشراكات عالمية معنية بالتعليم، ووكالات ثنائية ومتعددة الأطراف، وغيرهم من الشركاء. واعتمد إطار العمل بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ من قبل ١٨٤ دولة عضو في اجتماع عالي المستوى التأم على هامش انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام (٢٠١٥).</p>	<p>مؤشرات الأداء: ازدياد الدعم الذي يحظى به التعليم للجميع لدى الجهات المعنية بالتعليم، ولا سيما الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: أن يحضر جميع شركاء التعليم للجميع - من دول أعضاء، ووكالات للأمم المتحدة، ومجتمع مدني وقطاع خاص - إلى الاجتماع العالمي للتعليم للجميع في عام ٢٠١٤، وأن يشاركوا في التحضير لدورة عام ٢٠١٥</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>حضر المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥، الذي استضافته جمهورية كوريا واشتركت في رعايته ست وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ونظمتها اليونيسكو، زهاء ١٦٠٠ مشارك، بينهم ١٢٠ وزيراً للتربية جاؤوا من ١٦٠ بلداً، ووكالات للأمم المتحدة، وجهات مانحة دولية، وحوالي ١٣٠ منظمة غير حكومية. ومع اعتماد إعلان إنشيوون في المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥، التزم المجتمع الدولي في جدول أعمال واحد للتعليم، مما أدى لاحقاً إلى وضع هدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم والغايات المرتبطة به.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تنظيم المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ في جمهورية كوريا</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنظيم المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ تنظيمياً ناجحاً، بمشاركة ما لا يقل عن ٥ رؤساء وكالات، و ٥ رؤساء دول، و ١٠٠ وزير تربية - إقرار جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، واعتماد إطار عمل
مرتفع	<p>نادت اليونيسكو، في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بزيادة الاستثمارات في التعليم. وتمثل المديرية العامة إحدى الجهات الشريكة في اللجنة التي تُعنى بتمويل فرص التعليم في العالم التي أنشأتها رئيسة وزراء النرويج بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة إبان مؤتمر القمة الذي عُقد في أوسلو بشأن "التعليم من أجل التنمية" (تموز/يوليو ٢٠١٥).</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>إيلاء اهتمام كبير لقضايا التعليم في جداول الأعمال السياسية المعتمدة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني (مثل: مجموعة الدول الثماني، ومجموعة الدول العشرين، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة)</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>أن تعالج ٥ اجتماعات رفيعة المستوى قضايا التعليم</p>

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>استفادت اليونيسكو من قدرتها على عقد الاجتماعات للجمع بين جميع الشركاء والجهات المعنية. وسمحت الخبرة التقنية التي تتمتع بها اليونيسكو في مختلف مجالات التعليم من أن تقترح المنظمة اتباع اتجاهات سليمة من الناحية التقنية فيما يتعلق بالأهداف والغايات. وأدى إشراك عدد من الدول الأعضاء (أي عُمان وجمهورية كوريا) للدفاع عن البرنامج بتنظيم اجتماعات دولية إلى عقد المزيد من المشاورات التشاركية والشاملة.</p>	<p>تتمثل الصعوبة الرئيسية في حشد واسع للشركاء والجهات المعنية للحصول على توافق جماعي على مجموعة من الأهداف، مع ضمان أن تكون العملية تشاركية وشاملة.</p>

البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

الإنجازات الرئيسية

٣٤- تم في إطار البرنامج الرئيسي الثاني تحقيق خطوات هامة وذلك على الرغم مما اعترضه من مصاعب على صعيد الموارد. فقد شهد عام ٢٠١٤ مشاركة اليونسكو بنجاح في قيادة أنشطة السنة العالمية للبلورات، كما شهد الاحتفال بالسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية و انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بهذه الدول في آبيا بسموا. ونسّق البرنامج الرئيسي الثاني مساهمات اليونسكو ذات الصلة ثم شرع، بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة المسار المسمى "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية" (مسار ساموا)، في وضع خطة عمل اليونسكو الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشهد عام ٢٠١٥ نجاح تنظيم السنة الدولية للضوء وتكنولوجيات الضوء، التي شاركت اليونسكو في قيادة فعاليتها، واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المحددة فيها، واعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21) بمشاركة كاملة من اليونسكو.

٣٥- وأتسم فطور المائة المستديرة المعني بتسخير العلوم للتنمية المستدامة الذي نظمته اليونسكو على المستوى الوزاري من أجل الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى اللذين عُقدتا في تموز/يوليو ٢٠١٥ في نيويورك، بأهمية محورية في ضمان الاعتراف بدور العلوم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شأنهما في ذلك شأن الفعاليات الرفيعة المستوى التي اضطلع بها مع أعضاء المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة خلال دورة الجمعية العامة وحول الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21). إن البرنامج الرئيسي الثاني أسهم طيلة فترة السنتين في شتى العمليات الجارية التي أفضت إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقدم القطاع دعمه الكامل لاجتماعات المجلس الاستشاري العلمي المذكور.

٣٦- ودُعّم الترابط المعزّز بين العلوم والسياسة من خلال الأعمال الكاملة للمنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، بوسائل منها عمل اليونسكو بصفتها وحدة الدعم التقني لفريق العمل المعني بهذا المنتدى فيما يخص معارف السكان الأصليين والمعارف المحلية. واستضافت المنظمة خبراء، وأعدت وثيقة فريق العمل المعني بمعارف السكان الأصليين والمعارف المحلية من أجل الجلستين العامتين الثالثة والرابعة للمنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقد اعترُف اعترافاً واسع النطاق بعمل اليونسكو المتعلق بمعارف السكان الأصليين والمعارف المحلية وبالدول الجزرية الصغيرة النامية وبأن الطلب على هذا العمل يتخطى القدرة الحالية على الاضطلاع به.

٣٧- وأعلن، أثناء الاحتفال باليوم العالمي للعلوم لعام ٢٠١٥ في مقر اليونسكو، عن صدور تقرير اليونسكو للعلوم حتى ٢٠٣٠. وقُدِّمت المساعدة اللازمة لأغراض وضع السياسات والتدابير الإدارية الفعالة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، عن طريق المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN)، لثماني دول من الدول الأعضاء (إسرائيل، وملاوي، ورواندا، وزمبابوي، وغينيا الاستوائية، وموزمبيق، والنيجر، والسنغال)؛ وقُدِّمت المساعدة اللازمة لأغراض تنفيذ السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وأغراض تبسيط العلوم لثماني عشرة دولة أخرى من الدول الأعضاء. وأقيمت شراكات في مجال تسخير العلوم لتحقيق التنمية حول المنتدى العالمي للعلوم، واليوم العالمي للعلوم، والشراكة بين اليونسكو ومؤسسة لوريال (L'Oréal) من أجل إسهام المرأة في العلوم، وتصميم وتفعيل مبادرة "أرض المستقبل" بشأن البحوث المتكاملة المتعلقة بالتغير الذي تشهده المعمورة. وتم في إطار مشروع "العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين" (SAGA) وضع قائمة بأهداف منشودة على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإعداد مسودة مجموعة أدوات بشأن المؤشرات والسياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بغية تركيز العمل المقبل على زيادة مشاركة النساء في العلوم.

٣٨- وواصلت اليونسكو تقديم المساعدة اللازمة لبناء القدرات وتبادل المعارف العلمية والممارسات الفضلى في مجال الطاقة المتجددة. وأنشئ برنامج للمنح الدراسية بدعم من المركز الدولي لتنمية الطاقة المستدامة القائم في موسكو. وأسهم البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) ضمن إطار السنة الدولية للبلورات في أعمال المختبرات المفتوحة العاملة في مجال دراسات البلورات في أكثر من ٢٥ بلداً. وتكللت السنة الدولية للضوء والتكنولوجيا القائمة على استخدامه، التي اضطلع مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) بدور الأمانة العالمية لها، بنجاح كبير إذ شهدت أنشطة هامة عديدة، في مجالات تنوعت من تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) إلى إجراء البحوث الأساسية في مجال العلوم، عبر برامج التواصل والتوعية في مجال العلوم. وأعلن عن الفائزين بالنسختين الأوليين من منح برنامج "الكيمياء الخضراء من أجل الحياة" للمنح البحثية، المشترك بين شركة PhosAgro واليونسكو والاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (IUPAC). ويقوم البرنامج الدولي للعلوم الأساسية بالتعاون مع أكاديمية العلوم للعالم النامي (TWAS) بتنسيق مقترح بشأن مشروع كبير يتعلق بمجموعة كاملة من برامج تدريب طلبة الدكتوراه في أنغولا، يُتوقع استهلاله في عام ٢٠١٦.

٣٩- وقد تواصل بناء القدرات عن طريق أكاديمية العلوم للعالم النامي والمركز الدولي للفيزياء النظرية والمكاتب الميدانية. وقد استُهل إبان الذكرى السنوية الخمسين للمركز الدولي للفيزياء النظرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩. وركز في ذلك بصورة خاصة على أهمية دور "المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التحريية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط" (SESAME)، الذي يتشارك في دعمه البرنامج الدولي للعلوم الأساسية والمركز الدولي للفيزياء النظرية، في تنمية العلوم في الشرق الأوسط.

٤٠- وأسهمت اليونسكو في الأسبوعين الأولين للهندسة في أفريقيا لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. واستهلت شركة "إنتل (Intel) واليونسكو، خلال أسبوع التعلم بالوسائل المحمولة الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٥، برنامج التدريب المسرّع للشابات الأفريقيات في مجال الهندسة. وعزز تعليم الهندسة عن طريق حث الدول الأعضاء على إدراج تعلمها القائم على حل المسائل ضمن مناهج تدريسها وذلك بالتعاون مع المركز القائم في الدنمارك الذي يندرج في عداد مراكز الفئة ٢. ودُشن المركز الدولي للمعارف في مجال علوم الهندسة والتكنولوجيا القائم في بيجين.

٤١- وعلى مدى الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ركزت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC) على العمل المنهجي والتوعوي حول تغير المناخ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21). إن هذه اللجنة، فيما يتخطى أنشطتها البرنامجية المعتادة المتعلقة بتغير المناخ (عمليات الرصد المنتظمة، وتحمّض المحيطات، والكربون الأزرق الساحلي، وبناء قدرات البلدان النامية على التكيف من خلال تنظيم المناطق الساحلية المتكامل، إلخ)، انخرطت في عمل طائل على صعيد تعبئة المؤسسات العلمية ومؤسسات المجتمع المدني بشأن علوم المحيطات والعلوم المناخية وعلى صعيد التوعية في هذا المجال. واستندت الجهود المعنية إلى العمل الذي اضطلع به في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات (٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥) والمؤتمر المسمى "مستقبلنا المشترك في ظل تغير المناخ" (تموز/يوليو ٢٠١٥) اللذين عُقدا في اليونسكو. وحظي اليوم العالمي للمحيطات بحضور رؤساء دول وأكثر من ١٢٠٠ من راسمي السياسات وممثلي المجتمع المدني والشباب. وقد عملت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على ترويج الرسائل الرئيسية التي بُنت بمناسبة هذه الفعاليات طيلة مشاركتها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21). واشتمل ذلك على ثماني فعاليات جانبية رسمية خاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ استهدفت المفاوضين وراسمي السياسات؛ وعلى ثلاث فعاليات مرموقة نُظمت في المنطقة الخاصة بالمجتمع المدني في مدينة بورجيه للتعبة وشحن الوعي بالمحيطات والمناخ لدى عامة الجمهور (شارك فيها ما يناهز ١٠٠٠ شخص، وشوهدت على شبكة تويتر ٨٠٠٠٠ مشاهدة)؛ وعلى معرضين نُظما في مدينة بورجيه لإبراز منشورات علمية ومنشورات منصّبة على السياسات؛ وعلى مشاركة رفيعة المستوى هي مشاركة الأمين التنفيذي للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات لتسليط الضوء على مساهمات هذه اللجنة في رصد المحيطات أمام الهيئة الفرعية المعنية بإسداء المشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤٢- إن علوم المحيطات تغدو عامل تنمية رئيسياً فيما يخص البشرية. وثمة تحديات كثيرة ماثلة على صعيد تنظيم المحيطات على نحو مستدام. واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات أهل للنهوض بمسؤولية التصدي لهذه التحديات من خلال إعادة التركيز في برامجها وتنشيط هذه البرامج بغية شحن الوعي وتعبئة القدرات العلمية لدولها الأعضاء في سبيل مواجهة الصعاب المحددة ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة، ومسار ساموا، وإطار سنداي، واتفاق باريس بشأن المناخ. وقد بيّن المؤتمر العلمي المسمى "مستقبلنا المشترك في ظل تغير المناخ" الذي عُقد في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ما يُحتاج إليه في مجال علوم المحيطات تبياناً وجيزاً. وتقدّم اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، من خلال فريق الخبراء

الحكومي الدولي المعني بانتشار الطحالب الضارة (HAB) والمبادرة العالمية الخاصة بانتشارها، المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء وتوفّر لها خطة بحوث عشرية لحماية الصحة العامة وخدمات النظم الإيكولوجية.

٤٣- وتتولى اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات قيادة وتنسيق النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS). ولا يشمل هذا النظام فيزياء المحيطات فحسب، بل يشمل أيضاً البيولوجيا والنظم الإيكولوجية، مع العلم بأن فريق الخبراء الجديد المعني ضمن هذا النظام بهذه المواضيع سيساعد في الدعم المباشر لسلامة المحيطات واستدامتها. ويمثّل تبادل البيانات المتعلقة بالمحيطات حجر الزاوية في كل نظام من نظم الرصد. وقد احتفل "برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية" (IODE) بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مكتبه القائم في أوستنده ببلجيكا. وبوشرت في إطار هذا البرنامج، بدعم خارج عن الميزانية قدمته دول أعضاء، وبخاصة حكومة فلاندر (في مملكة بلجيكا)، إقامة شبكة عالمية لمراكز التدريب الإقليمية في منطقة أمريكا الشمالية والكاربي ومنطقة أوروبا ومنطقة أفريقيا والمحيط الهندي ومنطقة غرب المحيط الهادئ. ويمثّل نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات، المشترك بين اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية، قاعدة بيانات لتوزّع الحيوانات والنباتات البحرية في العالم. وهو يشتمل حالياً على ٤٥ مليون رصدة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نوع من أنواع الكائنات البحرية. إنه مصدر معلومات أساسي للمنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) وللعمل الناشئ الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة بشأن حماية الحياة في المحيطات فيما يتخطى حدود الاختصاص القضائي الوطني. وتقبّل النظم الإقليمية للإنذار بأمواج التسونامي العمل معاً قابليةً يمكن البرهان عليها بأحدث الأمثلة على ذلك. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بعد وقوع زلزال بلغت درجة شدته ٨,٣، صدر تنبيه إلى أمواج التسونامي عن مركز الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهادئ القائم في هونولولو بالولايات المتحدة الأمريكية. فحوّلت البحرية التشيلية باقتدار إلى إنذار محلي تم بناء عليه إجلاء أكثر من مليون شخص من المنطقة الساحلية المعرضة للخطر حول مدينة كوكيمبو بتشيلي فتفوّدي بذلك فقدان كثير من الأرواح. وبفضل الدعم الممتاز الذي قدّمته الهند وأستراليا والتعاون الكبير الذي تحلى به شركاء اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، مثل اللجنة العلمية المعنية بالبحوث الأوقيانوغرافية التابعة للمجلس الدولي للعلوم، استهلّت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في غوا بالهند، الحملة الدولية الثانية المعنية بالمحيط الهندي. وتكاد هذه الحملة أن تكون تجسيداً تقمّصياً للحملة الأولى التي شهدتها ستينات القرن العشرين، والتي كانت أحد الدوافع إلى إنشاء اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ذاته.

٤٤- واعتمدت جمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في حزيران/يونيو ٢٠١٥ الاستراتيجية الجديدة لتعزيز القدرات. إن هذه الاستراتيجية، التي تستند إلى الاعتراف بدور هذه اللجنة ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠" وهدف التنمية المستدامة ١٤، بصفتها الهيئة المختصة في مجال البحوث العلمية البحرية ومجال نقل التكنولوجيا البحرية، تسلّط الضوء على ضرورة التعاون والتنسيق بين البرامج الإقليمية والبرامج العالمية.

٤٥- وقد صدّق المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين على إنشاء "البرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية" واستحداث تسمية "الحديقة الجيولوجية لليونسكو". وتلكم هي أول تسمية من هذا القبيل تُستحدث منذ سبعينات القرن العشرين. وقد أخذت الشبكة الأفريقية لمؤسسات علوم الأرض تقدّم منح حراك لحملة الدكتوراه ومنح دراسات أعلى لعلماء أفريقيات مرموقات من حاملات الدكتوراه.

٤٦- وأدّت اليونسكو دوراً بالغ البروز للعيان في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عُقد في سنديا باليابان في آذار/مارس ٢٠١٥، إذ عرضت طرائق أداؤها القائم على التشارك بين القطاعات. لقد قامت اليونسكو في مجال الحد من مخاطر الكوارث بتدريب أكثر من ٥٠٠ خبير وتوعية زهاء ١٥٠٠ شخص. وجرى إعداد وثيقتين تقنيتين للمساعدة على وضع السياسات، ووضع إحدى عشرة أداة لاتخاذ القرارات على أسس علمية. وسيحقق البرنامج الدولي الحديث الإنشاء الخاص بنظم الإنذار المبكر بالزلازل، وهو الأول من نوعه في إطار الأمم المتحدة، الربط بين عمل المنظمة المتعلق بأمواج التسونامي وعملها المتعلق بالانزلاقات الأرضية.

٤٧- واعتمد مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB)، بعد إجراءات مستفيضة شفافة، استراتيجية هذا البرنامج للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥ في دورته السابعة والعشرين ثم أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والثلاثين. واعتمد مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في دورتيه السادسة والعشرين والسابعة والعشرين ٣٣ معزلاً جديداً من معازل المحيط الحيوي، منها ثلاثة معازل عابرة للحدود، بينما سُحبت طوعاً ثلاثة معازل من عداد معازل المحيط الحيوي المعتمدة، ما يبيّن نجاح عملية الاستعراض الدوري واستراتيجية الخروج التي تنطوي عليها في استدامة درجة الجودة العالية التي تتسم بها معازل المحيط الحيوي. وقد غدت الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي تضم ٦٥١ موقعاً تمتد على أكثر من ١٠,٢ ملايين كيلو متر مربع من المناطق البرية والساحلية والبحرية يقطنها ١٧٢ مليون إنسان.

٤٨- وترمي كل أنشطة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) التي جرى الاضطلاع بها إلى تحسين الأمن المائي للدول الأعضاء وتعزيز قدرتها على تحقيق هدف التنمية المستدامة ٦. وقد اشتمل ذلك على تعزيز التنبؤ بحالات الجفاف والفيضانات، ولا سيما في أفريقيا؛ وعلى الدفع قدماً بتربط السياسات والعلوم فيما يخص آثار تغير المناخ على مختلف الموارد الطبيعية عن طريق الاجتماع المشترك للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) إبان الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21)؛ وتدبّر الموارد المالية في المناطق القاحلة والمناطق شبه القاحلة؛ وإنشاء شبكة من ١١٣ خبيراً (٤٧٪ منهم نساء) من ٤١ بلداً لدراسة العضويات الدقيقة المسببة للأمراض التي تؤثر على الخدمات المتعلقة بالماء والنظافة الصحية من أجل أهالي المناطق الريفية والمناطق الحضرية؛ وتحديد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواقع التحريب البيئي في مجال الهيدرولوجيا الإيكولوجية.

٤٩- وعُزّز البرنامج الهيدرولوجي الدولي عن طريق مبادرات جديدة منها إنشاء فريق عمل معني بمسائل الماء في المناطق الحضرية، والإقرار الرسمي لمفهوم "مؤسسات أسرة اليونسكو المعنية بالمياه"، والانضمام إلى المبادرة الدولية #الماء_هو_المناخ (#WaterisClimate). وتتولى اليونسكو منصب نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وهي قد عززت

انخراطها النشط في مبادرات الأمم المتحدة وقيادة هذه المبادرات، بما في ذلك دورها في النجاح في اعتماد هدف التنمية المستدامة ٦ المتعلق بالمياه. وقُدِّمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة نتائج السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، التي نسَّقتها البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وقد اضطلع هذا البرنامج ومؤسسات أسرة اليونسكو المعنية بالماء بدور نشط في يوم الماء والمناخ الذي نُظِّم في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21)، والذي شهد ثماني فعاليات، إضافةً إلى المؤتمر الدولي بشأن المياه والمدن الكبرى والتحويلات العالمية. ودُرِّب أكثر من ٧٨٠٠ مهني، أكثر من ٤١٪ منهم نساء، عن طريق مؤسسات أسرة اليونسكو المعنية بالمياه، ومنها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه. وأصدر البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) التقريرين العالميين للتنمية المائية لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، كما أعد مجموعة من الأدوات المتعلقة بالمؤشرات المفترقة بما بين البيانات المتعلقة بالذكور والبيانات المتعلقة بالإناث فيما يخص تقييم الموارد المائية ومراقبتها والإبلاغ عنها. وتشاركت اليونسكو في تنظيم المؤتمر المعني بالأبعاد الجنسانية للخدمات في مجال الطقس والمناخ الذي عقد في جنيف عام ٢٠١٤، وأفضى إلى تقديم توصيات بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالإطار العالمي للخدمات المناخية والتعاون مع فرنسا وغيرها من الشركاء بغية تسليط الضوء على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21).

٥٠- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تهيئ للبرنامج الرئيسي الثاني فرصة ثمينة لإبراز سداد برامجه، مع تقدير خاص للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ٦؛ وللبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) بشأن سياسة العلوم وبناء القدرات فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ٩؛ وللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والبرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ١٣؛ وللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ١٤؛ وللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ١٥. ويتيح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لبرامج العلوم الطبيعية فرصاً لتبيان أهميتها الكبيرة لدى الدول الأعضاء فيما يخص التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، ولا سيما بالنظر إلى الإقرار فيه للمرة الأولى بما للمحيطات والمياه العذبة والمساواة بين الجنسين والشعوب الأصلية من دور وأثر في هذه العمليات.

تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٥١- عُيِّن في إطار البرنامج الرئيسي الثاني زهاء ٨٥ مليون دولار أمريكي على مدى فترة السنتين. وفيما عدا المبلغ المرمي إلى تعبئته في إطار معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، الذي يتعذر قياسه في المنظومة المالية لليونسكو، تخطى هذا البرنامج الرئيسي مرماه في هذا المجال، إذ نجح في تحقيقه بنسبة ١١١٪. وقد قدمت الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (SIDA) تمويلاً جديداً ذا شأن لأربعة مشاريع بحثية في مجال الترابط بين العلوم والسياسات، ومشروعين بحثيين في مجال علوم الأرض في أفريقيا، ومشروعين بحثيين آخرين في مجال علوم المياه. وغدت تدرج في عداد كبار المانحين جهات أخرى منها بنك التنمية الأفريقي، وأستراليا، والصين، وفلاندر [في بلجيكا]، واليابان، وماليزيا، والنرويج، وجمهورية كوريا،

وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC). وقد استهلكت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) ومباحثات بشأن طريقة لتنفيذ مشاريع يمولها مرفق البيئة العالمية (GEF) بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسير عمل الشبكة العالمية للحدائق الجيولوجية في المسار الصحيح من أجل إيداع مبلغ قدره ألف دولار أمريكي سنوياً لكل حديقة جيولوجية في حساب خاص لليونسكو.

٥٢- وسعت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إلى صيانة النظام العالمي لأمواج التسونامي، من خلال اجتماعات لفريق العمل المعني بالحكومة وفريق العمل التقني، ودورات تدريب على التأهب لموجات التسونامي والتوعية بشأنها، بصورة تحسّن إجراءات العمل القياسية وعمليات تقييم الأخطار. وقد دُرِّج على تنظيم تمارين في مجال أمواج التسونامي في جميع أحواض المحيطات. وتم حديثاً، بمساعدة من حكومة بربادوس، التوصل إلى حل من أجل استمرار عمل نظام المعلومات المتعلقة بأمواج التسونامي في منطقة البحر الكاريبي. وتستلزم نظم الإنذار بأمواج التسونامي استثمارات كافية على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال بلغت تكاليف إقامة نظام الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهندي على مدى السنين العشر الماضية ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، مع العلم بأن أستراليا وإندونيسيا والهند وقّرت القسط الأعظم من الأموال المعنية. وتتراوح تكاليف الصيانة السنوية بين ٥٠ مليون دولار أمريكي و ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وفي أوائل عام ٢٠١٥ شرعت سلطنة عُمان في تشغيل نظامها الوطني للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وقد وُضع هذا النظام بدعم تقني من اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في إطار اتفاق أموال الودائع بين سلطنة عُمان واليونسكو الذي وُقِّع في عام ٢٠٠٩.

٥٣- لقد مضت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في تعزيز روابطها مع المجتمع المدني، الذي أخذ ينظر إليها باعتبارها شريكاً رئيسياً بفضل شبكتها العلمية الرفيعة المستوى وقدرتها على الحصول على مشورة أفضل الخبراء الدوليين للتكفل بالتسام المعلومات العلمية بدرجة عالية من الجودة، مستندة في ذلك إلى تجاربها الناجحة الأولى مع أوساط سباقات المراكب الشراعية (مثل سباق برشلونة العالمي لعام ٢٠١٤). وقد استهلكت هذه اللجنة في عام ٢٠١٤، مع منظمات غير حكومية ومعاهد بحوث شريكة، برنامجاً سمي "برنامج المحيط والمناخ" (<http://www.ocean-climate.org>) أسهم إسهاماً كبيراً في إبراز شأن المحيطات للعيان خلال مفاوضات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21).

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٥٤- لقد تأثرت جميع مجالات البرنامج تأثراً سلبياً بنقص التمويل وما ترتب عليه من حالات تخفيض أعداد الموظفين، ما استلزم من العاملين الاضطلاع بعمل إضافي طيلة عام ٢٠١٥، بالنظر إلى ما شهدته تلك السنة من فعاليات رئيسية. إن تخفيض عدد الوظائف الثابتة مس على نحو خاص العمل في مجال الهندسة الذي لم يعد في عداد الوظائف المتصلة به وظيفة مختص بالبرامج رئيسي. وتقليصاً للتكاليف خفّض كل من البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) والبرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC) وبرنامج الإنسان

والحيط الحيوي (MAB) عدد اجتماعاته وقَصَّر مدة كل منها، وقَلَّل عدد ما يصدره من وثائق وعدد اللغات التي تصدر بها لاجتماعاته.

٥٥- وأثر الوضع المالي سلبياً على عدد الدول الأعضاء المستفيدة التي تسنى تقديم الدعم إليها في مجالات من قبيل مساندة سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعليم العلوم، والحد من مخاطر الكوارث، وإعداد المشاريع البحثية الجديدة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي ومشاريع بناء القدرات، وتوفير التدريب التقني في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي والتواصل التوعوي. فملاك موظفي البرنامج الهيدرولوجي الدولي منقوص، كما أبلغت عنه اللجنة المالية لهذا البرنامج، وكما يرد في تقرير مراجعة حسابات القسم وفي التقييم الخارجي للمرحلة السابعة من البرنامج المعني. بيد أن عدد أعضاء شبكة اليونسكو للمياه، ولا سيما المراكز من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو، تضاعف على مدى خمس سنوات. وقد أُقرَّ بأن القسم حسَّن تنسيق شبكة المياه، بينما تعيَّن قيام فريق مخصَّص من الخبراء الرفيعي المستوى أنشأه مجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي بتحديد درجات أولوية في العمل لتحقيق أهداف المرحلة الثامنة من هذا البرنامج. وأرجى العمل لتحقيق بعض الغايات، ووُضعت حدود مدى الشمول الجغرافي للأنشطة وضيَّق نطاقها المواضيعي وقُلِّص عدد المستفيدين منها. ولئن كانت تعبئة الأموال الخارجة عن الميزانية تسير مسارها المناسب لبلوغ المرمى على هذا الصعيد فإن الوضع الحالي على صعيد التجهيز بالموظفين يحد أيضاً من نشاط تعبئة الموارد الإضافية ومن القدرة على إعمال الأموال التي عُبِّت بالفعل.

٥٦- وقد أضرَّ الوضع المالي باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ضرراً بالغاً إذ قُلِّصت ميزانيتها العادية على نحو مس بالمهام القيادية في برامج عالمية رئيسية. فأولت هذه اللجنة الأولوية لتنفيذ البرامج وتجهيزها بالموظفين، وقُلِّصت وظائفها التنسيقية والإدارية حيثما أمكن ذلك. وقد تم تقليص الأنشطة البرنامجية في جميع الوحدات كما حددته هيئات إدارة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. إن تخفيض ميزانيات الأنشطة التنفيذية عرَّض المهمة الرئيسية لهذه اللجنة للخطر فيما يخص دورها الحاسم في النظم المستدام عملها لأجل طويل سهرأ على مراقبة المحيطات ورصدها، وفي تنظيم وتحويل ونشر البيانات والمعلومات لمساعدة الدول الأعضاء على تخفيف وطأة المخاطر المتصلة بالمحيطات. وقد تسنى تخفيف وقع هذا الوضع إلى حدٍ ما بعد موافقة المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته السادسة والتسعين بعد المائة على تعزيز ميزانية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بمبلغ قدره ١,١ مليون دولار أمريكي عن طريق عملية إعادة البرمجة. وجرى توفير هذه الأموال في الربع الأخير من فترة السنتين. ولئن كانت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات تواصل استطلاع فرص التمويل الجديدة المتاحة لها فإن تمويلها العادي الأساسي الكافي يظل ضرورياً للتكفل بعملها على نحو فعال.

المصاعب العامة التي اعترضت التنفيذ والتدابير التصحيحية المتخذة للتغلب عليها

٥٧- تم إيقاف أو إرجاء بعض الأنشطة بسبب عدم توفر ما يكفي من الموارد البشرية والمالية اللازمة لمواصلة تنفيذها. وتواصل، فيما يخص الحد من مخاطر الكوارث على سبيل المثال، السعي إلى إقامة الشراكات التي تعود بمنافع متعددة على أنشطتنا البرنامجية والتوعوية. ويعزز التشارك مع الجامعات المحلية الاستدامة ويؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق نتائج

أفضل من النتائج المنشودة بفضل مشاركة الطلبة، وبتيح العمل مع المنظمات غير الحكومية توسيع نطاق التواصل على مستوى المجتمعات المحلية.

٥٨- وقد اشتملت التدابير التصحيحية المتخذة في جميع المجالات على بذل المزيد من الجهود لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية؛ وتعزيز إقامة الشراكات بما في ذلك الاستفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية؛ وحث الدول الأعضاء على انتداب موظفين مهنيين وموظفين مبتدئين للعمل في المقر وفي المكاتب الميدانية. واتخذت تدابير تصحيحية ليست مثلى منها زيادة الاعتماد على المتدربين وعلى الخبراء الاستشاريين المبتدئين المستأجرة خدماتهم لفترات قصيرة وعلى المتطوعين؛ وزيادة تناول المهام بحسب درجة أولويتها؛ وتعزيز التعاضد والتعاون مع الشركاء الخارجيين. وتُوصّل إلى جعل الحكومة السويسرية تنتدب أحد موظفيها للعمل على الدبلوماسية في مجال العلوم. وزادت حالات إشراك مراكز الفئتين ١ و ٢ في تنفيذ أنشطة البرنامج زيادة كبيرة من أجل التعويض عن النقص في الموارد البشرية والمالية، فأفضى هذا الأمر إلى زيادة أعمال التنسيق التي تضطلع بها الأمانة زيادة كبيرة أيضاً.

٥٩- ثم إن الوضع الأمني أو الصحي القائم في بعض المناطق حال دون إجراء الأنشطة على النحو المخطط له. وقد عوج ذلك معالجة جزئية بتقديم الدعم إلى علميين محليين لكي يسافروا إلى خارج بلدانهم لتلقي التدريب المزمع توفيره، كما في حالة بعض المشاريع الليبية العالقة منذ فترة طويلة، ومشاريع أجدد في نيجيريا وتشاد. وقد أفضى تفشي مرض إيبولا إلى إرجاء أنشطة تدريبية مزمعة.

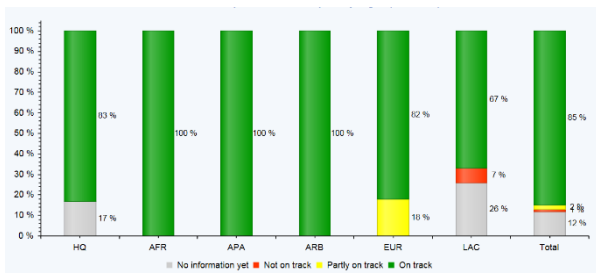
٦٠- ولئن كانت الإنجازات التي حققتها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات قد برهنت على سدادها الكبير فإن تزايد عدد الدول الأعضاء فيها واتّساع نطاق مسؤولياتها ومهامها يتطلبان منها مواصلة العمل لكي تنهض بأود التصدي للتحديات المستمرة التزايد وتثبت جدواها. وتستدعي محدودية الموارد المزيد من الدقة في تحديد أولويات تناول المهام، مع استدامة مشاركة العلميين البارزين، واجتذاب العلميين الشباب الواعدين بالبروز، ومدبري الشؤون العلمية. فالتغير في عضوية اللجنة، التي كانت في بادئ الأمر تضم ٤٠ دولة عضواً تتمتع بقدر معقول من القدرة المتقدمة على إجراء البحوث الأوقيانوغرافية وغدت في الوقت الحاضر تضم ١٤٧ دولة عضواً (بينها عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية) يحتاج معظمها إلى زيادة في قدرته البشرية وقدرته على صعيد البنية الأساسية، يمثل تحدياً وفرصة كبيرة في الوقت ذاته. ويستلزم ذلك تجديد ولايات جهات التنسيق الوطنية أو توسيعها ووضع استراتيجيات تواصلٍ أمتنٍ للتكفل بفعالية ونجاعة التدابير الإدارية على المستويين الإقليمي والعالمي، وشحذ الوعي بالمنافع المجتمعية والأخطار المتأتية عن المحيطات، بما في ذلك تحليل التكاليف بالقياس إلى المنافع لتبيان عائدات استثمارات الحكومات في تطوير العلوم الأوقيانوغرافية واستدامة الخدمات وعمليات الرصد الأوقيانوغرافية. إن هذا العمل جارٍ الآن وسيقوم فريق جديد من أعضاء مكتب اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (الذين انتخبوا في حزيران/يونيو ٢٠١٥) والأمانة بتقديم مقترحات ملموسة إلى الدول الأعضاء في هذه اللجنة خلال دورة المجلس التنفيذي التي ستعقد في حزيران/يونيو ٢٠١٦.

ثانياً - التقييم بحسب النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: تعزيز السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات، وتوطيد التعاون مع المجتمع، بما فيه الفئات الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية

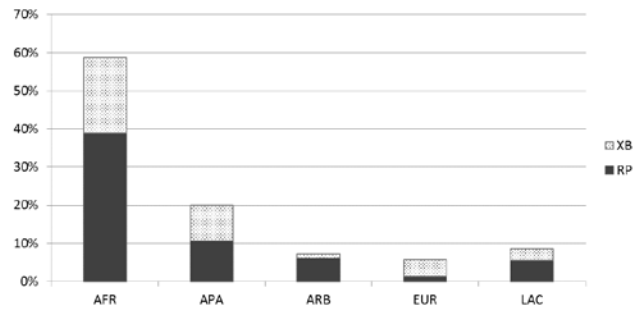
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	8,700	7,705	9,165	103%	11,248	10,899

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٥٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تقدم المساعدة المباشرة: قُدمت إلى ١٠ بلدان. تقدم المساعدة من خلال التدريب: قُدمت إلى ٨ بلدان. أنشطة تبسيط العلوم: نفذت في ٣ بلدان. المساعدة المتصلة بالابتكار: توبعت في ٨ بلدان.	مؤشر الأداء ١: عدد الدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد اعتمدت سياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ووثائق متعلقة بالسياسات وأدوات خاصة بالإدارة من أجل وضع النظم الخاصة بها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ دول أعضاء على الأقل

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>تم تحديد ٤ مسارات لعمل المجلس الاستشاري العلمي وتنفيذها الكامل مع عقد اجتماعين ناجحين لهذا المجلس استناداً إلى ما جُمع من موارد خارجة عن الميزانية.</p> <p>عُقدت بنجاح أربع فعاليات رفيعة المستوى بمشاركة من أعضاء المجلس الاستشاري العلمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في سياق اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا للتنمية، وخلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21).</p> <p>تم بنجاح تنظيم وعقد ثلاثة اجتماعات لخبراء المنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك بالاستعانة بمراد خارجة عن الميزانية.</p> <p>أُعمل مجلس إدارة مبادرة أرض المستقبل ولجنتها المعنية بالعلوم ولجنتها المعنية بالإشراك إعمالاً كاملاً، واعتمدت البنية الإدارية لهذه المبادرة، وتم إعداد وإقرار جدول أعمالها العلمي.</p> <p>تم بنجاح عقد اجتماعين للجنة مبادرة أرض المستقبل المعنية بالعلوم ولجنتها المعنية بالإشراك والمجلس إدارتها/التحالف الراعي لها</p> <p>نُشر مقالان بشأن علوم الاستدامة والدور الذي تؤديه اليونسكو فيها بعد مراجعتها مراجعة قام بها نظراء، واستُهل مشروع يمول بأموال خارجة عن الميزانية مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية.</p> <p>أفيد بمعلومات بشأن المواقع التي عيّنتها اليونسكو وذلك ضمن إطار التقييم دون العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تدرج اليونسكو في عداد شركائها الرئيسيين.</p>	<p>مؤشر الأداء ٢:</p> <p>عدد التدابير الملموسة المطبقة في العمل من بين التدابير المعترف بها والتي دُرج على اتخاذها في الأمم المتحدة والتي تقدم اليونسكو فيما يتعلق بما مساهمة بيئية ومؤتية لقيمة مضافة، مدليةً بدلوها في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على مستويات عديدة.</p> <p>الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - استهلال ما لا يقل عن اثنين من مسارات عمل المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم المتحدة وإيتاء النواتج المتصلة بهما - قيام اليونسكو بتنظيم ما لا يقل عن اجتماعين من الاجتماعات التي تعنى بالمسائل الجوهرية للمنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) ضمن إطار برنامج هذا المنتدى للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ أو المشاركة في تنظيمهما - إعمال مجلس إدارة مبادرة أرض المستقبل، ولجنتها المعنية بالعلوم، ولجنتها المعنية بالإشراك إعمالاً كاملاً، وإعداد وإقرار جداول أعمال هذه الهيئات - مشاركة اليونسكو في تنظيم واستضافة ما لا يقل عن اجتماعين من اجتماعات تحالف العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الاستدامة العالمية - نشر ورقة علمية واحدة توضح إسهام اليونسكو في علوم الاستدامة - إعداد تقرير يضم دراسات حالات سديدة يُستند فيها إلى برامج اليونسكو العلمية الدولية الحكومية وشبكات مواقعها، ونشره وتعميمه عبر الإنترنت - تنظيم ما لا يقل عن فعاليتين عالميتين معنيتين بإسهام العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة وذلك في سياق اجتماعات رفيعة المستوى ذات صلة لهيئات مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا للتنمية

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>تم وضع خطة العمل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بناء على نتائج مسار ساموا.</p> <p>رُسّخت المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في (١) ما يجريه المنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) من عمليات التقييم المتعلقة بتأثير النباتات في أفريقيا وأوروبا (٢) تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٣) الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21) من خلال مؤتمر سابق لها معني بالشعوب الأصلية وتغير المناخ. تم تعزيز نقل المعارف بلغة المايانغا بأدوات مدرسية وتدريب للمعلمين في نيكاراغوا.</p>	<p>مؤشر الأداء ٣:</p> <p>عدد التدابير المتخذة على صعد عديدة من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتعبئة نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في عمليات تقييم البيئة</p> <p>الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنسيق أنشطة اليونسكو في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الاحتفال بالسنة الدولية لهذه الدول - مراجعة الأولويات فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء نتائج مسار ساموا ووضع خطة عمل اليونسكو - دعم ثلاث عمليات عالمية للاعتراف بالتآزر بين نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين وبين العلوم في عمليات التقييم البيئي، والنهوض بهذا التآزر؛ - تعزيز مشروعين للتجريب البياني بغية نقل نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين
مرتفع	<p>نُظمت في دولتين عضوين حلقات عمل تخصصية استفادت منها عشرة بلدان أخرى.</p> <p>نُفذ مشروع استفادت منه خمسة بلدان من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.</p>	<p>مؤشر الأداء ٤:</p> <p>عدد الدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد حسّنت استعمالها للطاقة المتجددة من ناحية الانتفاع بالطاقة و/أو وضع خطط التنمية الوطنية ذات الصلة</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٣ دول أعضاء على الأقل</p>
مرتفع	<p>تم بنجاح عقد اليوم العالمي للعلوم لعام ٢٠١٥.</p> <p>تم بنجاح عقد المنتدى العالمي للعلوم لعام ٢٠١٥.</p> <p>تم نشر تقرير العلوم العالمي لعام ٢٠١٥.</p>	<p>مؤشر الأداء ٥:</p> <p>عدد المبادرات الإقليمية والعالمية المتعلقة بتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتنمية التي تكون اليونسكو قد استهلتها أو شاركت في استهلالها، والتي ترفد النقاش وتهيئ الممارسات الفضلى ذات الصلة لراسمي سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار</p> <p>الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٣ اجتماعات علمية على الأقل؛</p> <p>التقرير العالمي عن العلوم (٢٠١٥)؛</p> <p>ما لا يقل عن اجتماعين إقليميين</p>

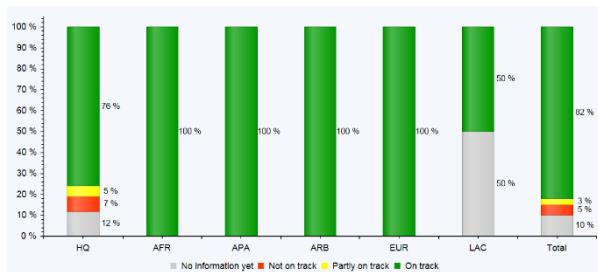
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تُجرى محادثات للتكفل بعودة مراسم منح الجوائز إل اليونسكو. وعلاوة على ذلك يُعد بصورة مشتركة مقترح طموح بشأن أنشطة يُحشد في إطارها حائزو الجوائز التي تمنحها اليونسكو ومؤسسة لوريال، والزلاء والمهوبون الشباب بين الدورة والدورة التالية لها من دورات مراسم منح الجوائز، سيقدم إلى مجلس إدارة مؤسسة لوريال في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد اتفق قسم إعلام الجمهور في اليونسكو ومؤسسة لوريال على خطة تواصل مشتركة للترويج للأنشطة المشتركة الراهنة والمزمعة.	أن الشراكة بين اليونسكو ومؤسسة لوريال (L'Oréal) من أجل إسهام المرأة في العلوم قد غيرت التوازن في التعاون بين الشركاء.
وُضع مقترح طموح لتأمين تمويل خارج عن الميزانية بغية تذليل هذه الصعوبة، وتجري مناقشته مع الدول الأعضاء المهمة بالأمر	تخصيص موارد بشرية من الخبراء كافية لتوسيع نطاق مبادرة المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN)

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز بناء القدرات فيما يخص البحوث والتعليم في مجال العلوم الطبيعية، بجملة وسائل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

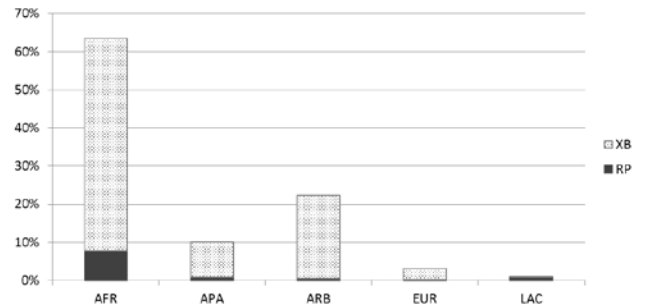
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النققات	معدل الإنفاق %	النققات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	13,000	33,099	25,108	102%	2,410	2,357

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	بلغ مجموع البلدان المستفيدة ٢٤ من بين بلدان أربع مناطق (أفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية والكاريبية).	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء المستفيدة التي تكون قد ساهمت في الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة و/أو رُوِّجت له، في أطر منها إطار عقد الأمم المتحدة لـ"توفير الطاقة المستدامة للجميع" ٢٠١٤-٢٠٢٤</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ١٥ دولة عضواً</p>
مرتفع	أُخذ بمبادرات لتعليم العلوم جامعة للتخصصات في ١٦ بلداً أفريقياً، ونفذت ١٢ مبادرة جامعة للتخصصات. وفي عام ٢٠١٥، دُرِّبَت أكاديمية العلوم للعالم النامي (TWAS) ٤٦٠ طالباً من طلبة الدكتوراه الحاصلين على منح دراسية بالتعاون مع ١٣ جهة شريكة في ٨ بلدان، وأكثر من ١٥٠ باحثاً من حملة شهادة الدكتوراه الحاصلين على منح بحثية بالتعاون مع ١٦ جهة شريكة في ٩ بلدان. وتُنْفَذت في ٨ بلدان من البلدان الأفريقية أنشطة تعليمية مشتركة بين المركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP)، مثل برنامج التدريب فيما يتعلق بمشروع التعلم الفعال في مجال البصريات والفوتونيات (ALOP).	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>الأخذ في عدد من الدول الأعضاء بمبادرات لتعليم العلوم جامعة للتخصصات، تشتمل على طرائق مبتكرة للتعليم في جميع المراحل</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٩ دول أعضاء</p>
مرتفع	عُزِّزت قدرات ٢٢ بلداً في مجال المقالات والنتائج العلمية من خلال السنة الدولية للبلورات والسنة الدولية للضوء والتكنولوجيات القائمة على استخدامه، منها ٨ بلدان أفريقية. وقد ساعد المركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) على استحداث مركز من مراكز الفئة الثانية في رواندا. ودُرِّبَ المركز الدولي للفيزياء النظرية ٢٨ طالباً من طلبة الدكتوراه، وحصل ٧٥ طالباً على شهادتهم وبلغت نسبة الأفارقة من بين ٥١ من الدارسين الحاصلين على منح دراسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفيزياء (STEP) ٢٨٪، ما يسهم في تعزيز قدرة بلدانهم على إيتاء نتائج علمية.	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تكون قد عززت قدرتها على إيتاء نتائج علمية من خلال العمل التعاوني والترابط الشبكي، ولا سيما البلدان الأفريقية.</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٦ دول أعضاء</p>

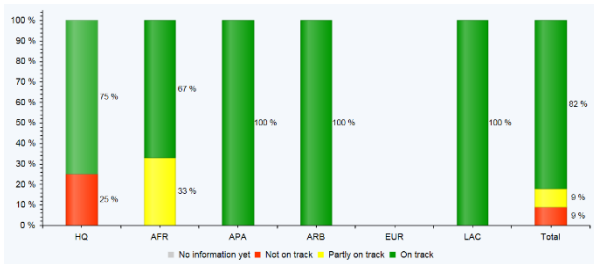
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
يتعين القيام بالمزيد في مجال تعبئة الموارد لتوسيع نطاق الأنشطة ولا سيما في البلدان النامية.	يستلزم تزايد استعمال الطاقة المتجددة توسيع نطاق بناء القدرات وإقامة شراكات دولية وتعاوناً.
<ul style="list-style-type: none"> - المزيد من تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية والاعتمادات الإضافية لتنفيذ البرنامج على نحو سليم - المزيد من العمل والنشاط التعاونيين وتعبئة شراكات جديدة، مثل اتحاد السنة الدولية للضوء والتكنولوجيا القائمة على استخدامه، وشبكة المعهد الإفريقي لعلوم الرياضيات (AIMS)، ورابطة ترويج العلوم في أفريقيا (APSA)، ومؤسسة Daniel Jagolnitzer، إلخ 	ثمة نقص كبير في الموارد البشرية والموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الضخمة للعلوم الأساسية (الرياضيات، والكيمياء، وعلوم الحياة، وتعليم العلوم، والتكنولوجيا الأحيائية) التي ترفد المكاتب الميدانية بالبرامج والأنشطة الدقيقة التحديد.
إما إرجاء حلقات العمل الرامية إلى تدريب المعلمين أو إيجاد أمكنة أخرى لإجرائها.	حال تفشي مرض إيبولا في غرب أفريقيا ومسألة الأمن في نيجيريا قرب الحدود مع تشاد دون تنفيذ الأنشطة في هذه المنطقة على نحو سلس (ألغيت دورتا تدريب في إطار مشروع التعلم الفعال في مجال البصريات والفوتونات في تشاد ونيجيريا).
أُتبعَت فيما يخص برنامج التكنولوجيا الأحيائية استراتيجية تتمثل في عقد الاجتماعات الهامة ودورات التدريب خارج ليبيا أو بواسطة وسائل التواصل الفيديوي عن بعد. أما تسليم المعدات فلما يزل يتوقف على تحسن الأوضاع المحلية.	حال عدم استقرار الوضع الحكومي في ليبيا دون تنفيذ عدة برامج ليبية عالقة منذ مدة طويلة.

النتيجة المنشودة ٣: النهوض بالبحث والتعليم في المجال الهندسي المتعدد التخصصات لأغراض التنمية المستدامة وتطبيقهما

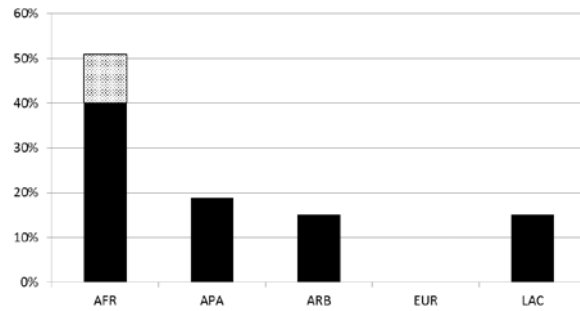
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومن هنا الهبات)
●	2,000	198	28	104%	1,156	1,112

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	جرت أنشطة توعوية في جامعات في جنوب أفريقيا وباكستان ومصر والأرجنتين وماليزيا وزمبابوي وكينيا والدنمارك والبرازيل ونيجيريا والكونغو وموزمبيق وأنغولا. وعُقدت أنشطة أسبوع الهندسة في ١٥ بلداً أفريقياً. كما جرت أنشطة في القاهرة، وفي الأرجنتين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية.	مؤشر الأداء: عدد الجامعات في الدول الأعضاء التي تكون قد زادت نشاطها على صعيد التوعية وبناء القدرات في مجال الهندسة الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ما لا يقل عن جامعة واحدة في كل من المناطق: الدول العربية، وأفريقيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ
مرتفع	برز الوعي بضرورة جمع البيانات الهندسية والمشاركة في جمعها في نيجيريا وزمبابوي وكينيا في أفريقيا؛ والأرجنتين والبرازيل في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والكويت ومصر في منطقة البلدان العربية؛ والدنمارك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وأستراليا والصين واليابان وماليزيا والباكستان في آسيا.	مؤشر الأداء: الزيادة في عدد الدول الأعضاء التي تشارك مشاركة نشطة في جمع البيانات الهندسية الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ما لا يقل عن بلدين في كل من المناطق: الدول العربية، وأفريقيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ

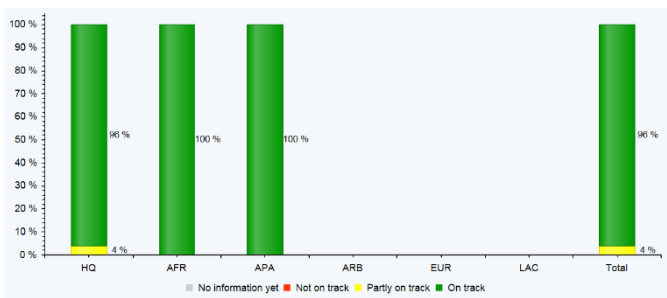
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
الاستعانة بالشبكات والخبراء (المراكز من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو) لتشكيل أفرقة عاملة من أجل معالجة المسائل الرئيسية. أما من الناحية المالية فقد قام شركاء بتمويل مشاريع عن طريق تقديم مساهمات عينية ومن خلال تمويل فعاليات معينة. كما تحلّت الحكومات بأريحية بالغة في دعمها أسابيع الهندسة الأفريقية التي نظمتها اليونسكو وفي تمويلها لهذه الأسابيع.	أفضى النقص في الموارد البشرية والموارد المالية المخصصة لبرنامج الهندسة إلى تقليص مدى الأنشطة المضطلع بها في إطاره والتوخيات منه.
تم إعداد ورقة عن استراتيجية لأربع سنوات بشأن بناء القدرات المؤسسية يُشرع في تنفيذها في إثيوبيا ثم تنفذ في بلدان أفريقية أخرى.	يُفتقر في الكثير من البلدان النامية إلى المنظمات والهيئات الهندسية المؤسسية على نحو يعيق جمع البيانات.

النتيجة المنشودة ٤: تدعيم الفهم العلمي لعمليات المحيطات والسواحل وإقبال الدول الأعضاء على استخدامه في تحسين إدارة علاقة الإنسان بالمحيط

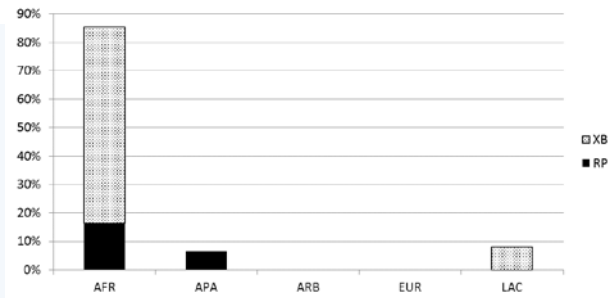
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	5,880	4,805	1,715	103%	3,096	2,999

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٩٦٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>(١) أصبح كتيب الكربون الأزرق يُستخدم في عشرة بلدان أخرى.</p> <p>(٢) بحسب العدد الثالث من أطلس ثاني أكسيد الكربون في سطح المحيطات: ١٤,٥ مليون قيمة من قيم انقلاط ثاني أكسيد الكربون (fCO₂) في سطح الماء + ٤,٤ مليون قيمة من القيم الإضافية لانقلاط ثاني أكسيد الكربون (٣٠٪).</p> <p>تمت إقامة الشبكة العالمية لرصد تحمُّض المحيطات (GOA-ON) وغدت عاملة بصورة كاملة.</p> <p>الموقع الشبكي: http://goa-on.org.</p> <p>استُحدثت ممارسة عامة قائمة على التسلسل الزمني وأعد مشروع التقرير العالمي الأول ذو الصلة الذي سيُطبع في أوائل عام ٢٠١٦.</p>	<p>مؤشرا الأداء:</p> <p>(١) عدد الاتفاقات الدولية بشأن ما يتم وضعه وتنفيذه من المعايير الدولية والطرأق؛ (٢) الزيادة في تبادل المعلومات بين البرامج والمؤسسات الدولية المعنية بالكربون.</p> <p>الهدفان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) قيام ما لا يقل عن ١٠ مؤسسات من مؤسسات البحوث الوطنية بنشر أدلة عن الممارسات الفضلى، وتنفيذ المنهجيات ذات الصلة</p> <p>(٢) تحقيق زيادة في البيانات المتعلقة بكاربون المحيطات المدرجة في قاعدة البيانات المسماة "أطلس ثاني أكسيد الكربون في سطح المحيطات" (SOCAT) تبلغ نسبتها ١٥٪ عند نهاية عام ٢٠١٥.</p>
مرتفع	<p>ظل استثمار الدول الأعضاء في شبكات الرصد العالمية عند نسبة تقارب ٦٥٪ من المرامي المتصلة بالمناخ. وثمة مشاريع (بعضها مستقل وبعضها الآخر يمول عن طريق البرنامج الإضافي التكميلي للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات) بُدئ ضمن إطارها بتحديد سبل متكاملة أنجع لتنفيذ عمليات الرصد اللازمة. وقد شهدت ميزانية مركز دعم برامج الرصد الموقعي التابع للجنة التقنية المشتركة المعنية بعلوم المحيطات والأرصاء الجوية البحرية (JCOMMOPS) زيادة نسبتها ١٠٪ بفضل مساهمات جديدة.</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>استمرار الدول الأعضاء على الاستثمار المتنوع، مستديمةً بذلك مستويات تنفيذ عمليات رصد المحيطات الحارة فيما يخص المناخ والطقس في عين المكان ومن الفضاء.</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>الحفاظة على الحال التي آل إليها تحقيق الأهداف في مجال تنفيذ عمليات الرصد أو تحسينها بما يزيد عن النسبة الحالية البالغة ٦٢٪. وتحقيق زيادة نسبتها ١٥٪ في عدد الدول الأعضاء التي تسهم في شبكات الرصد المستدام للمحيطات على نطاق الأحواض المائية وفي التنسيق التقني ذي الصلة.</p>
مرتفع	<p>(١) ثمة ١٠٥ مؤسسات تشارك في شبكة برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE) والبوابات المتصلة بها.</p> <p>(٢) ازداد عدد السجلات المدرجة في قاعدة بيانات نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS) إلى ٤٥ مليوناً؛ وازداد عدد مجموعات البيانات المدرجة في بوابات بيانات المحيطات (ODP) إلى ١٨٣، وازداد عدد السجلات الببليوغرافية المدرجة في المستودع</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>(١) عدد المؤسسات التي تتبادل البيانات والمعلومات من خلال شبكة مراكز البيانات التابعة لبرنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE) والمكاتب المتخصصة في علوم البحار</p> <p>(٢) عدد سجلات البيانات المتاحة من خلال نظام البيانات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS) وبوابات بيانات المحيطات (ODP) والمستودع الإلكتروني لوثائق المحيطات (OceanDocs)</p>

	<p>الإلكتروني لوثائق المحيطات (OceanDocs) إلى ٦٦٢٥.</p> <p>(٣) بلغ عدد الاقتباسات المعنية ٢٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠١٥</p>	<p>(٣) عدد المنشورات التي يذكر فيها نظام البيانات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS). الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) مشاركة ٩٠ مؤسسة في شبكة برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE) والبوابات المتصلة بها</p> <p>(٢) ازدياد عدد السجلات المدرجة في قاعدة بيانات نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS) إلى ٣٨,٥ مليون، وازدياد عدد مجموعات البيانات المدرجة في بوابات بيانات المحيطات (ODP) إلى ٢٠٠</p> <p>(٣) ازدياد عدد السجلات البيولوجية الجغرافية المدرجة في المستودع الإلكتروني لوثائق المحيطات (OceanDocs) إلى ٦٠٠٠، وازدياد عدد الاقتباسات إلى ٢٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠١٥.</p>
--	--	---

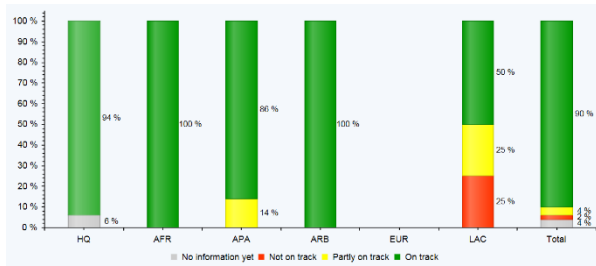
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>أتاح توظيف مدير مشروع نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS) والنجاح في تعبئة موارد مالية إضافية المزيد من تنامي مكتب مشروع اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات من أجل برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE) الذي سيزيد من تعزيز قدرتنا على تحقيق نتائج للدول الأعضاء. وثمة مبعث للقلق بشأن بوابة بيانات المحيطات الخاصة بهذا البرنامج جزاء مشكلة تتعلق بالموارد في مركز الشراكة الخاصة ببوابة بيانات المحيطات في أوبننسك. وستتعيّن معالجة هذا الأمر في عام ٢٠١٦. وقد أُنجزت خطة عمل النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS) بفضل مساهمات عينية كبيرة قدمها بعض من أهم الدول الأعضاء.</p>	<p>تتمثل المصاعب في أنه يتعيّن علينا الاعتماد على تعاون الدول الأعضاء معنا وتعاونها فيما بينها. كما أن تغير الأوضاع الاقتصادية والتمويل الحكومي يمكن أن يسبب، وقد سبب، اضطرابات في تنفيذ البرنامج. وقد تمثل أحد التحديات الكبيرة في توفير ملاك الموظفين الذي يستلزمه برنامج عمل النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS) إذ يتوسع من الناحية المواضيعية.</p>

النتيجة المنشودة ٥: تخفيف الأخطار والآثار الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالمحيطات، واتخاذ التدابير الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، وقيام الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ سياسات لضمان صحة النظم الإيكولوجية للمحيطات

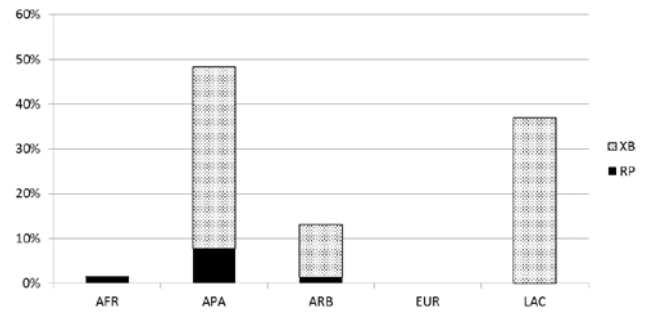
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	14,050	4,531	5,523	103%	2,898	2,803

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٩٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>استُدمج التنسيق الدولي الحكومي للنظام العالمي للإنذار بأمواج التسونامي.</p> <p>تجري عمليات تنسيق أربعة نظم إقليمية للإنذار وعشرة مراكز للإنذار.</p> <p>أقيم مرفقان إقليميان لمعاينة مستوى مياه البحر وكشف الزلازل.</p> <p>نُظمت ثلاث حلقات عمل معنية بتقييم المخاطر الساحلية.</p> <p>أنجز تمرين في مجال أمواج التسونامي في منطقة شمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحار المتصلة بهما.</p>	<p>مؤشرا الأداء:</p> <p>(١) تنسيق وتوحيد نظم الرصد والإنذار في جميع المناطق الأربع؛</p> <p>(٢) وضع الخطط المنسقة للتخفيف من المخاطر والتكيف معها في البلدان الأضعف حالاً بين البلدان المتأثرة بالمخاطر الساحلية؛</p> <p>الهدفان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) تنسيق عناصر الكشف عن مستوى مياه البحر وعن الزلازل في جميع النظم الإقليمية للإنذار بأمواج التسونامي؛</p> <p>(٢) تنظيم ما لا يقل عن حلقتين من حلقات العمل المعنية بتقييم المخاطر الساحلية ضمن إطار عام لتقييم الأخطار، وتدريبها، وتخفيف وطأتها</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>نُظمت ١١ فعالية رامية إلى تنمية القدرات. وازداد عدد المؤسسات المشاركة في الأنشطة بمقدار ٣٥. وعُقدت ست حلقات عمل علمية</p> <p>البرنامج الإضافي التكميلي:</p> <p>يجري إعداد تقرير مرحلي عالمي عن انتشار الطحالب الضارة</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>تحسين رصد وتدبر حوادث انتشار الطحالب الضارة وآثارها</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تنفيذ ما لا يقل عن ستة أنشطة رامية إلى تعزيز القدرات في هذا المجال، ومشاركة ما لا يقل عن ٣٥ مؤسسة من مؤسسات البحوث الوطنية في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، وتنظيم ما لا يقل عن أربع حلقات من حلقات العمل العلمية التي تدفع بالبحوث الدولية قدماً</p>

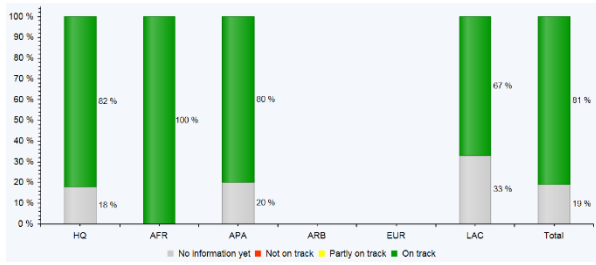
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>يُسعى إلى الحصول على المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويُشد التمويل الظرفي والتشارك مع المنظمات الأخرى.</p> <p>وتقوم اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، من خلال الصلات مع الجهات الوطنية المعنية بأمواج التسونامي، بشحث الوعي بمخاطرها واستدامة الدرجة الكافية من هذا الوعي. كما أن المضي في تحسين المواقع الشبكية للنظم الإقليمية للإنذار المبكر بأمواج التسونامي سيجعل المعلومات ذات الصلة أيسر منالاً. ثم إن المراكز الإقليمية للمعلومات المتعلقة بأمواج التسونامي التي تركز على التثقيف والإعلام بشأنها يمكن أيضاً أن تساعد في شحث الوعي.</p>	<p>يكمن في محدودية الموارد أهم المخاطر التي تحيق بتنسيق أربعة نظم الإنذار بأمواج التسونامي. ويتأتى تناقص الخراط بعض الدول الأعضاء في النظم المعنية عن تقلص مدى توفير التمويل الوطني لها وعن تآكل طراً منذ أن غدت الجهات التي توفر الخدمات المتصلة بأمواج التسونامي في المحيط الهندي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عاملة. ويفضي ذلك إلى تقليص وإبطاء الجهود المبذولة على صعيد تنسيق النظم وقابليتها للعمل معاً والمواءمة فيما بينها، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحار المتصلة بهما (NEAMS).</p> <p>فتلزم موارد مواصلة توفير فرص تحسين القدرات فيما يخص تدبر انتشار الطحالب الضارة؛ ويستلزم تحديث التقرير المرحلي العالمي عن انتشار الطحالب الضارة وإصداره بانتظام تجدد رعاية الدول الأعضاء له.</p>

النتيجة المنشودة ٦: تعزيز القدرات المؤسسية لدى الدول الأعضاء لأغراض حماية موارد المحيطات والسواحل وإدارتها بصورة مستدامة

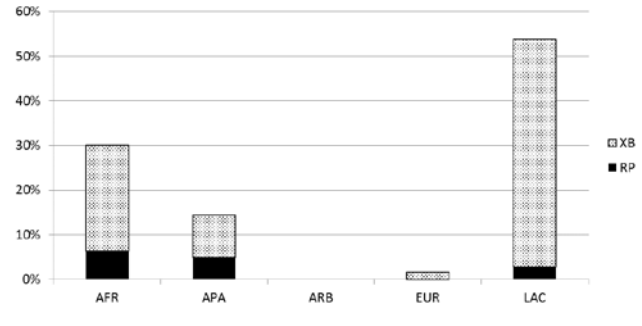
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	7,300	9,176	4,256	102%	3,577	3,493

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨١٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تحققت المرامي: شارك في جمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ٣٠ دولة عضواً و١٦ إقليمياً عن اللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOCARIBE)، و٢٦ دولة عضواً عن اللجنة الفرعية لأفريقيا والدول الجزرية المتاخمة لها التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOCAFRICA)، و٢٤ دولة عضواً عن الأمانة الإقليمية للجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (WESTPAC)، و٩٤ دولة عضواً؛ وأسهمت ٢٣ دولة عضواً/منظمة في توفير موارد مالية للشبكات العلمية التعاونية العاملة في إطار اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي تنفذ خطط عمل الهيئتين الرئاسيتين والهيئات الفرعية (حيث تحدد الأولويات بناء على الاحتياجات والموارد المتاحة).</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٥٠٪ من الدول الأعضاء في اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات</p>

مرتفع	<p>أفاد ما لا يقل عن ٣٠ بلداً بتطبيقها مبادئ تخطيط المجال البحري الفضائي الصادرة عن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (النهج القائم على العمل خطوة خطوة).</p> <p>وُنظمت ثلاث دورات تدريب على تنظيم المجال البحري الفضائي (لأفريقيا، والبحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية) شارك فيها أكثر من ٥٠ من المعنيين بتنظيم المجال البحري الفضائي من ٢٣ بلداً.</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تطبّق في وضع وإدارة وتقييم برامجها الوطنية ذات الصلة ما يصدر عن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات من مبادئ توجيهية للتدبر وأدوات للتكيف مع المخاطر الساحلية/تغير المناخ مستند فيها إلى النظم الإيكولوجية</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إفادة ما لا يقل عن ٢٠ دولة عضواً بتطبيقها المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ومشاركة ١٢ دولة عضواً في المشاريع الإقليمية</p>
مرتفع	<p>لقد جاوز عدد الطلبة المدربين العدد المرمي إلى بلوغه: ٢٢٤ في عام ٢٠١٤ و ٤٥٩ في عام ٢٠١٥</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد العلميين المدربين الذين يسخّرون مهاراتهم لدعم الهيئات الوطنية في بلدانهم</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٢٠٠ (مقيساً عن طريق نظام الخريجين الخاص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على الإنترنت)</p>
مرتفع	<p>٢٩ دولة عضواً (بالإضافة إلى أربع دول أخرى تُتوقع مشاركتها)</p> <p>تم تجميع وتخزين وتحليل البيانات المتأتية عن الاستقصاء المتعلق بالتقرير العالمي عن علوم المحيطات</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي تشارك في إعداد التقرير العالمي لعلوم المحيطات (GOSR) وتسهم في تقديم المعلومات من أجله</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>رد ما لا يقل عن ٣٠ دولة عضواً على استبيان اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بشأن القدرات الوطنية في مجال علوم المحيطات.</p>

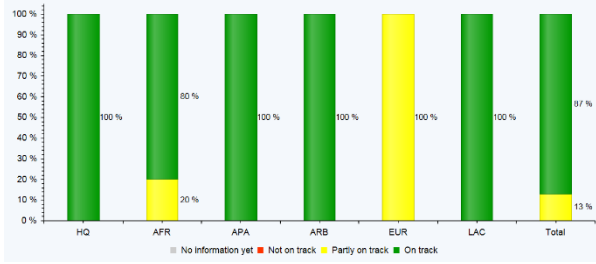
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>يتعزّن على الهيئات الفرعية الإقليمية التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات أن تدعم استراتيجية هذه اللجنة الخاصة بتنمية القدرات وتعد خطط عمل لتنمية القدرات تتسم بالاتساق والطابع البرنامجي والسداد من الناحية الإقليمية. وينبغي أن تستند هذه الخطط إلى تقييم الاحتياجات، وأن تُنقذ على نحو متنسق، وأن يُستند فيها إلى الأنشطة الجارية، وأن يستعان فيها بمرافق التدريب والتثقيف القائمة. ويلزم تكثيف التنسيق والتواصل بين مديري البرامج العالمية وأمانات اللجان الفرعية الإقليمية سهرًا على مراعاة البرامج العالمية لاحتياجات اللجان الفرعية الإقليمية مع وجوب أن تنخرط المناطق في البرامج العالمية انخراطاً أنشط لتناول المسائل ذات الطابع العالمي (مثل تغير المناخ).</p> <p>وسيكون من الأهمية بمكان قياس مدى فعالية وأثر الاستراتيجية الجديدة بصورة منتظمة بغية استبانة ومعالجة كل ما قد يكون هنالك من هنات، وإضفاء المزيد من الدقة على الاستراتيجية.</p> <p>وسياتي التقرير العالمي عن علوم البحار بمعلومات مفيدة من أجل الإبلاغ عن حال القدرات في المناطق وعلى مستوى الدول الأعضاء. وقد يلزم تبسيط الاستبيان المتعلق بهذا التقرير لكي تشجع طائفة أوسع من الدول الأعضاء على الرد عليه، أو تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في جمعها المعلومات اللازمة.</p>	<p>أقرت الدول الأعضاء في اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في الدورة الثامنة والعشرين لجمعية هذه اللجنة استراتيجية جديدة لتنمية القدرات، يُدعى في إطارها إلى الاستثمار في الموارد العلمية المؤسسية والبشرية، وتحسين الانتفاع بالأدوات العلمية، وتعزيز قدرات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء، وتحسين التواصل بين الأوساط العلمية وأوساط راسمي السياسات، وتوسيع مدى إلمام المجتمع المدني بشؤون المحيطات. ويتعزّن تحويل هذه الاستراتيجية إلى خطة تنفيذية يجري وفقها تقديم الدعم الفعلي في الميدان، ويُزاد أثر اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ليرقى إلى المستوى المطلوب. كما يدعى في إطار الشبكات الجديدة المقامة بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تنمية القدرات في مجال البحوث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية، وسيتعزّن على اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات أن تنهض بالمهمة الصعبة المتمثلة في تلبية هذه المتطلبات الجديدة على ضوء قدرتها التنفيذية الحالية. وقد حد مدى التعقيد الذي ينطوي عليه الاستبيان المتعلق بالتقرير العالمي عن علوم البحار إلى محدودية عدد الدول الأعضاء التي ردت عليه.</p>

النتيجة المنشودة ٧: توسيع نطاق التعاون العالمي في العلوم الإيكولوجية والجيولوجية

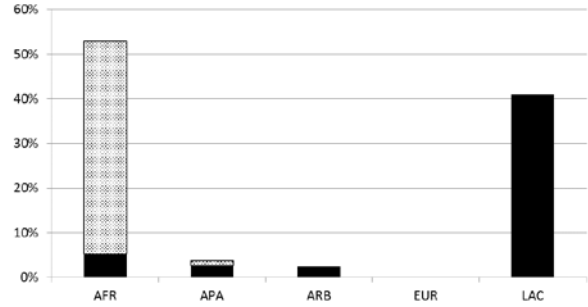
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنهما الهيئات)
●	1,600	1,406	449	103%	2,122	2,055

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٧٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٣١/١٢/٢٠١٤	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	في الوقت الراهن تمثّل البلدان النامية أكثر من ٥٠٪ من الدول الأعضاء التي لها علميون يشاركون في مشاريع البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP)	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>النسبة المتوقعة للدول الأعضاء النامية التي لها علميون منخرطون بنشاط في التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من خلال مشاريع البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP) المرکز فيها على المجالات المواضيعية الرئيسية المتمثلة في المخاطر الجيولوجية وفي استعمال الموارد المعدنية وفي تغير المناخ.</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>أن تمثّل البلدان النامية ٤٠٪ من الدول الأعضاء التي لها علميون يشاركون في البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP)</p>
مرتفع	في الوقت الراهن يستفيد ١٢ بلداً أفريقياً من الشبكة الأفريقية لمعاهد علوم الأرض (ANESI)	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي لها معاهد تسهم في مبادرة علوم الأرض في أفريقيا التي أعدت عن طريق الشبكة الأفريقية لمعاهد علوم الأرض (ANESI)</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء إضافية</p>

مرتفع	يتقدم العمل في هذا الشأن	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي تكون قد أدرجت علوم الأرض في مناهجها المدرسية</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>لا يُنشد قيام أي دولة عضو بذلك في فترة السنتين الحالية</p>
مرتفع	<p>استُحدثت ٢٠ حديقة جيولوجية عالمية جديدة في ١٤ دولة عضواً هي فرنسا، واليابان (٢)، والصين (٤)، والنمسا، والدنمارك، والبرتغال، وكندا، وإسبانيا (٣) والمغرب، وقبرص، واليونان، وآيسلندا، وإندونيسيا، وإيطاليا</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي لها حدائق جيولوجية عالمية</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>أن تكون لما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء حدائق جيولوجية عالمية جديدة قد أنشئت فيها وأن يُرمى إلى استحداث حدائق جيولوجية عالمية جديدة في مناطق العالم المنقوصة الحظ من حيث وجود مثل هذه الحدائق فيها</p>
مرتفع	دولتان عضوان هما كمبوديا وسري لانكا	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد حسّنت إدارتها للمواقع التي عيّنتها اليونسكو والمواقع المنتسبة وإدارة البيئة فيها من خلال الحصول على بيانات رصد الأرض</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن اثنين من البلدان النامية</p>
متوسط	<p>نُقل هذا الشأن إلى القسم الخاص بالنتيجة المنشودة ١ (مؤشر الأداء ٢) خلال فترة السنتين الحالية. فيرجى النظر فيما يرد هناك بصدده.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>الدفع بالتعاون الدولي قديماً في مجال علوم التنوع البيولوجي بغية معالجة فقدان التنوع البيولوجي وسد الفجوة القائمة بين العلم والسياسة في الدول الأعضاء من خلال الآليات الدولية، بما في ذلك إقامة مراكز من الفئة ٢ وإسهام اليونسكو في البرامج التي تشمل التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (BES)</p> <p>الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>نظر الدول الأعضاء في إجراء تحليل شامل للفجوات القائمة على صعيد المعارف والبيانات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (BES).</p> <p>نظر الدول الأعضاء في الإجراءات التي تتبعها اليونسكو – المنتدى الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) للاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.</p>

	<p>إجراء ما لا يقل عن عمليتين جديدتين من عمليات التقييم دون العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الدول الأعضاء.</p> <p>إنشاء ما لا يقل عن مركزين من مراكز الفئة ٢ المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الدول الأعضاء.</p> <p>إشارة ما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء إلى إسهام اليونسكو التقني فيما يخص مجالات برنامج العمل المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي.</p>
--	--

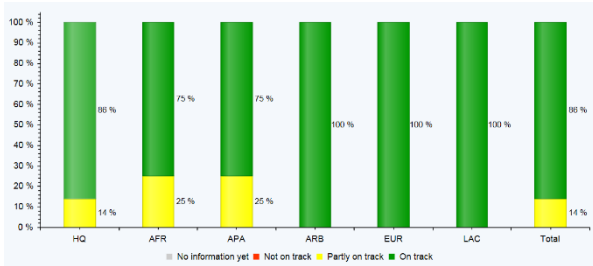
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
وافق الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية (IUGS) على إبقاء مساهمته ثابتة المقدار، ما ساعد، مضافاً إلى مساهمة إضافية قدمتها الصين، في تعويض نقص أموال اليونسكو	إن المصاعب التي اعترضت البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP) اتصلت إلى حد بعيد بكون الأموال التي تتاح في إطار برنامج التمويل العادي لسد تكاليف مشاريعه صغيرة نسبياً
كُمل المبلغ الصغير الموقر لهذا الغرض في إطار برنامج التمويل العادي باعتمادات إضافية	فيما يخص الحدائق الجيولوجية العالمية، اتصلت المصاعب الرئيسية إلى حد بعيد بسد تكاليف اجتماعات الفريق العامل المعني بالحدائق الجيولوجية
مثّلت الأموال التي قدمتها الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (SIDA) لدعم مبادرة تعليم علوم الأرض في أفريقيا تطوراً هاماً فيما يخص التقدم المحرز على هذا الصعيد	مثّل التمويل أهم المصاعب التي اعترضت مبادرة تعليم علوم الأرض في أفريقيا

النتيجة المنشودة ٨: تحسين تخفيف المخاطر وتعزيز الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية وتقوية التأهب للكوارث والقدرة على الصمود أمامها

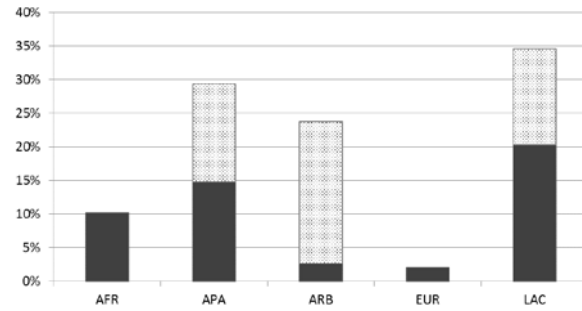
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنهما الهبات)
●	2,000	1,557	951	104%	2,654	2,562

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٦٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	أقيمت أربع شركات جديدة (ثلاث منها على المستوى الدولي وواحدة على المستوى الإقليمي)	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الشركات الجديدة التي تنشئها الدول الأعضاء المدعومة للترويج لأهمية الحد من مخاطر الكوارث.</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إقامة ما لا يقل عن شركتين جديدتين على المستويين العالمي والإقليمي.</p>
مرتفع	قُدِّم الدعم إلى أكثر من ٧٠ بلداً منها سبع بلدان أفريقية	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد عززت صمودها حيال الكوارث وزادت قدرتها على الحد من مخاطرها</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن عشرين بلداً تكون أربعة منها على الأقل من البلدان الأفريقية</p>

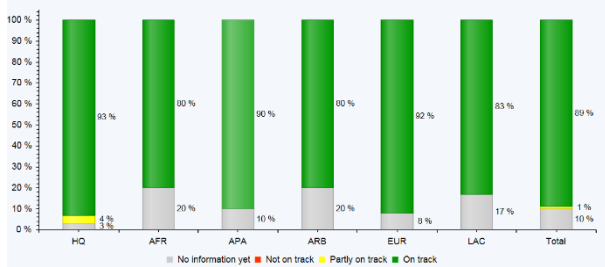
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
لقد تحلى الزملاء بالتجاوب وقابلية التكيف من الناحية الثقافية. ومن المفيد بوجه عام توفّر المزيد من الوقت لتخطيط المشاريع بغية الإحاطة الكاملة بالمسائل المعنية بما في ذلك الشراكات وكيفية اتصال ذلك ببنية الميزانية.	إن أهم المصاعب التي تم تمييزها غالباً ما تتصل بالسياق المحلي على وجه التحديد، وتكون أحياناً ذات طابع ثقافي، وتتعلق في أحيان أخرى بالتعاون مع سائر الوكالات ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية (UNDAF).
قلّص هذا الخطرَ رصدُ الأنشطة المضطّعة بها في إطار المشروع وتدبُّر البرنامج تدبراً صارماً	رداءة أداء الخبير الاستشاري الذي استؤجرت خدماته
إن الجمع بين استعمال الاعتمادات المتاحة في إطار برنامج التمويل العادي والعمل على نحو مشترك بين القطاعات يساعدان على مواجهة المصاعب المعنية، شأنهما في ذلك شأن جمع الأموال الخارجة عن الميزانية بمفاتيح سائر الشركاء والجهات المانحة، والاستعانة بمبادرة الأمم المتحدة المسماة "معاً في العمل"/آليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية (UNDAF)	محدودية الأموال المتاحة
تحلى الزملاء بالمرونة في التعامل مع محدودية عدد الموظفين، فاستعانوا بمتطوعين ومنتدبين ومنتدبين لتقديم الدعم اللازم	حدّ من القدرة على التنفيذ إلغاءً وظيفتين من ملاك الوظائف في قطاع العلوم الطبيعية ضمن إطار عملية إعادة التنظيم وإعادة تخصيص الموظفين

النتيجة المنشودة ٩: تعزيز استخدام معازل المحيط الحيوي بوصفها أماكن للتعلّم المتعلق بالتنمية المنصفة والمستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها

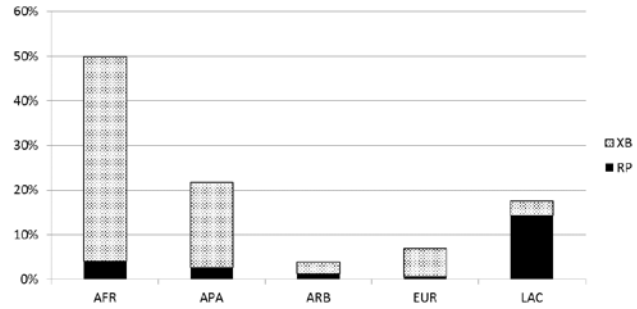
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنهما الهبات)
●	4,500	4,748	6,461	104%	6,385	6,166

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	أقرّ مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) في دورته السادسة والعشرين والسابعة والعشرين ٣٠ معزلاً جديداً للمحيط الحيوي، منها ثلاثة عابرة للحدود. وقد انضمت إلى الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي ثلاثة بلدان هي ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وميانمار. وشُحِب من الشبكة المعنية معزلاً للمحيط الحيوي.	مؤشر الأداء: عدد معازل المحيط الحيوي الجديدة التي تنضم إلى الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي (WNBR) التابعة لليونسكو، وهي شبكة مواقع التعلم في مجال التنمية المستدامة الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إنشاء ما لا يقل عن ٢٥ معزلاً جديداً للمحيط الحيوي، تكون ثلاثة منها عابرة للحدود، ولا سيما في البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً
مرتفع	تدارس مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي ١٢٩ مراجعة دورية و ٧١ متابعة، منها ما يخص ٢٠ موقعاً لم يسبق قط أن قدمت تقارير مراجعة دورية. يفني بالمعايير المعنية ٤٣٪ من المواقع المدرجة في الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي.	مؤشر الأداء: النسبة المثوية لمعازل المحيط الحيوي المدعومة التي تنفذ التوصيات الواردة في خطة عمل مدريد وتعمل وفقاً لمبادئ استراتيجية إشبيلية والمعايير التي يقضي بها الإطار التنظيمي

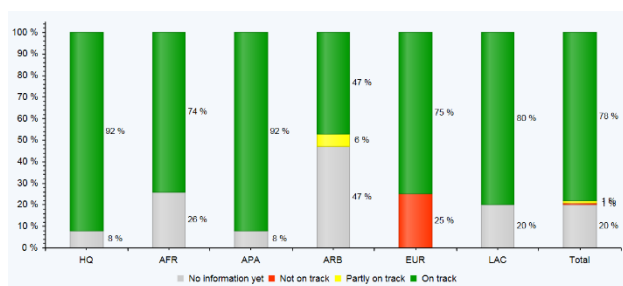
		<p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تحويل ما لا يقل عن ٤٠٪ من معازل المحيط الحيوي التي يرقى عهدتها إلى ما قبل اعتماد استراتيجية إشبيلية ودعم باقي المواقع بمشاريع لليونسكو تحقيقاً لهذه الغاية</p>
مرتفع	<p>لا ينطبق ذلك فيما يخص عام ٢٠١٤؛ أقرّ المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في دورته السابعة والعشرين استراتيجية هذا البرنامج، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>النسبة المئوية للدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد قامت بوضع وتنفيذ خطة عمل دعماً لاستراتيجية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>لا ينطبق ذلك</p>
مرتفع	<p>يجري تنفيذ عدد من مشاريع البحوث في أوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتتناول هذه المشاريع التدبير المستدام للتنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية الاجتماعية بما فيها الغابات والسباسب والمناطق الساحلية والبحرية، واستغلال هذا التنوع البيولوجي (أنشطة الاقتصاد المراعي للبيئة). ويجري طلبة المدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للغابات والأراضي المدارية (ERAIFT) عدة برامج في معازل للمحيط الحيوي قائمة في وسط أفريقيا (يَنغَمبي، ولوكي).</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد برامج/مشاريع البحوث المحررة في معازل المحيط الحيوي التي تروّج لعلوم الاستدامة والتنمية المستدامة</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>برنامج/مشروع بحوث واحد على الأقل لكل منطقة أو شبكة مواضيعية</p>
مرتفع	<p>اعتمد المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي استراتيجية هذا البرنامج للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ في دورته السادسة والعشرين ثم أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والثلاثين.</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>إعداد وثيقة استراتيجية جديدة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وللشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي التابعة له (للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥) وإقرار المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لهذه الوثيقة في عام ٢٠١٥</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>اعتماد المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي مشروع وثيقة الاستراتيجية في دورته السابعة والعشرين (٢٠١٥)</p>

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

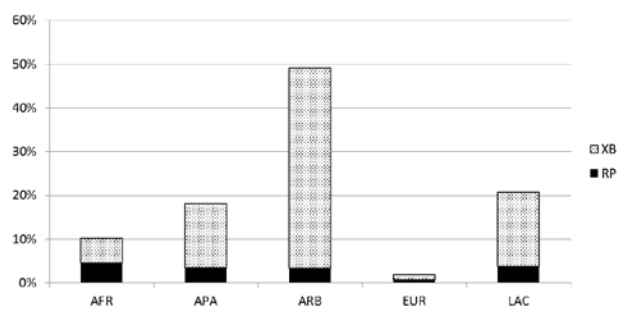
التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
ساعد التعاون مع سائر برامج اليونسكو ومع مؤسسات منتسبة (مراكز من الفئة ٢) على تحقيق مزايا متأتية عن اتّساع نطاق الأعمال بفضل تجميع الموارد	يظل انخفاض مقدار الموارد المالية التي توفّر في إطار برنامج التمويل العادي ونقص الموارد البشرية يمثلان تحدياً ويؤثران على الأداء العام للبرنامج
لتدارك بعض هذا التأخير عمل الفريق المعني بالمشروع على توفّع جميع الأعمال الممكن أن يتعيّن الاضطلاع بها، قبل إعداد الاتفاق ذي الصلة، ودعا الغير إلى تنفيذ الأنشطة في الميدان	طرأت حالات تأخير في تنفيذ المشاريع بسبب آليات التعاون مع الوكالات الحكومية، وافتقار الشركاء إلى القدرة، والتدابير التشريعية الجديدة
تعرّز أمانة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي دعمها للتعبة النشطة للمكاتب الميدانية لليونسكو واللجان الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي والعمل من خلال جمع الأموال لهذا الغرض	يستلزم نجاح الترابط الشبكي على الصعيد الإقليمي تفاقياً والتزاماً مستدامين على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، وتمويلاً مستقراً
سيهيئ المؤتمر العالمي الرابع المعني بمعازل المحيط الحيوي (الذي سيُعقد في ليما بالبيرو من ١٤ حتى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦) الفرصة لأوساط برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لكي تجدد التزاماتها وتعزز شراكاتها وتبرز برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للجهات التي يمكن أن تكون جهات مانحة	إن تنفيذ استراتيجية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي سيستلزم إقامة شراكات قوية مع طائفة واسعة من أصحاب الشأن بمن فيهم اليونسكو/أمانة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والدول الأعضاء، والحكومات المحلية، واللجان الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والأوساط العلمية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجهات المانحة

النتيجة المنشودة ١٠: تعزيز تدابير التصدي لتحديات الأمن المائي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي

موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	9,000	11,255	12,872	103%	10,105	9,817

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)

التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٨٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)

RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تم في نطاق المبادرة الدولية المعنية بالجفاف تنظيم دورات تدريبية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاربي، شارك فيها أكثر من ١٥ مؤسسة؛ ونُظمت أنشطة بحثية في مجال الفيضانات وحالات الجفاف في الدول العربية واليابان. ونُظمت مع مختلف الشركاء دورات تدريب في تايلند وإيران وشيلي وصربيا. وعُقد في مقر اليونسكو اجتماع مشترك للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد المؤسسات المدعومة التي تكون قد وضعت برامج للبحوث والتدريب بشأن تدبر أخطار الفيضانات والجفاف المتصلة بالأحوال المناخية المتطرفة</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ١٤ مؤسسة في منطقتين</p>
مرتفع	<ul style="list-style-type: none"> - تشارك ٢٥ دولة عضواً في الشبكة العالمية لرصد المياه الجوفية (GGMN) - طبقت ١٥ دولة عضواً المنهجية التي أعدها البرنامج الهيدرولوجي الدولي لتقييم المياه العابرة للحدود 	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>توصل الدول الأعضاء إلى تحسين إدارة المياه الجوفية على المستوى المحلي والوطني والعابر للحدود</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مشاركة خمس دول أعضاء في شبكة رصد المياه الجوفية - تطبيق ١٥ دولة عضواً المنهجية الخاصة بتقييم مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود
مرتفع	استفادت ٣٣ دولة عضواً من جميع المناطق من الأدوات والنهوج الابتكارية لتناول مسائل جودة المياه وشحها	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي تستفيد من الأدوات والنهوج الابتكارية التي تُتناول بها مسائل شح المياه وجودتها</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٣٠ دولة عضواً من جميع المناطق</p>
مرتفع	تم ذلك في ٣٢ منطقة حضرية في ٣٠ دولة عضواً	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد المناطق الحضرية المدعومة التي تكون قد وضعت نهوجاً مبتكرة ومتكاملة لتدبر المياه</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٢٠ منطقة حضرية</p>
مرتفع	قامت ١٥ دولة عضواً بتطبيق المبادئ التوجيهية للتدبر المتكامل لموارد المياه والنظم الإيكولوجية وهي تسهم في ذلك	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد طبقت المبادئ التوجيهية الخاصة بالتدبر المتكامل لموارد المياه والنظم الإيكولوجية وأسهمت في ذلك</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن دولتين من الدول الأعضاء</p>

مرتفع	ما لا يقل عن ٣٥ حيث نُظمت عدة فعاليات خاصة بأفريقيا	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء المدعومة التي تكون قد عزّزت نَحوج التثقيف فيما يتعلق بالمياه على جميع المستويات توجيهاً للأمن المائي</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>- ما لا يقل عن ١٠ دول أطراف، ولا سيما الدول الأطراف الأفريقية</p> <p>- لا يُنشد أن تفعل ذلك أي شبكة</p>
-------	---	---

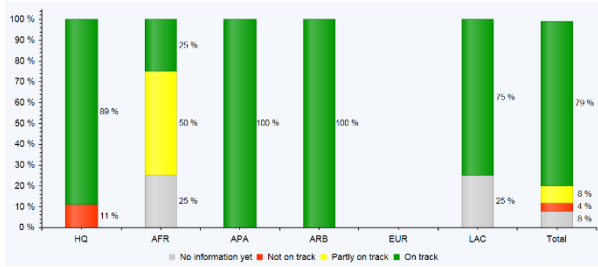
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>إن الجهود الرامية إلى زيادة الموجودات حالياً في محفظة الموارد الخارجة عن الميزانية لتنفيذ المشاريع، بغية تعزيز القدرة على إيتاء نتائج للدول الأعضاء، أفضت إلى إنشاء آلية برنامجية للتعاون مع مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آتت عدة مشاريع جديدة خارجة عن الميزانية يمكن تعزيزها في السنوات المقبلة، وذلك على الخصوص بزيادة عدد مواضيع البرنامج الهيدرولوجي الدولي التي يمكن أن تُدعم بالأموال المعنية</p>	<p>يظل انخفاض الموارد المالية والموارد البشرية المتاحة يمثل تحدياً ويؤثر على الأداء العام للبرنامج، وذلك في حين تؤثر الإجراءات الإدارية الثقيلة على القدرة على زيادة الموجودات في محفظة الموارد الخارجة عن الميزانية</p>
<p>ستنظّم جلسات إعلامية مع ممثلي الدول الأطراف وجلسات تنسيقية مع الزملاء في اليونسكو</p>	<p>أن النهوض بالبروز للعيان ضمن اليونسكو يضاهاى من حيث الأهمية النهوض به خارجها</p>

النتيجة المنشودة ١١ : تعزيز المعارف والابتكار والسياسات والقدرات البشرية والمؤسسية في مجال الأمن المائي من خلال تحسين التعاون الدولي

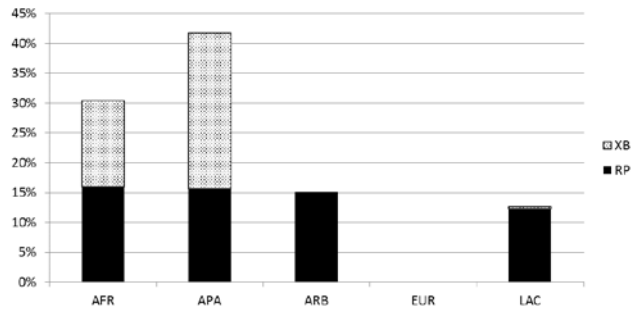
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	11,000	5,564	4,329	103%	3,350	3,267

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	صدرت عن مجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي ثمانية قرارات، نُفذت خمسة منها، ويُتقدم على صعيد تنفيذ اثنين آخرين منها، وعُلّق أمر أحدها بسبب الوضع القائم في إحدى الدول الأعضاء	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد القرارات المرمي منها إلى دعم الدول الأعضاء في تحسين إدارتها للمياه من خلال آليات التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>صدور ما لا يقل عن ٥ قرارات دولية حكومية عن مجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي</p>
مرتفع	تم تدريب أكثر من ٧٨٨٦ شخصاً تبلغ نسبة النساء بينهم زهاء ٤١٪	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد المتمتعين بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات على صعيد الأمن المائي من الطلبة الذين يتخرجون أو المهنيين الذين يتدربون عن طريق مؤسسات أسرة اليونسكو المعنية بالمياه في مرحلة الدراسة الابتدائية ومرحلتها الثانوية ومرحلة الدراسة لنيل شهادة البكالوريوس ومرحلة الدراسة لنيل شهادة الماجستير ومرحلة الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه، أو مرحلة الدراسات العليا، أو دورات الدراسة غير النظامية، وعدد التقنيين الذين يُدرَّبون على المساعدة في مرافق المياه والبنية الأساسية الخاصة بالمياه</p>

		<p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٧٥٠ طالباً أو مهنياً ولا سيما من البلدان النامية، يكون ٢٠٪ منهم على الأقل من النساء</p>
مرتفع	<p>أعد تقريران من التقارير العالمية لتنمية الموارد المائية (تقرير عام ٢٠١٤ وتقرير عام ٢٠١٥) ينطوي كل منهما على مجلد يتضمن دراسات حالات بشأن مواضيع متصلة بالأمن المائي</p>	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد عمليات التقييم العالمي المتصلة بالمياه التي توفّي بيانات سديدة لرسمي السياسات</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إنجاز البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) الذي تديره اليونسكو ما لا يقل عن تقريرين عالميين عن تنمية الموارد المائية، وإجراؤه دراسات الحالة المرتبطة بهما بشأن مواضيع الأمن المائي</p>
مرتفع	لا ينطبق	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد مؤسسات أسرة اليونسكو المعنية بالمياه المنخرطة بنشاط في شبكة عالمية شاملة لتعزيز التأزر فيما بينها في مجال علوم المياه والتثقيف والابتكار على هذا الصعيد</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(لا ينطبق ذلك؛ فمن المزمع الشروع في النشاط المعني في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧)</p>
مرتفع	لا ينطبق	<p>مؤشر الأداء:</p> <p>عدد الخبراء الذين يسهمون في تحسين تحليل وتلخيص المعلومات العلمية والتقنية دعماً لاتخاذ رسمي السياسات للقرارات والمناهج</p> <p>الهدف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(لا ينطبق ذلك؛ فمن المزمع الشروع في النشاط المعني في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧)</p>

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>ستتزايد مدة انعقاد دورات/اجتماعات هيئات إدارة البرنامج الهيدرولوجي الدولي كما طلبته الدول الأعضاء</p>	<p>لم يعد من الممكن الإبقاء على النسق الوجيز لدورة مجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي (انعقادها لمدة ثلاثة أيام) واجتماع المكتب (انعقاده لمدة يومين) لأنه يزيد تكاليفهما بدلاً من تحقيق المزيد من الوفورات في هذه التكاليف، وتتعدى من جرائه مناقشة البرنامج، كما يتعدى التفاعل بين الدول الأعضاء</p>
<p>ساعد التعاون الوثيق مع فريق الاتصالات في القطاع على وضع حلول وتحقيق تحسينات هامة. وعُقدت اجتماعات منتظمة أتاحت تحسين التواصل الداخلي ضمن نطاق البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ما أتى زيادة إضافية في بروز هذا البرنامج للعيان</p>	<p>أفضى الافتقار إلى الموظفين وتبدلهم إلى حالات تأخير في تنفيذ مشروع استراتيجية التواصل والتوعية واستحداث تعميم إعلامي دوري بالبريد الإلكتروني يرسل إلى أعضاء مجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي</p>
<p>يقوم مدير البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) بتصميم استراتيجية لمعالجة الأمر</p>	<p>يتمثل أهم المصاعب في إعداد التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية سنوياً، ما يستلزم تناول تقريرين وما يرتبط بهما من الحملات في آن معاً والشروع في إعداد التقرير الثالث في الوقت ذاته</p>

البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

الإنجازات الرئيسية

٦١- تحققت الإنجازات الرئيسية التي يبرزها التقرير فيما يلي بينما مهدت الطريق لإعادة الحيوية إلى النهج والشراكات والنتائج خلال العامين المرتقبين. ويجمع خيط مشترك بين الأنشطة المتنوعة وهو حشد المعارف والقيم في إطار الحوار مع الجهات المعنية لتمكين أفراد المجتمعات من تحسين فهمهم للتحديات التي تواجههم وتغيير أنفسهم استجابة لذلك.

العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمجالات اختصاص اليونسكو

٦٢- سعياً للربط بين البحوث والسياسات في إطار السياسات الاجتماعية، عُقد المنتدى العاشر لوزراء التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (في ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤) في إكوادور واعتمد إعلان كيتو، كما عُقد المنتدى الأول لوزراء التنمية الاجتماعية في شرق أفريقيا (في نيروبي خلال الفترة من ٢٤ وحتى ٢٦ شباط/فبراير عام ٢٠١٥) واختتم أعماله بإصدار "إعلان نيروبي بشأن العدالة الاجتماعية". ونُظمت خمس دورات دراسية في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (في غواتيمالا والمغرب وتونس ومنغوليا والاتحاد الروسي).

٦٣- ونجح منتدى اليونسكو للشباب في دورة انعقاده التاسعة (٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥) في استقطاب نحو ٥٠٠ شابة وشاب من ١٥٩ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، واستُخدم فيه للمرة الأولى النهج الاستشاري المبتكرة عبر "مختبرات المعرفة الاستشارية". وعرضت النتائج التي تمخض عنها المنتدى في جلسة عامة يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وكذلك خلال اجتماع كل لجنة من لجان البرامج إبان المؤتمر العام، وفي منتدى الشباب لدول الكومنولث وفي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي مؤتمر الشباب الذي تزامن معها.

٦٤- وواصلت اليونسكو جهودها الرامية إلى حشد مختلف الأطراف المعنية والشركاء من أجل تأييد أهداف العقد الدولي للتقارب بين الثقافات، ولا سيما أثناء المنتدى العالمي الثالث للحوار بين الثقافات الذي عُقد في باكو بأذربيجان (في ١٨-١٩ أيار/مايو ٢٠١٥). وشارك ما يربو على ٣٥ كرسياً من كراسي اليونسكو الجامعية لأول مرة في المنتدى الأكاديمي لكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان الذي عُقد بتلك المناسبة من أجل المشاركة في عمليات تبادل أحدث المعلومات بشأن التوجهات البحثية الراهنة في مجال الحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان. وأعلن أثناء المنتدى الثالث المنعقد في باكو عن إصدار مطبوعة "الاتفاق على الاختلاف" التي تقدم مجموعة من وجهات النظر بشأن "التقارب بين الثقافات". واستكمالاً لجهود متابعة المنتدى اجتمعت في مقر اليونسكو اللجنة التنفيذية لبرنامج توأمة الكراسي بشأن الحوار بين الأديان من أجل التفاهم الثقافي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وشارك قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية أيضاً في المؤتمر الخامس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية بشأن "تعزيز الحوار بين الزعماء الدينيين

والسياسيين من أجل السلام والتنمية" الذي عُقد في أستانا بجمهورية كازاخستان (في ١٠-١١ حزيران/يونيو ٢٠١٥)، واجتمع في إطاره نحو ٦٠٠ مشارك لمناقشة مسؤولية الزعماء الدينيين والسياسيين تجاه الإنسانية ولاستعراض الاتجاهات والآفاق الجديدة للتفاعل بين الأديان والسياسة، وتأثير الدين على الشباب.

٦٥- وساهمت اليونسكو في إعداد ونشر استشراف عالمي بشقيه النظري والتطبيقي. ونُظمت في سيراليون وجنوب أفريقيا وميانمار والفلبين وبلجيكا وفرنسا وكندا وألمانيا "مجموعة مختبرات معارف لحو الأمية في المستقبل" برعاية النرويج والبلدان المضيفة ومؤسسة روكفلر. ونُظمت أيضاً مؤتمر بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ بمدينة تونس وتناول موضوع "التفكير في مستقبل العالم العربي: الحقائق الحالية والآفاق المستقبلية". وقدم قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية كذلك مقترحاً منقحاً لبنك التنمية الأفريقي بخصوص مشروع يهدف إلى استحداث مؤشرات ابتكارية وآنية تعكس القدرة على الصمود من خلال مجموعة مختبرات معارف تجريبية لحو الأمية في المستقبل في منطقة الساحل.

إسداء المشورة بشأن وضع السياسات وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية

٦٦- وسع البرنامج الرئيسي الثالث نطاقه تماشياً مع استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب (٢٠١٤-٢٠٢١)، من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات في المراحل التمهيديّة بغية وضع واستعراض السياسات العامة المشتركة والشاملة المتعلقة بالشباب. وتلقى ثلاثة عشر بلداً (منغوليا وتيمور-ليشتي وكينيا والنيجر والكونغو وغينيا بيساو وجنوب السودان وإسرائيل ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس) مشورة بشأن السياسات ودعمًا تقنياً، حيث شارك الشباب من الجنسين في المراحل المختلفة من عملية وضع السياسات. وتلقى متخذو القرارات وكذلك المنظمات الشبابية دعماً من خلال المعرفة والأدوات اللازمة لوضع السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها في عشرة بلدان في أفريقيا (بوتسوانا وكينيا ورواندا وسيشيل والصومال وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا) وستة بلدان في إطار مشروع شبكات شباب حوض المتوسط (إسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس).

٦٧- وشملت المبادرات الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر والتمييز ضد أشد الفئات الاجتماعية حرماناً بوركينا فاسو ومالي والسنغال. وقدمت اليونسكو المشورة بشأن وضع السياسات للسلطات المحلية في ناميبيا وجنوب أفريقيا وليسوتو وسوازيلاند، من خلال إعداد استراتيجية ترمي إلى الحد من الفقر على الصعيد المحلي تستكمل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لوضع سياسات لصالح الفئات المهمشة اجتماعياً والضعيفة. ونُفذت مبادرات تهدف إلى إدراج بعد يحقق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سياسات الرعاية الاجتماعية في لبنان وفلسطين والمغرب وغواتيمالا. ونظمت اليونسكو بالتعاون مع جامعة "ترينتي كوليج دبلن" وجامعة ملبورن حلقة عمل في إندونيسيا بشأن "توفير الدعم اللازم لوضع السياسات الموجهة إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات المحرومة في جنوب شرق آسيا".

٦٨- وانصب تركيز اليونسكو على إعطاء دفعة جديدة للتحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية، وهو منصة لحشد الحكومات المحلية إلى جانب الجهات المعنية الرئيسية المسؤولة عن المدن وتمكينها من اعتماد سياسات فعالة للاستجابة للتحديات التي يطرحها التمييز والإقصاء في المدن. وأفضت تلك الجهود إلى عقد اتفاق بين الأقاليم من أجل التعاون بين التحالف الأوروبي وتحالف أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولاعتماد إعلانات إقليمية لتجديد التزامات الدول بمكافحة العنصرية والتمييز (على غرار إعلان التحالف الأوروبي بشأن "ترحاب المدن" الذي يركز على باللاجئين وإعلان تحالف آسيا والمحيط الهادئ بشأن الإدماج الاجتماعي الذي يركز على الأشخاص ذوي الإعاقة)، فضلاً عن إعداد أدوات إرشادية كمجموعة الأدوات المعنية بالمساواة التي نشرها التحالف الأوروبي والطبعة الخاصة من مجلة "التنوع" الذي تُخصص للتحالف الكندي.

٦٩- وواصلت اليونسكو جهودها في مجال أخلاقيات البيولوجيا من أجل بناء القدرات على الصعيد الوطني، حيث نُظمت عشر دورات تدريبية أساسية في ثمانية بلدان (تشاد وجزر القمر وإكوادور والسلفادور وغابون وغينيا وماليزيا وتوغو) شارك فيها ١٥٥ عضواً من أعضاء اللجان الوطنية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا؛ وحظيت ثمانية بلدان كذلك بالدعم التقني اللازم (وهي الأرجنتين وبوتسوانا وكولومبيا وإكوادور والسلفادور وكازاخستان والكويت وبيرو)؛ ونُظمت حلقة عمل شبه إقليمية في الكويت لتعزيز إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا بمشاركة لبنان والأردن وتونس. ونُظمت اللجنة الوطنية العمانية لأخلاقيات البيولوجيا المؤتمر الدولي الأول لأخلاق البيولوجيا بالتعاون مع اليونسكو. ونُظمت دورات تدريبية لمعلمي الأخلاقيات في الأرجنتين وبنغلاديش والصين وكرواتيا والهند والأردن وكازاخستان وكينيا ولبنان وعمان وجنوب أفريقيا وتونس، وشارك فيها ٣٠٤ شخصاً من ٣٨ بلداً. كما اعتمدت بعض الجامعات في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا المنهج الدراسي الأساسي لليونسكو. وأنشئت شبكة على الإنترنت لخريجي برامج تدريب معلمي الأخلاقيات؛ وتلقى ٢٠ خبيراً من جميع أنحاء العالم تدريباً وأُدججوا في سجل مدربي دورات تدريب معلمي الأخلاقيات واستُهلّت عملية مراجعة عامة للمنهجية المستخدمة في تلك الدورات. واستحدثت خمس عشرة جامعة في ٩ بلدان مناهج دراسية أساسية لأخلاقيات البيولوجيا. ونُظمت دورة تدريبية للصحفيين بشأن أخلاقيات البيولوجيا في أمريكا اللاتينية، وتضمنت نشر دليل لأخلاقيات البيولوجيا على الإنترنت. كما أكملت دورتان تعليميتان عن بعد عبر شبكة الإنترنت بشأن الأخلاقيات في إطار برنامج اليونسكو رديوياتيكا ضمّتا ٣٦٠ طالباً من ٢٣ بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

العمل التقني

٧٠- واكب الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة ارتفاع في عدد الدول التي انضمت إليها وصل إلى مستوى شبه عالمي (١٨٣ دولة عضواً) خلال العقد الأول من عمرها، بحيث أصبحت الاتفاقية الأسرع في صياغتها والتصديق عليها في اليونسكو. وقد ضم المؤتمر الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية أكثر من ٣٥٠ مشاركاً يتمتعون لأكثر من ١١٥ بلداً، وأيدت تدابيراً عملية لتحسين مستوى رصد امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها وزيادة التركيز على تقييم السياسات الوطنية لمكافحة المنشطات ووضع معايير لإجراء هذا التقييم. ورحب المؤتمر أيضاً بعرض أحدث المستجدات بشأن صندوق القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، حيث تمكّن الصندوق من دعم ٥٩

مشروعاً تلقاها من ٤٩ بلداً خلال العامين الماضيين، ومن ثم وصل إجمالي عدد الدول المستفيدة من الصندوق ١٠٠ دولة حصلت على ١٧٩ منحة صغيرة منذ عام ٢٠٠٨. ووقع الصندوق مذكرة تفاهم وافية مع الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات تمنح فرصة لتعزيز الأنشطة المشتركة.

٧١- واعتمد المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين النسخة المنقحة من الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، ووافق على وضع إطار مشترك لمتابعة إعلان برلين والميثاق الدولي المنقح. ودعا المؤتمر المديرية العامة إلى الشروع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في إعداد نص أولي لوضع وثيقة تقنية غير ملزمة في شكل إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، مع مراعاة نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورتي انعقاده الحادية والعشرين والثانية والعشرين.

٧٢- وأصدرت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تقريرها بشأن مبدأ تبادل المنافع وركزت عملها على تحديث أسلوها الفكري بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان، وأوصت بتحديث إعلانات اليونسكو المتعلقة بالمجين البشري في ضوء التطورات التكنولوجية في هذا المجال.

حشد التمويل وإقامة الشراكات

٧٣- عزز قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية جهوده خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل حشد الموارد خارج الميزانية لتنفيذ البرنامج، عن طريق ضمان مساهمات مالية وعينية لعدد من الشركاء والدول الأعضاء. واستفاد القطاع أيضاً من الشراكة القوية مع الاتحاد الأوروبي في مجالي الشباب (مشروع شبكات شباب حوض المتوسط) والأخلاقيات (مشروع الأطراف المعنية المشترك بشأن تقييم الأثر الأخلاقي للبحوث والابتكار). وتواصل دعم المملكة العربية السعودية وأذربيجان وكازاخستان في مجالي ثقافة السلام والحوار بين الثقافات، فيما وُقِع اتفاق شراكة مع نادي الهلال السعودي لكرة القدم. ووقع اتفاق إطاري مع مؤسسة العالم المثالي في الصين ومؤسسة مسك في السعودية من أجل دعم منتديات اليونسكو المعنية بالشباب. وقدمت بلدان وجهات شريكة أخرى مساهمات عينية قيّمة للغاية مثل احتضان اجتماعات هامة في إطار البرنامج. وفضلاً عن ذلك، نفّذ القطاع مشروعات ذاتية التمويل بلغت قيمتها ٣٠,٥ مليون دولار أمريكي من خلال مكتب برازيليا.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٧٤- فرض الوضع المالي تخفيضاً عاماً في ميزانية قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بلغت نسبته ٢٨٪ وأسفر عن تقليص الموارد البشرية وتقليل أنشطة البرنامج، ما أفضى إلى تراجع الخبرة المكتسبة على مستوى جميع مجالات البرنامج. ولم يتمكن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية من ضمان حضوره في كل المكاتب الإقليمية المتعددة القطاعات في ظل الإصلاحات الميدانية في أفريقيا. وكان لهذا الغياب أصداءً سلبية على تنفيذ برنامج الأولوية لأفريقيا. وقد تضررت بعض المكاتب الميدانية الرئيسية في مناطق أخرى على النحو ذاته (على سبيل المثال مكاتب كينغستون وآيبا). وبإدارة قطاع العلوم الاجتماعية

والإنسانية إلى خلق وظائف جديدة لسد الفجوات في أفريقيا (في أبوجا وهراري وياوندي) فضلاً عن كينغستون وآيبا، بغية تحسين النتائج المنشودة المدرجة في خطة الإنفاق الواردة في الوثيقة ٥/م٣٨.

٧٥- وخضعت مؤشرات الأداء والأهداف المحددة المنشودة المبينة في الوثيقة ٥/م٣٧ لعملية تقليص أثرت سلباً على سير البرامج التي تخطى بالأولوية. وتضررت الأنشطة على المستوى القطري تضرراً شديداً بسبب تخفيض الميزانية التنفيذية اللامركزية بنسبة ٥٠٪ رغم المحاولات التي بذلها القطاع لزيادة نسبة التمويل اللامركزي في كل منطقة من المناطق. وقد نال تقليص الميزانية من الإسهام الفعال للبرنامج الرئيسي الثالث في الجوانب الرئيسية لبرنامج الأولوية لأفريقيا الطليعي. ورغم النوايا الحسنة التي تضمنتها الوثيقة ٥/م٣٧ بشأن تعزيز البعد الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى البرنامج الرئيسي الثالث، فإن الموارد المتاحة لم تسمح بزيادة عدد الأنشطة. فضلاً عن ذلك، فإن استراتيجية اليونسكو التنفيذية الخاصة بالشباب (٢٠١٤-٢٠٢١) تُنفذ بوتيرة أبطأ من المتوقع، ويُعزى ذلك إلى نقص الموارد.

التحديات العامة التي اعترضت التنفيذ والتدابير التصحيحية المتخذة للتغلب عليها

٧٦- أضافت الوثيقتان ٤/م٣٧ و ٥/م٣٧ رؤية جديدة للبرنامج الرئيسي الثالث، حيث أدرجت في صلبه موضوعي التحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات في ظلّ بعد استشرافي. وقد وفرت هذه الرؤية ركيزة لتعزيز جدوى العلوم الاجتماعية والإنسانية وقدرتها على التوعية من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء. ولكن للأسف تزامن العمان الأولان للوثيقتين ٤/م٣٧ و ٥/م٣٧ مع تقليص الموارد المالية والبشرية إلى حد كبير، ما أعاق التنفيذ الشامل للبرنامج. بيد أن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية اغتنم الفرصة لتعزيز برنامجه، في الوثيقة ٥/م٣٨، عن طريق ضمّ شعبة التاريخ والذكرى من أجل الحوار (التي كانت في السابق ضمن قطاع الثقافة) إليه من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التأزر مع مبادرة الحوار بين الثقافات التي تتولى قيادها في الوقت الراهن شعبة قائمة بذاتها في قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الجديدة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية، حيث من المقرر أن تتضمن رؤية وأفاقاً جديدة لإعادة صياغة الأنشطة الأساسية حسب كل منطقة من المناطق وفي داخلها، وفق معايير الجدوى في معالجة التحديات الحالية والكفاءة وإبراز القضايا على مستويات رفيعة بغية إحداث أثر معزز ومستدام.

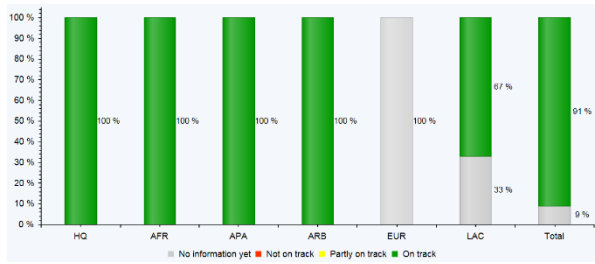
٧٧- وقد ثبت عادة مدى صعوبة حشد الموارد على نطاق واسع لتمويل مشاريع خارج الميزانية تابعة للبرنامج الرئيسي الثالث، ولكن القطاع سيمضي قدماً في دراسة جدوى إعداد اقتراحات خاصة بمشاريع متعددة القطاعات بهدف استقطاب موارد خارج الميزانية وإقامة شراكات، تشمل التعاون الوطيد مع منظومة الأمم المتحدة. وسوف يمنح قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية أولوية لتعزيز قدراته في مجالي الاتصالات والتوعية خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثانياً - التقييم بحسب النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: تعزيز البحوث الاستشرافية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بشأن التحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات، وذلك من خلال الاستعانة بعلم الاستدامة فضلاً عن المبادرات الجامعة تماماً، التي تقوم على حقوق الإنسان وتراعي قضايا الجنسين وترمي إلى تدعيم السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتعاون العلمي الدولي

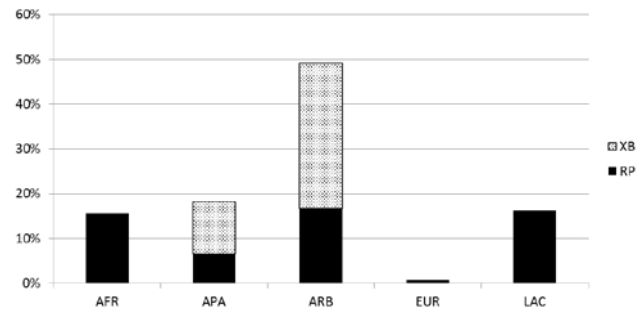
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	2,500	1,652	775	99%	3,969	4,000

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٩١٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
منخفض	خضع الهدف الوارد أصلاً في خطط عمل الوثيقة ٥/م٣٧ للمراجعة وطُرح جانباً باعتباره غير ذي فائدة رئيسية، ولم يُدرج في خطط عمل الوثيقة ٥/م٣٨. وركزت عملية التنفيذ على العمل الثنائي مع عدد مختار من الدول الأعضاء من أجل تشجيعها على تعزيز اللجان الوطنية وإحداث لجان جديدة استناداً إلى المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الأجهزة الرئاسية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية.	مؤشرات الأداء: تحسين التعاون الجامع للتخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال تعزيز برنامج إدارة التحولات الاجتماعية. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إنشاء لجان اتصال تابعة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية لتغطي ٢٥ بلداً على الأقل.

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	<p>عُدلت صيغة الهدف على نحو كبير نظراً لإعادة هيكلة قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث أُدمجت الأنشطة المتعلقة تحديداً بالحوار بين الثقافات في خطط عمل الوثيقة ٣٨/م/٥ تحت بند النتيجتين المنشودتين رقمي ٢ و ٣. بيد أن تقدماً كبيراً أُحرز بالفعل في بلوغ جوانب أخرى من هذا الهدف من خلال الشراكات مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية ومجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>وضع برامج ابتكارية للبحوث الجامعة للتخصصات على الصعيد الوطني في المجالات ذات الصلة بالتحويلات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إقامة شراكة مع شبكة وطنية واحدة على الأقل، من خلال لجان الاتصال مع برنامج إدارة التحويلات الاجتماعية في كل منطقة من المناطق، بغية تعزيز مشاركة لجان البحوث الوطنية على نحو متكامل واستباقي، بغرض إشراك ٤ شبكات دولية للبحوث على الأقل تحت رعاية برنامج إدارة التحويلات الاجتماعية مع توفير التمويل اللازم من خلال البرامج الوطنية والدولية للبحوث.</p>
مرتفع	<p>احتفلت اليونسكو باليوم العالمي للفلسفة مرتين: في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٤ وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥. وأُنجزت اليونسكو شوطاً كبيراً أيضاً في الإعداد للمؤتمر العالمي للعلوم الإنسانية لعام ٢٠١٧ (المزمع عقده في الفترة من ٦ إلى ١٢ آب/أغسطس عام ٢٠١٧). وقد اجتمع الفريق المعني بالإعداد للمؤتمر مرتين (في حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). وحُصص موقع شبكي للمؤتمر وهو يعمل على أفضل وجه، ومازال التواصل مستمراً في مرحلته التمهيديّة.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تشجيع الحوار الدولي الشامل بشأن بدائل المستقبل من خلال حشد التقنيات الاستشرافية والتفكير الفلسفي النقدي والابتكار الاجتماعي.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إطلاق مبادرتين على الأقل، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للفلسفة.</p>

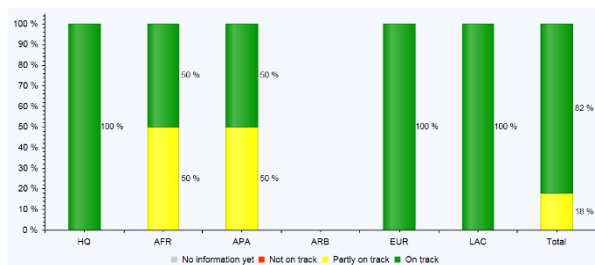
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
يجري العمل على وضع استراتيجية شاملة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية.	بينما حقق برنامج إدارة التحولات الاجتماعية بعض النتائج في عدة مناطق، مازال بحاجة إلى منظور جديد لإعادة صياغة أنشطته الأساسية، في كل الأقاليم وداخل كل إقليم، وذلك تمثيلاً مع معايير جدواه في معالجة التحديات الراهنة وكفاءته وتسليط الضوء عليه على المستويات الرفيعة بغية تعزيز تأثيره واستدامته.
تحديد نهج جديد للجان الاتصال الوطنية التابعة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية حسب طلب المجلس الدولي الحكومي.	مازالت عملية حشد الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الدولية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية التي وافق عليه المجلس الدولي الحكومي، مخفوفة بالصعاب.
استناداً إلى خطط عمل الوثيقة ٥/م٣٨، إدراج الفلسفة والعلوم الإنسانية بشكل واضح في برنامج إدارة التحولات الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالإعداد للمؤتمر العالمي للعلوم الإنسانية المنتظر انعقاده في عام ٢٠١٧	مازال التقدم المحرز لضمان تسليط الضوء على الفلسفة في النقاش العام محدوداً

النتيجة المنشودة ٢: إعداد مبادرات تستند إلى نهج قائم على حقوق الإنسان في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات، وتدعم التحولات الاجتماعية لضمان نشوء مجتمعات أكثر إدماجاً للجميع وقيام مزيد من الحوار بين الثقافات

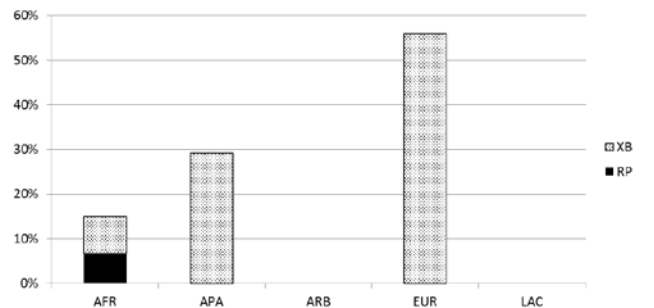
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	2,000	1,109	1,092	99%	2,095	2,116

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>اتخاذ ثلاث مبادرات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بشأن الحوار بين الثقافات في إطار عقد الأمم المتحدة للتقارب بين الثقافات - وبشأن عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية في عام ٢٠١٥ و التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٦ - وبشأن شمول السياسات من خلال مختبر السياسات الرامية إلى الدمج 	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المبادرات المتخذة، ويُفضل أن تتناول التحديات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٣ مبادرات بالتنسيق مع سائر البرامج الرئيسية.</p>
مرتفع	<p>تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الوثائق القطرية الخاصة ببرامج اليونسكو في كل من كوبا والهند في جميع القطاعات.</p> <p>تنظيم دورات تدريبية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لموظفي مكتب برازيليا وإسداء المشورة بخصوص هذا النهج لجهات التنسيق الوطنية لشبكات شباب حوض المتوسط.</p> <p>وضع أداة "من الأقوال إلى الأفعال" بشأن نهج الحوار بين الثقافات القائمة على حقوق الإنسان، ونشرها على نطاق واسع</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع برامج اليونسكو مع منح الأولوية للبرامج التي تنفذ أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي البلدان التي تجتاز مرحلة ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قيام قطاعين/إدارتين لليونسكو بتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في خطط عملها وفي إعداد وثائق اليونسكو الخاصة بالبرامج القطرية. - زيادة الإشارات إلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في خطط العمل والتقارير المتعلقة بهذا المجال وفي وثائق اليونسكو الخاصة بالبرامج القطرية وفي التوصيات التحليلية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. - مواءمة الوحدات التي تعتمد النهج القائم على حقوق الإنسان بحيث يمكن استخدامها عبر الإنترنت.
مرتفع	<p>تقديم ٨٤ مداخلة للمفوض السامي المعني بحقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وساهمت اليونسكو في المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن حقوق الإنسان الموجهة لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تعزيز التنسيق داخل اليونسكو للمساهمات في آليات تعميم مراعاة حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تقديم ٣٠ وثيقة تحليلية للاستعراض الدوري الشامل إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان.</p>

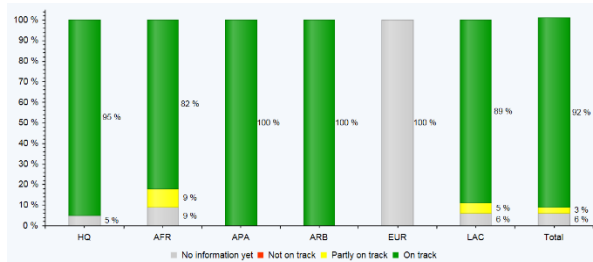
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
<p>يجري التعاون الوثيق على قدم وساق، ولا سيما مع إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، بغية توضيح دور برنامج إدارة التحولات الاجتماعية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستناداً أيضاً إلى القرارات الإيجابية للمجلس التنفيذي وللمؤتمر العام في هذا الصدد، وإلى الإشارة الصريحة إلى الهدف الإنمائي رقم ١٦ باعتباره مجال تركيز برنامج إدارة التحولات الاجتماعية في الاستراتيجية الشاملة للبرنامج التي اعتمدها مكتب المجلس الدولي الحكومي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.</p> <p>ولا بد من استثمار الجهد والموارد خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ لوضع إطار استراتيجي جديد للعمل على نطاق المنظمة يتسق مع الأولويات والتحديات الراهنة. وسوف يصبح هذا الإطار بمثابة حجر الزاوية في ترجمة الصلات بين البرامج على مستوى المفاهيم إلى تآزر على صعيد التنفيذ. وخير مثال على هذا التعاون هو العمل في مجال الاستعراض الدوري الشامل حيث يوجد مجال لتحسين مستوى المساهمة في الوثائق الاستراتيجية، بما في ذلك وثائق اليونسكو الخاصة بالبرامج القطرية.</p>	<p>تتطلب القدرة على تحقيق الأهداف المتعلقة بالحوار العالمي تحسين وضع برنامج إدارة التحولات الاجتماعية باعتباره برنامجاً يحظى بالاعتراف في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال يكتظ بالمؤسسات، والبدء بمستوى منخفض من الاعتراف.</p> <p>تعزيز تنسيق عمل اليونسكو في مجال حقوق الإنسان وإسهامها الناتج عنه في العمليات والناتج المشتركة بين الوكالات.</p>

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز قدرات المسؤولين عن اتخاذ القرارات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسية، من أجل إعداد وتنفيذ مقترحات ابتكارية لوضع سياسات عامة تعزز الاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات لصالح الفئات السكانية المحرومة بوجه خاص

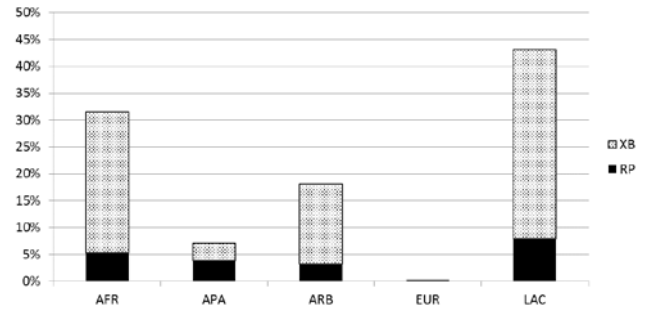
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	24,194	14,266	14,482	99%	4,980	5,017

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٩٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	إعداد أحدث الدراسات وترجمتها من أجل نشرها على أوسع نطاق خلال عام ٢٠١٦.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تحديد الوثائق المنهجية التي تعتمد على الأدوات المتاحة والممارسات الجيدة من أجل تقييم مستويات الشمول والاستدامة الاجتماعية للسياسات العامة وللأطر التنظيمية التي تعتمد على التوصيات الصادرة عن آليات رصد حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل في مجالات اختصاص اليونسكو.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إعداد أحدث الدراسات أو نشر المنهجيات التي توضع أو تُكثف لقياس الاندماج الاجتماعي، بغية توجيه عملية وضع السياسات بالتعاون مع الشركاء والاستفادة من المساهمات العينية.</p>
مرتفع	تنفيذ عمليات استعراض وصياغة توصيات في أكثر من ٢٠ بلداً في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والمنطقة العربية عقب تنظيم عدد من حلقات العمل الإقليمية حول الحوار بشأن السياسات.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>الاضطلاع على المستوى الوطني و/أو على مستوى البلديات بعمليات تقييم للسياسات تتضمن بُعداً خاصاً بالمساواة بين الجنسين وتقدم توصيات بشأن السياسات الخاصة بالاندماج الاجتماعي، وتجري على نحو منسق وتشاركي وحصول الخطط العملية لصياغة السياسات أو إصلاحها على موافقة السلطات.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
		أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إجراء تقييم واستعراض للسياسات الاجتماعية محل التنفيذ، وتطبيق النهج الاستراتيجي في ١٠ بلدان على الأقل على المستوى الوطني وعلى مستوى البلديات، بما في ذلك دعم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والوثائق المتضمنة لنتائج البرامج التي تنفذها اليونسكو في الأقطار بشأن الإدماج الاجتماعي، لضمان شمولها، وتفضيل العمل مع لجان التنسيق الخاصة ببرنامج إدارة التحولات الاجتماعية ومع كراسي اليونسكو.

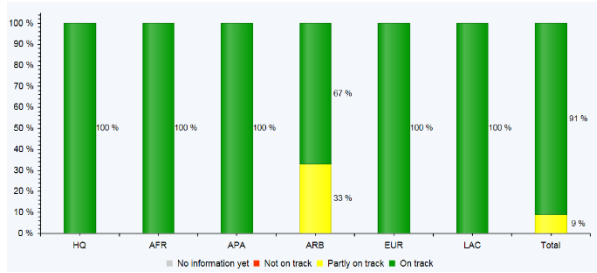
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تعزيز التواصل المنتظم مع وكالات الأمم المتحدة والوزارات المعنية واللجان البرلمانية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث ووسائل الإعلام.	يظل التحدي الأكبر متمثلاً في نقص البيانات التي يمكن الاعتماد عليها والثوق بها، وهو من شأنه إعاقة عملية وضع السياسات الرشيدة، فضلاً عن عدم مشاركة الفئات الاجتماعية الأشد حرماناً في الشؤون المدنية والسياسية.
وستُبدل جهود أيضاً للحصول على موارد خارج الميزانية ولتأسيس شراكات.	ويتمثل التحدي الآخر في نقص الموارد البشرية والمالية.

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص إدارة تحديات أخلاقيات البيولوجيا والمشاركة التامة
في المناقشات المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا وتحديد الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لآخر المبتكرات
العلمية وللتكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة

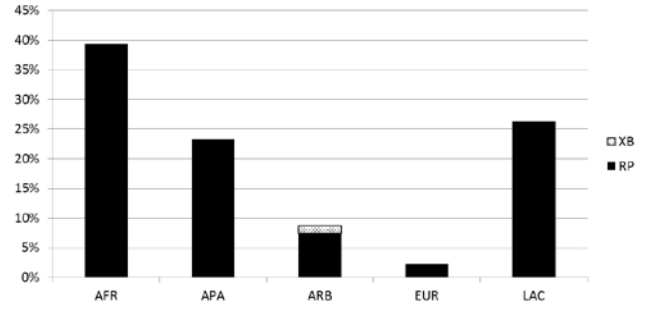
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	2,000	718	269	99%	4,919	4,955

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٩١٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<ul style="list-style-type: none"> ٨ بلدان أو أكثر؛ تنظيم ١٠ دورات تدريبية لمعلمي الأخلاقيات بلغ عدد المنتفعين منها ٢٢٠ شخص أو أكثر في ٣٠ بلداً؛ توقيع ٧ جامعات مذكرات تفاهم؛ تأسيس لجنة واحدة جديدة معنية بأخلاقيات البيولوجيا؛ إجراء ١٠ دورات تدريبية لمساعدة اللجان الوطنية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا لصالح ٨ بلدان واستفاد منها ١٨٥ شخصاً؛ مساعدة ٤ بلدان في إعداد خطط عملها؛ وتلقي ١١ بلداً المشورة التقنية اللازمة؛ تنفيذ حلقة عمل شبه إقليمية في الكويت وتنظيم المؤتمر الدولي الأول بشأن أخلاقيات البيولوجيا في عُمان. 	<p>مؤشرات الأداء:</p> <ul style="list-style-type: none"> عدد البلدان التي حظيت بالدعم وأسست أو عززت قدراتها في مجال أخلاقيات البيولوجيا. <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> ٦ بلدان؛ إعداد ٨ دورات تدريبية لبناء قدرات معلمي الأخلاقيات وأعضاء اللجان الوطنية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا (بهدف المساعدة في وضع أطر للجان المعنية بأخلاقيات البيولوجيا وبرنامج تعليم الأخلاقيات)؛ إنشاء لجنتين وطنيتين معنيتين بأخلاقيات البيولوجيا؛ اعتماد ٧ جامعات منهجاً دراسياً أساسياً في هذا المجال؛ إعداد دورة تدريبية جديدة بشأن أخلاقيات البيولوجيا لصالح الأطراف المعنية الاستراتيجية (القضاة والصحفيين).

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تولت هيئات الخبراء إعداد ٤ تقارير تضمنت إرشادات محددة بشأن وضع السياسات (أعدت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تقريرين منها وتولت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية إعداد التقريرين الآخرين) من خلال عملية شارك فيها جميع الأعضاء.	مؤشرات الأداء: إعداد عدد من التقارير تتضمن توجيهات محددة بشأن السياسات جاءت نتيجة لعمليات التفكير العالمية بشأن الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية للعلوم والتكنولوجيا، مع التركيز بوجه خاص على أخلاقيات البيولوجيا. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إعداد تقريرين: أحدهما صادر عن اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا والآخر عن اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.

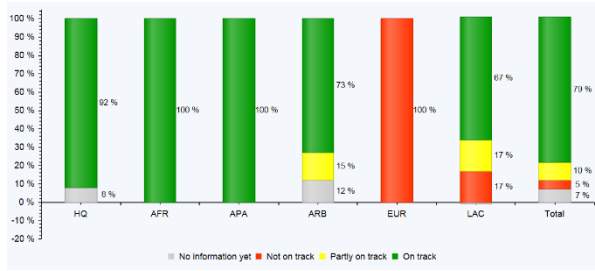
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
بذلت المنظمة جهداً للتوظيف والتدريب في شباط/فبراير ٢٠١٥، أسفر عن استقدام وتدريب ١٠ مدربين جدد وإضافتهم إلى سجل الخبراء في مجال بناء القدرات.	زيادة عدد الخبراء المدرجين في سجل اليونسكو في مجال بناء القدرات، نظراً لزيادة الطلب عليهم في الدول الأعضاء. ويتبرع الخبراء المدرجون في السجل بوقتهم الذي يُعتبر مساهمة عينية في البرنامج.

النتيجة المنشودة ٥: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص وضع وتنفيذ سياسات عامة متعددة الأطراف المعنية وجامعة خاصة بالشباب، وإشراك الشباب والشبان في تدعيم المجتمع المحلي وفي عمليات التحول الديمقراطي

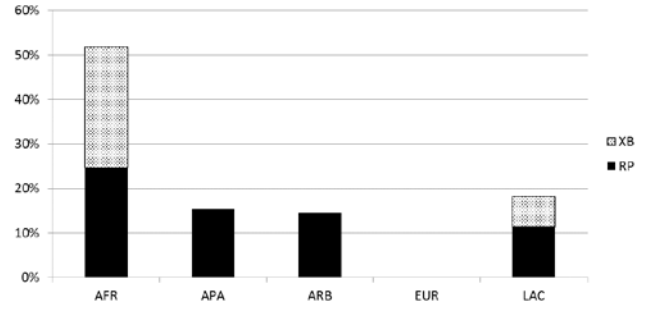
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	20,000	25,626	15,434	99%	6,827	6,881

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٣١/١٢/٢٠١٤	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	استفاد ١٣ بلداً (منغوليا وتيمور-ليشتي وكينيا والنيجر والكونغو وغينيا بيساو وجنوب السودان، فضلاً عن بلدان ضمن مشروع شبكة شباب حوض المتوسط، هي إسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس) من المشورة بشأن وضع السياسات والدعم التقني من أجل وضع وتنفيذ أو استعراض السياسات الوطنية المعنية بالشباب وإشراك الشباب من الجنسين في المراحل المختلفة من عملية وضع السياسات.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي تحظى بالدعم والتي تستهل عملية متعددة الأطراف المعنية وجامعة لصياغة و/أو استعراض سياساتها العامة المعنية بالشباب والتي تتضمن بعداً خاصاً بالمساواة بين الجنسين، بمشاركة الشباب والشباب.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> قيام ٧ بلدان على الأقل (٣ منها على الأقل في أفريقيا وبلد واحد من كل منطقة أخرى) باستهلال عملية متعددة الأطراف المعنية وجامعة لصياغة و/أو استعراض سياساتها العامة المعنية بالشباب. تضم ٤ سياسات على الأقل من أصل السياسات العامة السبع المتوقع رسمها بشأن الشباب، بعداً خاصاً بمراعاة المساواة بين الجنسين. إنشاء أو تعزيز كيانات ذات تمثيل وطني يقودها الشباب من أجل تمكين الشباب من المشاركة في وضع السياسات العامة المعنية بالشباب في ٧ بلدان (٣ منها على الأقل في أفريقيا وبلد واحد من كل منطقة أخرى).

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>تنفيذ ١١ مشروعاً اجتماعياً ابتكارياً أو قائماً على روح المبادرة بقيادة الشباب في جميع مجالات اختصاص اليونسكو (منها ٣ مشاريع في أفريقيا) في إطار متابعة منتدى اليونسكو للشباب.</p> <p>تعرضت المنظمة لمصاعب في رصد أنشطة أخرى للمتابعة خلاف مشاريع التنفيذ، من قبيل مشاريع بناء القدرات. وينبغي أن يتيسر ذلك بمجرد وضع آلية الرصد وإعداد التقارير الخاصة بالاستراتيجية التنفيذية بشأن الشباب.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المشروعات التي يقودها الشباب والتي تدعم التنمية الوطنية وبناء قدرات المجتمع المحلي وتمكن الشباب من المشاركة المدنية.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تأسيس ١٥ مشروعاً ابتكارياً أو قائماً على روح المبادرة بقيادة الشباب (٣ منها في أفريقيا)، في إطار متابعة ما تمّ خلال منتدى اليونسكو للشباب في جميع مجالات اختصاص اليونسكو. - إنشاء ١٥ مشروعاً لبناء قدرات المجتمع المحلي (٦ منها في أفريقيا) يقودها شباب من الفئات الضعيفة، بمن فيهم الشباب الذين تعرضوا للعنف، في جميع مجالات اختصاص اليونسكو.
مرتفع	<p>ارتفع مستوى مشاركة الشباب في بلد واحد هو تونس، حيث بلغت نسبة المشاركات ٥٠ في المائة من مجموع المشاركين. وأجريت أعمال تحضيرية في ثلاثة بلدان تمر بمرحلة انتقالية هي المغرب وموريتانيا (تدشين دليل اليونسكو الإرشادي بشأن الديمقراطية) ومصر. وارتفعت نسبة إشراك الشباب في المجال المدني في منغوليا.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تحسين مشاركة الشباب، وبوجه خاص الشباب في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في عمليات التحول الديمقراطي.</p> <p>أهداف ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة مستوى المشاركة في ما لا يقل عن بلدين يمران بمرحلة انتقالية (في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية، حيثما يكون ذلك قابلاً للتطبيق). - تسجيل نسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة من الشباب من بين المشاركين في الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها.
مرتفع	<p>أعدت مصفوفة خطة التنفيذ استناداً إلى التشاور مع كل من مرفق الإشراف الداخلي ومكتب التخطيط الاستراتيجي، ومع ذلك سوف ينتهي العمل على وضع إطار لرصد استراتيجية التنفيذ يستند إلى النتائج بحلول شهر آذار/مارس ٢٠١٦، حيث ارتأت المنظمة أنه أكثر صلة وفعالية.</p> <p>وأدرجت مساهمات اليونسكو منذ الفترة التي شملها التقرير السابق في مبادرة واحدة علمية تشاركية معنية بالشباب تابعة للأمم المتحدة.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تعزيز تنسيق أعمال الأمم المتحدة التشاركية المعنية بالشباب داخل اليونسكو والإسهام فيها، لا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - القيام على مستوى المنظمة بإعداد خطة تنفيذ لبرنامج اليونسكو للشباب تتضمن الأنشطة والجدول الزمني المحددة والموارد المسخرة وتحديث هذه الخطة ورصدها وتقييمها. - تبلور إسهام اليونسكو وأدرج في عشرة على الأقل من أنشطة الأمم المتحدة ومشروعاتها ومبادراتها التشاركية، بما في ذلك ما هو مندرج في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية.

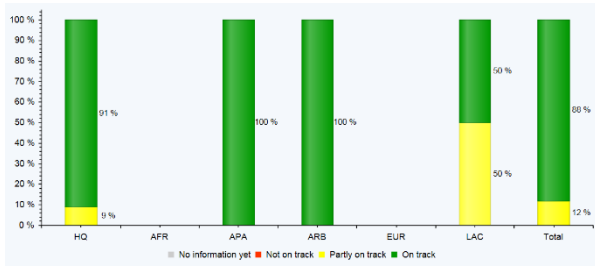
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
الحشد الفعلي للموارد خارج إطار الميزانية وتأسيس الشراكات، بالإضافة إلى أنشطة تجميع الموارد بالاشتراك مع قطاعات البرامج في اليونسكو ومع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة داخل منظومة الأمم المتحدة.	ما زال التحدي الرئيسي يتمثل في نقص الموارد المنتظمة للبرنامج، فضلاً عن قصور إمكانات الموظفين سواء في المقر الرئيسي أو في المكاتب الميدانية

النتيجة المنشودة ٦: اضطلاع الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ سياسات عامة متعددة الأطراف المعنية وجامعة في مجال التربية البدنية والرياضة ومكافحة المنشطات

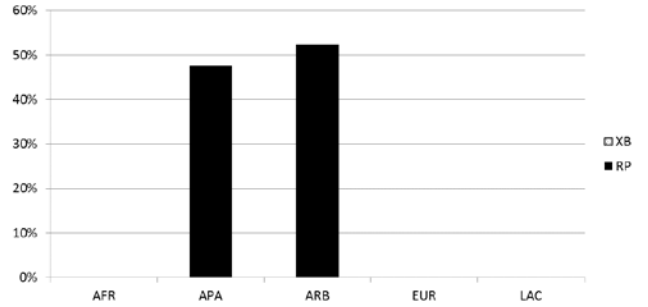
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
	2,500	7,035	2,871	99%	1,221	1,230

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٨٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	عقد ثلاثة اجتماعات إقليمية وشبه إقليمية. لم يُبلغ عن عقد الجهات المعنية اجتماعات محددة على الصعيد الوطني. يمكن وضع إطار مشترك لتقييم السياسات الرياضية على الصعيد الوطني عقب اعتماد الميثاق الجديد بشأن التربية البدنية والأنشطة البدنية والرياضية.	مؤشرات الأداء: اعتماد المبادئ التوجيهية لوضع أطر السياسات الوطنية التي تضمن انتفاع الجميع بالرياضة ومراعاة المساواة بين الجنسين وتحسن وضع التربية البدنية في المدارس، في الدول الأعضاء.

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
		<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>نظمت ٦ بلدان اجتماعات ضمّت الأطراف المعنية على الصعيد الوطني.</p> <p>تنظيم ٦ اجتماعات إقليمية أو شبه إقليمية لمتابعة ما تم تنفيذه عقب المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتربية البدنية والرياضة.</p>
متوسط	تشغيل منتدى للمنظمات الرياضية تتولى اللجنة الأولمبية الدولية إدارته.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>إنشاء منتدى دولي لتبادل المعلومات بين الهيئات الرياضية والحكومات والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة بهدف التصدي للفساد في الرياضة والتلاعب بالمسابقات الرياضية وإتاحة الأدوات التدريبية اللازمة للسلطات.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>منصة أو آلية لتبادل المعلومات جاهزة للاستخدام.</p>
مرتفع	بلغ عدد الدول الأطراف ١٨٣ دولة طرفاً أحرز ٧٠ بالمائة منها مستوى الامتثال للاتفاقية، واعتمد ٤٥ مشروعاً في إطار الصندوق.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تم رسم سياسات وطنية لمكافحة المنشطات وفقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة لعام ٢٠٠٥.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعُدّ الاتفاقية ١٨٠ دولة طرفاً. - بلغت ٧٠ بالمائة من الدول الأطراف مستوى الامتثال للاتفاقية. - تم اعتماد ٤٥ مشروعاً في إطار الصندوق

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
جمع التبرعات والتفاوض بشأن الحصول على مساهمات عينية تتضمن موارد بشرية معززة.	يكن التحدي الرئيسي في قدرة اليونسكو على مواكبة توقعات الدول الأعضاء لفترة السنتين القادمتين والتي ستشهدان رسداً معززاً لاتفاقية مكافحة المنشطات وعقد المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالتربية البدنية والرياضة. وتعتمد هذه الأنشطة على موارد خارج الميزانية وعلى مساهمات عينية.

البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

الإنجازات الرئيسية

٧٨- اتسمت فترة العامين بصعوبتين تمثلتا فيما يلي: ضرورة توطيد مكانة الثقافة في مشروع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال المراحل الختامية للمفاوضات والإعداد لتنفيذها من خلال الاتفاقيات الثقافية، وفي ظل تكاثر عدد الاعتداءات المتعمدة على التراث الثقافي في ظروف النزاعات. وبالرغم من وجود هذه البيئة الدولية السريعة التبدل التي طرحت تحدياً أمام قدرة الأمانة على الاستجابة، تمكنت اليونسكو من إدراج الثقافة على نحو استراتيجي في المداولات الدولية الجارية بشأن التنمية المستدامة، والأمن، وحقوق الإنسان، مما أسهم في التأكيد من جديد على ريادتها في هاتين المسألتين اللتين تتسمان بالأولوية.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧٩- تندرج الثقافة في تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها التي اعتمدت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يعكس الدور الذي يضطلع به التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداع في الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة. وثمة غاية مكرسة بشكل صريح للتراث الثقافي والطبيعي في هدف التنمية المستدامة ١١ المتعلق بالمدن المستدامة، وهو مجال من المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى اليونسكو. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن غاية واحدة مدرجة في الهدف ١٦ تتناول مسألة استرداد الأصول المسروقة وإعادةها، مما يتيح توفير مدخل هام فيما يتعلق بعمل اليونسكو المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، والمتسم بأهمية خاصة نظراً إلى الدور المعزز الذي يُطلب من المنظمة أن تضطلع به استجابة لأوضاع النزاعات. وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها اللاحق A/C.2/70/L.59 الذي اعتمده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنه يتعين النظر في إمكانية إسهام الثقافة في التنمية المستدامة في إطار متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٠- ويمثل إدراج الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إنجازاً هاماً يمكن تنفيذه بفضل جهود الدعوة الحثيثة المبذولة، وهي تتمثل في مشاورات واسعة النطاق تشمل على الصعيد القطري الريادة التقنية والتنفيذية التي تمارس في إطار الاتفاقيات. وهذا قطاع الثقافة التابع لليونسكو منخرط على نحو كامل في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما من خلال المبادرة الخاصة بالثقافة والتنمية الحضرية المستدامة. وفي هذا الصدد، عُقد مؤتمر دولي للثقافة من أجل مدن مستدامة في هانغزو بالصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبحث المشاركون فيه مشروع تقرير اليونسكو العالمي عن الثقافة والتنمية الحضرية المستدامة واعتمدوا الوثيقة الختامية لمؤتمر هانغزو التي ترمي إلى تعزيز الدور الاستراتيجي للثقافة فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة من خلال تعزيز التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية. وسوف ترسم نتائج المؤتمر

ملاحم مساهمة لليونسكو، من خلال تنفيذ الاتفاقيات الثقافية، في "الخطة الحضرية الجديدة" المعتمدها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

الأنشطة التقنية

٨١- برزت نتائج مشجعة نتيجة تنفيذ الاتفاقيات. أما برامج بناء القدرات فطالت جميع المناطق واستهدفت أفريقيا بوصفها أولوية. وعلى مستوى السياسات، فأفادت العديد من الدول الأطراف أنها أدرجت أحكاماً رئيسية تتعلق بالاتفاقيات في سياساتها وفي أطرها التشريعية وعالجت ليس فقط الأولويات القطاعية الخاصة بالاتفاقيات بل أيضاً المجالات المشتركة بين القطاعات، مثل التوظيف، والسياحة، والتعليم، والحقوق الثقافية، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وحماية البيئة. وهذا دليل على مدى الأهمية التي تكتسبها الاتفاقيات والدور المركزي الذي تضطلع به في مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الجمعية العامة لاتفاقية عام ١٩٧٢ سياسات بشأن إدماج منظور التنمية المستدامة في عمليات التراث العالمي. ونظرت لجنة اتفاقية عام ٢٠٠٣ في مشروع إدخال تعديلات على التوجيهات التنفيذية بشأن التنمية المستدامة واعتمدت ١٢ مبدأً من المبادئ الأخلاقية فيما يتعلق بصون التراث الثقافي غير المادي، ورسخت دور المجتمعات المحلية وضرورة الأخذ برأيها فيما يخص جوهر الاتفاقية. ونشر أول تقرير عالمي لرصد اتفاقية عام ٢٠٠٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما مثل خطوة هامة في تحديد مستويات قياس آثار السياسات، وذلك بعد عشر سنوات من اعتماد هذا الصك. وتُعد اتفاقية عام ١٩٧٠ في الوقت الراهن في إطار نظام الحوكمة التنفيذية الشامل المستكمل باعتماد المبادئ التوجيهية وما يتعلق منها بالصندوق. وجرى تعزيز الإطار التقني باعتماد توصية اليونسكو الجديدة بشأن المتاحف ومجموعات التحف في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام.

حماية الثقافة أثناء النزاعات

٨٢- رداً على تسارع التدمير المتعمد الذي يستهدف التراث الثقافي وزيادة حالات الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية، رسمت الأمانة استراتيجية لمتابعة هدفين متداخلين: يتمثل أولهما في تعزيز قدرة اليونسكو على مساعدة الدول الأعضاء على تفادي فقدان التراث الثقافي أثناء النزاعات وعلى التصدي لعواقب هذا الأمر في حال حدوثه، ويتمثل ثانيهما في تيسير دمج الثقافة في العمليات الإنسانية والأمنية وفي بناء السلام. وتستند هذه الاستراتيجية، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين، إلى إجراء مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء وغيرهم من الشركاء والمؤسسات الرئيسية. وأنشئ أيضاً حساب خاص متعدد الجهات المانحة لدعم هذا النشاط. واستُهلّت مناقشات مع شركاء قائمين ومحتملين في إطار التحالف العالمي "متحدون من أجل التراث"، بما في ذلك مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بفعالية الاستراتيجية، ولا سيما من خلال استحداث آلية استجابة سريعة واستعراض الخيارات المتاحة لإدماج حماية الممتلكات الثقافية في أطر بناء الأمن والسلام. وتقدم الأمانة أيضاً المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠١٥ تنفيذاً فعالاً. وجرى أيضاً تقديم المساعدة التقنية فيما يخص الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا ومالي واليمن عن طريق المكاتب الميدانية، مع التركيز على الأنشطة المحددة في خطط

العمل الخاصة بالاستجابة العاجلة. وسيتطلب المضي قدماً في تقديم هذه المساعدة بذل جهود متواصلة لجمع الأموال اللازمة.

تعبئة الأموال وإقامة الشراكات في عام ٢٠١٥

٨٣- منذ عرض التقرير الخاص بتنفيذ البرنامج ١٩٦ م/ت/٤ الذي جرى النظر فيه في ربيع عام ٢٠١٥، أُبرمت عدة شراكات لتعزيز الاتفاقيات والأنشطة المتعلقة بالتراث والنزاعات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي مجال النزاعات، تم توقيع اتفاق مع صندوق قطر للتنمية بمبلغ قدره مليوني دولار أمريكي مخصص لصندوق اليونسكو لحماية التراث في حالات الطوارئ في إطار التعهد العام الذي تبلغ قيمته ١٠ ملايين دولار أمريكي. وأُبرم اتفاق شراكة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي مع مجموعة الصناعة الثقافية يونغ شين هوا يون فيما يتعلق بتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية، وشبكة المدن الإبداعية، وصون التراث الثقافي غير المادي. ووقع متحف تشي تشنغ للفنون في شنتشن اتفاقاً بمليون دولار أمريكي لإنشاء منتدى رفيع المستوى بشأن المتاحف؛ وتنفيذ توصية اليونسكو الجديدة بشأن المتاحف ومجموعات التحف؛ وتعزيز دور المتاحف في تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠. وموّل الاتحاد الأوروبي برنامجاً بقيمة ١,٥ مليون يورو بشأن طرق التراث من أجل تنمية السياحة المستدامة، وكذلك المرحلة الثانية من مبادرة أفريقيا الوسطى بشأن غابات التراث العالمي بقيمة ٥ ملايين يورو. وقدمت مدينة هانغزو مبلغاً قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خصصته لمشاريع في إطار المبادرة الخاصة بالثقافة والتنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك إعداد مشروع تقرير عالمي لليونسكو بشأن الثقافة والتنمية الحضرية المستدامة، وعززت دعم مساهمة اليونسكو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) من خلال تقديم منحة من إسبانيا، بما في ذلك نشر التقرير بخصوص مبلغ بقيمة ٤٥٠.٠٠٠ يورو. وتم إقامة غيرها من الشراكات المالية أو العينية على نطاق أضيق، مما أدى إلى توسيع عدة اتفاقات قائمة.

آثار الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٨٤- رداً على استمرار القيود المفروضة على الميزانية، تم تركيز أداء برنامج قطاع الثقافة على تنفيذ الاتفاقيات الثقافية. وجرى استخدام الميزانية العادية المخصصة لأنشطة البرنامج في تمويل الاجتماعات النظامية حصراً في المقر. وكان للتكاليف الباهظة والثابتة الناجمة عن هذه الاجتماعات آثارها السلبية على المبالغ المتاحة المخصصة لبناء القدرات والأنشطة في هذا المجال، إذ اقتصر على تخصيص مبلغ متاح قدره ٢,٤ مليون دولار أمريكي لفترة العامين. وفي حين أن الموارد الإضافية المتاحة في شكل اعتمادات إضافية (٤,٩ مليون دولار أمريكي) أو أموال متوفرة بفضل عمليات إعادة البرمجة أتاحت للقطاع استثمار بعض الموارد في تصديده لحالات الطوارئ، فإن الأمانة، ولا سيما المكاتب الميدانية، لا زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل من خارج الميزانية، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة العاجلة تلبية للاحتياجات الطارئة. وقد أثر هذا الوضع تأثيراً سلبياً في قدرة القطاع على الاستجابة. ويؤمل أن يكون صندوق حماية التراث في حالات الطوارئ الذي أنشئ حديثاً مُزوّداً بما يكفي من الموارد، إذ تُعد آفاق التمويل المستقرة التي يمكن التنبؤ بها ضرورية للاحتفاظ بالريادة في هذا المجال.

ويواصل قطاع الثقافة استكشاف مصادر التمويل البديلة، بما في ذلك التمويل الصادر عن القطاع الخاص، بهدف تعويض الاتجاه الحالي المتمثل في تقليص الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة الحكومية التقليدية من خارج الميزانية.

المصاعب العامة التي اعترضت التنفيذ والتدابير التصحيحية المتخذة للتغلب عليها

٨٥- واجه قطاع الثقافة خلال فترة العامين مصاعب مالية وبنوية. وقد أوجدت القيود المرتبطة بالميزانية والمقترنة باتساع الفجوة التي تفصل بين الموارد المتاحة والطلبات الإضافية الصادرة عن الهيئات الإدارية للاتفاقيات بيئة غير مستقرة وغير مستدامة، على النحو الموثق في تقارير التدقيق والتقييم الصادرة عن مرفق الإشراف الداخلي. واتخذت الأمانة تدابير تصحيحية لتعبئة الموارد، وتبسيط العمليات، وخفض التكاليف، بيد أنه لم يعد من الممكن الاستمرار في العمل بهذه الطريقة في ظل هذا الوضع. ومع ما يترتب من تكاليف على الواجبات القانونية للاتفاقيات التي تقدر بنحو ٦ ملايين دولار أمريكي لكل فترة عامين من البرنامج العادي - باستثناء تكاليف الموظفين -، فإن القطاع يتمتع بهامش مناورة ضئيل للغاية في إطار الميزانية الخاصة بتمويل الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، مما يحدّ إلى حدّ كبير من قدرة اليونسكو على العمل والبروز والتأثر على الصعيد القطري.

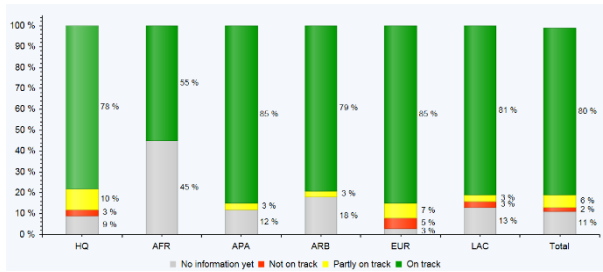
٨٦- وواجه قطاع الثقافة أيضاً مصاعب في اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة للتصدي لأوضاع النزاع في الوقت المناسب بسبب تعدّد التنبؤ بحجم الموارد الخارجة عن الميزانية بحكم طبيعتها كما ذكر آنفاً. وأنشئت وحدة لمواجهة الطوارئ والتأهب لها للمساعدة على معالجة هذه القضايا عن طريق إيجاد ما تفتقر إليه المنظمة في الوقت الحاضر من الآليات البنوية والمالية المناسبة اللازمة لضمان التعبئة واتساق السياسات في الأمانة برمتها. وتحتاج الهيئات الرئاسية للاتفاقيات أيضاً إلى التفكير في سبل إعداد عمليات تنفيذ أكثر تكاملاً والتساؤل عن الآليات التي ينبغي إدراجها في الأولويات عند الاستجابة لحالات النزاع. وفي هذا الصدد، تُعد خطوة إيجابية إلى الأمام تلك التي تمثلت في عقد اجتماعين مشتركين بين هيئات الاتفاقيات الثقافية ورؤساء اللجان الدولية الحكومية الست على هامش اجتماع لجنة التراث العالمي في بون، في تموز/يوليو ٢٠١٥، واجتماع مكتب لجنة اتفاقية عام ١٩٥٤ ومكتب لجنة اتفاقية عام ١٩٧٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثانياً – التقييم بحسب النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: قيام الدول الأعضاء بتحديد التراث المادي وحمايته ورصده وإدارته على نحو يكفل استدامته، ولا سيما من خلال تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٢ تنفيذاً فعالاً

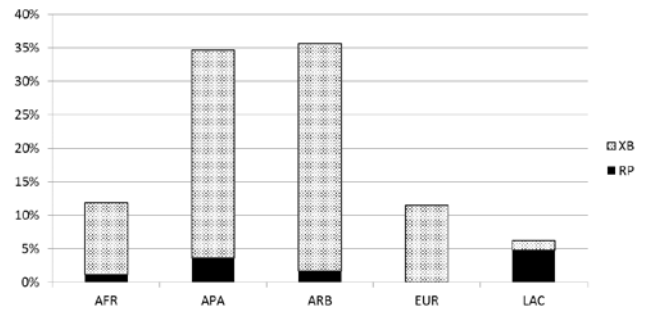
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	26,000	63,759	42,770	103%	18,217	17,664

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP موارد البرنامج العادي
XB الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>عقدت دورتان عاديتان ٢ للجنة الدولية الحكومية (الدورة ٣٨، الدوحة، حزيران/يونيو ٢٠١٤، والدورة ٣٩، بون، حزيران/يونيو ٢٠١٥) وقرا لهما البلدان المضيفان تغطية التكاليف الإضافية. وعقدت دورة استثنائية ١ للجنة (الدورة الـ ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). وتدارست اللجنة التوصيات الصادرة عن مراجعة أساليب عمل الاتفاقيات، المتوخية تبسيط وترشيد مختلف العمليات النظامية وتحقيق فعالية التكلفة. وعقدت دورة استثنائية ١ للجمعية العامة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، اعتمدت نموذجاً جديداً لإجراء انتخابات أعضاء لجنة التراث العالمي، طبق للمرة الأولى في الدورة العادية للمؤتمر العام الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.</p>	<p>مؤشرات الأداء: دعم الهيئتين الرئاسيتين لاتفاقية عام ١٩٧٢ من خلال التنظيم الفعال لاجتماعات نظامية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تنظيم دورتين عاديتين ٢ للجنة الدولية الحكومية ودورة ١ للجمعية العامة</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٥/١٢/٣١ إلى ٢٠١٤/١/١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	انتفع ١١٩ ممتلكاً للتراث العالمي بأنشطة بناء القدرات على المستوى الوطني أو الإقليمي، بالتعاون في كثير من الأحيان مع المراكز من الفئة ٢ ذات الصلة بالتراث العالمي، المعنية بصون التراث وإدارته المستدامة، وشاركت المجتمعات المحلية في الأنشطة.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد ممتلكات التراث العالمي التي ستعزز لها قدرات الموظفين والأطراف الفاعلة، ولا سيما بالتعاون مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ١٢٠ موقعاً</p>
مرتفع	<p>(الهدف ١): نُفِّحت ٤٧ دولة من الدول الأطراف قوائمها المؤقتة، وتعكف ٣ دول أخرى على تقديم قوائمها المؤقتة الأولى، بمشورة تسديدها الأمانة والهيئات الاستشارية.</p> <p>(الهدف ٢): ٨٣٪ من ملفات الترشيح التي قُدمت حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٤ اعتُبرت في المتوسط كاملة ومستوفية لأحكام المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي.</p> <p>(الهدف ٣): كان ١٩٪ من الملفات المستوفية للشروط واردة في المتوسط من دول أطراف ذات تمثيل منخفض أو معدوم.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الدول الأطراف التي تعد قوائم مؤقتة جديدة أو منقحة والنسبة المئوية لملفات الترشيح التي تستوفي الشروط المحددة.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(الهدف ١): إعداد ٤٠ دولة طرفاً قوائم مؤقتة جديدة أو منقحة</p> <p>(الهدف ٢): استيفاء ٧٠٪ من ملفات الترشيح الشروط المحددة</p> <p>(الهدف ٣): الحرص على أن تكون نسبة ١٥٪ من الملفات المستوفية للشروط واردة من دول أطراف ذات تمثيل منخفض أو معدوم</p>
مرتفع	<p>(الهدف ١): يبين ما لا يقل عن دراستين في كل منطقة كيفية إسهام إدارة ممتلكات التراث العالمي في التنمية المستدامة (١٦ في أفريقيا، و ٤ في الدول العربية، و ١٢ في آسيا والمحيط الهادي، و ٢ في أوروبا، و ٣ في أمريكا اللاتينية والكاريبي).</p> <p>(الهدف ٢): بينت مشروعات صون محددة، تناولت ٤٣ موقعاً من مواقع التراث العالمي في المناطق أو البلدان ذات الأولوية، وتعلقت بموضوعات مثل قائمة التراث المعرض للخطر، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، وإدارة السياحة، والتوسع الحضري، وتغير المناخ، بينت أهمية اتفاقية عام ١٩٧٢ في العمل على تذليل هذه المصاعب.</p>	<p>مؤشرات الأداء</p> <p>عدد ممتلكات التراث العالمي التي تسهم في التنمية المستدامة</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(الهدف ١): إعداد ما لا يقل عن ٦ دراسات حالات في كل منطقة، تبين كيفية إسهام إدارة ممتلكات التراث العالمي في التنمية المستدامة</p> <p>(الهدف ٢): استفادة ما لا يقل عن ١٤ ممتلكاً من ممتلكات التراث العالمي في المناطق أو البلدان ذات الأولوية من مشروعات صون محددة تتعلق بموضوعات مثل: قائمة التراث المعرض للخطر، والنزاعات، والكوارث، وإدارة السياحة، والتوسع الحضري، وتغير المناخ</p>
مرتفع	<p>(الهدف ١): إبرام أو تجديد ٦ اتفاقات شراكة من أجل الصون، متعلقة بمواقع معرضة للخطر (١)، أو المجتمعات المحلية (١)، أو تعليم الشباب (٤).</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الأطراف المعنية التي تسهم في عمليات الصون والأولويات المواضيعية والتوعوية</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	(الهدف ٢): في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، حشدت حملات التطوع من أجل التراث حوالي ١٤٨٠ شاباً وشابة، شاركوا في ٦١ موقعاً للتراث العالمي، حيث انخرطوا في أنشطة الصون الوقائية الجارية وجلسات إعلامية عن شؤون التراث العالمي، إلى جانب مشاركة المجتمعات المحلية.	أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (الهدف ١): إبرام ٦ اتفاقات شراكة أو تجديدها من أجل الصون، متعلقة بتعليم الشباب، ومواقع معرضة للخطر، وأفريقيا، والمجتمعات المحلية (الهدف ٢): حشد ٧٠٠ مشارك في حملات التطوع من أجل حماية التراث
مرتفع	ثبت في ١٣ موقعاً من مواقع التراث العالمي إسهام للنساء موازن لإسهام الرجال في عمليات الصون.	مؤشرات الأداء: عدد ممتلكات التراث العالمي التي يثبت فيها إسهام للنساء موازناً لإسهام الرجال في عمليات الصون أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ما لا يقل عن ٦ مواقع

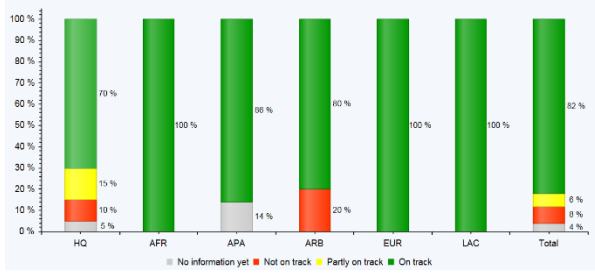
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
أقرت الجمعية العامة للدول الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) استحداث حسابات فرعية في إطار صندوق التراث العالمي، لكن المساهمات الطوعية المستلمة بقيمة ٣٢١ ٥٣ دولاراً أمريكياً خلال فترة العامين أبعد من أن تبلغ الهدف المنشود أي مبلغ مليون دولار أمريكي سنوياً. وبدأت المشاورات بين الأمانة والدول الأطراف في منتصف عام ٢٠١٤ من أجل تقديم مقترحات بشأن تدابير الاقتصاد في التكاليف وتعبئة الموارد المتوخية للإسهام في استدامة الصندوق.	تظل الصعوبة الرئيسية هي تزايد عدد المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي (حيث تم في حزيران/يونيو ٢٠١٤ بلوغ العتبة الرمزية ١٠٠٠ موقع) وكذلك التهديدات التي تتعرض لها المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي. ويستتبع هذا التزايد تزايد عبء العمل والتوقعات في سياق تناقص الموارد الممكن توقعها والاعتماد عليها (البرنامج العادي وصندوق التراث العالمي).
جرى استنهاض الدول الأطراف إلى معالجة النقص في عدد الموظفين، ما أسفر عن: إعاره ثلاثة موظفين من تركيا إلى مركز التراث العالمي في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥، موظفين ٢ من تركيا وموظفاً ١ من سنغافورة، وهناك مفاوضات جارية للحصول على موظفي برنامج ناشئين أو لإجراء عمليات إعاره موظفين. ولكن مطلوب مزيد من الدعم على أساس دائم، لا سيما في مجال التراث الطبيعي.	إن ازدياد كل من عبء العمل وتوقعات الدول الأطراف لا يواكبه دعم كافٍ من حيث عدد الموظفين، ولا سيما في مجال التراث الطبيعي.

النتيجة المنشودة ٢: تشجيع الحوار بشأن السياسات الواجب اتباعها لمكافحة استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة عن طريق تحسين التعاون الدولي وتعزيزه وزيادة فعاليته، ولا سيما تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠ وتعزيز قدرات المتاحف

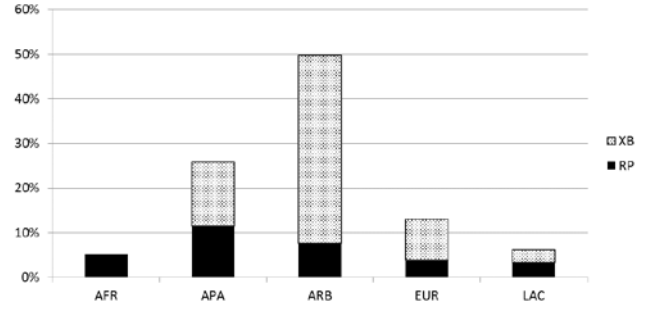
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	5,000	2,041	2,396	103%	5,367	5,201

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
XB
موارد البرنامج العادي
الموارد الخارجة عن الميزانية
أفريقيا
آسيا والمحيط الهادي
الدول العربية
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	عقدت اللجنة الفرعية التابعة لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٠ دورتيها الثانية والثالثة وعقدت اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع دورتها التاسعة عشرة بنجاح. واعتمد الاجتماع الثالث للدول الأطراف المبادئ التوجيهية ووافق على إنشاء صندوق لهذا الشأن.	مؤشرات الأداء: دعم الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية من خلال التنظيم الفعال للاجتماعات النظامية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: عقد ٤ اجتماعات نظامية
مرتفع	إسداء المشورة بشأن ستة تماثيل وتيسير إعادتها إلى كمبوديا. وأسدت الأمانة المشورة بشأن حالات الرد لتقديمها إلى اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع وقدمت معلومات بشأن إيجاد الأساليب البديلة لتسوية الخلافات (ولا سيما في تركيا وليبيا وإسرائيل وزامبيا).	مؤشرات الأداء: عدد الحالات المنظور فيها الناجحة في مجال إعادة الممتلكات الثقافية وردها أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تقدم ما لا يقل عن طلبين ٢ جديدين للإعادة أو الرد، إلى اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع أو تسويتها من قبل الأمانة.

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	صدقت ٥ دول أعضاء (البحرين وشيلي ولوكسمبورغ وأستراليا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) على اتفاقية عام ١٩٧٠.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأطراف الجديدة في اتفاقية عام ١٩٧٠. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ تصديقات جديدة
مرتفع	جرى تنظيم ٢٤ حلقة عمل في مجال بناء القدرات استهدفت ٩١ بلداً في جميع المناطق، وضمت أكثر من ٩٠٠ مشاركاً مدرباً في إطار مشاركة الأطراف المعنية من الدول وغيرها. ونظمت الأمانة ندوتين دوليتين رئيسيتين في بانكوك وبورت فيلا بشأن الاتجار غير المشروع في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وشاركت في ١٥ نشاطاً تدريبياً نظمتها جهات شريكة. واضطلعت به مبادرات توعية، وأنتجت ٦ أفلام فيديو لرفع مستوى الوعي و٣ منشورات، وأجرت ٣ حملات توعية في أمريكا اللاتينية والمغرب والعراق وسوريا وحملة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في العراق وسوريا.	مؤشرات الأداء: عدد الأطراف المعنية المختلفة التي تسهم في عمليات الحماية والأولويات المواضيعية والتوعية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - مشاركة الأطراف المعنية من الدول وغيرها مشاركة ملموسة في مناسبتين رئيسيتين ٢ على الأقل. - تنظيم ٢٠ حلقة عمل في مجال بناء القدرات.
مرتفع	ازدادت مشاركة النساء في حلقات التدريب بشأن اتفاقية عام ١٩٧٠ بحيث بلغت نسبتها ٢٠٪ مقارنةً بخطة الأساس الذي يمثل نسبة ٣٨٪. أما مشاركتهن في الأنشطة المتعلقة بالمتاحف فقد قُدرت نسبتها بنحو ٥٤٪، وذلك في ٢٦ حلقة عمل نُظمت خلال عام ٢٠١٤ من أجل بناء القدرات.	مؤشرات الأداء: تحسين التوازن بين الجنسين على صعيد الخبراء/المشاركين في حلقات العمل المعنية ببناء القدرات البشرية والمؤسسية والمتعلقة بتنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠ وبدور متاحف أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: زيادة مشاركة المرأة بنسبة ٢٠٪

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	قامت الأمانة باستلام وتحليل ٥٦ تقريراً.	مؤشرات الأداء: عدد التقارير التي تقدمها الأطراف بشأن تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠ على الصعيد الوطني والتي يتم تحليلها ورصدها. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ما لا يقل عن ٣٠ تقريراً وطنياً.
مرتفع	تم توقيع اتفاق شراكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لإنشاء المنتدى الرفيع المستوى المعني بالمتاحف. وجرى عقد اجتماع للخبراء على المستوى الحكومي الدولي لإعداد توصية اليونسكو الجديدة بشأن حماية وتعزيز متاحف ومجموعاتها في أيار/مايو ٢٠١٥، وجرى اعتماد صك جديد خلال الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام (يُمَوَّل من خارج الميزانية). وقد تم تمويل جميع الأنشطة المذكورة أعلاه من خارج الميزانية. جرى تنظيم ٣٤ حلقة عمل في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بالمتاحف ومهنيي متاحف تم تمويلها من خارج الميزانية (١٥ حلقة عمل منها في آسيا والمحيط الهادئ، و٨ حلقات في الدول العربية، و١٠ حلقات في أوروبا). وأجريت ٣ أنشطة تدريبية متخصصة مع التركيز على أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وجرى تحسين ٣ قوائم جرد (٢ في الدول العربية و١ في أوروبا). وتم إصدار مطبوعات قائمة بشأن متاحف في ٦ لغات إضافية ودراسة ٣ مطبوعات جديدة. وأجريت في آسيا ٧ معارض و ٣٠ نشاطاً ترويجياً ذات صلة بهذا الشأن.	مؤشرات الأداء: تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي والتربوي للمتاحف باعتبارها وسائل لتحقيق التنمية المستدامة والحوار بين الثقافات، وتنمية قدرات مهنيي متاحف. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - إنشاء منتدى رفيع المستوى معني بالمتاحف، وجمع أموال، وعقد اجتماعين ٢ للمنتدى، وتقديم المنتدى وثيقة مشورة بشأن السياسات (موارد خارجة عن الميزانية). - إعداد نص وثيقة تقنية في شكل توصية وتنظيم اجتماعين، واحد للخبراء وواحد لممثلي الدول الأعضاء (موارد خارجة عن الميزانية). - تنفيذ ٣ أنشطة تدريبية حسب الطلب مع التركيز على أفريقيا وأقل البلدان نمواً (موارد خارجة عن الميزانية). - تحسين ٣ قوائم جرد (موارد خارجة عن الميزانية).

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

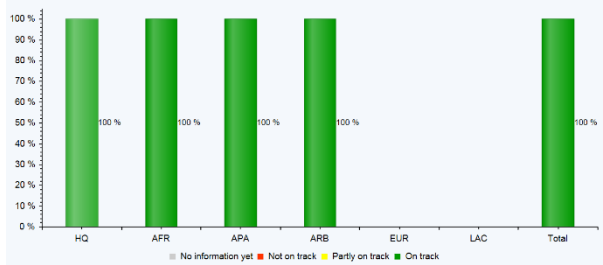
التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تواصل الأمانة عملها على تعبئة الدعم (مالياً وعينياً) من الدول الأعضاء، ومن المؤسسات غير المتوخية للربح ومن مؤسسات القطاع الخاص، من أجل تنفيذ الأنشطة الميدانية والتعويض عن النقص في عدد الموظفين. وتم إنشاء صندوق في إطار اتفاقية عام ١٩٧٠ بهدف تشجيع وإدارة الموارد من خارج الميزانية. وهناك ٣ وظائف شاغرة تجري عملية التعيين فيها (وظيفة من الفئة المهنية م-	استمر التقدم على وتيرته نحو تحقيق النتائج المنشودة لفترة العامين وفترة الأربعة أعوام، بالرغم من شح الموارد البشرية والمالية المتيسرة لأمانة توصية عام ١٩٧٠. فقد استعمل البرنامج والميزانية العاديان لتأمين القدر الأدنى من الخدمة المتعلقة بتنظيم الاجتماعات النظامية. وتم تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والتوعية بفضل الأموال التي جمعتها الأمانة.

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
٢/١، ووظيفة مهني شاب، ووظيفة من الفئة المهنية م-٥ لشغل منصب رئيس القسم الجديد للتراث المنقول والمتاحف).	
والأمل معقود على أن يؤدي إنشاء الفريق الرفيع المستوى والدور الذي سيضطلع به في تفعيل التوصية الجديدة إلى إثارة الاهتمام والمساعدة على تحديد فرص إقامة شركات جديدة في مجال العمل هذا الذي يتواصل التماس الأمانة بشأنه.	على الرغم من أن الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد تم جمعها بنجاح، فلا تزال أنشطة الأمانة في هذا المجال تعتمد حصراً على تعبئة المزيد من الموارد الكبيرة.

النتيجة المنشودة ٣: إعداد توجيهات شاملة واستراتيجية واستشرافية وتطبيقها عن طريق تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكولها تنفيذاً فعالاً وتحقيق أثر مضاعف

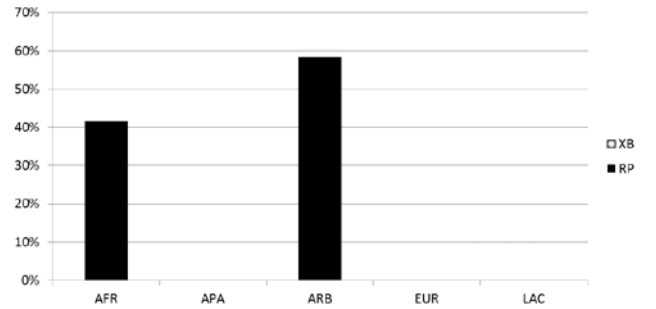
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	500	389	230	104%	2,492	2,397

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ١٠٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	عُقدت ٤ اجتماعات (الاجتماعين ٢ التاسع والعاشر للجنة؛ والاجتماع الحادي عشر للأطراف السامية المتعاقدة؛ والاجتماع السادس للدول الأطراف) تم فيها اتخاذ قرارات بشأن إيجاد شعار مميز جديد للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية المعززة؛ وإنشاء حساب خاص لتعزيز الموارد البشرية؛ وإعداد اللجنة الدولية للدرع الأزرق لتقرير بشأن الحالات التي تكون فيها الممتلكات الثقافية معرضة للخطر في حالة نشوب نزاع مسلح.	مؤشرات الأداء: عدد الاجتماعات النظامية التي يتم عقدها أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: عقد ٤ اجتماعات نظامية
متوسط	لم يرد في عام ٢٠١٤ أي طلب بشأن مساعدة من الصندوق. وفي عام ٢٠١٥، قدمت ليبيا طلباً رسمياً بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي لطلب المشورة. ودعت اللجنة الدول الأطراف إلى تقديم طلبات مساعدة في اجتماعاتها.	مؤشرات الأداء: عدد المساعدات الدولية أو غير الدولية المقدمة بموجب البروتوكول الثاني أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تقديم منحتين
متوسط	لم يُدرج في عام ٢٠١٤ أي ممتلك ثقافي جديد في قائمة الحماية المعززة، ولم يتم استلام أية قائمة مؤقتة. وفي عام ٢٠١٥، قدمت مصر ومالي والبنوننة والهرسك (طلباً ١ لكل منهما) ٤ طلبات بشأن الحماية المعززة. وقدمت مالي قائمة مؤقتة تضم ٣ ممتلكات تعترم أن تطلب بشأنها الحماية المعززة.	مؤشرات الأداء: عدد الممتلكات الثقافية الجديدة التي تُدرج في قائمة الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية المعززة، وعدد القوائم المؤقتة المقدمة أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - إدراج ٣ ممتلكات ثقافية في القائمة - تقديم ٥ قوائم مؤقتة.
مرتفع	أسديت مشورة تقنية إلى الدول الأعضاء في أكثر من ثلاثين مناسبة. وبوجه الخصوص، أسدت الأمانة مشورة تقنية إلى السلطات التشيكية والمصرية والمكسيكية والنيجيرية بشأن الحماية المعززة.	مؤشرات الأداء: عدد حالات دعم القدرات الوطنية بالمشورة التقنية. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إسداء ٣٠ مشورة بشأن تدابير التنفيذ الوطنية (التدابير التحضيرية وقت السلم، إعداد عاملين متخصصين، تقديم طلبات منح حماية معززة، وطلبات مساعدة دولية أو غير دولية، وما إلى ذلك)

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>تم نشر على موقع الويب عدد من الأمثلة على أفضل الممارسات بشأن تنفيذ اتفاقية لاهاي وبروتوكولها على المستوى الوطني.</p> <p>ونظم مكتب اليونسكو في أبوجا نشاطين ٢ من أنشطة التوعية في ليبيريا وتوغو في عام ٢٠١٥. ونظم مكتب اليونسكو في بيروت تدريبات على حماية التراث الثقافي خصص بها الضباط العسكريين في اليونيفيل بلبنان. وقد تم الشروع في العديد من المشاريع الأخرى في عام ٢٠١٥، منها: تطوير مواد تدريبية بشأن حماية التراث الثقافي في حالة نشوب نزاع مسلح فيما يتعلق بالأمور العسكرية استناداً إلى كرسي اليونسكو في جامعة نيوكاسل (في المملكة المتحدة)، وإعداد دليل عسكري بشأن حماية التراث الثقافي في حالة نشوع نزاع مسلح بالتعاون مع معهد سان ريمو الدولي للقانون الإنساني.</p> <p>واجتمع كل من اليونسكو واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للدرع الأزرق، بقصد إقامة منتدى لمناقشة جميع القضايا ذات الصلة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، بما في ذلك الإبلاغ عن الحالات الطارئة.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد أنشطة التوعية والتدريب</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ترويج مثالين ٢ على أفضل الممارسات عن طريق إيصال المعلومات (عبر موقع الويب، وغيره)؛ - تنفيذ نشاطين ٢ في مجال التوعية والتدريب/تيسير أدوات (تدابير حماية، تدريب عسكريين، وغير ذلك)؛ - تعزيز الشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)
متوسط	<p>لم يحصل ترشيح لأي ممتلك من هذا القبيل. وأما إدراج عناصر اختيارية في أشكال الترشيح المقصودة فلا يزال قيد التطوير.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>ترشيح ممتلكات لإدراجها في قائمة التراث العالمي من الممتلكات التي تتضمن عناصر اختيارية تتعلق بمنح الحماية المعززة بموجب البروتوكول الثاني لعام ١٩٩٩ الملحق باتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ترشيح ٣ ممتلكات</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبحت نيوزيلندا والمغرب وجنوب أفريقيا أطرافاً في البروتوكول الثاني (١٩٩٩). وأصبحت إثيوبيا طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وبروتوكولها الأول. وواصلت الأمانة تشجيع الدول بنشاط على أن تصبح أطرافاً في اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكولها.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأطراف الجديدة في اتفاقية عام ١٩٥٤ (وبروتوكولها) أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - ٥ تصديقات جديدة على الاتفاقية وبروتوكولها (لكل منها أربعة تصديقات على الأقل في أفريقيا)؛ - تنظيم مشاورات ١ وتيسير مواد لترويج اتفاقية لاهاي ١٩٥٤ وبروتوكولها.
مرتفع	في عام ٢٠١٥، نظمت الأمانة للخبراء لقاء مع الجهات الفاعلة من غير الدول بشأن الاضطلاع بمسؤولية الحماية لحماية التراث الثقافي. وأسفر الاجتماع عن اعتماد توصيات بشأن "ملاذات آمنة" و"مناطق ثقافية محمية".	مؤشرات الأداء: عدد الأطراف المعنية المختلفة التي تسهم في عمليات الحماية والأولويات المواضيعية والتوعوية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: مشاركة الأطراف المعنية من الدول وغيرها مشاركة ملموسة في مناسبتين دوليتين رئيسيتين على الأقل
مرتفع	ويُنْتَظَر أن ترد التقارير التالية في عام ٢٠١٦. وأُقر في الاجتماع العاشر للجنة اعتماد الشكل الإلكتروني لتقارير الإبلاغ الصادرة عن الأطراف السامية المتعاقدة.	مؤشرات الأداء: عدد التقارير التي تقدمها الأطراف بشأن تنفيذ اتفاقية لاهاي وبروتوكولها على الصعيد الوطني أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا شيء

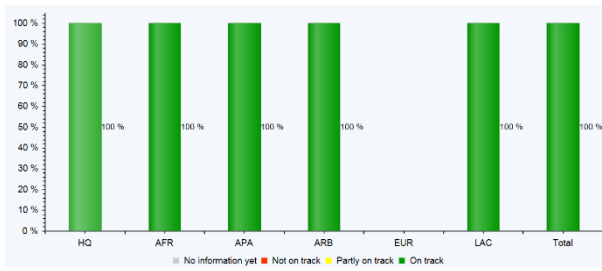
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
اعتمدت الأطراف في اجتماعها السادس قراراً بإنشاء حساب خاص من أجل الموارد البشرية لأمانة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وبروتوكولها. وتقوم الأمانة دورياً بتشجيع الجهات المانحة المحتملة على تقديم مساهمات مالية و/أو تيسير موارد بشرية على أساس دائم. فأعارت أذربيجان خبيراً منتسباً في حزيران/يونيو ٢٠١٤ لمدة عامين، وأعارت قبرص موظفاً مهنيًا لمدة عام واحد، ابتداءً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.	فيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى، يتم استخدام الميزانية العادية في المقام الأول لتنظيم الاجتماعات النظامية. ويمكن القيام بأنشطة بناء القدرات والتوعية في الوقت الراهن إذا أصبح التمويل متاحاً من خارج الميزانية. وإن غياب مثل هذه الأنشطة يؤثر سلباً على قدرة اليونسكو على مساعدة السلطات الوطنية في إعداد استراتيجيات لحماية الممتلكات الثقافية داخل أراضيها في حال نشوب نزاع مسلح.

النتيجة المنشودة ٤: إعداد توجيهات شاملة واستراتيجية واستشرافية وتطبيقها عن طريق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠١
تنفيذاً فعالاً وتحققاً أثر مضاعف

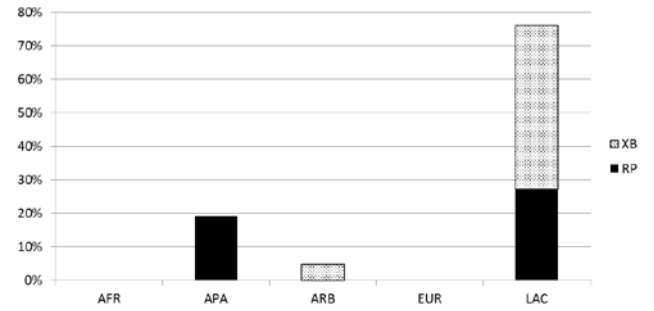
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	6,000	200	356	104%	1,764	1,700

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ١٠٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	عُقد الاجتماع الخامس للدول الأطراف (وقد سبقه يوم للتبادل)، والاجتماعين الخامس والسادس للهيئة الاستشارية العلمية والتقنية. واستجابت الهيئة لطلبات المساعدة التقنية بإيفاد بعثات إلى هايتي (في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، ومدغشقر (في حزيران/يونيو ٢٠١٥) وباناما (في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).	مؤشرات الأداء: دعم الهيئتين الرئاسيتين لاتفاقية عام ٢٠٠١ من خلال التنظيم الفعال لاجتماعات نظامية. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تنظيم اجتماع الدول الأطراف [١]، وتنظيم اجتماعين للهيئة الاستشارية العلمية والتقنية [٢]
مرتفع	منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، صدقت ٨ دول على الاتفاقية (الجزائر، والبحرين، وغواتيمالا، وغويانا، وهنغاريا، ومدغشقر، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا). وفي سبيل التشجيع على التصديق، نُظمت في عام ٢٠١٤ اجتماعات إقليمية ووطنية في البهاما وأوروغواي وساموا، وفي عام ٢٠١٥ في كينيا ومدغشقر. ومن ثم أُبرزت أهمية الاتفاقية والتعريف بها	مؤشرات الأداء: زيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠١ أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ تصديقات جديدة

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	من خلال الأحداث في إطار الأمم المتحدة في نيويورك وفي الاجتماع الذي نظّمته الأمم المتحدة مؤخراً في ساموا بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ وفي الدورة الـ ٢١ لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠١٥. وجرى إعداد العديد من الأدوات لتعزيز الوعي	
مرتفع	عُقد مؤتمران علميان للتوعية والتعبئة (في هواي بالولايات المتحدة الأمريكية وفي بروج ببلجيكا) في حزيران/يونيو ٢٠١٤، وجرى تنظيم الاجتماع الثالث لبرنامج توأمة الجامعات وربطها الشبكي (UNITWIN) بشأن التراث المغمور بالمياه في أيار/مايو ٢٠١٥ (أعدت مجموعة تعليمية في موضوع "التراث والمصالحة" بمناسبة إحياء ذكرى الحرب العالمية الأولى؛ وصُمم تطبيق جديد للـ iPad من أجل الأطفال؛ وصُممت سلسلة البطاقات بشأن التراث المغمور بالمياه).	مؤشرات الأداء: زيادة الانتفاع بالتراث الثقافي المغمور بالمياه، وكذلك عدد الأطراف المعنية المطلّعة والمساهمة في حمايته، وتوعية الشبيبة وإشراكهم. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: زيادة مشاركة الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز قدراتها في هذا المجال
متوسط	نُظمت دورة تدريب تأسيسية ثانية، بالتعاون مع السلطات الهولندية في عام ٢٠١٤ في سانت يوستاشيوس. وفي عام ٢٠١٥، نظمت الأمانة دورة تدريبية إقليمية لفترة أسبوعين تتعلق بمجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي في كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأجريت حلقة عمل ثانية بشأن الآثار المغمورة بالمياه فيما يتعلق ببلدان أفريقيا في كيمر بتركيا في أيار/مايو ٢٠١٥، وحلقة عمل تدريبية ثالثة بشأن الآثار المغمورة بالمياه فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية في موزمبيق بكينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.	مؤشرات الأداء: فعالية تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية، والتنسيق الكامل للقوانين الوطنية معها أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: زيادة الوعي بواجبات التنفيذ

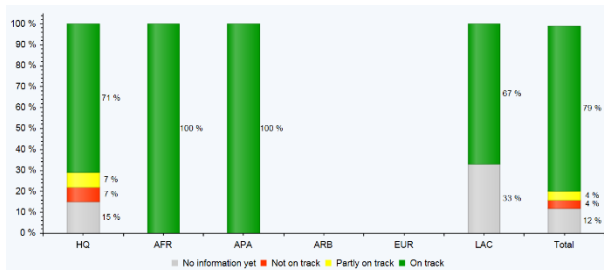
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تواصل الأمانة بذل جهودها في تعبئة موارد مالية وعينية من الدول الأعضاء ومن القطاع الخاص، من أجل تنفيذ الأنشطة النظامية وأنشطة البرنامج والتعويض عن النقص في عدد الموظفين. ومن ثم فإن قسماً كبيراً من وقت عمل الموظفين مكرّس لأنشطة جمع الأموال وتحديد شراكات جديدة. ومن المتوخى توظيف موظفاً واحداً من فئة المهنية م-١/٢ في عام ٢٠١٦.	في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كان التقدم باتجاه الأهداف والمعالم المحددة لفترة الأربع سنوات مستمراً بقدر كبير فيما يخص الاجتماعات النظامية؛ وقد بُدِلت جهود من أجل زيادة عدد التصديقات على الاتفاقية، من خلال أنشطة التوعية، والاجتماعات الإقليمية، والمؤتمرات العلمية، ضمن حدود الموارد المتيسّرة. والمصاعب مستمرة من حيث الموظفين والموارد المالية لتيسير خدمات الاتفاقية، بما في ذلك بناء القدرات وغيرها من الأنشطة.

النتيجة المنشودة ٥: تحسين الانتفاع بالمعارف من خلال ترويج عناصر التاريخ والذاكرة المشتركة لتحقيق
المصالحة والحوار

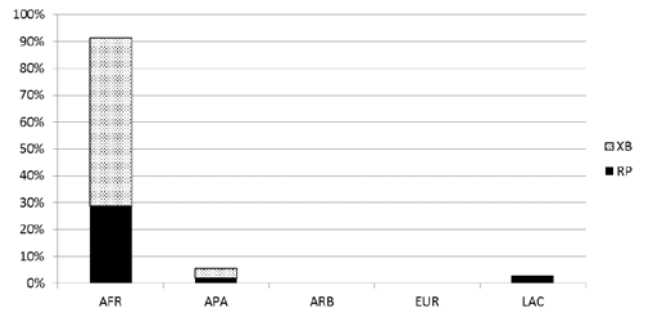
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م ٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	-	3,142	1,762	104%	1,817	1,755

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
XB
AFR
APA
ARB
LAC

موارد البرنامج العادي
الموارد الخارجة عن الميزانية
أفريقيا
آسيا والمحيط الهادي
الدول العربية
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	أقيمت شبكة دولية من مديري مواقع الذاكرة، تضم ١٥ مؤسسة تُسهم في إشاعة الوعي والمعرفة بمسارات الذاكرة. وأُنجز دليل منهجي من أجل تعزيز قدرات مديري مواقع الذاكرة. وأنشئ منتدى بواسطة الإنترنت لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين المهنيين في هذا المجال. ونُظّم أكثر من ٥٠ حدثاً آخر في مناطق مختلفة على أيدي شركاء اليونسكو، احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لبدء مشروع طريق الرقيق. وتم نشر جدول أعمال السنوات العشر بمناسبة العقد الدولي للمنحدرين من أصول أفريقية (٢٠١٥-٢٠٢٤).	مؤشرات الأداء: عدد المؤسسات، والدراسات البحثية، والشبكات، والأحداث الثقافية، التي تسهم في تحسين المعرفة والنهوض بالوعي في موضوع الرق وتجارة الرقيق أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: على الأقل ١٠ مؤسسات، ودراسات ٢ بحثية، وإقامة شبكتين ٢، وتنظيم ١٠ أحداث

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	أعدت ٣ أنواع من المضامين التعليمية (تصاميم مناهج دراسية، أدلة معلمين، كتب تعليمية) لكل مجموعة من مجموعات الأعمار الثلاث (١٠-١٢؛ ١٣-١٦؛ ١٧-١٩) من أجل مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، ووضع الصيغة النهائية لها، ومراجعتها على أيدي أُنْدَاد، وإقرار صلاحيتها من قبل اللجنة العلمية للمشروع.	مؤشرات الأداء: عدد المواد التعليمية المستندة إلى تاريخ أفريقيا العام التي تم إدراجها في التعليم في البلدان الأفريقية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إعداد ٣ تصاميم مناهج دراسية، و ٣ أدلة للمعلمين، و ٣ كتب تعليمية للمرحلتين الابتدائية والثانوية، واستعمالها في البلدان الأفريقية
متوسط	أعدت بنية المجلد التاسع من تاريخ أفريقيا العام، مجلد يقع في ثلاثة أجزاء، وعيّنت اللجنة العلمية الدولية أفرقة التأليف والتحرير. ووضعت المبادئ التوجيهية النظرية والعملية تسهياً لعمل المحررين والمؤلفين في إعداد هذا المجلد. وتم الاتصال بجوالي ٢١٠ محرراً من أجل صياغة الفصول. وهناك ٢١٧ فصلاً قيد التحرير وتم بالفعل وضع الصيغة النهائية ل ٢٧ فصلاً منها.	مؤشرات الأداء: عدد المسودات لفصول أجزاء المجلد التاسع من تاريخ أفريقيا العام التي أقرت صلاحيتها للجنة العلمية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: كتابة ما لا يقل عن ١٠٠ فصل
مرتفع	أُنجز المجلدان الأول والسادس في مختلف جوانب الثقافة الإسلامية، وقد شارك في التحرير أكثر من ١٠٠ مشارك. ويجري وضع الصيغة النهائية للمخطوطات، ومن ثم مراجعتها وما هي جاهزة للنشر. ونظم احتفال ترويجي لإطلاق المجلد الأول في المقر خلال حزيران/يونيو من عام ٢٠١٤، حضره نحو ٣٠ جهة مشاركة (من علماء بارزين وشخصيات مرموقة من مختلف أنحاء العالم) لمناقشة الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا المجلد من حيث نشر أفضل للمعرفة بأسس الإسلام.	مؤشرات الأداء: عدد الشركاء الذين يعززون إسهام العالم العربي والإسلامي في تقدم البشرية العام أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٠ شريكاً على الأقل
مرتفع	عيّنت ٢٢ دولة عضواً جهات تنسيق لتكون من مكونات الشبكة الدولية لمنتدى طرق الحرير القائم عبر الإنترنت، وتقدم مضامين، وتشارك في أنشطة ترويج مشروع طرق الحرير. واجتمعت جهات التنسيق في مدينة شيان بالصين في أيار/مايو ٢٠١٥ لتحديد أساليب العمل الخاصة بالشبكة وإعداد خطة عمل للسنوات الثلاث القادمة.	مؤشرات الأداء: عدد الشركاء المنضمون إلى شبكة مشروع طريق الحرير والذين يعززون المعارف المعدة في إطار مشروع طرق الحرير أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: انضمام ما لا يقل عن ٢٠ شريكاً إلى الشبكة
متوسط	تم تحديد ١٥ خبيراً بينهم مساهمون في مجموعة التواريخ، لكي يشاركون في مؤتمر دولي يعنى بقراءة التاريخ المقارن، يزمع تنظيمه في عام ٢٠١٥. وقد حُددت التوجهات بشأن إعداد مواد تعليمية ابتكارية انطلاقاً من التواريخ	مؤشرات الأداء: عدد الشركاء المنخرطين في القراءة المقارنة للتواريخ العامة والإقليمية لغرض الحوار بين الثقافات والتعليم

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	المشتركة لجنوبي شرقي آسيا، أثناء اجتماع خبراء عُقد في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.	أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٠ شريكاً

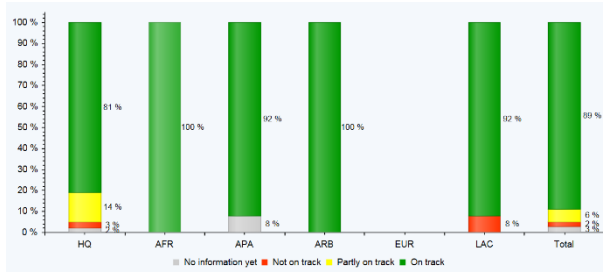
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
أعدت استراتيجية جمع أموال من أجل تعبئة الموارد اللازمة من مختلف الجهات المانحة (من حكومات، وقطاعات خاصة، ومؤسسات، وغير ذلك). وأوفدت بعثات إلى الدول الأعضاء الرئيسية، وعقدت اجتماعات مع السلطات المعنية بغية تعبئة مزيد من الموارد. وتُجرى متابعة اتصالات مع مانحين آخرين محتملين، مثل بنك التنمية الأفريقي والقطاع الخاص.	ما زالت هناك حاجة إلى موارد مالية كبيرة من خارج الميزانية لضمان استمرار هذه المشاريع.
يجري حالياً إعداد حملة توعية، ستنفذها الدول الأفريقية بمساعدة من الاتحاد الأفريقي؛ فأنشئ ائتلاف الفنانين فيما يتعلق بتاريخ أفريقيا العام للترويج للمشروع وخاصة في صفوف الشباب. وسُعدّد دليل لدمج المضامين في المناهج الدراسية الوطنية لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في هذا المسعى.	إن نجاح تاريخ أفريقيا العام يتوقف، بعد كل حساب، على الإرادة السياسية من جانب الحكومات الأفريقية أن تدمج مضامينه في المناهج الدراسية الوطنية.

النتيجة المنشودة ٦: تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها لصون التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك لغات السكان الأصليين واللغات المهتدة بالاندثار، عن طريق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٣ تنفيذاً فعالاً

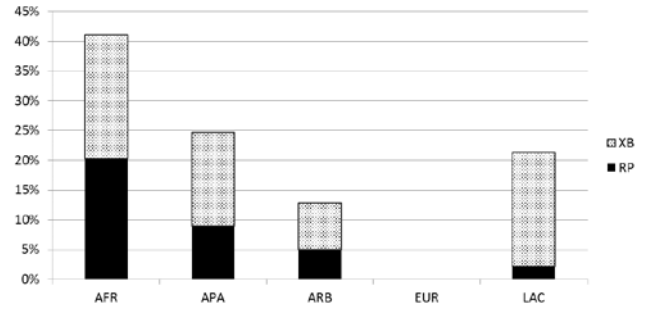
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	10,000	15,658	7,964	104%	10,568	10,180

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٩٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	عُقدت اجتماعات لكل من الجمعية العامة [١] واللجنة [٢] والهيئات الاستشارية [٦]. واعتمدت أو اقترحت تعديلات هامة في التوجيهات التنفيذية، ولا سيما إنشاء "هيئة تقييم" جديدة (مشكلة من ٦ خبراء يمثلون الدول الأعضاء في الاتفاقية على أن لا يكونوا أعضاء في اللجنة وأن تعتمدهم اللجنة المختصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية (NGO)) وفصل جديد يتناول صون التراث الثقافي غير المادي وتنميته المستدامة على الصعيد الوطني.	مؤشرات الأداء: تضطلع الهيئتان الرئاسيتان لاتفاقية عام ٢٠٠٣ بإدارة سليمة لشؤونهما، بفضل التنظيم الفعال لاجتماعاتهما النظامية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تنظيم اجتماعات كل من الجمعية العامة [١] واللجنة [٢] والهيئات الاستشارية [٥]

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	أعدت أو عدلت سياسات في ١٥ بلداً من أصل ٣٩ بلداً استفاد من دعم السياسات، والدعم جارٍ في ٢٤ منها. تعزيز الموارد البشرية والمؤسسية في ٥٥ بلداً من خلال تنفيذ استراتيجية عالمية لبناء القدرات (١٨ منها من بلدان أفريقيا)، ونشاطات بناء القدرات جارية في ٢٧ بلداً (١٠ من بلدان أفريقيا). واستُهلّت مشاريع جديدة في ٣ بلدان (٢ من بلدان أفريقيا). والعمل متواصل في تحقيق إنجازات هامة تتمثل في إعداد مذكرة توجيهية خاصة بالسياسات تتعلق بإسداء المشورة إلى الخبراء، ومخصصة لإعداد المواد التدريبية بشأن السياسات، والصون، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، وكذلك إجراء عمليات تقييم دقيقة للاحتياجات في مرحلة إعداد المشروع.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأعضاء المتلقية للدعم بتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية لصالح التراث الثقافي غير المادي ودمجه في السياسات الوطنية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إعداد أو تعديل سياسات في ٢٤ دولة، وتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية في ٤٣ دولة.
منخفض	لا تزال آلية جمع المعطيات قيد الإعداد. إذ يجري وضع الصيغة النهائية لآلية متابعة وتقييم تمكّن اليونسكو من تتبع آثار أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك المعطيات بشأن ما إذا كانت مهنيات الشؤون الثقافية، اللواتي يشاركن في التدرّب (ونسبتهن ٤٢٪ من مجموع المتدربين)، يستعملن لاحقاً معارفهن الحديث اكتسابها في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني.	مؤشرات الأداء: نسبة مهنيات الشؤون الثقافية اللواتي يتلقين التدريب من اليونسكو ثم يسهمن في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني في مجال الثقافة أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إحراز نسبة ١٠٪ من مهنيات الشؤون الثقافية اللواتي يتلقين التدريب من اليونسكو ثم يسهمن في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني في مجال الثقافة
مرتفع	أدرجت ١٤٠ خطة صون في الترشيحات والطلبات المقدمة في إطار المساعدة الدولية. ولتعزيز خطط الصون المدرجة في طلبات المساعدة الدولية، أعدت الأمانة مذكرات وزودت الدول الأعضاء بملاحظات فردية وكذلك بمساعدة تقنية من خلال توفير الخبراء.	مؤشرات الأداء: عدد خطط الصون التي أعدتها الدول الأعضاء و/أو نفذتها بخصوص التراث الثقافي غير المادي، بما فيه اللغات الأصلية واللغات المهددة بالاندثار أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: إعداد ١٠٠ خطة و/أو تنفيذها
متوسط	تم معالجة ٤٢ طلب مساعدة دولية، وتنفيذ ٤ مساعدات دولية، ومعالجة ١٠٣ ترشيحات، وترويج ممارسة ١ من أفضل الممارسات. وبسّطت الأمانة إجراءات معالجة الترشيحات، والطلبات والمقترحات، وهي الآن تركز اهتمامها على تقييم التماس التقي للملفات. وقد مكّن ذلك من تحقيق تقدم مطرد في	مؤشرات الأداء: عدد طلبات المساعدة الدولية التي تعالج وتنفّذ تنفيذاً فعالاً على يد الدول الأعضاء، وعدد الترشيحات التي تقدمها الدول الأعضاء وأفضل الممارسات التي يروجونها هم أو جهات أخرى معنية

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	خفض حجم المتأخرات من الملفات غير المعالجة (على الخصوص طلبات المساعدة الدولية) وفي تقليص المهل المستدومة في المعالجة.	<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معالجة ٣٠ طلب مساعدة دولية، وتنفيذ ١٠ مشاريع - معالجة ٦٥ ترشيحا، وترويج واحدة من أفضل الممارسات.
متوسط	نظرت الأمانة في ٥٢ تقريراً دورياً عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وفي ١١ تقريراً عن عناصر مدرجة في قائمة الصون العاجل؛ و ٢٧ من بين التقارير تناولت قضايا الجنسين. ويمثل انخفاض معدل تقديم التقارير مشكلة دائمة. وللمرة الأولى، شجعت الأمانة الدول الأطراف تشجيعاً صريحاً على الوفاء بما يتطلب منها من تقديم التقارير قبل تقديم ترشيحاتها الجديدة. وشجعت الأمانة بصورة منتظمة الدول على معالجة قضايا الجنسين وإيلاء اهتمام خاص لوصف تأثيرات السياسة، ولا سيما التأثيرات المتعلقة بتساوي الجنسين في فرص الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد التقارير الدورية التي تقدمها دول أطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني وتدرسها اللجنة، وعدد التقارير التي تتناول قضايا الجنسين وتصف سياسات تعزيز المساواة في فرص الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٧٥ تقريراً منها ٣٠ تتناول قضايا الجنسين، وتصف سياسات تعزيز المساواة في فرص الانتفاع بالثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية</p>
متوسط	حصل ٥ تصديقات جديدة (البهاما، البحرين، الكويت، جزر مارشال، ميانمار)، ولم تصدق أي دولة من أفريقيا. تباطأت وتيرة التصديقات، بعد أن بلغ عدد الدول الأطراف ١٦٣ في الوقت الحاضر. وتُسدي الأمانة مساعدة تقنية إلى الدول تشجيعاً لها على التصديق.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تصديق ١٠ دول، ٢ منها في أفريقيا</p>
متوسط	تم اعتماد ٢٢ منظمة غير حكومية، وتوصية بتجديد الاعتماد بخصوص ٩٧؛ ولم يحصل أن أسهم أي مركز من الفئة ٢ إسهاماً كاملاً في تنفيذ أهداف البرنامج. وتقدم الأمانة دعماً محسوساً إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية مثل المراكز من الفئة ٢، تيسيراً لإسهامها في تنفيذ الاتفاقية.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>زيادة عدد المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفي المجتمع المدني، وفي القطاع الخاص التي تسهم في تنفيذ البرامج</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتماد ٢٢ منظمة غير حكومية؛ و تجديد اعتماد ٤٠ أخرى - اضطلاع ٣ مراكز من الفئة ٢ بإسهام كامل في دعم برنامج اليونسكو لتنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٣ تنفيذاً فعالاً

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	أسهم ٢٦٥ من الأطراف المعنية في تقديم معلومات إلى النظام؛ وتحققت ١٢١ صفحة جديدة تتعلق ببناء القدرات ومؤشرات قياس تطبيق السياسات. ويوفّر نظام إدارة المعارف الدعم لجميع جوانب تنفيذ الاتفاقية. وتم إطلاق موقع إلكتروني مجدد بالكامل بهدف تحسين تجربة التصفح وتوفير المزيد من الواجهات ذات الاستخدام السهل. ولكن يبقى أن المساهمين الأساسيين هم موظفو اليونسكو، ولا يزال عدد الأطراف المعنية الخارجية التي تسهم في هذا النظام دون المأمول.	مؤشرات الأداء: عدد الأطراف المعنية المشاركة في تنفيذ الاتفاقية التي تسهم بتقديم معلومات إلى نظام إدارة المعارف أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - إسهام ما لا يقل عن ٤٠٠ طرف معني؛ - ١٥٠ صفحة جديدة مخصصة لبناء القدرات ومؤشرات قياس تطبيق السياسات

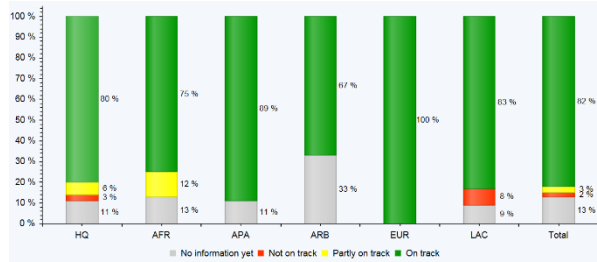
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
بالرغم من التراجع الواضح الذي يشهده الدعم من خارج الميزانية، ولا سيما من حيث المساهمات المخصصة الغرض لبرنامج بناء القدرات والمساهمات في الصندوق الفرعي لتعبئة الموارد البشرية الخاصة بالأمانة، تستمر الأمانة في تنفيذ وتطوير برنامج بناء القدرات والتعويض جزئياً عن النقص في عدد الموظفين. ونظراً إلى الاعتماد في الوقت الراهن على عدد من الموظفين في إطار مختلف المهام المؤقتة (٤٠٪ من الموظفين عند استثنائهم من عقود الخدمة)، فإن القسم لم يكن لديه تحت تصرفه، كما في غيرها من الاتفاقيات، القوى العاملة المستدامة المتكيفة مع المهام القانونية التي يجب أن تضطلع بها.	في العامين الأولين، حافظ التقدم نحو تحقيق النتائج المنشودة في غضون فترة الأربع سنوات على وتيرته، بالرغم من أن ذلك تم عن طريق الإبداع في استعمال الموارد، توجيهاً لتأمين القدر الأدنى من الخدمة خلال فترة العامين. غير أنه لا يمكن ضمان المخرجات المخطط لها في غضون فترة الأربع سنوات، ما لم تتوافر موارد إضافية (بشرية ومالية) لفترة العامين ٢٠١٦-٢٠١٧. غير أن العقبة الكبرى تظل متمثلة في عدم التطابق بين الموارد المتاحة في إطار البرنامج العادي والزيادة المطردة في عبء العمل والتوقعات التي تضطلع بها الدول الأطراف، على النحو المبين في تدقيق مرفق الإشراف الداخلي لأساليب عمل الاتفاقيات الثقافية.

النتيجة المنشودة ٧: تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها لوضع سياسات وتدابير من أجل النهوض بتنوع أشكال التعبير الثقافي، ولا سيما عن طريق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ تنفيذاً فعالاً

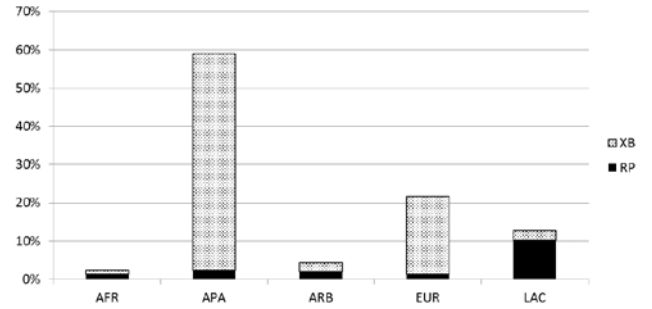
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهبات)
●	4,500	11,167	8,716	104%	7,931	7,645

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٨٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	عُقدت الجلسان الثامنة والتاسعة للجنة والجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف بنجاح في إطار زمني قصير للغاية (بين يومين ونصف وثلاثة أيام لكل منها). واعتمدت تعديلات على التوجيهات التنفيذية بشأن تقلص التقارير الدورية، وأقر ١٣ مشروعاً جديداً ممّول من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، وحددت أنشطة جديدة اشتملت على إعداد وحدات مرنة لتدريب مفاوضين تجاريين وعلى موضوع المعاملة التفضيلية. وأجري نقاش معمق في موضوع تأثير التكنولوجيات الجديدة، وأخذ قرار بإعداد مشروع توجيهات تنفيذية بشأن المسائل الرقمية. وأخذت قرارات بإشراك منظمات المجتمع المدني على نحو وثيق في عمل الهيئات الإدارية. ونظمت الأمانة دورتين للتبادل قبل عقد مؤتمر الدول الأطراف بشأن المسائل الرقمية وتأثير المادتين ١٦ و ٢١. وأصدرت ثلاثة دراسات استقصائية عن رضا المستفيدين.	مؤشرات الأداء ممارسة الهيئتين الرئاسيتين لاتفاقية عام ٢٠٠٥ إدارة سليمة، من خلال التنظيم الفعال لاجتماعات نظامية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: تنظيم مؤتمر الدول الأطراف [١] واجتماعي اللجنة الدولية الحكومية [٢]

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	مُوّلت الأنشطة التي نُقّدت من خارج الميزانية من موارد قَدّمها الاتحاد الأوربي. واشتملت هذه الأنشطة على تقديم مساعدة تقنية داخل البلد إلى أربعة بلدان، ومساعدة عن بعد إلى تسعة بلدان. ومن بين المخرجات: الأخذ بسياسات وخطط عمل جديدة، وإنشاء وكالات ونماذج إدارية جديدة تنطوي على شراكات جديدة بين الأطراف المعنية في الدولة ونظائرها في المجتمع المدني.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>إعداد و/أو تعزيز السياسات الوطنية والتدابير والموارد البشرية والمؤسسية التي تنهض بتنوع أشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك الممتلكات والخدمات والأنشطة الثقافية</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>وضع سياسات وتدابير أو تعديلها وتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية في ١٠ دول</p>
مرتفع	عولج ٢٩١ طلب تمويل، ونُفذ ورُصد ٧٨ مشروعاً. واعتمد ١٣ مشروعاً جديداً لتنفذ لغاية عام ٢٠١٧.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>معالجة ما يُقدّم من طلبات المساعدة الدولية وتنفيذ المشروعات تنفيذاً فعالاً ورصدها بفعالية (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي)</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>معالجة ٠٠٢ طلب مساعدة دولية وتنفيذ ورصد ٥٠ مشروعاً</p>
متوسط	استُلم ١٢ تقريراً دورياً، وُجّع ونُشر ١٣ حالة من أفضل الممارسات (ولا واحدة منها تتعلق بالنساء). وشملت المصاعب المفاد عنها قلة المعطيات اللازمة لإعداد سياسة مبنية على الأدلة؛ ومحدودية النفاذ إلى آثار السياسات ورصدها، ومحدودية التدابير المتخذة من أجل النهوض بتنوع أشكال التعبير الثقافي. واعتمد مشروع لثلاث سنوات بشأن تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥، تموله الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ويهدف إلى النهوض بسوية المعارف المتوافرة وجودتها، وإلى سد الفجوات من حيث المقدرة.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد ما يتم معالجته وتحليله على يد الأمانة وتُنظر فيه الهيئتان الرئاسيتان من تقارير دورية تقدمها الأطراف كل أربع سنوات بشأن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وعدد التقارير التي تتناول قضايا الجنسين.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>معالجة وتحليل ٥٠ تقريراً؛ جمع ونشر ٢٥ حالة من أفضل الممارسات، ١٠ منها تتعلق بمشاركة النساء في إعداد الممتلكات والخدمات الثقافية وإنتاجها ونشرها</p>
مرتفع	صدّقت ٧ أطراف جديدة على الاتفاقية.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>زيادة عدد الأطراف في الاتفاقية</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٧ أطراف جديدة</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	استُهل إطار نظام إدارة المعارف في نهاية عام ٢٠١٤. وأنشئ ٥٠ صفحة جديدة مكرسة لبناء القدرات. وبلغ ٣٤ عدد الأطراف الذين يسهمون بإدارة المعارف من خلال إعداد أدلة منهجية جديدة، ووحدات مرنة للتدريب استعملت في أنشطة بناء القدرات واسترشدت بنتائج بعثات المساعدة التقنية.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الأطراف المعنية المشاركة في تنفيذ الاتفاقية من خلال الإسهام بتزويد نظام إدارة المعارف بالمعلومات</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٤٠ طرفاً معنياً يسهمون بـ ٥٠ صفحة مخصصة لتوفير معلومات من أجل دعم أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك أنشطة صنع السياسات، ووضع الأدوات والمنهجيات.</p>
مرتفع	أقيمت شراكتان جديدتان ٢ مع Hertie School of Governance للعمل على وضع إطار تأشير يُستعمل لرصد حالة تنفيذ الاتفاقية (جمع المعطيات وتحليلها وتقديمها) بتمويل من السويد ومع جامعة لافال لإجراء بحوث بشأن تأثير المادتين ١٦ و ٢١. وشارك ١٠ منظمات مجتمع مدني في الدورة الثامنة للجنة التي اعتمدت قراراً باتخاذ موضوع المجتمع المدني بنداً رئيسياً في جدول أعمال الدورة التاسعة. وارتفع هذا العدد ليبلغ ٣١ منظمة غير حكومية تشارك في الدورة التاسعة للجنة.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفي المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تسهم في تنفيذ البرامج</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إقامة شراكتين ٢ رسميتين أو تجديديهما</p> <p>مشاركة ١٠ من منظمات المجتمع المدني في آليات إدارة الاتفاقية</p>
مرتفع	عُيِّنت ٧٥ مدينة مبدعة جديدة، بينها ٣٩ مدينة منخفضة التمثيل تابعة لـ ٣٢ بلداً. نُظِّم اجتماعان سنويان لـ "شبكة المدن الإبداعية" التابعة لليونسكو. عُقد المؤتمر الدولي [١] المعني بالكتب الرقمية وتكنولوجيات المستقبل (شينجين، الصين) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تعاون المدن في البلدان الصناعية والنامية من أجل تعزيز الإبداع والاقتصادات الإبداعية</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٢٠ مدينة جديدة، بما في ذلك ٧ في أفريقيا والدول العربية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادي، تصبح أعضاء في شبكة المدن المبدعة (تمويل من خارج الميزانية) التشارك في تصميم ٤ أنشطة شبكية لتعزيز دور المدن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تمويل من خارج الميزانية)</p> <p>اضطلاع "العواصم العالمية للكتاب" بتنظيم حدثين ٢ مشتركين في موضوع الكتب (تمويل من خارج الميزانية)</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم: من ٢٠١٤/١/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	تُقد بنجاح ١٨ مشروعاً ممولاً من الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة (IFPC)، كانت بنسبة ٩٠٪ مشاريع للبلدان النامية. وفي عام ٢٠١٤، أوقف العمل ببرنامج منح اليونسكو-آشيرغ للفنانين واتفاقات الشراكة. وأعيد تصميم البرنامج لتنفيذ أنشطة بموضوع المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالفنانين ونقلهم، والأولويات الرئيسية في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥.	مؤشرات الأداء: استخدام الإبداع والفنون والتصميم أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - تمويل ما لا يقل عن ١٦ مشروعاً ثقافياً من الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة، على أن يجري تنفيذ ٧٠٪ منها على الأقل في البلدان النامية (موارد خارجية عن الميزانية)؛ - إبرام أو تجديد اتفاقي شراكة ٢ يستهدفان التعاون بين الشمال والجنوب أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويضمنان أن تكون ٣٥ منحة دراسية على الأقل مندرجة في مجال الفنون والتصميم (موارد خارجية عن الميزانية).
منخفض	لم تُجمع أموال من خارج الميزانية من أجل هذا النشاط	مؤشرات الأداء: استخدام الفنون وسيلة لتعزيز قدرات الشباب فيما يخص التعبير والإبداع الثقافيين والحوار والتماسك الاجتماعي أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: التحضيرات لعقد المؤتمر العالمي الثالث لتعليم الفنون (موارد من خارج الميزانية)

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
عُدلت مؤشرات الأداء والأهداف مع مراعاة تخفيض الميزانية الخاصة بالأنشطة وفقاً للأولويات التي حددتها الهيئات الإدارية للاتفاقية. وتواصل الأمانة سعيها للحصول على دعم مالي وعيني من الدول الأعضاء، ولا سيما لتعبئة موارد إضافية (بشرية ومالية على حد سواء) تتيح لبرنامج المساعدة التقنية الاستمرار في تعزيز نظام الحوكمة فيما يتعلق بالثقافة في البلدان النامية خلال فترة الأربع سنوات التي كان يدعمها الاتحاد الأوروبي ووضعت لها الصيغة النهائية في حزيران/يونيو ٢٠١٥.	تمثلت الصعوبة الرئيسية في تعبئة موارد من خارج الميزانية وتأمين الخبرة المطلوبة ليتسنى للهيئات الإدارية تحديد الأولويات القائمة والجديدة وذلك لتنفيذ الاتفاقية من خلال الاضطلاع بأنشطة تنمية القدرات وإدارة المعارف. وأضيفت أنشطة ومجالات عمل جديدة إلى خطة العمل لفترة الأربع سنوات من خلال القرارات التي اتخذتها الهيئات الإدارية والتي من أجلها يجري البحث في تيسير موارد من خارج الميزانية. وتشتمل هذه الإضافة على إعداد برنامج جديد للمساعدة التقنية، ومواد لتدريب المفاوضين التجاريين بشأن الاتفاقية، وكذلك التحضيرات لوضع توجيهات تنفيذية جديدة للشؤون الرقمية.
بغية تذليل العقبات أمام الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، صُممت آلية جديدة تتعلق بالتماس المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء وبدأ العمل بها في نهاية عام ٢٠١٥. وأمكن تأمين تمويل برنامج متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فيما يتعلق ببناء القدرات في إطار التقارير الدورية لتقديم المساعدة إلى البلدان التي لم تقدم بعد تقاريرها.	تمثلت المصاعب الإضافية في حالة الركود التي شهدتها التبرعات الطوعية المخصصة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي ومعدل تأخير الأطراف للتقارير الدورية.

البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

الإنجازات الرئيسية

٨٧- أُجري في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ما يقرب من ٨٠ حدثاً في سبيل تقييم حرية الصحافة على المستوى العالمي والاحتفال بها وإقامة اليوم العالمي لحرية الصحافة. إذ إن لليونسكو دوراً قيادياً بخصوص خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وكذلك بخصوص إقامة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من المعاقبة على الجرائم التي تُرتكب بحق الصحفيين. فالأنشطة الهادفة إلى تعزيز سلامة الصحفيين أكملها الاحتفال باليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، الذي أقيم في أكثر من ٢٠ قطراً. واغتنم الحدث مناسبةً ممتازة لاستهلال تقرير اليونسكو المعنون *الاتجاهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام - تركيز خاص على الرقمنة، ٢٠١٥*. وجرى تدعيم الصكوك والمعايير الدولية المتعلقة بسلامة الصحفيين، بما في ذلك عن طريق قرار المجلس التنفيذي بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (القرار ١٩٦ م ت/٣١). وأيد المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والثلاثين (القرار ٣٨/٥٦) الوثيقة الختامية لمؤتمر الربط بين النقاط، المحتوية على خيارات عمل اليونسكو في المستقبل بنقاطها الـ ٣٨، التي توافق عليها مجتمع متعدد الأطراف في آذار/مارس ٢٠١٥، واعتبرها المؤتمر العام جدول أعمال شاملاً لنهج اليونسكو في معالجة قضايا الإنترنت.

٨٨- وفي عام ٢٠١٥ عيّنت اليونسكو الصحافية الشهيرة، المراسلة الدولية الرئيسية لوكالة CNN، كريستيان أمانبور، سفيرة النوايا الحسنة من أجل حرية التعبير وسلامة الصحفيين. وبما أنها عضو في كل من لجنة حماية الصحفيين، ومجلس السلامة العامة، والمؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية، فإنها قد استعملت شهرتها للتوعية على أهم القضايا العالمية.

٨٩- وأقر مكتب البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، أثناء اجتماعه الثامن والخمسين والتاسع والخمسين، ١٥١ مشروعاً جديداً لتنمية وسائل الإعلام يبلغ مجموع تكاليفها ٣٩٣ ٥٢٣ ٢ دولار أمريكي. واستمرت اليونسكو على تنفيذ عدة مشاريع من موارد خارجة عن الميزانية، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لحرية التعبير في المنطقة العربية. وجرى تشجيع الممارسات والسياسات الجيدة لوسائل الإعلام المجتمعية، عن طريق حلقة تدارس دولية بعنوان "وسائل الإعلام المجتمعية: تدعيم السياسات والتمويل"، عُقدت في مقر اليونسكو في عام ٢٠١٥. وأُنجزت المرحلة الأولى من مشروع "تمكين المحطات الإذاعية المحلية بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات". وقد وُظف هذا المشروع، خلال السنة الأخيرة من تنفيذه، قدرات ٣٢ محطة إذاعية في البلدان المستهدفة على ما يلي: إتاحة الانتفاع بالمعلومات للسكان المنخفضي الدخل ولا سيما النساء والفتيات، وتشجيعهم على المشاركة النشيطة في النقاش العام للقضايا الإنمائية الهامة على الصعيد المحلي. وفي عام ٢٠١٥، لقي يوم الإذاعة العالمي اهتماماً غير مسبوق، فقد سُجّل لعام ٢٠١٥ وحده ما مجموعه ٣٢٩ احتفالاً في ٨٣ قطراً، وأجرت اليونسكو في مناسبة هذا اليوم ١٣٢ مقابلة مع وسائل الإعلام. واستمرت اليونسكو على ترويج الأخذ بمؤشرات

مراعاة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، وتوجيه كثير من الأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وفضلها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤ استُهلّت دورة جماعية للمبتدئين مفتوحة متاحة على الإنترنت هادفة إلى إشاعة الدراية الإعلامية والمعلوماتية مستهدفة الفتيات والفتيان، مركّزة على الحوار بين الثقافات، والمساواة بين الجنسين. ومن خلال هذه الدورة الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت، انخرط أكثر من ٢٥ منظمة شبابية، تنتمي إلى عدد من الأقطار مساوٍ، في العمل على إشاعة الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

٩٠- وأسهم برنامج اليونسكو للموارد التعليمية المفتوحة في وضع سياسات وطنية للموارد التعليمية المفتوحة، في كل من البحرين وعمان وكينيا، وفي تنظيم عدد من حلقات التدارس الوطنية والإقليمية الخاصة بتوعية صانعي القرارات والسياسات. وحققت مشاريع هامة في كل من نيجيريا واندونيسيا معاً، مثل استهلال سياسات لتمكين المؤسسات، وإقامة بوابات، وتنفيذ عمليات مؤتمتة جيّدة التوثيق، وبناء قدرات الموظفين، وترويج نتائج المشاريع والبحوث بمناسبة أهم الأحداث الإقليمية والعالمية. وأعيد إصدار مطبوعات برنامج اليونسكو للموارد التعليمية المفتوحة عن طريق ترخيص اليونسكو المفتوح بالمشاع الإبداعي في الأصل (BY) وفي الفرع (ShareAlike (SA))، وأصبحت الآن متيسّرة في ٧ لغات. واستُحدث كرسياً بحوث للموارد التعليمية المفتوحة: في سلوفينيا والمكسيك. وكوفئت اليونسكو بالاعتراف مع منحها جائزة، على الامتياز في التنظيم، بمناسبة المؤتمر السنوي لعام ٢٠١٥ الذي يعقده اتحاد مؤسسات التعليم المفتوح. وعلاوة على ذلك، أسهمت المبادرة الاستثمارية من جانب إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT CFT)، في إعداد واستعمال مواد الموارد التعليمية المفتوحة لدعم تطبيق يراعي السياق لإطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT CFT) على الصعيدين المؤسسي و/أو الحكومي، من خلال مشاورات وطنية، في ٧ أقطار في ٣ قارّات، مع تركيز على أفريقيا.

٩١- ثم إن المؤتمر العام أعلن في دورته الثامنة والثلاثين يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر من كل عام "يوما دوليا لتعميم الانتفاع بالمعلومات". وذلك لأنه، على الرغم من كون الترويج لتداول المعلومات والشفافية يمثل بطبيعة الحال نشاطا يجري طوال العام، فإن تمييز يوم محدد للتعاون خلاله هو أمر يتسم بالأهمية من حيث الدعوة لهذه القضية، إذ يتيح بث رسالة موحّدة معززة بشأن الحاجة إلى مزيد من الانتفاع بالمعلومات، من أجل توعية الجمهور.

٩٢- وأحرزت مبادرة الهاتف المحمول للشباب نجاحاً بأن أخذ بها في ١٥ قطراً من مختلف أنحاء العالم. وفي سبيل تحقيق تغطية عالمية، أقيمت شراكات مع مبادرات القطاع الخاص ذات الصلة مثل Technovation Challenge (تحدي التحديد التكنولوجي)، و Telefonica's Mobile4change (تسخير الهاتف المحمول لأغراض التطوير)، و World Summit Youth Awards (مبادرة القمة العالمية لجوائز الشباب). فجرى تدريب أكثر من ٦٠٠ مستفيد مباشر على مهارات المستوى المتوسط في مجال ابتكار تطبيقات الهاتف المحمول المفتوحة المصدر، شملت البلدان التالية: جنوب السودان، كينيا، رواندا، أفغانستان، كمبوديا، ولبنان. وقد نُشرت الأدوات المفتوحة المصدر من أجل المكتبات الجامعية وتقييم السلامة المدرسية. ونجحت اليونسكو في مساعدة عدد من البلدان على وضع سياساتها ومبادراتها بشأن الانتفاع المفتوح.

٩٣- وخلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نظّمت اليونسكو، في إطار استراتيجيتها المتعلقة بإسهام اليونسكو في تشجيع الانتفاع الحر بالمعلومات العلمية والبحث العلمي، نظمت ٦ أحداث رئيسية في ٩٦ قطراً، ونشرت ١١ مجلداً من مراجع بناء القدرات والمطبوعات المحددة الموضوع بشأن الانتفاع الحر. وابتكرت اليونسكو أيضاً ٣ أدوات تعلم ذاتية التوجيه ومطبوعتين ٢ آخريين في موضوع الانتفاع الحر، وقدمت الدعم إلى ١٨ قطراً في أفريقيا وآسيا للاحتفال بأسبوع الانتفاع الحر. وعلاوة على ذلك، اضطلع ٦٢ معهداً وطنياً، متلقين دعماً من اليونسكو، بإعداد مهام وسياسات تتناول الانتفاع الحر. وتوخيّاً لتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض العلمية، ابتكرت اليونسكو حلولاً عملية عن طريق دمج المعطيات المستمدة من المحساس، والمعطيات النمذجة، والمعلومات المستمدة من الجمهور، من أجل مساعدة المدن على التصديّ بوجه أفضل للكوارث المناخية المنشأ.

٩٤- وفي عام ٢٠١٤ نظّمت اليونسكو في نيودلهي المؤتمر الدولي الذي حمل عنوان "من الاستبعاد إلى تعزيز القدرات: دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الأشخاص المعوقين"، وضم قرابة ٧٠٠ مشترك من ٨٠ بلداً، وبحث في تشاطر المعارف والحلول، وإقامة شراكات جديدة. ثم اعتمد المؤتمر العام في عام ٢٠١٥ (القرار ٣٨/٥٩) الوثيقة الختامية للمؤتمر، إعلان نيودلهي. وضم المؤتمر الإقليمي لأمريكا الوسطى الذي عُني بموضع "التعدد اللغوي في المجال السيبرني: اللغات الأصلية من أجل التمكين" ضم الشركاء الإقليميين لمناقشة الخطوات التالية نحو وضع أطلس اليونسكو العالمي للغات. وباشرت اليونسكو مشروعاً إقليمياً، يشمل سبعة أقطار من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويقوم على تجريب إطار تقييم محو الأمية في مجال وسائل المعلومات والإعلام. واعتمد المؤتمر العام إنشاء المركز العالمي للتميز في مدينة الكويت بدولة الكويت، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يعمل تحت رعاية اليونسكو بوصفه مركزاً من الفئة ٢ (القرار ٣٨/٥٨).

٩٥- وأُجرت في تشرين الثاني/نوفمبر الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لتشمل الدارسين ذوي الإعاقة في التعليم المفتوح عن بعد. وسُتسهلّ في أوائل عام ٢٠١٦ بصيغها الإنجليزية والفرنسية والعربية. إنها تهدف إلى ترويج الدمج المنهجي لجوانب الانتفاع، واستعمالها عن طريق حلول مفتوحة (مثل: الموارد التعليمية المفتوحة، والبرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر، والانتفاع المفتوح بالمعلومات العلمية) في ميدان التعليم المفتوح عن بعد. وهي تسلّط الضوء أيضاً على الأدوار الرئيسية والواجبات التي يؤديها كل من الأطراف المعنية بالتربية والتعليم - من حكومات ومؤسسات وهيئات ضامنة لجودة التعليم والاعتراف بمؤهلاته - من حيث جعل الانتفاع بالتعليم أمراً واقعاً بالنسبة إلى المتعلمين ذوي الإعاقة.

٩٦- وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ساند برنامج ذاكرة العالم (MOW) ٦ أنشطة لبناء القدرات، باعتبارها حاسمة من أجل زيادة الوعي إلى صون التراث الوثائقي، فضلاً عن زيادة عدد التعيينات الناجحة. وعلى وجه أخص، عُقدت حلقتا عمل إقليميتان من أجل المنطقة العربية، شارك في تنظيمهما اللجنة الوطنية لليونسكو لكل من عُمان ولبنان، وثلاث من أجل منطقة آسيا والمحيط الهادي في كمبوديا، وجمهورية القبرغيز، وتيمور - ليشتي. ونظمت اليونسكو، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو لترينيداد وتوباغو، حلقة عمل تشاورية بشأن برنامج ذاكرة العالم من أجل عموم منطقة الكاريبي، شارك

فيها ١٠ أقطار كاريبية. وقدّمت الدول الأعضاء ١٠٠ ترشيح، من أجل النظر فيها وإدراجها إذا أمكن في السجل الدولي لبرنامج ذاكرة العالم. واستبقت اللجنة الفرعية الخاصة بهذا السجل ٨٨ ترشيحاً، بقصد تقديمها إلى اللجنة الاستشارية الدولية لبرنامج ذاكرة العالم من أجل النظر فيها وإصدار توصيات. ثم وافقت هذه اللجنة الدولية على إدراج ٤٧ ترشيحاً في السجل الدولي لبرنامج ذاكرة العالم، في إطار دورة الترشيح عن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وعُقد في مقر اليونسكو بباريس (١-٢ تموز/يوليه، ٢٠١٥) اجتماع لجنة خبراء دولية حكومية (الفئة ٢)، شارك فيه ١١٥ خبيراً من ٤٦ دولة عضواً، من أجل مناقشة مشروع توصية اليونسكو بشأن صون التراث الوثائقي بما فيه التراث الرقمي، ووضعه في الصيغة النهائية، وإتاحة الانتفاع به. ثم قُدمت هذه التوصية إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين لاعتمادها (القرار ٣٨/٥٥)، فصارت هكذا أول وثيقة تقنية لليونسكو بشأن صون التراث الوثائقي، تسترشد بها السياسات العامة في هذا المجال على مدى العقود المقبلة.

٩٧- وفيما يتعلق بالدراسة الشاملة عن قضايا الإنترنت، ورد أكثر من ٢٠٠ مساهمة من جميع المناطق. وأثناء انعقاد المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٥، استرعى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، انتباه قادة العالم إلى المؤتمر الذي نظّمه برنامج المعلومات للجمعية بعنوان "الشباب والإنترنت: مكافحة الراديكالية والتطرف". وأثناء هذا المؤتمر الذي عُقد في مقر اليونسكو ١٦-١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٥، استهلّت المديرية العامة الإطار الجديد لعمل اليونسكو بعنوان - تمكين الشباب من بناء السلام. وجمع هذا المؤتمر أيضاً شريحة واسعة من المعنيين فتبادلوا الخبرات بشأن الأنشطة والمشاريع والعمليات السياسية المؤاتية لدعم استعمال الإنترنت أداةً لمكافحة التطرف العنيف والنزعة الراديكالية عند الشباب.

٩٨- وعقدت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية اجتماعها الحادي عشر في باريس، بتاريخ ٢٦-٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، فأتاحت لأعضائها فرصة تشاطر أهداف اللجنة وعملها، والاطّلاع في الوقت نفسه على هموم الدول الأعضاء، والفجوات في مجال المعلومات، وحاجات المرّبين الناشئة في بيئة رقمية سريعة التغير. وعندما اجتمعت لجنة النطاق العريض في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحرزت تقدماً هاماً بإدراجها القضايا المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الصيغة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة. فبعد أن كانت الأهداف الإنمائية للألفية لا تحتوي إلا القليل من الإشارة إلى التكنولوجيا والنطاق العريض وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، جاءت الصيغة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة أكثر تفصيلاً بكثير، مشتملة على ١٧ هدفاً رئيسياً تنطوي على ١٥٠ هدفاً فرعياً.

٩٩- وأقيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٥ في جنيف (سويسرا)، من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، تحت عنوان "التجديد معاً: استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة". واشترك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وإذ شكّل عام ٢٠١٥ منعطفاً عند اعتماد الدول الأعضاء جدول أعمال التنمية المستدامة، فقد أسهمت جميع جلسات المنتدى في إقامة صلة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأهداف التنمية المستدامة.

تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

١٠٠- تأثر مجمل القطاع بضرورة الامتناع عن تجاوز سقف الميزانية المحفّضة. وتجب الملاحظة أن تنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس تم بنجاح، بفضل شراكة دينامية مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، واستعمال طريقة انتداب موظفين. ومكّنت الشراكات مع جهات مانحة/وكالات أخرى من تقاسم التكاليف. أخيراً، إن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية اجتذبت مانحين آخرين فكان لها مفعول كرة الثلج في مجال جمع الأموال. وزيدت فعالية الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والتحالفات مع مراكز الامتياز، بما فيها معاهد الفئة ٢ التابعة لليونسكو.

١٠١- وحشدت الشراكات مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسة هيولت من أجل تمويل من خارج الميزانية ودعم تنفيذ المبادرة الاستثمارية من جانب إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT CFT)، المتمثلة في إعداد واستعمال مواد الموارد التعليمية المفتوحة. ودعم هذا التمويل أيضاً أنشطة الترويج العامة وبناء القدرات في مجال الموارد التعليمية المفتوحة، من قبيل متابعة المؤتمر العالمي المعني بالموارد التعليمية المفتوحة الذي نظّمته اليونسكو عام ٢٠١٢. وأسهمت الشراكات وأنشطة التعاون، المقامة مع المبادرات العالمية الموجهة إلى الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إسهاماً فعالاً في تكملة اعتمادات البرنامج العادي المرصودة لمبادرات اليونسكو مثل مبادرة تعلم الشباب بالأجهزة المحمولة (YouthMobile)، شراكات مع: منتدى Netexplo (لاستعراض التجديدات)، ومؤسسة Telefonica Educacion Digital للتعليم والتدريب، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبنك التنمية الأفريقي، ومجلس رواندا الإنمائي. وشملت الشراكات مع القطاع الخاص الشركات التالية: Tencent (الصين)، Zain (جنوب السودان)، و Samsung (نيجيريا).

١٠٢- ونتيجة لاستراتيجية ناجحة في جمع الأموال، يقدّم مثلاً أحد المشاريع الكبرى الممولة مع الشركاء، مؤله الاتحاد الأوروبي، وهو "مشروع شبكات الشباب لحوض البحر المتوسط" (NET-MED Youth) الجاري تنفيذه بالاشتراك مع قطاعات أخرى في برنامج اليونسكو. استُهلّ هذا البرنامج في أوائل عام ٢٠١٤، بقصد تنمية المعارف والمهارات والأدوات الكفيلة بتمكين الشباب والشبان في بلدان الحوضين الغربي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وانصبّ المكوّن الخاص بوسائل الإعلام، من بين مكوّنات هذا المشروع المشترك بين القطاعات، على بناء قدرات تحليلية وتيسير اضطلاع الشباب ببحوث لرصد تمثيل الشباب في وسائل الإعلام، وتكوين معارف عن عادات الشباب الاستهلاكية في مجال وسائل الإعلام، وعن إدراكاتهم المتعلقة بشقّي منصّات وسائل الإعلام.

١٠٣- وبناء على نجاح العمل مع اليونسكو في فترة عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، جدد الاتحاد الأوروبي أيضاً شراكته مع اليونسكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، من أجل تعزيز حرية التعبير، والانتفاع بالمعلومات، وإقامة وسائل إعلام حرة مستقلة وتعددية، عن طريق تقديم مساهمة تغطي ٣٦ شهراً قيمتها ١ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، لتنفيذ مشروع جديد عنوانه "بناء الثقة في جنوبي شرقي أوروبا وتركيا". وهذا المشروع هو متابعة مباشرة لمشروع "مساءلة وسائل الإعلام في جنوبي شرقي أوروبا".

١٠٤- وتحقق أيضاً نجاح خلال فترة العامين في المشاريع المستمد تمويلها من السويد، مثل: "تيسير نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير: الأنشطة العالمية مع تركيز خاص على المنطقة العربية"، و"النهوض بالديمقراطية وحرية التعبير"؛ ومن فنلندا مثل: "تعزيز حرية التعبير في مصر وليبيا والمغرب وسوريا وتونس واليمن". وهذا المشروع ذو التوجه العالمي، رُوِّج أيضاً أشكالاً من التضافر مع مشاريع جارٍ تنفيذها في ١٨ قطراً مستهدفة، داخل أربع مناطق - أمريكا اللاتينية، آسيا، أفريقيا، الدول العربية. واستُلمت أموال أيضاً، بهدف الارتقاء بالمشروع الإذاعي الناجح الذي نُفِّذ في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بعنوان "تمكين الإذاعات المحلية عن طريق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، واشتمل على مساهمة إضافية من السويد بقيمة ٤,٥ مليون دولار أمريكي، من أجل توسيع المشروع ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وليسوتو، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وزامبيا.

تأثير الوضع المالي في تنفيذ البرنامج

١٠٥- إن قلة الموارد المالية حدّت من قدرة العاملين على تنفيذ البرنامج وافي التنفيذ. ويواصل العاملون تأدية مهام متعددة، وتحمل أعباء عمل متزايدة. فلو توافرت موارد إضافية من أجل التنفيذ المباشر للبرنامج، لكان بإمكان القطاع تحقيق أثرٍ أكبر، وبوجه خاص على المستوى الميداني، وتأدية خدمات مثل إصدار مطبوعات بلغات أخرى للأمم المتحدة.

المصاعب العامة التي اعترضت التنفيذ والتدابير التصحيحية المتخذة للتغلب عليها

١٠٦- تمثّلت المصاعب الرئيسية خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في نقص الموارد المالية والبشرية. وُذِلت جهود في سبيل جمع الأموال، والحصول على منح خاصة، و"استعارة" أكاديميين، وتشغيل متدربين داخليين، والأخذ بأسلوب النشر المشترك، وغير ذلك. إلا أن الحصول على هذه الأموال وإدارتها وتقديم تقارير خاصة عنها يستغرق بعض الوقت كما يستغرقه بناء العلاقات. ويظل تنفيذ الأنشطة على الصعيد الوطني مهمة صعبة بسبب عوامل مختلفة، من بينها قلة الوعي، وسير عمل وسائل الإعلام، وتدهور الظروف الأمنية والوضع السياسي في بعض الحالات. ومع ذلك فقد اضطلع بأنشطة إقليمية في بلدان مجاورة، هدفت إلى جمع مشاركين من بلدان رازحة تحت وطأة النزاع.

١٠٧- وفيما يخص الإنترنت، توجد صعوبة أثارها توسّع المشهد المعياري والقانوني والتنظيمي. وهنا أيضاً حصلت ضائقة بسبب محدودية الموارد والخبرات. وُجمعت موارد من أجل خبراء خارجيين.

١٠٨- واتجه التركيز في كثير من الأنشطة نحو الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقُدِّمت مساهمات نوعية عن طريق المبادرة العالمية بشأن الامتياز في الصحافة، وعن طريق العمل مع وسائل الإعلام الأفريقية على تغطية موضوع التغيير المناخي. وأمكن جزئياً تعويض القصورات المالية من خلال إقامة شراكات. ورصد البرنامج الدولي لتنمية الاتصال مبلغاً خاصاً للمشاريع ذات الصلة بوسائل الإعلام وبالجائحة إيلول.

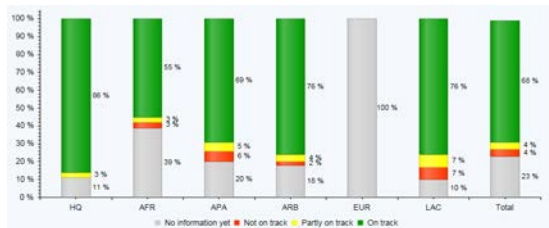
١٠٩ - وأما إحراز النتائج فيمكن أن يعزى إلى ما أقيم من الشراكات العديدة والناجحة، ما يُبرز الدرس المستفاد وهو أن اليونسكو تنجح في حفز الطاقات بصورة منسّقة. وثبت أيضاً كون التمويل من خارج الميزانية حاسماً (وكثيراً ما جاء مستقلاً عن الشراكات). فيلزم استدامته، على الرغم مما ازداد من تعقيدات ومسؤوليات وعبء عمل.

ثانياً - التقييم بحسب النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: تعزيز البيئة المؤاتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين والتنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الشبكية وغير الشبكية، ولا سيّما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات وممارسات مؤاتية ومساعدة المؤسسات الإعلامية الوطنية بوسائل تضم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

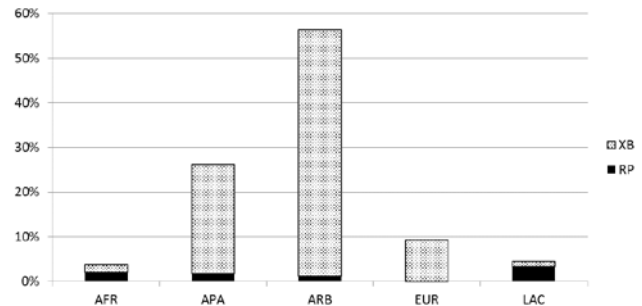
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٥/م/٣٧	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
●	3,000	15,344	9,394	102%	7,129	6,972

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٦٨٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	(١) نفذت أنشطة محلية في أكثر من ١٠٠ قُطر بشأن حرية الصحافة. وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، نُظّم احتفال ناجح كبير في ريغا.	مؤشرات الأداء: اضطلاع الدول الأعضاء بتعزيز حرية الصحافة، بما فيها الصحافة في إطار الأنترنت. وقيام المنظمات المهنية العاملة في مجال حرية الصحافة بتنفيذ حملة دولية للتوعية بشأن حرية التعبير.

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>(٢) في إطار أكثر من ٢٠ حدثاً كبيراً، عُقدت اجتماعات مروّجة لحرية التعبير، في وسائل الإعلام التقليدية وعلى الشبكة؛ والأحداث المحضرة هي القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومنتدى حوكمة الإنترنت، واجتماع Netmundial، وكثير غيرها.</p> <p>(٣) نُظّم في ريفغا أكثر من ٢٠٠ مبادرة محلية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وقد تلقى هذا المجهود دعماً كبيراً من الأمانة. ثم إن اليوم العالمي لحرية الصحافة حظي بتغطية إعلامية كبيرة في الكثير من المناطق والبلدان. وكسبت اليونسكو مزيداً لا بأس به من الاعتبار بخصوص يوم الأمم المتحدة هذا، بينما أوردت الصحف مقاطع من رسالتي المديرية العامة والأمين العام للأمم المتحدة.</p> <p>(٤) حفز اليوم العالمي لحرية الصحافة على إرسال أكثر من ٧ ملايين "تغريدة" وتغريدة مكررة على موقع تويتر، وكتابة أكثر من ٢٠٠٠ مقالة. وبُذِل جهد قوي وناجح من أجل حفز المشاركة من جانب شركائنا في البرنامج والجمهور العالمي من خلال حسابات شخصيات ومنظمات مؤثرة، ولا سيما كريستيان أمانبور، سفيرة النوايا الحسنة لدى اليونسكو من أجل حرية التعبير وسلامة الصحفيين، وغيرها من الوجوه المناصرة لحرية الصحافة.</p> <p>(٥) اعتمد مفهوم ROAM الذي يختصر الصفات الثلاث: حقوق الإنسان، والانفتاح، وإمكانية الانتفاع، ومشاركة أطراف معنية متعددة؛ وأقرّ المؤتمر العام في دورته الـ ٣٨ مفهوم عالمية الإنترنت. وقد نظّمت الأمانة في عام ٢٠١٥ المؤتمر العالمي المتعدد الأطراف المعنية، مؤتمر "الربط بين النقاط: خيارات العمل في المستقبل"، عُقد في مقر اليونسكو وبمحت القضايا الأساسية بما فيها حرية التعبير وحرمة الخصوصية في إطار الشبكة.</p>	<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) تنظيم نشاط بارز وأنشطة محلية؛</p> <p>(٢) تعزيز حرية الصحافة، بما فيها صحافة الإنترنت، في شتى أنحاء العالم، وخصوصاً من خلال ١٠ منتديات دولية رئيسية وعن طريق منح جائزة اليونسكو العالمية السنوية لحرية الصحافة؛</p> <p>(٣) تنظيم حدث بارز وأنشطة محلية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في ما لا يقل عن ١٦٠ بلداً؛</p> <p>(٤) تنفيذ حملة دولية في وسائل الإعلام العامة ووسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك ما يلي: قيام ١٠٠ منظمة مهنية محلية وإقليمية ودولية عاملة في مجال حرية الصحافة بالمشاركة بصورة نشيطة في الحملة الدولية لتعزيز حرية التعبير من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، وإنشاء موقع على الإنترنت مكرس لمسألة حرية التعبير؛</p> <p>(٥) اعتماد مفهوم خاص بالطابع العالمي للإنترنت.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٠٪</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	<p>(١) عقدت دورات تدريبية لمهنيي وسائل الإعلام في ١٥ قطراً، عن إعداد التقارير الصحفية بدقة ومهنية واستقلال، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، واشتملت الدورات على جلسات مخصصة لإعداد التقارير عن التحقيقات الصحفية، وعن مراعاة المساواة بين الجنسين أثناء الانتخابات، وعن قضايا النزاع؛ وقدمت اليونيسكو، إضافة إلى ذلك دعماً داخلياً لمشروع تجريبي يتعلق بكيانات وسائل الإعلام (دعم بخصوص الملكية والخبرة)، ويهدف إلى تحسين جودة التقارير عن الانتخابات.</p> <p>(٢) جرى دعم استقلال وسائل الإعلام من خلال بناء قدرات الآليات التنظيمية في ٢٠ قطراً، وذلك بوجه خاص من خلال المشاريع الممولة من خارج الميزانية في شمالي أفريقيا. وأجرت اليونيسكو سلسلة من حلقات التدارس وحلقات العمل والتدريب الإقليمية، والمؤتمرات الصحفية، في سبيل توعية الصحفيين على قضايا حرية الصحافة وحرية التعبير، في مصر والمغرب وتونس وليبيا.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تدعيم السياسات والمعايير التي تفضي إلى توافر حرية التعبير وحرية استقاء المعلومات وحرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) تدعيم هذه الأبعاد في ٢٥ بلداً، بما يشمل دعم وسائل الإعلام أثناء الانتخابات في ما لا يقل عن ٥ بلدان؛</p> <p>(٢) دعم استقلال وسائل الإعلام من خلال تشريعات خاصة بوسائل الإعلام وتيسير استقلالية التحرير في ما لا يقل عن ١٠ بلدان، في أفريقيا بوجه خاص.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٠٪</p>
مرتفع	<p>(١) دُعمت المساءلة الإعلامية والمبادئ الأخلاقية (بشأن خطاب الكراهية) في ١٥ قطراً؛ وفي جنوبي شرقي أوروبا، أُجريت دورات تدريب إقليمية بشأن التنظيم الذاتي، والانتفاع بالمعلومات، وخطاب الكراهية، وناقش ممثلون عن خمسة مجالس لوسائل الإعلام النتائج الأولية لتقييم الاحتياجات الراهنة عند مجالس وسائل الإعلام والتنظيم الذاتي في المنطقة. وتعاونت اليونيسكو ويسّرت حشد الموارد من جهات مانحة مختلفة، منها الاتحاد الأوروبي، ما أسفر عن وثيقتين في المبادئ التوجيهية للسياسة وعن مشروع جديد بعنوان "بناء الثقة في وسائل الإعلام في جنوبي شرقي أوروبا"، تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>دعم تنظيم المساءلة الإعلامية القائمة على التنظيم الذاتي، وذلك بالتعاون مع رابطات الإعلاميين؛ وتعزيز قدرات الصحفيين.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) تعزيز المعايير المهنية والأخلاقية في ١٥ بلداً على الأقل بالتعاون مع رابطات الإعلاميين، وذلك بما يشمل ما لا يقل عن ٦ بلدان تمر بمرحلة انتقالية؛</p> <p>(٢) وتعزيز القدرات في مجال التحقيقات الصحفية في ٥ بلدان على الأقل.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>(٢) أجريت دورات تدريب على التحقيقات الصحافية في ١٥ قطرا. وحضرت اليونسكو المؤتمر العالمي المعني بالتحقيقات الصحافية. وُذلت جهود في التعاون مع المكاتب الميدانية في كل من أبوجا وأكرا وبيجين، من أجل تيسير الاستمرار على استعمال ما وضعته اليونسكو من المناهج النموذجية لتأهيل الصحافيين فضلا عن خلف هذه المناهج - ملخص المناهج الجديدة.</p>	
مرتفع	<p>(١) قُدِّم الدعم لآليات التنسيق من أجل معالجة قضيتي سلامة الصحفيين واستمرار الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، وذلك في أمريكا اللاتينية وأكثر من ١٠ أقطار في أفريقيا وآسيا.</p> <p>(٢) جرى ويجري تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، في أكثر من ١٥ قطرا. ويولي اهتمام خاص أثناء عملية التنفيذ هذه لتنفيذ تدابير تمنع ممارسة العنف بحق الصحافيات في ١٥ قطرا، يقع ٦ منها في أفريقيا (جنوب السودان، كينيا، الصومال، رواندا، السنغال، مالي).</p> <p>(٣) ولقيت المعايير الدولية المتعلقة بسلامة الصحفيين دعما كبيرا من خلال القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته السادسة والتسعين بعد المائة، بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، واعتماد مجلس الأمن القرار الجديد رقم ٢٢٢٢ (٢٠١٥) بشأن حماية الصحفيين.</p> <p>(٤) فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، قدمت اليونسكو معلومات عن حرية التعبير في ١٤ قطرا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>اضطلاع سبعة بلدان، في إطار مرحلة أولى، بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. والمساهمة في الاستعراض الدوري الشامل من خلال تقديم معلومات ملائمة.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) ينبغي تنفيذ الخطة في ٧ بلدان على الأقل، وتعزيز آلية التنسيق على المستوى الدولي؛</p> <p>(٢) الترويج لخطة العمل ولالأبعاد الخاصة بقضايا الجنسين في ١٥ بلداً إضافياً يقع ٦ منها على الأقل في أفريقيا؛</p> <p>(٣) الإسهام في عملية الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة عما لا يقل عن ٤٥ بلداً.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٠٪</p>
مرتفع	<p>خلال الفترة المقصودة بهذا التقرير، قُدِّم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال الدعم إلى ١٥١ مشروعاً لتنمية وسائل الإعلام. وُقِّدت مشاريع في أكثر من ٨٠ قطرا من البلدان النامية في جميع المناطق.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تقديم الدعم لمشروعات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، وتعزيز تنمية وسائل الإعلام القائمة على المعارف.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
		<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>اضطلاع البرنامج الدولي لتنمية الاتصال بمساندة ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع لتنمية وسائل الإعلام في ما لا يقل عن ٨٠ بلداً نامياً من جميع المناطق الإقليمية.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٥٪</p>
مرتفع	<p>أُنجزت واستُهلّت أربعة مؤشرات لتنمية وسائل الإعلام. ويجري العمل على إنجاز مؤشرات لتنمية وسائل الإعلام في سبعة بلدان أخرى. وأُنجزت ثلاثة مؤشرات بشأن سلامة الصحفيين.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>إنجاز عمليات تقييم أوضاع وسائل الإعلام الوطنية بالاستناد إلى مؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام، وإدماج نتائجها في البرامج من أجل تعزيز تنمية وسائل الإعلام في البلدان المعنية.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>في ٧ بلدان على الأقل.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
متوسط	<p>أُنجزت ٦ مناهج دراسية جديدة، وأُجريت دورة واحدة لتدريب نوعي أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن وسائل الإعلام وتغير المناخ.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>اعتماد المؤسسات الصحفية مناهج دراسية جديدة تستند إلى مناهج اليونسكو النموذجية للتعليم في مجال الصحافة والعلوم، والتنمية والحكم الديمقراطي، و/أو التقنيات الجديدة لإعداد التقارير الصحفية.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>اضطلاع مؤسسات صحفية بإنتاج ما لا يقل عن ٦ مناهج دراسية جديدة تتناول قضايا الحكم الديمقراطي، والتنمية المستدامة، والسلام، وبترويج هذه المناهج كمواد مكملة للمناهج الدراسية النموذجية، ولا سيما في البلدان الأفريقية.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>

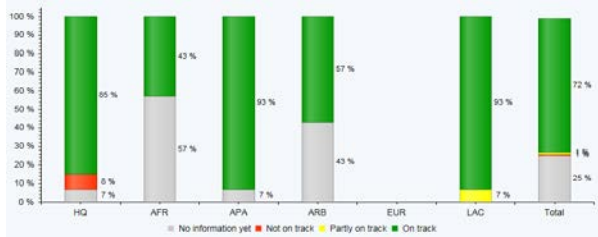
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تقيّد القسم بحدود الميزانية، عن طريق خفض درجات بعض الوظائف الشاغرة. ويجب الملاحظة أنه أمكن تنفيذ البرنامج، بفضل الشراكة الدينامية مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والتعويل على المنتدبين و"المعارين". ومكنت شركات مع جهات مانحة أخرى/وكالات من تقاسم التكاليف. أخيراً، إن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية اجتذبت جهات مانحة أخرى، فكان لها مفعول كرة الثلج في مجال جمع الأموال.	كان نقص الموارد المالية والبشرية هو أكبر المصاعب التي صودفت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. بُذلت جهود من أجل جمع الأموال مع العمل على الحصول على منح خاصة، و"استعارة" أخصائيين واعتماد نهج النشر المشترك، وغير ذلك. إلا أن الحصول على هذه الأموال وإدارتها وتقديم تقارير خاصة عنها يستغرق بعض الوقت كما يستغرقه بناء العلاقات.
يمكن أن يُعزى إحراز النتائج إلى ما أُقيم من الشركات العديدة والناجحة. ولا يخفى أنه لولا هذه الشركات، لجاءت النتائج أقل مقدارا وأقل أثرا. وقد جرى، بالإضافة إلى ذلك، إعادة تخطيط بعض الأنشطة وفقا للظروف الأمنية في بعض البلدان.	لا يزال تنفيذ الأنشطة على الصعيد الوطني يشكل مهمة صعبة بسبب عوامل مختلفة، من بينها قلة الوعي، وتعقيد العمل في إطار وسائل الإعلام، وتدهور الظروف الأمنية والوضع السياسي في بعض البلدان المعنية.
أجرت اليونسكو سلسلة من الدراسات الهادفة إلى فهم تعقيد بيئة الإنترنت مثل: "أسس النهوض بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع"، وإطار عالمية الإنترنت، قُدمت في عدد من الأحداث الدولية والإقليمية، بما فيها اجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت، وتوجه بمديها عدد من العمليات العالمية والإقليمية. ونُشرت في عام ٢٠١٥ دراستان هامتان أخريان بمثابة إصدارين جديدين من سلسلة مطبوعات اليونسكو المتعلقة بجرية إطار الإنترنت، وهما: "مكافحة خطاب الكراهية في إطار الإنترنت" و "مبادئ إدارة الإنترنت". والعمل جارٍ في الوقت الحاضر على إعداد ثلاث دراسات جديدة بالتعاون التالية: "حماية المصادر الصحافية في العصر الرقمي" و "الترخيص في إطار الشبكة وحرية التعبير" و "التوازن بين حرمة الخصوصية والشفافية".	فيما يخص الإنترنت، تنبع الصعوبة من اتساع نطاق القضايا المتعلقة بالمعايير والقواعد القانونية والتنظيمية التي تطرحها شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

النتيجة المنشودة ٢: تيسير تعددية المؤسسات الإعلامية بعدة وسائل منها اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين ودعم السياسات والممارسات الإعلامية المعززة في المجتمعات المحلية، مع ضمان تمكين المواطنين، ولا سيما الشباب، من خلال تعزيز الكفاءات في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية

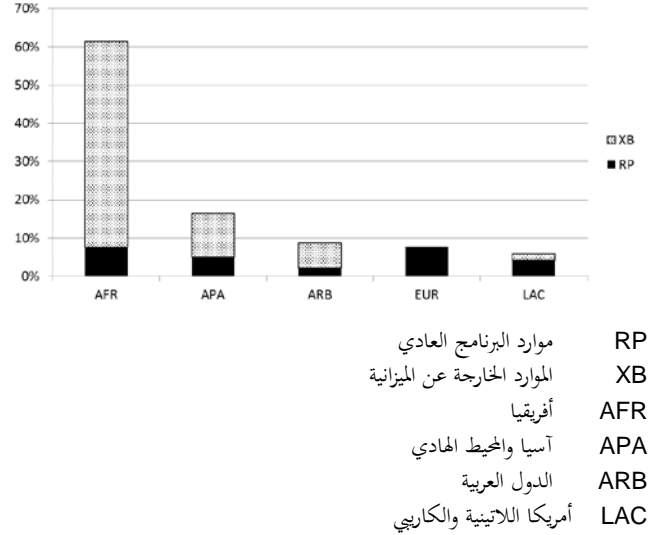
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومن هنا الهبات)
●	15,000	12,919	7,183	101%	5,581	5,516

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٧٢٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
XB
AFR أفريقيا
APA آسيا والمحيط الهادي
ARB الدول العربية
LAC أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	طبقت عشرون محطة إذاعة للمجتمعات المحلية المبادئ التوجيهية الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب في البرمجة. وأعدت المبادئ التوجيهية الخاصة بتعزيز مشاركة النساء.	مؤشرات الأداء: عدد المحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية، التي تعتمد مبادئ توجيهية للبرمجة من أجل تعزيز تمثيل النساء والشباب. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ما لا يقل عن ١٠ محطات إذاعية للمجتمعات المحلية، يكون معظمها في أفريقيا. أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪
مرتفع	دعت الهيئة الإثيوبية للإذاعة مع اليونسكو إلى وضع سياسات مستدامة لوسائل الإعلام للمجتمعات المحلية. وصاغ فريق متنوع من المنظمين مجموعة من التوصيات شاملة، أثناء حلقة تدارس دولية عقدتها اليونسكو. وضم هذا الفريق منظمين من بنين وغانا وتونس والمغرب والأرجنتين وكوستا ريكا وفرنسا.	مؤشرات الأداء: عدد الهيئات التنظيمية التي تضع/تعزز سياسات لضمان استدامة وسائل الإعلام الخاصة بالمجتمعات المحلية. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: هيئتان تنظيميتان على الأقل. أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	دعت الهيئة الإثيوبية للإذاعة مع اليونسكو إلى وضع سياسات مستدامة لوسائل الإعلام للمجتمعات المحلية.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد البلدان التي تطبق نماذج رائدة لتمويل وسائل إعلام المجتمع المحلي.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>بلد واحد.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٤٠٪.</p>
مرتفع	<p>خلال عام ٢٠١٤، احتُفل بيوم الإذاعة العالمي في ١٥٥ مكاناً، وخلال عام ٢٠١٥، احتُفل به في ٨٣ قطراً. وهذا الاحتفال بيوم الإذاعة العالمي هو الأكثر رواجاً بين احتفالات اليونسكو. إذ إنه، سواء أخذنا عدد المقابلات التي أجراها موظفو اليونسكو بمناسبة يوم الإذاعة العالمي أو إحصاءات موقع الويب أو إحصاءات وسائط التواصل الاجتماعي أو عدد الشراكات التي أقيمت، تبين لنا أن اليونسكو، باحتفالات يوم الإذاعة العالمي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، تجاوزت كل الأرقام السابقة في تاريخها من حيث الاحتفال بيوم دولي.</p>	<p>مؤشرات الأداء: عدد البلدان التي تحتفل بيوم الإذاعة العالمي في ١٣ شباط/فبراير من كل عام.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>٤٠ بلداً على الأقل.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>١٠٪.</p>
مرتفع	<p>رُوّجت ثلاث رابطات دولية مؤشرات اليونسكو الخاصة بمراعاة قضايا الجنسين في وسائل الإعلام، وهذه الرابطات هي اتحاد إذاعات منطقة الكاريبي، ورابطة البث الإذاعي لأفريقيا الجنوبية، وشبكة يوروفيزيون لتبادل الأنباء لجنوبي شرقي أوروبا.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الرابطات الدولية/الإقليمية لمنظمات وسائل الإعلام، التي تروّج مؤشرات اليونسكو الخاصة بمراعاة قضايا الجنسين في وسائل الإعلام.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>اضطلاع ما لا يقل عن ٣ رابطات دولية/إقليمية بترويج مؤشرات اليونسكو الخاصة بمراعاة قضايا الجنسين في وسائل الإعلام.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>١٠٪.</p>
مرتفع	<p>طبّقت ٤ مؤسسات إعلامية و٥ مدارس للصحافة مؤشرات اليونسكو الخاصة بمراعاة قضايا الجنسين في وسائل الإعلام، وهي: رابطة صحفبي جيوتي، رابطة صحفبي منغوليا، الهيئة الكونغولية للإذاعة والتلفزيون، أجهزة الصحافة الغابونية، ومؤسسة هراري المتعددة التقنيات، جامعة بوليتكنيك ناميبيا، معهد ملاوي</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المؤسسات الإعلامية ومدارس الصحافة، التي تطبق مؤشرات اليونسكو الخاصة بمراعاة قضايا الجنسين في وسائل الإعلام.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	لتأهيل الصحفيين، معهد زامبيا للاتصالات، وجامعة الصين (فيها كرسى لليونسكو).	<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن مؤسستين إعلاميتين و ٥ مدارس للصحافة، ولا سيما في أفريقيا.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
مرتفع	<p>شاركت ثلاث عشرة منظمة من منظمات وسائل الإعلام في شبكة "النساء يصنعن الأخبار"، في عام ٢٠١٤، و ٣٢ في عام ٢٠١٥. وعلاوة على الاحتفال بشبكة "النساء يصنعن الأخبار" في عام ٢٠١٤، عيّنت ١٠ من منظمات وسائل الإعلام نقاط تنسيق من أجل هذه الشبكة ومن أجل التحالف العالمي بشأن قضايا الجنسين ووسائل الإعلام. وأثناء مبادرة ٢٠١٥ التي قامت بها شبكة "النساء يصنعن الأخبار"، تعهد ٩ من وسائل الإعلام الشريكة بالارتقاء إلى ٣٠٪ بنسبة النساء في جميع الوظائف التي أجريت مقابلة مع شاغليها، وبالعامل على الوصول إلى ٥٠٪.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الجهات الإعلامية الشريكة التي تساهم في نشاط شبكة "النساء يصنعن الأخبار".</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ١٠ جهات إعلامية شريكة.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
مرتفع	<p>يجري حالياً تنفيذ خطة العمل. فقد أنشئت اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي بشأن قضايا الجنسين ووسائل الإعلام مؤلفة من ٢٠ عضواً من القطاعات المعنية الرئيسية، مثل: مهنيي وسائل الإعلام، وتقاباتهم، ومنظمات وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الشباب، وغير ذلك. وأنشئت لها فروع في المناطق التالية: آسيا والمحيط الهادى، أمريكا اللاتينية والكاريبي، أوروبا وأمريكا الشمالية. وأقيمت شراكة مع الرابطة الدولية لبحوث وسائل الإعلام والاتصال على جدول أعمال لبحوث أكاديمية المستوى.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تعزيز آلية عالمية للشراكة في مجال قضايا الجنسين ووسائل الإعلام.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>اضطلاع شركاء ملائمين بتطبيق خطة العمل الخاصة بالتحالف العالمي بشأن قضايا الجنسين ووسائل الإعلام.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
مرتفع	<p>اتخذت جامعة سيدي محمد بن عبد الله في المغرب تدابير ترمي إلى دمج مواد خاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية، في برنامجها الخاص باللغة واللسانيات. كذلك، شرعت الهند وكازاخستان وسلوفاكيا وتركيا في تطبيق منهج الدراية الإعلامية والمعلوماتية، ترجمته إلى لغاتها الوطنية. وفيما يتعلق بمخرجات هذا المنهج العديدة الأخرى، يرجى الرجوع إلى النشاط رقم ٨١٥ في نظام سيستر بخصوص الوثيقة ٣٧/م/٥، وعنوانه: "كفاءات الدراية الإعلامية والمعلوماتية"</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد مناهج إعداد المعلمين التي تشتمل على مواد خاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن منهج واحد لإعداد المعلمين يشتمل على مواد خاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية، في أفريقيا على وجه التحديد، ولا عن رابطة واحدة للشباب.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
		أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪
مرتفع	أجرت دولتان عضوان مشاورات وطنية، بشأن رسم سياسات خاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية، وهما: الهند ونيجيريا.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تضع سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: شروع دولتين عضوين على الأقل في تطبيق سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية. أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪

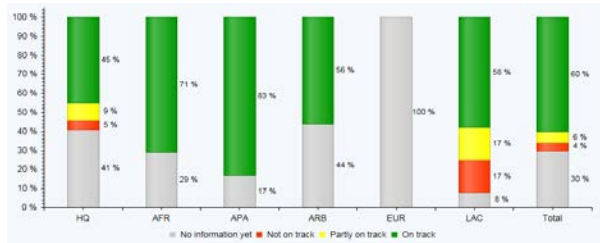
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
جرى تكثيف الجهود لجمع الأموال والحصول على موارد من خارج الميزانية، وقلما كان لها أثر حتى الآن.	لم تتناول هذه النتيجة المنشودة جميع مجالات تعددية وسائل الإعلام ولا يمكن تغطية جميع المناطق الجغرافية، بسبب قلة الأموال والعاملين. فالقسم المعني بهذا المجال من أقسام قطاع الاتصالات والمعلومات هو واحد بين الأقسام الأقل مخصصات من ميزانية البرنامج العادي والأقل عدد العاملين المهنيين.

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز الحلول المفتوحة لبرنامج مجتمعات المعرفة في الدول الأعضاء (الموارد التعليمية المفتوحة، والانتفاع المفتوح، والبرمجيات الحرة المفتوحة المصدر، وبرنامج التدريب المفتوح، والبيانات المفتوحة، والسحابة المفتوحة)، وتيسير الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما يشمل مراعاة احتياجات المعوقين وجميع اللغات

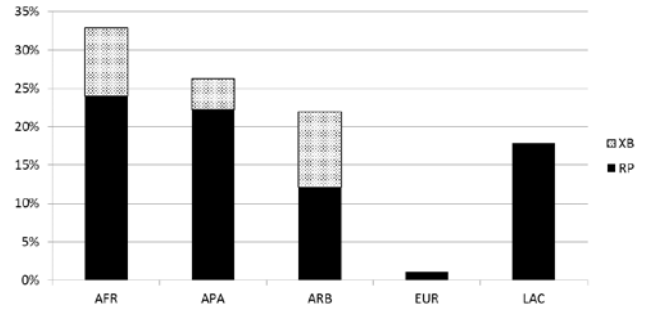
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
	-	3,035	2,466	102%	5,981	5,886

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٦٠٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
موارد البرنامج العادي
XB
الموارد الخارجة عن الميزانية
AFR
أفريقيا
APA
آسيا والمحيط الهادي
ARB
الدول العربية
LAC
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
متوسط	(١) ساعدت اليونسكو البحرين وعمان وكينيا على وضع سياسات وطنية بشأن الموارد التعليمية المفتوحة. وأعدت اليونسكو أيضاً نماذج لسياسات مؤسسية من أجل الجامعات الوطنية في كل من نيجيريا وإندونيسيا. وأيد المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين التقرير الموحد عن تنفيذ توصية عام ٢٠٠٣ الذي يوقر قرائن إثبات على التدابير المتخذة في ٢١ قطراً لتنفيذ هذه الوثيقة التقنية.	مؤشرات الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تضع أطراً للسياسات بشأن تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتقنيات الحلول المفتوحة، وبشأن الأحكام الواردة في الوثيقة التقنية المعنونة "توصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالجمال السيبرني". أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (١) اعتماد ما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء جديدة لسياسات على المستوى الوطني بشأن الموارد التعليمية المفتوحة؛

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>(٢) أصبح إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً من السياسة التعليمية الوطنية في ٧ أقطار.</p> <p>(٣) وضعت ٦٤ مؤسسة وطنية سياسات بشأن الانتفاع المفتوح. وشجعت اليونسكو أيضاً المؤسسات على توقيع إعلان برلين بشأن الانتفاع المفتوح. وأمكن رفع عدد المجالات المدرجة في دليل المجالات المتاحة للانتفاع المفتوح حتى ١٩٩٦ مجلة، ورفع عدد مستودعات الانتفاع المفتوح المدرجة في دليل المستودعات المتاحة للانتفاع المفتوح حتى ٣٣٠ مستودعاً.</p> <p>(٤) تلقت دولتان عضوان (المكسيك وسلوفينيا) دعم اليونسكو في وضع سياستيهما بشأن الانتفاع المفتوح.</p> <p>(٥) أيد المؤتمر العام لليونسكو إعلان نيودلهي داعياً الدول الأعضاء إلى الأخذ بسياسات وتدابير لإتاحة الانتفاع الحر بالمعلومات وتكنولوجيات الاتصالات؛ وساندت اليونسكو آلية التشاور الوطنية الإيرانية في أعمال الانتفاع المفتوح بالمعلومات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح الأشخاص المعوقين. وأُنجز البحث المتعلق بموضوع "معلومات متاحة للانتفاع مهنيي التعليم"، ونشرت حصيلته بـ ٢٣ لغة في مختلف أنحاء العالم، من أجل الاضطلاع بعمل بناء القدرات.</p>	<p>(٢) التوصل في ١٠ بلدان على الأقل إلى جعل إعداد المعلمين بالاستناد إلى إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً من السياسة التعليمية الوطنية؛</p> <p>(٣) زيادة عدد المجالات المدرجة في دليل المجالات المتاحة للانتفاع المفتوح بمقدار ٢٠٠ مجلة، وزيادة عدد مستودعات الانتفاع المفتوح المدرجة في دليل المستودعات المتاحة للانتفاع المفتوح بمقدار ٩٠ مستودعاً؛</p> <p>(٤) اضطلاع دولتين عضويتين على الأقل بوضع سياسات وطنية بشأن البرمجيات الحرة المفتوحة المصدر والبيانات المفتوحة والسحابة المفتوحة و/أو المصادر المفتوحة؛</p> <p>(٥) قيام ٧ دول أعضاء على الأقل بتنفيذ التوصية الخاصة بالتعدد اللغوي في المجال السيريبي في إطار سياساتها واستراتيجياتها ومبادراتها وتشريعاتها الوطنية.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٠٪</p>
متوسط	<p>(١) استحدثت ٥ دول أعضاء، بالتعاون مع مؤسسات لإعداد المعلمين، مستودعات للموارد التعليمية المفتوحة، وطنية المستوى، وقابلة للتطوير.</p> <p>(٢) أعدت موارد تدريبية في مجال الانتفاع بالمعلومات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على شكل الموارد التعليمية المفتوحة، واختبرتها ٤ مؤسسات تعليم وطنية.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي يتم تدعيم قدراتها المؤسسية على الانتفاع بموارد المعارف وتطوير هذه الموارد وتشاطرها بوسائل تشمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القائمة على النطاق العريض المعزز، والأجهزة المحمولة، والحلول المفتوحة، مع التركيز بوجه خاص على المعلمين، والدارسين، والباحثين، ومهنيي المعلومات، والمتخصصين في العلوم.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>(٣) استُهلّت مبادرات تدريب، بالتعاون مع الوزارات في جنوب السودان وكينيا.</p> <p>(٤) اعتمدت ٩ مؤسسات برامج للتدريب على إعداد تطبيقات للأجهزة المحمولة، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات.</p> <p>(٥) تلقت الدعم آليات التنسيق الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل الاضطلاع بعمليات تقييم وطنية للدراسة الإعلامية والمعلوماتية في ٧ أقطار.</p> <p>(٦) بالتعاون مع قطاع العلوم الطبيعية، أعدت اليونسكو في السلفادور منهجية تعاونية لتقييم مستوى السلامة المدرسية.</p>	<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) اضطلاع ٥ دول أعضاء على الأقل باستحداث مستودعات للموارد التعليمية المفتوحة القابلة للتطوير والمتاحة على المستوى الوطني، مع اضطلاع عدد كافٍ من المعلمين الأكفاء بإعداد وتبادل مواد للتعليم والتعلم؛</p> <p>(٢) اضطلاع ٧ مؤسسات تعليمية وطنية بإعداد واختبار مواد للتدريب على الانتفاع بالمعلومات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تكون على شكل موارد تعليمية مفتوحة؛</p> <p>(٣) اضطلاع ما لا يقل عن وزارتين للتعليم والشباب باستهلال مبادرات لإعداد تطبيقات للأجهزة المحمولة تخدم التنمية المستدامة واستحداث فرص عمل للشباب؛</p> <p>(٤) اعتماد ٧ مؤسسات في دول أعضاء من البلدان النامية لبرنامج ينصب على تبادل المعلومات من خلال وضع تطبيقات للأجهزة المحمولة تستهدف المراهقين، مع التركيز بقوة على الفتيات؛</p> <p>(٥) اضطلاع دولتين عضوين على الأقل بوضع خطط عمل قائمة على بيانات مستمدة من الشواهد وتتعلق بالدراسة الإعلامية والمعلوماتية؛</p> <p>(٦) قيام ٤ دول أعضاء بتنفيذ استراتيجيات تشاركية للحد من أخطار الكوارث، واستراتيجيات اقتصاد أخضر، بالاستناد إلى البرمجيات الحرة المفتوحة المصدر وإلى بيانات نظام المعلومات الجغرافية المفتوح ترخيصها.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪</p>
مرتفع	قام ٦٠٠ معلم فعلاً بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارستهم المهنية من أجل تعزيز بيئات جيدة للتعلم.	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد المعلمين الذين يقومون فعلاً بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارستهم المهنية من أجل تعزيز بيئات جيدة للتعلم.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	استخدمت ٥ مؤسسات لإعداد المعلمين إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: اضطلاع ما لا يقل عن ٥ مؤسسات لإعداد المعلمين باستخدام إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪
متوسط	(١) أدوات دعم السياسة: أنجز إعداد المبادئ التوجيهية بشأن دمج الطلاب المعوقين في أنشطة التعلم المفتوح وعن بعد. (٢) أنجزت اليونسكو إعداد المبادئ التوجيهية المعنونة: "التعلم للجميع: مبادئ توجيهية بشأن دمج الطلاب المعوقين في أنشطة التعلم المفتوح وعن بعد". وتعالج هذه الوثيقة موضوع دور وواجبات الجهات المعنية - من حكومات، ومؤسسات، ومعلمين، ومصممي الإرشادات، وهيئات ضمان الجودة، وهيئات الاعتراف بالمؤهلات، فضلاً عن المؤسسات الصناعية، والقائمين بالتطوير، والأسر والأشخاص المعوقين أنفسهم.	مؤشرات الأداء: مبادرات دعم السياسات الخاصة بالتعليم المفتوح والمرن عن بعد عبر الإنترنت (التعلم بالوسائل الإلكترونية) بالاعتماد على تقنيات الحلول المفتوحة. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (١) إعداد أداتين على الأقل لدعم السياسات الخاصة بالتعليم المفتوح والمرن عن بعد عبر الإنترنت (التعلم بالوسائل الإلكترونية)؛ (٢) وضع أداة دينامية قائمة على المجتمع المحلي لرسم السياسات الإقليمية تضم أفضل الممارسات والمشورة بشأن سياسات التعليم المفتوح والمرن عن بعد عبر الإنترنت (التعلم بالوسائل الإلكترونية). أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪

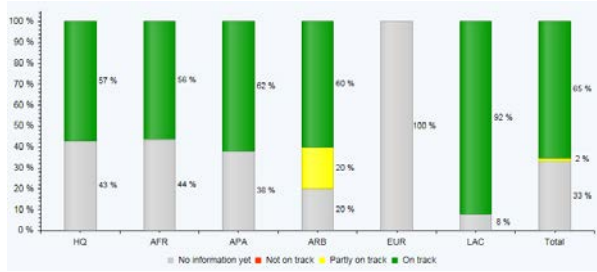
المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
تطويع تضافر الموارد الخارجة عن الميزانية لتنفيذ المبادرات الجارية.	كان أكبر عائق واجهه القطاع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ هو التقييدات المالية ومحدودية الموارد.

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز الانتفاع العام بالمعلومات، وصون التراث الوثائقي بكل أشكاله عن طريق تعزيز برنامج ذاكرة العالم، ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بوسائل تضم برنامج المعلومات للجميع

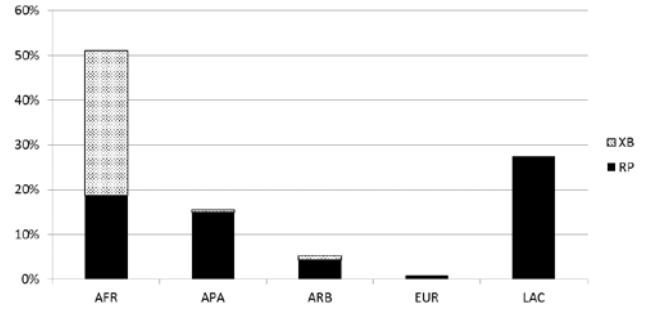
موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)						
تقييم تنفيذ خطط العمل	الموارد الخارجة عن الميزانية			الميزانية العادية (الموظفون والأنشطة)		
	التمويل المنشود في الوثيقة ٣٧/م/٥	الأموال المعبأة	النفقات	معدل الإنفاق %	النفقات	الاعتمادات المخصصة (ومنها الهيئات)
▲	220	2,152	2,654	102%	6,053	5,953

تنفيذ خطط العمل بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



التنفيذ "على المسار الصحيح" في ٦٥٪ من خطط العمل

الإنفاق بحسب المنطقة
(موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية)



RP
XB
AFR
APA
ARB
LAC

موارد البرنامج العادي
الموارد الخارجة عن الميزانية
أفريقيا
آسيا والمحيط الهادي
الدول العربية
أمريكا اللاتينية والكاريبي

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
مرتفع	<p>(١) ظهر اهتمام متنامٍ عند الدول الأعضاء ببرنامج ذاكرة العالم. ففي دورة الترشيح الخاصة بعامي ٢٠١٤-٢٠١٥، قُدِّم ١٠٠ ترشيح للنظر فيها وإدراجها إذا أمكن في السجل الدولي لذاكرة العالم. واستبقت اللجنة الفرعية لهذا السجل ٨٨ ترشيحاً لكي تتولى اللجنة الاستشارية الدولية إمعان النظر فيها. ثم قررت هذه اللجنة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إدراج ٤٧ ترشيحاً من المجموع في السجل الدولي لذاكرة العالم.</p> <p>(٢) أنشئ ما لا يقل عن ١٠ لجان وسجلات وطنية لذاكرة العالم وهيئت بحيث تكون جاهزة للتشغيل.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تعزيز صون التراث الوثائقي وحفظه وإتاحة الانتفاع به في الدول الأعضاء، من خلال برنامج ذاكرة العالم وتوصية. أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) القيام بما لا يقل عن ٤٠ عملية إدراج جديدة في سجل ذاكرة العالم؛</p> <p>(٢) إنشاء ما لا يقل عن ١٠ لجان وسجلات وطنية لذاكرة العالم وهيئتها بحيث تكون جاهزة للتشغيل؛</p> <p>(٣) إعداد مشروع توصية بشأن صون التراث الوثائقي وإتاحة الانتفاع به.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>(٣) عملاً بالقرار ٥٣ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين طالباً فيه من اليونسكو إعداد مشروع توصية بشأن صون التراث الوثائقي وإتاحة الانتفاع به، عُقد اجتماع لجنة خاصة دولية حكومية من الخبراء (الفئة ٢) في مقر اليونسكو بباريس (١-٢ تموز/يوليه ٢٠١٥)، وشارك فيه ١١٥ خبيراً من ٤٦ دولة عضواً، من أجل مناقشة مشروع نص وثيقة تقنية لليونسكو في هذا المجال ووضع صيغته النهائية. وتم بنجاح وضع التوصية في صيغتها النهائية، ثم قُدمت إلى المؤتمر العام واعتمدها في دورته الثامنة والثلاثين، فكانت أول وثيقة تقنية لليونسكو بشأن صون التراث الوثائقي، تسترشد بها السياسات العامة في هذا المجال.</p>	<p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪</p>
مرتفع	<p>(١) ابتُكرت أداة لمعالجة الخط الأمهري واستعملتها بنجاح ٩ مكاتب جامعية في إثيوبيا.</p>	<p>مؤشرات الأداء: إسهام المكتبات ودور المحفوظات في الدول الأعضاء في صون التراث الوثائقي.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(١) قيام الدول الأعضاء بإنشاء ما لا يقل عن مرفقين جديدين من مرافق المكتبات الرقمية.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
عالي	<p>جرى تنظيم حدث توعية رفيع المستوى، هادف إلى ترويج الانتفاع بالمعلومات، ومساندة الأطراف المعنية بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، في إعدادها سياسات وتدابير بشأن تيسير الانتفاع بالمعلومات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.</p> <p>(١) في فترة عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، أقيم منتديان لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ضم كل منهما ١٥٠٠ مشارك؛ وأسهمت اليونسكو، إضافة إلى ذلك، كامل الإسهام في عملية استعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مرور ١٠ سنوات على انعقاده. وجمعت عملية الاستعراض هذه ١٠٠ من الأطراف المعنية في سلسلة من الاجتماعات. ثم اعتمدت الجمعية</p>	<p>مؤشرات الأداء: اضطلاع الأطراف المعنية بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بتنفيذ نتائج هذا المؤتمر من خلال تبادل المعارف وإقامة الشراكات المتعددة الجهات المعنية.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (١) قيام الأطراف المعنية بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بالإسهام بصورة نشيطة في التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من خلال تبادل المعارف وإقامة الشراكات المتعددة الجهات المعنية؛</p> <p>(٢) قيام ١٠ حكومات بتقديم تقارير بشأن استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مرور ١٠ سنوات على انعقاده؛</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>العامة للأمم المتحدة الوثيقة الختامية لهذه العملية.</p> <p>(٢) قدمت ١٥ حكومة تقاريرها بشأن هذا الاستعراض.</p> <p>(٣) ضم الاجتماعان اللذان عقدا لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مضي ١٠ سنوات على انعقاده ضمًا أكثر من ١٥٠٠ مشارك من الأطراف المعنية.</p>	<p>(٣) مشاركة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل اجتماعات استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
مرتفع	<p>تم إعداد مسرد لمصطلحات حوكمة الإنترنت بالعربية من أجل الأوساط المعنية بهذه الحوكمة. ونظمت اليونسكو ثلاث حلقات عمل، ومنتدى مفتوحاً بمناسبة كل دورة لمنتدى حوكمة الإنترنت، ويضاف إلى ذلك إسهامها ومشاركتها في أكثر من ٢٠ اجتماعاً/حلقات عمل أخرى معنية بمجالات اختصاصها. ثم إن الدراسة المعنونة "أسس النهوض بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع - الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحرية التعبير وحرمة الشؤون الشخصية والأخلاقيات على شبكة إنترنت عالمية"، وعملية تحضيرها الشاملة، بما فيها مؤتمر "الربط بين النقاط"، تمثلان معلمين إضافيين يضعان مواضيع اهتمام اليونسكو في موقع مركزي من جدول الأعمال العالمي. وكذلك يأتي اعتماد المؤتمر العام للتوصيات بشأن العمل في المستقبل، ومفهوم عالمية الإنترنت، والمبادئ المختصرة بكلمة ROAM بأصواء جديدة تُبرز ما أُنجز في فترة العامين.</p>	<p>مؤشرات الأداء: إدراج قضايا متعلقة بمجالات اختصاص اليونسكو إدراجاً بارزاً في المناقشات الدولية لموضوع حوكمة الإنترنت.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تأمين اندراج القضايا المتعلقة بمجالات اختصاص اليونسكو في جدول الأعمال العالمي والمناقشات العالمية بشأن حوكمة الإنترنت، ضمن إطار المنتديات الملائمة.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
مرتفع	<p>جرى تنظيم أربعة اجتماعات رفيعة المستوى لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، وخمسة اجتماعات عمل رفيعة المستوى؛ وأعد أيضاً فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بياناً مشتركاً بين منظماته الـ ٣٠ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأهداف التنمية المستدامة،</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>تحسين التنفيذ المتعدد الأطراف المعنية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وذلك من خلال تعزيز شراكات الأمم المتحدة وشبكتها.</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	أيده مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة – وهذه سابقة في تاريخ الأمم المتحدة وهذا المجلس.	<p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>تعزيز شراكات الأمم المتحدة وشبكاتها من خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى واجتماعات العمل لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>
مرتفع	<p>أنشئت أو عززت ٥ لجان أو مراكز تنسيق وطنية لبرنامج المعلومات للجميع في غابون، والجمهورية الدومينيكية، وسان سلفادور، وجنوب أفريقيا، وتايلاند. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكاتب اليونسكو، في كل من بيجين والقاهرة وهراري ونيروبي وطهران وسان خوسيه، تواصل أداء أدوارها في مساندة التعاون مع اللجان أو مراكز التنسيق الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع، داخل البلدان المشمولة بمهامها.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات التي تقوم الدول الأعضاء بإنشائها أو تعزيزها، ولا سيما في أفريقيا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تقييم وتنفيذ آليات تلبية الاحتياجات على صعيد السياسة العامة في مجالات الأولوية الخاصة ببرنامج المعلومات للجميع من خلال استراتيجيات وسياسات ومشروعات.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>ما لا يقل عن ٥ لجان وطنية لبرنامج المعلومات للجميع، من بينها ٣ لجان في أفريقيا و/أو الدول الجزرية الصغيرة النامية.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪</p>
مرتفع	<p>قُدِّم دعم لآليات التنسيق الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل إجراء عمليات تقييم وطنية للدراسة الإعلامية والمعلوماتية في ٧ أقطار. وأنشئت أو عززت ٥ برامج للعمل التعاوني أدت إلى تنظيم أحداث ممولة بالاشتراك، وتنمية موارد السياسات، وتنفيذ برامج لبناء السلام. وقُدِّم الدعم في عام ٢٠١٥ لآلية التشاور بشأن تعدد اللغات في المجال السبيري في إقليم خاني - مانيسيسكي، ولمشاورات عالمية عُقدت في باريس خلال عام ٢٠١٤.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الشراكات الرسمية التي يتم إنشاؤها مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من أجل تعزيز التعاون وتوسيع نطاق رسم السياسات وتنفيذها في مجالات الأولوية الستة لبرنامج المعلومات للجميع.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>إنشاء شراكتين رسميتين على الأقل؛ إنشاء/تمويل برنامج عمل تعاوني وتنفيذ أنشطة.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٠٪</p>
مرتفع	<p>وُضعت خرائط طرق بشأن الحلول المفتوحة في ثلاث على الأقل من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من قبيل متابعة الدراسات والأحداث التي أجراها برنامج المعلومات</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي أدرجت في سياساتها الوطنية الخاصة بالمعلومات ما أعدته اليونسكو من موارد أو أنشطة جيدة لرسم السياسات (الإعلانات والمبادئ التوجيهية</p>

احتمال بلوغ الهدف	تقييم التقدم المحرز حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	مؤشرات الأداء والأهداف وفقاً لخطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي
	<p>للجميع. وتعهّد ممثلون عن دول وعن مؤسسات تنتمي إلى ما لا يقل عن ٥٣ دولة عضواً، بتنفيذ مختلف الإعلانات التي صدرت في إطار أنشطة برنامج المعلومات للجميع.</p>	<p>والدراسات ومبادرات بناء القدرات) في مجالات الأولوية لبرنامج المعلومات للجميع.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>قيام دولتين عضوين بإدراج موارد السياسات الخاصة بالمعلومات في استراتيجياتها الوطنية بشأن المعلومات.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٥٪</p>
مرتفع	<p>نُظمت مؤتمرات بشأن أخلاقيات المعلومات في أربعة أقطار أفريقية، بمشاركة ودعم كاملين من السلطات الوطنية. وشارك أيضاً في هذه الأحداث ممثلو حكومات ما لا يقل عن ١٤ قطراً أفريقياً، وأعرّبوا عن التزامهم بدمج الجوانب الأخلاقية للمعلومات في سياساتهم وممارساتهم الوطنية. ونُظّم في قُطرين من أمريكا اللاتينية حدثان إقليميان، بالتنسيق مع السلطات الوطنية في القُطرين، وحضرهما ممثلون عن ١٦ حكومة.</p>	<p>مؤشرات الأداء:</p> <p>عدد الدول الأعضاء التي تنفذ استراتيجيات وتدابير متعلقة بالأبعاد الأخلاقية للمعلومات ومجتمعات المعرفة.</p> <p>أهداف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>قيام دولة واحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلد نام واحد في أفريقيا بتنفيذ استراتيجيات وتدابير بشأن الأبعاد الأخلاقية.</p> <p>أهداف البرنامج الإضافي التكميلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٪</p>

المصاعب والمخاطر في التنفيذ والتدابير التصحيحية

التدابير التصحيحية	المصاعب الرئيسية
إقامة شراكات والتماس أموال من خارج الميزانية.	كان أكبر عائق واجهه القطاع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ هو التقييدات المالية ومحدودية الموارد.

الإنجازات والتحديات الرئيسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١١٠- ستظل أهداف التنمية المستدامة مجرد مجموعة من الأهداف في حال عدم توفر بيانات دقيقة تستطيع البلدان استخدامها لرصد التقدم المحرز ووضع السياسات اللازمة القائمة على البيّنات. ولذلك يتولى معهد اليونسكو للإحصاء قيادة المساعي الرامية إلى وضع وإعداد الأطر والمؤشرات اللازمة لرصد الهدف العالمي الجديد الخاص بالتعليم (هدف التنمية المستدامة ٤)، وكذلك الغايات الرئيسية المتعلقة بالعلوم والثقافة والاتصال.

١١١- ولا تستطيع منظمة واحدة بالتأكيد توفير كل البيانات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة. ولذلك أخذ معهد اليونسكو للإحصاء بنهج استراتيجي يقوم على تقييم الاحتياجات الإحصائية للبلدان والمجتمع الدولي واستخدام المعلومات المستمدة من هذا التقييم لتعديل أنشطته بما يتوافق مع تلك الاحتياجات - ومنها أنشطته الخاصة بجمع البيانات وأنشطته الخاصة ببناء القدرات.

١١٢- وأخذ معهد اليونسكو للإحصاء، في مجال التربية والتعليم، بنهج استباقي يقوم على تشكيل فريق استشاري تقني لمساعدة الهيئات الدولية المعنية بالتعليم على تحديد المؤشرات اللازمة لرصد هدف التنمية المستدامة ٤، والمساعدة على تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس ومن التعلم بحلول عام ٢٠٣٠. ويواصل معهد اليونسكو للإحصاء، فيما يخص هدف التنمية المستدامة ٤، تحسين نوعية مؤشرات الرئيسية - كمعدلات الالتحاق بالمدارس بحسب الجنس، والتوقعات الخاصة بالنقص في عدد المعلمين والبيانات الخاصة بتمويل التعليم - مع العمل في الوقت ذاته على وضع مؤشرات ومصادر جديدة للمعلومات عن نوعية التعليم ومسائل الإنصاف ونتائج التعلّم. وتوجد على وجه الخصوص حاجة ماسّة إلى تدابير عالمية للتعلّم تستطيع البلدان استخدامها لتحسين نتائج الأطفال والشباب في البلاد ورصد التقدم المحرز. ونظراً لأهمية هذا العمل وصعوبته، اتخذ مدير معهد اليونسكو للإحصاء سلسلة من المبادرات الجديدة بالتعاون مع الشركاء والمناخين وأشرف على تنفيذها إشرافاً مباشراً.

١١٣- ويُعدّ معهد اليونسكو للإحصاء، في مجال العلوم، الوكالة الإحصائية الوحيدة لجمع البيانات عن أنشطة البحث والتطوير في البلدان على اختلاف مستويات نموها. وانتقل المعهد، خلال فترة العامين الماضية، من جمع البيانات كل سنتين إلى جمعها سنوياً، ووسّع في الوقت ذاته قاعدة بياناته توسيعاً كبيراً عن طريق إجراء استقصاء علمي جديد عن الابتكار. وبات المعهد بالتالي مستعداً لرصد غاية رئيسية لهدف التنمية المستدامة ٩ تدعو إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار في جميع البلدان، ولا سيّما في البلدان النامية.

١١٤- وحقق معهد اليونسكو للإحصاء، في مجال الثقافة، تقدماً هائلاً عن طريق الشروع في استقصاء عالمي عن التوظيف في مجال الثقافة. وستساعد البيانات المستمدة من الاستقصاء على اتخاذ المبادرات الدولية والوطنية الخاصة بوضع السياسات والرامية إلى تقوية دور الثقافة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع.

١١٥- ويعتزم معهد اليونسكو للإحصاء، في مجال **الاتصال**، الشروع في استقصاء عالمي جديد عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم. ويمكن استخدام نتائج هذا الاستقصاء للمساعدة على رصد ما يتعلق بنوعية التعليم وبالتعلم مدى الحياة من الغايات الرئيسية لهدف التنمية المستدامة ٤.

١١٦- وتُعدّ أهداف التنمية المستدامة على أي حال فرصة رائعة وتحدياً هائلاً لمعهد اليونسكو للإحصاء. ويملك المعهد الخبرة التقنية والسمعة والدوافع اللازمة لفتح آفاق جديدة. ويتمثل التحدي الذي يعترض سبيله في ضمان توفير الموارد اللازمة لإنتاج البيانات.

١١٧- وتشتد في الظروف التمويلية الراهنة صعوبة حشد الدعم اللازم لعدة سنوات من أجل تمويل جميع المراحل اللازمة لإنتاج البيانات - التي تضم وضع المنهجيات وجمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويتزايد تركيز المانحين على الاتفاقات القائمة على تخصيص الأموال المقدمة لأغراض محددة فلا تتيح توفير ما يكفي من الدعم لوكالة إحصائية. ولا تستطيع أية وكالة إحصائية - معهد عالمي على وجه الخصوص - تقسيم أنشطتها الرئيسية إلى مشاريع ذات أغراض محددة. ولا بدّ بالتالي من ضمان زيادة دعم اليونسكو وشركائها للمعهد، ولا سيّما الشركاء المعنيين بالمساعدة على تحقيق الهدف العالمي الجديد الخاص بالتعليم ورصده.

١١٨- وبلغت إيرادات معهد اليونسكو للإحصاء في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ زهاء ٢٤,٥ مليون دولار أمريكي، وبلغت نفقاته لفترة العامين ذاتها زهاء ٢٣,٢ مليون دولار أمريكي. وبلغت مساهمة اليونسكو زهاء ٣٢٪ من مجموع هذه الإيرادات، وقامت الجهات المانحة التالية بتقديم الدعم للمعهد: حكومات كل من أستراليا وكندا وكيبك والنرويج والسويد والمملكة المتحدة؛ والبنك الدولي من خلال مرفقه المعني بالمنح الإنمائية؛ ومؤسسة هيوليت؛ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتلقى المعهد، فضلاً عن ذلك، منحة قدرها ٢,٣ مليون دولار أمريكي من الشراكة العالمية من أجل التعليم في عام ٢٠١٣ لدعم عمل المعهد في المجالات المتعلقة بتقييم القراءة وتمويل التعليم وقضية الأطفال غير الملحقين بالمدارس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. ويعد دعم جميع هذه الجهات المانحة المتواصل للمعهد عاملاً حاسماً في إنجاح مساعيه الرامية إلى إبرام اتفاقات جديدة مع المزيد من الشركاء.

١١٩- وتمكن معهد اليونسكو للإحصاء من المحافظة على معظم أنشطته الرئيسية، باستثناء بعض الأنشطة التي تضم على سبيل المثال الاستقصاء العالمي الخاص بوسائل الإعلام، ووسّع نطاق عمله لكي يشمل المجالات الجديدة المذكورة آنفاً بفضل الإبقاء على سلسلة من التدابير التقشفية (مثل تجميد التعيين في الوظائف الشاغرة، وتقليل التكاليف الإدارية والسفر، وخفض عدد حلقات العمل التدريبية أو الحد من التكاليف المرتبطة بها عن طريق اختيار مواقع أقل تكلفة لهذه للأنشطة الخاصة بالتدريب وبناء القدرات، وتعليق بعض الأنشطة ... إلخ).

١٢٠- ويجب على معهد اليونسكو للإحصاء ضمان توفير موارد إضافية لكل هذه المبادرات من أجل تلبية الطلب المتزايد على البيانات العالية الجودة. وتُعدّ الاحتياجات والتطلعات الإحصائية الناجمة عن أهداف التنمية المستدامة فرصة لتعزيز دور وسمعة المعهد واليونسكو برمتها واختباراً لهذا الدور وهذه السمعة في آن معاً في الأجل الطويل.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

تقييم استراتيجي موجز

١٢١- تماشياً مع الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بالأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، تعاونت إدارة أفريقيا تعاوناً وثيقاً مع قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية في أفريقيا مقدماً لها الدعم والإرشاد في تنفيذ البرامج الطليعية الستة. إذ أسدت إليها مشورة رفيعة المستوى ويسّرت أنشطتها فيما يخص تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي ومتابعتها (مثل مدرسة السلام في كوت ديفوار، ومنتدى لواندا لثقافة السلام في أفريقيا الذي يُعقد مرة كل عامين)، ونتائج الاجتماعات والبعثات الرفيعة المستوى في أفريقيا (مثل زيارة المديرية العامة إلى مالي التي أسفرت عن قرار دعم عملية السلام). فضلاً عن ذلك، شاركت إدارة أفريقيا مشاركة فعالة على الصعيد التقني والقيادي في البرامج المشتركة وآليات التنسيق الإقليمي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا.

١٢٢- وشملت أوجه الدعم الأخرى المقدمة إلى الدول الأعضاء والمكاتب الميدانية إبراز أنشطتها على الموقع الإلكتروني لإدارة أفريقيا ولا سيما خلال أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٥ وتعبئة الشركاء مثل الخطوط الملكية المغربية والمكتب الشريف للفوسفات. وأدت إدارة أفريقيا دوراً نشطاً بوجه خاص في تنسيق الأنشطة المتعلقة بتعزيز ثقافة السلام واللاعنف؛ وتحلّي ذلك مثلاً في الدعم الاستراتيجي والتقني الذي قدّم إلى المبعوث الخاص فورست ويتكر في إطار مبادرة ويتكر للسلام والتنمية، وفي إقامة شبكات دينامية في أفريقيا.

١٢٣- ويتعلق نشاط استشاري آخر باستهلال "منتديات المستقبل" في أفريقيا بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وشمل ذلك تنظيم إدارة أفريقيا مؤتمراً عن موضوع "القطاعات الناشئة في أفريقيا ومستقبل القارة الأفريقية" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في مقر اليونسكو بمشاركة شخصيات بارزة؛ وتزامن ذلك مع إطلاق منشور عنوانه "مستقبل أفريقيا: نحو قارة ناشئة مستدامة" يتضمن تمهيداً بقلم المديرية العامة وأعدّ بالاشتراك بين إدارة أفريقيا ومعهد مستقبل أفريقيا. وأصدر، خلال المؤتمر العام، منشور بعنوان "النساء في أفريقيا والوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية" أبرز دور النساء في أفريقيا في تعزيز الوحدة الأفريقية والإسهام في النهضة الأفريقية.

البرنامج الطليعي ١: تعزيز ثقافة السلام واللاعنف

١٢٤- أقامت اليونسكو ثلاث شبكات في عام ٢٠١٤ هي "شبكة الهيئات والمؤسسات البحثية العاملة على نشر ثقافة السلام في أفريقيا" (ياموسوكرو)؛ وشبكة "النساء من أجل ثقافة السلام في أفريقيا" (بروكسل)؛ وشبكة "الشباب الأفريقي وتحتدي ترويج ثقافة السلام" (ليبرفيل). وشارك عشرون شاباً من شبكة ليبرفيل مشاركة فعالة في مؤتمر اليونسكو عن "الشباب والإنترنت" الذي عُقد في باريس (حزيران/يونيو ٢٠١٥). ومتابعة للقرار الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن ثقافة السلام في أفريقيا، شاركت اليونسكو في شهري أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في الاجتماعات التحضيرية والإعلامية الرامية إلى الاشتراك مع حكومة جمهورية أنغولا في تنظيم منتدى عموم أفريقيا لثقافة

السلام في أفريقيا في لواندا في عام ٢٠١٦. وفضلاً عن ذلك، استهلكت المنظمة دراسة جدوى بشأن إنشاء "مدرسة السلام" في كوت ديفوار، التي حظيت بتأييد المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الثامنة والتسعين بعد المائة. وأسهمت اليونسكو أيضاً في تنظيم ندوة عن "مبادرة التعليم من أجل السلام من خلال الحوار بين الأديان والثقافات في أفريقيا" التي نظمتها حكومة جمهورية بنين في أيار/مايو ٢٠١٥. وعززت اليونسكو عملية السلام والمصالحة في مالي عن طريق اتفاق المصالحة والسلام الموقع في ١٥ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥، ولا سيّما عن طريق عملية إعادة بناء الأضرحة في تمبوكتو.

١٢٥- وسعيًا إلى إذكاء الوعي بالتراث المشترك للشعوب الأفريقية، وتيسير التكامل الإقليمي، والإسهام في بناء المواطنة الأفريقية وتشكيل الهوية الأفريقية، أُعدت مواد تربوية لفائدة المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا استناداً إلى "تاريخ أفريقيا العام". وفضلاً عن ذلك، وافق المؤتمر العام لليونسكو على إعلان يوم التراث العالمي الأفريقي الذي تُعدّ إدارة أفريقيا برمتها العدة من أجل الاحتفال به. وإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونسكو في عام ٢٠١٥ الائتلاف الدولي للفنانين المعنيين بترويج تاريخ أفريقيا العام، وهو ائتلاف يستقطب الشباب والجمهور العريض ويرمي إلى إذكاء الوعي بأهمية تعلّم التاريخ الأفريقي. وعُقد مؤتمر دولي واجتماع لشبكة الهيئات والمؤسسات البحثية العاملة على نشر ثقافة السلام في أفريقيا في سويو (أنغولا) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٢٦- وفي غرب أفريقيا، درّب العديد من المعلمين ومدربي المعلمين على دليل التعليم من أجل السلام الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمترجم إلى ٢٧ لغة محلية من لغات الجماعة الاقتصادية المذكورة. وثمة نسخة رقمية من هذا الدليل متاحة الآن باللغات الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية. وتُستخدم إذاعات المجتمعات المحلية لنشر رسائل السلام والمصالحة. وعملت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة واليونسكو على تعزيز الحوار بين الأديان والإثنيات والتفاهم الثقافي مع إشراك الشباب في نيجيريا وبوركينا فاسو. أما في أفريقيا الوسطى، فقد أُطلقت أنشطة تدريبية للشباب بشأن التعليم من أجل السلام والمواطنة والعمليات الانتخابية في بوروندي. وتتعاون اليونسكو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على تعزيز الحوار فيما بين البلدان من أجل منع النزاعات وإدارتها وبخاصة في شمال الكامرون ومن خلال مبادرات عابرة للحدود في مجال معازل المحيط الحيوي. وأما في شرق أفريقيا، فتتفد أنشطة في إطار مبادرة التعليم من أجل المواطنة العالمية. وتناصر جمهورية تنزانيا المتحدة حماية حقوق المصابين بالمهق والقضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتحظى بدعم قوي من قادة الماساي في هذا الصدد. وأما في أفريقيا الجنوبية، فتعمل اليونسكو على تعزيز التسامح ومكافحة كره الأجانب، وترسيخ مبدأ التعايش السلمي في ناميبيا وجنوب أفريقيا من خلال برامج المحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية وحملة إعلامية بشأن العنف الجنساني وحقوق الإنسان.

البرنامج الطبيعي ٢: تدعيم النظم التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا: تحسين الإنصاف في التعليم والارتقاء بجودته وجدواه

١٢٧- قدّمت اليونسكو دعماً تقنياً لتعزيز القدرات في مجال رسم السياسات القطاعية وتخطيط تنفيذها - مع التركيز على مجالات مثل استعراض أنشطة القطاعات وإعداد خطط لتلبية طلبات الشراكة العالمية من أجل التعليم - أو تنفيذها (في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو)، ووضع نظم للمعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم، وتحسين جمع البيانات وتحليلها - بما في ذلك استخدام نماذج لمحاكاة فعالية السياسات التعليمية (في بوروندي والكامرون وكوت ديفوار وغانا وتوغو وغينيا بيساو ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة). وكانت من بين النتائج المباشرة لاجتماع كيغالي توفير دعم تقني لعمليات الاستعراض الوطنية للتعليم للجمعية بحلول عام ٢٠١٥ تكمل بتقرير تقييم التعليم للجمعية و٣٨ تقريراً وطنياً وتنظيم ١٦ مشاورة وطنية. ونظّمت مشاورة إقليمية بشأن إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ لفائدة ٢٥ بلداً في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بداكار في السنغال.

١٢٨- وفيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، أُحرز تقدم في هذا الميدان من خلال تنفيذ مشاريع منها مشروع النهوض بالتعليم للنهوض بأفريقيا (BEAR) في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعززت أوجه التآزر بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (مناقشة كيغالي، شباط/فبراير ٢٠١٥). واضطلع بعمل مواضيعي يتماشى مع أطر التأهيل الوطنية والإقليمية. ووُضعت ونُشرت منهجية وأداة جديدتين للتشخيص الوطني ترميان إلى تدعيم انتقال الشباب من مرحلة المدرسة/التدريب إلى مرحلة العمل. ونفّذت أنشطة في مجال التعاون الإقليمي وبناء القدرات فيما يخص تنمية مهارات الشباب وتحليلها ووضع سياسات مراعية للبيئة وتحليلها. وعادت أنشطة بناء القدرات المذكورة بالفائدة على شبكتين إقليميتين - هما الشبكة الأفريقية لمعاهد إعداد العاملين بالتعليم التقني (RAIFFET) والشبكة الأفريقية لمؤسسات وصناديق التعليم المهني (RAFPRO) - وعلى ١١ بلداً في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى. ونُشرت ٢٥٠ نسخة من مجموعة أدوات "حان وقت العمل" - وهي أداة إرشادية عن المسارات المهنية في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الرامية إلى إقامة اقتصاد أخضر - في سبعة بلدان تابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٢٩- وتناولت حلقة عمل دون إقليمية في منطقة الساحل (السنغال، أيار/مايو ٢٠١٥) الروابط بين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والقراءة والتعليم غير النظامي ونشرت نتائج الدراسات التي أجريت في المنطقة. وشاركت إدارة أفريقيا في حلقة العمل من خلال دعم إقامة الشراكات. ونفّذت أنشطة في مجال القراءة وتنمية المهارات - ولا سيما باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات - تتوجه إلى الفتيات والشابات في السنغال ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة. أما في ناميبيا، فقد درّب عشرون معلماً من معلمي المرحلة الابتدائية على أصول القراءة والقراءة من خلال تزويدهم بممارسات بديلة للتعليم في الصفوف الابتدائية الأولى. ووُضع منهج دراسي إيطاري موحد للتعليم الثنائي اللغة في السياقات المتعددة

اللغات والثقافات، وقائمة بالموارد المرجعية لمؤسسات تدريب المعلمين فيما يخص تعليم القرائية والتعليم غير النظامي، لفائدة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٣٠- وفيما يخص تعليم المعلمين، فقد نُشر "دليل وضع السياسات الخاصة بالمعلمين في أفريقيا". واعتمد وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في اجتماعهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ خارطة طريق عموم أفريقيا لتثقيف المعلمين وتنمية قدراتهم التي وضعها الاتحاد الأفريقي بدعم من اليونسكو وفريق العمل الخاص الدولي المعني بالمعلمين في إطار التعليم للجميع وغيرهما من الشركاء. واستهلت اليونسكو، في عام ٢٠١٥، وضع منهج دراسي إيطالي لفائدة مؤسسات تدريب المعلمين المعنيين بالتعليم الأساسي في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى. وتنتظر جماعة شرق أفريقيا في تكييف هذا المنهج الدراسي الذي اعتمده بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٣١- ونظّم حدث بارز بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي لاعتماد الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية لعام ٢٠١٤ (أديس أبابا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وبالتعاون مع اتحاد الجامعات الأفريقية وهيئة التبادل الأكاديمي الألمانية، أعدت اليونسكو إطاراً لضمان الجودة في أفريقيا، وعززت قدرات عدد كافٍ من أخصائيي ضمان الجودة بلغ ٧٠ أخصائياً ينتمون إلى ثمانٍ من بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مجال ضمان الجودة الداخلية والخارجية. وأعدت اليونسكو ونشرت، بالاشتراك مع اتحاد الجامعات الأفريقية، إطاراً ومبادئ توجيهية لتعبئة الموارد والنهوج الابتكارية لتمويل التعليم العالي في أفريقيا؛ وعززت قدرات أكثر من ١٥٠ خبيراً أفريقياً في هذا المجال.

البرنامج الطبيعي ٣: تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا

١٣٢- قُدّمت مساعدة تقنية لإعداد صكوك سياسية والتشاور على السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وسنّ تشريعات في هذا المجال في أكثر من سبعة بلدان أفريقية، بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأكد المنتدى الثاني لوزراء العلم والتكنولوجيا في أفريقيا دعمه لتسخير العلم من أجل التحويل الاقتصادي المعجل في أفريقيا في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ مع التشديد على تعزيز عمالة الشباب عبر التعليم والتدريب على المهارات التقنية (الرباط، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) في حين قام وزراء العلم والتكنولوجيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي بوضع استراتيجيات للوقاية من الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ عن طريق تسخير العلوم لتحقيق التنمية المستدامة. وفي تموز/يوليو ٢٠١٥، نظّم بالتعاون مع حكومة غانا اجتماع رفيع المستوى بشأن تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥ حضره أكثر من ١٥٠ مشاركاً من ٢٠ بلداً أفريقياً.

١٣٣- وقدمت الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية التمويل اللازم لتوسيع نطاق مبادرة المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN) في مجموعة مختارة من البلدان (٢٠١٥-٢٠١٦). ودرّب العلماء البيولوجيون الأفريقيون ممن بلغوا المرحلة المتوسطة من حياتهم المهنية في ميدان علم الجين، ما أتاح تأهيل أكثر من ١٠٠ خبير رفيع المستوى في مجالي علم الجين والمعلوماتية البيولوجية في شرق أفريقيا. ونظّمت دورة دراسية في الجيولوجيا عبر الإنترنت لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتدريب طلبة العلوم الجيولوجية الأفريقيين الشباب ولتعزيز الاستدامة البيئية. وبُذلت جهود لترويج مشاركة النساء في الميادين العلمية والهندسية بالتعاون مع مؤسسة لوريال، من خلال تقديم منح دراسية للعلماء والمهندسات البارزات للقيام ببحوث رفيعة المستوى.

١٣٤- وتواصل اليونسكو تنفيذ برامجها الخاصة ببناء القدرات عبر مساندة وتوطيد وتوسيع شبكتها لمعاهد البحوث لتعزيز التعليم والتدريب في الأجلين القصير والطويل في المجالات الناشئة للتكنولوجيا النانوية، وعلم تغيّر المناخ، والهندسة. وفيما يتعلق ببناء القدرات في ميدان سياسات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة في أفريقيا، وطدت اليونسكو شراكتها مع شركة باناسونيك وصندوق الأوبك للتنمية الدولية من أجل تدريب خبراء ومسؤولين عن وضع السياسات من عدة بلدان بغية تطبيق نظام لتزويد ٧٥ مدرسة ريفية بالطاقة الكهربائية الشمسية. ومكّن مشروع الشباب للخدمات المحمولة الشباب والشبان من تطوير ونشر تطبيقات محمولة مفيدة صُممت لمعالجة القضايا المحلية للتنمية المستدامة. ونظّم، على هامش الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، مؤتمر بشأن معارف الشعوب الأصلية وتغيّر المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فضلاً عن منتدى الشباب بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مقر اليونسكو.

البرنامج الطبيعي ٤: تشجيع العلوم من أجل إدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا على نحو مستدام والحد من أخطار الكوارث

١٣٥- ولدت شراكة اليونسكو والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (٢٠١٤-٢٠١٧) زخماً جديداً لمبادرة تعليم علوم الأرض في أفريقيا ونظام رصد حالات الجفاف في أفريقيا، اللذين استهلا في غرب أفريقيا وسيوسّع نطاقهما بحيث يشملان أفريقيا الجنوبية. واستفادت البلدان المنتمة للهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية من أدوات جديدة في مجال التوقعات الموسمية والفيضانات. ومن خلال برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، استخدمت البلدان الأفريقية منهجية معدلة لتوصيف وتقييم مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود؛ وسيفضي استكمال البرنامج إلى إتاحة خريطة محسّنة لموارد المياه الجوفية المشتركة والعابرة للحدود في إطار المبادرة الدولية المعنية بإدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة بين الدول (ISARM) والهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية. وطُبقت منهجية أكثر تفصيلاً على مستودع ستامبريت للمياه الجوفية الذي تتقاسمه بوتسوانا، وناميبيا، وجنوب أفريقيا. وفي إطار برنامج بناء القدرات في أفريقيا، أُنجزت ثماني عمليات لتقييم الاحتياجات في مجال قدرات إدارة المياه. وأقيم منتدى للمياه الأفريقية تابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في أفريقيا. وتلقى أكثر من خمسين خبيراً أفريقياً تدريباً على إعداد الأطالس وإقامة بوابات المعلومات، وأدوات القياس البحرية، ووضع النماذج والتنبؤات

المحيطية، والجغرافيا البيولوجية البحرية، والتنوع البيولوجي. وأُنشئت أربعة مراكز إقليمية للتدريب في كينيا وموزمبيق والسنغال وجنوب أفريقيا في إطار الأكاديمية العالمية للمحيطية للمعلمين لتوفير المزيد من الفرص للتدريب على العلوم البحرية.

١٣٦- واستمر العمل على تعزيز وتوسيع نطاق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) وشبكة معازل المحيط الحيوي في أفريقيا، فقامت أمانة الماب بأنشطة لبناء القدرات وقدمت الدعم التقني؛ مع إيلاء اهتمام خاص للمواقع العابرة للحدود. ويجري تنفيذ مشروع الاقتصاد الأخضر في معازل المحيط الحيوي في ثلاثة معازل للمحيط الحيوي (في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ونيجيريا). واعتمدت ثلاثة معازل إضافية للمحيط الحيوي في أفريقيا (منها معزلان في جنوب أفريقيا ومعزل واحد في إثيوبيا). وفي عام ٢٠١٤، تلقى ٣٣ طالباً من طلبة الماجستير و٢٣ طالباً من طلبة الدكتوراه ينتمون إلى ٢٣ بلداً أفريقياً التدريب في المدرسة الإقليمية للإدارة المتكاملة للغابات والمناطق الاستوائية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنحت اليونسكو هذه المدرسة الإقليمية صفة مركز من الفئة ٢ بناء على موافقة المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين. وحظي مشروع اليونسكو المدرج في نطاق معازل المحيط الحيوي والتراث العالمي (بحيرة تشاد) بموافقة بنك التنمية الأفريقي على تمويله. ونظمت اليونسكو وصندوق التراث العالمي الأفريقي دورة تدريبية لإدارة المواقع والاستعداد للأخطار لفائدة ١٥ مشاركاً من مواقع التراث العالمي الثقافية والطبيعية التابعة لبلدان أفريقية ناطقة بالبرتغالية، في كابو فيردي في شُباط/فبراير-آذار/مارس ٢٠١٥. وعرضت دراستا حالة بشأن ديناميات الترسبات للتوزيع خلال المؤتمر الدولي المعني بهيدرولوجيا أحواض الأنهار الكبرى في أفريقيا الذي عُقد في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

البرنامج الطبيعي ٥: تسخير قوة الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في سياق التكامل الإقليمي

١٣٧- ما انفكت الثقافة تحظى باعتراف متزايد بوصفها محركاً للتنمية المستدامة وعملاً ميسراً لها، ما يدفع اليونسكو إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين أطرها المؤسسية والقانونية المتعلقة بالثقافة ولا سيما تنفيذ المعاهدات الخاصة بالثقافة عن طريق توفير مساعدة تقنية هادفة ومخصصة لوضع سياسات ثقافية أو مراجعة السياسات القائمة فضلاً عن بناء قدرات المسؤولين والمهنيين الحكوميين العاملين في قطاع الثقافة والتراث. وعلى سبيل المثال، نظّمت ٣٦ حلقة عمل بشأن اتفاقية عام ١٩٧٢ بحضور ١٢٢٤ مشاركاً، وحلقتنا عمل بشأن اتفاقية عام ٢٠٠١ لفائدة ٣٥ مهنيّاً من بلدان أفريقية. وقد انتهجت اتفاقية عام ٢٠٠٣ نهجاً شاملاً وطويل الأجل لبناء القدرات من خلال تنفيذ مشاريع تستغرق عدة سنوات في ٢٠ بلداً أفريقياً تجمع بين التدريب والخدمات الاستشارية والتشاور مع الأطراف المعنية. واستفادت ستة بلدان أفريقية إضافية من دعم خاص قصير الأجل. ودُرّب ما مجموعه ٣٤٠ شخصاً منهم أكثر من ٤٠٪ من النساء. وفضلاً عن ذلك، نظّم اجتماع للجنة دولية حكومية في ناميبيا في عام ٢٠١٥ وعرضت إثيوبيا استضافتها في عام ٢٠١٦؛ وبذلك بلغ عدد دورات اللجنة التي تستضيفها بلدان أفريقية منذ اعتماد الاتفاقية أربع دورات من أصل ١١ دورة. وفي إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥، قدّمت مساعدة تقنية أفضت إلى رسم سياسات جديدة في سبعة بلدان أفريقية؛ وتوفير تمويل قدره ٦٦٣ ٠٠٠ دولار من خلال الصندوق الدولي للتنوع الثقافي لفائدة ٨ مشاريع في ١٢ بلداً في أفريقيا تشمل مجموعة واسعة من المجالات

بدءاً بوضع سياسات ثقافية وتنفيذها ووصولاً إلى بناء قدرات أصحاب المشاريع الثقافية وحصر القطاعات الثقافية ووضع نماذج تجارية جديدة للصناعات الثقافية.

١٣٨- وفضلاً عن ذلك، وقّرت مساعدة تقنية وأنشطة بناء قدرات لتشجيع التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بالتراث الثقافي. وشارك ٦٢ مشاركاً في أنشطة توعية بشأن اتفاقية عام ١٩٥٤ في توغو وليبيريا؛ وصدقت ثلاثة بلدان أفريقية^١ على اتفاقية عام ٢٠٠١، واتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكولها. أما من حيث التدريب، فقد قدمت اليونسكو دعماً إلى دول أفريقية في مجال صون تراثها المادي وغير المادي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، وحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح، من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات نُفذت بالتعاون مع شركاء منهم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وصندوق التراث العالمي الأفريقي، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

١٣٩- وفيما يخص النهوض بقيم التراث الثقافي ولا سيما في صفوف الشباب، استثمرت اليونسكو في إعداد مواد تربوية وتنفيذ مبادرات في مجال التوعية. وفي إطار اتفاقية عام ١٩٧٢، شاركت ١٥ دولة عضواً أفريقية في أنشطة نُفذت في إطار البرنامج التعليمي للتراث العالمي؛ واضطلع بأربع مبادرات تعليمية للتراث العالمي شارك فيها تحديداً شباب أفريقيون من ٨٥ بلداً؛ وأقيم ١١ مخيماً لعمل الشباب شارك فيها أكثر من ١٠٠ متطوع دولي في مواقع التراث العالمي في تسعة بلدان أفريقية.

البرنامج الطبيعي ٦: تشجيع بيئة تيسر حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام

١٤٠- أحرز تقدم في إنشاء مجتمعات معرفة جامعة ومنفتحة وديمقراطية وفي الجهود المبذولة لتعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وتعزيز القدرات في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا بوجه خاص. واحتفلت غالبية البلدان الأفريقية باليوم العالمي لحرية الصحافة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وعززت الأنشطة المنفّذة في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في شتى أنحاء القارة الأفريقية، ولا سيما كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان والصومال ونيجيريا وغابون وزمبابوي حيث نظّمت دورات تدريبية ومؤتمرات مخصصة وحدّدت سبل للمتابعة مثل الفريق العامل المعني بقطاع الإعلام في جنوب السودان وإصدار تقرير عن صون حرية الإعلام وسلامة الصحفيين في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأعدّ دليل عن تقنيات وأساليب حماية سلامة الصحفيين خلال النزاعات. وقدّم الدعم إلى نحو ٦٠ محطة إذاعية تابعة لمجتمعات محلية أفريقية بغية تعزيز قدرات المعلمين عبر الإذاعة والمذيعين ومنهم النساء والشباب في إطار مشروع مولته الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية بشأن "تمكين إذاعات المجتمعات المحلية بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات". واضطلع بأنشطة لبناء القدرات على تقديم تقارير عن الانتخابات في ملاوي وبوركينا فاسو، ونظّمت دورات تدريبية بشأن ممارسات العمل التحريري والتنظيم الذاتي في زمبابوي. وفي سياق المبادرات الخاصة بالبرنامج الدولي لتنمية الاتصال، أُجّز بنجاح تقييم شامل لمؤشرات تنمية وسائل

^١ أصبحت إثيوبيا طرفاً في اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (١٩٥٤) وفي بروتوكولها (الأول) لعام ١٩٥٤؛ وأصبحت مدغشقر طرفاً في الاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ وأصبحت جنوب أفريقيا طرفاً في اتفاقية عام ٢٠٠١ وفي البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤.

الإعلام في جنوب السودان. وأطلقت عمليات تقييم جديدة لهذه المؤشرات في مدغشقر وسوازيلند. أما في غابون، فقد قدّم الدعم لمراجعة القانون الجديد الخاص بالإعلام لضمان إدراج أحكام بشأن حرية الصحافة. ونظّم منتدى إدارة الإنترنت الوطني في رواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لتمكين الأطراف المعنية بالإعلام من الإسهام في حرية التعبير.

١٤١- ونظّمت اليونسكو، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، دورة تدريبية لمنفعة ٣٢ صحفياً من جزر القمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بغية تعزيز الممارسات الديمقراطية في إعداد التقارير الخاصة بانتخابات عام ٢٠١٥. وفي ميدان تعليم الصحافة والمبادرة العالمية للامتياز في تعليم الصحافة، بذلت جهود لتيسير الاستخدام المتواصل لمناهج اليونسكو الدراسية النموذجية لتعليم الصحافة بالإضافة إلى صيغتها الجديدة المعنونة "مجموعة المناهج الدراسية الجديدة" ولإشراك معلمي الصحافة الأفريقيين في الشبكة الدولية لكراسي اليونسكو الجامعية وللمنتسبين في مجال الاتصال (ORBICOM). وعُقد عدد من حلقات بناء القدرات في العديد من البلدان في أفريقيا ركزت أساساً على المساواة بين الجنسين وتنمية القدرات في مجال الصحافة العلمية والصحافة الاستقصائية والحوكمة الديمقراطية والمعلومات البيئية وسبل معالجة مسائل تتعلق بتغيّر المناخ في سياق فترة ما بعد مؤتمر ريو+٢٠ وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ودُرّب مكتباً نيروبي وداكار الإقليميان أكثر من ٥٣٠ صحفياً، منهم ٣٤٠ صحفية في مجال العلوم والتنمية، والصحافة الاستقصائية، والحوكمة الديمقراطية. أما في السنغال، فقد أُعدّ ٧٣ برنامجاً عن موضوع تغيّر المناخ والأمن الغذائي في إطار الموضوع العام لمفهوم الجنسانية. ومن خلال استخدام الدليل المعنون "تغيّر المناخ في أفريقيا: دليل للصحفيين"، تعاونت اليونسكو مع الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي على تدريب ١٨ صحفياً أفريقياً. وأعدّ هؤلاء الصحفيون بعدئذ تقريراً عن المؤتمر العلمي الدولي في تموز/يوليو ٢٠١٥ وعن أحداث الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. أما في جزر القمر، فقد قدّم الدعم إلى جمعية وسائل الإعلام السمعية البصرية في جزر القمر لتدريب مديعين شباب على إنتاج وإذاعة برامج استناداً إلى مجموعة أدوات اليونسكو للإذاعة - المعروفة باسم "الربط بين الأجيال عن طريق الإذاعة" - في الجزر الثلاث (آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

المصاعب والعبر المستخلصة

١٤٢- أثرت القيود المالية على تنفيذ البرامج الطليعية تأثيراً سلبياً أدى إلى تقليص عدد الأنشطة ونطاقها إثر عملية تحديد الأولويات. وطرحَت الموارد البشرية المحدودة تحدياً إضافياً. وسعيّاً إلى التغلب على هذه المصاعب، عززت إدارة أفريقيا دورها من حيث توفير التيسير والدعم الاستراتيجيين مثل تعبئة الموارد المالية والعينية، عبر ما تمتلكه من خبرات داخلية للسياقات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وبالاستناد إلى التعاون الفعال بين القطاعات في المقر والخدمات الداخلية والمكاتب الميدانية. وعملت إدارة أفريقيا بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية على تلبية اقتراحات الدول الأعضاء الخاصة بانتداب موظفين لتعزيز المكاتب الميدانية.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

التقييم الاستراتيجي الموجز

١٤٣- استمر قسم المساواة بين الجنسين التابع لمكتب المديرية العامة في تقديم التوجيه الاستراتيجي والدعم التقني الشامل لقطاعات البرنامج وللخدمات المركزية والمكاتب الميدانية والمعاهد والمراكز، من أجل التنفيذ المنتظم والفعال لخطة عمل اليونسكو الخاصة بأولوية المساواة بين الجنسين لفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. وتعزيزاً للقدرات الداخلية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة فقد واصل القسم تقديم التدريب والمشورة التقنية لكل وحدات الأمانة، بما في ذلك عبر "حلقات تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين". وأجرى القسم في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تحليلاً كمياً ونوعياً شاملاً لكافة خطط العمل، واطلع فريق الإدارة العليا وشبكة جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين على نتائج هذا التحليل إلى جانب التوصيات المحددة للنهوض بخطط العمل. وخضعت خطط العمل لاستعراض بغرض المتابعة بغية تتبع التغييرات وجمع الأمثلة الجيدة كي يعتمدها خبراء البرنامج ك نماذج. ورصد قسم المساواة بين الجنسين عن كثب استخدام مؤشر المساواة بين الجنسين في نظام المعلومات الخاص بالاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر) ويواصل تنظيم الدورات التدريبية بصورة منتظمة.

١٤٤- وجرت ضمن إطار المساءلة الخاص بأولوية المساواة بين الجنسين عملية تجديد لشبكة جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهي تضم حالياً ١٥٠ جهة تنسيق في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية والمعاهد. وأدرجت معايير خاصة بالمساواة بين الجنسين في تقييم أداء أعضاء فريق الإدارة العليا ومديري/ رؤساء المكاتب الميدانية والمعاهد.

١٤٥- وواصلت اليونسكو مشاركتها في المناصرة والربط الشبكي على مستويات رفيعة بغية ضمان التنفيذ الفعال للأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، ولكي تصير المنظمة جهة فاعلة واضحة على المستوى الدولي والإقليمي والقطني في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في كافة مجالات اختصاصها. واستمرت المنظمة في تقديم مساهمة استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة، شملت رفع التقريرين الثاني والثالث عن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفي المشاركة الفعالة في الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة. واحتفالاً باليوم العالمي للمرأة نظّم قسم المساواة بين الجنسين مؤتمرين لليونسكو في آذار/مارس عام ٢٠١٤ و آذار/مارس عام ٢٠١٥، فضلاً عن تنظيمه معارض فنية في المقر الرئيسي وعدة فعاليات جانبية بشأن وضع المرأة، بالتعاون مع قطاع التربية وقطاع الاتصال والمعلومات في نيويورك. وتولى قسم المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ تنسيق عملية إعداد البرنامج المشترك لتمكين الفتيات والشابات من خلال التعليم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. وبادر قسم المساواة بين الجنسين إلى التعاون مع قطاع التربية على تنظيم أسبوع للتعلّم بالأجهزة المحمولة في باريس بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن موضوع تسخير التكنولوجيا لتمكين النساء والفتيات، وكذلك لتنظيم المنتدى العالمي للتربية في إنشيون.

البرنامج الرئيسي الأول: التربية

١٤٦- أعدت اليونسكو بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي برنامجاً مشتركاً يرمي إلى تمكين الفتيات والشابات عن طريق الأخذ بنهج شامل متعدد القطاعات للتعليم والصحة وتنمية المهارات واستخدام التكنولوجيا. وشاركت اليونسكو أيضاً في تنظيم فعاليات رفيعة المستوى بشأن السياسات والمناصرة، ومنها المناقشة العامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن حق الفتيات/النساء في الحصول على التعليم، التي نظمتها اليونسكو بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ واجتماع الشركاء الدوليين بشأن العنف الجنساني في البيئة المدرسية، بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات وحكومة فرنسا بغرض تأكيد الالتزامات العالمية؛ والمائدة الوزارية المستديرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبنغلاديش والدنمارك، لإذكاء الوعي بشأن السبل التي يحول بها العنف والتمييز دون وصول الفتيات إلى المدارس وحصولهن على التعليم. واستفادت دول أعضاء (مثل إثيوبيا ونيبال ونيجيريا وباكستان ومالي والنيجر والسنغال وتنزانيا) من الدعم التقني على صعيدي السياسات والبرامج على حد سواء في سياق الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء. ووضعت أدوات لتعزيز وتنفيذ سياسات وممارسات تعليمية تلبي احتياجات الجنسين. وأجري أيضاً استعراض من منظور المساواة بين الجنسين للتقارير الخاصة ببرنامج التعليم للجميع لعام ٢٠١٥، وأعدّ تحليل من منظور المساواة لنتائج التقييم الإقليمي للتعلّم. ويقدم الملخص الجنساني للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥ شواهد مفصلة على العمل المُنجز خلال السنوات الخمس عشرة الماضية نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين والحد من كافة أوجه عدم المساواة في مجال التعليم.

البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية

١٤٧- واستمرت اليونسكو في خلق القُدوات وتوفير المنح الدراسية لتشجيع النساء على اتباع مسارات مهنية علمية، وذلك من خلال منظمة المرأة العاملة في ميدان العلوم من أجل العالم النامي، وجوائز مؤسسة إلفينور للعلامات اللائي في مستهل مسارهن المهني في العالم النامي، وشراكة المرأة في ميدان العلم بين شركة لوريال واليونسكو. وتبلغ نسبة النساء العاملات في صفوف الهيئة الاستشارية العلمية التابعة لأمين عام الأمم المتحدة ٤٦ في المائة، كما أن اليونسكو زادت نسبة حضور النساء في مؤتمراتها العلمية بحيث بلغت ٣٩ في المائة. وأحدثت اليونسكو شبكة جديدة هي شبكة النساء العاملات في مجال الرياضيات في أفريقيا. وساهمت المنظمة في إنجاح المؤتمر الدولي بشأن "أبعاد المساواة بين الجنسين في الخدمات المناخية وخدمات الأرصاد الجوية" الذي دعا إلى زيادة عدد العالقات المساهمات في ميدان علم المناخ وضمان حصول المستخدمات على خدمات في مجال المناخ. وأدى هذا النجاح إلى مشاركة اليونسكو في مائدة مستديرة نظمها مجلس الشيوخ الفرنسي بعنوان "دور النساء في مكافحة تغير المناخ". وتلقت أكثر من ٤٠٠ فتاة تدريباً توجيهياً في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بما في ذلك من خلال المخيم العلمي للامتياز في كينيا. وتوفر دعم إضافي وشراكات للبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية وأكاديمية العلوم للعالم النامي/الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية للعمل على وضع مؤشرات وإعداد بيانات ووثائق تقنية بشأن السياسات في مجال المياه أو العلوم. وتمكنت الدول الأعضاء من

اكتساب فهم أفضل لآثار البرامج على النساء في مجال العلوم، ومن النهوض بأطر سياساتها بحيث تراعي المساواة بين الجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية

١٤٨- نُظمت في إندونيسيا وماليزيا وبنما حلقات عمل وعمليات استعراض للسياسات بغية الترويج لوضع سياسات وخطط تراعي المساواة بين الجنسين وتتوخى الإدماج الاجتماعي. ونُظمت دورة تدريبية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية في مراكش حول "المساواة بين الجنسين كأولوية عامة في اليونسكو". وأُخذت مبادرات عديدة لبناء القدرات في لبنان وفلسطين وبوركينا فاسو ومالي والسنغال والبرازيل ورابطة الدول المستقلة. وأُعدت برامج عن حقوق وفرص المهاجرين من الجنسين في الهند للبت عبر المحطات الإذاعية المحلية. وأدرجت في مشروع قانون مكافحة العنف الأسري في الصين توصيات بخصوص إنهاء العنف ضد النساء والرجال الأشد حرماناً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقات. وأُعلن عن مشروع باستخدام أموال الودائع في ماليزيا وتيمور-ليشتي وكمبوديا لمساعدة واضعي السياسات على الخروج بسياسات شاملة تعود بالنفع على النساء والرجال على حد سواء. وتضمنت مواضيع ومحتويات برامج التدريب في مجال أخلاقيات البيولوجيا عناصر محددة بشأن المساواة بين الجنسين. وأحرز تقدم في العمل الجاري نحو إعداد إطار شامل بشأن وضع السياسات المتعلقة بالشباب يؤكد الحاجة إلى إدماج منظور المساواة بين الجنسين. وشارك أكثر من ٥٠٠ مندوب - ٦٠ في المائة منهم من النساء - من جميع أرجاء العالم في منتدى اليونسكو التاسع للشباب الذي عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٥، حيث ركزوا على قضايا متعلقة بتغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ووضعت مبادئ توجيهية بشأن التربية البدنية المتميزة لدعم الدول الأعضاء في وضع سياسات شاملة لضمان تزويد الفتيات والفتيان بالدراية البدنية.

البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة

١٤٩- برزت رسالة رئيسية من خلال الحوارات المشتركة لليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٤ بشأن الثقافة والتنمية، وهي التأكيد على أهمية الثقافة في تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بوصفها محركاً للتنمية المستدامة وعماملاً ميسراً لها وباعتبارها قطاعاً من الأنشطة ومصدراً حيوياً للتحول الاجتماعي. وأدى نشر تقرير اليونسكو الأول عن المساواة بين الجنسين، وهو التقرير المعنون "التراث والإبداع" (باللغات الصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية)، إلى إبراز أهمية دور الثقافة والصناعات الإبداعية في تعزيز توظيف النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإلى التشجيع على وضع سياسات تعزز إسهام المرأة في الحياة الثقافية بحيث تُدرج مسألة المساواة بين الجنسين في إطار السياسات العامة على الصعيد الوطني باعتبارها محوراً شاملاً ذا أهمية للتنمية المستدامة. واستحدثت اتفاقيتا عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ مواد إرشادية في أطر إعداد التقارير الدورية، وتشير الشواهد الخاصة باتفاقية عام ٢٠٠٣ إلى تزايد عدد الدول التي أدرجت معلومات خاصة بالمساواة بين الجنسين في تقاريرها. ويجري العمل على إعداد مؤشرات مثل عدد الدول الأعضاء التي تلقت دعماً ووضعت سياسات بشأن بناء القدرات، حيثما لا تتوفر مرجعيات سابقة، وذلك بهدف توسيع آفاق الابتكار أمام النساء والفتيات. وأنشئت وحدة تدريبية جديدة تخص قضايا الجنسين والتراث الثقافي غير المادي.

البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات

١٥٠- واصلت اليونسكو تعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومن خلالها. واعتمدت المنظمة نهجاً ذا شقين لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في برامجها فضلاً عن الالتزام بالعمل وبالأنشطة التي تركز على المساواة بين الجنسين من خلال دعم المؤسسات الإعلامية لتطبيق مؤشرات تراعي المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وفي الأدوات الضرورية واجتماعات الأفرع الإقليمية للتحالف العالمي المعني بالإعلام والمساواة بين الجنسين. وكانت قضايا المساواة بين الجنسين بؤرة تركيز اليوم العالمي للإذاعة في عام ٢٠١٥. وساهم مشروع تمكين محطات البث المحلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا في زيادة البرامج الإذاعية المكرسة لقضايا المرأة. وأثيرت الحاجة إلى حماية الصحفيات خلال احتفالات اليوم العالمي لحرية الصحافة في عام ٢٠١٥. وسجلت أكثر من ١٠٠٠ فتاة للمشاركة في دورة تدريبية مفتوحة ضخمة عبر الإنترنت بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية. واستخدمت الشابات في كينيا وجنوب السودان في إطار مبادرة تعلم الشباب بالأجهزة المحمولة عدداً من البرمجيات والتطبيقات الملائمة محلياً لمعالجة قضايا محو أمية المرأة والسلام. واستُخدمت وسيلة التعلّم الإلكتروني المسماة "النساء في التاريخ الأفريقي: وسيلة للتعليم الإلكتروني"، التي وُضعت في عام ٢٠١٣، لأغراض التدريس في كينيا وإثيوبيا وتنزانيا - إلى جانب وحدتين إضافيتين بشأن شخصيات نسائية من المنطقة (السنغال ومالي) أعدتهما مكتب اليونسكو في داكار. ويجري فضلاً عن ذلك تعزيز السياسات العامة عن طريق المبادرات البحثية التي تضم الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن وسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين على سبيل المثال.

التحديات والدروس المستفادة

١٥١- مازال تنفيذ خطة العمل الخاصة بأولوية المساواة بين الجنسين يعاني من الموارد المالية والبشرية المحدودة ما يجعل من الصعب تنظيم أنشطة لبناء القدرات والتدريب، لاسيما للموظفين الميدانيين. وتأثرت أيضاً المشاركة على مستويات رفيعة في مبادرات المناصرة وبناء الشبكات. وقد أدى الاعتماد على موارد من خارج الميزانية لتمويل فعاليات محددة فضلاً عن استخدام أموال الودائع الخاصة في المبادرات الرائدة إلى التخفيف من وطأة تلك المصاعب. وفضلاً عن ذلك فإن تعزيز أطر المساءلة والمسؤولية في ظل خطة عمل اليونسكو المذكورة، فضلاً عن الاستعراض المنتظم لخطط العمل المتعلقة بميزانية اليونسكو العادية وبالموارد من خارج الميزانية واعتماد مؤشر المساواة بين الجنسين في نظام سيستر بالاقتزان بالتدريب المستمر، تشكل كلها عناصر أساسية لإضفاء طابع مؤسسي على أولوية المساواة بين الجنسين ضمن عمليات الأمانة وبرامجها، حيث من المتوقع أن تفضي مساهماتها إلى التخفيف من وطأة المصاعب المتبقية.

القرار المقترح

١٥٢- لعلّ المجلس التنفيذي يرغب في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إنّ المجلس التنفيذي،

- ١ - إذ يذكر بالقرارات ٨٩/م٣٤ و ١٩٦/م٤ (أولاً) و ٩٩/م٣٨،
- ٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٩/م٤/ت/٤ الجزء الأول (ألف)، التي تحتوي على تقرير عن تنفيذ البرنامج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥،
- ٣ - يعرب عن تقديره للمديرة العامة لجودة المعلومات والبيّنات المقدمة في الوثيقة ١٩٩/م٤/ت/٤ الجزء الأول (ألف)؛
- ٤ - ويلاحظ بارتياح التقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة والتدابير المتخذة لضمان تنفيذ البرنامج على الرغم من الوضع المالي؛
- ٥ - ويدعو المديرية العامة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان تنفيذ البرنامج بكفاءة وفعالية؛
- ٦ - ويطلب من المديرية العامة موافاته، إبان دورته الأولى بعد المائتين، بتقرير عن تنفيذ البرنامج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وفقاً لما ينصّ عليه القرار ٩٩/م٣٨.

199 EX/4
Part I (B)
٤/١٩٩ م ت
الجزء الأول (باء)

باريس، ٢٠١٦/٣/٤
الأصل: إنجليزي

المجلس التنفيذي

الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الأول (باء)

التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج لعام ٢٠١٥

الملخص

أعد التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج عملاً بالقرار ٣٨/٩٩. والغرض منه تقديم معلومات يستند إليها المجلس التنفيذي في مناقشاته المبكرة بشأن مشروع البرنامج والميزانية الخاص بالمنظمة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (الوثيقة ٥/٣٩)، وسوف يفضي ذلك إلى الاقتراحات الأولية التي ستقدمها المديرية العامة بشأن الوثيقة ٥/٣٩ (حريف عام ٢٠١٦).

ويحتوي هذا التقرير على تقييم استراتيجي لأداء البرنامج في إطار البرامج الرئيسية الخمسة ومعهد اليونسكو للإحصاء ويغطي فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالاستناد إلى الأدلة الخارجية التي قُدمت من خلال عمليات التقييم الخارجية، وعمليات مراجعة الحسابات، وغيرها من العمليات التي أجرتها مصادر مستقلة في الآونة الأخيرة.

الإجراءات المتوقعة من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٩٤.



جدول المحتويات

الصفحة

١	المقدمة
٤	البرنامج الرئيسي الأول - التربية
١٨	البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية
٤٠	البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية
٦٦	البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات
٨٤	معهد اليونسكو للإحصاء

الملحق

١ - يمثل التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج عنصراً رئيسياً من عناصر النموذج الجديد لعرض التقارير الذي اعتمده الدول الأعضاء في الدورة الماضية للمؤتمر العام (القرار ٣٨/م/٩٩)، استناداً إلى المبدأ القاضي "بالتمييز على نحو واضح بين التقارير المتعلقة بالأنشطة والمخرجات، والتقارير المتعلقة بالنتائج والنواتج المنشودة" (القرار ١٩٥ م/ت/٤ (خامساً)). وفي هذا النموذج الجديد، يجري تقديم التقارير بشأن الأنشطة والمخرجات سنوياً من خلال التقرير الخاص بالأداء التنفيذي، أما التقارير المتعلقة بالنتائج والنواتج المنشودة فتقدم مرة في كل فترة أربعة أعوام من خلال التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج.

٢ - وبوصفه نموذجاً جديداً تماماً من نماذج عرض التقارير، يُصمَّم التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج لتقديم تحليل رفيع المستوى للنواتج الخاصة باليونسكو، بما في ذلك "إدراج استعراض لمخاور العمل ونتاجها المنشودة فيما يخص كلاً من البرامج الرئيسية في التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج" والذي ينبغي استخدامه "على سبيل المثال لا الحصر، لتضمين التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج اقتراحات لمواصلة البرامج المتعلقة بها أو إعادة توجيهها، ومنها اقتراحات بشأن إمكانية تعزيز تلك البرامج أو وضع استراتيجيات للخروج منها أو إنهاؤها" (القرار ١٩٧ م/ت/٥ (الجزء الرابع، هاء)). وفي حين أن قطاعات البرنامج قد التزمت بهذا النموذج الجديد لعرض التقارير وأطره، غير أن هناك بعض التباينات في النهج والمقاييس التي تطبقها على عمليات التقييم، وفقاً للمعايير التي حددها المجلس التنفيذي في الوثيقة ١٩٧ م/ت/٥ (الجزء الرابع، هاء).

٣ - ويُعد التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج إضافة مُرحَّب بها في أساليب التقارير الموحدة. ويستند هذا التقرير إلى استعراض أُجري داخل كل قطاع من القطاعات بالتشاور مع المكاتب الميدانية والمعاهد. وسمحت عملية الاستعراض هذه لكل قطاع من قطاعات البرنامج بتقييم واستعراض برامجه على نحو منظم، وتلقي ردود من المرافق المركزية (وبخاصة من مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP) ومرفق الإشراف الداخلي (IOS)، وكذلك إدارة أفريقيا (AFR) وقسم المساواة بين الجنسين (ODG/GE)). ويتمثل الغرض من التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج في تقديم معلومات يستند إليها المجلس التنفيذي في مناقشاته المبكرة بشأن مشروع البرنامج والميزانية الخاص بالمنظمة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٩ م/٥)، وسوف يفضي ذلك إلى الاقتراحات الأولية التي ستقدمها المديرية العامة بشأن الوثيقة ٣٩ م/٥ (خريف عام ٢٠١٦).

٤ - ويحتوي التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج، فيما يتعلق بكل برنامج من البرامج الرئيسية، على العناصر التالية:

- **تقييم استراتيجي عام** للنواتج بشأن كل برنامج من البرامج الرئيسية مشفوعاً بتحديد مقترحات، في إطار رسم "آفاق المستقبل"، ترمي إلى إدخال تحسينات محتملة على البرنامج وإعادة توجيهه وتكليفه؛
- **تقييمات مفصلة بحسب النتائج المنشودة** (أو بحسب مجموعات النتائج أو محاور العمل أو المجالات المواضيعية، عندما تكون النتائج ذات صلة بالموضوع)؛
- **جدول** يضم تصنيفاً لكل نتيجة من النتائج المنشودة، استناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، ووفقاً للمعايير الخمسة التي اختارها المجلس التنفيذي، وعلى أساس مقياس التصنيف "مرتفع/متوسط/منخفض".

٥ - ويتمثل الأسلوب المتبع في إعداد التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج في إجراء تقييم ذاتي مقترن باستخدام الأدلة الخارجية التي قُدمت من خلال عمليات التقييم الخارجية، وعمليات مراجعة الحسابات، وغيرها من العمليات التي أجرتها مصادر مستقلة. وتمت الإشارة مع ذلك إلى أن الافتقار إلى التقييمات الحديثة فيما يتعلق بقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية (SHS) وقطاع الاتصال والمعلومات (CI) يمثل تحدياً ذا طابع خاص ينبغي التسليم به وسوف يجري التصدي له في تنفيذ الأعمال المقبلة. ومن باب المقارنة، كان بإمكان قطاعات التربية والعلوم والثقافة أن تُعَوَّل على مجموعة واسعة جداً من الأدلة. وتسعى قطاعات البرنامج في الوقت عينه إلى الاعتماد على مجموعة من المصادر لتقييم النواتج، وتشمل، في حالة قطاع الاتصال والمعلومات على سبيل المثال، آراء المستفيدين من الإجراءات التي تتخذها اليونسكو.

٦ - والفترة التي يشملها التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج رسمياً هي فترة العامين الماضية (٢٠١٤-٢٠١٥). ومع ذلك، فإن بعض الاستنتاجات، ولا سيما تلك المقترحات التي تندرج في إطار رسم "آفاق المستقبل" تستند إلى تقييم تنفيذ البرنامج لفترة أطول من نحو أربعة أو خمسة أعوام، مع مراعاة نواتج العديد من التقييمات والاستعراضات الهامة التي أخذت مكانها من قبل، والتي لا تزال نتائجها وتوصياتها تؤثر اليوم على النهج والخيارات البرنامجية.

٧ - ويعمل الجدول، على النحو الذي أوصى به المجلس التنفيذي، على إظهار "أداء برامج اليونسكو فيما يخص المعايير المحددة في الفقرة ٥ من الوثيقة ١٩٧ م/ت/٥ الجزء الرابع (هاء)، وهي الملاءمة والقدرة على الإنجاز والميزة النسبية والنتائج الملموسة والاستدامة" (القرار ١٩٧ م/ت/٥ الجزء الرابع (هاء))، المحددة على النحو التالي:

(أ) الملاءمة، وتقييم بالأخص من خلال ما يلي:

- التوافق مع مجمل استراتيجية البرنامج الرئيسي وأهدافه؛
- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و/أو الأولويات الوطنية؛
- التركيز على الأولويتين العامتين: أفريقيا والمساواة بين الجنسين؛
- التركيز على البلدان والمجموعات السكانية المستهدفة (أقل البلدان نمواً؛ والسكان في أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والشباب، والفئات المهمشة).

(ب) القدرة على الإنجاز، وتقييم بالأخص من خلال ما يلي:

- قدرات الموظفين وخبراتهم؛
- الشراكات؛
- موارد هامة من خارج الميزانية.

(ج) الميزة النسبية/القيمة المضافة، وتقيّم بالأخص من خلال ما يلي:

- الطابع الفريد للبرنامج/المشروع (اليونسكو هي الجهة الفاعلة الوحيدة في هذا الحقل)؛
- أهداف البرنامج/المشروع، والقضايا الناشئة في مجالات اختصاص اليونسكو.

(د) مساهمة بيّنة ونتائج ملموسة، وتقيّم بالأخص من خلال ما يلي:

- نتائج ملموسة وقابلة للقياس، تعزى مباشرة إلى البرنامج؛
- مدى وضوح المشهد وبروز ملامحه.

(هـ) الاستدامة، وتقيّم بالأخص من خلال ما يلي:

- العوامل المالية: القدرة المالية لليونسكو على مواصلة تنفيذ البرنامج وتحقيق النتائج المرجوة؛ وكذلك قدرة الدول الأعضاء (الجهات المستفيدة) على دعم البرنامج؛
- ملكية البلدان الشريكة: مستوى ملكية الدولة العضو للبرنامج، من حيث المشاركة فيه؛
- استراتيجية الخروج: وجود خطة للاستدامة/استراتيجية للخروج مع جدول زمني محدد تحديداً دقيقاً ونقاط خروج.

البرنامج الرئيسي الأول - التربية

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

٨ - في السياق العالمي الحالي، يُعد الدور الذي يضطلع به التعليم، بوصفه عاملاً من عوامل التغيير والتنمية على الصعيد الاجتماعي، أكثر أهمية مما كان عليه في أي وقت مضى. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تحقيق أولويات التنمية في عدد من المناطق، تواجه العالم تحديات هائلة تتمثل فيما يلي: أوجه تباين وتفاوت كبيرة بين البلدان وداخل تلك البلدان؛ وأزمة هجرة بشرية غير مسبوقه؛ وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب؛ وتنامي التطرف العنيف؛ والآثار الحادة الناجمة عن تغيير المناخ. ويُعد التعليم حافزاً رئيسياً في المجتمع فهو يساهم في بناء السلام وتعزيز التفاهم بين الثقافات. ومن خلال تمكين الناس من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم الضرورية لبناء عالم مستدام، ثمة قوة تحويلية تلك التي لا غنى عنها لتنفيذ جدول الأعمال حتى عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تمثل مهام اليونسكو في مجال التعليم أهمية بالغة. واليونسكو، بوصفها الوكالة الوحيدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التعليم، فهي تحتل مكانة فريدة في الماضي قديماً في برنامج التعليم على الصعيد العالمي للسنوات الخمس عشرة القادمة، وذلك من خلال الاستفادة من مهامها وبنائها وخبراتها الأساسية ومن خلال ترويج النهج القائم على الحقوق فيما يتعلق بالتعليم. وسيعمل قطاع التربية في اليونسكو على الاستفادة مما تحقق من تقدم من خلال إعداد جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وسيتم التركيز الاستراتيجي على جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وتماشياً مع ما ورد أعلاه، فقد كان الدافع من وراء تفعيل البرنامج الرئيسي الأول في الوثيقة ٣٧/٥/م يتمثل في اتباع نهج ذي شقين؛ تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتسريع التقدم نحو تحقيق غايات التعليم للجميع لعام ٢٠١٥؛ وإعداد جدول أعمال التعليم على الصعيد العالمي على طول السنوات الخمس عشرة القادمة عن طريق البناء على النجاحات والتحديات المتبقية. وقادت اليونسكو عملية الاستعراض الوطنية الخاصة بالتعليم للجميع، حيث قام أكثر من ١٢٠ بلداً، مدعوماً من اليونسكو، باستعراض أوجه التقدم المحرز. وأفضت هذه العملية إلى إجراء مناقشات بشأن السياسات ووفرت قاعدة أدلة صلبة من أجل إعداد جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥. وكانت اليونسكو حاسمة في صياغتها للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به والمتعلقة بالتعليم، وفي تركيزها على الدور الحاسم الذي يضطلع به التعليم في جدول أعمال التنمية المستدامة الشامل.

١٠ - ومن إحدى السمات الرئيسية لجدول أعمال التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الصفة العالمية التي يتمتع بها. وتقتضي الصفة العالمية التسليم بالمبادئ والمعايير المشتركة في مجال التعليم التي تكون قابلة للتطبيق في جميع البلدان؛ وتسلم الصفة العالمية بروابط التحديات في مجال التعليم على الصعيدين الوطني والعالمي، وتسلم بالتالي بالالتزام العالمي بالتصدي لتلك التحديات. كما تشير صفة العالمية إلى أن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذه تم جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن وضعها التنموي. ومراعاة لذلك، يتضح أن الدور والمهام الأساسية التقنية التي تضطلع بها اليونسكو في مجال التعليم، وكذلك دورها التنفيذي تكتسب أهمية بالغة في سياق أهداف

التنمية المستدامة. وبناءً على مساهمة اليونسكو الكبيرة في الدول الأعضاء على مر السنوات الماضية، سيواصل قطاع التربية مساعدته للبلدان التي تلتزم بالإطار التقني في الحق في التعليم، وتوفر الخبرات التقنية اللازمة لدعم رسم السياسات، وكذلك بناء القدرات على المستوى القطري.

١١- وفي إطار الإعداد للفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥، اضطلعت اليونسكو بدور رئيسي في رسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم، المحدد في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، المعتمد حديثاً، ويتمثل في "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". وطوال هذه العملية، جرى تعبئة المجتمع الدولي لتقييم التقدم المحرز من خلال برنامج "التعليم للجميع" والاتفاق على مجموعة جديدة من الغايات لعام ٢٠٣٠. وللارتقاء بكفاءة آليات التنسيق الخاصة بأنشطة التعليم للجميع التي كانت موجودة منذ عام ٢٠٠١، أجرت اليونسكو تقييماً دقيقاً للبنى القائمة وأنشأت آلية أشد تركيزاً وتبسيطاً في عام ٢٠١١. وتم إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ متفق عليه من قبل الجميع وذلك من خلال آليات تنسيق معدلة لبرنامج التعليم للجميع، ومحافل دولية مثل سلسلة المؤتمرات التشاورية الإقليمية، والاجتماع العالمي للتعليم للجميع (مسقط، أيار/مايو ٢٠١٤)، والمنتدى العالمي للتربية (إنشون، أيار/مايو ٢٠١٥). وتعزز اليونسكو مكانتها بنجاح في هذا السياق، بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم لدعم الدول الأعضاء في تحديدها لجدول الأعمال العالمي الجديد الخاص بالتعليم.^١ وها هي النتيجة تبدو جلية ومرئية للعيان ألا وهي قيادة اليونسكو الفكرية وقدرتها على دعوة الأعضاء لعقد الاجتماعات التي تيسر مثل هذه الحوارات الرفيعة المستوى، مدعومة بخبرات تقنية عالية، وتشمل تلك الخبرات استخدامها لشبكاتها، وجمعها لوجهي عمل المنظمة المعيارية والتشغيلي على مستوى البلدان.^٢

١٢- وسيُسترشد بإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي اعتمده بالترحيب العام ١٨٤ دولة عضواً (باريس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) في تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال إطار العمل هذا، أنيط باليونسكو مهمة قيادة وتنسيق عملية تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم والغايات المرتبطة به. ويتمثل التحدي بالنسبة إلى اليونسكو في الحفاظ على ريادتها على الصعيد العالمي، لمواصلة دعم عملية التنسيق الشفافة والجامعة على الصعيدين العالمي والإقليمي وضمان اتباع نهج متسق مركّز على النتائج في دعم البلدان.

١٣- وقد استُثمرت موارد هامة في دعم البلدان التي يمكن ألا تحقق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا بوصفها واحدة من الأولويتين العامتين للمنظمة. وعلاوة على ذلك، تعطي اليونسكو الأولوية لأربعة مجالات مواضيعية - رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع بأكمله؛ ومحو الأمية؛ والتعليم والتدريب في المجال التقني

^١ يبنّ التقييم الخارجي للتعليم في إطار آليات التنسيق العالمية والإقليمية للتعليم للجميع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ (المشروع ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦) أن "اليونسكو، في اضطلاعها بدورها التنسيقي، نفذت سياستها تنفيذاً كاملاً".

^٢ جاء في التقييم المذكور أعلاه أن "اليونسكو قد وفرت معلومات بشأن مضمون إطار رصد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة من خلال التفاعل الوثيق مع شركاء التنمية الآخرين".

والمهني؛ والمعلمون. ويعزز أسلوب التنفيذ المتسم بالتركيز على عدد محدود من المجالات المواضيعية^٣ مع النطاق الجغرافي المحدد قدرات الدول الأعضاء، على النحو المشار إليه في التقييم الخارجي الأخير، مما يستوجب الاستمرار في المستقبل.

١٤- وتماشياً مع الأولوية العامة للمنظمة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، بذل البرنامج الرئيسي الأول جهوداً كبيرة لمراعاة المنظور الجنساني في جميع أعماله. وتجدر الملاحظة بأن ما لا يقل عن نصف عدد المستفيدين من البرنامج الرئيسي الأول هن من الفتيات والنساء. وتم التشديد بصفة خاصة على تعليم الفتيات والنساء في مجالات محو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعلمين، والصحة في مجال التعليم. ونجحت اليونسكو في دعم أكثر من ٦٠ دولة من الدول الأعضاء في إطار سعيها إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وخططها واستراتيجياتها التربوية في المجالات الأربعة ذات الأولوية وأبرزت الانتماء الجنساني بوصفه قضية رئيسية من قضايا السياسات، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات (وعلى سبيل المثال، اعتمدت خمسة بلدان سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تتصدى لقضايا المساواة بين الجنسين واعتمدت ١٧ بلداً النهوض بسياسات وخطط وأنشطة محو الأمية المراعية لقضايا الجنسين). وعلاوة على ذلك، وفي "الإطار الشامل للشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء"، وضعت اليونسكو شراكات قائمة بين القطاعين العام والخاص وقامت بتعبئة الأموال اللازمة من الشركات الخاصة مثل إريكسون، وهابناب، ومؤسسة تشيانغ، ومجموعة وي دونغ، وكذلك من الجهات المانحة الناشئة، من أجل تطوير البرامج المستهدفة في البلدان الأفريقية مع مراعاة أوجه التفاوت الشاسعة بحسب الانتماء الجنساني.

١٥- وبإمكان المنظمة التأثير على التوجه الاستراتيجي للجهات المانحة في الدعم الذي تقدمه تلك الجهات في المجالات المواضيعية التي تحظى بالأولوية في دائرة اهتمام اليونسكو (ومثال ذلك المجالات الأربعة التي تحظى بالأولوية والتي يمّولها برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع، والمعلمين من خلال أموال الودائع الصينية، وبرنامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الذي تموّله جمهورية كوريا) وتقوم بتعبئة الأموال لصالح البلدان المستهدفة وذلك بهدف إقامة أوجه التآزر بين مختلف عمليات التدخل^٤. وجرى تعبئة موارد كبيرة من خارج الميزانية خلال فترة العامين الماضية باللجوء إلى

^٣ بيّن التقييم الخارجي لعام ٢٠١٥ الذي شمل برنامجاً من أكبر برامج قطاع التربية من خارج الميزانية وهو برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع أن "الموضوعات الأربعة التي تحظى بالأولوية تعتبر جميعها من المجالات ذات الصلة بالاستثمار، مع رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع، ومحو الأمية في المناطق التي كان لليونسكو فيها تاريخ طويل، والتعليم والتدريب في مجال التقني والمهني، وتدريب المعلمين في المناطق الناشئة التي تمثل نسبة مرتفعة من الطلب في البلدان المشاركة". وعلاوة على ذلك، بيّن تقييم خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن "نهج اليونسكو المتكامل بشأن التعليم والتدريب في مجال التقني والمهني يمتد إلى ما وراء الهدف الاقتصادي المتمثل في تزويد الأفراد بمهارات العمل. وأثبت هذا النهج أنه رائد على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتوسيع مفاهيم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال معالجة مسائل وثيقة الصلة بمهام اليونسكو، ومنها مثلاً الإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والتعلم مدى الحياة، والتنمية المستدامة، وإدراجها في الإصلاحات التي تجريها البلدان في ميدان التعليم والتدريب في مجال التقني والمهني. وهذا البعد الإنساني يميز اليونسكو بوضوح عن سائر الأطراف الفاعلة الدولية العاملة في ميدان التعليم والتدريب في مجال التقني والمهني."

^٤ في موريتانيا، تم إعطاء زخم إضافي لمسألة الانتماء الجنساني من خلال برنامج ملالا حيث تقوم اليونسكو بدعم محو الأمية من خلال برنامجها الخاص ببناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع.

جهات مانحة تقليدية وناشئة، وكذلك من القطاع الخاص، بما يتماشى مع البرنامج العادي وتعزيزاً لهذا البرنامج. وفي فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، نجح القطاع في تعبئة ما يقارب ٢٢٩ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٤٢٪ من الأموال المعبأة للمنظمة.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٦- في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تم إدراج الترويج والرصد والتقييم فيما يخص التعلّم كنتيجة جديدة مخصصة من النتائج المنشودة (النتيجة المنشودة ٦)، تسليماً بأهمية التعلّم للارتقاء بنوعية التعليم. وتسهم الهيئات المختلفة لليونسكو، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، والمكاتب الميدانية، ومعاهد الفئة ١ في التعلّم وفي تنمية القدرات في مجال العمل هذا. وتبيّن الدروس المستفادة خلال فترة العامين الماضية أنه قد لا يكون من المناسب معالجة مثل هذا النطاق الواسع للعمل في إطار نتيجة واحدة من النتائج المنشودة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى القيود المالية، لم يتسنى توظيف الموارد الكافية وتقديم الخبرات المطلوبة. ويتعين إعادة تصميم هذا المجال الهام من مجالات العمل في المستقبل، بغية جعله أكثر جلاءً وتكاملاً مع غيرها من المجالات التي تحظى بالأولوية والبرامج الخاصة بكل منها.

١٧- ومنذ سنوات عديدة، خصص البرنامج الرئيسي الأول النتائج المنشودة المتعلقة بالصحة والتعليم، مع التركيز بوجه خاص على فيروس/مرض الإيدز. وتُظهر اليونسكو النتائج المهمة للغاية في هذا المجال وقد تم التسليم بقدرتها الكبيرة على التنفيذ. ومع ذلك، وبفضل التقدم المحرز فيما يخص هذا الوباء، لم يتلقَ فيروس/مرض الإيدز اليوم مستوى الأولوية التي كان حاصلاً عليه على الصعيد العالمي على مر العقود القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، جرى خفض الأموال المخصصة للأعمال الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويمكن في المستقبل إدراج مجالات العمل المتعلقة بالصحة والتعليم، والعنف القائم على التمييز بين الجنسين في المدارس، والتربية الجنسية، التي تُعد ذات أهمية في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، في برامج تعليمية أكثر شمولاً.

١٨- وبوصفها وكالة متخصصة في مجال التربية، تتسم اليونسكو بإحدى المزايا النسبية في إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في مجال التعليم. ومع ذلك، ومنذ عام ٢٠١٢، شهد قطاع التربية انخفاضاً في عدد الوظائف يُقدر بنسبة حوالي ٢٠٪ نظراً إلى الوضع المالي للمنظمة، مما أعاق قدرتها على تحقيق ذلك. واستطاع القطاع تعويض هذه الخسارة، إلى حد ما، عن طريق حشد الخبرات باستخدام موارد من خارج الميزانية؛ ولا يتسنى بعد استبدال الوظائف الخاصة بالبرنامج العادي التي يتعين أن تضطلع بالمهام الأساسية للقطاع. ولا يزال النقص في الخبرات والموارد البشرية في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية يشكل تحدياً أمام القطاع.

١٩- وتلقت معاهد الفئة ١ السبعة المعنية بالتربية حوالي ٤٠٪ من مخصصات البرنامج الرئيسي الأول في ميزانية البرنامج العادي. وبوصفها معاهد متخصصة كل منها في مجال الخبرة التي تتمتع بها، فإن من مصلحة المنظمة التأكد من أن المعاهد تعمل على دعم تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. بيد أن قدرات هذه المعاهد مختلفة، على النحو الذي بيّنه

تقييم مرفق الإشراف الداخلي (في عام ٢٠١٢)؛ فبينما تُبيّن بعضها بعض النتائج القوية، تتناقص قدرة بعضها الآخر على الإنجاز. ومنذ عام ٢٠١٣، بُذلت جهود للارتقاء بإدارة هذه المعاهد واستقرارها المالي وكفاءتها. وحقق القطاع، بدعم من المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، تقدماً في المواءمة بين الاتجاهات البرنامجية للمعاهد وبرنامج عمل القطاع، وتبسيط البنى الإدارية، وتفعيل مفهوم الاستقلالية الوظيفية، وتعزيز تمويل المعاهد وتحقيق الاستقرار فيها، وفرض قيود على نهاية فترات ولاية مديريها. وسيُطلب بذل المزيد من الجهود في المستقبل لمواصلة تحسين القدرات والفعالية التنفيذية للمعاهد من الفئة ١، بما في ذلك حوكمتها.

السبيل إلى المضي قدماً

٢٠- ستستمر اليونسكو بالاضطلاع بعمل قطاع التربية من خلال استراتيجيتها المتوسطة الأجل وأهدافها الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ التي تهدف إلى تحقيق ما يلي: تطوير نُظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد للجميع مدى الحياة؛ وتمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين؛ ورسم ملامح جدول الأعمال العالمي للتعليم. وسوف تساعد اليونسكو الدول الأعضاء على تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به بطريقتين متوازيتين؛ ستقوم اليونسكو بتوجيه وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، وستستفيد من قدرتها على الجمع بين الأطراف المعنية للعمل على نحو وثيق مع الجهات المعنية الرئيسية في البلدان، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتنسيق البرامج والممارسات التشغيلية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات. وستشجع أيضاً الحوار مع الجهات المانحة التقليدية والناشئة لضمان زيادة الدعم للتعليم المستهدف من خلال إعداد نماذج تمويل مبتكرة ومستدامة.

٢١- وبموازاة ذلك، ستوفر اليونسكو الدعم التقني على الصعيدين العالمي والقطري لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية ورصدها في مجال التعليم، والارتقاء بالخيارات السياسية بما يتفق مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به، وتحسين التطوير التنظيمي والبنوي للنُظم التربوية. وستواصل اليونسكو رصد التقدم نحو تحقيق التعليم حتى عام ٢٠٣٠ من خلال إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى العمل الهام الذي يقوم به معهد اليونسكو للإحصاء في جمع الإحصاءات التعليمية لأغراض المقارنة. وستقوم اليونسكو بتعزيز دورها العملي على الصعيد القطري بالاستفادة من الموارد من خارج الميزانية لتمويل المبادرات القطرية.

٢٢- ومن أجل موازنة التحدي المتمثل في انخفاض الموارد البشرية، سيُعَبّى قطاع التربية ويشرك جميع الخبرات التي يمتلكها والشبكات والشراكات لضمان تنفيذ البرنامج بكفاءة وفعالية. وسيتم تعزيز الأنشطة التنفيذية الخاصة بالقطاع، وكذلك أنشطة الترويج لتعزيز التعاون بين القطاعات، وسيتم الاعتماد على المبادرات القائمة، مثل العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومشروع "شبكات شباب حوض المتوسط"، ومتابعة العمل في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21). كما سيتم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال - الجنوب - الجنوب كطريقة تنفيذ رئيسية ترمي إلى تقديم الدعم على الصعيدين

الإقليمي والقطري. وسيستند القطاع إلى السجل القائم للممارسات الجيدة في مجال التعليم لزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال – الجنوب – الجنوب.

٢٣- وستواصل اليونسكو تبسيط تركيزها البرنامجي عند الاقتضاء، من أجل ضمان تحقيق المزيد من التأثير والفعالية من حيث التكلفة والكفاءة. وبما يتفق مع سياسات المنظمة القاضية بتمديد دورة الوثيقة م/٥ من سنتين إلى أربع سنوات، وإتاحة إجراء تعديلات كل سنتين، قام قطاع التربية بالفعل بإجراءات تصحيحية لإعادة برمجة أنشطته بهدف الحد من عدد النتائج المنشودة فيما يعود بالفائدة الشاملة على البرنامج الرئيسي الأول. وفي ميزانية الوثيقة م/٥٣٨، أُعيد تصميم محور العمل ٣ لضمان تحسين التآزر والمواءمة مع متطلبات جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وسيركّز البرنامج الرئيسي الأول على ١١ نتيجة منشودة، مقارنة بالعدد الذي كان مدرجاً في الوثيقة م/٥٣٧ وقدره ١٣ نتيجة منشودة. وسيواصل القطاع تقييم نتائجه المنشودة التي وردت في الوثيقة م/٥٣٨ وسوف يتخذ الإجراءات ويجري التعديلات اللازمة لضمان أن يتجلى الاتساق والتركيز البرنامجي في الوثيقة م/٥٣٩.

ثانياً – التقييم بحسب النتائج المنشودة

محور العمل ١: مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع

النتيجة المنشودة ١: تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسات والخطط ضمن إطار التعلّم مدى الحياة

٢٤- في مجال السياسات وأنشطة التخطيط الخاصة بقطاع التربية، تساند اليونسكو الدول الأعضاء عبر توفير الالتزامات المتعددة السنوات، باتباع نهج متكامل لتنمية القدرات يجمع بين المساعدة التقنية على المستوى القطري، والتدريب والتوجيه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ووضع القواعد والمعايير وتقديم المشورة لتحسين السياسات والتخطيط والإدارة وإنتاج المعارف. وفي إطار الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥، أدى الدعم التقني الذي قدمته اليونسكو إلى البلدان إجراء التقييم الوطني للتعليم للجميع إلى السماح لحوالي ١٢٠ بلداً بالمشاركة في عملية تحليل التقدم الذي أحرزته تلك البلدان والتحديات المتعلقة بأهداف التعليم للجميع. وكان قد تشكل من خلال هذه العملية أولويات جدول الأعمال لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وقام بأداء هذا العمل المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية، بدعم من معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية ومعهد اليونسكو للإحصاء.

٢٥- وتماشياً مع مهام المنظمة وميزتها النسبية، تعمل اليونسكو في مجال التعليم في حالات الطوارئ من خلال توفير الدعم التقني لتقييم الاحتياجات ودعم السياسات فيما يتعلق بإعادة البناء وإجراءات الوقاية في حالات الطوارئ. وتقوم اليونسكو بتركيز أنشطتها على مرحلة ما بعد التعليم الأساسي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي. وقام الأردن، في سياق الأزمة السورية، على سبيل المثال، برسم خرائط لتحديد خصائص الالتحاق بالمدرسة واحتياجات التعلم

فيما يتعلق بالشباب السوري المؤهل للحصول على التعليم العالي من خلال الدعم الذي تقدمه اليونسكو. أما العراق فهو في صدد إصلاح نظامه الخاص بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بدعم من اليونسكو على الصعيد التقني.

٢٦- ويتسم العمل الذي تضطلع به اليونسكو في مجال السياسات وأنشطة التخطيط الخاصة بقطاع التربية بأهمية بالغة، ولا سيما في سياق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت اليونسكو النتائج، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية، وأثبتت قدرتها على التنفيذ، ولا سيما من خلال معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية ومعهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة. وعلاوة على ذلك، تشير التعليقات التي يقدمها المستفيدون في الدول الأعضاء بشكل مباشر من برنامج تنمية القدرات الخاص بمعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، مثل مديرو إدارات التخطيط والرؤساء الإداريين، إلى أن اليونسكو قد ارتقت بشكل ملموس في أدائها التنظيمي الشامل فيما يتعلق بكل هيئة من هيئاتها ودعمت ممارسات التخطيط القائم على الأدلة. وستواصل اليونسكو تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ التعليم حتى عام ٢٠٣٠ في مجالات مراجعة السياسات، والتحليل القطاعي، وإعداد الخطط الاستراتيجية والعملية. ومن خلال التوصية بشأن تعليم الكبار وتعلمهم التي نُفِحت حديثاً، ستواصل اليونسكو، على وجه الخصوص، تشجيع التعلم مدى الحياة، بما في ذلك من خلال التعلم غير النظامي وغير الرسمي.

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز القدرات الوطنية لتحسين البرامج الجيدة والجامعة والمراعية لقضايا الجنسين في مجال محو الأمية

٢٧- خلال فترة العامين الماضية، عزز ٣٥ بلداً سياساته وخطته الوطنية في مجالات محو الأمية الشباب والكبار، مع التركيز الشديد على المساواة بين الجنسين بدعم من اليونسكو. وتم تعزيز الإرادة السياسية من خلال عمل اليونسكو الترويجي والتنسيقي، ولا سيما من خلال ما يلي: اليوم الدولي لمحو الأمية (٨ أيلول/سبتمبر)؛ والجوائز الدولية لمحو الأمية، والتقرير بشأن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والقرار ذي الصلة الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها التاسعة والستين؛ وعملية إعداد خطة التنمية المقبلة في إطار الرؤية بشأن محو الأمية حتى عام ٢٠٣٠؛ ومتابعة المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار.

٢٨- وقد أُحرز تقدم في مجال محو الأمية والتعليم غير النظامي، ولا يزال حجم التحديات الهائل قائماً. وتشير التقديرات إلى أن هناك ٧٥٧ مليون من الكبار، ثلثاهم من النساء، يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة. ونظراً إلى هذه التحديات، لا يزال يتسم محو الأمية والتعليم غير النظامي بأهمية كبيرة. ولا تزال اليونسكو تقدم الدعم التقني على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة. واليونسكو هي الوكالة الوحيدة من بين وكالات الأمم المتحدة ذات التفويض بتشجيع محو الأمية؛ ومع ذلك ثمة ما يعوق ريادةها في هذا المجال، ألا وهو التجزئة والتفاوت في القدرات عبر مختلف هيئاتها.

٢٩- وهناك بعض التوجهات الاستراتيجية التي ينبغي المضي بها قدماً في السنوات المقبلة بغية تحقيق الهدف المعني بمحو الأمية في سياق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تعزز اليونسكو بوجه خاص توفير برامج محو الأمية عن طريق زيادة التأكيد على المساواة بين الجنسين ومن خلال آليات التنفيذ الابتكارية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل التعلم بالأجهزة المحمولة، وذلك من أجل معالجة أوجه القصور في أساليب التنفيذ التقليدية. وستنسق اليونسكو "التحالف العالمي لمحو الأمية" لتعزيز إقامة الشراكات القوية وتوفير التوجهات الاستراتيجية لضمان إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة المنشودة ٣: اضطلاع الدول الأعضاء بإعداد وتنفيذ سياسات تستهدف تحقيق التحوّل في مجال التعليم التقني والمهني

٣٠- نفذت اليونسكو استراتيجيتها الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥-٢٠١٠) التي تهدف إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتحسين نُظُمها وممارساتها الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ووفقاً لتقييم مرفق الإشراف الداخلي لعام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تُقيّم خبرة اليونسكو في تقديم المشورة في مجال السياسات العامة وبناء القدرات على الصعيد الوطني، في حين يمثل عملها المفاهيمي والمعياري قيمة مضافة معينة تساعد الدول الأعضاء على وضع وتحسين نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وأثبتت اليونسكو ريادتها في تحديد موقع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الصعيد العالمي بوصفه مساراً تعليمياً يسهم في تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والتعلم مدى الحياة والتنمية المستدامة. وبغية الاستجابة لمطالب الدول الأعضاء الواسعة، سيستمر تعزيز مجتمع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في اليونسكو ويتوافق مع تطوير "مجتمع الممارسة" من خلال مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بوصفه مركزاً للموارد. وستُعزز شبكة هذا المركز لتعمل بوصفها محركاً رئيسياً للتعلم المتبادل، وبناء القدرات، والنهوض بالتعاون الدولي بين المؤسسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٣١- ونظراً إلى التحدي المستمر المتمثل في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب وعدم تطابق المهارات، الذي يواجهه البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يبقى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بأنشطة اليونسكو. وفي هذا السياق، تم اقتراح استراتيجية جديدة بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تتماشى مع جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تيسير تحوّل نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لدى الدول الأعضاء من خلال ثلاثة مجالات تحظى بالأولوية: تعزيز توظيف الشباب وريادة الأعمال الحرة؛ وتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين؛ وتيسير التحوّل إلى الاقتصادات المراعية للبيئة والمجتمعات المستدامة. وستُبدل جهود حثيثة لزيادة تعبئة الموارد الرامية إلى دعم هذا المجال الحيوي من مجالات العمل.

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات تستند إلى البيّنات في مجال التعليم العالي لمواجهة التحديات المتعلقة بالإنصاف والجودة والاندماج والتوسع والحراك والمساءلة

٣٢- يوفر برنامج التعليم حتى عام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لإعادة وضع التعليم العالي في أحد مجالات الامتياز التي تتسم بها اليونسكو بوصفها الوكالة الوحيدة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ذات التفويض في مجال العمل هذا. وتدعم اليونسكو الدول الأعضاء في أربعة مجالات بهدف الارتقاء بنوعية التعليم العالي، هي: وضع القواعد والمعايير، وضمان الجودة في التعليم العالي، والتعلم عن بعد وعن طريق الإنترنت في مجال التعليم العالي، وبرنامج كراسي اليونسكو التابع لبرنامج توأمة الجامعات وربطها الشبكي. وسيجري الحفاظ على هذا التركيز لتوفير أوجه التآزر فيما بين هذه المجالات الرئيسية، من أجل استثمار الخبرات المتاحة، بالرغم من محدودية الموارد البشرية. ويتمثل الشاغل الخاص في عدم توافر الموارد لتمويل المعاهد الدولية فيما يتعلق بالتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (IESALC))، ومعهد الفئة ١ لليونسكو في مجال التعليم العالي. ومن أجل التخفيف من هذه التحديات، تم الشروع في استراتيجية التمويل للحصول على الاستدامة المالية للمعهد.

٣٣- ويتمثل واحد من أبرز الإنجازات في هذا المجال في اعتماد الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية (المعروفة باسم اتفاقية أديس) بمشاركة واسعة من البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤. وتضع الاتفاقية المنقحة أساساً متيناً لتحديث وتحسين نوعية التعليم العالي في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، خضع برنامج كراسي اليونسكو إلى مراقبة الجودة بشكل واسع لضمان تحقيق انسيابية أكبر على مستوى الشبكة. ويبقى التحدي لضمان أن تستخدم جميع قطاعات برنامج اليونسكو هذه الشبكة الموسعة من الشركاء الخارجيين في إطار تعزيز عمل المنظمة في مختلف المجالات.

٣٤- ويوفر إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي فرصاً جديدة لتيسير عملية العولمة سعياً إلى مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، وذلك لتعزيز نوعية نُظُمها الخاصة بالتعليم العالي. وستعمل اليونسكو على امتداد هذه العملية مع الدول الأعضاء ومجتمع التعليم العالي الدولي على إرساء الحوار وستوفر الدعم للقضايا المتعلقة بالسياسات.

النتيجة المنشودة ٥: تعزيز القدرات الوطنية، بوسائل منها التعاون الإقليمي، لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بشأن المعلمين بغية تعزيز نوعية التعليم والمساواة بين الجنسين

٣٥- تُعد قضية المعلمين مركزية فيما يتعلق بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ ويمثل عدد المعلمين المؤهلين على جميع المستويات وسيلة لتنفيذ الهدف والغايات المرتبطة به. وستشارك اليونسكو مشاركة نشطة، بالتعاون مع شركائها مثل التعليم الدولي، في ضمان أن يضطلع المعلمون بدور بارز في جدول أعمال التعليم العالمي الجديد. ومن الأهمية بمكان أن

تحتفظ اليونسكو بدورها المركزي في مجال السياسات ودعم البرنامج لصالح الدول الأعضاء، عن طريق تعبئة الموارد وحشد الخبرات على حد سواء والحفاظ على رؤية استراتيجية واضحة.

٣٦- وبدعم من مصادر من خارج الميزانية مثل برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع وأموال الودائع الصينية، تم اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين قدرات معاهد تدريب المعلمين في أفريقيا، بغية الارتقاء بنوعية تدريب المعلمين، مع التركيز بوجه خاص على تدريب المعلمات ومراعاة قضايا الجنسين. ولدى اليونسكو تفويض واضح في وضع المعايير المتعلقة بالمعلمين من خلال وثيقتين تقنيتين - توصية عام ١٩٦٦ بشأن أوضاع المعلمين وتوصية عام ١٩٩٧ بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي. وستوفر وحدة المعلمين الجديدة، التي تشمل فريق العمل الدولي المعني بالمعلمين بشأن التعليم للجميع بموجب اتجاه واحد، المزيد من أوجه التآزر في عملها.

النتيجة المنشودة ٦: النهوض بقدرات الدول الأعضاء على تعزيز عمليات ونتائج التعلّم القائم على الكفاءة ورصدها وتقييمها

٣٧- التعلّم مفهوم واسع يشمل محتويات وأساليب وعمليات وبيئات ونتائج. وقد نفذت مختلف هيئات قطاع التربية العديد من الأنشطة المتعلقة بـ"التعليم"، ولا سيما مكتب التربية الدولي لليونسكو الذي تركز نشاطه في المقام الأول على المناهج الدراسية. وبغية تحديد موقع اليونسكو على نحو استراتيجي في النقاش العالمي بشأن مقاييس التعلم والتقييمات الهامة، تم التركيز على التقييم التقويمي في السنوات الأولى من الالتحاق بالمدرسة. ومع ذلك، نتج عن هذا النهج صعوبات منذ أن جرى تحسين نوعية التعلم والتعليم من خلال روابط التقييم التقويمي لقضايا شاملة تتعلق بأصول التدريس والمناهج الدراسية وتدريب المعلمين. ويتعين على اليونسكو أن تواصل مشاركتها في المبادرات العالمية حول تقييم التعلم، والبناء على المجالات التي أثبتت فيها نتائج واعدة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، نسقت اليونسكو الدراسة التوضيحية المقارنة الإقليمية الثالثة التي شملت ١٥ بلداً وأكثر من ٣٠٠٠ مدرسة وحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طالب وعُملت نتائجها على نطاق واسع على راسمي السياسات في شتى أنحاء المنطقة.

٣٨- وكان من الصعب الاضطلاع بعمل المنظمة في هذا المجال في إطار برنامج واحد. ومن الممكن أن يُقترح في المستقبل إدراج "التعلّم" في جميع المجالات المواضيعية في إطار الهدف الشامل والواضح المتمثل في الارتقاء بنوعية التعليم. ويمكن أن تؤدي إقامة منصة داخلية مشتركة إلى جمع مجالات الخبرات والتجارب المتعددة عبر قطاع التربية في تنمية أطر الكفاءات ونواتج التعلم وأدوات التقييم فيما يتعلق بالمعلمين (من مختلف الأعمار) والمدرسين في مختلف مجالات التعلم.

النتيجة المنشودة ٧: تعزيز القدرات الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات خاصة بالتكنولوجيا في مجال التعليم، وخاصة فيما يتعلق بتدريب المعلمين والتطوير المهني

٣٩- في السنوات الماضية، عرف البرنامج المتعلق بمجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم نمواً ملحوظاً. وسعيًا إلى التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، تشترك اليونسكو مع الدول الأعضاء في أربعة مجالات

رئيسية، هي: (١) دعم السياسات، (٢) توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستخدامات المعلمين وتنمية قدرات المعلمين، (٣) التعلم بالأجهزة المحمولة، (٤) الموارد التعليمية المفتوحة. وعلى نحو ما يُسلّم به إنشيوون وتشينغداو، تمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانات كبيرة للتوسع في السنوات القادمة. وأثمرت الشراكة مع شركات القطاع الخاص التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء بوصفها جهة مانحة أو شريكاً تقنياً، مثل أسبوع التعلم بالأجهزة المحمولة وهو حدث سنوي رفيع المستوى يجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال. وفي إطار هذا النشاط، تعزز اليونسكو مكانتها بوصفها جهة فاعلة قيادية على المستوى الدولي.

٤٠ - وبالنظر إلى التحولات التي تشهدها النظم والسياسات التعليمية وكذلك القوة المتزايدة للإنترنت والمكان الذي يشغله في المجتمعات الحديثة، ينبغي أن تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم مجال اهتمام متزايد بالنسبة إلى اليونسكو. غير أن ذلك يتطلب تعزيز القدرات التقنية الداخلية، ويشمل ذلك ما يقدمه معهد اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات في مجال التربية. ولا يزال التحدي يتمثل في تحسين التعاون وتشاطر العمل مع قطاع الاتصال والمعلومات، وتعزيز قدرات معهد اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات في مجال التربية ليصبح جهة فاعلة نافذة في هذا المجال، وإدارة الشراكات مع القطاع الخاص.

محور العمل ٢: "تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين"

النتيجة المنشودة ٨: قيام الدول الأعضاء بإدماج عناصر التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان في السياسات والممارسات الخاصة بمجال التعليم

٤١ - يتسم تعليم المواطنة العالمية بأهمية كبيرة بوصفه عنصراً حاسماً من عناصر الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويستمد هذا التعليم تفويضه المتين من توصية عام ١٩٧٤ الخاصة بالتربية من أجل التفاهم على الصعيد الدولي. ويدعم تعليم المواطنة العالمية درء التطرف العنيف من خلال التعليم، وذلك تماشياً مع خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف. ولدى اليونسكو من المقدرة ما يمكنها من تنفيذ ذلك بإقامة الشراكات القوية التي أنشأتها.

٤٢ - وفي فترة العامين الماضية، اعتبرت المنظمة نفسها هيئة ريادية معترفاً بها عالمياً بشأن ترويج تعليم المواطنة العالمية ووضع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في المكان المناسب فيما يتعلق بدعم تعليم المواطنة العالمية الذي يبيّن الميزة النسبية التي تتمتع بها اليونسكو. أما النتائج الملموسة فتتمثل، من بين أمور أخرى، فيما يلي: إدراج تعليم المواطنة العالمية بوصفه غاية معينة (الغاية ٧) من غايات الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ واليونسكو بوصفها الجهة الداعية إلى عقد المنتدى العالمي بشأن تعليم المواطنة العالمية؛ والطلب المتزايد على نشر أهداف التعلم. وعلاوة على ذلك، تتزايد طلبات الدول الأعضاء عموماً بشكل سريع بشأن دعم تعليم المواطنة العالمية، بيد أنها تتزايد أيضاً في مجالات مثل درء التطرف العنيف عن طريق التعليم. وهذا يوفر أساساً متيناً في مواصلة العمل على تعليم المواطنة العالمية في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على درء التطرف العنيف عن طريق التعليم.

النتيجة المنشودة ٩: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مناهج التعليم والتعلم، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول الأعمال الدولي الخاص بالسياسات

٤٣- يتسم التعليم من أجل التنمية المستدامة بأهمية كبيرة بوصفه عنصراً من عناصر جدول الأعمال حتى عام ٢٠٣٠. فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وهو مدرج في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بوصفه غاية محددة وعنصراً رائداً بالنسبة إلى جميع أهداف التنمية المستدامة. ولدى اليونسكو قدرة عالية على التنفيذ في هذا المجال، على النحو الذي أشار إليه برنامج العمل العالمي، الذي وضعت له آلية تنفيذ متينة مع الشركاء الرئيسيين. ويمثل معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة مجالاً من مجالات عمل الشباب الشريكة بالريادة والتي تحظى بالأولوية في برنامج العمل العالمي. واضطلعت اليونسكو بدور الوكالة الرائدة فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) ونسقت مع برنامج العمل العالمي، الذي أقره المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين واعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/69/211)، مبيّنة الميزة النسبية التي تتمتع بها اليونسكو.

٤٤- وثمة نتائج ملموسة، من بين أمور أخرى، تتمثل فيما يلي: إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول الأعمال حتى عام ٢٠٣٠؛ والمؤتمر العالمي في عام ٢٠١٤ بوصفه حدثاً بارزاً في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإطلاق جائزة اليونسكو - اليابان للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، دعمت اليونسكو رسمي سياسات ومربين في ٥٦ بلداً لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التربية. وجرى إعادة إحياء شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة بوصفها أداة تنفيذ رئيسية لتعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وازداد دعم الدول الأعضاء واشتدت صلابه آلية تنفيذ برنامج العمل العالمي، هذا وتلتزم مجموعة واسعة من الشركاء بالعمل مع اليونسكو في السنوات المقبلة.

النتيجة المنشودة ١٠: قيام الدول الأعضاء بتوفير التربية الصحية الجيدة، والتثقيف بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية الشاملة، مما يساهم في تعزيز الحياة الصحية السليمة والمساواة بين الجنسين

٤٥- أدى تقدم اليونسكو في تحقيق النتيجة المنشودة ١٠ المتمثلة في تعزيز القدرات في أكثر من ٨٠ بلداً إلى الارتقاء بالتثقيف الصحي، بما في ذلك التربية الجنسية، وبالبيئات التعليمية الآمنة والشاملة. كما أدى عمل اليونسكو في هذا المجال إلى اتخاذها مكانة تتيح لها الرد على القضايا الناشئة، مثل تعزيز النظم المدرسية للاستجابة لحالات الطوارئ كحالة إيبولا على سبيل المثال. وقد تعززت قدرة القطاع على التنفيذ بفضل تخصيص موظف مهني وطني في أكثر من ٢٠ بلداً، بدعم من خمسة من مستشاري اليونسكو الإقليميين ومن القيادة العالمية في المقر. وتناقضت الأموال المخصصة للعمل المحدد على فيروس نقص المناعة البشرية، الأمر الذي يتطلب تعديلات على تموضع هذا المجال من العمل. ومع ذلك، لا تزال الدول الأعضاء تبدي اهتماماً بالغاً بمجالات العمل كمجال التربية الجنسية، كما هو مبين في تعبئة أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، والوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها من الوكالات في فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥. ولا تزال القضايا الهامة الناشئة مثل العنف القائم على الانتماء الجنساني في البيئة المدرسية، والترهيب والرفاه، تتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التعليم حتى عام

٢٠٣٠. وستواصل اليونسكو تعزيز مجالات العمل هذه وإجراء التعديلات البرمجية المطلوبة للتأكد من أن هذه التعديلات قد أخذت مكانها المطلوب في برنامج التعليم العام.

محور العمل ٣: النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم

النتيجة المنشودة ١١: رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم والسياسات العالمية في مجال التعليم بالاستناد إلى البحوث والدراسات الاستشراعية الصادرة عن اليونسكو وعن غيرها من الجهات المعنية

٤٦- يُمثّل تعزيز مهمة اليونسكو المعيارية والفكرية على الصعيد العالمي من خلال البحث والاستشراق عنصراً رئيسياً من عناصر الدور الذي تضطلع به المنظمة بوصفها وكالة تقنية رائدة في مجال التعليم على الصعيد الدولي. ويشير الكتاب المعنون "إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي؟"، الذي نشر في عام ٢٠١٥، إشارة واضحة إلى مساهمة اليونسكو في نشر المعارف بوصفها مصلحة عامة. واستناداً إلى تجميع الأدلة القائمة والخاضعة للتحليل من منظور معياري، بنت اليونسكو رؤيتها أو إعادة تصوّرها الذي ينعكس في جدول الأعمال الموسع والأكثر طموحاً لأهداف التنمية المستدامة وللهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالتعليم (التعليم حتى عام ٢٠٣٠). وعلاوة على ذلك، أجرت جميع معاهد الفئة ١ بحثاً تطبيقية في مجال دعمها للتعليم حتى عام ٢٠٣٠، بدرجات مختلفة. واضطلع الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بدور رئيسي في دفع عجلة الأنشطة البحثية إلى الأمام في مختلف المواضيع المتعلقة بالتعليم بوصفه أساساً لتقييم إنجازات التعليم للجميع.

٤٧- ويجب أن تكون البحوث التي تجريها اليونسكو أكثر اتساقاً مع عمل اليونسكو في مجال تنسيق ورصد جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وإن إدراج عمل اليونسكو المتعلق ببحوث التعليم في بنية دعم وتنسيق موحّدة ومشاركة للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ في المقر ينبغي أن يضمن تحقيق ترابط أفضل بين المهمتين، والمزيد من التآزر في التفكير الاستشراقي والبحوث التعليمية التطبيقية التي تُجرى في كل أقسام قطاع التربية في اليونسكو.

النتيجة المنشودة ١٢: تشجيع ورصد ممارسة الحق في التعليم والتقدم صوب تحقيق الأهداف الدولية للتعليم، وإثراء الحوار بشأن السياسات بالبيّنات المجمعة

٤٨- تؤكد الأطر التقنية التي تمثل جوهر مهمة اليونسكو على عدم القابلية للتصرف في الحق في التعليم. وقد تم دعم تطبيق الدول الأعضاء للحق في التعليم من خلال تطوير ورصد قواعد ومعايير التعليم الخاصة باليونسكو والمشورة التقنية المقدمة في استعراض أو وضع أطرها القانونية والسياسية. وهذا النهج القائم على الحقوق، الذي عززته اليونسكو بشدة على مر السنوات الماضية، يمثل الأساس المتين للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق الاستراتيجية الجديدة بشأن الوثائق التقنية، يشكل العمل التقني عنصراً أساسياً من عناصر عمل برنامج التعليم عبر جميع المهام والأنشطة التي يضطلع بها قطاع التربية. وتمثل النتائج الملموسة، من بين أمور أخرى، ما يلي: آليات الرصد المتينة التي تعزز تشاطر المعلومات

والترويج لها؛ وقاعدة بيانات عالمية تضمن المساءلة والشفافية؛ واستعراض المبادئ التوجيهية القانونية والسياسية؛ والطلبات ذات الصلة المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح قانون التعليم.

٤٩- التقرير العالمي لرصد التعليم (أو تقرير (GEM))، المعروف رسمياً باسم "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" (GMR)، هو تقرير مستقل تحريراً، متين، مستند إلى بيانات، يرصد التقدم على طريق تحقيق هدف التعليم العالي وغاياته، اعتمده المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥، في إطار الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وعلى مر الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥، كان للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع دور فعال في رصد التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي على طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع. وقدم التحليل الوارد في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أساساً هاماً للبحوث المستندة إلى بيانات مهّدت الطريق أمام إعداد جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال التعليم. ومن المسلم به على نطاق واسع أن هذا التقرير يمثل نشاطاً ترويجياً وأداة تقنية لا غنى عنهما لضمان توفير التعليم الأساسي والجيد للجميع وغيرها من أولويات السياسات في مجال التعليم والتعلم. ومع تحديد التفويض لفريق التقرير العالمي لرصد التعليم في عام ٢٠١٥، واستناداً إلى الخبرات المتراكمة التي يتمتع بها، استهل هذا الفريق ابتداءً من عام ٢٠١٦ سلسلة جديدة من تقارير رصد التعليم تركز على الجانب الدولي.

النتيجة المنشودة ١٣: تعزيز الالتزام السياسي بالتعليم في جداول العمل العالمية والإقليمية والوطنية، وتعزيز أساليب التعاون

٥٠- نجحت اليونسكو من جديد بتبؤو الصدارة بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم في دعمها للدول الأعضاء لتحديد جدول أعمال التعليم العالمي الجديد. ومنذ عام ٢٠١٢، سّرت اليونسكو، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مشاوره الأمم المتحدة المواضيعية العالمية بشأن التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن خلال ربط هذه العملية بآليات التنسيق القائمة للتعليم للجميع، فقد تمت الدعوة بنجاح لإعداد خطة واحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأبلغ اتفاق مسقط الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٤ (التقرير العالمي لرصد التعليم) باقتراح الفريق العامل المفتوح بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك إطار أهداف التنمية المستدامة الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). وقد شكّل هذا الإطار أساس إعلان إنشيوون والمنتدى العالمي للتربية (أيار/مايو ٢٠١٥) الذي مثّل معلماً رئيسياً في رسم جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. واعتمد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) ليُسترشد به في تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي بالنسبة إلى اليونسكو في الحفاظ على دورها القيادي على الصعيد العالمي، ومواصلة عملية التنسيق الشفاف والشامل، وضمان اتباع نهج مترابط يركز على النتائج في دعم البلدان.

البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

٥١- إن اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة التي لها ولاية محدّدة الطابع فيما يخص العلوم والتي تحظى باعتراف وتقدير واسع النطاق من الأوساط العلمية ولا سيما في الدول الأطراف النامية التي تحتاج إلى الانتفاع بالمعارف العلمية في نشدائها تحقيق التنمية المستدامة.

٥٢- لقد اضطلعت هذه المنظمة بمهمة استراتيجية في شحذ الوعي بالدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها وسائل تمكين وعوامل دفع بالتنمية المستدامة قدماً وفي النهوض بهذا الدور، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. فالعلوم والتكنولوجيا والابتكار غدت تحظى أكثر منها في أي وقت مضى بالاعتراف بصفتها السبل الرئيسية إلى التنمية المستدامة كما يشهد عليه أهم الاستنتاجات التي خلص إليها في عام ٢٠١٥ ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المحدّدة فيها، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل اسطنبول من أجل أقل البلدان نمواً. وتولى عناية خاصة لنقل المعارف والتكنولوجيا ولبناء القدرات، كما تجسّد في اعتماد آلية التيسير في مجال التكنولوجيا (خطة عمل أديس أبابا) أو في إنشاء بنك للتكنولوجيا (خطة عمل اسطنبول).

٥٣- إن من شأن عمل المنظمة المتعلق بسياسات العلوم، ودورها التحفيزي الرئيسي في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسة، واستعمالها أدوات الرصد، والتزامها بالخطط الدولية المتعلقة بالعلوم الناشئة ومشاركتها الضرورية في تنفيذها مشاركة لا غنى عنها، ما يجعلها مؤهّلة بصورة خاصة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولئن اعتُرف بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار فيما يخص التنمية المستدامة اعترافاً واسع النطاق فإن البرنامج الرئيسي الثاني يواجه التحدي المتمثل في اغتنام هذه الفرصة الفريدة وإقامة التوازن الدقيق بين موارده وبين توجّيات الدول الأعضاء والشركاء. فيجب على المنظمة أن تُعنى كبيرَ العناية بالسهر على تقديم المساهمة المناسبة في آليات الأمم المتحدة الحديثة الإنشاء والتعاون الناجع معها بغية العمل المستند إلى التآزر والنهج المشتركة.

٥٤- وتشمل برامج اليونسكو الحالية الخاصة بالعلوم، ولا سيما البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (IHP) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) والبرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP) والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP)، طيفاً واسعاً من التخصصات العلمية وما يقترن بها من نهج متعلقة بالسياسة ونهج متعلقة بالتنفيذ. ويبرز السياق الدولي والتنظيمي السريع التغير ضرورة الانتقال إلى التركيز على المبادرات التجريبية التمهيديّة في مجالات السياسة والرصد والتقنين والابتكار، التي تدار في مقر اليونسكو لكن تنفّذ بصورة رئيسية في الميدان، ثم قيام الدول الأطراف عند نجاحها بتوسيع نطاقها.

٥٥- وبالقياس إلى الميزانية العادية البالغة ٦٥٣ مليون دولار أمريكي المخصّصة لقطاع العلوم الطبيعية في إطار وثيقة الميزانية المعتمدة ٣٦ م/٥ قُلِّصت ميزانيته العادية بحسب خطة الإنفاق في إطار الوثيقة ٣٧ م/٥ بمقدار ١٢,١ مليون دولار أمريكي (٢٥ في المائة) فبلغت ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي. وإزاء هذا التحدي عبأ هذا القطاع أموالاً خارجة عن الميزانية بلغ مجموعها ٧٨ ٣٢٨ ٠٠٠ دولار أمريكي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وهبات بلغ مجموعها ٢ ٤١٥ ٠٠٠ دولار أمريكي. ويشار من جهة أخرى إلى أن الميزانية المخصّصة لسد تكاليف الموظفين بحسب الخطة القائمة على إنفاق ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي في إطار الوثيقة ٣٧ م/٥ تنطوي أيضاً على تخفيض يقارب مقداره ٧,٠ ملايين دولار أمريكي (أي ما نسبته ٢١ في المائة) بالقياس إلى المقدار المناظر في الميزانية المعتمدة بالوثيقة ٣٦ م/٥ البالغة ٦٥٣ مليون دولار أمريكي. وأفضى ذلك إلى تقليص ملاك الوظائف بمقدار ٣٢ وظيفة (أي ٢٢,٥ في المائة) خلال فترة السنتين تقليصاً شمل جميع وحدات القطاع، مؤدياً إلى نقص خطير في الموارد البشرية اللازمة لإحراز النتائج المثلى في تنفيذ البرامج وفي القدرة على جمع الأموال. وطُبِّق تخفيض ملاك الوظائف في المقر وفي الميدان لكن القطاع بذل قصاره لاستدامة حضوره الميداني من خلال تسويات ضمن نطاق الموارد المتاحة.

السبيل إلى المضي قدماً

٥٦- يُنتظر أن يُثابَر في نشاط اليونسكو في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار على التركيز في المقام الأول على مسائل التنمية، باتّباع نهج جامعة شاملة لعدة قطاعات تُستهدف بها البلدان النامية، ولا سيما الأولوية العالمية المتمثلة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان والأبعاد الأخلاقية. كما سيتعيّن في البرنامج الرئيسي الثاني إيلاء عناية خاصة لحظوظ المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية بما يناسب من المكانة ومن إمكانية التعبير عن الشواغل ولتجسيد ذلك في تخطيط البرامج وتنفيذها.

٥٧- وينبغي أيضاً أن يُستنار في التوجهات فيما يخص البرنامج الرئيسي الثاني في المستقبل بنتائج العملية الجارية حالياً لقرن الأنشطة البرنامجية بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ بغية استبانة المجالات التي يمكن فيها العمل على النحو الأكثر فعالية لتحقيق الفائدة والمزايا النسبية.

٥٨- ولئن كانت الدول الأعضاء قد أولت، في عملية تنفيذ الميزانية المدرجة بالوثيقة ٣٧ م/٥ على أساس الأولويات، درجة أولوية تمويلية أعلى لعلوم المياه والعلوم الإيكولوجية التطبيقية حيث يبدو أن المنافع التي تجنيها المجتمعات هي أقرب تحقّقاً فإن الاستثمار الهادف في العلوم والتكنولوجيا والابتكار هو أيضاً السبيل الذي ستجني به الدول الأعضاء المنافع في الأمد الأطول على طريق النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن تهيئة الظروف المؤاتية للعمل على طريق بناء مجتمعات المعرفة والاقتصادات الزرقاء/الخضراء المستدامة تستلزم (كما يُشدّد عليه في الوثيقة المعنونة "تقرير اليونسكو للعلوم: حتى عام ٢٠٣٠") حسن الحوكمة، ولا سيما حسن الحوكمة في مجال العلوم وسياسات العلوم الشاملة شمولاً يمتد نطاقه من الاختيارات الحسنة على صعيد الاستثمار في البحث والتطوير وصولاً إلى التعليم النظامي للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في جميع المراحل، وتشجيع المواطنين على الإلمام بالعلوم. وقد صُنِّف جميع البرامج الرامية إلى تحقيق

هذه الأهداف ضمن إطار البرنامج الرئيسي الثاني باعتبارها متدنيةً درجةً الأولوية، فتعيّن على القطاع الاقتصار على مجرد تدبّر أمره من خلال الأموال الخارجة عن الميزانية لدعم أدوات من قبيل "تقرير اليونسكو للعلوم"، و"المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار" (GO-SPIN) وكذلك التقارير العالمية عن التنمية المائية (WWDR)، باعتبارها وثائق رئيسية فيما يخص التخطيط والرصد.

٥٩- وينبغي أيضاً الاستثمار في الاستراتيجيات الإقليمية الخاصة بالاحتياجات والأولويات الإقليمية. ولا يمكن قياس النتائج ذات الوقع إلا من خلال تقييم البرامج الطويل الأجل الذي يُفتقر إليه في الوقت الحاضر. وتكتسب اليونسكو من ولايتها الواسعة النطاق ميزة حاسمة في منظومة الأمم المتحدة على صعيد تنفيذ البرامج الشاملة الجامعة للتخصصات في مجالات من قبيل تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي لتغير المناخ. فالشبكات المنقطعة النظر العاملة في مجال العلوم المتمثلة في المعاهد والمراكز من الفئتين ١ و ٢ وكراسي اليونسكو تهيئ إذا عُبئت كلَّ التعبئة أدوات قوية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويُزَمَع عقد الاجتماع العالمي الأول للمراكز من الفئة ٢ التي يتصل عملها بالعلوم في أيار/مايو ٢٠١٦ في الصين.

٦٠- وفيما يتعلق بالبرامج البيئية، ينبغي استطلاع إمكانية المزيد من التآزر بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (IHP) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) وسائر القطاعات المعنية من قطاعات اليونسكو لتحسين الاستعانة بشبكة معازل المحيط الحيوي بغية النهوض بما تستلزمه التنمية المستدامة من الحلول المستندة إلى العلوم والمتسمة بالشمول في الوقت ذاته. وينبغي الاستمرار على تقديم الدعم لبرنامج علوم الأرض، ولا سيما في ضوء بناء قدرات الدول الأعضاء النامية على تنظيم مواردها المعدنية الوطنية حيث تتمتع اليونسكو بميزة نسبية بيئية.

٦١- وفي الوقت ذاته يظل التحدي المتمثل في وجوب إقامة التوازن بين التمويل في إطار البرنامج العادي وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية للتكفل بمتانة البرامج واستدامتها ماثلاً. وتؤدي محدودية الموارد البشرية والموارد المالية إلى الافتقار إلى آلية للتنبؤ فيما يخص مختلف المجالات البراجمية تمثّل رابطاً بالعمل على طريق تهيئة مجموعة شاملة من المشاريع المتصلة بالعلوم.

ثانياً - التقييم بحسب محور العمل/النتيجة المنشودة

محور العمل ١: تعزيز السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ووضع نظم قوية للحوكمة وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع

النتيجة المنشودة ١: تعزيز السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات، وتوطيد التشارك مع المجتمع، بما يشمل الفئات الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية

(1) سياسة العلوم، والترابط بين العلوم والسياسات

٦٢- قامت دول أعضاء عديدة بوضع سياساتها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وأعملت هذه السياسات وتعلّمت سبل مراقبة تنفيذها استناداً إلى آليات أنشأتها اليونسكو مثل المرصد العالمي المعني بسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN) والتقارير القطرية، وذلك في منطقة أفريقيا بخاصة وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة الدول العربية ومنطقة آسيا بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم تمكين الدول الأعضاء من وضع مؤشرات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال دعمها بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء ومركز من الفئة ٢ هو المركز الدولي للبحوث والتدريب المعني باستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا (CISTRAT). ويُمضى في تمكين الدول الأعضاء من الإحاطة الأفضل بآثار السياسات على مساهمة النساء في العلوم، وتحسين تشكيلة تداويرها المتخذة على صعيد السياسات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٦٣- وبمتابعة الاتجاهات في مضمار العلوم والتكنولوجيا والابتكار بواسطة تقرير اليونسكو للعلوم، تسنّت الاستعانة بهذا التقرير من أجل المراقبة العالمية للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الغاية ٩-٥ من الغايات المرتبطة بالهدف ٩ من هذه الأهداف، ما عزّز مكانة اليونسكو بصفتها الوكالة الرائدة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. كما أن منتدى العلوم العالمي لعام ٢٠١٥ وفّر إطاراً للتباحث الرفيع المستوى بشأن مساهمة العلوم والتكنولوجيا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٤- إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠"، الذي عُقد في عام ٢٠١٢، شدّد على أهمية تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات وقاعدة المعارف العلمية. وتنبط باليونسكو طبيعتها الدولية الحكومية دوراً محورياً في هذه الجوانب تؤديه بالتعاون مع شركائها الرئيسيين من الأمم المتحدة ومن الأوساط العلمية والحكومية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك كما تبيّنه الأمثلة التالية. فاليونسكو رسّخت، باستضافتها أمانة المجلس الاستشاري العلمي (SAB) التابع للأمم المتحدة، مكانتها بصفتها المنظمة الرائدة بين منظمات الأمم المتحدة في مجال إسداء المشورة العلمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى منظومة الأمم المتحدة. وحتى تاريخه أسدى هذا المجلس المشورة بشأن دور العلوم فيما يخص خطة التنمية المستدامة، وتغير المناخ، وثورة البيانات، والتحديات الجسام، والمعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية. إن اليونسكو، بصفتها واحدة من هيئات الأمم المتحدة الأربع المنتسبة إلى المنبر الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وهو الهيئة الدولية الحكومية الحديثة الإنشاء التي تتولى تقييم حال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي يهيئها للمجتمع، تسهم في عمليات التقييم العالمي والمناحي المتصوّرة الجديدة للتشارك واتخاذ القرارات التي ستساعد الدول الأعضاء على تصميم سياسات راسخة للصوصن الأمثل مع دعم التنمية المستدامة. وقد تكفّلت اليونسكو بإعمال مبادرة "أرض المستقبل"، وهي البرنامج العالمي الرئيسي المعني بالتشارك في تصميم وإنتاج المعارف من خلال البحوث الجامعة للتخصّصات فيما يتعلق بالمناخ العالمي، بما في ذلك تغير المناخ، المهياً لتزويد الدول الأعضاء

بالأساس المعارفي اللازم الذي يقوم عليه الترابط بين العلوم والسياسات وللمتمكين من رسم السياسات المستنير والمستند إلى بيّنات.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٦٥- يستعان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار بجميع أبعادها بمثابة وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيجب على اليونسكو أن لا تفوّت هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل المتاحة لشغل هذه الساحة. وقد تمثل أكبر المصاعب في ضرورة استدامة توفّر ما يكفي مما يُموّل في إطار البرنامج العادي من الموارد المالية والموارد البشرية المتمتعة بالخبرة في هذا المجال، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لتعبئة ما يكفي من الأموال الخارجة عن الميزانية وتلبية طلب الدول الأعضاء المتزايد على الانتفاع بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وثمة سوانح جديدة متاحة لليونسكو لزيادة تأثيرها من خلال آلية التيسير في مجال التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا، تينك المبادرتين الحديثتين في سياق الخطة الدولية للتنمية. لقد نُوّه في إطار التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٠ للهدف ٤ من أهداف البرنامج الاستراتيجية ("تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار") إلى أنه "تمتع اليونسكو بميزة نسبية في حفز التعاون العلمي على المستوى العالمي وفي توفير قيادة عالمية فيما يخص بناء القدرات ورسم السياسات ... وتعد اليونسكو إحدى المنظمات الدولية القليلة التي تضطلع بمهمة النهوض بقضية المساواة بين الجنسين في مجال العلوم".

٦٦- وفي المستقبل ستتعين معالجة مسألة التوازن بين الموارد الموقّرة في إطار الميزانية العادية والتمويل الخارج عن الميزانية، الذي يعتمد عليه تنفيذ البرنامج اعتماداً زائداً. ومن البيّن أيضاً أن ثمة حاجة إلى تعزيز الخبرة التي يتمتع بها العاملون الموظفون في إطار الميزانية العادية. ويجب تعزيز التقرير العالمي للعلوم باعتباره أداة رصد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ينبغي توسيع نطاق المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN). ويجب تكميل المنتديات الدعوية، مثل المنتدى العالمي للعلوم والمنتدى العالمي للابتكار، بمنتدى عالمي للدبلوماسية في مجال العلوم بغية إبراز الدور المحوري الذي تؤديه العلوم في الإسهام في تحقيق السلام والأهداف الإنمائية المقرّرة دولياً. ويُرمَع إجراء تقييم خارجي لعمل اليونسكو المتعلق بسياسة العلوم وبناء القدرات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويُفترض أن تساعد نتائج ذلك التقييم في الاهتداء إلى السبيل إلى الماضي قُدماً.

(٢) المجموعات الضعيفة الحال: الدول الجزرية الصغيرة النامية ونظم المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية

٦٧- لقد أعدت اليونسكو مساهمات تشمل بنطاقها جميع وحداتها للسهر على نجاح فعاليات السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نُظمت في عام ٢٠١٤ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بهذه الدول الذي عُقد في ساموا. كما أعدت اليونسكو، متابعاً منها في شأن الوثيقة الختامية المسماة مسار SAMOA ("إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية")، بمساهمات من جميع البرامج والدول الأعضاء من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مشروع خطة عمل للدول

الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية لتنفيذها ووثائق متصلة بهما ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والتسعين بعد المئة ودورته المئتين ودورته الأولى بعد المئتين.

٦٨- وقد حُزرت اليونسكو العمل لتحقيق نقلات كبرى على صعيد الاعتراف العالمي بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية التي غدت معترفاً بها اعترافاً كاملاً بشأن تغير المناخ في تقرير التقييم الخامس للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) وفي اتفاق باريس. وكذلك يُعترف بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية فيما يخص التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات التقييم التي يقوم بها المنبر الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، ويُعترف بها فيما يخص الحد من مخاطر الكوارث اعترافاً يرد في الوثائق الختامية لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR).

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٦٩- إن العمل فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية يسهم في تحقيق الهدفين ١ و١٣ من أهداف التنمية المستدامة من أجل توفير مقومات الصمود، والهدف ١٥ من هذه الأهداف من أجل استدامة أسباب العيش. وتتزايد الطلبات ذات الصلة الصادرة عن جهات منها المنبر الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) والمجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم العام للأمم المتحدة، بغية توسيع نطاق العمل بشأن معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في مجال تغير المناخ ومجال الحد من مخاطر الكوارث، والجمع بين العلوم وبين معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. إن هذا المجال المستجد على صعيد الترابط بين العلوم والسياسات يستلزم الابتكار القائم على الجمع بين التخصصات وإحراز نتائج عالية الجودة لكي تظل اليونسكو في طليعة ركب التطور.

٧٠- وفي المستقبل سيصعب التوصل، بالاستعانة بالموارد الحالية، إلى الحفاظ على الدور القيادي الذي تؤديه اليونسكو بينما تتأتى عن الاعتراف العالمي بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية طلبات واحتياجات إلى التمويل، في مجالات منها مجالات جديدة مثل الحد من مخاطر الكوارث. كذلك يمكن فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيز إسهام اليونسكو بشتى وحداتها من خلال تحسين التنسيق وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية. ويُفترض أن تهيئ خطة العمل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية تنفيذها الإرشادات اللازمة لتحسين أداء البرنامج لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧١- إن النتيجة المنشودة ١ هي نتيجة دمج ثلاث نتائج منشودة واردة في الوثيقة ٣٧ م/٥ المعتمدة، تشمل أبعاداً متعددة لنظم العلوم والمعارف فيها بما في ذلك سياسة العلوم والترابط بين العلوم والسياسات ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف

المحلية واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُلاحظ في آن معاً أن طلب الدول الأعضاء في المجالات الأخيرة الذكر كبير لكن الدول الأعضاء أسندت إلى هذه المجالات درجة أولوية تمويلية متدنية، وذلكم وضع يستلزم المزيد من الدراسة.

محور العمل ٢: بناء القدرات المؤسسية في العلوم والهندسة

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز بناء القدرات فيما يخص البحوث والتعليم في مجال العلوم الطبيعية، بجملة وسائل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

النتيجة المنشودة ٣: النهوض بالبحث والتعليم في المجال الهندسي المتعدد التخصصات لأغراض التنمية المستدامة وتطبيقهما

٧٢- عززت الدول الأعضاء النامية قدرتها في مجال العلوم على مستويات عديدة من خلال البحوث ودورات التدريب والمنح والزمالات وذلك عن طريق مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (ICTP)، وأكاديمية العلوم العالمية للتقدم العلمي في البلدان النامية (TWAS)، والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP). وقد أفضت السنة الدولية للضوء والتكنولوجيا القائمة على استخدامه التي تكوّلت بنجاح كبير إلى ١٢ مبادرة جامعة للتخصصات في مجال تعليم العلوم.

٧٣- وتم تشجيع علميات طموحات فنالت عشر منهن جوائز ومُنحت أربع وعشرون منهن زمالات تقديراً لهن و/أو دعماً من خلال الشراكة بين شركة L'Oréal ومنظمة اليونسكو من أجل مساهمة النساء في العلوم؛ ومنظمة العمليات في الميدان العلمي من أجل العالم النامي (OWSD) القائمة في أكاديمية العلوم العالمية للبلدان النامية (TWAS)، التي يبلغ الآن عدد العلميات العضوات فيها ٥٩٥ ٤ والتي قدمت الدعم إلى ١١٤ شابة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والتحققت بالمخيم الصيفي للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الذي أُقيم في كينيا ٥٠٠ فتاة، راح بعضهن يدرسن هذه المواد في الجامعة.

٧٤- وفيما يخص الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة، استفاد من أنشطة التدريب أربعة وعشرون بلداً. وثمة الآن خمس دول أعضاء أفريقية تعتمز توسيع نطاق تزويد مدارسها الريفية بالكهرباء على المستوى الوطني من خلال جهودها الخاصة على صعيد تعبئة الموارد، استناداً إلى النتائج التي تتحقق على نحو بيّن المشروع الخارج عن الميزانية الجاري تنفيذه في الدول المعنية المسمى "تزويد المدارس الريفية بالكهرباء المستمدة من الطاقة الشمسية".

٧٥- وأنشئ تحالف أفريقيا للهندسة نتيجة لأسبوعي أفريقيا للهندسة الأولين اللذين نظمتها اليونسكو لتناول مسألة تعليم الهندسة في هذه القارة. وفي آسيا بُذلت جهود لتشجيع اعتماد مناهج تعليم الهندسة وشهادات المهندسين بحيث يحظى مزيد من البلدان بالاعتماد الدولي بموجب اتفاق واشنطن لعام ١٩٨٩. وجرت من خلال أنشطة تواصلية التوعية على النطاق العالمي بالحاجة إلى مزيد من المهندسين، ولا سيما المهندسات، وعُززت النهج الجديدة لتعليم الهندسة، ولا سيما عن طريق المراكز من الفئة ٢.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٧٦- على الرغم من إسناد الدرجة "جيم" إلى الأداء فيما يخص النتيحتين المنشودتين المعنيتين فإن الدول الأعضاء أعربت بوضوح عن رغبتها في استمرار دعم برامج العلوم الأساسية، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، والطاقة المتجددة، كما يبرهن عليه مقدار ما حُصِّل من الأموال الخارجة عن الميزانية. ويصح ذلك على أفريقيا بصورة خاصة. ويتزايد إبراز البرامج الخاصة بالمساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للعيان على الصعيد العالمي.

٧٧- إن لليونسكو ميزة نسبية هامة في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تتأتى عن ولايتها الجامعة للتخصّصات والأولوية التي توليها للمساواة بين الجنسين. وإلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تستند خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برمتها، ولا سيما الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة (الغاية ٩-٥) والهدف ١٢ منها (الغاية ١٢-أ)، كما يُستند إلى العلوم الأساسية اللازمة لتخفيف وطأة تغير المناخ والتكثيف معه.

٧٨- وقد خُليص في إطار تقييم المركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) الذي أُجري في عام ٢٠١١ إلى أن "المركز الدولي للفيزياء النظرية مؤسسة جيدة الأداء وذات تأثير تجمع بين البحوث العالية الجودة وبناء القدرات العلمية الهامة في البلدان النامية. وتعلق التحديات الماثلة على طريق المضي قدماً [...] بتعزيز التعاون مع اليونسكو بغية تهيئة المزيد من الفرص التي تأتي بالمنفعة لكلتا المؤسستين". وقد تمّ تدليل هذه التحديات كما بيّنه تعاون المركز الدولي للفيزياء النظرية مع البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) بشأن السنة الدولية للضوء والتكنولوجيا القائمة على استخدامه لعام ٢٠١٥، والمركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME)، والأنشطة المضطلع بها بصورة مشتركة في مجال تعليم العلوم أو مواصلة التعاون في مجال تدريب معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

٧٩- وفيما يخص برنامج الطاقة المتجددة، نُوه في إطار تقييم العمل لتحقيق الهدف ٤ من أهداف البرنامج الاستراتيجية الذي أُجري في عام ٢٠١٠، على الرغم من انطواء هذا التقييم على تحفظات بشأن فعالية برنامج اليونسكو الخاص بالطاقة في سياق المقارنة بالوكالات الأوفر حظاً من حيث الموارد المخصّصة لها، إلى أن البرنامج "يظل يحظى بدعم قوي من كثير من الدول الأعضاء". ومنذ ذلك الحين حظي ما شهدته فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من الأنشطة الجذرة في مجال الطاقة المتجددة بالترحيب كمساهمات في عقد الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع، ونُوه بالبرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة (GREET) باعتباره مثلاً يُحتذى في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ("مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21)").

٨٠- ويؤدي المهندسون دوراً حاسماً الأهمية في التصدي للتحديات الملحة الواسعة النطاق الماثلة أمام المجتمع، إذ يُحتاج إليهم في الواقع فيما يخص جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تقريباً، ولا سيما الأهداف ٤ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ منها، بينما يفتقر معظم البلدان - المتقدمة منها والنامية على السواء - إلى العدد الكافي من خريجي دراسات الهندسة لسد الاحتياجات الحالية. ويظل طلب الدول الأعضاء الأفريقية والآسيوية لتعليم الهندسة واعتماد دراساتها عالياً. ومن شأن اليونسكو إذا عُرِّزت أن تشغل مكانة فريدة تمكّنها من معالجة مشكلة تدني النسبة المئوية للعمال في مجال الهندسة. وقد كان من شأن محدودية الموارد أن تلحق ضرراً شديداً ببرنامج الهندسة لولا الدعم الذي قدمته ثلاثة مراكز جديدة معنية بالهندسة من مراكز اليونسكو من الفئة ٢، وخبراء استشاريون، والدعم العيني الذي قدمه الشركاء والقطاع الخاص.

٨١- وقد نوّه في إطار تقييم العمل لتحقيق الهدف ٤ من أهداف البرنامج الاستراتيجية إلى أن "برنامج الهندسة يظل إثر تقليص في موارده [...] يركّز على شحذ الوعي فلا ينتقل إلى التركيز على العمل المتعلق بالسياسات كما اقترح في إطار التقييم".

٨٢- إن برنامج الطاقة وبرنامج الهندسة منقوصاً ملائمة الموظفين إلى حد حرج، ما يعيق قدرتهما على الاستفادة من جمع الأموال لهذين الموضوعين الممكن إمكانية كبيرة.

٨٣- وفي المستقبل سيتعيّن على اليونسكو أن تعمل على أساس ميزتها النسبية البيئية في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بوضع استراتيجية مشتركة بين القطاعات، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بغية الدفع قدماً بتنفيذ المهام المعنية عن طريق تعبئة شبكاتها المتصلة بالعلوم وغيرها من الشبكات والمعاهد والمراكز. وسيستمر التعاون مع قطاع التربية بشأن تعليم البنات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، الذي بدأ في عام ٢٠١٥. أما أنشطة تعليم العلوم على الصعيد الوطني فينبغي أن تُتناول على مستوى المكاتب الميدانية بقدر المستطاع.

٨٤- ويمكن أن يستعان في تنفيذ أنشطة البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) وأنشطة بناء القدرات في مجال العلوم الأساسية ومجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات استعانةً أكبر بالمركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) وأكاديمية العلوم للبلدان النامية (TWAS) وبالمنظمة الأوروبية للبحوث النووية - المختبر الأوروبي للفيزياء الجزيئية (CERN) وبالمركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME).

٨٥- ويمكن لليونسكو، بالاستناد إلى عملها السابق والحالي في مجال الهندسة، أن تركز على السياسة التمهيديّة والرصد بضم المتابعة بشأن تقرير اليونسكو الأول للهندسة إلى تقرير اليونسكو للعلوم. وفي حالة المشاريع ذات النطاق الواسع إلى حد كاف لتمويل توظيف عاملين ضمن إطار برنامج الهندسة ستلزم أموال خارجة عن الميزانية للمضي قدماً في تنفيذه. وينبغي التخطيط لإجراء تقييم خارجي لهذا البرنامج فور التمكن من تحديد موارد التمويل.

٨٦- ويحتاج حاجة ماسة إلى تدارس مدى وجوب أن يتركز عمل اليونسكو في مجال بناء القدرات في العلوم الأساسية والهندسة على الأبعاد التمهيديّة بما فيها حوكمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وسياستها ورصدها ووضع معاييرها والدبلوماسية على صعيدها، ما يُحتمل أن يُحدث أثراً عاماً أكبر بالقياس إلى التدابير المنفردة الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية والقدرات البشرية التي يمكن أن تنفذها فرادى الدول الأعضاء. ويمكن أن يفضي ذلك على سبيل المثال إلى تعميم الاهتمام ببرنامج الطاقة ضمن إطار أنشطة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) والأنشطة المتعلقة بتغير المناخ وأن يضيف المزيد من الوضوح على محاور التركيز في تقرير الهندسة باعتباره آلية رصد.

٨٧- ومن المزمع أن يجري فيما يخص فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تقييم خارجي لعمل اليونسكو المتعلق بسياسة العلوم وبناء القدرات، يُفترض أن تهيئ التوصيات التي تقدّم في إطاره مزيداً من الإرشادات ذات الصلة. أما تقييم برنامج الطاقة المتجددة المزمع إجراؤه فقد تعيّن إرجاؤه بسبب نقص الأموال.

محور العمل ٣: تعزيز المعارف والقدرات من أجل حماية المحيطات والسواحل وإدارتها على نحو مستدام

٨٨- فيما يخص محور العمل ٣ والنتائج المنشودة ٤ و ٥ و ٦، يرجى الرجوع إلى التحليل الوارد في القسم الخاص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

محور العمل ٤: توطيد التعاون العلمي الدولي فيما يتعلق بنظم الأرض والتنوع البيولوجي وتخفيف مخاطر الكوارث

النتيجة المنشودة ٧: توسيع نطاق التعاون العالمي في العلوم الأيكولوجية والجيولوجية

٨٩- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أقرّ المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين إنشاء البرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP) واستحداث تسمية "الحدائق الجيولوجية لليونسكو". وتم خلال فترة السنتين تعيين ٢٠ حديقة جيولوجية عالمية جديدة في ١٤ دولة عضواً فبلغ مجموع الحدائق الجيولوجية المعيّنة ١٢٠ حديقة جيولوجية في ٣٣ بلداً.

٩٠- وتعمل الشبكة الأفريقية لمؤسسات علوم الأرض بنجاح بصفتها مركزاً لتعاون المؤسسات وأصحاب المصلحة من ضمن أفريقيا ومن خارجها. وتعمل أفرقة بحث مخصّصة في ١٤ بلداً لمعالجة ما للألغام المخلفّة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من آثار على البيئة وعلى الصحة.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٩١- إن اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتناول الجيولوجيا والفيزياء الجيولوجية. وقد أعربت الدول الأعضاء، بإقرارها البرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP)، عن دعمها القوي لعمل اليونسكو في هذا المجال. ولا يقتصر شأن الحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو على إمكان زيادتها السياحة المحلية المستدامة بل يتعداه إلى إمكان تحفيزها للاقتصادات الإقليمية ومساعدتها الدول الأعضاء في تدبيرها المستدام لمواردها الطبيعية.

٩٢- وقد خُفِّضت الميزانية المخصَّصة لتحقيق النتيجة المنشودة ٧ في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بسبب إسناد الدرجة "جيم" إلى هذا العمل من حيث الأولوية التمويلية، ما مس بملاك الموظفين المعنيين به وبالعمليات ذات الصلة وبالتالي بالقدرة على الأداء وإحراز النتائج المنشودة في هذا الإطار. فإذا لم يُسهر على أن لا يقل مقدار الموارد المخصَّصة لمهمة اليونسكو الفريدة هذه في إطار البرنامج العادي عن الحد الأدنى اللازم فإن ذلك سيضرر بشدة بالقدرة على الاستفادة منها واغتنام الفرص المتاحة لتوفير أموال خارجة عن الميزانية من أجلها.

٩٣- ويمكن الإحاطة بالتحديات المناخية والتصدي لها على نحو أفضل من خلال تبادل المعلومات العلمية المتعلقة بماضي الأرض وبحاضرها وبمستقبلها الممكن. ولبرنامج علوم الأرض، ولا سيما البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP) والحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو، دور بيّن في تحقيق الأهداف ٨ و ١٣ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة. فينبغي أن يروّج على نحو أكثر فعالية دور وأهمية علوم الأرض في تنمية الاقتصادات المراعية للبيئة، والسياحة المستدامة، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ.

٩٤- وقد قرّر القطاع، قراراً يعزى جزئياً إلى الانتقال إلى برنامج علوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP)، إرجاء التقييم الخارجي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية (IGCP)، الذي كان من المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٧، إلى فترة السنوات الأربع التالية. وفي المستقبل ستولى عناية خاصة للمصاعب والفرص فيما يخص عمليات تعيين اليونسكو للمواقع المتعددة.

النتيجة المنشودة ٨: تحسين تخفيف المخاطر وتعزيز الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية وتقوية التأهب للكوارث والقدرة على الصمود أمامها

٩٥- لقد حسّن ٧٠ بلداً تأهبها للكوارث ومقوّمات صمودها حيالها استناداً إلى أنشطة اليونسكو، بما في ذلك جعل المباني المدرسية آمنة. وعُزّزت ست شبكات من الشبكات العلمية القائمة للحد من مخاطر الكوارث والمعنية بالمخاطر الجيولوجية ومخاطر تعدد الأخطار، وأنشئت أربع شبكات جديدة خلال فترة السنتين. وتُعتبر مساهمة اليونسكو في مؤتمر سندي المعني بالحد من مخاطر الكوارث مثلاً ساطعاً على التعاون بين شتى القطاعات الذي ينبغي تكثيفه في المستقبل مع الأخذ بالاعتبارات المتصلة بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والأخلاقيات ضمن خطة الحد من مخاطر الكوارث.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٩٦- إن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، والأهداف ١١ (الغاية ١١-٥) و ١٣ (الغاية ١٣-١) و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، يهيئ جميعها نموذجاً جديداً للعمل والتعاون العالميين على الحد من مخاطر الكوارث. ويتعيّن أن تتوفّر للدول الأعضاء كتلة حرجة من الخبرات والتشريعات والأدوات للحد من مخاطر الكوارث، ومواطنون ومتخذو قرارات متنبّرون لتعزيز مقوّمات صمودها حيالها. ولليونسكو ميزة نسبية في مجالات من قبيل مبادرة نظم الإنذار المبكر بالزلازل، بالنظر إلى المهمة الفريدة المنوطة بها على صعيد العلوم الجيولوجية.

٩٧- وقد عُيِّن في تقييم العمل لتحقيق الهدف ٥ ("الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها") من أهداف البرنامج الاستراتيجية أن "مشروعات اليونسكو صغيرة الحجم بوجه عام، مما يحد من نطاق التأثير المباشر الناتج عن هذه المشروعات. لكن ثمة دلائل على أن اليونسكو تمضي قدماً على طريق إحداث التأثير". فبتوفّر ملاك أساسي صغير من الموظفين، تنهض إقامة الشراكات مع جهات من قبيل الجامعات المحلية باستدامة الأنشطة (تدريب المدربين وإشراك الطلبة) على نحو غالباً ما يؤدي نتائج جيدة. ويمثّل العمل مع المنظمات غير الحكومية اتجاهاً نامياً يتيح توسع نطاق التواصل على مستوى المجتمعات المحلية ("الشوط الأخير").

٩٨- ويمكن لليونسكو، باتّباع نهج مشترك بين القطاعات قائم على تعدد الاختصاصات، أن تساعد في بناء القدرات وتعزيز الشراكات بحيث تتسنى الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لتناول الحد من مخاطر الكوارث ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يخص إطار عمل هيوغو وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR) وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي التركيز في الجهود التي ستبذل في المستقبل على تنمية معارف جديدة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، ومسح الأخطار وتقييمها، ونظم الإنذار المبكر، وتبادل البيانات والمعلومات، وبناء القدرات، وشحذ الوعي لدى متخذي القرارات والمجتمعات المحلية. ثم إنه ينبغي الاستمرار على ترويج ونشر المعايير والمنهجيات الخاصة بتشييد المباني الآمنة، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وإجراءات العمل القياسية الخاصة بالمخاطر الجيولوجية ومخاطر تعدد الأخطار. ويجب أن يتم في مجال الحد من مخاطر الكوارث المزيد من تعزيز تعميم الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ومسائل الأخلاقيات.

النتيجة المنشودة ٩: تعزيز استخدام معازل المحيط الحيوي بوصفها أماكن للتعليم المتعلق بالتنمية المنصفة والمستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها

٩٩- تمخّضت عملية تشاورٍ وصياغةٍ شفافة واسعة الأساس استمرت سنة ونصف السنة عن وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية جديدة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. واعتمد مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي هذه الاستراتيجية في دورته السابعة والعشرين وأقرها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين. وانضم إلى الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي (WNBR) ثلاثة وثلاثون معزلاً جديداً للمحيط الحيوي، منها ثلاثة معازل عابرة للحدود.

١٠٠- وتعزّزت جودة معازل المحيط الحيوي ومصداقية الشبكة العالمية لهذه المعازل بإعمال استراتيجية الخروج الخاصة ببرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبالارتفاع القياسي لعدد تقارير الاستعراض الدوري المستلمة من الدول الأعضاء، وبالزيادة في عدد المقترحات الرامية إلى تمديد فترة اعتماد المعازل الحيوية لتعزيز أدوارها فيما يخص التنمية المستدامة. وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة المعازل الحيوية التي تفي بمعيار خطة عمل مدريد ثلاثة وأربعين في المئة من مجموعها.

١٠١- وتحسّن تدبر الأراضي الجافة الحدية في معازل المحيط الحيوي التي شاركت في مشروع "الإدارة المستدامة للأراضي الجافة الحدية" (SUMAMAD) الناجح، وطوّرت المجتمعات المحلية، بما فيها مجموعات النساء، أنشطة اقتصادية مراعية للبيئة من خلال مشروع "الاقتصاد الأخضر في معازل المحيط الحيوي" الذي يمثّل وسيلة للحد من وطأة الفقر، وصون التنوع الحيوي، والتنمية المستدامة في إطار مشروع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٠٢- من أهم الدروس المستفادة أنه يجب أن يركّز برنامج الإنسان والمحيط الحيوي/الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي على دوره/دورها المتمثل في الربط بين الخطط العالمية والأهالي المحليين، بمن فيهم حائزو معارف الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الحال، وعلى السياقات الإنمائية المحلية، بغية إحداث التغيير في الميدان ومواصلة تحسين طرائق عمل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وأدواته. أما الأخطار الكبرى فأولها فقدان التركيز على هذا الدور الأساسي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي/الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي، وثانيها الإخفاق في القيام على نحو فعال بإبلاغ رؤية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي ورسائله ومهامه وخدماته إلى الدول الأطراف والمجتمع الدولي. وقد قدّمت في إطار تقييم خطة عمل مدريد فيما يخص معازل المحيط الحيوي الذي أجري في عام ٢٠١٤، بناء على طلب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، عدة توصيات قوية بتحسين هذه الخطة وتحسين عمل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي. وقد أدى هذا التقييم دوراً أساسياً في إعداد خطة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ التي تتسم بالمزيد من الدقة، والتي تشكّل إطاراً متيناً لدعم أنشطة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في المستقبل.

١٠٣- وفيما يخص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يشغل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي مكانة تمكّنها جيداً من دعم تحقيق الغايات المرتبطة بالهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف ٦ و ١٣ و ١٤ من هذه الأهداف، وتحقيق الأهداف ١ و ٢ و ١١ منها إلى مدى أقل. ويتيح اتفاق باريس فرصاً جديدة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي ولشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي. وفي المستقبل سينبغي أن يدعم برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الدول الأعضاء في تنمية مناطق نموذجية للتنمية المستدامة، بالاستعانة بالعلوم من أجل التوصل إلى حلول ابتكارية لمسائل مثل الحد من مخاطر الكوارث، وتشكيل شراكات جديدة مع أجهزة الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويُنتظر أن تصدر عن المؤتمر العالمي الرابع لمعازل المحيط الحيوي والدورة الثامنة والعشرين لمجلس تنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي اللذين سيُعقدان في آذار/مارس ٢٠١٦ خطة عمل لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي (للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥)، المرتبة خصيصاً للتمكين من العمل على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي ومن الإبلاغ فيما يخص تنفيذ استراتيجية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. ومن المزمع إعداد مجموعة مواد للتواصل عنوانها "محيطي الحيوي هو مستقبلي" لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وينبغي أن يُنشد الابتكار في مجال بناء القدرات وجمع الأموال وإقامة الشراكات نشداً نشطاً. وينبغي استطلاع السبل الجديدة لمواجهة تغير المناخ، وتعبئة معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، والحد من مخاطر الكوارث.

محور العمل ٦: تعزيز أمن المياه العذبة

النتيجة المنشودة ١٠: تعزيز الاستجابات لتحديات الأمن المائي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي

النتيجة المنشودة ١١: تعزيز المعارف والابتكار والسياسات والقدرات البشرية والمؤسسية في مجال الأمن المائي من خلال تحسين التعاون الدولي

١٠٤- بدأت في عام ٢٠١٤ المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي بتناول موضوع عام شامل هو موضوع الأمن المائي. وقد عزّزت قدرة الدول الأعضاء على التنبؤ بحالات الجفاف والفيضانات من خلال نشر أفضل الممارسات والتدريب، ولا سيما في أفريقيا. وازدادت المعارف المتعلقة بإمكانة ٥٩٢ مستودعاً من مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود موجودة في شتى أنحاء العالم وبإمداء اتساعها، وأنجز تقييم عالمي لأهم الخصائص الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية لـ ١٦٦ مستودعاً للمياه الجوفية و٤٢ دولة جزرية صغيرة نامية. وأتيحت للدول الأعضاء معلومات جديدة عن ضعف حال المياه الجوفية حيال الفيضانات وحالات الجفاف. وقد استعملت شيلي أطلس مناطق الجفاف الذي أعده البرنامج الهيدرولوجي الدولي.

١٠٥- وحسّنت قدرات البلدان الأفريقية على معالجة المسائل المتعلقة بجودة المياه عن طريق الأسبوع الخامس للمياه في أفريقيا، وشُحذ الوعي بمسائل الأمن المائي من خلال المشاركة في منتدى أفريقيا للمياه. وعزّز التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم المجلس الوزاري الأفريقي لشؤون المياه (AMCOW)، والمراكز المعنية بالمياه، والجماعات الاقتصادية المحلية. ووفقاً للإطار الذي أعده البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) وشركاؤه، تعهد المجلس الوزاري الأفريقي لشؤون المياه بتحديد غايات وطنية ذات صلة ووضع إطار لمتابعة العمل لتحقيقها وتقييمه فيما يخص سياسته واستراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك مؤشرات يُفَرَّقُ بها بين البيانات المتعلقة بالذكور والبيانات المتعلقة بالإناث خاصة بالسياق الأفريقي. كما أُجريت مشاورات مع الدول الأعضاء أتاحت استبانة المصاعب الكبرى المتصلة بجودة المياه في الأمريكيتين وفي أوروبا.

١٠٦- وقُدِّمَ إلى مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) تحليل مقارن أجري بشأن الماء في المدن الكبرى. ووُضعت بتصرف الدول الأعضاء مرتكز لتبادل المعارف العالمية المتعلقة بمسائل مياه الحواضر. وعزّزت قدرة الدول الأعضاء على الأخذ بمبادئ الهيدرولوجيا الإيكولوجية في ممارساتها التدريبية وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية بشأن مواقع التجريب البياني في مجال الهيدرولوجيا الإيكولوجية.

١٠٧- واستناداً إلى نتائج السنة الدولية للتعاون في مجال الماء لعام ٢٠١٣، عزّز دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التعاون الدولي والإقليمي في مجال المياه العذبة وذلك عن طريق تعبئة شبكة مؤسسات اليونسكو المعنية بالمياه، بما فيها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (IHE) والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP)، والمزيد من التنسيق بين هذه المؤسسات، وذلك كما أوصي به في إطار تقييم المرحلتين السادسة والسابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP).

١٠٨- وتم تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ القرارات على نحو مستنير استناداً إلى البيانات المقدّمة في التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR)، ودُرّب أكثر من ٧ ٨٠٠ شخص عن طريق برامج اليونسكو المعنية بالماء، بمن فيهم أولئك الذين تم تدريبهم عن طريق معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (IHE).

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٠٩- قد يتمثل أهم التحديات الماثلة أمام شبكة مؤسسات اليونسكو المعنية بالمياه في الافتقار إلى التنسيق القوي المتناسك على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. فيمكن بإقامة الشراكات المناسبة وبالتنسيق الأفضل تحسين تعبئة دخر الموارد البشرية والخبرة المتوفرة ضمن هذه الشبكة. وسيُزاد اللجوء إلى الاجتماعات الافتراضية تقليصاً للتكاليف. وقد زادت مجموعة المشاريع الخارجة عن الميزانية ووضعت آلية للتعاون البرنامجي مع مرفق البيئة العالمية (GEF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما أتى مشاريع جديدة خارجة عن الميزانية، تعد بآفاق جيدة في المستقبل. وفيما يخص التمويل الكبير الشأن، سيُنظر بانتظام في طرائق التوظيف المقترن بالمشاريع. لكن تظل هناك مصاعب متصلة بالاعتماد على الموظفين المؤقتين وباكتظاظ الأعمال الإدارية.

١١٠- وقد نُوه في إطار التقييم الخارجي للبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) الذي أُجري عام ٢٠١٥ إلى أنه "... يظل مصدراً مرجعياً للمعلومات المتعلقة بموارد المياه العذبة" وهو واحد من أكثر تقارير اليونسكو بروزاً للعيان. ويجري في إطار البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) تناول جميع التوصيات التي قُدمت في إطار هذا التقييم. وفيما يخص التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR)، يتمثل التحدي الرئيسي في أن إصدار التقارير السنوية يستلزم تناول تقريرين وما يرتبط بهما من حملات التواصل في آن معاً والشروع في إعداد التقرير الثالث في الوقت ذاته. ويقوم المدير الجديد للبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية بتصميم استراتيجية لمعالجة ذلك وزيادة القدرة على جمع الأموال.

١١١- وتُخلص في إطار مراجعة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الذي أُجري عام ٢٠١٣ إلى أنه "فيما يخص وقع أنشطة المعهد، تزخر البيئات المتوفرة بالدلائل على سبل إثبات هذه الأنشطة بالفائدة على الدول الأعضاء في اليونسكو على مختلف المستويات من خلال تنمية القدرات الفردية والمؤسسية، والدعم الهادف في مجال السياسات والبرامج، وتبادل المعارف، وأنشطة البحث والتعليم المشتركة". وسيخضع هذا المعهد لعملية تقييم في أوائل عام ٢٠١٦ بغية تقييم تحديد اتفاق التشغيل المبرم مع اليونسكو.

١١٢- وتنتهي لليونسكو فرص كبرى بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، وبالتركيز على المياه العذبة ضمن اتفاق باريس (المادة ٨ منه)، وبإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR) فيما يتعلق بالماء والصرف الصحي (وَضَع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه على سبيل المثال مفهوماً للصرف الصحي في حالات الطوارئ في هذا السياق). ويعتزم البرنامج الهيدرولوجي الدولي أن يقيم في المستقبل شراكة

استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تتيح الفرصة للالتزام تمويلي طويل الأجل وأن يتم بها ترويج وتشجيع فرص تحقيق النفع الذاتي مع بعض الدول الأعضاء.

١١٣- وينبغي فيما يخص مجموعة مشاريع اليونسكو في مجال علوم المياه الاعتماد على القوة الفريدة المستمدّة من التعاون بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (IHE). وستبذل جهود حثيثة لحشد الأموال وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة، مثل مرفق البيئة العالمية (GEF). فتعزيز التنسيق بين مؤسسات اليونسكو المعنية بالمياه، بما فيه التركيز المناطقي، مهم أهمية قصوى لتحسين تعبئة دخر الخبرات المتوافرة من أجل تنفيذ المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي تحسين الإبلاغ الذي يقوم به مختلف مكوّنات الشبكة، ولا سيما المراكز من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو ولجانها الوطنية. ويجب أن يُجري معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية والبرنامج الهيدرولوجي الدولي استقصاءات يُرمى منها إل تحسين تقييم عدد الدول الأعضاء التي تستفيد مما توفره هذه المؤسسات من تدريب وبيانات ومشاريع. وينبغي أن يستفاد من التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR) بمثابة أداة رصد فيما يخص تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

محور العمل ٣: تعزيز المعارف والقدرات من أجل حماية المحيطات والسواحل وإدارتها على نحو مستدام

١١٤- تميّزت فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بتطورات هامة في مجال إدارة البيئة على المستوى العالمي، حيث برزت مسائل المحيطات للعيان بدرجة عالية من الوضوح واتّسمت بالحاساسية. وإلى حدٍ ما أتاحت هاتان السنتان للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو ("اللجنة") اختباراً لمدى سدادها وتأثيرها واستقرارها. إن الأدلّة على إسهام اللجنة القوي في اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، ولا سيما الهدف ١٤ القائم بذاته المتعلق بالمحيطات، والاعتراف بدور المحيطات في اتفاق باريس بشأن المناخ الذي أُبرم في عام ٢٠١٥ ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، ومسار SAMOA، تبيّن على نحو مقنع أن اللجنة سارت المسار القويم على طريق الإسهام في الحلول المتصلة بالمحيطات حيال المصاعب الكبرى التي نواجهها في عصرنا هذا. لكن هناك مسائل ذات شأن تتعلق بنقص الموارد، والبروز للعيان، والأخطار المحيطة بالبيئة، والقدرة على النجاح في تحقيق المتوخّى في جميع مناحي عمل اللجنة.

أولاً- التقييم الاستراتيجي العام

١١٥- يُسعى بجميع أنشطة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى تحقيق الأهداف الرفيعة لخطةها المتوسطة الأجل، التي حدّتها الدول الأعضاء فيها. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف مساهمة من جميع أصحاب المصلحة في شؤون المحيطات. وفي هذا الصدد تسهر هيئات إدارة اللجنة، التي تساندها أيضاً شبكة الدعم المتنوعة المؤلّفة

من هيئات تقنية وإقليمية وأفرقة خبراء، على قوة حس جماعات المتفاعلين ببرامج اللجنة بامتلاكهم زمام هذه البرامج. وذلك ما أدى في نهاية المطاف إلى الاعتراف البارز بالمحيطات ضمن أهم الاتفاقات الإطارية الدولية.

١١٦- ويمثل الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، باعتباره هدفاً متعلقاً بالمحيطات قائماً بذاته، مرجعاً بيناً ومبعث تعبئة مؤسسية للجنة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعتبر الإشارة في إطار هذا الهدف على وجه التحديد إلى معايير اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ومبادئها التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية أوجاً يُبْلَغ في جهود استمرت على مدى سنوات متعددة. وتعمل اللجنة على نحو نشط مع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بغية إسداء الإرشاد في إعداد مؤشرات الأداء الخاصة بالغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. إنها منخرطة بعيداً الانخراط في توجيه عمل مكتب الأمم المتحدة الرامي إلى استحداث نظام قانوني جديد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١١٧- وفضلاً عن الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة يتصل زهاء أحد عشر هدفاً من باقي الأهداف الستة عشر بالمحيطات صلةً مباشرة أو غير مباشرة. ومن هذه الأهداف مثلاً الهدف ٢ المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية المحسنة، والهدف ١٣ المتعلق بتغير المناخ، والهدف ٤ المتعلق بفرص التعلم مدى الحياة، والهدف ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي والعمالة المنتجة، والهدف ١١ المتعلق بالمدن المستدامة المتمتع بمقومات الصمود. وللمرة الأولى يشار إلى ضرورة حماية النظم الإيكولوجية للمحيطات، في اتفاق باريس بشأن المناخ. وما من شك في أنه قد أسهم في ذلك قرار اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات القاضي بزيادة التركيز في العمل البرنامجي والتوعوي على تغير المناخ ومؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21)، بالاستناد إلى إسهامها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠"، ونجاح اليوم العالمي للمحيطات الذي نُظِم في ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥، والانخراط في نشاط كبير لتعبئة المؤسسات العلمية ومؤسسات المجتمع المدني حول علوم المحيطات وعلوم المناخ وإدكاء الوعي.

١١٨- ولما كان معترفاً بعمليات الرصد المنتظمة اعترافاً صريحاً بصفتها عنصراً حاسماً في تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بالمناخ ودعم اتخاذ القرارات ذات الصلة فإن أهم مداخل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إلى النظام الخاص بتغير المناخ هو مدخلها إليه من خلال مساهمات عمليات رصد المحيطات في النظام العالمي لرصد المناخ (GCOS) - عن طريق النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS) - والمساهمات العلمية في الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) - عن طريق البرنامج العالمي لبحوث المناخ (WCRP).

١١٩- لقد أدت اللجنة دوراً أساسياً في دعم استدامة النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS). وهي قد اتخذت مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تدابير للمساعدة على إصلاح نظام الرصد المداري للمحيط الهادي، ما يُعتبر أمراً محورياً لكشف إعصار النينو والتغيرات الإقليمية في ارتفاع مستوى البحر والتنبؤ بهما. إن اللجنة التقنية المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMM) هي لجنة فريدة مشتركة بين وكالتين للأمم المتحدة هما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وتُعتبر عنصراً هاماً في أنشطة التنفيذ وتقديم الخدمات. وثمة إسهام في

النظام حديث ملحوظ هو افتتاح مكتب مركز دعم برامج الرصد الموقعي التابع للجنة الفنية المشتركة المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMMOPS) في أبرست (Brest) في آذار/مارس ٢٠١٥، بإسهام كبير من المنظمات الشريكة الفرنسية.

١٢٠- وفي الوقت الحاضر تنسق اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات أربعة نظم إقليمية للإنذار بأموج التسونامي في جميع مناطق المحيطات المعرضة لأخطار هذه الأمواج. وتنظم تمارين على الإنذار بهذه الأمواج على نحو منتظم في جميع أحواض المحيطات. ويمثل عمل اللجنة هذا مساهمة كبيرة في إطار الأمم المتحدة لتقليل أخطار الكوارث فيما بعد عام ٢٠١٥ الذي اعتمده مؤتمر سندي في آذار/مارس ٢٠١٥. فبمبادرة تتولى اللجنة تنسيق نظام عالمي للإنذار بأموج التسونامي تبلغ قيمته مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢١- لقد انتقلت اللجنة في برنامجها الخاص بعلوم المحيطات إلى التركيز على مساعدة الدول الأعضاء فيها على تناول المسائل العلمية المستجدة المتعلقة بنقص الأكسجين في المحيطات، وبالسلاسل الزمنية الإيكولوجية البحرية، وبتغير المناخ والاتجاهات العالمية فيما يخص العوالق النباتية، وبالكربون الأزرق. وقد استُرشد في هذا العمل بنتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالبحوث في مجال المحيطات (١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، برشلونة) الذي حلّل التقدم الذي شهدته علوم المحيطات في السنوات العشرين الأخيرة وبحث فيما سيشهده العقد المقبل من التعاون الدولي في مجال علوم البحار وتقنياتها بغية تحسين الحوكمة في مجال المحيطات. وفي الوقت نفسه واصلت اللجنة الاضطلاع بدورها القيادي في مجال البحوث المتعلقة بتحمّض مياه المحيطات، والتلوث البحري (بما فيه التلوث باللدائن وباللدائن الدقيقة) وانتشار الطحالب الضارة.

١٢٢- ويمثل برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE) التابع للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات الإطار التنظيمي الوحيد الذي يتناول تبادل البيانات الأوقيانوغرافية الدولية بصورة حصرية. أما نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS) التابع للجنة فهو قاعدة البيانات العالمية الرائدة في شأن التنوع البيولوجي للمحيطات. إنه يسهم في تحقيق ما لا يقل عن اثنتين من غايات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي البالغ مجموعها ٢٠ غاية. وكما دعت إليه الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي البالغ عددها ١٩٣، تُستخدم بيانات هذا النظام لتحديد المناطق البحرية الهامة من الناحية الإيكولوجية أو البيولوجية وكذلك تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة لاستبانة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة الحال. ويوفّر هذا النظام أيضاً معلومات هامة بشأن التنوع البيولوجي من أجل تقييم المحيطات العالمي الأول الذي تجريه الأمم المتحدة. وقد أسهم برنامج تقييم الموارد المائية العابرة للحدود (TWAP) الذي تقوده اللجنة في ٦٦ تقييماً للسواحل ضمن إطار تقييم المحيطات العالمي شملت جميع السواحل في العالم. أما فيما يخص التقييمات العالمية والمعلومات العلمية الأساس الخاصة بالسياسة فإن الميزة النسبية التي تتمتع بها اللجنة تكمن في المكانة الفريدة التي تشغلها بصفتها إطاراً دولياً حكومياً للدفع بالبحوث قدماً وتمييز المسائل العلمية الجديدة من خلال العمل التعاوني. ويُعترف باللجنة أيضاً باعتبارها منظمة الأمم المتحدة الرائدة في مجال تطوير التخطيط الفضائي البحري، كما برهن عليه الأخذ بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة في أكثر من ٤٠ بلداً منخرطاً في تدبير المحيطات.

١٢٣- وقد جددت جمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في دورتها الثامنة والعشرين التي عُقدت في حزيران/يونيو ٢٠١٥ استراتيجية اللجنة فيما يخص تنمية القدرات التي ستمثل عنصراً رئيسياً في التكفل باستمرار تحلي اللجنة بالسداد بصفته المرتكز العالمي الدولي الحكومي لمساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وتنمية قدراتها.

١٢٤- إن هذه الأمثلة على منجزات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات تبين أنها تؤدي دورها جيداً بصفته هيئة دولية حكومية تابعة للأمم المتحدة، بمقدورها أن توفر إطاراً تشغيلياً ولوجستياً وقانونياً للأنشطة الأوقيانوغرافية وأن تنسق، وتمكن، تنفيذ الجهود الدولية الرئيسية الكبيرة الشأن المبذولة في مجال البحوث المتعلقة بالمحيطات من أجل التنمية المستدامة. وقد أجرت اللجنة، بغية التكفل باستمرار سدادها لدى الدول الأعضاء، عملية مسح مستفيضة تربط الجوانب الرئيسية لولايتها ووظائفها الأساسية بالأطر الاستراتيجية الدولية. ويمكن أن يُرى في ضوء هذا التحليل، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي للجنة في حزيران/يونيو ٢٠١٦، إلى جميع النتائج الرئيسية لعملها خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وخطط عملها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٢٥- إن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المتخصصة في علوم المحيطات والخدمات ذات الصلة. وهي تهيئ مركزاً لسائر منظمات ووكالات الأمم المتحدة فيما يخص علوم المحيطات، وعمليات الرصد، وتبادل البيانات، والخدمات. واليوم يبلغ عدد الدول الأعضاء في اللجنة ١٤٨ وهو قد شهد منذ عام ٢٠٠٥ زيادة نسبتها ١٥ في المائة.

١٢٦- وهناك توقعات كبيرة من اللجنة، ويتعين عليها إحراز النتائج المنشودة فيما يخص عدداً كبيراً من المسائل وأن توفر مرتكزاً لتنسيق البحوث وعمليات الرصد والخدمات، وتنمية القدرات في الدول الأعضاء، ما يزيد قيمته عن مليار دولار أمريكي. وبحسب البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (الوثيقة ٥/م٣٨) يتمثل ملاك موظفي اللجنة من ١٢,٥ موظفاً من الفئة الفنية و ٥ موظفين من فئة الخدمات العامة في المقر، و ٧,٥ موظفين من الفئة الفنية في المكاتب الميدانية. ويُتظر من هذه الأمانة الصغيرة أن تشرف على تنفيذ البرنامج، وأن توفر الدعم في مجال السكرتارية إلى أفرقة الخبراء وهيئات إدارة اللجنة، كما يتعين عليها أن تلبي متطلبات برنامج اليونسكو في مجال الإشراف والإدارة والإبلاغ. إن عدم توافق القدر الحالي لهذه الأمانة مع مدى أنشطة اللجنة يمثل الخطر الأكبر على تنفيذ البرنامج على نحو سليم.

١٢٧- ويأتي معظم التمويل الخاص بعمليات الرصد الأوقيانوغرافية من وكالات تمويل البحوث. ويستلزم دعم نظم الإنذار بأمواج التسونامي درجة عالية من ثبات اضطلاع الحكومات بالمسؤولية في هذا الصدد. فقدرة الدول الأعضاء في مجال علوم المحيطات وعمليات الرصد واستخدامها تتغير تغييراً كبيراً. وبسبب هذه العوامل تستلزم استدامة البحوث وعمليات الرصد المتعلقة بالمحيطات جهداً ذا شأن رامياً إلى زيادة بروز هذه الأنشطة للعيان في جميع وحدات الوكالات الوطنية. ولن

كانت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ترمي إلى تطوير النظم الأساسية في المجال الأوقيانوغرافي، ما يمثل مهمة جسيمة ويستلزم جهداً مستداماً ومركّزاً، فثمة الآن في العالم منظمات أخرى كثيرة تستعمل بيانات المحيطات وعمليات رصدها لإنتاج منتجات تزيد من بروز هذه المنظمات للعيان. ولذا يصعب إلى حدٍ ما شرح الدور التمهيدي الذي تضطلع به اللجنة في توفير المعلومات لدى أصحاب المصلحة والممولين الرئيسيين، وتعرض اللجنة من هذا الباب لمنافسة شرسة من أجل التمويل. أما الاختلاف في اللجنة الفنية المشتركة المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMM) بين ثقافة الأرصاد الجوية وثقافة الأوقيانوغرافيا فيظل يمثل تحدياً لكنه يؤدي ما يبعث على الرضا عندما يتوصّل إلى تذييله.

١٢٨- إن شبكات رصد المحيطات، إذ تلبي الاحتياجات المتطورة إلى تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه وإلى الخدمات التشغيلية وحماية سلامة المحيطات، تشهد نقلات تقنية سريعة وهي قد أخذت تقيس المزيد ثم المزيد من المتغيرات الكيميائية والبيولوجية. ويتعيّن تقاسم منافع هذا النظام المتزايد القدرة مع جميع الدول الأعضاء. لكن لما يزل يتعيّن استطلاع الشعبات القانونية المحتملة لتوسعة نظام الرصد على هذا النحو سهرأ على استدامة النظام العالمي لرصد المحيطات ونفاذه إلى محيطات العالم.

١٢٩- فيتعيّن على اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، لكي تضمن توفّر موارد كافية لأنشطتها الأساسية، أن تنحصر في تدبر وتنسيق المشاريع الخارجة عن الميزانية أو في توفير الخدمات الخراطاً يتسم بمزيد من الطابع الاستراتيجي. وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة من الموظفين وإلى كون هذه العملية تستلزم بطبيعتها وقتاً طائلاً فإنه يُحتاج إلى العمل على أساس التقيّد الصارم بدرجات الأولوية والتقييم الحذر لاحتمال النجاح في تحقيق النتائج المتوخاة بغية تحديد الجهود التي يجب بذلها.

١٣٠- وتتأتى السوانح في المستقبل عن أن هناك الآن درجة أعلى بكثير من وعي المجتمع بدور المحيطات والفرص الاقتصادية المرتبطة بها. كما غدا هناك فهم أفضل بكثير للحاجة إلى عمليات رصد منتظمة يمكن التعويل عليها لإجراء أي تقييمٍ مجدٍ للظروف السائدة في المحيطات والاضطلاع بأي نشاط فيها على نحو ناجح وآمن. إن دور خدمات المحيطات التي تدعمها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات يبرز للعيان بدرجة كبيرة من الوضوح من خلال الإنذارات بأموج التسونامي. وثمة الآن فهم أفضل بكثير لكون البرامج التي تتولاها اللجنة أو تقودها، من قبيل النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS)، وبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICAM)، والتخطيط الفضائي البحري، والبحوث المتعلقة بانتشار الطحالب الضارة، وبعض البرامج الأخرى، تهيئ الأساس لما يسمى "الاقتصاد الأزرق" ("النمو الأزرق"). ويتزايد الدور الذي تؤديه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مضمار الأمم المتحدة، ويساعد اعتماد هذه الدول على المحيطات في الدفع قدماً بالمهام المراد تناولها في مجال البحوث المتعلقة بالمحيطات وعمليات رصدها. ويقضي اتفاق باريس بإنشاء لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، ويعزّز دور الآلية التقنية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولئن غابت التكنولوجيا البحرية غياباً ملحوظاً من النقاش بشأن تغير المناخ ومن إطار نقل التكنولوجيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فقد تكون هناك، بالنظر إلى الاعتراف الواسع النطاق الذي تحظى به معايير اللجنة الدولية

الحكومية لعلوم المحيطات ومبادئها التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية كما تقضي به اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكما ورد في وقت أحدث في إطار البند ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فرصة لتبادل المهارات ولتضمين الآلية الحالية والآلية الجديدة منظوراً متعلقاً بالمحيطات. أما الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيضمونها مرفق البيئة العالمية (GEF) وصندوق المناخ الأخضر. وقد استطاعت اللجنة تعبئة موارد طائلة عن طريق المرفق العالمي للبيئة، وهي ستشدد كل الفرص التي قد تتوفر من خلال صندوق المناخ الأخضر. كما يُنظر إلى الاتفاق الذي أبرم حديثاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ المشاريع في سياق مجال التركيز المتعلق بالمياه الدولية الذي يمّوله المرفق العالمي للبيئة باعتباره إنجازاً هاماً.

١٣١- وقصارى القول إنه يُحتمل أنه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان من تعزيز اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إسهامها في التنمية المستدامة عن طريق النهوض بعلوم البحار، وعمليات رصدها، وخدماتها، ونقل التكنولوجيا البحرية. ويتمثل أحد التحديات الماثلة أمام اللجنة في الحفاظ على مستوى أنشطتها العلمي الفائق مع تنظيم هذه الأنشطة من خلال آلية دولية حكومية. ويتعيّن على اللجنة أن تشرك في عملها علميين بارزين وأن تجتذب الشباب منهم. كما أن من المهم استدامة الروابط القوية مع مديري الشؤون العلمية على المستوى الوطني. وثمة تحدٍ آخر يتمثل في مواصلة تخطيط وتنفيذ أنشطة اللجنة على نحو تكاملي استناداً إلى مبادئ "التشارك في التصميم"، وتحقيق درجة عالية من التماسك بين البرامج العالمية والأنشطة الإقليمية، ولا سيما أنشطة اللجان الفرعية التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ألا وهي اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادي (WESTPAC) واللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له (IOCARIBE) واللجنة الفرعية لأفريقيا والدول الجزرية المتاخمة لها (IOCAFRICA).

السبيل إلى المضي قدماً

١٣٢- إن الأطر الدولية الأربعة التي دُججت حديثاً حدّدت اتجاه تطوير اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، في المنظور القصير الأمد والمنظور الطويل. وسيتعين على اللجنة، بغية مواصلة خدمة منظومة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الرئيسية المتخصصة المعنية بعلوم المحيطات وعمليات رصدها وخدماتها، أن تعزز تماسك جميع برامجها وتبادل المعلومات بينها بحيث تدعم عمليات رصد المحيطات وبحوث المحيطات وخدماتها، وبحيث تعزز الخدمات الوعي بأهمية التثقيف في مجال المحيطات وعمليات رصدها. وللقيام بذلك سيتعيّن على اللجنة وضع وتنفيذ استراتيجية تواصل ناجعة ومنتجة ومكيفة بحسب الحالة بغية تحقيق أهدافها التنظيمية العامة، والتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة المعنيين، والبرهان على ما عملها من أثر. ومراعاة لكون شؤون المحيطات والشؤون البحرية تمثل دافعاً لكثير من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية، تعترم اللجنة التواصل مع الدول الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية الدولية لنشدها دعمها في تسليط الضوء لدى أصحاب المصلحة المعنيين على أهمية الأنشطة المتصلة بالمحيطات فيما يخص الاقتصاد الوطني ونموه. وثمة مثال مبكر على هذا التطور تمثّل في مؤتمر القمة الثاني للاقتصاد الأزرق الذي نظّمته جمهورية سيشيل والإمارات العربية المتحدة واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٣٣- وينبغي أن تنصب الجهود الفورية على تفعيل استراتيجية اللجنة فيما يخص تنمية القدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، ما يستلزم الإحاطة بما آلت إليه الحال في الوقت الحاضر. ولذا يتعيّن على اللجنة التكفل بإنجاز تقريرها العالمي الأول عن علوم المحيطات (GOSP) الذي يُعْتزَم أن تُقدّم فيه صورة عالمية لما يتوفّر الآن من القدرات العلمية على المستويين الوطني والإقليمي. وستساعد هذه الصورة السريعة لما يوجد من بنى أساسية ومعدات، وموارد بشرية (مع تحليل تفصيلي أول للتوازن بين الجنسين في ملاك العاملين المتصل عملهم بعلوم المحيطات)، والأولويات، والتمويل، وما إلى ذلك، في تخطيط تنمية القدرات في المستقبل.

١٣٤- ويتعيّن على اللجنة، لتذليل مشكلة محدودية بنيتها الأساسية ومواردها، المضي في تعزيز مشاركة الدول الأعضاء ونشدهان المزيد من دعمها لأنشطتها. ولهذه الغاية سيتعيّن على اللجنة المضي في تعزيز هيئاتها الإدارية ومواصلة العمل مع الدول الأعضاء لإعداد استراتيجية لتطوير اللجنة في المستقبل بقبول كامل من الجهات التي تتعامل معها. ويكمن أحد العوامل القوية لنجاح اللجنة في ارتباطها بالبرامج الرئيسية ودعم هذه البرامج لها، ما يؤتي الميزة النسبية لنهج اليونسكو الشامل الجامع للتخصّصات المتّبع في تناول المسائل المجتمعية الرئيسية. وسيقدّم مقترح شامل وفق هذه المناحي لكي تناقشه هيئات إدارة اللجنة مناقشة متعمقة، بغية الحصول على إرشادات بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٩ م/٥.

البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

١٣٥- في مجتمعات اليوم التي يتزايد فيها التنوع، يظل دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتشجيع الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وتعزيز المبادئ الأخلاقية دوراً يتسم بالجدوى بشكل أساسي. وفي وقت تتزايد فيه تحديات تهديدات عالمية - مثل عدم المساواة، والاستبعاد، والعنف، والتعصب الفئوي - تززع تماسك البشرية، تظل المهمة الأساسية وذات النزعة الإنسانية التي تنهض بها اليونسكو من أجل دعم فهم الناس لبعضهم البعض وانخراطهم في العمل معاً من أجل بناء سلام دائم مهمة ذات أهمية جوهرية.

١٣٦- وإن للأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف الخاصة بقضايا الاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتطبيق سياسات جامعة بشأن المدن، وصنع القرار على نحو شامل للجميع وتشاركي، أصداً تتجاوب مع مهمة اليونسكو الخاصة بمساندة الدول الأعضاء في إدارة التحولات الاجتماعية المعاصرة. ويعد الحوار بين الثقافات أمراً أساسياً لفهم التحولات الاجتماعية المعاصرة ولضمان وجود مجتمعات مسالمة. وينسجم ذلك بشكل جيد مع خطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات الذي تقود اليونسكو تنفيذه، ويمثل قاعدة قيمة للعمل لدعم الدول الأعضاء في تشجيع وتنمية مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع على النحو المنصوص عليه في الهدف ١٦ والغايات المرتبطة به. وتوفر هذه الغايات روابط قوية مع أهداف أخرى تتمثل في التعليم الشامل للجميع (الهدف ٤ للتنمية المستدامة)؛ وضمان حياة صحية (الهدف ٣ للتنمية المستدامة)؛ وجعل المدن شاملة للجميع (الهدف ١١ للتنمية المستدامة)؛ والتكيف مع تغير المناخ (الهدف ١٣ للتنمية المستدامة)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥ للتنمية المستدامة). ويجري التشديد بوجه خاص على انخراط الشباب في عملية التحول الاجتماعي. وتوفر اليونسكو أيضاً الدعم التقني وأنشطة لبناء القدرات من أجل رسم سياسات تشاركية وشاملة للجميع على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن، مع تخصيص دور هام للاستشراف من أجل تدعيم المؤسسات سعياً إلى تعزيز المبادئ الأخلاقية؛ وكذلك للتربية البدنية والرياضة بوصفهما وسيلتين لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع.

السبيل إلى المضي قدماً

١٣٧- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح الفرصة للعلوم الاجتماعية والإنسانية كي ترسخ القيم والمبادئ الأخلاقية العالمية - مثل التضامن العالمي، والاستيعاب الشامل للجميع، ومناهضة التمييز، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة - على نحو متين في صلب الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذا الغرض، من المهم أن تضطلع اليونسكو بتعزيز المبادرات الجامعة بين التخصصات والمشاركة بين القطاعات والموجهة نحو تحقيق النتائج والتي تيسر ازدياد التعاون والمشاركة على المستوى الدولي، وأن تستحدث مبادرات جديدة من هذا النوع. ويتطلب طابع التعقيد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توافر المزيد من الاتساق في السياسات

الخاصة بأهداف التنمية المستدامة - من خلال تأمين روابط أقوى بين البحوث في مجال العلوم الاجتماعية وبين السياسات العامة. ويتطلب ذلك أيضاً وجود تعاون أقوى بين القطاعات في داخل اليونسكو ووجود تعاون أوسع نطاقاً مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، ولاسيما على المستوى القطري.

١٣٨- وقد توافقت فترة الوثيقة ٣٧/م/٥ مع عمليات تخفيض كبيرة في الموارد البشرية والمالية أعاقت تنفيذ البرنامج الرئيسي الثالث على أتم وجه ممكن. وقد أثبتت التجربة تقليدياً أن من الصعب تعبئة موارد كبيرة من خارج الميزانية بالنظر إلى طبيعة المبادرات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتي تعنى بعمليات محددة مما لا يتيح تسليط الأضواء على الجهات المانحة إضافة إلى أنها مبادرات يصعب قياسها كميًا. وستكون عملية تصميم استراتيجية للاتصال وتعبئة الموارد مهمة رئيسية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بغية مواصلة تنفيذ الأنشطة الأساسية الجارية وتيسير التوسع في تنفيذ مبادرات بناء القدرات، وخصوصاً على المستوى القطري.

١٣٩- وبعد استعراض برنامجي للبرنامج الرئيسي الثالث، من المقترح أن يجري الربط بين تنوع الأنشطة بالاسترشاد بتوجه مشترك يتمثل في تعبئة المعارف والقيم من خلال الحوار مع الجهات المعنية التي تتعامل معها بغية تمكين المجتمعات من فهم التحديات التي تواجهها والتصدي لهذه التحديات بإجراء التحولات في كياناتها ذاتها. ويعتزم قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية اعتبار فترة العامين الحالية بمثابة فترة انتقال يتم فيها إجراء تعديلات بنيوية من أجل الاستجابة على نحو متكامل للقضايا المستعرضة وذلك على نحو منسق في داخل القطاع وضمن اليونسكو ككل.

١٤٠- وستكون المشاورات التي تُجرى لإعداد مشروع البرنامج والميزانية (الوثيقة ٣٩/م/٥) فرصة لاستعراض الأمور وإعادة تحديد مواضع التركيز من أجل تعزيز الاتساق عبر جميع مسارات العمل في إطار البرنامج الرئيسي الثالث. ومن المفترض أن يفضي ذلك أيضاً إلى تحسينات في صياغة النتائج المنشودة وصياغة مؤشرات أداء وأهداف قابلة للقياس. وسيتيح هذا العمل للقطاع تحديد الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري بمزيد من الدقة ومن التضافر فيما بينها، مع العمل على اعتماد مزيد من اللامركزية في طرائق تنفيذها.

ثانياً - التقييم بحسب محاور العمل/ المجالات المواضيعية

محور العمل ١: تعبئة البحوث والمعارف ورسم السياسات الموجهة نحو المستقبل من أجل دعم التحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات

١٤١- كانت فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ فترة انتقال ودمج. فاضطلع القطاع بإعادة تقييم لبرامجه الأساسية استجابة للمسارين التوجيهيين المرجعيين المتمثلين في الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وللهدف الاستراتيجي ٦ للاستراتيجية المتوسطة الأجل، الذي يعنى بـ "دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وترويج المبادئ الأخلاقية".

١٤٢- وكانت أنشطة محور العمل ١، خلال الفترة المعنية في التقرير، مصممة حول ثلاثة مركّزات هي: (أ) تعزيز الصلة بين البحوث والسياسات مع الاهتمام ببعث استشرافي؛ (ب) تشجيع الحوار بين الثقافات؛ (ج) الترويج لإعداد سياسات عامة وأنشطة لبناء القدرات شاملة للجميع.

تعزيز الصلة بين البحوث والسياسات مع الاهتمام ببعث استشرافي (لإسهام في تحقيق النتيجتين المنشودتين ١ و ٢)

١٤٣- ركّزت أنشطة اليونسكو على تعزيز الصلات بين المعارف والسياسات والممارسات، بالاستناد إلى مجالات اختصاص العلوم الاجتماعية والإنسانية من أجل مساعدة الدول الأعضاء في إدارة التحولات الاجتماعية. وتشير التقارير إلى أن السياسات استفادت في الدول الأعضاء بشكل واضح مما لا يقل عن ١٤ نتاجاً بحثياً بشأن قضايا رئيسية مختلفة للسياسات العامة، مثل اندماج النساء من السكان الأصليين، والعنف في المدارس، والمهجرة، والعنف في إطار الأسرة، وتكييف الزراعة لتغير المناخ، وجوانب الضعف على الصعيد الاجتماعي، والأمن الغذائي، وأنماط العلاقات الاجتماعية الدفينة في الأحياء الشديدة الفقر (فافيلا).

١٤٤- وثمة اعتراف خاص بجدوى الربط بين البحوث والسياسات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي حيث قام برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) بتنظيم حوارات بشأن السياسات من خلال سلسلة من منتديات وزراء التنمية الاجتماعية، وقد عُقد المنتدى العاشر منها في إكوادور في عام ٢٠١٤. واتخذت إجراءات للتوسع في عقد هذه المنتديات في خارج أمريكا اللاتينية، فعُقد منتدى في كينيا للمنطقة دون الإقليمية (شباط/فبراير ٢٠١٥)، كما نُظمت مدارس برنامج موست كمنشآت بارز لبناء القدرات تضمّن مبادرات جديدة في كل من المغرب وتونس وروسيا ومنغوليا. وأعطيت الأولوية لدمج الاستشراف في أنشطة قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وعاد ذلك بفوائد ملموسة على برنامج مدارس موست وزاد أشكال التضافر في تعبئة الموارد.

١٤٥- وجرى العمل، بالإضافة إلى ذلك، في مسارات هامة لأعمال تحضيرية تتعلق بمساهمة برنامج موست في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيما يخص التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك مشاركة برنامج موست مشاركة قوية في المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية الذي نظمه المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (دوربان، جنوب أفريقيا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ وعملية تحرير التقرير العالمي عن العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٦، وتصميم وإقامة مختبر السياسات الشاملة للجميع، والعمل على نحو مشترك بين القطاعات مع قطاعي التربية والثقافة. وكانت النتائج التي أحرزت إلى حد الآن في مجال الفلسفة والعلوم الإنسانية تتعلق بعمليات محددة، ولا سيما فيما يخص إنعاش المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية، وتحديد عملية التحضير لعقد المؤتمر العالمي للعلوم الإنسانية في عام ٢٠١٧.

١٤٦- وساهمت اليونسكو في إعداد ونشر استشراف عالمي بجوانبه النظرية والتطبيقية. وجرى تنظيم ١٦ مختبراً من "مختبرات المعارف نحو الأمية في المستقبل" وذلك بالتعاون الوثيق مع جهات راعية محلية وعالمية في ١٢ بلداً من خمس قارات. وأفضى كل مختبر من هذه المختبرات إلى توليد قدرات وكفاءات على المستوى المحلي مع استحداث معايير أساسية بشأن تكوين

جماعات من الممارسين، وذلك مثل استحداث قواعد لتحديد أنسب أدوات الاستشراف في ظل ظروف خاصة، ومفردات تخصصية محددة تتعلق بالنظم والعمليات الاستباقية، واختيار وسائل الاستدلال الأكثر فعالية لتكوين قدرات استعلامية ومعارف جماعية.

تشجيع الحوار بين الثقافات (للإسهام في تحقيق النتائج المنشودة ١ و ٢ و ٣)

١٤٧- تم تعزيز الدور القيادي لليونسكو على الصعيد العالمي في مجال تشجيع الحوار بين الثقافات وذلك من خلال اضطلاع الجمعية العامة للأمم المتحدة (في القرار ١٠٤/٦٧) بتعيين المنظمة لتكون الوكالة الرائدة لتنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). وقد أتاح ذلك للمنظمة تطوير عملها مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكراسي اليونسكو الجامعية من خلال مشاورات واسعة النطاق أفضت إلى إعداد خطة عمل للعقد المذكور أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٤٠/٦٩ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وأصبح العقد الدولي للتقارب بين الثقافات إطاراً رئيسياً للالتزام الدول الأعضاء بتطوير الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات، وتعزيز التفاهم والتعاون من أجل السلام.

١٤٨- وتشتمل خارطة الطريق لتنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات والخاصة باليونسكو على استراتيجية خماسية الأبعاد - تتعلق بالبحوث، وبناء القدرات، وتشاطر المعارف، والترويج، والتنسيق - وعلى أربع مجالات للعمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تتمثل في ما يلي: تكوين معارف لرفد السياسات وتوجيه عمليات البرمجة؛ والتعاون في مجال البحوث مع المؤسسات الأكاديمية الشريكة الحالية والجديدة؛ وتنمية المهارات في مجال الكفاءات الخاصة بالعمل المشترك بين الثقافات والدراية الثقافية؛ والأساليب الجديدة للترويج والتوسع في ضمان تنسيق متكامل للعقد.

١٤٩- ونتيجة لشراكة بين اليونسكو وهيئة تيودور روز، تم في أيار/ مايو ٢٠١٥ إصدار المطبوع المعنون "Agree to Differ" (قبول الاختلاف)، الذي يدعم المبادئ الأساسية للعقد. وقد ضم هذا المصنف كتابات لما يقارب ٦٠ مؤلفاً ويقدم نظرات ثاقبة في مجال الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات وذلك من مجموعة واسعة النطاق من وجهات النظر، بما فيها وجهات نظر دول أعضاء ووكالات للأمم المتحدة، ومقررين خاصين للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، وقادة دينيين، وخبراء، وناشطين على صعيد المجتمع المدني.

١٥٠- وتولت اليونسكو لأول مرة تحرير التقرير السنوي للأمين العام إلى الدورة العادية السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، جمعت فيه إسهامات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٩/٦٩ بشأن ثقافة السلام، وفي تنفيذ القرار ١٤٠/٦٩ بشأن تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، اللذين اعتمدا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وستحتفظ اليونسكو بهذا الدور الجديد في عام ٢٠١٦ وقد استنفرت التعاون بين الوكالات من أجل إعداد التقرير الجديد الذي ستشارك في إعداد حوالى ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى شبكتها الميدانية، وذلك بهدف تعزيز اتباع نهج مشتركة في صياغة التوصيات وعلى صعيد العمل الملموس على أرض الواقع.

١٥١- واتخذت بعض المبادرات في مجال تنفيذ خطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات وذلك بفضل أموال من خارج الميزانية قدمتها المملكة العربية السعودية في إطار "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار"، فتم تمويل ١٠ مشروعات مشتركة بين القطاعات أنجزت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. ومن المزمع أن يجري تقييم خارجي لهذه المشروعات في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

السياسات وبناء القدرات (للاسهام في تحقيق النتيجة المنشودة ٣)

١٥٢- اضطلعت اليونسكو، فيما يخص الاندماج الاجتماعي، بتعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين في مجال صياغة واستعراض السياسات العامة التشاركية والشاملة للجميع وذلك عن طريق استكشاف ديناميات رسم السياسات القائمة على الشواهد. وصيغت في إطار اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية بشأن السياسات توصيات هامة ركزت على ضرورة وجود بيانات شاملة وموثوقة وعززت مشاركة جميع الجهات المعنية وزادت التعاون الدولي، بما في ذلك تشاطر الخبرات والممارسات الجيدة. وبدعم من ماليزيا، جرى القيام بمشروعات لبناء القدرات في كل من ماليزيا وكمبوديا وتيمور - ليشتي.

١٥٣- وأكدت عدة مبادرات نُفذت على المستوى القطري الدور القيادي لليونسكو، ومن الأمثلة على ذلك المبادرة المعنية بالهجرة الداخلية في الهند. وبفضل العمل القِيم الذي تم الاضطلاع به (وثائق توجيهية، وأدوات تدريبية، وجماعات الممارسين)، دُعيت المنظمة إلى المساهمة في مداولات فريق العمل المشترك بين الوزارات والمعني بالهجرة، ومن ثم في عمليات رسم السياسة الوطنية بشأن قضايا الهجرة.

١٥٤- وفي إطار استعراض لعمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في مجال السياسات العامة بشأن الاندماج الاجتماعي، أجراه معهد التنمية الخارجية وشمل ٥٠ مشروعاً، جرى تسليط الضوء على ممارسات جيدة مستمدة من جميع المناطق. وأتاح هذا الاستعراض نتائج وتوصيات تشدد على ضرورة الفصل بالشكل الملائم بين البيانات الخاصة بالرصد والبيانات الخاصة بالتقييم، وضرورة إدراج تحليل للسياسات في عمليات تصميم البرامج وتنفيذها، والتشجيع على التوسع بشكل أشمل في تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع الأنشطة المعنية بتصميم البرامج. فمن شأن ذلك أن يخفف من التأثير العميق الغور للقيود التي تعيق مشاركة النساء والفتيات في المشروعات، وأن يبين الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها القصور في مراعاة قضايا الجنسين في تصميم برنامج ما إلى تيسير ظهور نتائج سلبية وغير مقصودة بالنسبة إلى النساء والفتيات.

١٥٥- وجرى إنعاش التحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية وذلك لمواصلة تشجيع الاندماج والتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز على مستوى المدن. وقد تطور التحالف فأصبح شبكة تضم أكثر من ٥٠٠ مدينة في إطار تحالفات إقليمية ووطنية مختلفة؛ وتم تعزيز التعاون بين تحالفات إقليمية وذلك على سبيل المثال من خلال التوقيع في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ على اتفاق للتعاون بين تحالفات مدن في أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاربي. وتعمل اليونسكو مع بعض التحالفات من أجل تنقيح خطة العمل ذات النقاط العشر والخاصة بالتحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية كي تعبر عن الظروف والوقائع

الراهنه، على نحو يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع التركيز بقدر أكبر على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتحديات ذات الصلة بالعنف القائم على نوع الجنس. ويعمل التحالف على تعبئة المدن من أجل الإسهام في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي سيعقد في كيتو في عام ٢٠١٦، وسيعتمد الخطة الجديدة للتنمية الحضرية.

١٥٦- وفيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان والهجرة، زادت اليونسكو مشاركتها في الهيئات المشتركة بين الوكالات (مثل الفريق العامل للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية والمعني بحقوق الإنسان، والفريق العالمي المعني بالهجرة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل). وتم إنتاج ثلاثة منشورات هي: المذكرة الإرشادية الخاصة بالأهداف الإنمائية للأمم المتحدة فيما يخص حقوق الإنسان والموجهة إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛ ودليل الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن البيانات والهجرة؛ والتقرير المواضيعي عن هجرة الشباب: التحديات والفرص.

١٥٧- وفيما يخص الأولوية العامة المعنية بالمساواة بين الجنسين، واصل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية الدعوة إلى تعزيز حقوق النساء وتمكينهن وإلى ضرورة احترام الحقوق وتطويرها وتحقيق الاندماج الاجتماعي للنساء والفتيات الأشد عرضة للتأثر، مركزاً على المهاجرات والنساء من السكان الأصليين والنساء المعوقات. وأنشئت في الهند محطات للإذاعة المحلية لصالح المهاجرات؛ وقُدمت في مالي والسنغال أنشطة لبناء القدرات وأنشطة مدرة للدخل لصالح نساء يعانين الاستبعاد في مناطق نائية؛ واستُهل العمل في كوستاريكا في مشروع لإشراك الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة ممارسات العنف ضد المرأة.

التاريخ والذكرى من أجل الحوار (النتيجة المنشودة ٥ في إطار البرنامج الرئيسي الخامس، التي نقلت في الوثيقة ٣٨/م ٥ إلى البرنامج الرئيسي الثالث)

١٥٨- في مجال مصنفات التاريخ العام والتاريخ الإقليمي، يعد مشروع طريق الرقيق ومنبر طرق الحرير المتاح على الإنترنت مثالين على البرامج المصممة لمكافحة الجهل وتنمية المعارف بما يفضي إلى تحقيق التفاهم بين الثقافات والشعوب. فإن هذه المشروعات تسهم في تنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤). ويمثل مشروع طريق الرقيق ومصنف تاريخ أفريقيا العام شكلين للاستجابة للأولوية الخاصة بأفريقيا وذلك من خلال إبراز مساهمات المنحدرين من أصل أفريقي في التقدم العام للبشرية، بغية مكافحة الأحكام المسبقة العنصرية ومكافحة النزعة العنصرية والتمييز. وقد أثرت المعارف والنهوج التي استحدثت في إطار هذين المشروعين، ولا تزال تؤثر في النقاش العالمي بشأن التنوع الثقافي، والتاريخ المشترك، والمصالحة، والحوار بين الثقافات. ويعد هذا الإسهام قيمة مضافة هامة تعزز دور اليونسكو في العمل كمختبر للأفكار وكمتمندى للمبادلات الفكرية والعلمية.

١٥٩- وقد تم الاحتفال في عام ٢٠١٤ بالذكرى السنوية العشرين لقيام مشروع طريق الرقيق الذي أسهم في التوعية وتعميق الفهم بشأن مظاهر تراث تجارة الرقيق والرق في إطار المجتمعات الحديثة. وأتاح التحضير لإعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤) وإعلان هذا العقد فرصة جديدة لتعزيز الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، ونشر المواد المتنوعة التي تم إعدادها من مطبوعات ومواد تعليمية وأفلام. كما أقيمت شراكات متينة مع مؤسسات وافقت على المساهمة في الجهود التي تُبذل في إطار المشروع المعني بالبحث العلمي، وإعداد مواد تعليمية وإدارة مواقع الذكرى. وجرى التشديد على صون وتعزيز وإدارة مواقع ودروب الذاكرة عن طريق إنشاء شبكة دولية لمديري التراث التذكاري وإعداد دليل لتطوير قدراتهم. وأفضت أنشطة المشروع إلى استحداث دروب جديدة للذاكرة في بعض الدول الأعضاء، واعتماد سياسات لتشجيع تدريس مأساة تجارة الرقيق والرق في المدارس، وتنظيم فعاليات لإحياء ذكرى بعض الأحداث، وإقامة معارض وإنتاج أفلام.

١٦٠- وفيما يتعلق بتاريخ أفريقيا العام، تم إنجاز إعداد المواد الخاصة بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وذلك على أساس المجلدات الثمانية من المجموعة، وتم استعراضها من جانب النظراء وأقرتها اللجنة العلمية. وبالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، جرى العمل على نحو نشيط لحشد تأييد الدول الأعضاء الأفريقية أفضى إلى تجديد التزام هذه الدول خلال مؤتمر وزراء التربية الذي عقد في ياوندي، بالكامرون، في عام ٢٠١٤، بإدراج هذه المادة في مناهجها التعليمية الوطنية. كما اتخذت تدابير لدى جهات معنية رئيسية أخرى (من مربين وفنانين ووسائل إعلام) لدعم ومواكبة هذا المشروع الهام، وخصوصاً من أجل التمهيد لاستخدام هذه المادة في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي. وتم تشكيل تحالف فنانين من أجل تاريخ أفريقيا العام بات يضم أكثر من ١٠٠ فنان. وتم إصدار المجلد التاسع لتاريخ أفريقيا العام، واختارت اللجنة العلمية، التي أنشئت لضمان الصرامة العلمية والفكرية في المصنف، أن يصدر المجلد في شكل ثلاثة كتب، وحددت حوالي ٣٠٠ مساهم كما حددت التوجهات العامة لصياغة مختلف الفصول.

١٦١- وجرى إثراء مضمون المنبر الخاص بطريق الحرير والمتاح على الإنترنت والذي بدأ تدشينه في عام ٢٠١٣، بإضافة عناصر جديدة إليه وتُرجمت صفحاته الرئيسية من الإنجليزية إلى اللغتين الروسية والعربية. واستجابة للاهتمام الكبير الذي أثاره هذا المشروع، أنشئت شبكة دولية لجهات الاتصال الخاصة به وذلك لإشراك الجهات المعنية في أنشطة المشروع. وحددت خمس وعشرون دولة عضواً لجهات اتصال خاصة به وشاركت في أول اجتماع للشبكة عُقد في كسان، في الصين، في أيار/ مايو ٢٠١٥ لتحديد طرائق العمل ووضع خطة عمل للسنوات الثلاث المقبلة. كما ساهم المنبر في عدة أحداث تتعلق بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات.

١٦٢- ونُظمت الجولتان الثانية عشرة والثالثة عشر لمنح جائزة اليونسكو - الشارقة وكان الفائزون الجدد باحثين أكاديميين بارزين ومؤسستين هامتين. واقترن الاحتفالان لمنح الجائزة بإقامة معرض وتقديم عروض أداء فنية تعبر عن تنوع جوانب الثقافة العربية وطاقتها. وأجري تقييم للجائزة عرض على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة، وقد جدد

المجلس إمكانية منح الجائزة على مدى ست سنوات أخرى. وتمت مناقشة خطة ترويجية ذات طابع استراتيجي أكبر وسيجري تنفيذها خلال فترة العامين الحالية بغية تأمين مشاركة عالمية أكثر توازناً.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٦٣- لقد أفضى الوضع العالمي الراهن إلى زيادة الطلب على اليونسكو من أجل أن تقوم بأنشطة في مجال التحولات الاجتماعية، والحوار بين الثقافات، والاستشراف. ويستدعي ذلك من البرنامج الرئيسي الثالث أن يكون قادراً على سرعة التحرك للاستجابة للصعوبات المستجدة. ويتمثل درس هام يُستخلص من تجربة فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ في ضرورة الربط على نحو أفضل بين النتائج المنشودة والمؤشرات الخاصة بها.

١٦٤- وكاستجابة أولية، تم وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية جديدة لبرنامج التحولات الاجتماعية، تتضمن منظوراً جديداً لإعادة صياغة الأنشطة الأساسية التي تنفذها الهيئات الإقليمية أو التي تنفذ في المناطق الإقليمية، وذلك على نحو يتماشى مع معايير الملاءمة لمواجهة التحديات القائمة، وضمان الكفاءة، والوضوح للعيان على مستوى عال، من أجل زيادة تأثير العمل وتأمين استدامته. وتشدد هذه الاستراتيجية على أهمية تعزيز الشعور لدى الجهتين الأساسيتين اللتين يتعامل معهما هذا البرنامج بالدرجة الأولى، وهما الدول الأعضاء والأوساط العلمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بامتلاكها لهذا البرنامج. فإن تجربة الفترة الماضية مؤخراً تبين بوضوح الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن عدم توافر هذا الشعور بامتلاك البرنامج، في حين أن التحسينات الملموسة التي طرأت في سير عمل البرنامج بوجه عام خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تبين، على العكس من ذلك، القدرة التي يمكن أن يتيحها وجود شعور عال بامتلاك البرنامج، لضمان مزيد من الاعتراف والالتزام به وهو ما يوفر، من بين جملة أمور، مورداً أساسياً أفضل اتساقاً مع التطلعات الجوهرية التي أعرب عنها المؤتمر العام.

١٦٥- ويواجه مسار العمل بشأن التحولات الاجتماعية مجموعة من المخاطر والفرص تسلطت عليها الأضواء بشكل كبير على إثر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمن ناحية، ثمة لكل جانب من جوانب هذه الخطة صلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى أنه يوجد على صعيد النقاش العام وفي الدوائر المعنية بالسياسات طلب كبير على النتائج التي تتوصل إليها هذه العلوم. ومن ناحية ثانية، ثمة في الغالب صعوبة في ربط النتائج القائمة على البحوث ربطاً مباشراً بالصعوبات على صعيد السياسات، وتتنافس العلوم الاجتماعية والإنسانية مع غيرها من أنماط الخطاب من أجل أن تحظى بالاهتمام - على الرغم من أن هذه الأنماط الأخرى لا تتسم بنفس القدر من الصرامة إلا أنها أكثر جاذبية على المستوى السطحي. وهذا هو أساس ما تعبر عنه الاستراتيجية الجديدة لبرنامج موسست من التزام بتوفير حلقة وصل قوية للربط بين البحوث والسياسات تستخدم المعارف التي تتيحها العلوم الاجتماعية والتي تركز على احتياجات البشر، وتسهم في إقامة ثقافة لصنع القرار بالاستعانة بالشواهد وبالاستناد إلى حقوق الإنسان.

١٦٦- وفيما يخص الحوار بين الثقافات، تشتمل خارطة الطريق على مبادرات مبتكرة، مثل إعداد مؤشرات - وهو مسعى يمكن أن يكون مفيداً.

محور العمل ٢: تمكين الدول الأعضاء من إدارة الآثار الأخلاقية والقانونية والبيئية والاجتماعية للتحديات العلمية والتكنولوجية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الجامعة والمستدامة

أخلاقيات البيولوجيا (النتيجة المنشودة ٤)

١٦٧- على نحو ما أبرزه التقييم الذي أجره مرفق الإشراف الداخلي في شباط/ فبراير ٢٠١٠، اضطلعت اليونسكو، بوصفها الوكالة الدولية الرائدة في مجال أخلاقيات البيولوجيا، بالترويج لأخلاقيات البيولوجيا في مختلف أنحاء العالم من خلال أنشطة لبناء القدرات وللتوعية في هذا المجال، ويعترف عدد كبير من الخبراء الدوليين في أخلاقيات البيولوجيا بدور الوسيط النزبه الذي تؤديه المنظمة فيما يتعلق بقضايا أخلاقيات البيولوجيا، وذلك فضلاً عن أن المنظمة مستمرة في توفير محفل يمكن الوصول فيه إلى اتفاقات بشأن كيفية معالجة هذه القضايا.

١٦٨- ولا تزال الإعلانات الصادرة عن اليونسكو بشأن أخلاقيات البيولوجيا مصدراً للقواعد المرجعية. فعلى سبيل المثال، استخدم الإعلان العالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (٢٠٠٥) كوثيقة مرجعية في قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة العليا في كل من البرازيل وكوستاريكا. كما تم إدراج مضامين ما لا يقل عن إعلانين لليونسكو بشأن أخلاقيات البيولوجيا في نصوص تشريعات عن البحوث في إسبانيا. واضطلع البرنامج بدور رئيسي في الاستباق وتحديد قضايا أخلاقية هامة مستجدة، وذلك من خلال الهيئات الدولية الأربع التي تضطلع اليونسكو بمهام أمانة لها - وهي اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية. وقد استمرت هذه الهيئات في اقتراح استراتيجيات واستجابات ملائمة. ومن الأمثلة على ذلك التقارير التي صدرت مؤخراً عن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، وتشاطر المنافع في مجال علوم الحياة، والمخاطر الناشئة عن التطورات في مجال علم الوراثة.

١٦٩- وما انفكت اليونسكو تعمل على بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مجال أخلاقيات البيولوجيا من خلال مساندة إنشاء وتعزيز اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا، وبالتالي في مساعدة الدول الأعضاء في تطبيق مبادئ الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان على المستوى الوطني. فتم منذ عام ٢٠٠٨ وبمساعدة اليونسكو إنشاء ١٨ لجنة وطنية لأخلاقيات البيولوجيا، كما عُقدت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عشر دورات تدريبية للجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا في ثمانية بلدان. وظلت نتائج الاستقصاءات تبين بشكل دائم أن المنتفعين كانوا يقدرّون المستوى الرفيع لجودة هذه الدورات التدريبية.

١٧٠- وأسهمت أنشطة اليونسكو لتدريب المعلمين وإعداد المواد التربوية في تعزيز القدرات. فجرى في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تدريب أكثر من ٣٠٤ مشاركين من ٣٨ بلداً في إطار دورات تدريب معلمي الأخلاقيات. ونُظمت في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال السنتين الماضيتين دورات للتعليم عن بعد مدى الحياة في مجال أخلاقيات البيولوجيا تم فيها تدريب

٣٦٠ طالباً من ٢٣ بلداً. وتدل نتائج الاستقصاءات على وجود مستوى عال من الرضا بين المشاركين في هذه الدورات. ونُظمت في أمريكا اللاتينية والكاربي أيضاً دورة تدريبية وأصدر دليل للصحفيين عن أخلاقيات البيولوجيا. وخلال الفترة منذ عام ٢٠٠٨، اعتمدت ٢٦ جامعة في ٢١ بلداً المنهاج الدراسي النموذجي لليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا، واعتمدت اللجنة الدائمة للأطباء الأوروبيين هذا المنهاج الدراسي إلى حد كبير وتم استخدامه لتنقيح المناهج الدراسية لأخلاقيات الطب وأخلاقيات القانون في المملكة المتحدة، وحظي بدعم المجلس الطبي العام للمملكة المتحدة وبدعم الرابطة الطبية البريطانية. ويشكل هذا المنهاج الدراسي عنصراً هاماً في الدورة الدراسية للحصول على شهادة الماجستير في مجال الأخلاقيات، التي تقدمها الإدارة العامة للشؤون الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية. ويتعاون البرنامج، بالإضافة إلى ذلك، مع الكراسي الجامعية لليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا من أجل تعزيز تعليم أخلاقيات البيولوجيا والتوعية بشأن قضايا أخلاقيات البيولوجيا، وتشجيع الحوار بين الثقافات، ودعم التدريب في مجال أخلاقيات البيولوجيا.

١٧١- وتلاحظ اليونسكو وجود اتجاه هام في تزايد الطلب من جانب الدول الأعضاء على أنشطة بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا: وقد جرت الاستجابة بالفعل لهذا الطلب على الصعيد العالمي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مع تنفيذ المزيد من الأنشطة في منطقة الدول العربية وفي آسيا، من أجل الوصول إلى مزيد من البلدان، واستمر تعزيز الإنجازات من خلال تدريب المزيد من المعلمين في أفريقيا، وإقامة مزيد من اللجان الاستشارية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا على المستوى الوطني.

١٧٢- وشاركت اليونسكو، في الوقت ذاته، في العمل مع وكالات عديدة أخرى، مثل التكتلات الدولية المعنية بالبحوث أو بالمعايير الجديدة، وذلك من قبيل "الأطراف المعنية التي تعمل سوية على تقييم الأثر الأخلاقي للبحوث والابتكار" (SATORI)، أو هيئة TRUST، أو المبادئ التوجيهية لمجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية، أو مشروع الفاريوم البشري، وذلك بوصف اليونسكو شريكاً دولياً محترماً، مما سلط المزيد من الضوء على أنشطة الترويج للمبادئ الأخلاقية الدولية في أوساط الخبراء. وواصلت اليونسكو تعزيز التعاون مع منظمة الصحة العالمية واستمرت في أداء دورها القيادي في تعزيز الحوار فيما بين الوكالات، وذلك بوصفها الأمانة الدائمة للجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٧٣- لا يزال التقدم العلمي يطرح مجموعة من المعضلات الأخلاقية، وهو ما يتطلب اعتماد استجابات ملائمة من منظور وضع القواعد التقنية. وعلى سبيل المثال، تدعو اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا الدول الأعضاء إلى إصدار وثيقة تقنية دولية ملزمة لحظر الاستنساخ البشري لأغراض الإنجاب. ويتيح ذلك لليونسكو فرصة الحفاظ على دورها القيادي في مجال التقنين.

١٧٤- ولقد اضطلع برنامج أخلاقيات البيولوجيا ببناء قدرات في الدول الأعضاء من خلال إقامة لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا. ومن الدروس المستفادة المستمدة من التقييم الذي أجره مرفق الإشراف الداخلي، أن التمويل الأولي الذي يوفره البرنامج العادي يركز على أنشطة ذات أولوية، مثل مساعدة اللجان الوطنية، وإقامة شبكات إقليمية للخبراء، وإعداد مواد تدريبية. وقد عزز البرنامج أيضاً البنى الوطنية القائمة المعنية بأخلاقيات البيولوجيا وذلك من خلال منشوراته والخدمات الاستشارية التي يقدمها. غير أن استدامة هذه اللجان تعتمد على التزام الأطراف المعنية الوطنية. فإن بقاء هذه اللجان يعتمد على الموارد التي تقدمها إليها الحكومات المعنية.

١٧٥- وقد حالت التخفيضات التي أجريت في التمويل الأساسي دون احتفاظ اليونسكو بدورها القيادي بوصفها الطرف العامل الوحيد في تشغيل قواعد البيانات العالمية عن أخلاقيات البيولوجيا. وتمثل مجموعة قواعد البيانات هذه أداة مفيدة جداً بالنسبة إلى أخلاقيات البيولوجيا في مختلف أنحاء العالم، وتشكل عنصراً ميسراً لأداء الأنشطة الأخرى لليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا، مثل مبادرة مساعدة اللجان المعنية بأخلاقيات البيولوجيا.

١٧٦- وعلى الرغم من الاعتراف الجاري ببرنامج أخلاقيات البيولوجيا كبرنامج طليعي يحظى بأولوية عالية في خطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار، فإنه يتطلب الانتفاع بمبالغ أكبر من خارج الميزانية من أجل تنفيذ أنشطته الخاصة ببناء القدرات على المستوى الوطني؛ وسيجري استكشاف إمكانية بذل جهود أكبر في هذا المجال.

محور العمل ٣: وضع السياسات من خلال عملية تشاركية مع الأطراف المعنية في مجالي الشباب والرياضة؛ ودعم تنمية الشباب والمشاركة المدنية وترويج النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج اليونسكو

الشباب (النتيجة المنشودة ٥)

١٧٧- لقد شددت استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٢٠١٤-٢٠٢١) على شدة جدوى مساهمة اليونسكو في العمل من أجل توجيه طاقات الشباب بوصفهم عوامل تغيير لصنع السلام وتحقيق التنمية. وأكدت فترة العامين الأولى من تطبيق الاستراتيجية التنفيذية لليونسكو بشأن الشباب (٢٠١٤-٢٠٢١) تزايد طلب الدول الأعضاء على المنظمة كي تعزز جهودها في العمل حول ثلاثة محاور هي رسم السياسات واستعراضها بمشاركة الشباب، وتنمية القدرات من أجل الانتقال إلى مرحلة الرشد، والمشاركة في الحياة المدنية والديمقراطية والتجديد الاجتماعي.

١٧٨- وتضطلع اليونسكو في عملها بشأن تنمية الشباب ومشاركتهم، بتسخير خبرتها المتعددة التخصصات ودورها كوسيط نزيه في تقديم المشورة إلى عدد متزايد من الدول الأعضاء فيما يتعلق برسم السياسات وتطبيقها، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية. وتشغل اليونسكو مكانة تعمل فيها كوكالة الأمم المتحدة التي تتبع نهج المشاركة المتعددة الأطراف المعنية في عمليات رسم السياسات واستعراضها مع إشراك الشباب؛ وقد جرى تعزيز ذلك بتنظيم المنتدى العالمي الأول عن السياسات الخاصة بالشباب، الذي عقد في باكو، بأذربيجان، في عام ٢٠١٤. وضم هذا المنتدى حوالي ٧٠٠ شخص من المعنيين برسم السياسات كانوا يمثلون حكومات وهيئات للمجتمع المدني وجهات مانحة ومؤسسات أكاديمية. واختتم

المنتدى بإصدار التزام باكو بشأن السياسات الخاصة بالشباب، الذي يسלט الضوء على ثمانية مبادئ توجيهية لرسم السياسات الخاصة بالشباب، ويحدد ١٠ التزامات ملموسة مفتوحة أمام جميع الأطراف المعنية الدولية والإقليمية والوطنية التي يهتماها الانضمام إلى هذه المبادرة. ويعد مشروع شبكات شباب حوض البحر المتوسط، الذي حظي بالثناء في التقرير المحلي الأول عن تقدم العمل فيه خلال السنة الأولى، مثالاً آخر على قدرة المنهجية الرصينة الحالية، وهي منهجية يمكن التوسع فيها وتكرار العمل بها في مناطق أخرى بالتعاون مع الجهات المانحة الممكنة.

١٧٩- وبفضل عملية تنظيم منتدى اليونسكو للشباب الذي عُقدت دورته التاسعة كجزء من الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام، تم تعزيز الجهود في مجال تشجيع مشاركة الشباب والشبان كمواطنين نشيطين في دعم التنمية الوطنية وبناء المجتمعات المحلية من خلال إعداد وتنفيذ مشروعات بقيادة الشباب. كما تم رفع مستويات مشاركة الشباب، وخصوصاً الشباب، في البلدان التي تعمل على تحقيق تحولات عميقة. وكان هذا هو الحال في تونس حيث كانت الشبابات يمثلن تقريباً نسبة ٥٠% من المشاركين، وجرى في بلدين آخرين في منطقة شمال أفريقيا الفرعية (وهما المغرب وموريتانيا) نشر دليل اليونسكو بشأن الديمقراطية وسوف تنفذ دورات تدريبية في هذا الصدد في المستقبل.

١٨٠- وجرى تعزيز تنسيق العمل بشأن الشباب في داخل اليونسكو وتعزيز الإسهام في أعمال الأمم المتحدة التشاركية المعنية بالشباب، ولا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنمية الشباب. وأدرجت مساهمات اليونسكو وجرى التعبير عنها في ١٣ مبادرة تشاركية عالمية للأمم المتحدة بشأن الشباب.

الرياضة ومكافحة المنشطات (النتيجة المنشودة ٦)

١٨١- يشهد العدد الكبير (١٨٣ دولة طرفاً) لعمليات المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (٢٠٠٥) خلال العقد الأول من صدورهما على جدوى هذه الاتفاقية على مستوى الدول الأعضاء. وتدل البيانات التي يتضمنها النظام الحاسوبي المسمى "منطق مكافحة المنشطات" (Anti-Doping Logic)، الذي هو عبارة عن استبيان على الإنترنت وبرمجية تحليلية أعدا لجمع البيانات من كل الدول الأطراف بشأن ما اتخذته من تدابير لتنفيذ الاتفاقية، على أن مستوى الامتثال لأحكام الاتفاقية يرتفع باستمرار، إذ يتزايد عدد البلدان التي تنفذ أنشطة لمكافحة المنشطات على الصعيد الوطني من أجل "تعزيز منع ومكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بهدف القضاء عليه" (المادة ١)، وتعتمد تدابير تشريعية أو تنظيمية أو سياسية أو إدارية لهذا الغرض.

١٨٢- ويعترف مؤتمر الدول الأطراف بالأهمية المركزية لبناء القدرات في مجال تنفيذ الاتفاقية. ومع المشروعات التي وافق عليها الصندوق الدولي للقضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والتي بلغ عددها ٥٩ مشروعاً في فترة العامين الحالية وحدها، حقق هذا الصندوق الدولي إنجازاً بارزاً جديداً تمثل في ارتفاع ١٠٠ دولة طرف بإعانات صغيرة بلغ عددها ١٧٩ إعانة منذ عام ٢٠٠٨.

١٨٣- وتعد اليونسكو المنظمة الوحيدة التي تتمتع بولاية في مجال الرياضة في منظومة الأمم المتحدة، ويتجلى ذلك في عملها في مجال التقنين على النحو الذي تعبر عنه الاتفاقية الخاصة بمكافحة المنشطات، والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. وتعتمد استدامة البرنامج على استمرارية الدعم الكبير الذي يتم توفيره من خارج الميزانية وبصورة عينية من خلال إقامة قاعدة للشراكة الواسعة النطاق تضم أعضاء اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة، ومجلسها الاستشاري الدائم، والمنظمات الرياضية والشركات الخاصة المعنية بالرياضة.

١٨٤- وأشير إلى إعلان برلين الذي صدر عن المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وذلك في قرار الجمعية العامة رقم ٦/٦٩؛ وفي الاجتماع السابع لوزراء الرياضة لبلدان الكومنولث، في عام ٢٠١٤؛ وفي جمعية رابطة اللجان الأولمبية الوطنية في عام ٢٠١٤؛ ومن جانب الفريق العامل الدولي بشأن النساء والرياضة، في عام ٢٠١٤؛ ومن جانب الفريق العامل الدولي التابع للأمم المتحدة والمعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٨٥- كانت إحدى الصعوبات تتمثل في أوضاع هشاشة الحوكمة وغياب الاستقرار السياسي على نحو مستمر وانتشار المخاوف الأمنية (لا سيما في البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية أو أوضاع ما بعد النزاعات)، وفي نقص آليات وبنى لضمان المشاركة الشاملة للجميع على مستوى الشباب، ولا سيما في مجال الحوكمة. وقد جرى التعامل مع هذا الأمر باستحداث وتنفيذ نهج متعدد الأطراف لرسم السياسات والبرامج الموجهة إلى الشباب، بوصف ذلك وسيلة لضمان تقاسم المسؤولية والملكية وإشراك فئات مختلفة من الشباب.

١٨٦- وثمة صعوبة رئيسية تتمثل في التمكن من استخدام نتائج قابلة للقياس استخداماً أكبر، وخصوصاً فيما يتعلق بمفاهيم مشاركة الشباب أو المشاركة المدنية للشباب. فثمة حاجة إلى تطبيق آلية للرصد والتقييم تتسم بمزيد من التنسيق والتكامل ضمن إطار تطبيق الاستراتيجية التنفيذية لليونسكو بشأن الشباب، بغية التمكن من استعراض نتائج المبادرات التي تُتخذ على نطاق اليونسكو بأسرها. وبالمثل، فعلى الرغم من أن منتدى اليونسكو للشباب يمثل وسيلة هامة للربط بين الشباب والبنى القائمة في الدول الأعضاء وكذلك بين الشباب وعمل اليونسكو، ثمة قدر من الانقطاع بين نتائج المنتدى والنتائج المنشودة على صعيد الاستراتيجية التنفيذية بشأن الشباب. وسوف يولى اهتمام خاص في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لتعزيز صلات للربط من هذا النوع، وخصوصاً في سياق متابعة الدورة التاسعة لمنتدى الشباب.

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

١٨٧- من المعترف به أن اليونسكو تضطلع بدور قيادي عالمي في مجال الثقافة، فضلاً عن أنها تتمتع بمزايا نسبية لا جدال فيها سواء على مستوى التقنين أو على المستوى التنفيذي، وذلك بفضل اتفاقياتها الخاصة بالثقافة. وقد أنشأت المنظمة من خلال عملها التقني مجالات للحوار وتظل تشكل المحفل العالمي الوحيد الذي يتمتع بما يلزم من شرعية وطابع عالمي وقدرة على عقد اللقاءات يمكن البدء في إطاره في التعاون على الصعيد العالمي في مجال الثقافة.

١٨٨- وقد شددت التقييمات التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي على الأهمية المركزية لبرامج بناء القدرات، بما يشمل تقديم المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسات، بالنسبة إلى تنفيذ الاتفاقيات. وعلى الرغم من تباين الأوضاع فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات، اضطلع عدد كبير من الدول الأطراف، بفضل هذه البرامج، بإدراج أحكام هامة في تشريعاتها وسياساتها وأطرها الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك في بعض الحالات، في مجالات مستعرضة هامة بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

١٨٩- وقد أتاح النهج الشامل الذي تروجه اليونسكو في مجال الشؤون الثقافية الحصول على اعتراف واضح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية الدور المستعرض للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستكون المكانة البارزة للعوامل المستعرضة، مثل الثقافة، في استعراض الآليات التي ستعتمد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمراً هاماً بالنسبة إلى استمرارية جدوى الخطة وقيمتها المضافة. وجرى، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز الدور الاستراتيجي للثقافة من خلال نتائج منتدى هانغزو وذلك تمهيداً لاعتماد "الخطة الجديدة للتنمية الحضرية" في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، وكذلك في سياق إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠). علاوة على ذلك، فإن الاعتراف الجاري على نطاق واسع بالصلات المتشابكة بين الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية التي تنطوي عليها النزاعات يعني أن من المنتظر من اليونسكو بصورة طبيعية، باعتبارها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمهمة حماية التراث الثقافي، أن تنصدي للتهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الثقافة والتنوع الثقافي.

١٩٠- ويفتح النهج المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيما يخص التصدي للنزاعات، سبلاً جديدة لتصميم وتنفيذ البرنامج في مجال الثقافة، بالنظر إلى أن هذه السبل لا تعنى فقط بالدور "التقليدي" للثقافة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإنما تعنى أيضاً بأهداف أكثر تركيزاً تتيح منظورات جديدة للبرمجة في مجال الثقافة، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني. وسيطلب تصميم البرنامج مراعاة مجالات جديدة للتركيز أو لتجديد التركيز على بعض المجالات، مثل مجالات المدن المستدامة، والمجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، والسياحة المستدامة، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والأمن الغذائي. وسيستدعي الأمر بالتالي توسيع نطاق الجهود في مجال إعداد البرامج وذلك باعتماد نهج مستعرض بقدر أكبر في تنفيذ الاتفاقيات.

١٩١- وعليه، فإن عمليات تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالثقافة بمزيد من الترشيح والتقارب، مع تعزيز الصلات بين الاتفاقيات والهيئات المعنية بإدارة شؤونها، وتعزيز الروابط التقنية والتنفيذية وتدعيم التعاون المشترك بين القطاعات في داخل اليونسكو ومع الجهات المعنية، سوف تتسم بأهمية خاصة.

١٩٢- ومع ذلك، فإن استمرار الفجوة بين مستوى الموارد المتاحة وبين عبء العمل الواقع على عاتق أمانات الاتفاقيات، على نحو ما تشير إليه تقارير المراجعة والتقييم الصادرة عن مرفق الإشراف الداخلي يعني أن حالة الاتفاقيات الخاصة بالثقافة لا تزال غير مستقرة ولا يمكن أن تستمر على ما هي عليه. فقد انخفضت موارد البرنامج العادي المخصصة للأنشطة من مبلغ ١٥,٧ مليون دولار أمريكي في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٨ ملايين دولار أمريكي في خطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي والخاصة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتُخصص من مجموع هذا المبلغ الأخير مبلغ ٥,٦ مليون دولار أمريكي لعقد اجتماعات نظامية في المقر، مما يجعل المبلغ المخصص للميدان في مستوى ٢,٤ مليون دولار أمريكي فقط. وعلى الرغم من تعبئة مبلغ ١٠,٨,٥٧ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، ومبلغ ٤,٩ مليون دولار أمريكي كاعتمادات إضافية خلال فترة العامين، فإن هذه الأموال كانت مخصصة بالدرجة الأولى لبرامج ميدانية محددة عوضاً عن تخصيصها لأداء المهام الأساسية لإدارة الاتفاقيات أو لتعزيز ملاك الموظفين. وأدى انخفاض ميزانية خطة الإنفاق إلى حدوث تخفيض إجمالي بمقدار ٣٢ وظيفة في المقر (انظر الوثيقة ١٩٤ م/ت/٣) مما جعل القدرة على التنفيذ تتعرض لضغط شديد. ومن ناحية أخرى، بذل القطاع غاية ما في وسعه من أجل الاحتفاظ بقدرته على تقديم المشورة بشأن السياسات على صعيد الميدان، ولا سيما في أفريقيا التي تحظى بـ ٢١ وظيفة من مجموع ٤٩ وظيفة دائمة في الميدان.

السييل إلى المضي قدماً

القضايا المستعرضة

١٩٣- سيتعين على اليونسكو أن تستند إلى خبرتها واتفاقياتها من أجل تقديم توصيات وتقارير قائمة على الشواهد بشأن السياسات لمساندة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيستدعي الأمر الاهتمام بشكل خاص بتنفيذ الغاية ١١,٤ بالنظر إلى أن اليونسكو هي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن ذلك والخاضعة بالتالي للمساءلة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، يجري حالياً إعداد تقرير عالمي لليونسكو بشأن الثقافة والتنمية الحضرية المستدامة، من المزمع أن يتم الإعلان عن صدوره في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). ووفقاً لما أوصى به مرفق الإشراف الداخلي في التقييم الذي أجراه عن الثقافة والتنمية (٢٠١٥)، ينبغي مواصلة تعزيز قاعدة الشواهد عن طريق انخراط المقر والمكاتب الميدانية بصورة متوازنة في أنشطة تمهيدية (للمشورة بشأن السياسات) وأنشطة تنفيذية (على المستوى المحلي).

١٩٤- ويمكن القول بأن حماية التراث الثقافي المتأثر بالكوارث والنزاعات تعتبر أحد أبرز مجالات عمل اليونسكو وضوحاً للعيان. فإن على اليونسكو، باعتبارها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمهمة حماية التراث الثقافي، واجب

التصدي للتهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الثقافة والتنوع الثقافي، بما في ذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية الذي اعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأنه مصدر ممكن لتمويل المجموعات الإرهابية. ومن أجل تنفيذ العمل في هذا المجال على نحو فعال، وفي سياق الإطار الأوسع نطاقاً لنشاط الأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني والأمن، سيكون من الضروري إدراج أهداف محددة والتعبير عنها في المستوى المناسب ضمن أولويات مشروع الوثيقة ٥/م٣٩ - وهو المطلوب أيضاً في قرار المؤتمر العام المرقم ٤٨/م٣٨ - إضافة إلى ضرورة تأمين موارد مالية وبشرية ملائمة. وسوف يتضمن ذلك إلى حد ما، أن يقوم القطاع بإجراء تغيير استراتيجي في عمله بالاستناد إلى التجربة الماضية وإلى عدد من أفضل الممارسات، كما سيتطلب تعزيز قدرات الأمانة (على صعيد القدرات المؤسسية والمالية وخبرات الموظفين) في مجال حقوق الإنسان، والأمن، ودرء النزاعات، بغية التمكن من العمل مع جميع شركاء الأمم المتحدة. وسيتطلب ذلك أيضاً إجراء تعديل في حضور القطاع على الصعيد الميداني، إذ لا توجد حالياً أي وظائف دولية في المكاتب المعنية بمناطق منكوبة بنزاعات، مثل سوريا والعراق. وسيتيح هذا التغيير الاستراتيجي التنفيذ العملي للمهمة الأساسية لليونسكو عن طريق التشديد على جدوى الثقافة بالنسبة إلى الموضوعات ذات الأولوية، مثل درء النزاعات، وبناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان.

تنفيذ الاتفاقيات

١٩٥ - إن بالإمكان معالجة معظم الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات عن طريق إتاحة موارد مالية وبشرية ملائمة وإقامة شراكات مؤسسية مستدامة من أجل توسيع نطاق تأثير هذه الاتفاقيات. فيمكن، عند توافر هذه الأمور، تحسين إدارة شؤون الاتفاقيات وتحسين الدعم الذي يقدم إلى الدول الأعضاء على صعيد أنشطة تنمية القدرات في الأجل الطويل وعلى صعيد خدمات المساعدة التقنية التي تقدم عند الطلب. ومن هذا المنطلق، من المهم أن تضطلع الدول الأعضاء، وخصوصاً الدول الأطراف التي صادقت على الاتفاقيات، بتحديد أولويات رئيسية والتركيز عليها والإسهام في تمويلها من أجل سد أشكال النقص، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المناسب إلى الحسابات الخاصة التي تُنشأ للموارد البشرية، ومن خلال عمليات إعاره أو تقديم قروض أو توفير موظفي المشروعات. وسيتضمن ذلك أيضاً التزام الهيئات الإدارية الرئاسية وبنائها (من رؤساء هيئات، ومكاتب، ولجان) التزاماً مركزياً بترويج هذا النهج ومشاركتها في تطبيقه بصورة استباقية. وسوف تكون الإدارة المعززة لشؤون هذه الهيئات وتعاونها مع الأمانة من أجل الحفاظ على القدرة على التنفيذ مسألة رئيسية في المستقبل.

١٩٦ - ويتطلب تحقيق نتائج مستدامة، أيضاً، تنفيذ أنشطة للإرشاد والرصد من أجل مرافقة المستفيدين في المراحل اللاحقة في عملية رسم السياسات والتنفيذ. وينبغي في أي نظام فعال للرصد أن يتيح لليونسكو تكييف برامجها وفقاً لتطور احتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وينبغي تعزيز الإطار الحالي للإبلاغ بشأن النتائج، بما في ذلك التقارير الدورية، وذلك عن طريق إعداد مؤشرات وقياسات مرجعية لتحسين متابعة التقدم الذي تحرزه الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات. وثمة تجربة قيّمة في هذا الصدد تتمثل في اتفاقية عام ٢٠٠٥ التي استحدثت إطاراً جديداً للنتائج وذلك كجزء من التقرير العالمي

الأول لرصد تنفيذها الذي نُشر في عام ٢٠١٥ وشمل عشرة مجالات مواضيعية جديدة و٣٣ مؤشراً أساسياً للمساعدة في تحديد التأثير الأعمق للاتفاقية وما تحرزه الدول الأطراف من تقدم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية. بيد أن الأمر يتطلب توافر الوقت والموارد لمواصلة اختبار إطار العمل هذا وتطبيق المؤشرات.

١٩٧- وفيما يتعلق على وجه الخصوص ببرنامج الأولوية لأفريقيا، وبعد أن تم نقل برنامج طريق الحرير وبرنامج تاريخ أفريقيا العام إلى البرنامج الرئيسي الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، سيكون تنفيذ الاتفاقيات هو موضع التركيز الرئيسي في تنفيذ البرنامج، مع الاهتمام بالهدف العام المتمثل في مساعدة البلدان الأفريقية في تحسين أطرها المؤسسية والقانونية المعنية بالثقافة والتراث والإبداع. وسوف يركز قطاع الثقافة، في هذا الصدد، جهوده على ثلاثة مستويات رئيسية للعمل التقني هي: (١) عمليات المصادقة التي سيجري التشجيع عليها بصورة منهجية؛ (٢) دمج أحكام هذه الاتفاقيات في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية؛ (٣) تطبيق أطر العمل هذه على المستوى الوطني. وسيجري دعم ذلك من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتحقيقاً لذلك، سيواصل القطاع المحافظة على خبرته على المستوى الإقليمي من خلال الحضور الميداني (انظر الفقرة ١٩١ أعلاه) حسب ما تسمح به الموارد المتاحة.

اقتراحات بشأن البرامج/مجالات عمل البرنامج التي ينبغي تعزيزها، أو إعادة توجيهها، أو إعادة تركيزها، أو تقليص أو إيقاف العمل فيها

١٩٨- شهدت السنوات الماضية الأخيرة إعادة تركيز عمل قطاع الثقافة بصورة جذرية بحيث أصبح يتركز كله تقريباً على الاتفاقيات. ومن منظور التطلع إلى الأمام، من الواضح أنه سيتعين استثمار قدر كبير من الموارد من أجل مساندة الدول الأعضاء في الأجل الطويل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي التصدي للتحديات الناشئة والجديدة، مثل حماية الثقافة في أوضاع النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال زيادة التشديد على دور التعليم في مجال التراث من أجل درء التطرف العنيف. ولذلك، سينبغي التوسع في بذل الجهود من أجل إعداد برامج تعتمد نهجاً مستعرضاً بقدر أكبر في تنفيذ الاتفاقيات المعنية بالتراث.

١٩٩- وينبغي الانتقال من التركيز الجاري حالياً على آليات إعداد القوائم في إطار اتفاقيتي عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٣، إلى التركيز على آليات الصون والحماية في الأجل الطويل التي تتسم بمزيد من الأهمية. وكما أشار المراجع الخارجي للحسابات في المراجعة التي أجراها بشأن اتفاقية عام ١٩٧٢، ينبغي إعادة توجيه التركيز بالانتقال من الاهتمام بالترشيحات إلى الاهتمام بصون المواقع القائمة وإدارتها بصورة فعالة. وينطبق ذلك أيضاً على اتفاقية عام ٢٠٠٣ التي ينبغي الانتقال في العمل بشأنها من التشديد الجاري على القوائم التمثيلية إلى الاهتمام بآليات أخرى يمكن أن تدعم الجهود الوطنية التي تُبذل في مجال الصون، بما في ذلك الاستفادة من صندوق التراث الثقافي غير المادي، الذي لا يُستخدم حالياً بالقدر الكافي.

٢٠٠- وينبغي، بالنسبة إلى جميع الاتفاقيات، أن يكون بناء القدرات هو النشاط الأساسي وأن يجري الاهتمام بذلك على نحو استراتيجي من خلال تشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها على اعتماد قواعد تنظيمية في أطرها القانونية الوطنية وعلى تطبيق هذه القواعد.

٢٠١- ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، إنهاء العمل تدريجياً في البرامج المواضيعية الخارجة عن الميزانية أو تكليف منظمات شريكة بتنفيذها، مثل مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو. وعلى سبيل المثال، سيجري في عام ٢٠١٦ استعراض البرامج المواضيعية الخاصة بالتراث العالمي، وسوف تقدّم اقتراحات بإعادة توجيه العمل بشأنها إلى الدورة الأربعين للجنة التراث العالمي. وثمة في مجال الإبداع تكاليف غير مباشرة هامة تنجم حالياً عن عمل شبكة المدن المبدعة بدون أن يحقق ذلك نتائج كبيرة يمكن التذليل عليها. فإن بالإمكان تنفيذ هذه البرامج عن طريق مصادر خارجية أو بتعديلها من أجل فسخ المزيد من المجال أمام الأمانة للعمل في تنفيذ وظائف وأولويات أساسية أخرى.

ثانياً - التقييم بحسب محاور العمل/المجالات المواضيعية

القضايا المستعرضة

٢٠٢- إن النهج الشامل الذي تروجه اليونسكو في الاهتمام بقضايا الثقافة يحظى بتقدير الدول الأعضاء والجهات المعنية. وقد أتاح هذا النهج في نهاية المطاف التقدم الهام الذي حدث خلال المفاوضات التي جرت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما أتاح الحصول على اعتراف واضح بالدور المستعرض الهام للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت الثقافة تدرج، لأول مرة، في إطار الأهداف التنفيذية للخطة الدولية للتنمية، ضمن سياق تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، مع التعبير بشكل واضح في إطار عدة غايات من الغايات المرتبطة بهذه الأهداف عن دور الاتفاقيات الخاصة بالثقافة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التراث والإبداع. فثمة غاية مكرسة للتراث الثقافي والطبيعي في إطار الهدف ١١ للتنمية المستدامة المعني بالمدن المستدامة، وهو مجال ذو أهمية استراتيجية بالنسبة إلى قطاع الثقافة وإلى إسهامه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وثمة غاية أخرى ترد في إطار الهدف ١٦ للتنمية المستدامة المعني بإقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، وتتعلق هذه الغاية باسترداد الأصول المسروقة وإعادة تمها إلى أصحابها، مما يتيح مدخلاً هاماً لعمل اليونسكو في مجال حظر الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وهو أمر يتسم بالجدوى بوجه خاص بالنظر إلى الدور المعزز الذي تطالب المنظمة بالاضطلاع به في مواجهة تكاثر حالات النزاع. وإن هذين المدخلين وغيرهما من مداخل العمل الخاصة بمجالات مثل الأمن الغذائي، والتربية، والنمو الاقتصادي، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والبيئة، تدل على أن القطاع يشغل مكانة جيدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠٣- وثمة مجال آخر تضطلع فيه اليونسكو بدور استراتيجي وكان له تأثير حاسم ويتمثل في الاعتراف الدولي بالصلوات بين التهجيمات على التنوع الثقافي والتجاوزات على حقوق الإنسان والتهديدات التي تحيق بالسلام. فقد أصبح هناك اعتراف واسع النطاق بالصلوات المتشابهة الموجودة بين الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية للنزاعات، وهو ما تشهد عليه

القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويشكل ذلك تحولاً هاماً على صعيد الإطار المفاهيمي العام ونتيجة مشجعة ناجمة عن التعبئة الكثيفة والانخراط بشكل استباقي في العمل مع منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في هذه المجالات. وما زال الإطار التقني، ولا سيما الإطار التقني لاتفاقيات الأعوام ١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢، يوفر الأطر المرجعية لتعبئة المجتمع الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب وتجريم مرتكبي الاعتداءات، على نحو ما جرى لأول مرة في تقديم متهم إلى المثلث أمام المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته بتهمة تدمير آثار دينية وتاريخية في تمبوكتو، بمالي.

٢٠٤- وتعتبر النتيجة التي حققتها اليونسكو في تشجيع دمج الثقافة والتراث في إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠) الذي اعتمده المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، في آذار/مارس ٢٠١٥، أمراً ذا أهمية بالغة أيضاً. وتشتمل هذه الوثيقة التوجيهية الدولية على أحكام محددة تتعلق بالتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء، وهي أحكام تسلط الضوء على أهمية حماية التراث من الكوارث وعلى المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الثقافة والتراث في بناء مجتمعات أقدر على الصمود.

٢٠٥- فلا تزال الوثائق التقنية مع ما يرتبط بها من آليات وبرامج تتسم بقدر كبير من الجدوى والقدرة على مساندة الدول الأعضاء في معالجة هذه الأمور. وقد لوحظ في التقييم الذي أنجزه مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٤ للعمل التقني لليونسكو في مجال الثقافة، أنه على الرغم من تباين الوضع فيما يتعلق بالاتفاقيات، فإن عدداً كبيراً من الدول الأطراف أدرجت أحكاماً في تشريعاتها وسياساتها الوطنية. ويشمل ذلك في بعض الحالات مجالات مستعرضة هامة بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة، مثل العمالة، والتعليم، والحقوق الثقافية، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وحماية البيئة. وفيما يخص قضايا الجنسين، ثمة نتائج مشجعة بدأت تظهر مع تزايد عدد التقارير النظامية الوطنية التي تتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتصف سياسات تشجع التساوي في الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها، ولا سيما في إطار تنفيذ اتفاقيتي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وعلى الرغم من وجود صعوبات في مجال إقامة روابط مع مجالات أخرى للسياسات المعنية بأمور أخرى غير الثقافة، وهو ما يوثقه التقييم الذي أجره مرفق الإشراف الداخلي، فإن هذا الاتجاه الإيجابي يعد نتيجة مشجعة في وقت ينخرط فيه القطاع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى اعتماد سياسات محددة بشأن التنمية المستدامة في إطار تنفيذ اتفاقيتي عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٣، إذ إن من شأن هذه السياسات أن تكفل من خلالها الاتساق على نحو أمثل بين هذين الصكين التقنيين ومهمة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، مع المحافظة على مواضع التركيز وعلى المهمة الأساسية لكل اتفاقية. وتعتبر معظم الجهات المعنية أن وظيفة اليونسكو بوصفها هيئة تعنى ببناء القدرات هي وظيفة هامة أيضاً. وقد لوحظ في التقييم الذي أجره مرفق الإشراف الداخلي أن برامج بناء القدرات التي يُضطلع بها في مختلف أرجاء العالم في إطار تنفيذ الاتفاقيات قد حققت نتائج ملموسة في مجال التنمية المؤسسية وتنمية القدرات المهنية، مع وجود بعض الفروق، هنا أيضاً، فيما يخص الاتفاقيات.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٢٠٦- إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يفتح مسارات جديدة لتصميم وتنفيذ البرنامج في مجال الثقافة. وسوف تساند اليونسكو ومنظمات دولية أخرى الدول الأعضاء في تنفيذ خارطة طريق مشتركة تعنى ليس فقط بالدور "التقليدي" للثقافة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل وكذلك بأهداف أكثر تركيزاً تتيح منظورات برنامجية جديدة بالنسبة إلى الثقافة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وسيتعين أن تجري في تصميم البرنامج مراعاة مجالات جديدة أو مجالات لتحديد التركيز عليها، مثل المدن المستدامة، والمجتمعات المسالمة الشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، والسياحة المستدامة، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والأمن الغذائي.

٢٠٧- وتستدعي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضاً قيام تعاون معزز بين القطاعات في داخل اليونسكو ومع الشركاء الخارجيين والجهات المانحة. وينبغي تشجيع قيام هذا التعاون المعزز بين القطاعات في داخل اليونسكو بما يتماشى مع مداخل العمل ذات الصلة بالثقافة والخبرة المكتسبة في كل قطاع. كما ينبغي تنمية التعاون المعزز مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة الأخرى، ومع مجموعة البنك الدولي وغيرها من الجهات المعنية على صعيد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٠٨- وسوف تمثل آليات استعراض العمل التي سَتُعتمد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عناصر حاسمة رئيسية لبيان ما تنطوي عليه مجالات التيسير المستعرضة، مثل الثقافة، من جدوى ومن قيمة مضافة. وعلى صعيد الممارسة، سيكون تحديد طرائق أداء آليات استعراض العمل مسألة أساسية بالنظر إلى سعة نطاق خطة التنمية المستدامة هذه التي تشتمل على ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية. ويتمثل مكن الخطر فيما يتعلق بالثقافة في أن تغيب عن الصورة أو أن تصبح أقل بروزاً في آليات استعراض العمل. وإذا ما حدث ذلك، فإن تحقيق دمج الثقافة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ سيتعرض للضرر وستستبعد الثقافة من النقاش الدولي بشأن كيفية مواصلة التقدم في تحقيق التنمية المستدامة - بما في ذلك ما يخص الانتفاع بتمويلات جديدة.

٢٠٩- وثمة فرص مماثلة تظهر - مع ما يناظرها من صعوبات بالنسبة إلى المنظمة - من جراء الربط على نحو أوثق على مستوى السياسات بين الثقافة والموضوع الأعم الخاص بالقدرة على الصمود. فإن تنفيذ إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث سيفضي إلى دعوة اليونسكو إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد. أما بالنسبة إلى النزاعات، فإن تأثيرها على الثقافة بلغ حداً لم يسبق له مثيل ويدعو اليونسكو إلى تعزيز وتوسيع نطاق مواجهتها لهذا التأثير. وسوف يتطلب ذلك القيام بعمليات تدعيم وإجراء تعديلات برنامجية هامة كي تتمكن المنظمة من العمل بالمستوى اللازم، ولا سيما بالنظر إلى ما أصبح يتوقع منها على نحو متزايد من عمل في أوقات الأزمات، وكذلك كجزء من الإطار السياسي الأوسع للأمم المتحدة فيما يخص العمل الإنساني والأمن. غير أن شدة الحساسية السياسية للأنشطة المعنية التي تشمل مجالات لم تكن تتعامل اليونسكو معها من قبل، وبيئة الجغرافيا السياسية التي تنشب فيها النزاعات ويجري فيها إضعاف دور الدول - وإضعاف فعالية الاتفاقيات ذات الصلة - إضعافاً كبيراً، تمثلان تحديين هامين بالنسبة إلى المنظمة. وثمة، من ناحية أخرى،

فرص هامة جداً بالنظر إلى أن الصلة المعترف بها بين الثقافة والأمن وأزمات الأوضاع الإنسانية تتيح لليونسكو مداخل رئيسية للعمل بشأن قضايا ذات أولوية ضمن الإطار الأوسع لجدول أعمال الأمم المتحدة، مع ما يتصل بذلك من مصادر للتمويل، مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. ومع ذلك، فإن اليونسكو لم تضطلع بعد بإعداد برنامج شامل، بما في ذلك إعداد منهجيات وأدوات تنفيذية تتعلق بمختلف اتفاقيات المنظمة ومن شأنها أن تتيح الاستجابة على نحو فعال إزاء الكوارث والنزاعات.

٢١٠- وفيما يخص المساواة بين الجنسين، ينبغي بذل جهود جديدة لتعزيز البعد الجنساني للعمل التقني في مجال الثقافة فيما يتعلق بالتراث والإبداع، بما في ذلك العمل الذي تقوم به المكاتب الميدانية، حسب ما يشير إليه تقييم مرفق الإشراف الداخلي بشأن الثقافة والتنمية. وسوف يسهم التقرير الأول لليونسكو عن المساواة بين الجنسين، والتراث والإبداع، الذي نُشر في عام ٢٠١٤، في هذه الجهود. وسيستمر العمل في ترويج توصيات هذا التقرير بغية تشجيع إعداد سياسات تدعم المساواة في الحقوق في مجالات التراث والإبداع. ومن المؤمل كذلك أن يساعد التقرير في تكوين المزيد من المعارف والبيانات، إذ إنها تتسم بأهمية أساسية للاسترشاد بها عند اتخاذ الدول الأعضاء لتدابير تشريعية وتنظيمية ومؤسسية، إذ إن هذه المعلومات والبيانات غير متوفرة حالياً بقدر كاف، كما أشير في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي.

٢١١- وقد أشار هذا التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي إلى عدة مجالات ينبغي تحسين العمل التقني فيها، وتشمل هذه المجالات العمل بمزيد من الترشيح والتقارب في تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالثقافة، وتعزيز الصلات بين الاتفاقيات والهيئات المعنية بإدارة شؤونها مع تدعيم الصلات التقنية والتنفيذية بينها. وسوف يتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى النهج المتكامل الذي تستدعي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأشكال التصدي للنزاعات اتباعه من أجل ضمان التأثير. ولوحظ في التقييم أيضاً أن الاتفاقيات تفتقر إلى منطق واضح موجه نحو تحقيق النتائج في العلاقة بين العمل التقني والتأثير الفعلي على صعيد الواقع. وباستثناء اتفاقية عام ٢٠٠٥، لا تملك الصكوك التقنية الأخرى إطاراً للنتائج يستند إلى نظرية واضحة عن التغيير، وهذا ما يجعل من الصعب التذليل على النتائج في تنفيذها. وينبغي، في هذا الصدد، تدعيم نظام تقديم التقارير الدورية الذي يوفر مصدراً قيماً للمعلومات عن تنفيذ الاتفاقيات. وإن العمل مستمر في هذا الشأن وتُتخذ فيه تدابير بصورة منتظمة في إطار مختلف الاتفاقيات.

٢١٢- ويرد في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي ٢٠١٤ نص بشأن اتفاقية عام ١٩٧٢ يُبرز جانباً للضعف بشكل كبير في عمل اليونسكو في مجال تنفيذ صكوكها التقنية الخاصة بالثقافة ويتمثل في أن التدابير التقنية لا تمتلك بالضرورة ميزة تحقيق "تأثير مباشر" في النظم الوطنية للدول الأعضاء، وهذا النص هو كالتالي: "إن الدول الأعضاء تتمتع بالسيادة الكاملة وتظل الحكم في أداء الطرائق التي يتم بها ترجمة المعايير الدولية في إطار القوانين والسياسات الوطنية. وينجم عن ذلك وجود تنوع كبير في أساليب التنفيذ تتدرج من تطبيق تشريعات تنفيذية مفصلة إلى مجرد استنساخ آلي لنص الصك التقني الدولي في نص القانون الوطني، مع ما يترتب على ذلك من تباين في درجة فعالية المعايير الدولية في إطار النظام التشريعي الوطني". ويُعد هذا الأمر مصدر صعوبة بالغة.

٢١٣- وإذا كان تزايد حرص الدول الأعضاء على صون تراثها الثقافي وتعزيز التنوع في أشكال التعبير الثقافي فيها، وفي حالات كثيرة على إبراز ما تقوم به من عمل على المستوى الدولي يتيح لليونسكو الفرصة لتأكيد ما توفره من قيمة مضافة في مجال الثقافة والتراث والإبداع، فإنه يطرح أيضاً صعوبات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق باستدامة برامج المنظمة وقدرتها على التنفيذ في ظل تطلعات متزايدة ذات صلة بآليات الاتفاقيات. ويجري بحث ذلك في الأقسام التالية.

محور العمل ١: حماية أشكال التعبير عن الثقافة والتراث والتاريخ وحفظها وتعزيزها ونقلها من أجل الحوار والتنمية

٢١٤- لا تزال اتفاقيات التراث الثقافي (اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكولاتها، واتفاقيات الأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١) تُعتبر صكوكاً تقنية هامة. وإن اعتماد توصية جديدة في عام ٢٠١٥ بشأن حماية وتعزيز المتاحف ومجموعاتها، بالإضافة إلى توصية عام ٢٠١١ الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية، يدل على ما تحظى به المهمة التقنية للمنظمة في مجال الثقافة من قيمة في نظر الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن مستويات التصديق على اتفاقيات التراث المادي متباينة: فإذ يكاد عدد عمليات التصديق على اتفاقية عام ١٩٧٢ أن يبلغ مستوى العالمية بعد أن أصبح عدد الدول الأطراف فيها ١٩١ دولة طرفاً، لا يصدق نفس القول على اتفاقيات عام ١٩٥٤ (١٢٧ دولة طرفاً)، و عام ١٩٧٠ (١٣١ دولة طرفاً)، و عام ٢٠٠١ (٥٣ دولة طرفاً)، وهو ما يوحي بأن بعض الأحكام المفيدة في بعض هذه الصكوك التقنية قد لا تكون مفهومة تماماً.

٢١٥- وعلى نحو ما شدد عليه التقييم الذي أجره مرفق الإشراف الداخلي لاتفاقيي عامي ١٩٧٠ و١٩٧٢، فإن دور اتفاقيات التراث هو دور أساسي على مستوى السياسة الوطنية. وقد أظهرت التقارير الدورية، ولا سيما فيما يخص اتفاقيي عامي ١٩٧٠ و١٩٧٢، أن دولاً أطرافاً عديدة أدرجت أحكاماً من هذه الاتفاقيات في تشريعاتها وسياساتها الوطنية. وتتيح التقارير الدورية تقييم تطبيق الدول الأطراف للاتفاقيات وتقديم معلومات أساسية لتسجيل التغيرات التي تطرأ في الأوضاع. وقد استمرت اتفاقية عام ١٩٧٢ على وجه الخصوص تمارس تأثيراً كبيراً على مفاهيم التراث وعلى استحداث أدوات جديدة لصون التراث في العالم.

٢١٦- وقد أكد التقييم الذي أجره مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٤ الأهمية المركزية لبرامج بناء القدرات في تنفيذ هذه الاتفاقيات. فإلى جانب إنتاج وثائق توجيهية ونصوص قوانين نموذجية، عززت برامج بناء القدرات في إطار الاتفاقيات القدرات المؤسسية لحماية وإدارة الممتلكات الطبيعية والثقافية، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات المستجدة، مثل تغير المناخ.

٢١٧- وأصبحت مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية تشكل اليوم صُلب جدول الأعمال الدولي لشؤون الأمن. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الشعور في الدول الأعضاء بالمسؤولية إزاء البرنامج وأتاح فرصاً قيّمة لتعزيز تطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠ من خلال تكثيف أنشطة بناء القدرات والتوعية وتنمية الشراكات وترويج وسائل بديلة جديدة لتسوية النزاعات. ونشأ زخم جديد من جراء اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٥، للقرارين ٢١٩٩ و٢٢٥٣ اللذين

سلطا الضوء على أهمية عمل اليونسكو وأهمية إقامة شراكات قوية لمواجهة تمويل الإرهاب. وأصبحت اتفاقية عام ١٩٧٠ تندرج اليوم في إطار النظام المتعدد الأطراف وتم تأكيد الدور القيادي لليونسكو.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٢١٨- في الوقت الذي لا تزال اتفاقيات الأعوام ١٩٥٤ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ٢٠٠١ توفر فيه أطراً مرجعية أساسية لتعبئة المجتمع الدولي، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتجرى الاعتداءات، يُعد التقدم في رفع مستوى عمليات التصديق على الاتفاقيات الأربع الخاصة بالتراث شرطاً مسبقاً لازماً لضمان كفاءة العمل التقني للمنظمة في حماية هذا التراث وتعزيز إدارته إدارة حكيمة ومستدامة من أجل تفادي الإفراط في استغلاله أو تنميته بصورة غير ملائمة، وتفادي تعرضه لتأثيرات الكوارث الطبيعية والاضطرابات المدنية والنزاعات المسلحة.

٢١٩- وفيما يخص اتفاقية عام ١٩٧٠، أبرز التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي وجود عدد من الصعوبات، بضمنها على سبيل المثال، ضرورة تشجيع عمليات التصديق بالترابط مع عمليات التصديق على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، وتحقيق اتساق التشريعات الوطنية مع الاتفاقية من أجل تأمين مزيد من التطابق، وزيادة إشراك سوق الأعمال الفنية وتوطيد التعاون مع الأطراف الفاعلة في هذا المجال ومع جهات أخرى. ويوفر الاهتمام المتجدد بالاتفاقية ووضوحها للعيان على المستوى الدولي بما يتجاوز نطاق اليونسكو فرصاً فريدة لمعالجة هذه الصعوبات، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات جديدة مع أطراف فاعلة أخرى بغية التمكن من معالجة مسألة تزايد معدل عمليات التنقيب والاتجار غير المشروعة بالقطع الأثرية، وخصوصاً في مناطق النزاع في الشرق الأوسط.

٢٢٠- أما بالنسبة إلى اتفاقية عام ١٩٥٤، فينبغي القيام بأعمال على المستويين النظري والعملي من أجل تطبيقها على المستوى التنفيذي، ولا سيما بالنظر إلى نشوب الأنواع الجديدة من النزاعات التي تنطوي على أطراف فاعلة غير حكومية. وتشمل هذه الأعمال التفكير المتواصل واللازم بشأن مفاهيم "مسؤولية الحماية"، و"الملاذات الآمنة" و"المناطق الثقافية المحمية" في داخل البلد المعني. كما ينبغي إقامة تحالفات وشراكات جديدة مع جهات معنية وأطراف فاعلة أخرى على أرض الواقع. وسيكون ذلك أمراً هاماً لإيجاد سبل مواصلة العمل مع شركاء من الجهات العسكرية والجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية ومع الأطراف غير التابعة للدولة والتي تضطلع بدور في النزاع.

٢٢١- وتواجه اتفاقية عام ١٩٧٢ صعوبات جديدة تتعلق بالإدارة والصون. ففيما يخص الإدارة، ينبغي مواصلة وتعميق التفكير بشأن تعزيز مصداقية الاتفاقية، بما يشمل القوائم المؤقتة، والترشيحات التي تعبر بشكل واضح عن قيمة عالمية استثنائية، وصنع القرار في إطار لجنة التراث العالمي، وتحديد سبل للتعامل مع الضغوط. وعلى الرغم من توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الاستراتيجية العالمية، ومما جاء في المراجعة التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي بشأن أساليب العمل الخاصة باتفاقيات اليونسكو المعنية بالثقافة، فيما يخص ضرورة عدم الكف عن الاهتمام بآليات الحماية والصون

الأوسع نطاقاً، فإن اللجنة لم توافق في عام ٢٠١٥ على اقتراحات ترمي إلى الحد من عدد الترشيحات التي تقدم في كل سنة.

٢٢٢- وبالمثل، فإن تضاؤل الموارد المتاحة للعمليات النظامية ولتقديم المساعدة الدولية من خلال صندوق التراث العالمي بالمقارنة مع الموارد التي تتيحها جهات مانحة ثنائية لصالح مشروعات ومجالات محددة، يطرح تساؤلات بشأن التوازن الجغرافي النسبي في نوع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها وفي التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة، وهو أمر تجدر مواصلة التفكير فيه.

٢٢٣- إضافة إلى ذلك، ما زالت الدول الأطراف تنظر بصورة سلبية إلى التسجيل في قائمة التراث الثقافي المعرض للخطر، وهو ما يتعارض مع الغرض الأصلي المتوخى من هذا الإجراء باعتباره وسيلة لتوجيه الانتباه الدولي والمساعدة الدولية نحو تسوية مشكلات تتعلق بحالة الصون. ومع نسبة تسجيل في هذه القائمة وفق هذه الآلية تتراوح في المتوسط بين ٣ إلى ٤ في المائة من المواقع المسجلة، توجد ربما ثلاث حالات قد تستحق إعادة النظر في طرائقها في هذا العقد الخامس من حياة الاتفاقية. وتتيح مناسبة التفكير بشأن التقارير الدورية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ أيضاً إمكانية إجراء إعادة توجيه في هذا الصدد.

٢٢٤- ويمثل انخفاض معدل عمليات المصادقة على اتفاقية عام ٢٠٠١ مصدراً للانشغال بالنظر إلى الطابع الفريد لدور هذه الاتفاقية ونطاقها في معالجة عمليات النهب والاستغلال التجاري للتراث الثقافي المغمور بالمياه، وفي تطوير البنى الأساسية والتصنيع في المجالات ذات الصلة بالمحيطات. ومن ناحية ثانية، فإن الأمانة لا تملك الموارد الكافية للاستجابة للطلبات المتزايدة للدول الأطراف أو لإجراء بعثات تقنية طارئة.

محور العمل ٢: دعم وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وصون التراث غير المادي، وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية

٢٢٥- يدل ارتفاع مستوى عمليات التصديق على اتفاقيتي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ على جدوى هذين الصكين التقنيين. فعلى الصعيد التنفيذي، تنجم معظم النتائج الهامة التي يحققها تطبيق هاتين الاتفاقيتين عن البرامج والصناديق الدولية الخاصة بهما والمعنية بتنمية بناء القدرات، وهي نتائج متسقة مع الأولويات الوطنية والمحلية للأطراف في الاتفاقيتين ومع احتياجات الجماعات والجهات المعنية، مما يدل على ارتفاع مستوى الشعور بامتلاك مبادئ هاتين الاتفاقيتين على الصعيد الوطني. وقد أسهم النهج المعتمد في الاتفاقيتين إسهاماً كبيراً في تدعيم الموارد البشرية وفي استهلال تغيير مؤسسي في داخل الدول الأعضاء. وقد أشير في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي بشأن اتفاقية عام ٢٠٠٣ إلى أن خدمات بناء القدرات التي قُدمت إلى أكثر من ٧٠ بلداً خلال السنتين الماضيتين وشملت جميع المناطق في العالم، كانت تُعتبر في نظر الكثيرين أنها أهم آلية لتطبيق الاتفاقية. وعلى أثر هذا الاستنتاج، يجري استحداث مجالات جديدة لبناء القدرات، مع التركيز على قضايا تتعلق بالسياسات، مثل مراعاة قضايا الجنسين، والتنمية المستدامة.

٢٢٦- وفي إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥، واعترافاً بأن نصيب البلدان النامية لا يمثل سوى نسبة ٢٠ في المائة من الصادرات العالمية من السلع الثقافية، قدم كل من مرفق الخبراء والصندوق الدولي للتنوع الثقافي مساعدات تقنية ومالية إلى بلدان نامية من أجل اعتماد أو تنقيح تشريعات أو سياسات أو أطر استراتيجية للصناعات الثقافية والإبداعية ذات التأثير الهام. وكانت غالبية هذه الأنشطة في أفريقيا. ومن النتائج الهامة التي أحرزت في سياق تطبيق اتفاقية عام ٢٠٠٥ تصميم وثائق تقنية جديدة للتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف تعترف بخصوصية السلع والخدمات الثقافية، وإقامة شراكات استراتيجية وأنماط نموذجية للإدارة على المستوى الوطني تتيح فرصاً جديدة لانخراط المجتمع المدني ومشاركته. وبما أن معظم هذه الوثائق التقنية والبنى تم اعتمادها خلال السنتين الماضيتين، فإن الأمر يتطلب بعض الوقت من أجل تحديد نتائج هذه الجهود على المستوى الأعمق من أجل تقويم الاختلال الموجود في التوازن العالمي على صعيد تدفق مختلف أشكال التعبير الثقافي. كما تم بذل جهود في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٣ من أجل دمج مسألة صون التراث الثقافي غير المادي في الأطر السياسية. وجرى نتيجة لذلك اعتماد أو تنقيح سياسات في ١٥ بلداً.

٢٢٧- ويشجع تطبيق الاتفاقيتين كذلك اعتماد نهج مستعرض بشأن الثقافة يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن الاهتمام بالبعد الثقافي لسياسات التنمية المستدامة يندرج في صميم اتفاقية عام ٢٠٠٥. وقد اعتمدت استراتيجيات جديدة للمساعدة الدولية في مجال التنمية، ولا سيما من جانب بلدان أوروبية، وهي استراتيجيات تطبق المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن التعاون من أجل التنمية والخاصة باتفاقية عام ٢٠٠٥. وثمة شواهد مستمدة من تقييم مشروعات تمول من خلال الصندوق الدولي للتنوع الثقافي تشير إلى ازدياد نتائج العمالة لدى الشباب من البلدان النامية في مجال العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المختصة بالصناعات الثقافية.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٢٢٨- على نحو ما أشار إليه عدد من أعضاء اللجنة التابعة لاتفاقية عام ٢٠٠٣، فإن طبيعة آلية إعداد القوائم الخاصة بالاتفاقية تدرج في منتصف المسافة بين نظام صارم لتطبيق المعايير مع ما يترتب على ذلك من اعتبارات المساءلة بشأن الصون، وبين نظام أكثر انفتاحاً لعرض التراث غير المادي في شكل سجل عالمي. وقد أشير في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي إلى أنه لئن كانت القائمة التمثيلية قد أسهمت في تسليط الضوء على الاتفاقية وفي التوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، فإن هناك مبالغة في تقدير أهميتها النسبية. وثمة آليات أخرى لا يجري استخدامها بقدر كاف، ومن الأمثلة على هذه الآليات قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى الصون العاجل، وسجل أفضل ممارسات الصون، وآلية المساعدة الدولية. ولذلك فقد يستدعي الأمر في السنوات المقبلة أن يتواصل التفكير بشأن نظام الاعتراف الدولي الذي ترغب الدول الأطراف في تشجيعه.

٢٢٩- وعلى الرغم من أن برنامج بناء القدرات الخاص باتفاقية عام ٢٠٠٣ أثبت فعاليته في دعم الدول الأعضاء، فإنه يطرح صعوبات على صعيد إشراك أطراف فاعلة من مجالات خارج مجالات عمل قطاع الثقافة وتتجاوز القدرات البشرية والمالية للأمانة كي تستمر في إعداد مضامين فيها. كما أن من الصعب رصد الإنجاز الذي تحققه نتائج برنامج بناء القدرات،

ولا سيما فيما يتعلق باستدامة تأثيرات البرنامج في الدول المستفيدة. وبصرف النظر عن بناء القدرات، ينبغي أن تضطلع اليونسكو بإعداد إطار للرصد الشامل بغية تقييم تأثير اتفاقية عام ٢٠٠٣ بما يتجاوز الآثار المباشرة للأنشطة التي تنفذ في إطار تطبيقها، وذلك مثل تقييم التأثير الفعلي لعمليات التسجيل في القائمة بالنسبة إلى الجماعات المعنية والممارسين. غير أن جزءاً من الصعوبة في تحقيق ذلك يكمن في انخفاض نسبة التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف عن التدابير التي تتخذها لتطبيق الاتفاقية، وفي أوضاع العناصر التي يتم تسجيلها - بالمقارنة مع عدد الترشيحات التي تقدم للإدراج في القوائم.

٢٣٠- وتمثل الصعوبة الرئيسية التي تواجهها أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥ في تلبية الطلبات المتزايدة من الأطراف ومن منظمات المجتمع المدني إما التماساً للمشورة بشأن السياسات و/أو للحصول على تمويل مباشر لمشروعات و/أو على بيانات إحصائية حديثة، أو بيانات عن ممارسات جيدة، أو تحليلات. بيد أن هذه الطلبات بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الجديدة التي يطرحها الأطراف ويطلبون من اليونسكو أن تضطلع بدور قيادي في تشجيع قيام مناقشات بشأنها على صعيد السياسات في شتى أنحاء العالم، يتيح للمنظمة فرصاً هامة كي تصمم مناقشات عالمية عن القضايا المستجدة وكي تعزز التعاون المشترك بين القطاعات، ولا سيما مع قطاع الاتصال والمعلومات. غير أن اليونسكو قد لا تكون قادرة على تلبية هذه الطلبات بدون توافر تمويل من خارج الميزانية وخبرة في داخل المنظمة بشأن الموضوعات الجديدة ذات الأولوية. كما أن ركود مستوى المساهمات الطوعية التي تقدم إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي قد يضعف قدرة الأمانة على مواكبة التزايد في طلبات التمويل.

البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات

أولاً - التقييم الاستراتيجي العام

٢٣١- تؤدي اليونسكو في إطار منظومة الأمم المتحدة دوراً فريداً وريادياً في تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وإرساء الأسس اللازمة لبناء مجتمعات معرفة أكثر شمولاً تركز على مبدأي الحرية والانتفاع بالمعلومات. ويتسم هذا الدور اليوم بقدر من الأهمية لم يتسم به في أي وقت مضى بالنسبة إلى الدول الأعضاء فيما يخص احترام حقوق الإنسان والنهوض بالحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون بوصفها أسساً جوهرية لتعزيز القضاء على الفقر والمسارات المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولذا، يتمحور البرنامج الرئيسي الخامس حول محوري العمل التاليين: (أ) تعزيز نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، وتيسير التعددية والمشاركة في وسائل الإعلام، ودعم المؤسسات الإعلامية المستدامة والمستقلة؛ (ب) النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحفظها. وتقرّ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المحددة فيها بأهمية الانتفاع بالمعلومات والحريات الأساسية. ويتوافق ذلك توافقاً تاماً مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٤/م٣٧) التي ترمي إلى تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وإتاحة الانتفاع بالمعلومات والمعارف. وللأنشطة البرنامجية المدرجة في إطار البرنامج الرئيسي الخامس والرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تأثير ملموس وأهمية كبيرة على حد سواء.

٢٣٢- وساعدت اليونسكو على إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٦،١٠ المتمثلة في كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. وشجعت اليونسكو بوجه خاص على اعتماد المؤشرين المحددين التاليين لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الغاية ١٦،١٠،١ "عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب المؤكدة التي تعرّض لها صحفيون وموظفون آخرون في وسائل الإعلام ونقابيون ومدافعون عن حقوق الإنسان خلال الأشهر الاثني عشر السابقة لتاريخ التقييم"؛ ١٦،١٠،٢ "عدد البلدان التي اعتمدت ضمانات دستورية و/أو نظامية و/أو سياسية وطبقتها لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات".

٢٣٣- ويدعم البرنامج الرئيسي الخامس التدابير المتخذة عامةً لإحراز التقدم في تحقيق أهداف القضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي والمجتمعات السلمية، ويسهم بذلك في تحقيق الأهداف ٥ و٨ و٩ و١٦ للتنمية المستدامة. وإضافةً إلى ذلك، يُعد الهدف ٤ للتنمية المستدامة الذي يركز على التعليم الجيد من المجالات الأخرى التي يحتل فيها البرنامج الرئيسي الخامس موقعاً جيداً لتقديم إسهامات حاسمة، ولا سيما من خلال برنامجه المتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والذي حظي بالاعتراف على الصعيد العالمي بفضل استراتيجياته الطليعية. وتُعتبر البرامج الابتكارية التي أُعدت في إطار البرنامج الرئيسي الخامس والتي جرى تنفيذ برامج مطابقة لها في عدة مناطق من العالم بطريقة مشتركة بين القطاعات، ومنها برنامج الموارد التعليمية المفتوحة، وبرنامج تعزيز كفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج الدراية الإعلامية والمعلوماتية، من البرامج المفيدة أيضاً في هذا الصدد.

٢٣٤- وأثرت أنشطة البرنامج الرئيسي الخامس على نحو منتظم في جهود تعزيز الأولويتين العامين لليونسكو المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين. ولا تزال البلدان الأفريقية تحصل على أكبر حصة من أموال البرنامج العادي المخصصة على أساس اللامركزية والأموال الخارجة عن الميزانية، ولا تزال تحظى بأكبر عدد من الموارد البشرية العاملة في الميدان في إطار البرنامج الرئيسي الخامس. وفيما يتعلق بالأدلة العملية على النتائج والآثار المحققة، جاء في التقييم الخارجي الذي أجري لمشروع تموله الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية أن "عمل اليونسكو يتسم باتساق كبير يتجلى في الترابط بين تصميم أنشطة المشروع والمخرجات والأهداف المحلية والنتائج المنشودة والتأثير المرجو والآثار المتوخاة"، وأن "تصميم المشروع يرتبط ارتباطاً منطقياً بالأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتنمية وسائل الإعلام والمشاركة المدنية والمساواة بين الجنسين". ووصف خبراء التقييم تأثير المشروع في البلدان السبعة المستهدفة، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، وزامبيا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وكينيا، وليسوتو، بأنه "كبير" أو "مرضٍ". ويستمر العمل على توطيد التعاون مع الاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي في مجال حرية التعبير والانتفاع بالمعلومات، ويشمل هذا التعاون بوجه خاص خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وتعليم الصحافة، ودعم التدابير الرامية إلى وضع أطر للتنظيم الذاتي، والدراية الإعلامية والمعلوماتية.

٢٣٥- ويواصل البرنامج الرئيسي الخامس تعزيز المساواة بين الجنسين باتباع نهج ذي شقين ينطوي على أنشطة ترمي إلى تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع برامجهم ومن خلال أنشطة محددة تحقق نتائج ملموسة. فمن جهة، تُعدّ أنشطة من منظور يتمحور حول مراعاة قضايا الجنسين حده قطاع الاتصال والمعلومات، وتُعزز من جهة أخرى السياسات الشاملة للجنسين. وتشمل الأنشطة المحددة المضطلع بها في هذا الصدد التدابير التي تتخذها ثلاث رابطات دولية لتعزيز مؤشرات اليونسكو الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين. فكل من اتحاد إذاعات الكاريبي ورابطة البث الإذاعي لأفريقيا الجنوبية وشبكة يوروفيزيون لتباد الأنباء لجنوب شرق أوروبا (إيرنو) يتعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات الوطنية من خلال البلدان الأعضاء فيها.

٢٣٦- وتتسم مهام البرنامج الرئيسي الخامس وأنشطته بطابع مستعرض ولها ارتباط وثيق بسائر البرامج الرئيسية، وتوفر بذلك فرصاً للتعاون بين القطاعات. وعلى سبيل المثال، نظمت اليونسكو في فترة العامين الماضية مؤتمراً دولياً بعنوان "الشباب والإنترنت: مكافحة التعصب والتطرف" في إطار البرنامج الدولي الحكومي للمعلومات للجميع وبالشراكة مع البرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وشارك في هذا الحدث فريق عمل مشترك بين القطاعات ضمّ ممثلين لقطاع الاتصال والمعلومات، وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقطاع التربية، وقطاع الثقافة، وإدارة أفريقيا. ووفر المؤتمر منبراً لتبادل المعارف بشأن التدابير المرتبطة بالسياسات بغية معالجة مسألة اتخاذ الإنترنت وسيلة لدفع الشباب إلى التطرف والتعصب. ودشن خلال المؤتمر إطار عمل متكامل جديد لليونسكو عنوانه "تمكين الشباب من أجل بناء السلام - جيل جديد من الشباب: بناء المهارات من أجل توطيد السلام". وأقر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون بأهمية هذه المبادرة خلال المنتدى الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، فوصفها بأنها مساهمة مهمة في أنشطة الأمم المتحدة والجهود

المبدولة عالمياً في هذا المجال. وتتولى أفرقة مشتركة بين قطاعات اليونسكو قيادة مناقشات مع عدد من الجهات المانحة لتأمين دعم مالي من خارج الميزانية.

٢٣٧- وأعاد البرنامج الرئيسي الخامس توجيه عمله في فترات العامين الماضية عن طريق ترشيد أنشطته والحد من ازدواجيتها وتداخلها بعضها ببعض. وركز العمل المضطلع به لضمان حرية التعبير على تحقيق نتائج ملموسة في مجالات فريدة من حيث أهميتها ويمكن أن يُحقق فيها تأثير كبير، مثل ضمان سلامة الصحفيين، ومسألة الإفلات من العقاب، ووضع معايير مهنية وإنشاء هيئات للتنظيم الذاتي. وتقود اليونسكو عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب بالتتابع نحو مجالات مختلفة تنطوي على ما يلي: وضع قواعد ومعايير عالمية (أُخذت منذ اعتماد الخطة سلسلة من القرارات والمقررات في هيئات مختلفة منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)؛ ورصد جرائم القتل التي يقع ضحيتها صحفيون وتقديم معلومات بشأنها في تقرير المديرية العامة بشأن سلامة الصحفيين ومخاطر الإفلات من العقاب؛ وتعزيز الوعي من خلال فعاليات أيام دولية مثل اليوم العالمي لحرية الصحافة واليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب؛ ودعم أنشطة بناء القدرات مثل الدورات التدريبية المخصصة للصحفيين وقوى الأمن، وتعاون اليونسكو مع السلطات القضائية؛ وإجراء البحوث بشأن مسائل عدة منها مؤشرات سلامة الصحفيين التي وضعت حديثاً.

٢٣٨- وأعيد توجيه الأنشطة المتعلقة بالمعلومات لتشمل موضوع بناء مجتمعات المعرفة بغية تعزيز جودة التعليم وفرص الانتفاع به وتحسينها، وبناء المعارف العلمية، وترويج الانتفاع المفتوح لصالح جميع فئات المجتمع، بما فيها المعوقون.

٢٣٩- وبناءً على توصية قدمها مرفق الإشراف الداخلي بعد مراجعة أهداف البرنامج الاستراتيجية، أُغيت بعض الأنشطة ذات التأثير المحدود والتي تُخصص لها القليل من الموارد البشرية، ومنها أنشطة شبكة اليونسكو للمكتبات المنتسبة. ولم يواصل العمل إلا على الموضوعات البرنامجية التي وصفت بأنها مهمة وفريدة وقادرة على إحداث تأثير ملموس، وهي موضوعات وافق عليها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين (القرار ٣٨/٥٤).

٢٤٠- وتختلف البنية الحالية للنتائج المنشودة الخاصة بالبرنامج الرئيسي الخامس عما كانت عليه في فترة العامين الماضية، إذ ارتفع عدد النتائج من أربع إلى ست نتائج بناءً على طلب الدول الأعضاء لضمان تسليط المزيد من الأضواء على البرنامجين الدوليين الحكوميين الممثلين في البرنامج الدولي لتنمية الاتصال وبرنامج المعلومات للجميع. ويُبحث في اعتماد نتائج منشودة منفصلة لضمان إعداد تقارير أوضح عن النتائج وإبراز النتائج المثيرة للإعجاب من حيث تأثيرها الجغرافي وعدد الجهات المستفيدة منها في إطار كل برنامج. وقد يتيح ذلك تسليط المزيد من الأضواء على الأنشطة وتعزيز فرص جمع الأموال. ووافقت لجنة الاتصال والمعلومات على البنية المؤلفة من ست نتائج منشودة في دورة المؤتمر العام الثامنة والثلاثين (الوثيقة ٣٨/٩٥).

٢٤١- ويُعتبر النقص في الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس في المقر وفي الميدان على حد سواء أحد الموضوعات التي يُسلط الضوء عليها بصورة متكررة في عمليات التقييم الذاتي. وعلى الرغم من أن القدرات المتوافرة لتنفيذ الأنشطة ليست عند أعلى مستوياتها، جرى الحد من الصعوبات الناجمة عن هذا النقص قدر المستطاع عن طريق إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص ومن خلال العمل مع موظفين معارين ومدربين. وتجدد الإشارة إلى أن العواقب المترتبة على النقص في الموارد البشرية والمالية حثت قطاع الاتصال والمعلومات على السعي إلى الارتقاء بأدائه إلى أعلى المستويات. وتمكّن القطاع من تحقيق هذا الهدف في حالات عديدة عن طريق بلوغ المؤشرات المرجعية المستهدفة في إطار النتائج المنشودة للبرنامج الرئيسي الخامس وتخطّيها في بعض الحالات. وحدد البرنامج الرئيسي الخامس في فترة العامين الماضية هدفاً تمثل في تعبئة ٢٠ مليون دولار تقريباً من خارج الميزانية لتحقيق نتائجه المنشودة. وتمكّن البرنامج، بفضل استراتيجيته لجمع الأموال التي تشمل إقامة الشراكات وتعبئة الأموال من خارج الميزانية، من تحقيق هدفه العام في مجال تعبئة الأموال بنسبة ٢٠١٪. ومن الأمثلة على الشراكات التي أقيمت في هذا الصدد، الشراكة مع مؤسسة وليم وفلورا هيولت بشأن الموارد التعليمية المفتوحة، والشراكة مع مؤسسة "نيبون" لتعزيز حقوق المعوقين من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٤٢- ويرتكز تقييم الموضوعات البرنامجية المندرجة في إطار البرنامج الرئيسي الخامس على أدوات للتقييم الذاتي وعمليات تقييم، منها عمليات تقييم خارجية لمجموعة من المشروعات الخارجة عن الميزانية. وقدم التقرير الخاص بتنفيذ البرنامج لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً متيناً لتوفير المعلومات عن أنشطة القطاع ونتائجه، بما في ذلك معلومات عن الأدلة المتوافرة والنتائج المناظرة لها.

السيبل إلى المضي قدماً

٢٤٣- يوفر الرابط القوي بين أهداف التنمية المستدامة وعمل البرنامج الرئيسي الخامس فرصاً هائلة للنهوض بتأثير عمل اليونسكو وتعزيز مساهمة المنظمة بوصفها وكالة رائدة عالمياً في مجالات الاختصاص هذه. بيد أن تنفيذ بعض الأنشطة على المستوى القطري لا يزال يقترن ببعض الصعوبات لأنه يعتمد بصورة خاصة على الظروف الأمنية وعلى الإرادة السياسية المتوافرة لإحداث التغيير المرجو.

٢٤٤- ويعتزم قطاع الاتصال والمعلومات مواصلة جهوده الرامية إلى جمع الأموال في فترة العامين الحالية وفترات العامين المقبلة لضمان توافر ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بعمله وكذلك لضمان إجراء تعيينات بصورة منهجية في إطار جميع المشروعات الخارجة عن الميزانية المعدة في إطار القطاع. وسعيًا إلى مواصلة الحد من المخاطر والتحديات الناجمة عن النقص في الأموال اللازمة، ينوي القطاع إقامة شراكات أمتن بوجه عام، ولا سيما مع الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي وغيره من الكيانات، وكذلك مع القطاع الخاص. ويعتزم القطاع مثلاً توطيد التعاون بين القطاعات في أنشطته الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف وتشدد الشباب على شبكة الإنترنت عن طريق إنشاء منابر جديدة للحوار والتفاهم وعن طريق دعم أنواع جديدة من التدابير. وسيكون تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية وتوفير فرص تعليمية وتدريبية

لاكتساب المعارف والأخلاقيات والمهارات اللازمة لممارسة الحق في حرية التعبير على الإنترنت جزءاً أساسياً من هذه الجهود.

٢٤٥- وبالإضافة إلى تعزيز تأثير الأنشطة الراهنة التي يقودها البرنامج الرئيسي الخامس، يعمل القطاع على وضع نهج استراتيجي للمواءمة بين مبادراته البرنامجية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقترن ذلك بتدابير ترمي إلى الاستفادة من الأدوار التي تؤديها اليونسكو في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويُرْمَع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة تطبيقها عن طريق توطيد الشراكات مع جهات متعددة منها كراسي اليونسكو الجامعية ومعاهد ومراكز الفئة ٢. وستركز هذه الشراكات الاستراتيجية على أوجه تكامل معززة وعلى تقييم لمواطني القوة والضعف في مختلف أساليب التعاون. وسوف يواصل القطاع توسيع نطاق شبكة شركائه إلى حد كبير (بما يشمل الشركاء التقليديين والشركاء غير التقليديين) واعتماد وسائل إبداعية لتحقيق أوجه التآزر. وسيسهم ذلك في تعزيز جهود القطاع لجمع الأموال. وإقراراً بأن الأنشطة الميدانية تفضي إلى نشوء تعاون بين القطاعات، سيستمر القطاع في إطار استراتيجيته في تنظيم اجتماعات تنسيق مع المكاتب الميدانية للتركيز على اتباع أفضل الممارسات وتعزيز التعاون بين المكاتب الميدانية. وثبت أن لهذا النهج قيمة مضافة في عدة مجالات، مثل نشر مبادرة تعلم الشباب بالأجهزة المحمولة على نحو يراعي الخصائص القطرية والمجتمعية في ١٥ بلداً من بلدان العالم، يقع معظمها في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. والقطاع على ثقة بأن زيادة وتيرة الاجتماعات المذكورة ستفضي إلى تعزيز التنسيق وإلى ارتفاع معدلات التنفيذ والوفورات من حيث التكاليف.

٢٤٦- وستتمكن اليونسكو بهذه الطرائق من تعبئة مواردها للإسهام في تحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦، ١٠، لمعالجة الجانب ذي البعدين للحرية الأساسية ووصول الجمهور إلى المعلومات، ذلك لأن هاتين المسألتين تمثلان جانباً رئيسياً لرسالة اليونسكو في مجال تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام بوسائل عدة، ولا سيما من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وستستمر اليونسكو، عن طريق قيادة عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وعلى الرغم من محدودية الموارد والقدرات، في تنفيذ أنشطتها العالمية والقطرية الرامية إلى تحسين الظروف الأوسع نطاقاً التي تتيح الوصول إلى المعلومات والتمتع بالحرية الأساسية. ويشمل ذلك الاستفادة من أنشطة الرصد القائمة التي تضطلع بها اليونسكو لتتبع الاتجاهات العلمية، بما في ذلك أنشطة الرصد التي كلفت بها المنظمة لمتابعة الوضع فيما يخص سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ويسهم العمل المتواصل الرامي إلى تعزيز الاتجاه العالمي نحو سن قوانين خاصة بحرية تداول المعلومات مساهمة مباشرة في مساعدة الدول الأعضاء على ضمان الوصول إلى المعلومات واحترام الحريات الأساسية. وتسهم اليونسكو في هذا الصدد في تحقيق الهدف ٩ للتنمية المستدامة المتعلق بالانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الجهود التي يبذلها قطاع الاتصال والمعلومات في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتعزيز مفهوم "عالمية الإنترنت" والمبادئ المتمثلة في الحقوق والانفتاح وإمكانية الوصول والمشاركة المتعددة الأطراف في بيئة الإنترنت.

٢٤٧- ومن الأمثلة الأخرى التي تبرز عزم القطاع على توجيه موارده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، العمل الرامي إلى ترويج السياسات والتشريعات التي تدعو إلى تطبيق معايير خاصة عند استحداث المضامين والمنتجات والخدمات لضمان وصول المعوقين إليها. وسيواصل قطاع الاتصال والمعلومات إجراء البحوث في هذا المجال وسيستمر في التعاون على نحو وثيق مع لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية المستدامة التي تتشارك المديرية العامة لليونسكو والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات في تولي منصب نائب الرئيس فيها. وسيعزز القطاع التقدم المحرز في تعميم الانتفاع بالمعلومات من خلال برنامجه الخاص بالحلول المفتوحة، وذلك من أجل الإسهام في "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار" (الهدف ٩ للتنمية المستدامة).

٢٤٨- وتقدم كل أنشطة القطاع فرصاً لضمان التعاون بين جميع القطاعات وتتيح تسخير مواطن القوة التقليدية على نحو يكفل وجود ترابط وثيق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما من خلال الدور المستعرض لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٤٩- وسيعمل القطاع أيضاً على تحقيق الهدف ٥ للتنمية المستدامة المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وتوفر خطة عمل اليونسكو الثانية بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ خارطة طريق للأنشطة المقبلة والنواتج والنتائج المنشودة، إذ تركز على منظور مُنسَّق ومنظَّم للمساواة بين الجنسين. وبغية تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين، سيواصل القطاع تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع برامج وأنشطته وسيستمر في اعتماد برجة مراعية لقضايا الجنسين تركز على تمكين النساء والرجال اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتحويل معايير الذكورة والأنوثة وتعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في سياساته وبرامجه ومبادراته. وسيواصل القطاع إعداد وتنفيذ سياسات ومؤشرات خاصة بالصحافة القائمة على التوازن بين الجنسين وبوسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين، بغية زيادة ترويج مؤشرات اليونسكو الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين وتعزيز تطبيقها في الرابطات الدولية والإقليمية للمؤسسات الإعلامية وكليات الصحافة، وزيادة المشاركة في التحالف العالمي لوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين الذي استهلته اليونسكو. وسيمضي القطاع قدماً في إدراج نُهج المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والممارسات من أجل بناء قدرات النساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لزيادة عدد قواعد البيانات المتاحة على الإنترنت والتي تكفل انتفاعاً مجانياً وميسراً بالمعارف. وسيعمل القطاع أيضاً على تعزيز الانتفاع الجامع للجنسين بالمعلومات والمعارف للنهوض بقدرات النساء عن طريق وضع المزيد من الاستراتيجيات والممارسات الفضلى الخاصة بالانتفاع بالمعلومات في الدول الأعضاء، بما يشمل النساء والفتيات المصابات بإعاقات.

٢٥٠- وفيما يخص الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، سيواصل القطاع توزيع ما يتوافر لديه من موارد الميزانية العادية وأموال خارجة عن الميزانية ومن موارد بشرية على أساس اللامركزية في القارة الأفريقية. ويرمي القطاع من خلال البرنامج الطليعي ٦ المعنون "تشجيع بيئة تيسر حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام" والخاص بالبرنامج الرئيسي الخامس إلى تعزيز السياسات والمعايير المؤاتية لحرية التعبير وحرية تداول المعلومات وحرية الصحافة، وإلى تدعيم نظم المساءلة الإعلامية القائمة على مبدأ

التنظيم الذاتي. ويرمي القطاع أيضاً إلى إلغاء تهمة التشهير الجنائي وقوانين الفتنة. وإضافةً إلى ذلك، سيدعم القطاع استقلالية المؤسسات الإعلامية واستدامتها، ولا سيما من خلال مشروعات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال المبتكرة والموائمة للسياسات والمعززة للمعارف، ومن خلال بناء قدرات الصحفيين وكليات الصحافة. وسوف يسهم القطاع كذلك في تنفيذ البرنامج الطليعي ١ الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع والمعنون "تعزيز ثقافة السلام واللاعنف" عن طريق تحويل الإذاعات التابعة للمجتمعات المحلية والتي تدعمها اليونسكو إلى منابر تشجع الحوار بين الثقافات وبين الأجيال والتلاحم الاجتماعي، وتوعية الشباب الأفريقي بأهمية تعزيز الحوار والسلام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الهاتف المحمول. وأخيراً، سيسهم قطاع الاتصال والمعلومات في تنفيذ البرنامج الطليعي ٣ الخاص بالبرنامج الرئيسي الثاني والمعنون "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا"، عن طريق تمكين الدول الأعضاء من بناء مجتمعات معرفة شاملة للجميع وهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام من خلال تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه في المجال السيبرني، وتعميم الانتفاع بالمعلومات وحفظها، وتعزيز المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحلول المفتوحة. وسيعمل القطاع على زيادة مشاركة الشباب والشبان الأفريقيين وتعزيز مساهمتهم النشطة في حل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وسبل العيش على الصعيد المحلي، من خلال إعداد تطبيقات دينامية للأجهزة المحمولة، وصون التراث الوثائقي لتعزيز الانتفاع بالمعارف من خلال برنامج ذاكرة العالم.

ثانياً - التقييم بحسب النتائج المنشودة

محور العمل ١: تعزيز نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، وتيسير التعددية والمشاركة في وسائل الإعلام، ودعم المؤسسات الإعلامية المستدامة والمستقلة

النتيجة المنشودة ١: تعزيز البيئة المؤاتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين والتنظيم الذاتي، في وسائل الإعلام الشبكية وغير الشبكية، ولا سيما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات وممارسات مؤاتية ودعم المؤسسات الإعلامية الوطنية بوسائل عدة، منها البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

٢٥١- ترمي الأنشطة المدرجة في إطار النتيجة المنشودة ١ للبرنامج الرئيسي الخامس إلى ضمان قيام الدول الأعضاء في اليونسكو باعتماد و/أو تطبيق سياسات وأطر تقنية مناسبة من أجل تعزيز البيئة المؤاتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين. ومن الأمثلة على ذلك مساعدة البرلمان التونسي في إعادة صياغة الدستور، وسن قوانين بشأن الانتفاع بالمعلومات ووضع أنظمة خاصة بالبث الإذاعي المستقل. وأدرجت اليونسكو أيضاً تدريباً على التغطية الإعلامية للانتخابات موجهاً إلى الصحفيين وأنشطة لبناء قدرات عناصر الشرطة في مجال حرية التعبير وكيفية معاملة الصحفيين. وعبر صحفي تونسي شارك في حلقة عمل نظمتها اليونسكو خير تعبير عن نتائج أنشطة المنظمة في هذه المجالات حين قال ما يلي: "كانت حرية التعبير وإمكانية الانتفاع بمصادر المعلومات منعدمتين قبل الثورة [...] وبالنسبة إلى المواطنين اليوم، باتت

إمكانية الانتفاع بالمعلومات أيسر، والحق في الحصول على المعلومات مضموناً. ولم يعد الناس يخشون التعبير عن آرائهم [...]". وفي مثل آخر، أظهر تقييم خارجي أجري في عام ٢٠١٥ لمشروع "مسألة وسائل الإعلام في جنوب شرق أوروبا" الممول من الاتحاد الأوروبي أن المشروع حقق نتائج ملموسة منها "إنشاء هيئة للتنظيم الذاتي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ ونشر تقييم لاحتياجات مجالس الصحافة في جنوب شرق أوروبا، وإنشاء مواقع إنترنت لعدد من مجالس الصحافة، تتيح للمواطنين رفع شكاوى على الإنترنت".

٢٥٢- وتتفق النتيجة المنشودة ١ مع مضمون الوثيقتين ٤/م٣٧ و ٥/م٣٧ على حد سواء، ولا سيما (١) مسألة تعزيز نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تداول المعلومات؛ و(٢) ضمان سلامة الإعلاميين والصحفيين من المواطنين وأصحاب المدونات الإلكترونية، ومكافحة الإفلات من العقاب؛ و(٣) تعزيز حرية تعبير النساء والشباب؛ و(٤) تعزيز مكانة مسألة حرية التعبير على الإنترنت في جدول الأعمال الدولي، من خلال منشورات عدة، ومفهوم "عالمية الإنترنت" الذي وضعته اليونسكو، والتقرير عن الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام. وتسهم النتائج أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوسائل عدة، ولا سيما عن طريق تعزيز الوصول إلى المعلومات وحرية تداول المعلومات، كما تسهم في دعم خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

٢٥٣- وأسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً ريادياً إلى اليونسكو في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وفي الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين. ومن المعترف به أن اليونسكو تتمتع بالقدرة والمصدقية اللازمين للجمع بين عدة جهات معنية بغية مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الصحافة استناداً إلى ما يتوافر من ممارسات جيدة في هذا المجال، ومنها مؤشرات سلامة الصحفيين. وفضلاً عن ذلك، يُعترف بأن اليونسكو شريك حيادي ونزيه يضطلع بحملات ترويجية على صعيد العالم لتعزيز حرية التعبير وحرمة الشؤون الشخصية على الإنترنت.

٢٥٤- وتشمل النتائج الجديدة بالذكر في هذا الصدد اتخاذ عدة تدابير تقنية، مثل اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ثمانية قرارات بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في السنوات الثلاث الأخيرة. وعززت قدرات الدول الأعضاء على النهوض بحرية التعبير، وزيادة مشاركة الشباب، والتشجيع على اعتماد معايير أخلاقية في مجال الصحافة، بما في ذلك إنشاء مجالس صحافة، وتوفير تغطية إعلامية للانتخابات، وبناء القدرات على حماية الصحفيين. وأتاح اليوم العالمي لحرية الصحافة وجائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة واليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب تعزيز الوعي بأهمية ضمان سلامة الصحفيين. وأفضت التحالفات التي أنشأها اليونسكو على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى تعزيز القوانين والأنظمة القائمة.

٢٥٥- وتتيح خبرة اليونسكو في تنفيذ المشروعات في البلدان المستفيدة، وشبكة المكاتب الميدانية والشركاء والاتصالات التي تتمتع بها المنظمة، تعزيز استدامة المشروعات إلى أقصى حد. وتُصمم المشروعات لتنمية ما يتوافر من موارد محلية وتدعيمها ولتعزيز خبرات الأطراف الفاعلة الإقليمية والنهوض بقدراتها. وتُحدد التدابير على نحو يراعي السياق الإعلامي والسياسي لكل بلد، مما ينمي شعور الجهات المحلية بامتلاك الأنشطة.

البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

٢٥٦- مع أنه لم تجر في الفترة الأخيرة أي عمليات تقييم خارجية تتناول تأثير البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، فإنه توجد تقارير عن أنشطة التنفيذ وقدر كبير من الأدلة الأخرى التي تثبت جدوى البرنامج. فعلى سبيل المثال، عمد مستمعو إذاعة بينتوماني القائمة في ريف سيراليون، وهي إذاعة تحظى بدعم برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال كانت بمثابة شعلة أمل خلال أزمة إيبولا، إلى الإشادة بدور الإذاعة في مكافحة الوباء. وقال أحد المستمعين: "كنا نشعر بالخوف أنا وعائلتي. ويسود الخوف المجتمع المحلي بأسره. ومع أنه لم تسجل أي حالات مؤكدة في بينتوماني، فإن المجتمع المحلي في حالة شلل، وحركة السكان مقيدة. ومن خلال إذاعتنا، يتبادل الخبراء ما لديهم من معلومات عن فيروس إيبولا ويستطيع السكان المحليون من التعبير عن مخاوفهم وطرح الأسئلة عن المسائل الملحة. وكان للإذاعة تأثير هائل في المساعدة على إعادة الهدوء إلى المجتمع المحلي وتبديد مخاوف السكان. ونحتل اليوم مكانة الصدارة في جهود مكافحة الوباء عن طريق تثقيف الناس بشأن طرائق الإصابة بعدوى الفيروس والعوارض الناجمة عن ذلك".

٢٥٧- ويدعم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال مبادرات تنمية وسائل الإعلام المحلية، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالبرنامج يوفر الكثير من الدعم لوسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية لمساعدتها على الحد من آثار الأزمات أو الكوارث الطبيعية، وكذلك للمبادرات التي تهيئ الظروف التي لا بد من توافرها في وسائل الإعلام لتعزيز السلام ودرء النزاعات. ويولي البرنامج الدولي لتنمية الاتصال أهمية خاصة للمشروعات الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن تكون هذه المشروعات مراعية لقضايا الجنسين على أقل تقدير كي تكون مؤهلة للانتفاع بدعم البرنامج، مع الإشارة إلى أن أغلبية الجهات المستفيدة توجد في القارة الأفريقية.

٢٥٨- ويستطيع البرنامج من خلال منهجيته التصاعديّة تحديد أولويات مشتركة بين اليونسكو والأهداف الإنمائية الدولية من جهة، وبين المنظمة والمجتمعات المحلية الشعبية، من جهة أخرى. وتُسند مسؤولية تنفيذ المشروعات إلى مقدمي الطلبات الذين يحصلون على الموافقة اللازمة من مكتب البرنامج. وتموّل مشروعات البرنامج بالكامل من خارج الميزانية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن قدرة البرنامج على الوصول إلى الناس وإبراز أنشطته محدودة بسبب النقص في الموارد البشرية.

٢٥٩- ويمثّل برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي صُمم لتعبئة الدعم الدولي من أجل تنمية وسائل الإعلام. ويجري باستمرار تأكيد دور البرنامج الفريد في القرارات السنوية

التي تعتمد عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "الإعلام في خدمة الإنسانية". ويُعد البرنامج آلية متعددة الأطراف لتحقيق النتائج، ويتجلى في عمله نهج توافقي واسع النطاق لتحقيق التنمية يركز على المعايير الدولية الخاصة بوسائل الإعلام الحرة والتعددية والمستقلة. وبذلك، يوفر البرنامج منبراً يمكن الاسترشاد من خلاله بالمبادرات الشعبية المضطلع بها في شتى أنحاء العالم لدعم عمليات اتخاذ القرارات الحكومية وأنشطة التأمل الدولية المتمحورة حول تنمية وسائل الإعلام، والعكس صحيح. ويسهم البرنامج في هذه المساعي عن طريق الاضطلاع بأعمال شاملة تتعلق بكل جوانب عملية تنمية وسائل الإعلام، ومنها البحوث (بخاصة عن طريق تطبيق مؤشرات البرنامج لتنمية وسائل الإعلام)، والأعمال التقنية، وأنشطة الرصد، ووضع المعايير، وتنفيذ المشروعات.

٢٦٠- ويجرى لكل المشروعات والمبادرات الخاصة في إطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال استعراض دقيق قبل الموافقة عليها للتأكد من امتثالها لمبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وتسهم النتائج المحققة، على سبيل المثال لا الحصر، في تحسين جودة التعليم في مجال الصحافة، وتتيح تقييم البيئة الإعلامية الوطنية استناداً إلى مؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام، وتساعد على حماية الصحفيين من خلال آلية البرنامج لإعداد التقارير. بيد أن محدودية القدرات المتاحة أدت إلى توقف العمل المرتبط بقاعدة البيانات الشاملة الخاصة بالمشروعات، ولا تتوافر أي موارد لتقييم المشروعات بما يتجاوز تحليل تقارير التنفيذ.

النتيجة المنشودة ٢: تيسير تعددية المؤسسات الإعلامية بعدة وسائل منها اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين ودعم السياسات والممارسات الإعلامية المعززة في المجتمعات المحلية، مع ضمان تمكين المواطنين، ولا سيما الشباب، من خلال تعزيز الكفاءات في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية

٢٦١- خلص الخبراء الخارجيون الذين تولوا تقييم مشروع "تمكين إذاعات المجتمعات المحلية بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" الممول من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية إلى أن "المستفيدين الرئيسيين (أي الفقراء، ولا سيما النساء والفتيات) أكدوا أن المشروع يتيح تلبية احتياجاتهم الاجتماعية وأفضى إلى تحسين انتفاعهم بالمعلومات عن طريق توفير معلومات تخص السكان المحليين". وجاء في التقييم أيضاً أن "المستفيدين الرئيسيين لاحظوا تغيرات في المضامين المثبتة، بحيث يجري التطرق إلى موضوعات جديدة، وتُثبت برامج ذات نوعية أفضل، ويسجّل تفاعل أكبر مع الجمهور، وتُستخدم مضامين أكثر مراعاةً لقضايا الجنسين".

٢٦٢- وتتفق الأنشطة المتعلقة بهذه النتيجة المنشودة مع مضمون الوثيقة ٣٧/م/٤ التي تشير صراحةً في إطار الهدف الاستراتيجي ٩ إلى أن تعددية وسائل الإعلام تمثل دعامة رئيسية لتعزيز الحكم الديمقراطي وتيسير التداول الحر للمعلومات، كما تُعتبر مفيدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسهم في تحقيق الأهداف ٥ و ١٦ و ١٧ للتنمية المستدامة. وتتركز الأنشطة المذكورة تركيزاً مباشراً على أفريقيا وقضايا الجنسين، وتولي أهمية خاصة للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشباب والفتيات المهمشة.

٢٦٣- ويدير القطاع في إطار النتيجة المنشودة ٢ عدداً من الشبكات، مثل شبكة اتصالات ورابطات البث الإذاعي الدولية والإقليمية، فضلاً عن تحالفين دوليين واسعَي النطاق هما التحالف العالمي لوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين، والتحالف العالمي للشراكات المتعلقة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية. ونجح القطاع في تعبئة مساهمات كبيرة من أموال الودائع في السنوات الثلاث الأخيرة. والتحالف العالمي لوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين هو شبكة تضم أكثر من ٤٠٠ هيئة من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات التدريب والوكالات الحكومية. وتحوّل التحالف إلى هيئة عالمية لها فروع إقليمية في المناطق الجغرافية الست التي تعنى بها اليونسكو. وبفضل أنشطة التحالف، تُسجل اتجاهات إيجابية في إقامة الشراكات بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، وحُفز التعاون بشأن البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، ويُضطلع بحملات ترويجية عالمية لم يسبق لها مثيل لكسر دوامة اللامساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وحققت أنشطة التحالف العالمي للشراكات المتعلقة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية نتائج مماثلة عن طريق التركيز على تزويد جميع المواطنين بما يلزمهم من كفاءات في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية ليتمكنوا من تقييم المضامين التي تنطوي على تمييز بين الجنسين ومعالجة الدور القيادي للنساء في وسائل الإعلام بحس نقدي.

٢٦٤- واليونسكو هي الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع في إطار برنامجها العادي بأنشطة محددة لتنمية وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية على صعيد السياسات وعلى الصعيد التنفيذي في آن معاً، ولا سيما لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وأدت اليونسكو دوراً ريادياً في الدفاع عن قضية المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام على المستوى العالمي عن طريق الدعوة إلى عقد المنتدى الدولي الأول بشأن المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام خلال عام ٢٠١٣؛ والاجتماع الأول للتعاون الدولي من أجل التنمية في مجال المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام خلال عام ٢٠١٥؛ وكانت أيضاً أول من دعا إلى عقد المنتديات الأولى بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية في أفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاربي، وآسيا والمحيط الهادي، والدول العربية. وتمخض اجتماع التعاون عن إطار عمل جنيف التاريخي للتعاون الدولي من أجل التنمية في مجال المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام. وفضلاً عن ذلك، أعلنت اليونسكو يوم الإذاعة العالمي وهي ترأس حالياً اللجنة الدولية المعنية بيوم الإذاعة العالمي والتي تتولى قيادة الاحتفالات السنوية الخاصة بهذه المناسبة في كل أنحاء العالم، مع الإشارة إلى أن الاهتمام باحتفال الذكرى هذا يزداد باطراد في شتى أرجاء العالم. ونجحت اليونسكو من خلال يوم الإذاعة العالمي في حث وسائل الإعلام على الاهتمام بالموضوعات التي تقع في صميم رسالة المنظمة. ويُرمع تحقيق النتائج المرجوة في هذا الصدد عن طريق تحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها، وتنمية المعارف وبناء الشراكات. وتطبّق مؤشرات اليونسكو الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين في الكثير من المؤسسات على الصعيد العالمي، كما تطبّق الإذاعات التابعة للمجتمعات المحلية مبادئ توجيهية خاصة بالبرمجة ترمي إلى تعزيز تمثيل الشباب والعمل جارٍ على إدراج موضوع الدراية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج المعدّة لتدريب المعلمين. وساهمت حملة "النساء يصنعن الأخبار" التي تنظمها اليونسكو سنوياً على الإنترنت في تعزيز الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وفي زيادة ترويج هذا الموضوع.

٢٦٥- وتشارك الدول الأعضاء في التحالفين المتعلقين بالمساواة بين الجنسين وبالدراية الإعلامية والمعلوماتية من خلال المؤسسات المعنية الناشطة على الصعيد الوطني. وثبت أن تدريب الشباب والشبان في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية من خلال دورات مفتوحة على الإنترنت أمر مفيد جداً في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمناصرة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وُحددت لكل الأنشطة استراتيجيات تتيح تكرارها في سياقات أخرى أو تعزيزها أو إنهاءها، وتنفّذ الأنشطة الميدانية بالتعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية للمنظمة. وعلى الرغم من هذه الجهود، تعجز اليونسكو عن الاستجابة استجابةً تامةً للطلبات العديدة التي تقدمها الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الأخرى بسبب النقص في الموارد.

محور العمل ٢: النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحفظها

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز الحلول المفتوحة لبرنامج مجتمعات المعرفة في الدول الأعضاء (الموارد التعليمية المفتوحة، والانتفاع المفتوح، والبرمجيات المجانية المفتوحة المصدر، وبرنامج التدريب المفتوح، والبيانات المفتوحة، والسحابة المفتوحة)، وإتاحة الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما يشمل مراعاة احتياجات المعوقين وجميع اللغات

٢٦٦- أشركت اليونسكو تدريجياً حوالي ١٠٠ بلد وعداداً مطابقاً من المؤسسات في جهود ترمي إلى إحراز التقدم في مسائل الانتفاع المفتوح، وهو أمر يضمن تقدّم الدول الأعضاء في تعميم الانتفاع بالمعلومات من خلال الحلول المفتوحة. وأعدت المنظمة أيضاً عدة أدلة ومنشورات مواضيعية لتوضيح المسائل وبناء القدرات في مجال الانتفاع المفتوح. وباتت مجموعة الأدلة التسعة مدرجة في أكثر من ١٠٠٠ موقع مرجعي مخصص للباحثين وأمناء المكتبات، وتُستخدم حالياً في إطار معظم برامج التدريب الخاصة بالانتفاع المفتوح. وفضلاً عن ذلك، تعمل اليونسكو على تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض العلمية، عن طريق وضع حلول عملية لإدارة المعارف وتحسين الانتفاع بالمعلومات. ويدعم برنامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم التداير الرامية إلى وضع سياسات رئيسية وأنشطة مهمة جداً في مجال بناء القدرات لضمان الانتفاع المنصف والجيد بالتدريس والتعلم. وأتاح البرنامج تصميم أدوات ابتكارية خاصة بالسياسات وبرامج تدريبية تركز بشدة على الحلول المفتوحة. وبدعم من الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين، نفّذ إطار عمل تنمية كفاءات المعلمين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حوالي عشرة بلدان حتى تاريخه، وأعدت مبادئ توجيهية خاصة بسياسات التعلم المفتوح والتعلم عن بُعد لصالح المعوقين، تركز على الحلول المفتوحة. ويركز برنامج الموارد التعليمية المفتوحة على توفير أنشطة لبناء القدرات والترويج تتعلق بالمواد التعليمية المفتوحة الترخيص وعلى تنفيذ أنشطة خاصة بالتعليم العالي تشمل حشد طاقات عدة شبكات، منها شبكة كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالموارد التعليمية المفتوحة. واكتسبت اليونسكو في غضون سنتين اعترافاً دولياً بأنشطتها الرامية إلى دعم الشباب والشبان في أن يطلقوا العنان لمهاراتهم الابتكارية عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما من خلال تكنولوجيا الأجهزة المحمولة المعتمدة على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن أنشطة التعاون والشراكات التي أقيمت مع السلطات المحلية ومع منظمات غير حكومية محلية وشركات تابعة للقطاع الخاص، منها شركتا زين وتيليفونيك

للاتصالات، أفضت إلى تنفيذ مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة في ١٥ بلداً حتى الآن وأتاحت بذلك الوصول إلى أكثر من ٦٠٠ شخص استفادوا مباشرةً من المبادرة (٢٥٠٠ مستفيد في المجموع). وترمي المبادرة إلى تدريب ما لا يقل عن ٢٥ ٠٠٠ شاب في شتى أنحاء العالم على تصميم تطبيقات للأجهزة المحمولة تساعد على معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها مجتمعاتهم المحلية.

٢٦٧- ونفذت الأنشطة الرامية إلى تحقيق النتيجة المنشودة ٣ بما يتفق تماماً مع الهدف الاستراتيجي ٩ للبرنامج الرئيسي الخامس (٣٧/م٤)، وساهمت كلها في مساعدة الدول الأعضاء على بناء مجتمعات معرفة شاملة للجميع تعزز الكفاءات اللازمة للانتفاع بالمعلومات والمعارف وصونها وإنتاجها وتبادلها من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويتطابق برنامج الحلول المفتوحة تطابقاً تاماً مع أهداف التنمية المستدامة لأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي الأدوات الأساسية التي تُستخدم بصورة متزايدة لمعالجة كل الأنشطة الإنمائية المهمة وتنفيذها. ويوفر برنامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم دعماً تاماً للرؤية التي ينطوي عليها الهدف ٤ للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وأتيح هذا الدعم مثلاً من خلال الأنشطة الخاصة بالموارد التعليمية المفتوحة والتي توجهت بصورة رئيسية إلى البلدان الأقل نمواً، ولا سيما البلدان الأفريقية، وركزت على مسألة المساواة بين الجنسين. كما تشمل مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة وبرامج الانتفاع المفتوح مشروعات مخصصة لأقل البلدان نمواً، منها مشروعات لبناء قدرات الشباب على وضع حلول للأجهزة المحمولة تتيح معالجة القضايا المحلية في أفغانستان وجنوب السودان وكمبوديا ورواندا. وفيما يخص برنامج الانتفاع المفتوح، دُعيت أقل البلدان نمواً في أفريقيا وجنوب آسيا إلى التعبير عن اهتمامها بالحصول على دعم في مجال السياسات يراعي الاحتياجات الوطنية.

٢٦٨- ولا تزال أنشطة برنامج الانتفاع المفتوح وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم تنفّذ على الرغم من النقص في الأموال والموارد البشرية، وذلك عن طريق إقامة شراكات مفيدة. ونجح برنامج الموارد التعليمية المفتوحة في تسخير قدرات شبكة المكاتب الميدانية لتنفيذ أنشطته على الصعيد القطري. وبالنسبة إلى برنامج الانتفاع المفتوح، أُجري مسح عام لإعداد استراتيجية عمل يمكن تكييفها في جميع المكاتب الميدانية لليونسكو. وأقيمت في إطار جميع البرامج شراكات مع القطاعين العام والخاص على مستويات عدة، ولا سيما مع شركات كبرى مختصة بتكنولوجيا المعلومات ومنظمات غير حكومية يركز عملها على المسائل الاجتماعية، وأقيمت أيضاً شراكات مع المكاتب الميدانية لتحقيق أوجه تآزر وبناء تعاون وثيق في سبيل تنفيذ البرامج.

٢٦٩- وفيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم، تُعد اليونسكو الوكالة الوحيدة التي تضطلع بأنشطة في مجال إدارة المعارف المتعلقة بتغير المناخ باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتركز مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانبين محددتين (التفكير المتمحور حول الحوسبة والمشروعات الاجتماعية)، وهو أمر فريد من نوعه حالياً في إطار منظومة الأمم المتحدة. واستهلت اليونسكو أنشطة تعاون مع وكالات

أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تفضي إلى تنفيذ مشروعات مشتركة في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والموارد التعليمية المفتوحة، تمثل اليونسكو الوكالة الرائدة المعنية بالتعليم على جميع المستويات، وهي الوكالة الوحيدة التي تنفذ أنشطة تركز تركيزاً خاصاً على تطبيق الحلول المفتوحة في مجال التعليم. وحصلت اليونسكو من الاتحاد المعني بالتعليم المفتوح، في عام ٢٠١٥، على جائزة التفوق المؤسسي في ميدان الموارد التعليمية المفتوحة. وتخضع المشروعات المتعلقة بالانتفاع المفتوح وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم لاستعراض سنوي ولأنشطة رصد داخلية ولتدابير تصحيحية.

٢٧٠- ودعمت اليونسكو مشروع الموارد التعليمية المفتوحة الذي نفذته الجامعة الوطنية المفتوحة في نيجيريا والذي أفضى إلى الموافقة على سياسات مؤاتية في الجامعة. وأفضى المشروع أيضاً إلى تنفيذ عمليات موثقة توثيقاً جيداً وبناء قدرات العاملين في مجال التدريس كي يتمكنوا من تحويل الحصص الدراسية إلى موارد تعليمية مفتوحة، وتعزيز المشروع والوثائق البحثية في مؤتمرات أفريقية وعالمية رئيسية. ونجحت مبادرة تعلم الشباب بالأجهزة المحمولة في بناء سمعة متينة لها في صفوف الشركاء والمستفيدين في الميدان، وهو ما أكدته الجهات المستفيدة. وحظي برنامجا اليونسكو المتعلقان باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والموارد التعليمية المفتوحة باعتراف الجهات المانحة والأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص، وتجلّى ذلك مثلاً في استعراض مستقل للأنشطة الرئيسية أجري في عام ٢٠١٥. بيد أن النقص في الأموال والموارد البشرية حال دون تمكّن القسم من تسخير الإمكانيات الكاملة للبرنامج.

٢٧١- وتستلزم المشروعات الخاصة بالانتفاع المفتوح وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم قدرًا من الأموال لبدء العمل بها. ولا تتمتع اليونسكو للأسف بما يكفي من الموارد لتمكين الدول الأعضاء من الحصول على التمويل الأولي اللازم. وفيما يخص الأنشطة المتعلقة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وتعلم الشباب بالأجهزة المحمولة، تمكنت اليونسكو بفضل النسبة المرتفعة للأموال المتوافرة، إضافةً إلى مشاركة الشركاء، من التقدم على المسار الصحيح وتحقيق نتائج ملموسة عادت بالفائدة على حوالى ٢٥٠٠ مستفيد في شتى أنحاء العالم. ولكن القطاع يسعى إلى تدعيم الشراكات اللازمة للاستفادة من هذه النتائج وضمان استدامتها. وبما أن أنشطة برنامج الحلول المفتوحة لمجتمعات المعرفة لا تنفّذ إلا استناداً إلى قرارات مستنيرة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، فإن ملكية البلد المعني للمشروع تكمن في عملية التصميم. وتعدّ معظم المشروعات بالتشاور التام مع الوزارات المعنية أو الحكومات المحلية بغية تحسين مدى ملكية البلدان للمشروعات وضمان استدامة الأنشطة. ويرتكز كل من برنامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وبرنامج الموارد التعليمية المفتوحة على شراكات قوية مع الدول الأعضاء التي تُعتبر جهات معنية رئيسية في إطار كل الأنشطة.

النتيجة المنشودة ٤: النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات وصون التراث الوثائقي بكل أشكاله من خلال تعزيز برنامج ذاكرة العالم، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بوسائل عدة تشمل برنامج المعلومات للجميع

٢٧٢- ترمي الأنشطة المدرجة في إطار النتيجة المنشودة هذه إلى ضمان اضطلاع الدول الأعضاء بصون تراثها الوثائقي من خلال برنامج ذاكرة العالم. وهذا البرنامج هو مبادرة عالمية سُلّطت الأضواء عليها وحظيت بالاعتراف على الصعيد الدولي منذ إنشائها في عام ١٩٩٢. وتتمثل مهمة برنامج ذاكرة العالم في تيسير صون التراث الوثائقي والمساعدة على تعميم الانتفاع به والتوعية بأهميته. وترتكز أنشطة التوعية المضطلع بها في هذا الصدد على أدوات رئيسية هي سجلات برنامج اليونسكو لذاكرة العالم التي باتت متوافرة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وأدرجت حتى الآن ٣٤٨ عنصراً من ١٠٧ بلدان وكل المناطق في السجل الدولي لبرنامج ذاكرة العالم. ويسجّل ارتفاع في عدد الترشيحات في كل دورة تقييم. وقال مدير مشروع الترشيح الخاص بتاراوا في إطار برنامج ذاكرة العالم ما يلي: "تُعَد مجموعة ساكوباي كنزاً قيماً للغاية في نظر المجتمع المحلي. ولا شك في أن ضمان الانتفاع بهذه المحفوظات التاريخية وصونها سيسهمان في تثقيف جيل الشباب [...] وخلال فترة الذروة، يزور ١٥٠٠ سائح المدينة التي كان يقصدها ١٥ سائحاً فقط في اليوم. ويأتي الزائرون من شتى أنحاء العالم، لا من اليابان فقط [...]". إنه الترشيح الأول الذي تقدّمه اليابان [...].، وقد حُدِدت ميزانيات خاصة لغرض صون المحفوظات".

٢٧٣- وتقتضي مواجهة الفجوة الرقمية الحالية تمكين جميع البلدان من صون تراثها الوثائقي، بما في ذلك التراث الرقمي، وضمان الانتفاع المستمر به. ويوفر برنامج ذاكرة العالم منبراً فريداً للتعاون وتبادل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي لتعزيز الحوار والاحترام والتفاهم. وتكتسي ذاكرة شعوب العالم أهمية جوهرية فيما يخص الحفاظ على الهويات الثقافية، وربط الماضي بالحاضر، وبناء مستقبل أفضل يسوده المزيد من السلام، لصالح الجميع.

٢٧٤- وفي حين تتمتع اليونسكو بالقدرة على تنفيذ البرنامج تنفيذاً فعالاً بوسائل عدة تشمل مكاتبها الميدانية، طلب المجلس التنفيذي من المديرية العامة (القرار ١٩١ م/ت/١١) أن تبدأ بتنفيذ خطة العمل الخاصة بتعزيز برنامج ذاكرة العالم. وأقيمت في إطار برنامج ذاكرة العالم حتى تاريخه عدة شراكات قوية مع منظمات غير حكومية رئيسية منها الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات، ومجلس المحفوظات الدولي، ومجلس التنسيق بين رابطات المحفوظات السمعية البصرية، والرابطة الدولية للمحفوظات الصوتية والسمعية البصرية، واللجان الوطنية لبرنامج ذاكرة العالم، ومع العديد من المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف الوطنية. واستقطب البرنامج قدراً كبيراً من الموارد الخارجة عن الميزانية والكثير من الدعم المالي من الدول الأعضاء، ولا سيما من جمهورية كوريا التي تموّل جائزة اليونسكو/جيكجي لذاكرة العالم مرة كل عامين، وخمس حلقات عمل لبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إضافةً إلى التمويل السنوي الذي توفره أمانة اللجنة الإقليمية لبرنامج ذاكرة العالم لآسيا والمحيط الهادي؛ وبولندا؛ والإمارات العربية المتحدة التي ستدعم ترتيب إعارة خبير على أساس عدم استرداد التكاليف اعتباراً من عام ٢٠١٧.

٢٧٥- ويمثل برنامج ذاكرة العالم البرنامج الوحيد المخصص لحماية التراث الوثائقي في منظومة الأمم المتحدة، ويُتبع في إطاره نهج يستند إلى توافق واسع في الآراء ويقوم على معايير دولية خاصة بصون التراث الوثائقي في العالم وضمان الانتفاع الدائم به بلا قيود. ويعبّر العدد المتزايد للجان الوطنية لبرنامج ذاكرة العالم (٦٤)، إضافةً إلى اللجان الإقليمية الثلاث للبرنامج، والعدد المتزايد للترشيحات التي تقدّم في كل دورة ترشيح (١٠٠ ترشيح في عام ٢٠١٥) عما يشهده البرنامج من اهتمام متنامٍ وما يتسم به من أهمية متزايدة. وتشمل النتائج الملموسة الأخرى المحققة في إطار البرنامج العدد المتزايد للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء للانتفاع بحلقات عمل لبناء القدرات. وقد نظمت اليونسكو ست حلقات عمل تدريبية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ونفذت مشروعين محددين تعلقًا بصون التراث الوثائقي (في الصومال وتنزانيا) لبناء القدرات الوطنية على حماية التراث الوثائقي المعرض للخطر. وبات للدول الأعضاء، بفضل اعتماد المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين (القرار ٣٨/م٥٥) التوصية المتعلقة بصون التراث الوثائقي، بما في ذلك التراث الرقمي، وإتاحة الانتفاع به، قاعدة متينة لاتخاذ تدابير خاصة ومواءمة تشريعاتها الوطنية تبعاً لذلك، مما يتيح تدعيم برنامج ذاكرة العالم.

٢٧٦- وتتولى الدول الأعضاء تنفيذ برنامج ذاكرة العالم بنفسها عن طريق تحديد عناصر التراث الوثائقي التي تعتبرها جديرة بأن تُرثَّح وأن يُعرَّف بها في سائر دول العالم، وعن طريق ترشيح هذه العناصر وصونها لصالح الأجيال القادمة. ولا يزال، مع ذلك، ثمة احتياجات يتعين تلبيتها على صعيد بناء القدرات، ومسائل ذات صلة بالتكنولوجيا والصون ينبغي معالجتها بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات التي يصعب التنبؤ بها أو التخطيط لمواجهةها.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج المعلومات للجميع

٢٧٧- من خلال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأولويات برنامج المعلومات للجميع، تدعم اليونسكو الدول الأعضاء في سعيها إلى تعزيز القدرات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، وهو أمر ساهم في وضع مبادرات تتولى الدول الأعضاء قيادتها على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتمكنت اليونسكو، بفضل تنظيم منتديات خاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، من الاضطلاع بدور مختبر للأفكار، وتعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي، وتشجيع التحالفات المتعددة الأطراف والشراكات التنفيذية. وساعدت المنظمة أيضاً على بناء توافق عالمي في الآراء بشأن ما يندرج في نطاق مجالاتها ذات الأولوية من موضوعات حساسة تتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج المعلومات للجميع، وذلك عن طريق التوصل إلى توافق في الآراء في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوثيقة الختامية لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها. وفي اليونسكو، وافقت الدول الأعضاء على نهج مشترك يخص المسائل المتعلقة بالإنترنت، ولا سيما مسائل الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأخلاقيات. ويشمل ذلك مفهوم "عالمية الإنترنت" والمبادئ المتصلة به (شبكة إنترنت تستند إلى حقوق الإنسان والانفتاح وإمكانية الوصول والمشاركة المتعددة الأطراف)، التي أيدتها الدول الأعضاء.

٢٧٨- ويتفق العمل المضطلع به في إطار هذه النتيجة المنشودة توافقاً تاماً مع مضمون الوثيقتين ٤/م٣٧ و ٥/م٣٧، وكذلك مع بنود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض العام الذي أجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها. ففي حين يشدد الهدف ١٧ للتنمية المستدامة على أهمية الدور المستعرض الذي تؤديه التكنولوجيات في المساعدة على تحقيق التنمية، تشدد الوثيقة الختامية للاستعراض المذكور على ضرورة تعميم مراعاة قضايا الجنسين في إطار متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتنص الفقرة ٧ من الوثيقة الختامية للاستعراض على ما يلي: "نقر بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات المحددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، واللاجئين والمشردين داخلياً، والمهاجرين، والمجتمعات النائية والريفية". وأبرزت هذه الشواغل على نحو كامل أيضاً في أنشطة برنامج المعلومات للجميع وطريقة تخصيص موارده وتدابير البرنامج الرامية إلى مواجهة التحديات المستجدة مثل مكافحة تشدد الشباب على شبكة الإنترنت.

٢٧٩- ومن الواضح أن البرنامج يفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين على الرغم من توافر أعلى الخبرات في إطاره. وقد أقيمت عدة شراكات مع القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني، ومنها الشراكات اللتان أقيمتا مع وزارة الاتصالات في غانا وجامعة الأمم المتحدة. بيد أن ذلك لا يلبى الحاجة إلى المزيد من الموظفين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن موارد من خارج الميزانية قد جُمعت بنجاح في إطار عملية استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها. وتمثل المساهمات العينية وغير المباشرة التي تقدمها الدول الأعضاء مساهمة مهمة في أعمال برنامج المعلومات للجميع.

٢٨٠- وتعتبر اليونسكو الجهة الفاعلة الرئيسية التي يركز عملها على المضامين في هذه البيئة المستندة إلى البنى الأساسية. وتيسر المنظمة تنفيذ ستة محاور عمل من أصل ثمانية عشر محوراً، تتعلق بموضوعات رئيسية للمستقبل هي الانتفاع بالمعلومات والمعارف، والتعليم، والعلوم، والثقافة، والتعدد اللغوي، والتنوع الثقافي، والشعوب الأصلية، والمضامين المحلية، والأخلاقيات، ووسائل الإعلام، وحرية التعبير. وتمثل قدرة برنامج المعلومات للجميع على شمل أنشطة تبادل الابتكارات في إطار الدعم الوطني والدعم الدولي ميزة نسبية في هذا المجال الذي يتسم بتطورات سريعة.

٢٨١- ووفقاً لأحدث البيانات الاستقصائية المتوافرة بشأن برنامج المعلومات للجميع، وهي بيانات نتجت عن دراسة أجراها مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٣، أعربت ٧١٪ من الدول الأعضاء عن ارتياحها إزاء النتائج التي تحققت في إطار البرنامج. ورحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بمساهمة برنامج المعلومات للجميع في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على صعيد العالم لدرء التطرف العنيف. وتتيح القمة العالمية لمجتمع المعلومات

تسليط الضوء في دول العالم على عدد من الأنشطة التي تنفذها اليونسكو، بما في ذلك ٥٩٣ نشاطاً (استناداً إلى تحليل صادر عن نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر)) نُفذت على صعيد المنظمة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وفي حين يقدّم برنامج المعلومات للجميع وعملية تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات فرصاً هائلة، فإن الاثنين يستلزمان توافر القدر الكافي من الموارد.

٢٨٢- ويتضح من الالتزامات الدولية التي قامت بها الدول الأعضاء في هيئات مختلفة منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن خلال عدة قرارات اتخذها المؤتمر العام لليونسكو، أن ثمة التزاماً صريحاً "بتعزيز البرنامج المتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات". كما أظهرت المفاوضات المرتبطة بالقمة العالمية المذكورة الاهتمام الشديد الذي توليه الدول الأعضاء لهذه الأنشطة والبرامج ومدى تبنّيها لها. ويتبيّن من قرار الدول الأعضاء القاضي باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٥ أنه يوجد التزام قوي بمواصلة هذا المسعى المشترك.

معهد اليونسكو للإحصاء

التقييم بحسب محور العمل

محور العمل ١: تطوير مؤشرات التعليم وتشجيع استخدام البيانات وتحليلها

٢٨٣- يقر إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إقراراً واضحاً بأن معهد اليونسكو للإحصاء هو مصدر المعلومات الرسمي للبيانات القابلة للمقارنة في مختلف البلدان واللازمة لرصد تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويتعاون معهد اليونسكو للإحصاء، في إطار ولايته، مع طائفة واسعة من الشركاء لمساعدة البلدان على وضع واستخدام المؤشرات اللازمة للرصد على الصعيدين القطري والعالمي. ومن الجدير بالذكر أن الإطار الجديد يطرح صعوبات كبرى لقياس الأداء في بعض البلدان ولا سيما البلدان التي تكافح من أجل إقامة نظم رصد محكمة.

٢٨٤- وعليه، يسعى معهد اليونسكو للإحصاء إلى الاستفادة من الزخم الذي ولده اعتماد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، والذي أدى إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للبيانات. وإلى جانب التركيز الفوري على وضع خطوط الأساس لعملية الرصد، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء على تخطيط مبادرات جديدة لجمع المزيد من البيانات، ووضع مؤشرات جديدة، وتوفير أدوات لدعم البلدان في تقييم جودة البيانات، وقياس الأداء في مجالات جديدة، بغية دعم الجهود الرامية إلى تحسين استخدام المؤشرات المرصودة وتحليلها.

السبيل إلى المضي قدماً:

- إنشاء قاعدة بيانات عالمية تضم مجموعة واسعة من البيانات لتلبية الاحتياجات الخاصة بخطط التنمية الوطنية والدولية، مع التركيز على جمع بيانات عن التعليم تكون عالية الجودة ومفصلة وقابلة للمقارنة في مختلف البلدان؛
- وضع مجموعة من الأدوات لقياس تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة على أساس معايير وأطر وموارد موحدة تخص مجموعة واسعة من مقاييس التعليم. ويشمل ذلك أيضاً استحداث مسارات لضمان الجودة ومقاييس عالمية للجودة فيما يتعلق بمجموعة واسعة من المؤشرات ومصادر البيانات؛
- دعم البلدان في تقييم وتحسين نظم البيانات التعليمية فيها من خلال استخدام أطر ومبادئ توجيهية وتبادل الممارسات الفضلى في إطار مجموعة الأدوات المذكورة، مع الإقرار بأهمية مبدأ الملكية الوطنية لعمليات القياس؛
- تحسين النفاذ إلى بيانات موثوق بها في الوقت المناسب، واستحداث طرائق ابتكارية لعرض البيانات، والنهوض بالبيانات المفتوحة وغيرها من الموارد المفتوحة في صفوف متخذي القرارات والمخططين والباحثين والمستخدمين الآخرين.

محور العمل ٢: تطوير الإحصاءات الدولية في مجال نتائج التعليم

٢٨٥- يندرج التعلّم في صميم الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠. وتتضمن خمسة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر للرصد العالمي قياس نتائج التعلّم ومقارنتها. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان تقيّم نتائج التعلّم، فلا توجد آلية حتى الآن لإصدار بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

٢٨٦- وعليه، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء على إنشاء التحالف العالمي للتعلّم بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية. إذ سيضم هذا التحالف وكالات تقييم وهيئات وطنية للتعليم وأطراف من المجتمع المدني والأوساط التعليمية الدولية بهدف ضمان استخدام بيانات جيدة في رصد التقدم المحرز، ورسم سياسات لتحسين نتائج التعلّم لدى الجميع.

٢٨٧- وسيتيح التحالف العالمي للتعلّم الوفاء بالالتزام الوارد في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والقاضي بتحديد تفاصيل المقاييس والآليات اللازمة لرصد تحقيق هذا الهدف على مدار السنوات الخمس عشرة المقبلة، والاتفاق على هذه التفاصيل. وسيسهّم التحالف في الحفاظ على الزخم الذي أدى إلى تصدّر التعلّم جدول أعمال التنمية من خلال الاستناد إلى مجموعة من المبادرات اللازمة لمساعدة المجتمع الدولي على تحديد أطر قياس موحدة وتطبيقها، وتعزيز قدرتها على قياس ورصد غايات الهدف ٤ المذكور، وحشد ما يلزم من موارد في هذا السبيل.

السبيل إلى المضي قدماً:

٢٨٨- سيضطلع التحالف العالمي للتعلّم بما يلي:

- وضع مقياس واحد للقراءة والحساب في نهاية المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي يكون قابلاً للمقارنة في مختلف البلدان، وقائماً على نهج عملي يربط بين عمليات التقييم الوطنية والإقليمية وعبر الوطنية على أساس مفهوم مشترك للمعايير الدنيا للتعلّم؛
- الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من بيانات تقييم التعلّم في عملية اتخاذ القرارات مع تمكين مديري المدارس والمدرسين والطلاب وعائلاتهم من استخدام المعلومات المتاحة لتعزيز مهاراتهم وتحسين نتائج التعلّم. وسيساعد معهد اليونسكو للإحصاء الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مختلف أنواع الاختبارات المتاحة وسبل استخدام نتائج هذه الاختبارات؛
- بناء القدرات الوطنية وإقامة صلة بين البلدان والجهات المانحة للنفوس بأكثر سبل استخدام الموارد فعالية. وعلى الرغم من أن التحالف العالمي للتعلّم لن يقدّم مساعدة تقنية مباشرة إلى البلدان، فإنه سيقوم شبكة بين الشركاء والاستشاريين والأخصائيين الرئيسيين القادرين على توفير خدمات فعالة، وسيحافظ على هذه الشبكة.

محور العمل ٣: تطوير الإحصاءات الدولية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والثقافة والاتصال والمعلومات

٢٨٩- فيما يخص مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، سٌستخدم بيانات معهد اليونسكو للإحصاء لرصد الغايات الرئيسية من الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. ويواصل المعهد أنشطته الرامية إلى توسيع قاعدة بياناته الدولية وتحسين نوعيتها من خلال عدة تدابير منها استيفاء البيانات عن أنشطة البحث والتطوير سنوياً (عوضاً عن كل سنتين). وفضلاً عن ذلك، يتعاون معهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً مع البلدان لتحسين معدلات المشاركة في دراستها الاستقصائية العالمية الجديدة بشأن الابتكار.

٢٩٠- وتقر الدول الأعضاء إقراراً واضحاً بالدور القيادي الذي يؤديه معهد اليونسكو للإحصاء في هذا المجال، ويزداد التماسها مساعدة المعهد لا للمشاركة في دراساته الاستقصائية فحسب، وإنما أيضاً لإعداد وتحسين دراساتها الاستقصائية الوطنية.

السبيل إلى المضي قدماً:

- وضع وتحديث المعايير الدولية التي يمكن للبلدان استخدامها باختلاف مراحل تقدمها لإصدار بيانات عالية الجودة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- مساعدة البلدان على إعداد دراساتها الاستقصائية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيق معايير دولية في إعداد مؤشرات عالية الجودة وقابلة للمقارنة فيما بين البلدان يمكن الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات ورصد تحقيق هدف التنمية المستدامة المعني. وسعيًا إلى خفض التكاليف وتفادي الازدواجية في العمل، سيتعاون معهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً مع شركاء على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛
- الإسهام في سد الفجوة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال وضع منهجيات ومؤشرات ومواد تدريبية جديدة تساعد البلدان على رسم سياسات فعالة.
- ٢٩١- وأما في مجال الاتصالات، فإن الموارد محدودة للغاية ما يضطر المعهد لوقف دراسته الاستقصائية العالمية لوسائل الإعلام والتركيز تحديداً على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم. وسيستخدم مؤشران تحديداً لرصد تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

السبيل إلى المضي قدماً:

- جمع بيانات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم على الصعيد العالمي استناداً إلى ما جُمع من بيانات إقليمية خلال السنوات السابقة؛

- وضع مؤشرات جديدة تتجاوز نطاق الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبحث سبل استخدامها المحددة في الصفوف والآثار المحتملة على التعليم بالاستناد إلى اختبارات رائدة ومشاورات وثيقة مع الشركاء.

٢٩٢- وأما في مجال الثقافة، فيعدُّ معهد اليونسكو للإحصاء الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالولاية والخبرات اللازمة لوضع معايير ومنهجيات وبيانات ومؤشرات قابلة للمقارنة فيما بين البلدان. ويتولى معهد اليونسكو للإحصاء إعداد دراسات استقصائية عالمية بشأن العمالة في مجال الثقافة والأفلام الروائية مع الحفاظ على قاعدة بيانات تبادل السلع والخدمات الثقافية استناداً إلى البيانات التي جمعتها وكالات شريكة.

٢٩٣- وعلى الرغم من الموارد المحدودة، سيواصل معهد اليونسكو للإحصاء التركيز على الأنشطة التي ستعزز الإحصاءات العالمية في مجال الثقافة وسيضطلع بأنشطة قصيرة الأجل و/أو مخصصة لتلبية الاحتياجات الناشئة.

السبيل إلى المضي قدماً:

- وضع وتحديث المعايير الدولية التي يمكن للبلدان استخدامها باختلاف مراحل تقدمها لإصدار بيانات عالية الجودة في مجال الثقافة؛

- مساعدة البلدان على وضع إحصاءاتها الخاصة في مجال الثقافة وتطبيقها معايير دولية في إعداد مؤشرات عالية الجودة وقابلة للمقارنة فيما بين البلدان يمكن الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات ورصد تحقيق هدف التنمية المستدامة المعني. وسعيًا إلى خفض التكاليف وتفادي الازدواجية في العمل، سيتعاون معهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً مع شركاء على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

- وضع مؤشرات جديدة بشأن التراث الثقافي بغية المساعدة على رصد تحقيق الغاية ٤ من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

القرار المقترح

٢٩٤- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرارات ٣٧/٥ و ١٩٦/٤ (أولاً) و ١٩٧/٥ (رابعاً، هاء) و ٣٨/٩٩،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٩/٤ الجزء الأول (باء) المعنونة "التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج لعام ٢٠١٥"،

٣ - يعرب عن تقديره للمديرة العامة لما بذلته من جهود في عمليات استعراض البرنامج المتعلقة بالبرامج الرئيسية ومعهد اليونسكو للإحصاء؛

- ٤ - ويرحب بالتحليل والنتائج الأولية والاقتراحات بشأن الخطوات المقبلة الواردة في التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج؛
- ٥ - ويشدد على أن عملية تقييم البرنامج مرحلة هامة في العملية الاستراتيجية الشاملة لاتخاذ القرارات وتحديد الأولويات البرنامجية في وثيقة البرنامج والميزانية المقبلة (٥/م٣٩)؛
- ٦ - ويطلب من المديرية العامة أن تضمن مراعاة مضمون هذا التقرير وملخص مناقشات المجلس التنفيذي وقراره في هذا الشأن حق المراعاة في إعداد اقتراحاتها الأولية بشأن مشروع الوثيقة ٥/م٣٩.

ANNEX

MULTI-CRITERIA MATRICES FOR PROGRAMME ASSESSMENT

Major Programme I - Education	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Developing education systems to foster quality lifelong learning						
ER1: Sector wide policies and plans	High	High	High	High	High	Highly relevant particularly regarding country-level assistance for the implementation of ED 2030 agenda.
ER2: Literacy	High	Medium	High	Medium	Medium	Only UN agency with a mandate on literacy. Slow Global progress so need for innovative delivery approaches.
ER3: TVET	High	Medium	High	High	High	Highly relevant area and high on the demand by Member States.
ER4: Higher education	High	Medium	High	Medium	Medium	Unique mandate, using Conventions to improve quality of higher education.
ER5: Teacher policies and strategies	High	Medium	High	Medium	Medium	Very relevant, being strengthened through better synergies with International Teacher Task Force for EFA
ER6: Learning	High	Medium	Medium	Medium	Medium	Important theme to be explicitly integrated in all ERs.
ER7: ICTs in education	High	Medium	Medium	High	High	Crucial as modality for implementing SDG4 with strong potential for further development.
MLA 2: Empowering learner to be creative and responsible global citizens						
ER8: Peace and human rights education (GCED)	High	High	High	High	High	Demonstrated leadership role in this area which will be sustained.
ER9: ESD	High	High	High	High	High	Flagship programme, highly relevant.
ER10: Health	Medium	High	Medium	High	Medium	Requires programmatic adjustment
MLA 3: Shaping the future education agenda						
ER11: Research and foresight studies	High	Medium	Low	Medium	Medium	Contributions from Institutes and GMR. Crucial to support UNESCO's intellectual leadership.

Major Programme I - Education	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
ER12: The right to education and GMR	High	High	High	High	High	Highly relevant normative role and with the continued mandate to monitor Global Education Agenda. Right to education integrated in ER 1 (38 C/5)
ER13: EFA coordination and partnership cooperation	High	High	High	High	High	Highly relevant as UNESCO has been leading the Education 2030 agenda.

Major Programme II – Natural Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
Main Line of Action 1: Strengthening STI policies, governance and the science-policy-society interface						
ER 1: Strengthening STI policies, the science-policy interface, and engagement with society, including vulnerable groups such as SIDS and indigenous peoples	High	Medium	High	Medium	Medium	STI policy underpins all the SDGs. UNESCO is the lead agency in STI policy and the recognized UN leader on local and indigenous knowledge. The Organization’s integrated and intersectoral approaches are also of unique value to SIDS. Additional expert human resources are needed to maintain or expand delivery on this essential but multi-faceted ER, as current demand from Member States exceeds ability to take on additional projects.
Main Line of Action 2: Building institutional capacities in science and engineering						
ER 2: Capacity-building in research and education in the natural sciences enhanced, including through the use of ICTs	High	Medium	High	Medium	Medium	Capacity-building in science and engineering underpins all the SDGs, with specific high relevance for SDGs 7 and 9, target 9.5. ICTP and TWAS have very high expert capacity, comparative advantage and results. The Organisation for Women in Science for the Developing World and the L’Oréal-UNESCO partnership are recognized globally for their support to women in science. While extrabudgetary resources are high, implementation is hampered due to lack of staff capacity both in the field and at Headquarters.

Major Programme II – Natural Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
ER 3: Interdisciplinary engineering research and education for sustainable development advanced and applied	High	Low	Medium	Low	Low	Engineering is of high relevance for SDGs 7 and 9, target 9.5. UNESCO's programme delivery in engineering has lost capacity in recent years due to the fusion of two divisions, the low priority ranking by Member States, the loss of a senior post and lack of extrabudgetary funds. New category 2 engineering centres and collaboration between sections enables ongoing progress. Sustainability will require successful fundraising.
Main Line of Action 4: Fostering international science collaboration for earth systems, biodiversity, and disaster risk reduction						
ER 7: Global cooperation in the ecological and geological sciences expanded	High	Medium	High	Medium	Medium	The geological sciences are relevant to the achievement of SDGs 8, 13 and 15. UNESCO is the only United Nations agency dealing with geology and geophysics. IGCP projects consistently demonstrate a very high multiplier effect from UNESCO seed funding. Recent staff vacancies will need to be filled with geoscientists to ensure sustainability.
ER 8: Risk reduction improved, early warning of natural hazards strengthened and disaster preparedness and resilience enhanced	High	Medium	High	Medium	Medium	This ER is relevant to SDGs 11, 13 and 15. It is also highly relevant for UNESCO's assistance in post conflict and post disaster situations. There are elements for which UNESCO has a comparative advantage, like the Earthquake Early Warning Systems Initiative, in addition to UNESCO's human-rights and ethical approach to DRR.
Main Line of Action 5: Strengthening the role of ecological sciences and biosphere reserves						
ER 9: Use of biosphere reserves as learning places for equitable and	High	Medium	High	High	Medium	This ER strongly supports SDG 15 and supports SDGs 6, 13 and 14. The capacity of the Secretariat is hampered

Major Programme II – Natural Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
sustainable development and for climate change mitigation and adaptation strengthened						due to the ranking by Member States, but huge opportunities remain, within the Member States and regions, and due to intersectoral cooperation. The demonstrated results are satisfactory, but there is room for improvement in communication and awareness-raising, partnership development and fundraising. The sustainability of MAB and WNBR remains good due to Member State interest, although the capacity of the Secretariat is very stretched.
Main Line of Action 6: Strengthening freshwater security						
ER 10: Responses to local, regional and global water security challenges strengthened	High	Medium	High	High	Medium	This ER is highly relevant for the implementation and monitoring of SDG 6. IHP is the only intergovernmental programme devoted to water research, water resources management, and education and capacity-building. IHP's unique expertise in groundwater and transboundary aquifers further distinguishes the programme from its competitors.
ER 11: Knowledge, innovation, policies and human and institutional capacities for water security strengthened through improved international cooperation	High	Medium	High	High	Medium	This ER is highly relevant for the implementation and monitoring of SDG 6. In particular, the WWDR should serve as a reporting and monitoring mechanism for SDG 6. UNESCO has a comparative advantage within the United Nations system in part due to its UNESCO Water Family. Expansion of the donor base is essential to reinforce WWAP. The UNESCO Water Family, in particular UNESCO-IHE, needs additional coordination efforts to ensure optimal joint delivery of water programmes.

Major Programme II - IOC	Relevance	Capacity to Deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability
	High	Medium	Medium / High	Medium / High	Medium
Main Line of Action 3: Promoting knowledge and capacity for protecting and sustainably managing the ocean and coasts					
<ol style="list-style-type: none"> 1. Programmatic priorities directly set by Member States. Strong Member States ownership of programmes like GOOS and IODE. Value of Early Warning Systems broadly recognized. Recognized contribution to high level international processes, i.a. UN WOA, IPBES, IPCC, Rio+20, UNFCCC. Extensive regional presence, including through the 3 Sub-commissions. Ensures ownership of programmes by beneficiary communities. 2. Delivers on most accounts. Member States ownership as represented through national and institutional application of IOC products. Limited RP resources remain a significant problem. The capacity of transforming data into policy relevant products should be strengthened through XB resources. Further improvement is expected from new approach to communication. Further partnerships to be created at regional level, based on the new CD strategy. 3. With the mandate spanning from biological and physical marine sciences and observations over to products and CD/TMT, IOC is strong in building cross-sectorial partnerships. The WMO/IOC JCOMM is a unique joint commission of 2 United Nations agencies and is a key element in implementation and services. Many programs (i.e. tsunami warning, GOOS, IODE, OBIS, MSP, HAB) have features unique in the United Nations system. 4. IOC Member States benefit from quality data products for climate research and biodiversity monitoring; expanded ocean observations; mitigation and adaptation to tsunamis and other ocean-related hazards. However, in some other processes, IOC efforts are not always clearly visible in the end product. Secretariat's limited capacity to implement operational programmes on the ground calls for stronger engagement with national and regional ocean governance bodies. 5. UNESCO's ability to financially support IOC's activities is very moderate, voluntary funding partially compensating. Member States ownership of and in-kind contributions to the observing systems, IODE & OBIS networks and early warning systems are huge and long-term. Successes in fundraising (GEF, EC, UNESCAP) and a new partnership with UNDP in the GEF International Waters learn area are promising. Further efforts are necessary to translate project outcomes into global and regional intergovernmental frameworks (e.g. UNGA and Regional Seas conventions). Co-design approach between global and regional programmes is developed. 					

Major Programme III – Social and Human Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Mobilizing future-oriented research, knowledge and policy making to support social transformations, social inclusion and intercultural dialogue						
ER1: Research, Policy and Foresight	High	Medium	Medium	Low	Medium	Relevant in the context of ensuring policy coherence in the 2030 Agenda.
ER2: Intercultural dialogue	High	Medium	Medium	Low	Low	UNESCO's leadership is recognized in the United Nations system but needs clarity.
ER3: Rights and inclusion	High	Medium	Medium	Medium	Medium	Relevant in the implementation of the Agenda 2030.
ER4: History for Memory and Dialogue (formerly in CLT)	High	Medium	Medium	Medium	Low	Contributes to the long-lasting UNESCO' efforts to foster cultural diversity and intercultural dialogue
MLA 2: Empowering Member States to manage the ethical, legal, environmental and societal implications of scientific and technological challenges with a view to achieving inclusive and sustainable social development						
ER5: Bioethics	High	Medium	High	Medium	Medium	Demonstrated global leadership role in this area which will be sustained.
MLA 3: Building policies through a participatory process with stakeholders in both the fields of youth and of sports; supporting youth development and civic engagement and promoting a human rights-based approach in UNESCO's programmes						
ER6: Youth	High	Medium	High	Medium	Medium	Highly relevant for the 2030 Agenda and UNESCO's comparative advantage is recognized in the United Nations system.
ER 7: Anti-doping and sport	Medium	Low	High	Medium	Medium	The Convention provides an international platform for anti-doping standard-setting.

Major Programme IV – Culture	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Protecting, conserving, promoting and transmitting culture and heritage for dialogue and development						
ER 1: 1972 Convention	High	Medium	High	Medium	Medium	High relevance demonstrated through near universal ratification and high levels of extrabudgetary resources. A specific Target on cultural heritage was included in SDG 11 on sustainable cities. However, the Secretariat's capacity to deliver and overall sustainability represent acute challenges.
ER 2: 1970 Convention and museums	High	Medium	High	Medium	Low	High relevance and clear comparative advantage in view of the multiplication of conflicts and the sharp rise of traffic. A target of the 2030 Agenda addresses the recovery of stolen assets. However, it attracts low levels of extrabudgetary resources (\$2.04 million mobilized plus \$734,000 in additional appropriations in 2014-2015). Capacity to deliver and sustainability are jeopardized by a persistent mismatch between needs and resources, as highlighted in particular by the IOS Evaluations.
ER 3:- 1954 Convention and its two protocols	Medium	Medium	High	Medium	Low	Relevant in the context of the multiplication of armed conflicts and intentional destructions of cultural property. However, comparatively low ratification levels, very low number of requests for international assistance and low level of funding mobilized (\$389,000 mobilized plus \$114,000 in additional appropriations

Major Programme IV – Culture	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
						in 2014-2105) suggests that the provisions of the Convention may not yet be fully understood, all of which impedes results.
ER 4: 2001 Convention	Medium	Low	High	Medium	Low	UNESCO is globally uniquely positioned and recognized as a standard-setter in the field of underwater cultural heritage, as witnessed by the increasing number of demands for emergency technical missions and assistance. Yet, only 53 ratifications over 14 years and very low levels of extrabudgetary support (\$200,000 mobilized plus \$120,000 in additional appropriations in 2014-2015), impedes impact and sustainability.
MLA 2: Supporting and promoting the diversity of cultural expressions, the safeguarding of the intangible cultural heritage, and the development of cultural and creative industries						
ER 5: 2003 Convention	High	Medium	High	Medium	Medium	High relevance confirmed by the IOS Evaluation and in the near universal level of ratification and its ability to attract extrabudgetary funds. The greatest challenge remains the severe mismatch between available resources for staff and core functions and the steady increase in expectations on the part of States Parties.

Major Programme IV – Culture	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
ER 6: 2005 Convention and thematic programmes	High	Medium	High	Medium	Medium	High relevance shown through its fast ratification, resource mobilization and the high demand for policy expertise, funding for projects, statistics and good practices. However, continued capacity to generate results is at risk without predictable extrabudgetary funding, staff resources and in-house expertise on new priority themes.

Major Programme V – Communication and Information	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Promoting freedom of expression, press freedom and journalistic safety, and media pluralism						
ER1: Freedom of expression, press freedom and journalistic safety	High	Medium	High	High	High	This is high on relevance, unique in its comparative advantage, demonstrates progress, and is sustainable. However, staffing levels are below capacity requirements.
IPDC	High	Medium	High	Medium	Medium	IPDC is also high on relevance and niche, while constraints on staffing and resourcing produce a medium ranking for capacity to deliver, results, and sustainability.
ER2: Media pluralism	High	Medium	High	Medium	Medium	While high on relevance and niche, this ER is not able to operate to full effect due to capacity limits that impact on results and sustainability.
MLA 2: Enabling Universal Access and Preservation of Information and Knowledge						
ER3: Open Solutions	High	Medium	High	Medium	Medium	Highly relevant with certain components such as Open Access, YouthMobile and ICTs for Disabilities holding a demonstrated leadership role while others such as OER and ICT-CFT providing role-models for replication and intersectoral collaboration opportunities.

ER4: Memory of the World Programme	High	Medium	High	High	High	Unique mandate with a high relevance acknowledged around the world as the leading initiative for preserving documentary heritage. Staffing levels and financial resources need to be reinforced.
WSIS outcomes and IFAP	High	Medium	High	Medium	Medium	Relevant as UNESCO has been leading in collaboration with ITU (WSIS) and high in niche, though sustainability through fund raising continues to be challenging. The IFAP programme is fully operational and several projects and initiatives have been launched in its priority areas over the past biennium.

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
MLA 1: DEVELOPMENT OF EDUCATION INDICATORS AND PROMOTION OF DATA USE AND ANALYSIS	Medium	Medium	High	Medium	Medium	UIS holds a strong comparative advantage in this MLA, although resources are not sufficient to capably deliver on what has become an even broader mandate in the SDGs
ER 1: More relevant and timely education statistics and indicators produced	Medium	High	High	High	Medium	Maintaining the international database demands significant resources, but which is not always readily visible
ER 2: Appropriate methodologies and standards in the field of education statistics developed, maintained and refined	High	Medium	High	High	High	The UIS has demonstrated expertise in the area of globally comparative education statistics and methodologies although some of this work can be crowded out by data collection efforts
ER 3: Capacities of national statisticians strengthened in the production and use of national and comparative education data	Medium	Medium	Medium	Medium	Medium	Capacity building demands from Member States are substantial - keeping focused on a core set of technical assistance type interventions is essential. The demand for work in a wide range of areas can create fragmentation.
ER 4: Use and analysis of education statistics promoted	High	Medium	High	High	High	Have made great strides in presenting data and making it more interactive for users, need to refocus on education outputs, there are many opportunities – but global reports do test the current capacity of the Institute

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
MLA 2: DEVELOPMENT OF INTERNATIONAL STATISTICS ON EDUCATION OUTCOMES	High	Medium	High	Medium	Medium	<p>Relevance: the Learning Outcomes unit produces relevant international database and good practices as resources to international education community;</p> <p>Capacity to deliver: more partnerships to be formed, more human resources are needed to meet emerging challenges and demands;</p> <p>Comparative advantage: UIS has the mandate to lead the SDG 4 process on learning outcomes;</p> <p>Demonstrable results: UIS has developed a meta database on national assessments and has developed several concept notes to feed into the SDG 4 process;</p> <p>Sustainability: the work on global co-ordination is relatively new, but is an important role for the UIS. Having qualified staff affects the sustainability of the programme.</p>
ER 5: A common framework to produce comparative analysis and international monitoring of progress in learning outcomes used by the International education community	High	Medium	High	Medium	Medium	<p>Relevance: the programme produces relevant meta-data on assessment to provide inputs for the development of common framework, and consolidates practices on oral assessment to promote good practices.</p> <p>Capacity to deliver: establish partnerships but need to work to establish diversified partnerships, also need staffs with specific skills to meet new challenges and demands.</p> <p>Comparative advantage: UIS has the mandate to lead the process to produce learning outcomes indicators.</p> <p>Demonstrable results: Due to limited human resources it has released limited number of meta data and country summaries on national assessments.</p> <p>Sustainability: Maintain and hire qualified staff will improve the sustainability of the</p>

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
<p>MLA 3: DEVELOPMENT OF INTERNATIONAL STATISTICS ON SCIENCE, TECHNOLOGY AND INNOVATION; CULTURE; COMMUNICATION AND INFORMATION</p>	High	Medium	High	High	High	<p>programme.</p> <p>Relevance: the science, culture and communication (SCC) programme produces policy relevant international data and indicators, produces relevant statistical methodology and supports countries to improve their ability to produce and use SCC statistics. Several indicators are used to track some Targets of the SDGs. Special workstreams on gender equality;</p> <p>Capacity to deliver: highly competent staff, many partnerships are in place, and additional are being established, but more human and financial resources are needed to meet emerging demands;</p> <p>Comparative advantage: UIS is the only international organization with a mandate for science, culture and communication statistics;</p> <p>Demonstrable results: Without UIS there would not be global data on science, culture and communication; SCC data are widely used by many organisations; UIS develops methodology in all the areas of SCC, which is used by Member States;</p> <p>Sustainability: the work on science and technology statistics and cultural statistics has existed at UNESCO since the 1950s and will continue with its mandate as the lead international organization for these statistics. The work on ICT in education is relatively new, but its importance is expected to grow rapidly. Funding levels affect the sustainability of the programme.</p>
<p>ER 6: Timely statistical information and analysis on research and development and</p>	High	Medium	High	High	High	<p>Relevance: producing the indicators to track Target 9.5; a special workstream on gender equality;</p> <p>Capacity to deliver: highly competent staff,</p>

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
innovation statistics made available to Member States						<p>many partnerships, but more resources needed;</p> <p>Comp. advantage: UIS the only agency to collect these indicators;</p> <p>Demonstrable Results: Without UIS there would not be global STI data and the data are widely used by many organisations;</p> <p>Sustainability: long term work program (since 1960s) which will continue</p>
ER 7: Timely and policy-relevant statistical information and analysis of cultural statistics made available to Member States	High	Medium	High	High	High	<p>High relevance as evidenced by the existing demand from the global community to develop new concepts and methodologies, to produce policy-relevant data and indicators for global reports and by the number of requests received from member states for training and technical assistance. In addition, a specific Target on cultural heritage 11.4 was included for which UIS will need to monitor indicator 11.4.1 at the global level. However, the ability of UIS to meet these emerging demands and support SDG is constrained by current funding levels that are insufficient and that will either delay or postpone future activities.</p>
ER 8: Timely and policy-relevant statistical information and analysis on communication statistics made available to Member States	Medium	Medium	High	Medium	Medium	<p>Relevance: producing part of the indicator to track Target 4a;</p> <p>Capacity to deliver: lack of resources, not enough partnerships;</p> <p>Comp. advantage: UIS the only agency with the mandate to collect global ICT in education and media data;</p> <p>Demonstrable Results: ICT in education indicators produced that did not exist before;</p> <p>Sustainability: importance of these indicators will increase over time, but more resources needed</p>

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
MLA 4: REINFORCEMENT OF CROSS-CUTTING STATISTICAL ACTIVITIES	High	Medium	Medium	High	Low	<p>Relevance: the programme collects and treats national data and produces products and services to communicate UIS statistics and statistical products to a wide range of audiences using a broad range of communication channels.</p> <p>Capacity to deliver: highly competent staff, establishing partnerships, but more human and financial resources are needed to evolve existing products and services and in order to meet emerging demands.</p> <p>Comparative advantage: UIS is the global reference source for cross-nationally comparable data in Education, Science, Culture, and Communication.</p> <p>Demonstrable results: Results are evident via products and services on UIS and other websites; in the improvements in timeliness of UIS data quality indicators.</p> <p>Sustainability: Funding levels affect the sustainability of the programme.</p>
ER 9: Quality of data produced by UIS constantly monitored and improved	High	Medium	Medium	High	Low	<p>Relevance: the programme collects and treats national data and monitors the quality of UIS statistical products and activities.</p> <p>Capacity to deliver: highly competent staff, establishing partnerships, but more human and financial resources are needed to evolve existing products and services and in order to meet emerging demands.</p> <p>Comparative advantage: It has been found to be essential for questionnaire design, data modelling, and data processing to be in close communication and coordination with Statistical specialists which being co-located definitely offers. Montreal is an excellent location for attracting resources due to its diversity,</p>

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
						<p>educated populace, and the cost of living.</p> <p>Demonstrable results: Results are evident via improvements in timeliness of UIS data quality indicators.</p> <p>Sustainability: Funding levels affect the sustainability of the programme.</p>
ER 10: Access to and use of UIS data made easier, more efficient and better adapted to users' requirements	High	Medium	Medium	High	Low	<p>Relevance: the programme produces products and services to communicate UIS statistics and statistical products to a wide range of audiences using a broad range of communication channels.</p> <p>Capacity to deliver: highly competent staff, establishing partnerships, but more human and financial resources are needed to evolve existing products and services and in order to meet emerging demands.</p> <p>Comparative advantage: UIS is the global reference source for cross-nationally comparable data in Education, Science, Culture, and Communication. The UIS knows it's data better than anyone else and is more able to find and communicate the stories in the data.</p> <p>Demonstrable results: Results are evident via products and services on websites and social media channels.</p> <p>Sustainability: Funding levels affect the sustainability of the programme.</p>

ANNEXE

MATRICES MULTICRITÈRES POUR L'ÉVALUATION DES PROGRAMMES

Grand programme I – Éducatifs	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démonstrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Développer les systèmes éducation pour encourager l'apprentissage qualitatif tout au long de la vie						
ER 1 : Politiques et plans sectoriels	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Extrêmement pertinent en ce qui concerne le niveau d'aide des pays à la mise en œuvre de l'agenda Éducation 2030
ER 2 : Alphabétisation	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Seule agence de l'ONU dotée d'un mandat sur l'alphabétisation. Progrès mondial lent donc besoin d'approches de gestion innovantes.
ER 3 : EFTP	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Domaine extrêmement pertinent et très demandé par les États membres.
ER 4 : Enseignement supérieure	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Mandat unique faisant appel aux Conventions pour améliorer la qualité de l'enseignement supérieur.
ER 5 : Politiques et stratégies d'enseignants	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Très pertinent, renforcé actuellement par de meilleures synergies avec le groupe de travail international sur les enseignants pour l'EPT.
ER 6 : Apprentissage	Élevé	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Thème important qui doit être explicitement intégré à tous les résultats escomptés.
ER 7 : TIC dans l'éducation	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Élevé	Crucial en tant que modalité de mise en œuvre de l'ODD 4, fort potentiel pour un développement plus poussé.
Axe d'action 2 : Donner les moyens aux apprenants d'être des citoyens du monde créatifs et responsables						
ER 8 : Éducation à la paix et aux droits de l'homme (ECM)	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	A démontré un rôle de leadership dans ce domaine qui sera prolongé.
ER 9 : EDD	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Programme phare, extrêmement pertinent
ER 10 : Santé	Élevé	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Nécessite un ajustement de programme
Axe d'action 3 : Élaboration du futur agenda pour l'éducation						
ER 11 : Études de recherche et de prévoyance	Élevé	Moyen	Faible	Moyen	Moyen	Contributions de la part d'instituts et du GMR. Crucial pour soutenir le leadership intellectuel de l'UNESCO.
ER 12 : Le droit à l'éducation et le GMR	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Rôle normatif extrêmement pertinent, mandat prolongé pour suivre l'agenda éducation mondiale. Droit à l'éducation intégré au résultat escompté 1 (38 C/5)
ER 13 : Coordination et coopération de partenariat de l'EPT	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Extrêmement pertinent puisque l'UNESCO supervise l'agenda Éducation 2030.

Grand Programme II – Sciences exactes et naturelles	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Renforcer les politiques et la gouvernance en matière de STI, ainsi que l'interface science-politiques-société						
ER 1 : Renforcement des politiques STI, de l'interface science-politiques et de l'engagement auprès de la société, y compris les groupes vulnérables tels que les PEID et les peuples autochtones	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	La politique STI sous-tend tous les ODD. L'UNESCO est l'agence leader en matière de politique STI ainsi que le leader reconnu de l'ONU sur le savoir local et autochtone. L'approche intégrée et intersectorielle de l'organisation est également d'une grande valeur pour les PEID. Des moyens humains supplémentaires sont nécessaires pour maintenir ou étendre l'exécution de ce résultat escompté essentiel mais aux facettes multiples puisque les demandes actuelles des Etats membres dépassent la capacité à assumer des projets supplémentaires.
Axe d'action 2 : Renforcer les capacités institutionnelles dans les domaines de la science et de l'ingénierie						
ER 2 : Renforcement accru des capacités en matière de recherche et d'enseignement dans le domaine des sciences exactes et naturelles, notamment par le recours aux TIC	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Le développement des capacités en science et en ingénierie étaye tous les ODD, et sont particulièrement pertinents pour les ODD 7 et 9, cible 9,5. Le CIPT et la TWAS disposent d'une capacité d'expertise, d'un avantage comparatif et de résultats élevés. L'organisation pour les femmes et la science dans le monde en développement et le partenariat L'Oréal/UNESCO sont mondialement reconnus pour leur soutien aux femmes dans le domaine des sciences. Même si les ressources extra-budgétaires sont élevées, la mise en œuvre est freinée par le manque de personnel aussi bien sur le terrain qu'au siège.
ER 3 : Développement et application de la recherche et de l'enseignement dans le domaine des sciences de l'ingénieur interdisciplinaires pour le développement durable	Élevé	Faible	Moyen	Faible	Faible	L'ingénierie est d'une grande pertinence pour les ODD 7 et 9, cible 9.5. L'exécution du programme de l'UNESCO en ingénierie a perdu en capacité ces dernières années en raison de la fusion de deux départements, de la faible priorité accordée par les Etats membres, de la perte d'un poste de dirigeant et du manque de financement extra-budgétaire. Les nouveaux centres d'ingénierie de catégorie 2 ainsi que la collaboration entre les sections permettent un progrès continu. Des levées de fonds réussies seront nécessaires à la viabilité.
Axe d'action 4 : Favoriser la collaboration scientifique internationale au service des systèmes terrestres, de la biodiversité et de la réduction des risques de catastrophe						
ER 7 : Elargissement de la coopération mondiale en sciences écologiques et géologiques	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Les sciences géologiques sont pertinentes pour la réussite des ODD 8, 13 et 15. L'UNESCO est la seule agence de l'ONU qui traite de géologie et de géophysique. Les projets du PICG démontrent invariablement le grand effet multiplicateur du financement de démarrage par l'UNESCO. Des postes depuis peu vacants devront être pourvus par des géoscientifiques pour assurer la viabilité.

Grand Programme II – Sciences exactes et naturelles	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 8 : Amélioration de la réduction des risques, renforcement de l'alerte rapide aux risques naturels et promotion de la préparation et de la résilience aux catastrophes	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Ce résultat escompté est pertinent pour les ODD 11, 13 et 15. Il est également extrêmement pertinent du point de vue l'aide qu'apporte l'UNESCO dans les situations d'après-guerre ou d'après-catastrophe. Il existe des éléments pour lesquels l'UNESCO a un avantage comparatif tel que l'initiative Systèmes d'alerte précoce des séismes, ainsi que l'approche éthique et respectueuse des droits de l'homme de l'UNESCO à l'égard de la DRR.
Axe d'action 5 : Renforcer le rôle des écologiques et des réserves de biosphère						
ER 9 : Utilisation renforcée des réserves de biosphère comme lieux d'apprentissage pour un développement équitable et durable et atténuation du changement climatique et adaptation à ce dernier	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Moyen	Ce résultat escompté soutient fortement l'ODD 15 et les ODD 6, 13 et 14. La capacité du secrétariat est freinée en raison du son classement par les Etats membres, mais des opportunités considérables demeurent, au sein des Etats membres et des régions et grâce à la coopération intersectorielle. Les résultats démontrés sont satisfaisants, mais des améliorations peuvent être apportées dans la communication et la prise de conscience, le développement des partenariats et la collecte de fonds. La viabilité du MAB et du WNBR demeure favorable en raison de l'intérêt de la part des Etats membres, bien que la capacité du secrétariat soit très insuffisante.
Axe d'action 6 : Renforcer la sécurité de l'eau douce						
ER 10 : Renforcement des réponses aux défis locaux, régionaux et mondiaux en matière de sécurité de l'eau	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Moyen	Ce résultat escompté est extrêmement pertinent dans la mise en œuvre et le suivi de l'ODD 6. Le PHI est le seul programme intergouvernemental dédié à la recherche sur l'eau, à la gestion des ressources d'eau et à l'éducation et le développement de capacité. L'expertise unique du PIH en matière de nappes phréatiques et d'aquifères transfrontaliers distingue un peu plus ce programme de ses concurrents.
ER 11 : Renforcement des connaissances, de l'innovation, des politiques et des capacités humaines et institutionnelles pour la sécurité de l'eau grâce à une meilleure coopération internationale	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Moyen	Ce résultat escompté est extrêmement pertinent dans la mise en œuvre et le suivi de l'ODD 6. Le WWDR devrait servir de mécanisme d'analyse et de suivi de l'ODD6. L'UNESCO jouit d'un avantage comparatif au sein du système de l'ONU en parti dû à sa famille de l'eau. L'élargissement de la base de donateurs est essentiel pour renforcer le WWAP. La famille de l'eau de l'UNESCO, en particulier l'UNESCO-IHE, nécessite des efforts de coordination supplémentaires pour garantir une exécution conjointe optimale des programmes liés à l'eau.

Grand Programme II – COI	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité
	Élevé	Moyen	Moyen / Élevé	Moyen / Élevé	Moyen

Axe d'action 3 : Renforcer les connaissances et les capacités pour la protection et la gestion durable des océans et des zones côtières

1. Priorités des programmes directement fixées par les Etats membres. Solide appropriation de programmes tels que GOOS et IODE par les Etats membres. Valeur largement reconnue des Systèmes d'alerte précoce. Contribution aux processus internationaux de haut niveau reconnue (WOA, IPBES, GIEC, Rio +20, CCNUCC). Présence régionale importante, y compris via les 3 **sous**-commissions. Assure l'appropriation des programmes par les communautés bénéficiaires.
2. Remplit les objectifs dans la plupart des domaines. Appropriation des Etats membres telle que représentée au travers de l'application nationale et institutionnelle des résultats de l'IOC. Les moyens limités des programmes régionaux demeurent un problème important. La capacité à transformer les données en résultats pertinents devrait être renforcée au travers des moyens XB. La nouvelle approche de communication devrait générer des améliorations. Des partenariats supplémentaires doivent être créés à un niveau régional, sur la base de la nouvelle stratégie CD.
3. Grâce au mandat qui recouvre les sciences marines biologiques et physiques et les observations en passant par les résultats et les CD/TMT, la COI peut établir des partenariats inter-sectoriels solides. L'OMM/COI JCOMM est une commission conjointe unique de deux agences de l'ONU et représente un élément clé dans la mise en œuvre et les services. De nombreux programmes (par exemple l'alerte Tsunami, GOOS, IODE, OBIS, MSP, HAB) ont des caractéristiques uniques dans le système de l'ONU.
4. Les Etats membres de la COI bénéficient de résultats de données qualitatives pour la recherche sur le climat et le contrôle de la biodiversité, des observations élargies sur l'océan et l'atténuation et l'adaptation aux tsunamis et aux autres risques liés à l'océan. Cependant, dans d'autres processus, les efforts de la COI ne sont pas toujours clairement visibles dans le résultat final. La capacité limitée du secrétariat à mettre en œuvre des programmes opérationnels sur le terrain appelle à un engagement plus marqué avec les entités gouvernementales nationales et régionales des océans.
5. La capacité de l'UNESCO à soutenir financièrement les activités de la COI est très modérée, elle est partiellement compensée par le financement volontaire. L'appropriation des Etats membres les contributions en nature aux systèmes d'observation, aux réseaux IODE et OBIS et aux systèmes d'alerte précoce sont considérables et sur le long terme. Les succès de levées de fonds (FEM, EC, CESAP) ainsi qu'un nouveau partenariat avec le PNUD au sein du FEM dans le domaine des eaux internationales sont prometteurs. Des efforts supplémentaires sont nécessaires pour traduire les résultats de projets en systèmes intergouvernementaux internationaux et régionaux (tel que l'Assemblée générale de l'ONU et les Conventions des mers régionales). Une approche de conception conjointe entre programmes mondiaux et régionaux se développe

Grand Programme III – Sciences humaines et sociales	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démonstrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Mobiliser la recherche, les connaissances et la formulation de politiques tournées vers l'avenir, en vue de soutenir les transformations sociales, l'inclusion sociale et le dialogue interculturel						
ER 1 : Recherche, politique et prévoyance	Élevé	Moyen	Moyen	Faible	Moyen	Pertinent dans le contexte de la garantie d'une cohérence politique dans l'agenda 2030.
ER 2 : Dialogue interculturel	Élevé	Moyen	Moyen	Faible	Faible	Le leadership de l'UNESCO est reconnu dans le système de l'ONU mais nécessite de la clarté.
ER 3 : Droits et inclusion	Élevé	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Pertinent dans la mise en œuvre de l'agenda 2030
ER 4 : Histoire et mémoire pour le dialogue (anciennement dans la CLT)	Élevé	Moyen	Moyen	Moyen	Faible	Contribue aux efforts durables de l'UNESCO pour favoriser la diversité culturelle et le dialogue interculturel
Axe d'action 2 : Donner aux Etats membres les moyens de gérer eux-mêmes les incidences éthiques, juridiques, environnementales et sociétales des défis scientifiques et technologiques en vue d'un développement social inclusif et durable						
ER 5 : Bioéthique	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	A démontré un rôle de leadership mondial dans ce domaine qui sera prolongé
Axe d'action 3 : Elaborer des politiques dans le cadre d'un processus participatif associant des parties prenantes dans les domaines de la jeunesse et des sports, soutenir le développement et l'engagement civique des jeunes et promouvoir l'approche fondée sur les droits de l'homme au sein des programmes de l'UNESCO						
ER 6 : Jeunesse	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Extrêmement pertinent dans le cadre de l'agenda 2030, l'avantage comparatif de l'UNESCO est reconnu au sein du système de l'ONU
ER 7 : Lutte anti-dopage et sport	Moyen	Faible	Élevé	Moyen	Moyen	La Convention fournit une plateforme internationale pour l'adoption de normes anti-dopage.

Grand programme IV – Culture	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démonstrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Protéger, conserver, promouvoir et transmettre la culture et le patrimoine pour le dialogue et le développement						
ER 1 : Convention de 1972	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence élevée démontrée par la ratification quasi universelle et niveaux de ressources extra-budgétaires élevés. Un objectif spécifique sur le patrimoine culturel a été ajouté dans l'ODD 11 sur les villes viables. Cependant, la capacité d'exécution du secrétariat et la viabilité globale représentent des défis sérieux.
ER 2 : Convention de 1970 et musées	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Faible	Pertinence élevée et avantage comparatif incontestable au regard de la multiplication des conflits et la nette augmentation du trafic. L'un des objectifs de l'agenda 2030 est de s'occuper de la récupération des biens volés. Cependant, ce résultat escompté n'attire que très peu de financements extra-budgétaires (2,04 millions de dollars et 734000 dollars de dotation supplémentaire en 2014-2015). La capacité d'exécution et la viabilité sont menacées par le déséquilibre persistant entre besoins et ressources, comme cela a été mis en lumière dans les évaluations de l'IOS en particulier.
ER 3 : Convention de 1954 et ses deux protocoles	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Faible	Pertinent dans un contexte de recrudescence des conflits armés et des destructions volontaires du patrimoine culturel. Cependant, des niveaux de ratification comparativement faibles, un très faible nombre de requêtes de l'aide internationale et un faible niveau de financement (389000 dollars et 114000 dollars de crédits supplémentaires en 2014-2015) laissent penser que les dispositions de la Convention ne sont pas toutes entièrement comprises, le tout freinant les résultats.
ER 4 : Convention de 2001	Moyen	Faible	Élevé	Moyen	Faible	L'UNESCO jouit mondialement d'une position et d'une reconnaissance de son rôle de référent en matière de normes dans le patrimoine culturel sous-marin, comme le prouve le nombre croissant de demandes d'aide pour des missions techniques d'urgence. Pourtant, on note seulement 53 ratifications en 14 ans et des niveaux de soutien extra-budgétaire très faibles (200000 dollars et 120000 dollars de crédits supplémentaires en 2014-2015), ce qui réduit l'impact et la viabilité.

Grand programme IV – Culture	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démonstrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 2 : Soutenir et promouvoir la diversité des expressions culturelles, la conservation du patrimoine culturel immatériel et le développement des industries culturelles et créatives						
ER 5 : Convention de 2003	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence élevée confirmée par l'évaluation de l'IOS, le niveau de ratification quasi universel et sa capacité à attirer des fonds extra-budgétaires. Le plus gros défi réside toujours dans le sévère déséquilibre entre les ressources dédiées au personnel et aux activités premières et l'augmentation constante des attentes de la part des Etats parties.
ER 6 : Convention de 2005 et programmes thématiques	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Grande pertinence prouvée au travers de sa ratification rapide, sa mobilisation de ressources et la demande élevée d'expertise pratique, son financement de projets, les statistiques et les bonnes pratiques. Cependant, sans financement extra-budgétaire prévisible, moyens en personnel et compétences internes sur de nouveaux thèmes prioritaires, sa capacité continue à générer des résultats est en danger.

Grand programme V – Communication et information	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démonstrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Promouvoir la liberté d'expression, la liberté de presse, la sécurité des journalistes et le pluralisme des médias						
ER 1 : Liberté d'expression, liberté de la presse et sécurité des journalistes	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Pertinence élevée, avantage comparatif unique, signes de progrès et viabilité. Néanmoins, les niveaux d'effectif sont en-deçà des capacités pré-requises.
PIDC	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Le PIDC a une pertinence élevée mais les restrictions de personnel et de ressources aboutissent à une note moyenne en matière de capacité d'exécution, de résultat et de viabilité.
ER 2 : Pluralisme des médias	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	En dépit de sa pertinence élevée, ce résultat escompté ne parvient pas à fonctionner à plein en raison de ses limites de capacités qui se répercutent sur les résultats et la viabilité.
Axe d'action 2 : Permettre l'accès universel et la préservation de l'information et du savoir						
ER 3 : Solutions libres	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Extrêmement pertinent dans certains domaines tels que l'accès libre, Jeunesse mobile et les TIC pour les handicapés qui jouent un rôle de leader incontestable, ainsi que les REL et les TIC-CFT qui servent d'exemples pour la copie et les opportunités de collaboration intersectorielle.
ER 4 : Programme Mémoire du monde	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Mandat unique doté d'une pertinence élevée et reconnu dans le monde entier comme étant l'initiative motrice de la préservation du patrimoine documentaire. Les effectifs et les ressources financières doivent être renforcés.
Résultats du SMSI et PIPT	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinent car l'UNESCO a dirigé en collaboration avec l'UIT (SMSI), élevé en terme de niche, même si la viabilité au travers des levées de fonds continue à représenter un défi. Le PIPT est pleinement opérationnel et plusieurs projets et initiatives ont été lancés dans ses domaines prioritaires au cours du dernier exercice biennal.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : ÉLABORATION D'INDICATEURS DE L'ÉDUCATION ET PROMOTION DE L'UTILISATION ET DE L'ANALYSE DE DONNÉES	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	L'ISU détient un fort avantage comparatif pour cet Axe d'action, bien que ses ressources ne permettent pas une capacité d'exécution suffisante d'un mandat devenu encore plus vaste dans le cadre des ODD.
ER 1 : Production de statistiques et d'indicateurs de l'éducation plus pertinents et à jour	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Moyen	Le maintien des bases de données internationales exige d'importantes ressources, ce qui n'est pas immédiatement visible
ER 2 : Élaboration, application et amélioration de méthodes et de normes appropriées dans le domaine des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	L'ISU a démontré son expertise dans le domaine des statistiques et méthodes comparatives de l'éducation à l'échelle mondiale, bien qu'une partie de ce travail soit parfois éclipsé par les efforts de recueil des données
ER 3 : Renforcement des capacités des statisticiens nationaux à produire et utiliser des données nationales et comparatives sur l'éducation	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Un renforcement des capacités substantiel est demandé aux États membres – il est essentiel de rester centré sur un noyau d'interventions de type assistance technique. La demande pour un travail dans un large éventail de domaines peut créer un morcellement.
ER 4 : Promotion de l'utilisation et de l'analyse des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	De grands progrès pour mieux présenter les données et les rendre plus interactives pour les utilisateurs. Il faudrait se recentrer sur les résultats concernant l'éducation. Il y a beaucoup d'opportunités – mais les rapports à l'échelle mondiale mettent à l'épreuve les capacités actuelles de l'Institut.
Axe d'action 2 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LES RÉSULTATS DE L'ÉDUCATION	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence : La section sur les Résultats de l'apprentissage produit des bases de données internationales et de bonnes pratiques comme ressources disponibles pour la communauté internationale de l'éducation ; capacité d'exécution : formation de davantage de partenariats, davantage de ressources humaines sont nécessaires pour relever les défis et exigences émergents ; avantage comparatif : l'ISU a pour mission de mener le processus de l'ODD 4 sur les résultats de l'apprentissage ; résultats démontrables : l'ISU a développé une base de méta données à partir des évaluations nationales et élaboré plusieurs documents de réflexion destinés à enrichir le processus de l'ODD 4 ; viabilité : le travail de coordination mondiale est relativement nouveau, mais il s'agit d'un rôle important pour l'ISU. Le fait d'avoir un personnel qualifié est important pour la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : ÉLABORATION D'INDICATEURS DE L'ÉDUCATION ET PROMOTION DE L'UTILISATION ET DE L'ANALYSE DE DONNÉES	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	L'ISU détient un fort avantage comparatif pour cet Axe d'action, bien que ses ressources ne permettent pas une capacité d'exécution suffisante d'un mandat devenu encore plus vaste dans le cadre des ODD.
ER 1 : Production de statistiques et d'indicateurs de l'éducation plus pertinents et à jour	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Moyen	Le maintien des bases de données internationales exige d'importantes ressources, ce qui n'est pas immédiatement visible
ER 2 : Élaboration, application et amélioration de méthodes et de normes appropriées dans le domaine des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	L'ISU a démontré son expertise dans le domaine des statistiques et méthodes comparatives de l'éducation à l'échelle mondiale, bien qu'une partie de ce travail soit parfois éclipsé par les efforts de recueil des données
ER 3 : Renforcement des capacités des statisticiens nationaux à produire et utiliser des données nationales et comparatives sur l'éducation	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Un renforcement des capacités substantiel est demandé aux États membres – il est essentiel de rester centré sur un noyau d'interventions de type assistance technique. La demande pour un travail dans un large éventail de domaines peut créer un morcellement.
ER 4 : Promotion de l'utilisation et de l'analyse des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	De grands progrès pour mieux présenter les données et les rendre plus interactives pour les utilisateurs. Il faudrait se recentrer sur les résultats concernant l'éducation. Il y a beaucoup d'opportunités – mais les rapports à l'échelle mondiale mettent à l'épreuve les capacités actuelles de l'Institut.
Axe d'action 2 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LES RÉSULTATS DE L'ÉDUCATION	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence : La section sur les Résultats de l'apprentissage produit des bases de données internationales et de bonnes pratiques comme ressources disponibles pour la communauté internationale de l'éducation ; capacité d'exécution : formation de davantage de partenariats, davantage de ressources humaines sont nécessaires pour relever les défis et exigences émergents ; avantage comparatif : l'ISU a pour mission de mener le processus de l'ODD 4 sur les résultats de l'apprentissage ; résultats démontrables : l'ISU a développé une base de méta données à partir des évaluations nationales et élaboré plusieurs documents de réflexion destinés à enrichir le processus de l'ODD 4 ; viabilité : le travail de coordination mondiale est relativement nouveau, mais il s'agit d'un rôle important pour l'ISU. Le fait d'avoir un personnel qualifié est important pour la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 5 : Utilisation par la communauté éducative internationale d'un cadre commun pour réaliser des analyses comparatives et un suivi international des progrès d'apprentissage	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	<p>Pertinence : Le programme fournit des métadonnées pertinentes sur les évaluations afin d'apporter des contributions nécessaires au développement d'un cadre commun, et il renforce les pratiques sur les évaluations en vue de promouvoir de bonnes pratiques.</p> <p>Capacité d'exécution : mise en place de partenariats, mais nécessité de travailler à des partenariats diversifiés.</p> <p>Également besoin de personnels ayant des compétences spécifiques afin de relever les nouveaux défis et exigences.</p> <p>Avantage comparatif : Une des missions de l'ISU est de conduire le processus de mise en place des indicateurs de résultats des apprentissages.</p> <p>Résultats démontrables : Du fait de ressources humaines limitées, il a publié un nombre modeste de métadonnées et de résumés par pays des évaluations nationales.</p> <p>Viabilité : Conserver et embaucher des personnels qualifiés améliorera la viabilité du programme.</p>
Axe d'action 3 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LA SCIENCE, LA TECHNOLOGIE ET L'INNOVATION, LA CULTURE, LA COMMUNICATION ET L'INFORMATION	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	<p>Pertinence : le programme Science, culture et communication (SCC) fournit des données et indicateurs internationaux pertinents pour l'élaboration de politiques, ainsi qu'une méthode statistique pertinente et aide les pays à améliorer leur capacité à produire et utiliser les statistiques SCC. Plusieurs indicateurs sont employés pour suivre les cibles des ODD. Plusieurs chantiers dans le domaine de l'égalité des genres.</p> <p>Capacité d'exécution : personnel très compétent, beaucoup de partenariats ont été mis en place, et des partenariats supplémentaires sont conclus, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire face aux demandes émergentes.</p> <p>Avantage comparatif : l'ISU est le seul organe international investi d'un mandat international concernant les statistiques sur les sciences, la culture et la communication ;</p> <p>Résultats démontrables : sans l'ISU, il n'y aurait pas de statistiques internationales sur la science, la culture et la communication ; les données SCC sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; l'ISU développe dans tous les domaines des SCC des méthodes utilisées par les États membres.</p> <p>Viabilité : le travail sur les statistiques concernant la science et la technologie existe à l'UNESCO depuis les années 50 et se poursuivra avec le mandat de celle-ci comme organisation internationale de premier plan pour ces statistiques. Le travail sur les TIC dans l'éducation est relativement nouveau, mais il faut s'attendre à une augmentation rapide de son importance. Le niveau de financement affecte la viabilité du programme.</p>

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 6 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses d'actualité sur les statistiques relatives à la recherche-développement et à l'innovation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Pertinence : production des indicateurs pour suivre la cible 9.5 ; chantier de travail spécial sur l'égalité des genres ; Capacité d'exécution : personnel très compétent, beaucoup de partenariats, mais davantage de ressources sont nécessaires ; Avantages comparatifs : l'ISU est la seule agence à recueillir ces indicateurs ; Résultats démontrables : sans l'ISU, il n'y aurait pas de données internationales sur les STI, et ces données sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; Viabilité : programme de travail à long terme (depuis les années 60) qui se poursuivra.
ER 7 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques culturelles, d'actualité et utiles à la formulation des politiques	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Une forte pertinence comme le montre la demande de la communauté internationale de développement de nouveaux concepts et méthodes et de production des données relatives aux politiques et des indicateurs pour les rapports mondiaux, et comme le montre également le nombre de sollicitations de la part des États membres en vue de formations et d'assistance technique. En outre, l'intégration d'une cible spécifique concernant l'héritage culturel 11.4 nécessitera un suivi par l'ISU de l'indicateur 11.4 au niveau mondial. Toutefois, la capacité de l'ISU à répondre à ces demandes émergentes et à soutenir les ODD est limitée par un niveau de financement actuellement insuffisant, qui retardera ou ajournera les activités futures.
ER 8 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques de la communication d'actualité et utiles à la formulation de politiques	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence : production d'une partie de l'indicateur nécessaire au suivi de la cible 4a ; Capacité d'exécution : manque de ressources, nombre de partenariats insuffisant ; Avantage comparatif : l'ISU est la seule agence ayant pour mission le recueil de données TIC mondiales sur l'éducation et les médias ; Résultats démontrables : des indicateurs sur les TIC dans l'éducation qui n'existaient pas auparavant ont été produits ; Viabilité : l'importance de ces indicateurs va augmenter avec le temps, mais davantage de ressources sont nécessaires.
Axe d'action 4 : RENFORCEMENT DES ACTIVITÉS STATISTIQUES TRANSVERSALES	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	Pertinence : le programme recueille et traite les données nationales et offre des produits et services pour la communication des statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public en utilisant un vaste éventail de réseaux de communication. Capacité d'exécution : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et faire face aux demandes émergentes. Avantage comparatif : l'ISU est la référence mondiale comme source de données nationales comparables dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. Résultats démontrables : les résultats sont patents au travers des

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
						produits et services disponibles sur les sites de l'ISU et d'autres sites Internet, ainsi que des améliorations dans l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. Viabilité : le niveau de financement affecte la viabilité des programmes.
ER 9 : Amélioration et contrôle constants de la qualité des données produites par l'ISU	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	Pertinence : l'ISU recueille et traite les données nationales et assure le suivi de la qualité des produits statistiques et des activités de l'ISU. Capacité d'exécution : personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour répondre aux demandes émergentes. Avantage comparatif : Travailler en communication et coordination étroite avec les spécialistes de statistiques, ce qui est assurément rendu possible par la réunion dans un même lieu de travail, s'est avéré essentiel à la conception des questionnaires, la modélisation et au traitement des données. Résultats démontrables : les résultats sont patents du fait des améliorations de l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. Viabilité : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.
ER 10 : Accessibilité et utilisation des données de l'ISU plus faciles, plus efficaces et mieux adaptées aux besoins des utilisateurs	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	Pertinence : le programme apporte des produits et services permettant de communiquer les statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public, en utilisant un large éventail de réseaux de communication. Capacité d'exécution : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et pour faire face à la demande émergente. Avantage comparatif : l'ISU est la référence mondiale comme source de données comparables entre pays dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. L'ISU connaît ses données mieux que quiconque et est mieux à même de trouver et communiquer le sens de ces données. Résultats démontrables : les résultats sont patents au travers des produits et services, sur les sites Internet et les réseaux de médias sociaux. Viabilité : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 5 : Utilisation par la communauté éducative internationale d'un cadre commun pour réaliser des analyses comparatives et un suivi international des progrès d'apprentissage	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	<p>Pertinence : Le programme fournit des métadonnées pertinentes sur les évaluations afin d'apporter des contributions nécessaires au développement d'un cadre commun, et il renforce les pratiques sur les évaluations en vue de promouvoir de bonnes pratiques.</p> <p>Capacité d'exécution : mise en place de partenariats, mais nécessité de travailler à des partenariats diversifiés.</p> <p>Également besoin de personnels ayant des compétences spécifiques afin de relever les nouveaux défis et exigences.</p> <p>Avantage comparatif : Une des missions de l'ISU est de conduire le processus de mise en place des indicateurs de résultats des apprentissages.</p> <p>Résultats démontrables : Du fait de ressources humaines limitées, il a publié un nombre modeste de métadonnées et de résumés par pays des évaluations nationales.</p> <p>Viabilité : Conserver et embaucher des personnels qualifiés améliorera la viabilité du programme.</p>
Axe d'action 3 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LA SCIENCE, LA TECHNOLOGIE ET L'INNOVATION, LA CULTURE, LA COMMUNICATION ET L'INFORMATION	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	<p>Pertinence : le programme Science, culture et communication (SCC) fournit des données et indicateurs internationaux pertinents pour l'élaboration de politiques, ainsi qu'une méthode statistique pertinente et aide les pays à améliorer leur capacité à produire et utiliser les statistiques SCC. Plusieurs indicateurs sont employés pour suivre les cibles des ODD. Plusieurs chantiers dans le domaine de l'égalité des genres.</p> <p>Capacité d'exécution : personnel très compétent, beaucoup de partenariats ont été mis en place, et des partenariats supplémentaires sont conclus, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire face aux demandes émergentes.</p> <p>Avantage comparatif : l'ISU est le seul organe international investi d'un mandat international concernant les statistiques sur les sciences, la culture et la communication ;</p> <p>Résultats démontrables : sans l'ISU, il n'y aurait pas de statistiques internationales sur la science, la culture et la communication ; les données SCC sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; l'ISU développe dans tous les domaines des SCC des méthodes utilisées par les États membres.</p> <p>Viabilité : le travail sur les statistiques concernant la science et la technologie existe à l'UNESCO depuis les années 50 et se poursuivra avec le mandat de celle-ci comme organisation internationale de premier plan pour ces statistiques. Le travail sur les TIC dans l'éducation est relativement nouveau, mais il faut s'attendre à une augmentation rapide de son importance. Le niveau de financement affecte la viabilité du programme.</p>

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 6 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses d'actualité sur les statistiques relatives à la recherche-développement et à l'innovation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Pertinence : production des indicateurs pour suivre la cible 9.5 ; chantier de travail spécial sur l'égalité des genres ; Capacité d'exécution : personnel très compétent, beaucoup de partenariats, mais davantage de ressources sont nécessaires ; Avantages comparatifs : l'ISU est la seule agence à recueillir ces indicateurs ; Résultats démontrables : sans l'ISU, il n'y aurait pas de données internationales sur les STI, et ces données sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; Viabilité : programme de travail à long terme (depuis les années 60) qui se poursuivra.
ER 7 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques culturelles, d'actualité et utiles à la formulation des politiques	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Une forte pertinence comme le montre la demande de la communauté internationale de développement de nouveaux concepts et méthodes et de production des données relatives aux politiques et des indicateurs pour les rapports mondiaux, et comme le montre également le nombre de sollicitations de la part des États membres en vue de formations et d'assistance technique. En outre, l'intégration d'une cible spécifique concernant l'héritage culturel 11.4 nécessitera un suivi par l'ISU de l'indicateur 11.4 au niveau mondial. Toutefois, la capacité de l'ISU à répondre à ces demandes émergentes et à soutenir les ODD est limitée par un niveau de financement actuellement insuffisant, qui retardera ou ajournera les activités futures.
ER 8 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques de la communication d'actualité et utiles à la formulation de politiques	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence : production d'une partie de l'indicateur nécessaire au suivi de la cible 4a ; Capacité d'exécution : manque de ressources, nombre de partenariats insuffisant ; Avantage comparatif : l'ISU est la seule agence ayant pour mission le recueil de données TIC mondiales sur l'éducation et les médias ; Résultats démontrables : des indicateurs sur les TIC dans l'éducation qui n'existaient pas auparavant ont été produits ; Viabilité : l'importance de ces indicateurs va augmenter avec le temps, mais davantage de ressources sont nécessaires.
Axe d'action 4 : RENFORCEMENT DES ACTIVITÉS STATISTIQUES TRANSVERSALES	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	Pertinence : le programme recueille et traite les données nationales et offre des produits et services pour la communication des statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public en utilisant un vaste éventail de réseaux de communication. Capacité d'exécution : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et faire face aux demandes émergentes. Avantage comparatif : l'ISU est la référence mondiale comme source de données nationales comparables dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. Résultats démontrables : les résultats sont patents au travers des

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
						produits et services disponibles sur les sites de l'ISU et d'autres sites Internet, ainsi que des améliorations dans l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. Viabilité : le niveau de financement affecte la viabilité des programmes.
ER 9 : Amélioration et contrôle constants de la qualité des données produites par l'ISU	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	Pertinence : l'ISU recueille et traite les données nationales et assure le suivi de la qualité des produits statistiques et des activités de l'ISU. Capacité d'exécution : personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour répondre aux demandes émergentes. Avantage comparatif : Travailler en communication et coordination étroite avec les spécialistes de statistiques, ce qui est assurément rendu possible par la réunion dans un même lieu de travail, s'est avéré essentiel à la conception des questionnaires, la modélisation et au traitement des données. Résultats démontrables : les résultats sont patents du fait des améliorations de l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. Viabilité : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.
ER 10 : Accessibilité et utilisation des données de l'ISU plus faciles, plus efficaces et mieux adaptées aux besoins des utilisateurs	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	Pertinence : le programme apporte des produits et services permettant de communiquer les statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public, en utilisant un large éventail de réseaux de communication. Capacité d'exécution : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et pour faire face à la demande émergente. Avantage comparatif : l'ISU est la référence mondiale comme source de données comparables entre pays dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. L'ISU connaît ses données mieux que quiconque et est mieux à même de trouver et communiquer le sens de ces données. Résultats démontrables : les résultats sont patents au travers des produits et services, sur les sites Internet et les réseaux de médias sociaux. Viabilité : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.



١٩٩ م ت/٤ الجزء الثالث

باريس، ٢٠١٦/٣/١٥
الأصل: إنجليزي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثالث

التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات (٢٠١٥)

الملخص

يتضمن الجزء الثالث من الوثيقة ١٩٩ م ت/٤ التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات
الصادر عام ٢٠١٥.



جدول المحتويات

الصفحة

١ أولاً - رسالة من المديرية العامة.
٢ ثانياً - رسالة من ريكا تروت، مستشارة شؤون الأخلاقيات.
٤ ثالثاً - تحديد مهمة المكتب.
٥ خامساً - الأنشطة والعمليات.
٥ ١ - التدريب.
٩ ٢ - الطلبات: المشورة والتوجيه والشكاوى.
١٤ ٣ - برنامج بيان المصالح والإقرار المالي.
١٧ ٤ - السياسة.
١٨ ٥ - المشاركة في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف.
١٨ سادساً - التحديات وسبل المضي قدماً.
٢٠ سابعاً - الخاتمة.
٢٠ ثامناً - القرار المقترح.

الملحق

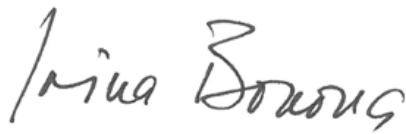
أولاً - رسالة من المديرية العامة

إذ ننظر إلى السنة الفاتئة المليئة بالتحديات نتيجة تفاقم التعصب والتطرف في العالم، نلاحظ أن عام ٢٠١٥ شهد أيضاً ظهور مشروع إنساني بحق هو الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، لا بدّ من تسليط الضوء، أكثر من أي وقت مضى، على الرسالة التي تحملها منظمة اليونسكو. إن القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والكفاءة المهنية واحترام التنوع هي ركن أساسي من عمل اليونسكو ولن تحجبها التحديات التي نواجهها اليوم في تنفيذ مهامنا متحدّين الصعاب. وتعكف اليونسكو على توظيف أولئك الذين ينقلون هذه القيم لأنهم يشكلون عاملاً حيوياً في تطبيقها، ومن هنا، وبصفتي المديرية العامة لمنظمة اليونسكو، ما زلت ملتزمة بضمان رفاه موظفي اليونسكو كافة.

ويؤدي مكتب الأخلاقيات دوراً استشارياً رئيسياً لتحقيق هذه الغاية. فبضمان تقديم المشورة والتوجيه اللازمين إلى الموظفين نضمن تغلغل المعايير الأخلاقية التي تعتمدها المنظمة في صلب أعمالنا اليومية ومساهمتها بحملها في تحقيق رفاه الزملاء داخل المنظمة. وتنشأ عن ذلك بيئة عمل تثمن قيم الاحترام والكفاءة المهنية وتنشدها.

وقد أتى الاستثمار الكبير الذي أجره مكتب الأخلاقيات في التدريب هذه السنة ثماره. فقد أبدى الموظفون اهتماماً جديداً بتعلم تطبيق المعايير الأخلاقية في الحالات العملية. وصحيح أن الانتقال من التنظير إلى التطبيق ليس بالأمر اليسير، إلا أنه بفضل التوجيه والدعم المتوافرين يمكن معالجة المشاكل المطروحة والتغلب عليها بثقة أكبر. إن أهمية عمل مكتب الأخلاقيات فيما يخص توفير خدمة سرية لمن يطلبها معروفة ومدعومة بشكل واضح.

ولا بدّ من أن نحمل جميعاً على عاتقنا بلا كلل أو ملل مسؤولية إحلال ثقافة قوامها الأخلاقيات في اليونسكو لضمان إبقاء الأخلاقيات في طليعة العمل الذي نقوم به في هذه المنظمة.



إيرينا بوكوفا

ثانياً - رسالة من ريكا تروت، مستشارة شؤون الأخلاقيات

أثَّق هذه السنة على تقديم التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات إلى المجلس التنفيذي خلال دورته الربيعية مما يتيح لي فرصة تقييم جميع الإنجازات المحرزة السنة الماضية إذ إن الأحداث ما زالت حاضرة تماماً في ذهني. وعندما قرأت التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، تذكّرت أن هدي الأول كان إبراز صورة مكتب الأخلاقيات بوصفه مورداً حيويًا لجميع الزملاء أيًا كانت رتبتهم أو مكان عملهم.

ومن أجل التقدم في تحقيق هذا الهدف، نظرنا خلال الدورة الربيعية بعين ناقدة في مواد التدريب المتاحة في مجال الأخلاقيات ومكافحة المضايقة، فأدخلنا تعديلات كثيرة. ثم اعتمدنا جدولاً زمنياً طموحاً لإيفاد بعثات ميدانية هدفها توفير التدريب للموظفين في جميع أنحاء العالم وقد سرّنا حقاً الانفتاح الذي أبداه الموظفون وآراؤهم الإيجابية على الدورات التدريبية الموفرة. وأدركنا أيضاً أن توفير التدريب لكبار المديرين أمر في غاية الأهمية لضمان اتساق النهج المتبع في أعلى الهرم فبدأنا بإعداد دورة تدريبية تستهدف بوجه خاص قادة اليونسكو. فنُظمت دورة تدريبية على الإدارة الأخلاقية حضرها ٢٩ من القادة في هذا المجال ورحّب الجميع بهذه الدورة التي اعتُبرت مبادرة رشيدة لتقريب المقر من الميدان.

ولم يتم إهمال الموظفين العاملين في المقر إذ أعدنا تنظيم التدريب الإلزامي بشأن الأخلاقيات الموفر داخل المنظمة وتمكّنا من توفير التدريب لجميع الموظفين الجدد في عام ٢٠١٥. ومما يبعث على التفاؤل أن هذا التدريب الذي أبدت بشأنه بعض التحفظات أول الأمر في مستهل عام ٢٠١٥ بات اليوم مطلوباً لدرجة أن الدورتين التدريبيتين المفتوحتين اللتين نظمتنا في مستهل عام ٢٠١٦ عجّتا بالمشاركين في غضون ٤٨ ساعة!

وزاد الطلب على ذلك أيضاً في عام ٢٠١٥ بفعل زيادة المعرفة والاهتمام بالمعايير الأخلاقية المطبقة في اليونسكو. وقد علمنا من المعلومات التي بلغتنا أن مكتب الأخلاقيات يحظى بتقدير كبير لنزاهته وحفاظه على سرية معلوماته، ويعتبر الموظفون عموماً أنهم يتلقون نصائح وإرشادات صادقة. كما توطّدت العلاقات المثمرة مع الزملاء في فريق كبار الموظفين الإداريين واتحادات الموظفين بفضل حوارات مفتوحة هدفها العثور على الحلول الأنسب للمنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، دخل برنامج الإقرار المالي عامه الثاني فعملنا على تحسينه باستحداث نظام يتيح تقديم الطلبات إلكترونياً. ورأى المشاركون أن هذا النظام أنسب للزملاء من النظام السابق الذي كان يستخدم الوسائل الورقية وأُخذت داخل البرنامج تدابير مهمة متعلقة بالأمن والسرية من أجل كسب ثقة المشاركين على هذا الصعيد.

ولكننا لم نوفّق في كل ما عقدنا العزم على إنجازه. فمع الأسف، لم نتمكن من إعداد وحدات التعلم بالوسائل الإلكترونية، التي عزمنا على إعدادها، بسبب النقص في الموارد البشرية والمالية. وعلى نحو مماثل، شعرنا بالإحباط من عدم تحقيق ما قررناه فيما يخص وضع الصيغة النهائية للسياسة الخاصة بالتعامل مع الهدايا لأنه كان لا بدّ من تنسيق بعض الأحكام القانونية لهذا الغرض ولم يكن ذلك ممكناً في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من ذلك، أشعر بالارتياح مما أنجزناه السنة الماضية عندما أقيّم ما فعلناه. فقد تحقّق الهدف الرئيسي الذي أردنا تحقيقه في عام ٢٠١٥، ونتطلع إلى تنفيذ مهامنا مجدداً في عام ٢٠١٦ بنشاط متجدد.

ريكا تروت

ثالثاً - تحديد مهمة المكتب

- ١ - يتولى مكتب الأخلاقيات مسؤولية إسداء المشورة على نحو سري إلى المنظمة وجميع موظفيها في مجال الأخلاقيات وقواعد السلوك. ويقوم بتعزيز الوعي الأخلاقي عن طريق التدريب والتواصل ووضع السياسات وإقامة الصلات؛ ويسعى إلى تسوية الادعاءات المتعلقة بسلوكيات غير أخلاقية أو تجاوزات.
- ٢ - ويُعد مكتب الأخلاقيات مستقلاً عن جميع قطاعات البرنامج وقطاعات الدعم وغير ذلك من المرافق المركزية، ويخضع لسلطة المديرية العامة مباشرةً. وإذا كان هناك ادعاء يستهدف المديرية العامة، على مكتب الأخلاقيات أن يجيل القضية إلى المجلس التنفيذي لليونسكو.

رابعاً - لمحة عن مكتب الأخلاقيات

١ - مقدمة

- ٣ - ما انفك مكتب الأخلاقيات يتطور منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩، وقد بات مكوناً أساسياً من الخدمات التي تقدمها اليونسكو لتسوية الشكاوى المقدمة وتعزيز الامتثال للمعايير الأخلاقية المعتمدة في المنظمة.
- ٤ - وكان النهج الذي اعتمده مكتب الأخلاقيات، منذ إنشائه، لتعزيز ثقافة الأخلاقيات في اليونسكو، نهجاً وقائياً أكثر منه عقابياً. فبدلاً باعتماد استراتيجية شاملة للاتصال والتوعية ترمي إلى توعية موظفي اليونسكو بقواعد السلوك المعتمدة في اليونسكو وبالمخاطر الشخصية والمهنية وتلك المسيئة للسمعة التي قد تطرأ في حال عدم احترام هذه القواعد، وصولاً إلى تنفيذ سياسة تحمي الذين يكشفون النقاب عن السلوكيات غير الأخلاقية، يفتخر مكتب الأخلاقيات بتسليط الضوء على التقدم المحرز منذ إنشائه.
- ٥ - وإثر تعيين المستشار الجديدة لشؤون الأخلاقيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعيد تنظيم الدورات التدريبية، وهي مهمة جداً لبرنامج التوعية، وقد زاد، كما كان متوقعاً، عدد الطلبات المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات لأنه جرى توعية الموظفين مجدداً بهذه القضايا ولأنهم كانوا واثقين من تلقيهم مشورة مستقلة تقوم على كفاءة مهنية ومن إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا لزم الأمر على مستوى ملائم ودون خوف من الأعمال الانتقامية.

٢ - القيم الأخلاقية الأساسية

- ٦ - من المهم التذكير بالأسس المتعلقة بالأخلاقيات. فالأخلاقيات تشير إلى المفاهيم الرئيسية والمبادئ الأساسية للسلوك البشري اللائق. وعلى مستوى المنظمة، تعتمد الأخلاقيات على ثلاث قيم أساسية هي: النزاهة والكفاءة المهنية واحترام التنوع.

٧ - وتُعتبر النزاهة قيمة أساسية في جميع نواحي حياتنا المهنية والشخصية. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الولاء والحياد والعدل والصدق.

٨ - ويجب التحلي بدرجة عالية من الكفاءة المهنية لتولي مهامنا في اليونسكو. فينبغي أن نفتخر بالعمل الذي نضطلع به، وأن نصل إلى أعلى درجات الكفاءة، وأن نعمل بضمير وفعالية لتحقيق الأهداف والالتزامات، وأن تكون الأهداف المهنية هي حافظنا للعمل بدلا من المصالح الشخصية.

٩ - وأخيراً، إننا نفتخر بالتنوع الذي تتسم به مجموعة زملائنا إذ تضمّ أشخاصاً ينتمون إلى خلفيات وثقافات مختلفة ويتمتعون بخبرات متعددة. وينبغي أن نتمسك بهذا التنوع وأن نعتبره ميزة من الميزات. وينبغي أن نتمكن من العمل بصورة بناءة مع أشخاص من جميع الخلفيات وأن نختبر افتراضاتنا وأن نتجنب الأحكام المسبقة وألا نبدي أي تمييز ضدّ أي فرد أو مجموعة.

خامساً - الأنشطة والعمليات

١ - التدريب

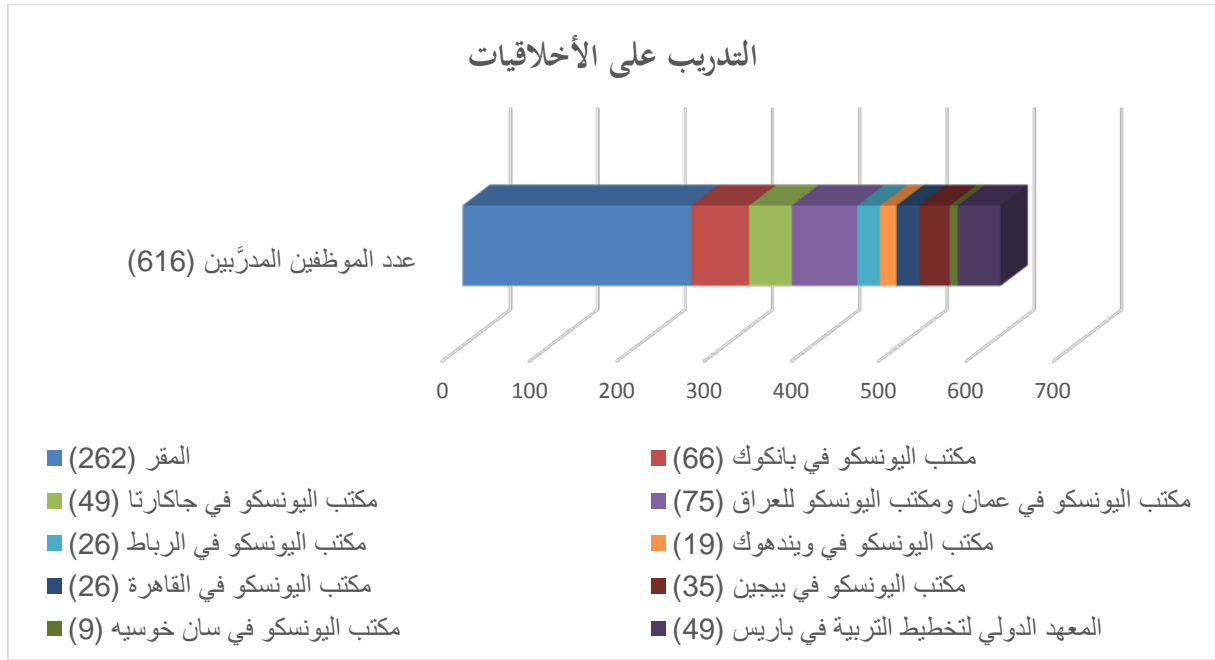
١٠ - يُعتبر التثقيف عنصراً أساسياً لبناء ثقافة قوامها الأخلاقيات في اليونسكو. فكيف يمكن أن يُطلب من الموظفين الالتزام بالمعايير الأخلاقية لليونسكو إن كانوا يجهلونها؟ وقد اعتبر مكتب الأخلاقيات منذ إنشائه أن القيام بتوعية الموظفين وبإذكاء الوعي الأخلاقي هو أفضل السبل لبلوغ هذا الهدف. ولهذا السبب قام مكتب الأخلاقيات بوضع وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية المحددة التي ترمي إلى تمكين جميع الموظفين من فهم حقوقهم والتزاماتهم ومن اتخاذ القرارات بطريقة أخلاقية.

١١ - وقد نظّم مكتب الأخلاقيات دورة تدريبية أساسية على الأخلاقيات بطريقة تراعي احتياجات اليونسكو تحديداً، ويتضمن هذا التدريب عناصر ينفرد بها دون سائر الدورات التدريبية الموفرة في المنظمات الدولية الأخرى. فأولاً، تجدر الإشارة إلى أن التدريب يعتمد أسلوب التعلم وجهاً لوجه وأن مكتب الأخلاقيات هو الذي يتولى مباشرة إعداد وتنفيذه. وكان هذا الاختيار مقصوداً إذ اتضح أن موضوع الأخلاقيات أثار العديد من المناقشات وأبرز اختلافات كثيرة من حيث مقارنة هذا الموضوع. ونادراً ما تكون الإجابة على القضايا المرتبطة بالأخلاقيات بمجرد "نعم" أو "لا"، فالتوصّل إلى حلول تحترم الأخلاقيات دون أن تخلو من طابع عملي يستدعي مناقشة قضايا تكون عادة دقيقة وحساسة وتتعلق بالحياة المهنية اليومية لكل موظف. ويتيح أيضاً هذا النهج التعاوني لمكتب الأخلاقيات جسّ "النبض الأخلاقي" في مكاتب اليونسكو المنتشرة في العالم، من أجل معالجة شواغل الموظفين على أفضل وجه وموافاة القادة بالمعلومات الملائمة في هذا المجال لتيسير التغيير.

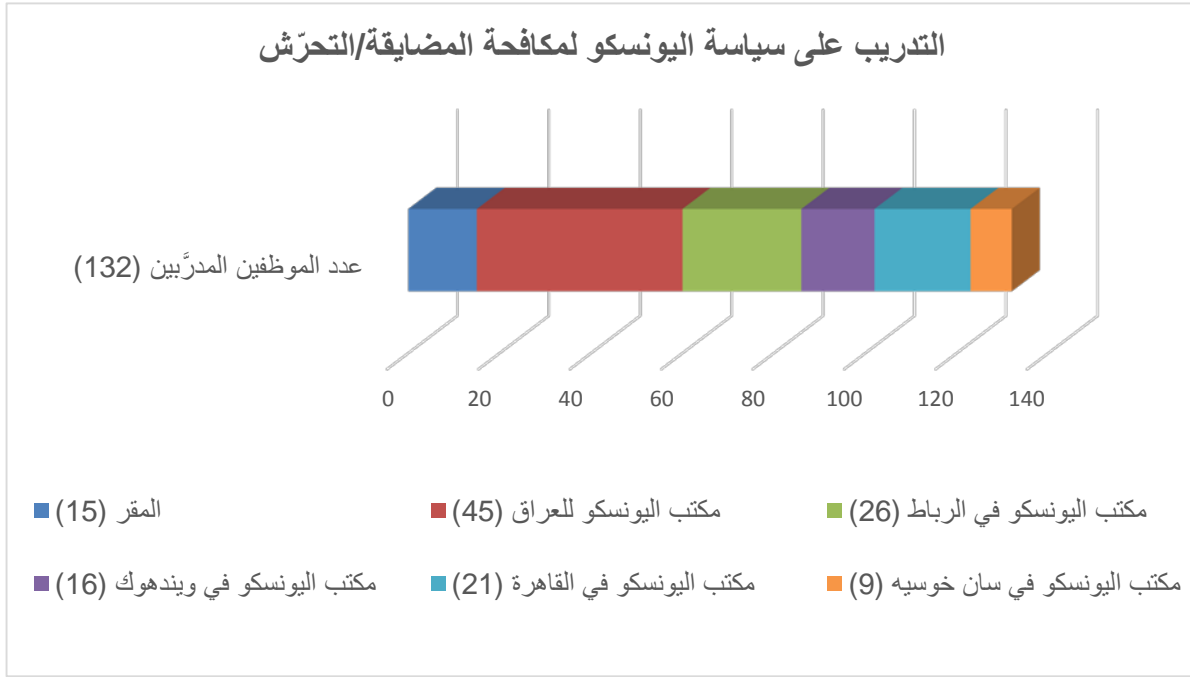
١٢- ومن نقاط القوة الأخرى التي يتسم بها هذا التدريب طابعه الإلزامي لجميع فئات الموظفين بمعزل عن ترتيباتهم التعاقدية وسواء أكانوا يعملون في المقر أم في المكاتب الميدانية. وقد اعتمد هذا النهج للتشجيع على وضع معايير موحدة تحدّد السلوك الأخلاقي في منظمة اليونسكو برمتها، وإقرار حق جميع الموظفين في أن يُعاملوا بطريقة أخلاقية بمن فيهم الموظفون الذين يعملون في المنظمة بصورة مؤقتة، وذلك حرصاً على النهوض بالمعايير الأخلاقية لليونسكو.

١٣- وكما ذكر آنفاً، مهّد تعيين مستشارة لشؤون الأخلاقيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لعودة التدريب المتعلق بالأخلاقيات. ونظراً إلى ضآلة الموارد المالية المخصصة لمكتب الأخلاقيات (التي تقل نسبتها عن ١٠,١٠% من الميزانية العادية لليونسكو لفترة العامين) وكثرة الموظفين الذين لم يتلقوا التدريب الإلزامي (الفصل ٥ من الباب الأول من برنامج وميزانية اليونسكو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧)، تقرّر أن يتم التركيز أولاً على تدريب الموظفين الجدد في المقر. فخضعت المواد المعدّة للتدريب الأساسي المتعلق بالأخلاقيات للمراجعة والتحديث، ونُظمت الدورة التدريبية ٩ مرات في عام ٢٠١٥ وأُرسلت الدعوات إلى جميع الموظفين الجدد عن طريق الموظفين الإداريين في القطاعات الخاصة بهم. ومع الأسف، كانت معدلات الحضور في الدورات الأولى منخفضة إلى حدّ غير مقبول وما كان محبباً للآمال أن العديد من الموظفين لم يقوموا من باب اللياقة بالإبلاغ مقدماً عن تغييرهم (فكانت معدلات الحضور في أول الأمر على النحو التالي: ٦٥% للقطاعات غير البرنامجية وقطاع الثقافة، و ٥٥% لقطاع العلوم، و ٧٨% لقطاع التربية، و ٤٢% لقطاع الاتصال والمعلومات، و ٨٨% لقطاع العلوم الاجتماعية والبشرية). فلو عُرف ذلك مقدماً، لأمكن بالتأكيد خفض عدد الدورات التدريبية وتخصيص الموارد الشحيحة لأغراض أخرى. وسعيًا إلى معالجة هذه المسألة، تم الاتصال بأعضاء فريق كبار الموظفين الإداريين الذين أوضحوا، كلّ لفريقه الخاص، توقعاتهم في هذا الصدد، فتحسّنت معدلات الحضور في الدورات التدريبية اللاحقة. وفي المجموع، حضر ٢٦٢ موظفًا في المقر دورة تدريبية متعلقة بالأخلاقيات في عام ٢٠١٥، وكانت نسبة المشاركين الذين قالوا إنهم سينصحون زملاءهم بحضور الدورة نسبة مرضية بلغت ٧٨,٤%. وعلى وجه الخصوص، أعرب عدد كبير من المشاركين عن ارتياحهم للقرار القاضي بتوفير هذا التدريب لجميع الموظفين، مشيرين إلى أنهم يشعرون أن هذا الأمر ينمّي الشعور بالعمل "كفريق واحد" ولا سيما في هذه الفترة التي يزداد فيها عدد الزملاء المستخدمين بصورة مؤقتة. كما أوصى الكثيرون بعقد الدورات بمزيد من الانتظام وبأن توفّر أيضاً دورات تجديدية للموظفين العاملين منذ فترة أطول. وستؤخذ هذه المعلومات المفيدة في الاعتبار خلال عام ٢٠١٦.

١٤- أما توفير التدريب في المكاتب الميدانية، التي تعطي عادةً الانطباع بأنها الأوج إليه بسبب اعتمادها على عدد أكبر من الموظفين الجدد مقارنة باليونسكو، فقد شكّل تحدياً بسبب ترتيب المكاتب من حيث الأولوية وفقاً لاحتياجاتها وقدرتها على تمويل نفسها بنفسها (ولو جزئياً). وفي هذا الصدد، تلقى ما مجموعه ٣٠٥ موظفين في ٨ مكاتب ميدانية التدريب الأساسي المتعلق بالأخلاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، خضع ٤٩ موظفًا من المعهد الدولي لتخطيط التربية في باريس لهذا التدريب يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.



١٥- ولما كانت المسائل المتعلقة بالمضايقة تشكل غالبية الشكاوى التي تلقاها مكتب الأخلاقيات في السنوات الماضية، أعيد تنظيم الدورة التدريبية المتعلقة بسياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش في عام ٢٠١٥ من أجل توعية موظفي اليونسكو، الرؤساء منهم والمرؤوسون، لتمكينهم من التعرف على مظاهر المضايقة وتمييزها عن الأشكال الأخرى التي قد تتخذها إساءة السلوك وعن مظاهر التفاعل المشروعة، ومن معرفة كيفية التصرف عند التعرض لأي شكل من أشكال المضايقة. وبالإضافة إلى مراجعة مواد التدريب المتاحة، تم في هذا الشأن تدريب ١٥ موظفاً في المقر و١١٧ موظفاً في المكاتب الميدانية. ويجدر التذكير هنا بأن هذه الدورات التدريبية الموفرة في المكاتب الميدانية نُظمت بفضل الدعم المالي الذي قدمته مكاتب اليونسكو في الرباط وويندهوك والقاهرة وسان خوسيه ومكتب اليونسكو للعراق. وكان رأي المشاركين إيجابياً للغاية فأعلن ٩٠٪ منهم تقريباً أنهم سيوصون زملاءهم بحضور الدورة.



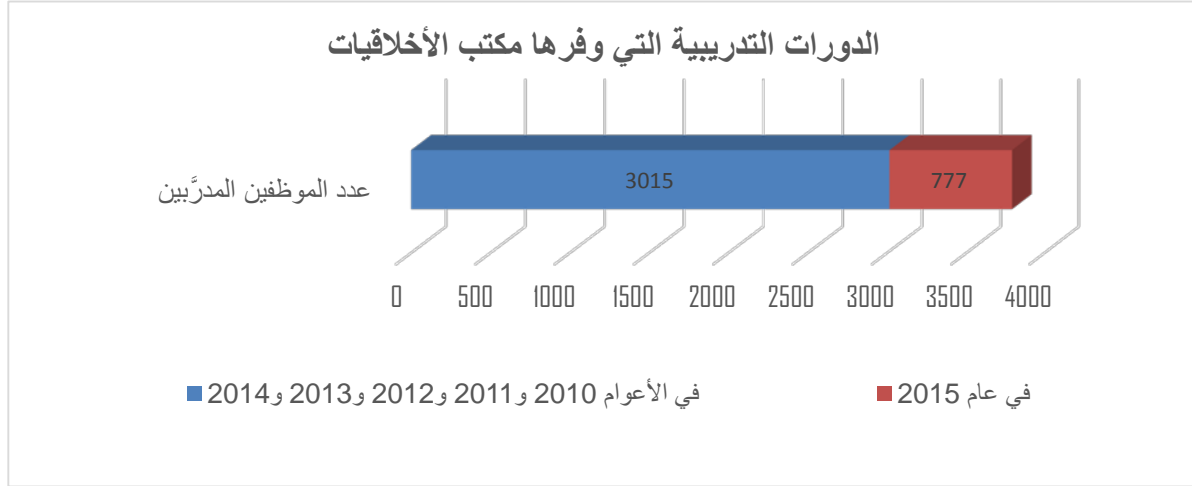
١٦- وبالإضافة إلى ذلك، استهلّ مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٥ برنامجاً تدريبياً ثالثاً، مستهدفاً هذه المرة الموظفين الذين يشغلون مناصب عليا تحديداً. وقام هذا التدريب المكثف على الريادة الأخلاقية، الذي دام يومين، بتفصيل المسؤوليات والأعمال المطلوبة من المديرين وقدم دعماً عملياً لترسيخ المعايير الأخلاقية في عمل الأفرقة.

١٧- أما الأسباب التي تبرّر استثمار موارد ثمينة لإعداد هذا البرنامج فكانت مدعومة بأدلة دامغة تبين فعالية هذه المبادرة. وعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسة الاستقصائية التي طلبتها شركة "برايس واتر هاوس كوبرز" (PricewaterhouseCoopers) في عام ٢٠١٣ (الروح السائدة في أعلى الهرم التراتبي - تحويل الأقوال إلى أفعال) أن الجييين (مجموعة من الأفراد المقيمين في المملكة المتحدة الذين يتولون مسؤولية إدارة المخاطر التي تواجهها منظماتهم فيما يتعلق بالاحتيال والفساد والنزاهة) كانوا متففين بشكل عارم على أن الروح السائدة في أعلى الهرم التراتبي مهمة جداً لتشجيع النزاهة الأخلاقية في العمل وصونها. وبالفعل، كان ٩٠٪ تقريباً من الجييين على الاستقصاء متففين على أن الروح السائدة في أعلى الهرم التراتبي لها أهمية حاسمة في التخفيف بصورة فعالة من مخاطر الاحتيال والفساد والسلوك غير الأخلاقي التي قد تتعرض لها منظماتهم.

١٨- وبفضل الدعم المالي الذي قدمه مكتب اليونسكو في جاكارتا ومكتب اليونسكو للعراق، تلقى ١٨ مديراً في منطقة آسيا والمحيط الهادي و ١١ مديراً في منطقة الدول العربية التدريب على الريادة الأخلاقية. وكان مديرو ورؤساء المكاتب الميدانية، فضلاً عن الموظفين المسؤولين، من بين المديرين الذين حضروا هذه الدورات.

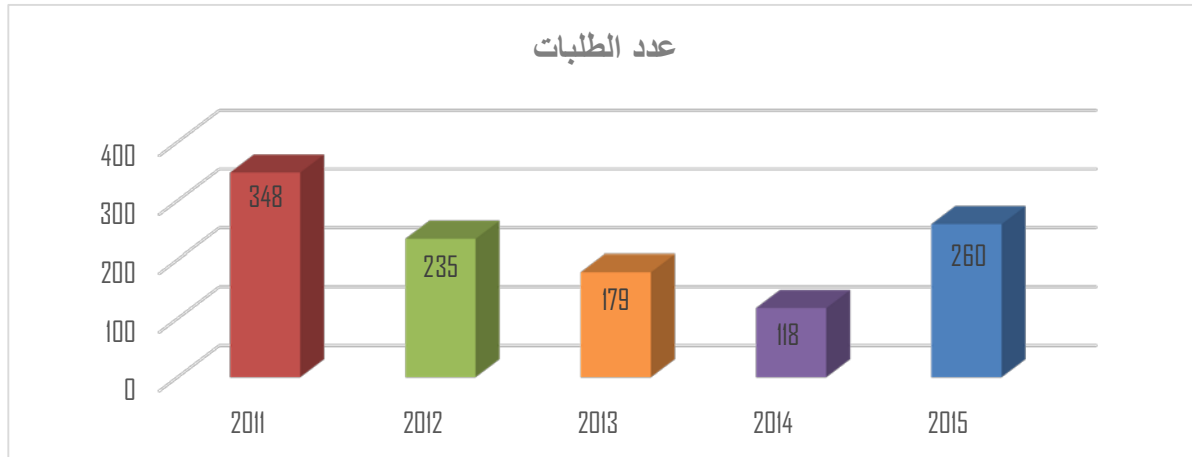
١٩- وفي المقرّ، حال مع الأسف الانشغال التام لبعض أعضاء فريق كبار الموظفين الإداريين دون توفير التدريب على الإدارة الأخلاقية للفريق في عام ٢٠١٥ رغم الدعم الذي حظيت به هذه المبادرة. ولكن تم الالتزام بحضور التدريب في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٠- وفي الختام، وخلال السنة التقييمية ٢٠١٥، حضر ٧٧٧ موظفاً الدورات التدريبية التي أعدها ووفرها مكتب الأخلاقيات. وبالتالي، فقد بلغ إجمالي عدد الموظفين المدربين منذ عام ٢٠١٠ على يد المكتب، في المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد، ٣٧٩٢ موظفاً.



٢ - الطلبات: المشورة والتوجيه والشكاوى

٢١- أجاب مكتب الأخلاقيات على ما مجموعه ٢٦٠ طلباً خلال السنة التقييمية ٢٠١٥. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في عدد الطلبات المقدمة مقارنة بعام ٢٠١٤ (١١٨ طلباً) وأيضاً بعام ٢٠١٣ (١٧٩ طلباً) وعام ٢٠١٢ (٢٣٥ طلباً).

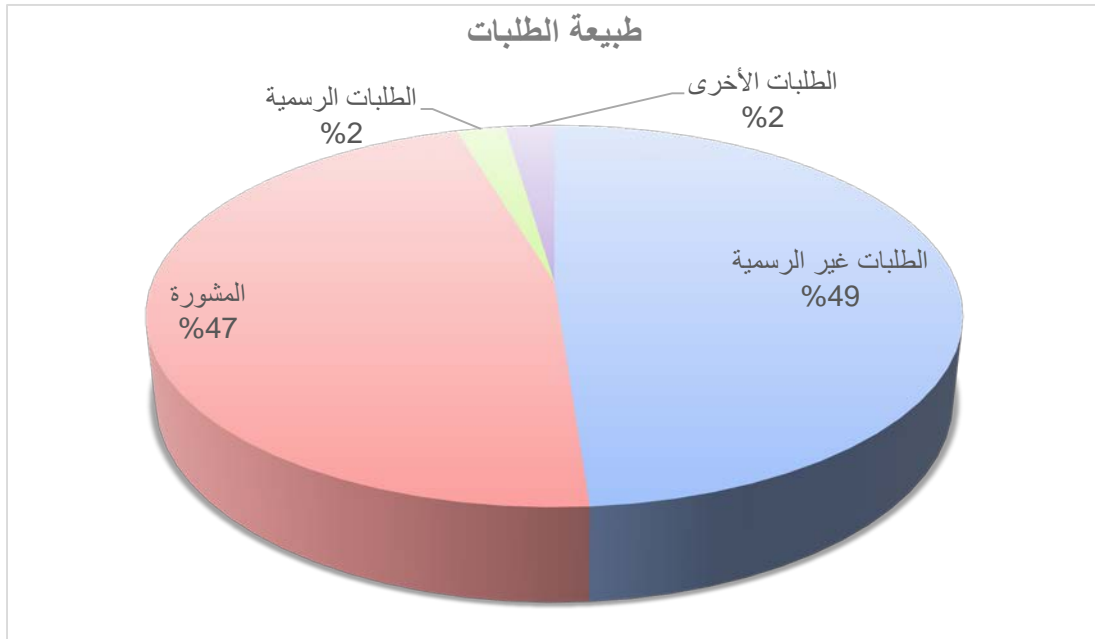


٢٢- وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى تعيين المستشارة الجديدة لشؤون الأخلاقيات، التي أتاحت ضخ موارد مهمة في المكتب مما أدى إلى إحياء أنشطة التوعية. واستهدفت الدورات التدريبية الموفرة خلال عام ٢٠١٥ في المقر توعية موظفي اليونسكو بدور مكتب الأخلاقيات وباستعداده لمعالجة الطلبات المقدمة. وكما ذكر في الفقرات السابقة، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من المكاتب الميدانية تمكّن من توفير الدعم المالي للبعثات التدريبية التي أوفدها مكتب الأخلاقيات، ولم تقتصر هذه البعثات على توفير التدريب فقد أتيحت أيضاً للموظفين فرصة استشارة مكتب الأخلاقيات بصفة سرية،

واغتتم الموظفون هذه الفرصة في جميع المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها. وبلغ إجمالي عدد المشاورات المباشرة التي أجريت مع موظفين في المكاتب الميدانية ٤٩ مقابلة في عام ٢٠١٥.

(أ) طبيعة الطلبات

٢٣- كان نصف الطلبات المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات والبالغ عددها ٢٦٠ طلباً طلبات غير رسمية وهذا يعني أن الموظف يطلب بصورة غير رسمية اتخاذ إجراءات أو التدخل في قضية مرتبطة بالأخلاقيات ومتعلقة بموظف آخر. أما النصف الآخر المتبقي من الطلبات فيتضمن الطلبات التي تُلمس فيها المشورة أو التوجيه بشأن طريقة التعامل مع قضية مرتبطة بالأخلاقيات والتي لا يُطلب فيها من مكتب الأخلاقيات التدخل. ولا تشكل الشكاوى الرسمية سوى ٢٪ من الطلبات (أي عندما تقدّم شكوى رسمية ضد موظف آخر على أمل أن تتخذ المنظمة الإجراء اللازم فيها كالتحقيق في القضية مثلاً). وأخيراً، فإن النسبة المتبقية من الطلبات والبالغة ٢٪ تشير إلى فئة "الطلبات الأخرى" وتتعلق باتصالات الأفراد الذين لا يعملون في المنظمة والذين يختارون مع ذلك الاتصال بمكتب الأخلاقيات لطلب المشورة أو التشكي من وضع لا يتعلق بقضية مرتبطة بالأخلاقيات.



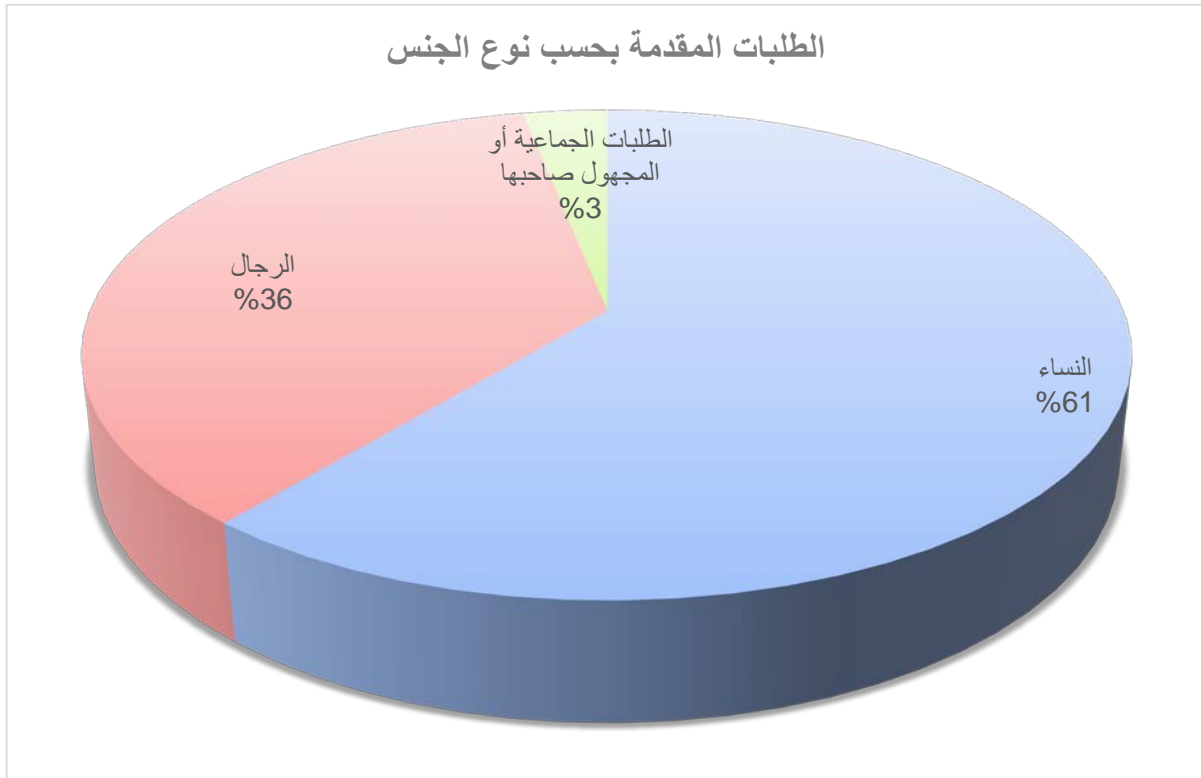
٢٤- وتبيّن هذه الأرقام أن غالبية موظفي المنظمة لا يتصلون بمكتب الأخلاقيات بنية التقاضي. وبالفعل، فإن غالبيتهم لا ينوون تقديم شكوى رسمية ضد زميل بل الخروج بحلّ لمشكلة يواجهونها ويحتاجون فيها إلى المشورة والتوجيه. وهذا يتماشى أيضاً مع هدف مكتب الأخلاقيات بوصفه أداة يلجأ إليها الموظفون للنظر في الخيارات المتاحة وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها في مكان عملهم.

(ب) الطلبات بحسب نوع الجنس، والطلبات المجهول صاحبها

٢٥- أجرت النساء أكثر من نصف الاتصالات كما هو الحال في كل عام. وينبغي ربط هذه الظاهرة، عند النظر فيها، بكون عدد النساء الموجودات في موقع المرؤوس في المنظمة أكبر من عدد الرجال.

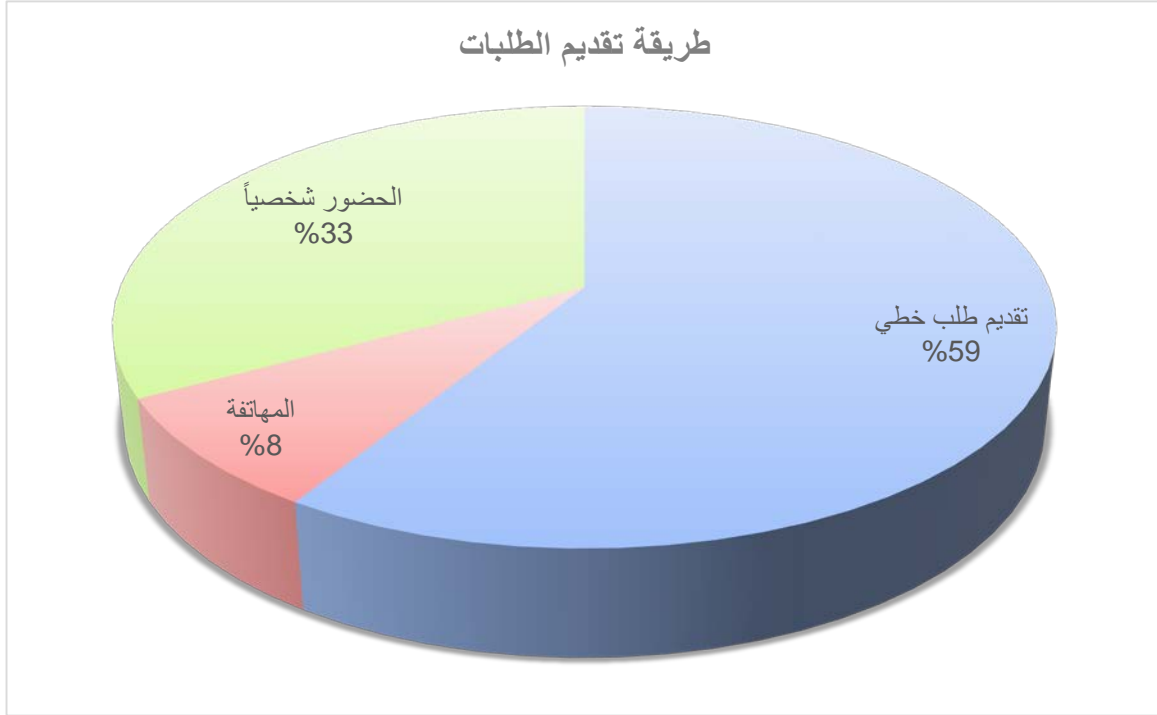
٢٦- وهناك أيضاً عدد من الطلبات التي تقدّم جماعياً، فيكون أصحابها إما مجموعة من الموظفين أو مصادر غير معروفة أو مجهولة. ويأخذ مكتب الأخلاقيات هذه التبليغات على محمل الجد بحجة أن التكتّم على هوية أصحابها هو، إضافة إلى سياسة حماية "المبلّغين" القائمة، السبيل الأمثل لحماية المعنيين من الأعمال الانتقامية. بيد أن طريقة التبليغ هذه تنطوي على بعض التحديات إذ يتعذر في غالبية الأحيان الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التبليغ، كما أن هذا النوع من المبادرات يثير اعتراضات خوفاً من أن يؤدي إلى تكاثر التبليغات الكيدية.

٢٧- والجدير بالذكر في هذا الصدد أن مكتب الأخلاقيات نشر على صفحته في شبكة الإنترنت الداخلية، في أواخر عام ٢٠١٤، استمارة للتبليغ السري عبر الإنترنت. فوفقاً لسياسة حماية "المبلّغين" القائمة، يحتفظ الموظفون بحقهم في زيارة مكتب الأخلاقيات وفي التبليغ شخصياً أو عن طريق الهاتف، وتوفّر لهم استمارة التبليغ عبر الإنترنت وسيلة إضافية آمنة وسرية لتقدم الادعاءات مع إمكانية حجب هوية مقدمها. ويبيّن العدد المتدني نسبياً لاستمارات التبليغ المقدّمة عبر الإنترنت (١٠ استمارات منذ نشرها علماً بأن غالبية أصحابها يفصحون عن هويتهم) أن هذه المبادرة لم تولّد موجة من الشكاوى الكيدية المجهول صاحبها كما كان يتوقعه البعض، وإنما يدلّ على أن أصحاب الشكاوى يثقون بقدره مكتب الأخلاقيات على تناول شكاواهم ومطالبهم مع احترام حساسيتها وطابعها السري.



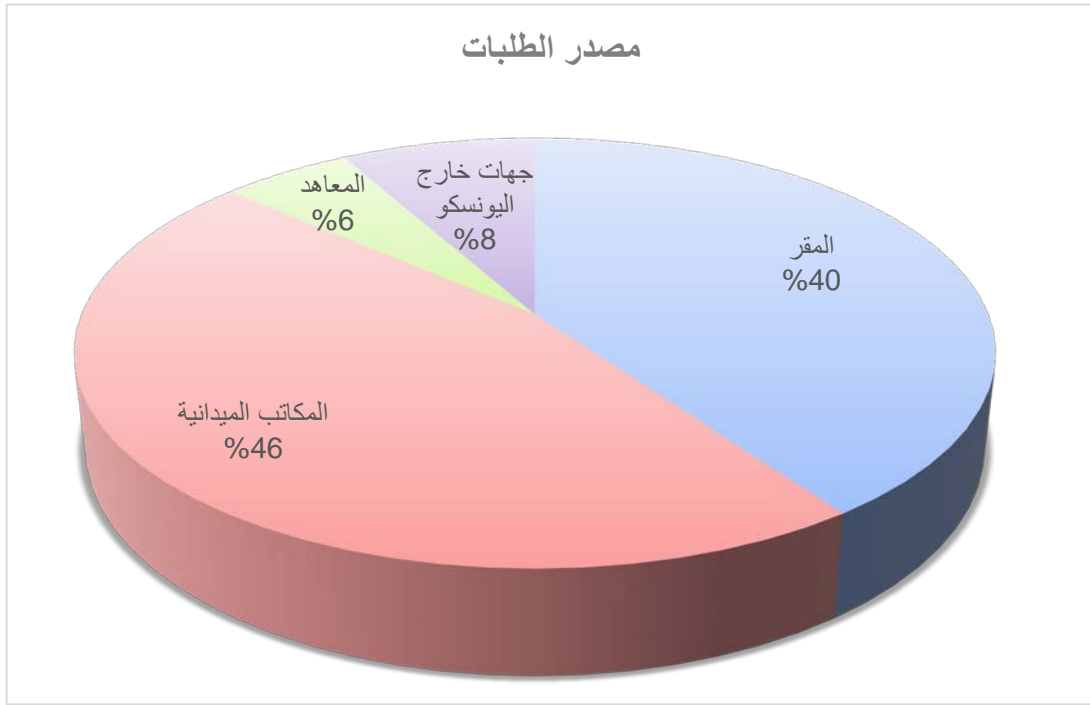
(ج) طريقة تقديم الطلبات

٢٨- يمكن الاتصال بمكتب الأخلاقيات بطرائق عدة وهي: الاتصال بالبريد الإلكتروني أو إجراء مكالمة هاتفية أو الحضور شخصياً. فذلك يضمن حصول جميع الموظفين على فرص عادلة للاتصال بمكتب الأخلاقيات، سواء كانوا يعملون في المقر أو الميدان.



(د) مصدر الطلبات

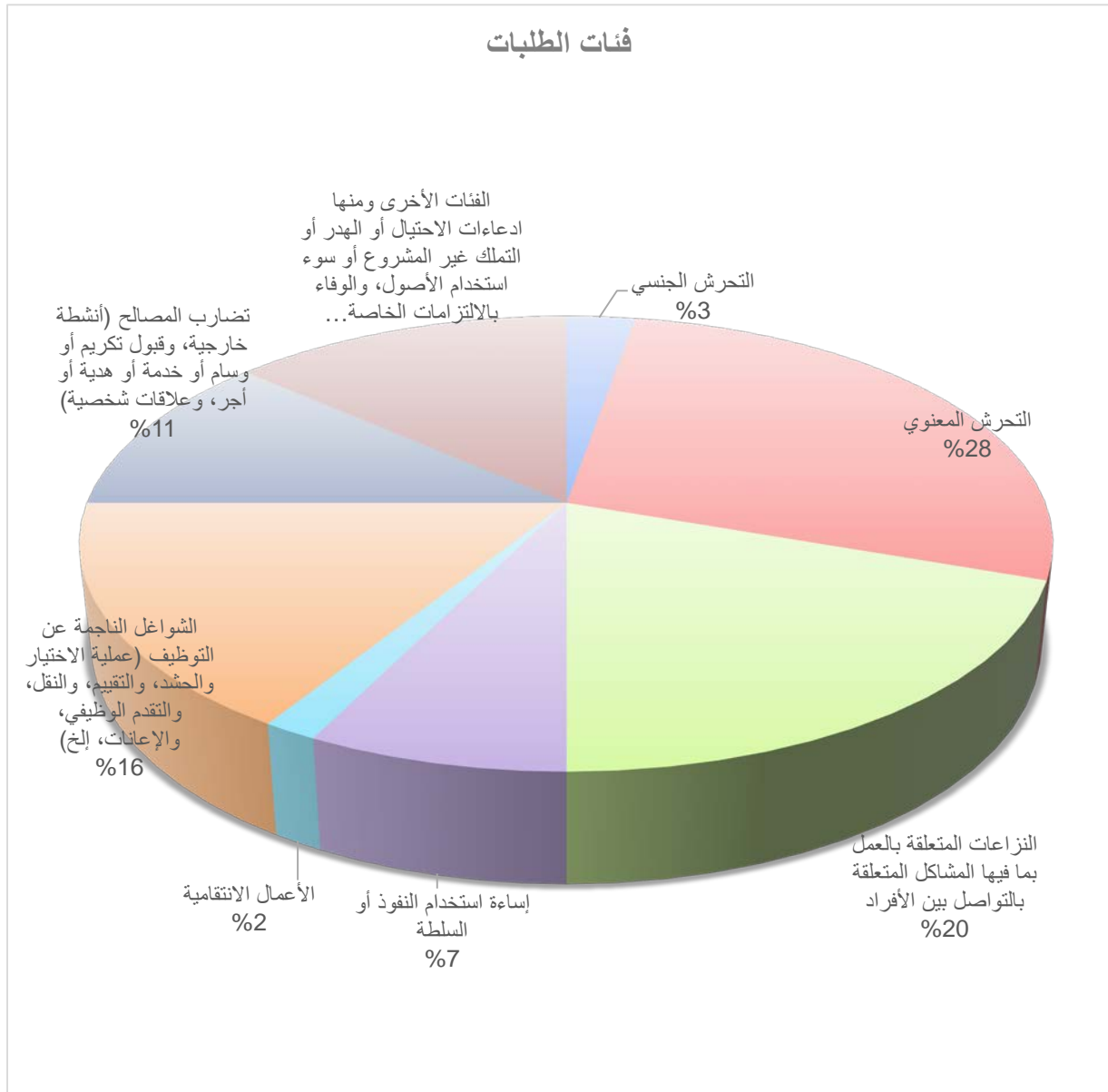
٢٩- في عام ٢٠١٥، كان عدد الطلبات الواردة من المكاتب الميدانية أعلى من تلك الواردة من المقر. ونظراً إلى حجم الموظفين في كل منهما، فهذا يعني أن عدد القضايا التي أثارها موظفو المكاتب الميدانية أعلى نسبياً من عدد القضايا التي أثارها الموظفون العاملون في المقر. ومن المهم أن نربط هذا العدد بتمكّن مكتب الأخلاقيات من إيفاد بعثات إلى المكاتب الميدانية في عام ٢٠١٥، كما ذكر آنفاً. فقد أتاح ذلك للموظفين فرصة طرح قضايا متعلقة بالأخلاقيات مباشرة على مكتب الأخلاقيات. ففي الحقيقة، توجد علاقة وثيقة بين عدد الطلبات الواردة من المكاتب الميدانية وسهولة اتصال الموظفين بمكتب الأخلاقيات. وأخيراً، يحقّ أيضاً لجهات خارج المنظمة أن تتصل مباشرة بمكتب الأخلاقيات إذا تخلف مثلاً الموظفون عن الوفاء بالتزاماتهم القانونية أو المالية الخاصة.



(هـ) فئات الطلبات

٣٠- ترتبط أكثر من ربع الطلبات (٧٢) التي يتلقاها مكتب الأخلاقيات بادعاءات متعلقة بمضايقة معنوية بالمعنى المقصود في سياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش وهو أي اعتداء مكرر أو منتظم، سواء كان بديناً أو لفظياً أو نفسياً، يؤثر تأثيراً سلبياً على الأجواء في مكان العمل أو يرمي إلى إذلال وتحقير وإهانة وترهيب فرد أو مجموعة أفراد ويمكن أن يلحق ضرراً جسيماً بصحة المعنيتين أو مسيرتهم المهنية أو كرامتهم. وقد ازدادت هذه الطلبات عدداً إلا أنها ما زالت بنفس مستوى السنة الماضية من حيث نسبة الادعاءات المقدّمة. وقد ارتفع عدد الطلبات المتعلقة بادعاءات التحرش الجنسي إلا أنه ما زال منخفضاً نسبياً إذ سُجّلت ٧ تبيغات خلال عام ٢٠١٥ (٣٪ من الطلبات). وفضلاً عن ذلك، يرتبط خمس الطلبات الواردة (٥١) بنزاعات متعلقة بالعمل مثل القضايا الناشئة عن التواصل بين الأفراد والشؤون الإدارية أو مشكلة التغيب أو التصرفات غير اللائقة. وتمثل أيضاً الشواغل الناجمة عن التوظيف نسبة عالية من الطلبات الواردة (٤٢). ومن بينها القضايا المتعلقة بالعقود، وعمليات استعراض الأداء، وعمليات النقل، والتقدم الوظيفي، وحشد الموظفين، وتوصيف الوظائف. ومع أن هذه القضايا لا ترتبط بالضرورة بشؤون أخلاقية، قد يبحث فيها مكتب الأخلاقيات بالتعاون مع القسم المسؤول عنها في حال وجود عنصر متعلق بالأخلاقيات في الطلب. وعلاوة على ذلك، يرتبط عشر الطلبات بتضارب في المصالح (٣٠ طلباً)، وعلى وجه الخصوص، الحالات المتعلقة بقبول هدايا وتكريمات وأجور، أو بأداء أنشطة وأعمال خارج المنظمة. وفي الختام، وبالإضافة إلى هذه الفئات الرئيسية، هناك العديد من الطلبات التي لا ترتبط بالأخلاقيات بحد ذاتها وغالباً ما يتوجّب إحالة هذه الطلبات إلى مرفق يزود بالمعلومات المفصلة المناسبة. وعلى سبيل المثال، فإن الادعاءات المتعلقة

بالاحتيايل والهدر والتملك غير المشروع وسوء استخدام الأصول تحال إلى زملائنا في مرفق الإشراف الداخلي كي يمعنوا النظر فيها.



٣ - برنامج بيان المصالح والإقرار المالي

(أ) مقدمة

٣١- اعتمدت سياسة برنامج بيان المصالح والإقرار المالي في عام ٢٠١٢ وأجري البيان الأول في عام ٢٠١٤ لعام ٢٠١٣ المشمول بالتقرير. وترمي هذه السياسة بوجه خاص إلى الحد من خطر وجود تضارب في المصالح ناشئ عن الممتلكات المالية أو الأنشطة الخارجية لبعض الموظفين باعتبارهم يشكلون خطراً أكبر نظراً إلى طبيعة عملهم. فعلى الموظفين من درجة م-٥ وما فوق، والموظفين العاملين في مكتب الأخلاقيات، والموظفين الذين يتولون مهام تشمل بشكل رئيسي شراء السلع والخدمات لليونسكو أو تتعلق باستثمار أصول اليونسكو، أن يفصحوا عن المعلومات المطلوبة.

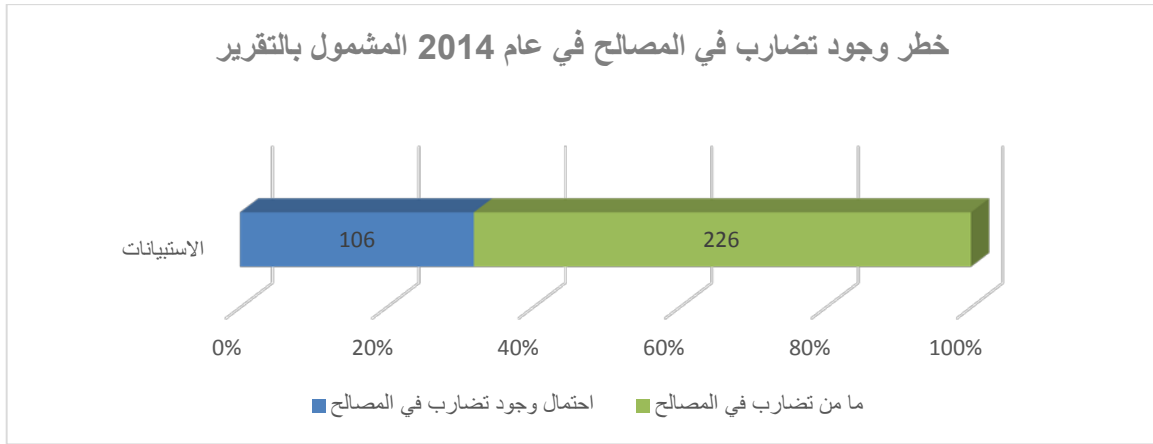
٣٢- ولا يسعى برنامج بيان المصالح والإقرار المالي إلى أن يحل محل الأحكام المعمول بها بالفعل في المنظمة والمحددة في معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية، بشأن الأنشطة والمصالح الخارجية وفيما يخص قبول الأجور والتكريمات والخدمات، التي تطبق بصورة شاملة على جميع الموظفين. فوفقاً للمادة ١٠١,٥ من لائحة الموظفين، "إذا نشأت مناسبة تقتضي أن يعالج الموظف بصفته الرسمية مسألة مرتبطة بشركة أو شراكة أو أي شواغل تجارية أخرى له مصلحة فيها، وجب عليه أن يكشف للمدير العام عن طبيعة ونطاق هذه المصلحة." وبالإضافة إلى ذلك، فوفقاً للمواد 101.5 و101.7 و101.8 من لائحة الموظفين، على جميع الموظفين أن يحصلوا على الموافقة الخطية المسبقة للمدير العام أو السلطة التي تنوب عنه، قبل استهلال أي عمل خارجي منتظم وقبول تكريم أو جائزة وقبول أجر مقابل عمل خارجي أدوه في وقت فراغهم. وأخيراً، يجب على الموظفين المشاركين في عمليات شراء السلع والأشغال والخدمات أن يلتزموا بأحكام البند 10.2 من المرجع الإداري لليونسكو، ولا سيما الفقرة 3.3 المتعلقة بأخلاقيات عملية الشراء.

٣٣- والجدير بالذكر أن هذه السياسة مختلفة عن السياسات المتبعة في بعض المنظمات الدولية الأخرى فهي أقل تطفلاً منها إذ ينبغي الإفصاح عن المعلومات اللازمة فقط عندما ترتبط بتضارب محتمل بين مهام الموظف ومصالحه الخاصة، في حين ينبغي للموظفين في غالبية كيانات الأمم المتحدة الإعلان عن جميع ممتلكاتهم الشخصية (فضلاً عن ممتلكات شركاء حياتهم وأولادهم) حتى لو لم تكن هذه الممتلكات متعلقة بعملهم. وتصدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه السياسة ليس الحصول على عرض شامل للممتلكات أو الكشف عن حالات الإثراء غير المشروع وإنما التركيز على الحد من خطر تضارب المصالح. وقبل أن يتم اعتماد السياسة بهذا الشكل، أجريت مشاورات واسعة النطاق مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة لتقييم خبرة الكيانات التي تعتمد النهج المعهود للأمم المتحدة وتلك التي تعتمد نهجاً أكثر انتقائية. واعتبرت المنظمات الدولية التي تعتمد النهج التقليدي أنه مكلف للغاية وأن إدارته معقدة مع أن قدرته على الكشف بشكل أفضل عن حالات التضارب الفعلي للمصالح متدنية أو معدومة. وتقرر بالتالي اتباع نهج أكثر تناسباً يتسم بطابع عملي أكبر، وتصميم البرنامج بما يراعي الاحتياجات المحددة لليونسكو.

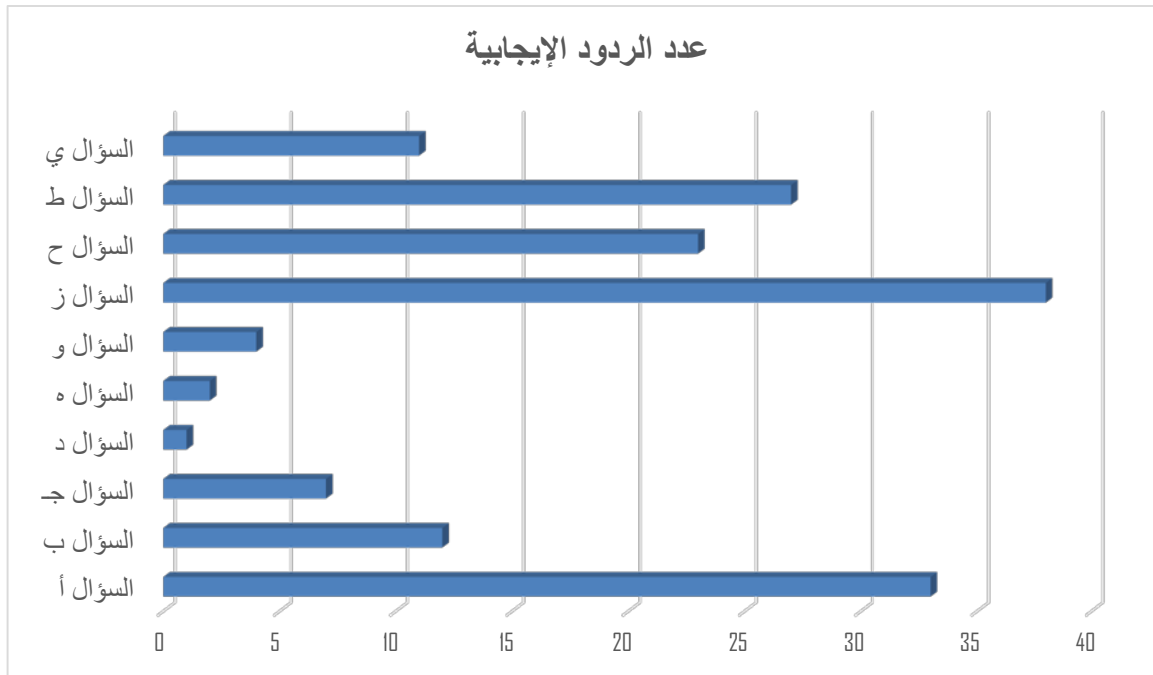
٣٤- وللمرة الأولى، أصبح برنامج بيان المصالح والإقرار المالي في عام ٢٠١٥ برنامجاً مؤتمتاً بكامله. ومع أن هذه العملية أدت إلى تعزيز الشفافية والكفاءة، كان من الضروري أن يُحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لصون سرية وأمن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. فتلقى الموظفون المعنيون بالبريد الإلكتروني رابطاً ورمزاً خاصاً ملء الاستبيان على الإنترنت. ويتألف هذا الاستبيان الإلكتروني من عشرة أسئلة وينبغي ملؤه بمعلومات عن الموظفين وأزواجهم أو شركاء حياتهم (إن وجدوا) وأولادهم (إن وجدوا). ثم يتولى مكتب الأخلاقيات مراجعة المعلومات التي يقدمها الموظفون المعنيون إلكترونياً (الملحق الأول).

(ب) النتائج

٣٥- في عام ٢٠١٥، راجع مكتب الأخلاقيات ٣٣٢ استبياناً متعلقاً بعام ٢٠١٤ المشمول بالتقرير. ولم يكشف ثلثا هذه الاستبيانات تقريباً عن أي تضارب في المصالح بمعنى أن الموظفين أجابوا بالنفي على جميع الأسئلة.



٣٦- والجدير بالذكر أن الردود على الاستبيان أتاحت لمكتب الأخلاقيات توضيح بعض النقاط وساعده على تحديد ما إذا كان هناك خطر ناجم عن مجرد تضارب محتمل في المصالح أو ما إذا كان هناك تضارب فعلي في المصالح. وقد تبين أن هذه المخاطر المحتملة لوجود تضارب في المصالح لا تمثل في أي منها تضارباً فعلياً في المصالح. إلا أن تحليل استبيانات برنامج الإقرار المالي أتاح لمكتب الأخلاقيات التركيز على المخاطر وإسداء مشورة محددة لعدد من الموظفين الذين أجابوا بالإيجاب على بعض الأسئلة.



٣٧- ويتبين بالاستناد إلى الردود على الاستبيان أن أبرز المخاطر تتعلق بتوظيف منظمة حكومية أو غير حكومية زوج الموظف المعني أو ولده (السؤال ز) وبالهدايا التي يتلقاها الموظف أو وزجه أو أولاده من أحد الباعة المتعاملين مع اليونسكو ومن حكومة أو كيان خارجي (السؤال أ). وحُدّد أيضاً مجالان ينطويان على مخاطر محتملة هما أداء الموظفين دوراً في كيان خارج اليونسكو على صعيد الريادة أو وضع السياسات أو جمع الأموال (السؤال ط)، فضلاً عن توفير الخدمات أو السلع إلى أطراف ثالثة سواء أكان الأمر مقابل أجر أو مجاناً (السؤال ح).

٣٨- والجدير بالذكر أن برنامج بيان المصالح والإقرار المالي يعتمد على نزاهة الموظفين الذين يجب أن يشهدوا على أن المعلومات التي يفصحون عنها حقيقية وصحيحة وكاملة على حد علمهم وحسب اعتقادهم، وأن يحيطوا علماً بأن ملء الاستبيان بمعلومات ناقصة أو مغلوطة يمكن أن يُعتبر مخالفة. وفيما يخص السنة المالية ٢٠١٤، تم التدقيق في مدى الالتزام بملء الاستبيان ولوحظ أن ٣ أشخاص لم يقدموا استبياناتهم على الرغم من رسائل التذكير المتعددة. ولما كان الأشخاص الذين امتنعوا عن تقديم الاستبيان قد غادروا المنظمة أو أخذوا إجازة خاصة، ارتئي أن متابعة المسألة غير ملائم مع أخذ الخطر المقدر في الاعتبار. ولم تجرّ عمليات تدقيق للوقوف على مدى الالتزام بتوفير معلومات صحيحة، مع أن مرفق الإشراف الداخلي استشار لاحقاً مكتب الأخلاقيات، خلال عمليات التحقيق التي كانت جارية، لمواءمة المعلومات التي أفصح عنها مع البيانات المدلى بها خلال التحقيقات الجارية. ومن أجل تحسين هذه العملية، من المقرر اختيار عيّينات عشوائية في عام ٢٠١٦ بناءً على الموارد المتاحة.

٤ - السياسة

٣٩- إن أحد العناصر الرئيسية لولاية مكتب الأخلاقيات هو وضع معايير أخلاقية. وفي هذا الصدد، عمل مكتب الأخلاقيات خلال عام ٢٠١٥ على وضع سياسة متعلقة بقبول التكريمات أو الأوسمة أو الخدمات أو الهدايا أو الأجور. وصحيح أن تقديم الهدايا ممارسة شائعة في العديد من الثقافات، إلا أن قبول الهدايا أو غيرها من المزايا يمكن أن يعرّض المنظمة لادعاءات تتهمها بالحاباة، مما يمسّ باستقلالية اليونسكو ويثير الشكوك بشأن نزاهة المنظمة. وينبغي معالجة المخاطر أولاً باعتماد سياسة تقضي بالإفصاح التام عن كلّ ما يقدم في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، تقتضي إحدى أفضل الممارسات أن تستحدث السياسة الجديدة سجلاً لجميع التكريمات أو الأوسمة أو الخدمات أو الهدايا أو الأجور المقدمة وأن يُحدّد مصيرها. ومن المسلم به عموماً أن الأشياء التي تُهدى ينبغي رفضها بلباقة وفقاً لسياسة "عدم التسامح المطلق" التي تروّج لها الأمم المتحدة، ولكن إذا اعتُبر أن قبولها يخدم المصلحة العليا للمنظمة فإنه ينبغي في هذه الحالة توحي الشفافية الكاملة.

٤٠- وبما أن هذه السياسة ستحلّ في جوهرها محل البنود الخاصة بهذا الموضوع في دليل الموارد البشرية لليونسكو وبما أنها تُدخل بعض التعديلات على أحكام نظام ولائحة الموظفين السارية حالياً، يجب تعديل الأحكام المعنية قبل بدء تطبيق السياسة الجديدة. وفي هذا الصدد، ينظر مكتب إدارة الموارد البشرية في الخطوات القادمة الواجب اتخاذها لاعتماد هذه السياسة على مستوى الإطار التقني.

٤١- وفي الأثناء، قام مكتب الأخلاقيات في أواخر عام ٢٠١٥، وهي فترة يتم فيها تقليدياً تبادل الهدايا، بإرسال خطاب إلى جميع موظفي المنظمة يقدم فيه الإرشاد العملي فيما يخص التزاماتهم. فذكر الموظفون بضرورة عدم قبولهم أي تكريم أو وسام أو خدمة أو هدية أو أجر من أي حكومة كانت أو أي مصدر آخر خارج المنظمة، ونُبّهوا إلى أن قبول هذا النوع من الأمور قد يؤثر على استقلالهم المفترض. وأشار عليهم على وجه الخصوص بضرورة إبلاغ مكتب إدارة الموارد البشرية بما قبلوه من هدايا لتوحي أقصى درجات الشفافية. وأعدّت في هذا الصدد استمارة معيّنة وأُرسلت إلى جميع موظفي المنظمة لضمان اتساق عمليات تسجيل الأشياء المقدّمة والإجراءات المتخذة لاحقاً.

٥ - المشاركة في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف

٤٢- تقوم شبكة الأمم المتحدة للأخلاقيات بتشجيع التعاون على نطاق المنظومة برمتها بشأن القضايا المتعلقة بالأخلاقيات، مركزة بوجه خاص على تطبيق المعايير الأخلاقية والسياسات بطريقة متسقة في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة. وحضر مكتب الأخلاقيات التابع لليونسكو الاجتماع السنوي للشبكة في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد تم التطرق بوجه خاص إلى مواضيع من قبيل العلاقة بين الأخلاقيات وإدارة التغيرات، وكيفية تطبيق برنامج الأخلاقيات في المكاتب الميدانية. وتناولت أيضاً المناقشات تحليل البيانات، وأنشطة التدريب والتوعية، وكيفية مراعاة مصالح الجهات المعنية الخارجية.

سادساً - التحديات وسبل المضي قدماً

٤٣- ما ذكر في الفقرات السابقة، شهد عام ٢٠١٥ عودة التدريب على الأخلاقيات، والتدريب على سياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش، واستهلال الدورة التدريبية الجديدة المتعلقة بالريادة الأخلاقية، وجرى التركيز على توفير الدورات التدريبية للموظفين العاملين في المكاتب الميدانية. وأتاح ذلك لموظفي بعض المكاتب الميدانية فرصة الاستفادة بشكل أفضل من خدمات مكتب الأخلاقيات، مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبات الواردة من الميدان وإلى فهم المعايير الأخلاقية لليونسكو بشكل أفضل. ولكن أمكن تحقيق ذلك بفضل الدعم المالي الذي قدمته هذه المكاتب الميدانية. وسيقود ذلك بلا شك إلى اختلال في تخصيص الموارد بين المقر والميدان، وكذلك فيما بين المكاتب الميدانية، فتصبح عمليات التبليغ مرتبطة بالوصول المباشر إلى المكتب ويعتدو الانتفاع بخدمات المكتب متوقفاً على القدرة على التمويل. وهذه التفرقة في معاملة الموظفين هي بذاتها قضية مرتبطة بالأخلاقيات. فهي تعني في الواقع أن موظفي هذه المكاتب الميدانية، التي لا تملك هامش تصرف فيما يخص مواردها المالية وقد تشكو من بيئة عمل مليئة بالتحديات الأخلاقية، لا يمكنهم الاستفادة من هذه الدورات التدريبية ومن التحلي بأفضل الظروف للاتصال مباشرة بمكتب الأخلاقيات. ومن أجل معاملة الجميع معاملة عادلة وضمن تخصيص الموارد بحسب الاحتياجات التي تحظى بالأولوية، يجب إذناً منح مكتب الأخلاقيات الموارد المالية الكافية لضمان عدم تنظيم هذه الدورات التدريبية فقط في المكاتب الميدانية التي تحظى بالقدر الأكبر من الموارد.

٤٤- كانت العديد من الطلبات المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات مرتبطة بالشواغل الناشئة عن التوظيف. فكانت متعلقة بوجه خاص بقرارات إدارية أثرت على الوضع الوظيفي للأشخاص. ويتوقع الموظفون الذين يعترضون على القرارات المعنية أن يتخذ مكتب الأخلاقيات الإجراءات اللازمة. وصحيح أنه من الممكن في كثير من الأحيان الحصول على مزيد من المعلومات عن مسوغات القرار الإداري المعني، إلا أن هذه القرارات استنسابية بطبيعتها ومكتب الأخلاقيات ليس مخولاً بالاستعاضة عن تقدير المدير أو القسم المسؤول بتقديره الخاص. ولذلك، لا تخضع القرارات الإدارية المتعلقة بالوضع الوظيفي لمراجعة مكتب الأخلاقيات إلا في نطاق محدود. ومع ذلك، ينبغي أن يكون للموظفين الحق في الاعتراض على هذه القرارات أمام مجلس الاستئناف وأن يدركوا تمام الإدراك الحقوق المكفولة لهم وحدود هذه العملية. ويؤمل أن يكون دور مكتب إدارة الموارد البشرية في هذا الشأن أوضح في نظر الموظفين في عام ٢٠١٦.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أفاد عدد من الموظفين الذين استشاروا مكتب الأخلاقيات بأنهم يشعرون بخيبة الأمل والإحباط من وضعهم في المنظمة، متحدثين عن الافتقار الملحوظ لفرص التطور المهني أو التطور الوظيفي. ووُلد هذا الشعور بخيبة الأمل والإحباط شعوراً بالنقمة قاد في بعض الحالات إلى قضايا متعلقة بالأخلاقيات في مكان العمل. ولم يكن باستطاعة العديد منهم البحث في الخيارات الوظيفية المتاحة خارج اليونسكو للتقدم في حياتهم المهنية أو لم يرغبوا في ذلك، مما فاقم مشاعر الاستياء لديهم. وبما أنه يصعب على مكتب الأخلاقيات القيام بأي شيء يذكر، كان يوصى الموظفون عادة باستشارة شعبة الموظفين والاستحقاقات والتعلم (الحراك والنشر والتطور الوظيفي)، التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية، فأعطى عدد من الموظفين ملاحظات إيجابية على الدعم الذي تلقوه. ومن المعلوم أنه قد يُنظر في مراجعة وتحسين نظام تقييم الأداء في عام ٢٠١٦، ويؤمل أن يساعد ذلك على التعامل مع تطلعات الموظفين، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالموظفين والمنظمة فيما يخص خيارات التدرج الوظيفي المتاحة للأفراد.

٤٦ - وأعرب أيضاً العديد من الموظفين الجدد في المنظمة في عام ٢٠١٥ عن استغرابهم وخيبة أملهم إزاء عدم حصولهم على المعلومات التي كانوا يحتاجونها عند تسلمهم مهامهم. ولما كانت الكفاءة المهنية قيمة أساسية في اليونسكو، من المهم جداً أن يكون هناك برنامج لتعريف الموظفين الجدد بالمنظمة. فيتيح ذلك تقديم بيئة العمل وتحديد منصب الموظف وحقوقه ومسؤولياته داخل المنظمة. وإثر تعيين المدير الجديد لمكتب إدارة الموارد البشرية، استؤنف العمل على برنامج تعريف الموظفين الجدد بالمنظمة، ويُعرب المكتب عن سروره من إسهامه في وضع مشروع هائل لهذا البرنامج في عام ٢٠١٥. إن قيام مكتب إدارة الموارد البشرية بإطلاق هذا البرنامج سيحظى بتقدير كبير ويسهم مباشرة في تحسن بيئة العمل الأخلاقية.

٤٧ - واشتكى أيضاً عدد من الموظفين أمام مكتب الأخلاقيات من امتناع الإدارة عادة عن الردّ على مطالبهم أو من طول الوقت الذي يستغرقه رد الإدارة عليهم. وبالتالي، فإن عدداً من طلبات الدعم المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات، ولا سيما فيما يخص الشواغل الناشئة عن التوظيف، كان من أجل معرفة موقف الإدارة. وأدّى ذلك بوضوح إلى استخدام الموارد الشحيحة لغرض غير مناسب. وأعرب بعض الموظفين عن إحباطهم إزاء الغياب الملحوظ لجدول زمنية تحدد مهلاً معقولة لتوفير الخدمات داخل المنظمة، وإزاء انعدام المساءلة الملحوظ عند الإبلاغ هذا النوع من المشاكل. ويوصى في عام ٢٠١٦، وبوجود فريق ثابت من كبار الموظفين الإداريين، بالنظر في وضع مبادئ توجيهية للاتصالات الداخلية؛ من قبيل تحديد مهل موحدة للإشعار بالاستلام وأصول التعامل مع نسخ الرسائل الإلكترونية الموجهة إلى أطراف ثالثة وتحديد المهل القصوى للرد في الاتصالات في طرفين. وستكون مشاركة كلّ الموظفين ضرورية لإنفاذ المعايير التي يجب أن يعتمدها الجميع في التفاعلات المهنية في إطار بيئة العمل المتعددة الثقافات المحيطة بنا.

٤٨ - وأخيراً، ينبغي النظر في مراقبة الحضور في الدورة التدريبية الإلزامية على الأخلاقيات على مستوى المنظمة. ففي الحقيقة، ومع أن مكتب الأخلاقيات قد درّب ٣٧٩٢ موظفاً منذ إنشائه، فإن تنوّع الترتيبات التعاقدية وارتفاع معدل تبدّل الموظفين، مقترناً بغياب بيانات موحدة لجميع فئات الموظفين، يجعل من الصعب على مكتب الأخلاقيات استهداف

الموظفين الذين لم يخضعوا للتدريب بعد. ففي الواقع، تناط إدارة الموظفين بأقسام شتى بناءً على طبيعة ترتيباتهم التعاقدية، بحيث تصبح معرفة معدلات الحضور الدقيقة للموظفين الحاليين أمراً شبه مستحيل.

سابعاً - الخاتمة

٤٩- ازدادت شهرة مكتب الأخلاقيات كثيراً في عام ٢٠١٥. فقد ساهمت عودة التدريب على الأخلاقيات، والتدريب المرتبط بسياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش، واستهلال الدورة التدريبية المتعلقة بالريادة الأخلاقية مساهمة كبيرة في ضمان تعريف الموظفين بحقوقهم والتزاماتهم في مجال الأخلاقيات في اليونسكو. ولم تُبذل الجهود داخل المقر فحسب وإنما داخل شبكة المكاتب الميدانية أيضاً بحيث زاد عدد الطلبات التي قدمها الموظفون إلى مكتب الأخلاقيات زيادة كبيرة. إن التوعية هي الخطوة الأولى الواجب اتخاذها، ومن الأصعب العمل من هذا المنطلق، إلا أن المنظمة تستطيع بالالتزام الدؤوب أن تدنو أكثر فأكثر من إحلال بيئة عمل أخلاقية.

ثامناً - القرار المقترح

٥٠- في ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٩ م ت/٤ الجزء الثالث،

٢ - يحيط علماً بالوثيقة ١٩٩ م ت/٤ الجزء الثالث.

Annex I. The Declaration of Interest for the Financial Disclosure Programme

- **The following 5 questions - a) to e) - request information in respect of the employee (i.e. you), your spouse/partner and your children.**

a) Did you, your spouse/partner and children receive any gifts, favours, travel, hospitality, entertainment, remuneration or rental/housing subsidies (other than UNESCO) above a cumulative or total value equivalent to \$250 USD from a UNESCO Vendor, a government or entity external to UNESCO during the reporting period in relation to UNESCO?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

b) Were you, your spouse/partner and children renting or leasing any properties (house, apartment, warehouse, etc.) to or from a government, political organization, Non-Governmental Organization, UNESCO Vendor, or to or from another UNESCO employee during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

c) Did you, your spouse/partner and children own stocks, bonds, investment funds or stock options in a UNESCO Vendor, of which you are aware, during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

d) Were you, your spouse/partner and children involved in any activity, commercial or otherwise, during the reporting period that could have an impact on your objectivity or independence in the performance of your duties to UNESCO, or could be perceived by others to affect the image or reputation of UNESCO?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

e) Did you, your spouse/partner and children have any other interests in any matter involving a company, partnership, or other business concern with which you (as a UNESCO employee) have the occasion to deal with in your official capacity during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

- **The following 2 questions - f) and g) - request information in respect only of your spouse/partner and your children.**

f) Were your spouse/partner and children employed by a UNESCO Vendor during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

g) Were your spouse/partner and children employed by a government (or governmental agency) or a Non-Governmental Organization during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

- **The last 3 questions - h) to j) - request information in respect of the employee (i.e. you) only.**

h) Did you engage in providing services or goods to others, regardless of whether it was remunerated or not, including as an employee, advisor, owner or consultant during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

i) Did you have any leadership, policy-making or fundraising role in any entity external to UNESCO (including memberships on corporate boards, non-governmental organizations, governments or quasi-governmental agencies) during the reporting year?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

j) Are any of your relatives (including your partner) currently employed by UNESCO?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

UNESCO Ethics Office

Contact details

Telephone: +33 1 45 68 13 90

Fax: + 33 1 45 68 55 51

Email: ethics@unesco.org

Address: 7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

ANNEXE

PROGRAMME DE DÉCLARATION D'INTÉRÊTS ET DE TRANSPARENCE FINANCIÈRE

- **Les cinq questions ci-après – (a) à (e) – concernent l'employé (c'est-à-dire vous), son conjoint/partenaire et ses enfants.**

(a) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous bénéficié de cadeaux, faveurs, voyages, réceptions, invitations, rémunérations ou allocations de logement (autres que celles versées par l'UNESCO) d'un montant cumulé ou total supérieur à 250 dollars des États-Unis de la part d'un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO, d'un gouvernement ou d'une entité extérieure à l'Organisation entretenant des relations avec elle pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(b) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous loué en tant que preneur ou bailleur un bien immobilier (maison, appartement, entrepôt, etc.) à un gouvernement, une organisation politique, une organisation non gouvernementale, un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO ou un autre employé de l'UNESCO pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(c) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous détenu en toute connaissance de cause des actions, obligations, fonds de placement ou stock options auprès d'un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(d) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous, pendant la période considérée, participé à une activité, commerciale ou non, susceptible d'avoir une incidence sur votre objectivité ou votre indépendance dans l'exercice de vos obligations à l'égard de l'UNESCO, ou pouvant être perçue comme nuisant à l'image ou à la réputation de l'Organisation ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(e) Pendant la période considérée, vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous eu des intérêts dans une question quelconque à laquelle était mêlée une société, association ou entreprise commerciale avec laquelle vous (en tant qu'employé de l'UNESCO) avez eu l'occasion de traiter dans le cadre de vos fonctions officielles ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

- **Les deux questions ci-après – (f) et (g) – concernent uniquement votre conjoint/partenaire et vos enfants.**

(f) Votre conjoint/partenaire ou vos enfants étai(en)t-il(s) employé(s) par un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(g) Votre conjoint/partenaire ou vos enfants étai(en)t-il(s) employé(s) par un gouvernement (ou une agence gouvernementale) ou une organisation non gouvernementale pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

- **Les trois dernières questions – (h) à (j) – concernent l'employé (c'est-à-dire vous) uniquement.**

(h) Avez-vous participé à la fourniture de services ou de biens, rémunérée ou non, notamment comme employé, conseiller, propriétaire ou consultant pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(i) Avez-vous exercé une fonction de direction, d'élaboration de politiques ou de collecte de fonds dans une entité extérieure à l'UNESCO (conseil d'administration d'entreprise, organisation non gouvernementale, administration ou organisme semi-public) pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(j) Un membre de votre famille (y compris votre partenaire) est-il actuellement employé par l'UNESCO ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

Bureau de l'éthique de l'UNESCO

Coordonnées

Téléphone : +33 1 45 68 13 90

Télécopie : + 33 1 45 68 55 51

Courriel : ethique@unesco.org



١٩٧ م ت/٤ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٦/٣/١

الأصل: إنجليزي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثاني

الوضع المالي للمنظمة في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧/م/٥) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حسابات غير مراجعة)، والتسويات المالية الناجمة عن الهبات والمساهمات الخاصة التي تم تلقيها،

وجداول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧/م/٥) المعتمدة)

الوضع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حسابات غير مراجعة)

(رقم ٥٦)

الملخص

تحتوي الوثيقة ١٩٩ م ت/٤ الجزء الثاني على ما يلي:

ألف - تقرير المديرية العامة عن الوضع المالي للمنظمة في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧/م/٥) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حسابات غير مراجعة)؛ ويضم هذا التقرير ما يلي:

أولاً - تقرير المديرية العامة عن التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥. ووفقاً للفقرتين (ب) و(هـ) من القرار ٣٧/م/٩٨، تقدّم المديرية العامة إلى المجلس التنفيذي معلومات عمّا يلي:

(١) التسويات التي أدخلت على الاعتمادات المالية الموافق عليها لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥، نتيجةً للهبات والمساهمات الخاصة التي وردت في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(٢) التحويلات التي أحرقت بين بنود الاعتمادات نتيجةً للتعديلات المرتبطة بأنشطة البرنامج خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

ثانياً - تقرير المديرية العامة عن الوضع المالي العام للمنظمة في ظل الميزانية العادية لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الإجراءات المتوقعة من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٥.

باء - جدول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، استناداً إلى الحسابات غير المراجعة للميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية



الجزء ألف

تقرير المديرية العامة عن الوضع المالي للمنظمة في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٥/م٣٧)
حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حسابات غير مراجعة)

أولاً

تقرير المديرية العامة عن التسويات المالية المرخص بها
في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥

١ - يقدم الجزء ألف ملخصاً للتحليل الذي أُجري لكي يستعين به المجلس التنفيذي من أجل اتخاذ قراراته.

٢ - وبموجب الفقرة (ب) من القرار ٩٨/م٣٧، يجوز للمديرية العامة أن تقبل المساهمات الطوعية والهبات والمنح والوصايا والإعانات والمساهمات التي تقدمها الحكومات وأن تضيفها إلى الاعتمادات الموافق عليها لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من المادة ٧ من النظام المالي، ويتعين عليها أن تحيط أعضاء المجلس التنفيذي علماً بتلك الاعتمادات الإضافية في الدورة التي تعقب اتخاذ مثل هذا الإجراء.

وتتكون الأموال التي تلقتها المنظمة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والتي بلغ مجموعها ١٠٢ ٣٣٠ ٢ دولار، مما يلي:

• مبالغ نقدية جديدة وردت من الجهات المانحة: ١٠٢ ٢٠٥ ٢ دولار؛

• تحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة: ١٢٥ ٠٠٠ دولار؛

ويقدم الجدول الوارد أدناه ملخصاً للهبات والمساهمات الخاصة بحسب القطاع أو المكتب. وترد تفاصيل ذلك في الملحق الثاني للوثيقة ١٩٩ م ت/٤ إعلام ٣.

بالدولار الأمريكي

النسبة (%)	المجموع	تحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة	مبالغ نقدية جديدة وردت من الجهات المانحة	القطاع/المكتب
39,7	924 378	-	924 378	التربية
17,1	398 813	100 000	298 813	العلوم الطبيعية
0,1	1 985	-	1 985	العلوم الاجتماعية والإنسانية
9,7	225 187	-	225 187	الثقافة
11,4	266 257	25 000	241 257	الاتصال والمعلومات
7,2	168 000	-	168 000	تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا
0,5	11 249	-	11 249	تنسيق ورصد الأنشطة لتحقيق المساواة بين الجنسين
1,0	23 605	-	23 605	تصدي اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث
1,0	23 446	-	23 446	التخطيط الاستراتيجي ورصد البرنامج وإعداد الميزانية
0,5	11 626	-	11 626	العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور
0,3	7 443	-	7 443	إدارة نظم المعلومات والاتصالات
11,5	268 113	-	268 113	إدارة المكاتب الميدانية
100,0	2 330 102	125 000	2 205 102	مجموع الهبات والمساهمات الخاصة

٣ - ويقدم الجدول الوارد أدناه ملخصاً للتسويات التي أدخلت على الاعتمادات المالية الموافق عليها لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ نتيجةً للهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال فترة الأربعة والعشرين شهراً الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد بلغ مجموع الأموال الواردة ٢٣ ١٣٢ ٠٤٧ دولاراً، ومنها مبالغ نقدية جديدة قدرها ١٧ ٨٣٤ ٠١٨ دولاراً وردت من الجهات المانحة. وبلغ مجموع المبالغ النقدية الواردة من جهات مانحة إضافة إلى التحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة ٣٨٣ ٧٩١ ١٨ دولاراً لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥، ويعني هذا الأمر أنه زاد بنسبة ٥١,٢٪ مقارنة بما كان عليه في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ إذ بلغ مجموعها آنذاك ١٢ ٤٢٨ ٤٠٦ دولارات.

وترد تفاصيل هذه المبالغ في الملحق الأول للوثيقة ١٩٩ م ت/٤ إعلام ٣.

بالدولار الأمريكي

النسبة (%)	المجموع	تحويلات من صناديق الطوارئ	مجموع المبالغ النقدية الجديدة الواردة والتحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة	تحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة	مبالغ نقدية جديدة وردت من الجهات المانحة	القطاع/المكتب
35,4	8 196 780	65 000	8 131 780	130 000	8 001 780	التربية
12,8	2 962 677	1 162 271	1 800 406	100 000	1 700 406	العلوم الطبيعية
4,2	980 534	573 868	406 666	-	406 666	العلوم الاجتماعية والإنسانية
21,1	4 880 793	1 240 000	3 640 793	108 000	3 532 793	الثقافة
6,4	1 480 638	63 200	1 417 438	125 000	1 292 438	الاتصال والمعلومات
1,0	224 533	-	224 533	-	224 533	الميثاقان الرئاسيتان
2,5	573 550	-	573 550	324 480	249 070	مرفق الإشراف الداخلي
1,1	262 198	-	262 198	-	262 198	تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا
0,1	19 390	-	19 390	-	19 390	تنسيق ورصد الأنشطة لتحقيق المساواة بين الجنسين
0,1	24 113	-	24 113	-	24 113	تصدي اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث
0,4	93 446	-	93 446	-	93 446	التخطيط الاستراتيجي ورصد البرامج وإعداد الميزانية (مكتب التخطيط الاستراتيجي)
0,1	20 000	20 000	-	-	-	إدارة المعارف على نطاق المنظمة
2,1	478 319	-	478 319	169 885	308 434	العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور
0,2	37 525	37 525	-	-	-	إدارة الموارد البشرية
0,0	7 443	0	7 443	-	7 443	إدارة نظم المعلومات والاتصالات
12,5	2 890 108	1 178 800	1 711 308	-	1 711 308	إدارة المكاتب الميدانية
100,0	23 132 047	4 340 664	18 791 383	957 365	17 834 018	مجموع الهبات والمساهمات الخاصة

٤ - ومن الجدير بالذكر أن التمويل الوارد من مؤسسة محمد بن عيسى الجابر لصالح المؤتمر الدولي الثاني بشأن الحوار الأوروبي العربي (١٦٦ ١٨٧ دولار) والمدرج في بند الاعتمادات الخاص بفريق العمل المعني بدور اليونسكو في أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث في عام ٢٠١٤ (انظر الوثيقة ١٩٦ م ت/٤ إعلام ٢) أعيد تخصيصه في إطار بند اعتمادات قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية نظراً إلى أن هذه الهبة ترمي إلى تعزيز الحوار بين الثقافات، وهي إحدى المهام التي يتولاها قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

المساهمات العينية في المكاتب الميدانية والمعاهد

٥ - إضافةً إلى ما سبق، قدمت الحكومات خلال فترة العامين مساهمات عينية إلى المكاتب الميدانية والمعاهد تمثلت في توفير المباني والخدمات اللازمة للمكاتب مجاناً، ومنها المنافع ومتطلبات الصيانة وخدمات الاتصال. واستناداً إلى القيمة السوقية لهذه الخدمات، تبلغ قيمة هذه المساهمات العينية ٧,٢ مليون دولار للمكاتب الميدانية و٣,٨ مليون دولار للمعاهد لعام ٢٠١٥. ويجري الإبلاغ عن هذه المساهمات العينية بوتيرة سنوية لضمان تطابقها مع المعلومات الواردة في البيانات المالية المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. (انظر الملحق الثالث - ألف للوثيقة ١٩٩ م ت/٤ إعلام ٣ للاطلاع على المزيد من التفاصيل). وخلال فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، بلغت القيمة الإجمالية للمساهمات العينية الواردة ١٤,٩ مليون دولار للمكاتب الميدانية و٩,٢ مليون دولار للمعاهد.

المساهمات العينية المقدّمة لتنفيذ البرامج

٦ - ترد أيضاً في الملحق الثالث - باء للوثيقة ١٩٩ م ت/٤ إعلام ٣ قائمة إرشادية للمساهمات العينية التي قُدمت من أجل تنفيذ البرامج للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. أما قيمة المساهمات العينية من السلع والخدمات المقدمة لدعم العمليات والأنشطة المعتمدة دعماً مباشراً، فقد بلغت ١٦,٧ مليون دولار. وتتضمن هذه القائمة المساهمات العينية التي قُدمت في إطار أنشطة سفراء النوايا الحسنة في الفترة نفسها.

وقد بلغت قيمة المساهمات العينية التي قُدمت لتنفيذ البرامج ٣٨,٧ مليون دولار لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥.

التحويلات بين بنود الاعتمادات

٧ - تنص الفقرة (هـ) من قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ على أنه "يجوز للمديرة العامة أن تجري تحويلات بين بنود الاعتمادات بمبلغ لا يتجاوز نسبة ٢٪ من الاعتمادات الأصلية، على أن يجري إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي كتابةً على تفاصيل التحويلات وأسبابها في الدورة التي تلي اتخاذ هذا الإجراء". وبناءً على ذلك، تحيط المديرية العامة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بالتحويلات التالية:

(أ) إعادة توزيع موارد البرنامج العادي لصالح البرامج الرئيسية ومعهد اليونسكو للإحصاء

٨ - طُلب من قطاعات البرنامج، في إطار عمليات الرصد والاستعراض العادية، أن تستعرض خطط عملها من أجل الوقوف على أي حالة تتطلب إعادة برمجة للأموال. وتلبيةً للاقتراحات التي قدمها مساعداو المديرية العامة المكلفون بإدارة القطاعات، أذنت المديرية العامة بإعادة توزيع مبلغ قدره ٣,٤ مليون دولار لصالح قطاعات البرنامج ومبلغ قدره ١٨٤ ٠٠٠ دولار لصالح معهد اليونسكو للإحصاء. وجرى تمويل معظم عمليات إعادة البرمجة عن طريق التحويلات بين بنود اعتمادات القطاعات المعنية، بينما اقتُطع مبلغ قدره ١,١ مليون دولار من الوفورات المحققة في إطار بند اعتمادات الإدارة الميدانية.

الأموال المحولة	دولار
من	
الباب الأول - ألف - البرامج	
إدارة المكاتب الميدانية	
إدارة البرامج اللامركزية في الميدان (الموظفون)	(1 120 652)
إلى	
الباب الثاني - ألف - البرامج	
البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية	529 396
البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة	407 256
معهد اليونسكو للإحصاء	184 000
صافي الفرق	0

(ب) التحويلات لأغراض المقارنة فيما يخص الموظفين

٩ - نُقل مبلغ قدره ٣٧٥ ١٤٧ من بند اعتمادات الباب الثاني - باء "التخطيط الاستراتيجي ورصد البرنامج وإعداد الميزانية" إلى بند اعتمادات الباب الثاني - ألف "العلوم الاجتماعية والإنسانية" نتيجة لقرار المديرية العامة القاضي بنقل كبير أخصائيي البرنامج من مكتب التخطيط الاستراتيجي إلى قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية للإشراف على الأنشطة المتعلقة بالحوار بين الثقافات وتدعيمها.

الأموال المحولة	التحويلات لأغراض المقارنة فيما يخص الموظفين
من	دولار
الباب الثاني - باء - الخدمات المتعلقة بالبرامج	
التخطيط الاستراتيجي ورصد البرنامج وإعداد الميزانية	(147 375)
إلى	
الباب الثاني - ألف - البرامج	
البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية	147 375
صافي الفرق	0

١٠ - وأدرجت تفاصيل هذه التحويلات المالية بحسب بنود الاعتمادات (الأثر الصافي صفر دولار) في جدول الاعتمادات المالية المنقح الوارد في الملحق ١ للوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣؛ ويلخص الجدولان الواردان أعلاه هذه التحويلات.

ثانياً

تقرير المديرية العامة عن الوضع المالي العام للمنظمة في ظل الميزانية العادية

لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥

اعتمادات الميزانية العادية بعد التسوية

١١- وافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على تخصيص اعتمادات مالية قدرها ٦٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (القرار ٣٧/م٩٨)، وزاد هذا المبلغ ووصل إلى ٦٧٦ ١٣٢ ٠٤٧ دولاراً بفضل هبات ومساهمات خاصة قدرها ٢٣ ١٣٢ ٠٤٧ دولاراً، وذلك على النحو التالي:

بالدولار الأمريكي

المبلغ المخصص للميزانية العادية	المرجع
653 000 000	اعتمادات الميزانية ٣٧/م٥ المعتمدة
5 820 125	القرار ١٩٥ م/ت/٤ (الهبات والمساهمات الخاصة)
6 013 238	القرار ١٩٦ م/ت/٤ (الهبات والمساهمات الخاصة)
8 968 582	القرار ١٩٧ م/ت/٤ (الهبات والمساهمات الخاصة)
20 801 945	مجموع الهبات والمساهمات الخاصة التي أعلم المجلس التنفيذي بها سابقاً
2 330 102	الهبات والمساهمات الخاصة الواردة منذ الدورة السابعة والتسعين بعد المائة ^(*)
23 132 047	مجموع الهبات والمساهمات الخاصة لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ^(**)
676 132 047	مجموع اعتمادات الميزانية العادية (بعد التسوية) لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥

(*) ترد التفاصيل في الملحق الثاني للوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣.

(**) يشمل هذا المجموع التحويلات من صندوق الطوارئ البالغة ٦٦٤ ٣٤٠ ٤ دولاراً

النفقات والالتزامات غير المصفاة في إطار الميزانية العادية

١٢- قامت خطة الإنفاق المعتمدة للميزانية ٣٧/م٥ على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار، وزاد هذا المبلغ ووصل إلى ٥٣٠,١ مليون دولار بفضل الاعتمادات المالية الإضافية الواردة خلال فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ مجموع النفقات المسجلة في الحسابات غير المراجعة ٥٢٢,٣ مليون دولار. وقرر المؤتمر العام آنذاك (القرار ٣٨/م١٠٣) أنه في حالة خطة الإنفاق البالغة ٥١٨ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يمَوَّل ٥٠٧ ملايين دولار منها من اشتراكات الدول الأعضاء فضلاً عن مبلغ إضافي قدره ١١ مليون دولار يُستمد من الرصيد غير المنقَّق في الباب الخامس من الوثيقة ٣٧/م٥ المعتمدة المعنون "الزيادات المتوقعة في التكاليف" ومن الرصيد غير

المنفق بموجب الوثيقتين ٥/م٣٥ و ٥/م٣٦ في صندوق الطوارئ الخاص المتعدد الجهات المانحة المكرس للبرامج ذات الأولوية ومبادرات الإصلاح التي تضطلع بها اليونسكو. ونتيجة لذلك، سيبقى فائض قدره ٢٧٧ ٠٠٠ دولار من الاعتمادات المخصصة لتغطية النفقات الواردة في الحسابات غير المراجعة للوثيقة ٥/م٣٧ بعد تسوية اعتمادات الباب الخامس عملاً بقرار المؤتمر العام.

الباب	٥/م٣٧ المعمدة (٦٥٣ مليون دولار)	٥/م٣٧ المعمدة والمراجعة	خطط عمل الوثيقة ٥/م٣٧ القائمة على خطة الإنفاق البالغة ٥٠٧ ملايين دولار + اعتمادات إضافية قدرها ٢٣,١ مليون دولار حوّل ٤,٣ مليون دولار منها من صندوق الطوارئ	الفائض/(المعجز) مقارنة بخطط عمل الوثيقة ٥/م٣٧	النفقات، ومنها الالتزامات غير المصفاة حتى ٢٠١٥/١٢/٣١
الباب الأول - السياسة العامة والإدارة	45 757 000	45 666 208	41 948 558	2 287 428	39 661 130
الباب الثاني - البرامج والخدمات المتعلقة بالبرامج	473 373 000	496 062 861	377 109 045	(1 685 170)	378 794 215
الباب الثالث - الخدمات الداخلية	105 455 000	105 987 978	89 500 445	(336 363)	89 896 808
المجموع، الأبواب من الأول إلى الثالث	624 585 000	647 717 047	508 558 048	265 896	508 292 152
احتياطي إعادة تصنيف الوظائف/الترقيات على أساس الجدارة	1 300 000	1 300 000	-	-	-
الباب الرابع - سداد قروض تجديد مباني المقر ومبنى مكتب التربية الدولي	14 074 000	14 074 000	14 074 000	11 961	14 062 039
الباب الخامس - الزيادات المتوقعة في التكاليف	13 041 000	13 041 000	7 500 000	7 500 000	-
المجموع الفرعي، الاعتمادات	653 000 000	676 132 047	530 132 048	7 777 857	522 354 191
الباب الخامس - الزيادات المتوقعة في التكاليف - (المرحلة إلى الميزانية ٥/م٣٨ لفترة العامين ٢٠١٦-٢٠١٧ بموجب القرار ٣٨/م١٠٣)	-	-	(7 500 000)	(7 500 000)	-
المجموع العام، الاعتمادات	653 000 000	676 132 047	522 632 048	277 857	522 354 191

١٣- ويتضمن مجموع النفقات البالغ ٥٢٢,٣ مليون دولار اعتمادات مالية قدرها ٩,٥ مليون دولار مخصصة لتصفية التزامات خاصة بسلع وخدمات طلبت المنظمة الحصول عليها بحلول نهاية عام ٢٠١٥ ولكن لم تكن تكاليفها قد دُفعت بعد في نهاية العام (الالتزامات غير المصفاة). وتظل هذه الالتزامات المالية قائمة وصالحة للأداء لمدة اثني عشر شهراً إضافية وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام المالي وللقرار ١٩٧ م/ت/٤. وقد بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة حتى نهاية عام ٢٠١٥ ما يعادل ١,٨٪ من مجموع اعتمادات الميزانية (٥٣٠,١ مليون دولار)، وهي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (إذ مجموع الالتزامات غير المصفاة آنذاك ١٤,١ مليون دولار، ومنها الاعتمادات المخصصة

لتكاليف عمليات إنهاء الخدمة في الوظائف التي اقترح إلغاؤها نتيجة لتنفيذ خطة الإنفاق الخاصة بالوثيقة ٣٧/م/٥ والقائمة على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار).

١٤- وعملاً بأحكام الفقرة ١١ من القرار ١٨٤ م/ت/١٧، تقدم المديرية العامة في الوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣ (انظر الملحق الرابع) تقريرها عن التكاليف التشغيلية الناجمة عن عقد الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وعن عقد دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥.

القرار المقترح

١٥- لعلّ المجلس التنفيذي يرغب في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إنّ المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ الجزء الثاني، التي تحتوي على تقرير المديرية العامة عن الهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأضيفت إلى الميزانية العادية، وعن التحويلات التي أُجريت بين بنود الاعتمادات وفقاً لأحكام قرار فتح الاعتمادات المالية الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين (الفقرتان (ب) و(هـ) من القرار ٣٧/م/٩٨)،

٢ - يحيط علماً بقيام المديرية العامة، نتيجةً لورود هذه الهبات والمساهمات الخاصة، بإضافة مبلغ إجمالي قدره ٢٣٣٠ ١٠٢ دولار إلى اعتمادات الميزانية العادية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك على النحو المفصّل في الملحق الثاني للوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣ والملخص كما يلي:

دولار	
٩٢٤ ٣٧٨	الباب الثاني - ألف - التربية
٣٩٨ ٨١٣	الباب الثاني - ألف - العلوم الطبيعية
١ ٩٨٥	الباب الثاني - ألف - العلوم الاجتماعية والإنسانية
٢٢٥ ١٨٧	الباب الثاني - ألف - الثقافة
٢٦٦ ٢٥٧	الباب الثاني - ألف - الاتصال والمعلومات
٢٦٨ ١١٣	الباب الثاني - ألف - إدارة المكاتب الميدانية
١٦٨ ٠٠٠	الباب الثاني - باء - تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا
١١ ٢٤٩	الباب الثاني - باء - تنسيق ورصد الأنشطة لتحقيق المساواة بين الجنسين
٢٣ ٦٠٥	الباب الثاني - باء - تصدي اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث
٢٣ ٤٤٦	الباب الثاني - باء - التخطيط الاستراتيجي ورصد البرامج وإعداد الميزانية
١١ ٦٢٦	الباب الثاني - باء - العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور
٧ ٤٤٣	الباب الثاني - جيم - إدارة نظم المعلومات والاتصالات
٢ ٣٣٠ ١٠٢	المجموع

- ٣ - ويعرب عن تقديره للجهات المانحة المذكورة في الملحق الثاني والملحق الثالث (ألف) والملحق الثالث (باء) للوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣؛
- ٤ - ويحيط علماً أيضاً بجدول الاعتمادات المالية المعدّل الخاص بالوثيقة ٣٧ م/٥ والوارد في الملحق الأول للوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣؛ وبأنّ الرصيد غير المنفق للباب الخامس حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ سيستخدم لتنفيذ ما ينصّ عليه قرار المؤتمر العام ١٠٣/٣٨؛
- ٥ - ويحيط علماً فضلاً عن ذلك بقيام المديرية العامة بإجراء تحويلات بين بنود الاعتمادات نتيجةً لإعادة توزيع موارد البرنامج العادي ولتنقلات الموظفين خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (الأثر الصافي صفر دولار)، على النحو المفصّل في الفقرة ٧ من الوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ الجزء الثاني (ألف)؛
- ٦ - ويحيط علماً بجدول الاعتمادات المالية المعدّل الخاص بالوثيقة ٣٧ م/٥ والوارد في الملحق الأول للوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣؛
- ٧ - وقد درس أيضاً تقرير المديرية العامة عن الوضع المالي العام للمنظمة في ظل الميزانية العادية لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ عند إقفال الحسابات (الوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ الجزء الثاني)،
- ٨ - يحيط علماً بالوضع المالي للمنظمة (وفقاً للحسابات غير المراجعة) في ظل الميزانية العادية لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧ م/٥) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الجزء باء

تقرير المديرية العامة عن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

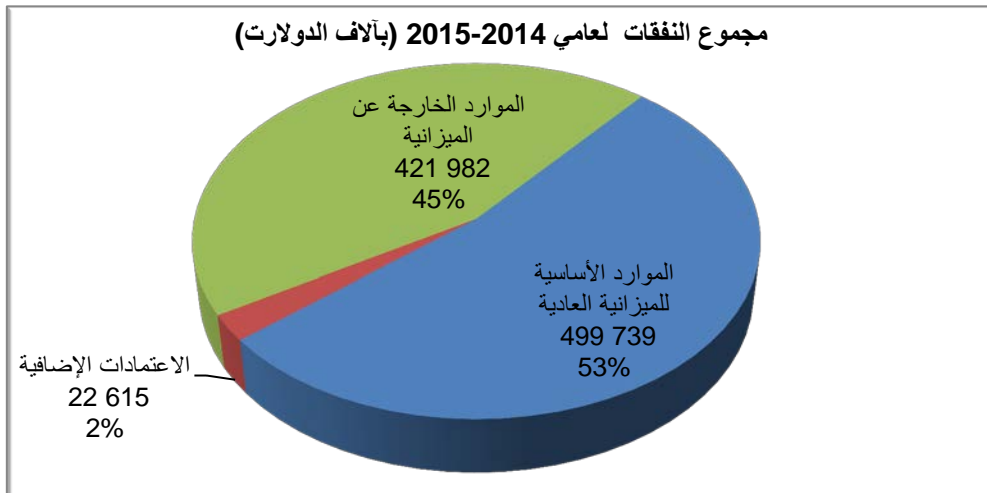
جدول متابعة تنفيذ البرنامج - الوضع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

١٦- يبيّن جدول متابعة تنفيذ البرنامج الوضع العام للميزانية والنفقات فيما يخص الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. الميزانية الإجمالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ - الوضع القائم فيما يخص الموارد بحسب مصادر التمويل ونتائج العمليات (المرجع: الوثيقة ١٩٩ م ت/٤ إعلام ٣)

ألف - يتكون مجموع الموارد المتاحة لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (١,٩٥٢ مليون دولار) ممّا يلي:

- (أ) موارد البرنامج العادي: ٥٠٧ ملايين دولار استناداً إلى مبلغ خطة الإنفاق الذي وافق عليه المؤتمر العام؛
- (ب) اعتمادات مالية إضافية قدرها ٢٣,١ مليون دولار، ومنها مبلغ قدره ٤,٣ مليون دولار أُخذ من صندوق الطوارئ، ومبلغ قدره ٠,٩٥ مليون دولار يتعلق بالتحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة، ومبالغ نقدية جديدة قدرها ١٧,٨ مليون دولار (زادت التحويلات من الصناديق العامة أو الحسابات الخاصة والمبالغ النقدية الجديدة بنسبة ٥١,٢٪ مقارنة بفترة العامين السابقة)؛
- (ج) موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٤٢٢ مليون دولار: بلغت النفقات ٢٠٥,٤ مليون دولار لعام ٢٠١٥ و٢١٦,٦ مليون دولار لعام ٢٠١٤.

١٧- وبلغ مجموع النفقات لفترة العامين ٩٤٤,٣ مليون دولار، ومنه ٥٣٪ من موارد البرنامج العادي و٢٪ من الاعتمادات الإضافية و٤٥٪ من الموارد الخارجة عن الميزانية كما يبيّن الرسم البياني الوارد أدناه. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبالغ لا تشمل النفقات التي تُدفع من الصناديق الأخرى التي تملكها المنظمة ومن الحسابات الخاصة المدوّنة للدخل مثل حساب النفقات العامة لأموال الودائع والحساب الخاص لصندوق استخدام مباني المقر والحسابات الأخرى، شأنها في ذلك شأن المبالغ المماثلة الخاصة بالفترات السابقة.



ويُرَجَى من الراغبين في الاطلاع على المزيد من التفاصيل الرجوع إلى الوثيقة ١٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣ التي تحتوي على الجداول المتعلقة بهذا النص. ويستند التحليل الوارد أدناه إلى تلك الجداول.

باء - تحليل موارد ونفقات البرنامج العادي

١٨- في بداية فترة العامين، كان هناك عجز قدره ١٠,٨ مليون دولار ناجم عن الفرق بين ميزانيات خطط العمل المقترحة للوثيقة ٣٧م/٥ والحد الأقصى لخطة الإنفاق الذي وافق عليه المؤتمر العام وقدره ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي، ويتكون هذا العجز مما يلي:

- مبلغ قدره ٨,١ مليون دولار أمريكي يُستمد من وفورات ينبغي تحديدها (العجز الموجود أصلاً في خطة الإنفاق القائمة على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار)؛

- وزيادة قدرها ٤,١ مليون دولار في تكاليف الموظفين ناجمة عن عملية إعادة الهيكلة/إعادة توزيع الموظفين التي استُهلكت في إطار الوثيقة ٣٦م/٥ (ومنها تكاليف الاحتفاظ بالموظفين الذين أُلغيت وظائفهم حتى بلوغهم سن التقاعد)، وحالات التأخر في التنفيذ الكامل لتدابير الإصلاح الخاصة بالموظفين الإداريين والتنفيذيين. وجرى تعويض جزء من هذه الزيادة بفضل الوفورات التي حققتها المنظمة في تكاليف الموظفين (١,٤ مليون دولار) في الخدمات الداخلية في المقام الأول عن طريق إعادة الهيكلة، فأفضى هذا الأمر إلى زيادة صافية قدرها ٢,٧ مليون دولار فقط في تكاليف الموظفين.

١٩- وأتاحت الضوابط الصارمة التي طُبقت على استخدام الوفورات الناجمة عن الوظائف الشاغرة، وكذلك القيود التي فُرِضت على عمليات التوظيف وأدت إلى الاقتصار في هذا المجال على الوظائف الضرورية لتمكين اليونسكو من الاضطلاع بالمهمة المسندة إليها خلال العام الأول من فترة العامين، سدّ هذا العجز فضلاً عن تغطية التكاليف الانتقالية الناجمة عن عملية إعادة توزيع الموظفين/إعادة هيكلة المنظمة مع ضمان أقل قدر ممكن من الاضطراب في تنفيذ البرنامج.

٢٠- ويشمل مجموع نفقات البرنامج العادي لفترة العامين التكاليف الانتقالية البالغة ٦ ملايين دولار، وتكاليف برنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي البالغة ٣,٦ مليون دولار، والأموال المعاد توزيعها بحسب الأولويات البرنامجية (٤,٦ مليون دولار، ومنها مليون دولار لصالح معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛ وقد دُفعت هذه التكاليف والنفقات بفضل الوفورات المحققة في تكاليف الموظفين.

٢١- وفضلاً عن دفع النفقات المذكورة آنفاً، استُخدمت الاعتمادات المالية المتبقية أيضاً من أجل دفع النفقات التالية المدرجة في الباب الخامس من الميزانية: (١) زيادات مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة؛ (٢) زيادات نفقات مختلف أقسام المكاتب الميدانية والمقر من جرّاء التضخم؛ (٣) زيادات مرتبات الموظفين المعيّنين على الصعيد الوطني والعاملين في الميدان؛ (٤) زيادات المرتبات الناجمة عن ترقية الموظفين الذين يحق لهم الحصول على ترقية ضمن درجاتهم (الانتقال من مرتبة إلى أخرى ضمن الدرجة ذاتها).

٢٢- ومن الجدير بالذكر أن عمليات تخصيص الاعتمادات المالية الإضافية، أو عمليات إعادة توزيع الموارد لصالح قطاعات البرنامج، خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥ استندت إلى التقديرات الخاصة بالوفورات المتوقعة في تكاليف الموظفين للمدة المتبقية من فترة العامين. ويبيّن الوضع المالي فيما يخص الوثيقة ٣٧/م/٥ آثار عملية إعادة البرمجة هذه التي استندت إلى مفهوم "الوفورات المتوقعة" لتمكين قطاعات البرنامج من تنفيذ الأنشطة بدون انتظار تحقيق الوفورات المحددة، مع ضمان تحقيق الهدف الرئيسي - من منظور إدارة الميزانية - المتمثل في عدم تجاوز مجموع النفقات للحد الأقصى العام لخطة الإنفاق البالغ ٥٠٧ ملايين دولار.

٢٣- ويشمل الوضع النهائي لنفقات البرنامج العادي الأمور المترتبة على تنفيذ قرار المؤتمر العام الذي أذن فيه للمديرة العامة بتحويل ما تبقى من الأموال المخصصة لصون مباني المقر والوفورات الناجمة عن إعفاء المنظمة من دفع ضريبة جمع النفائات (١,٦ مليون دولار) إلى الحساب الخاص لترميم مباني المقر وتحسينها وفقاً لما أوصت به لجنة المقر (الوثيقة ٣٨/م/٤٤ الجزء الثاني، الفقرة ١٥ [رقم الفقرة المذكور في النص الأصلي الإنجليزي، وهو الرقم ٥، غير صحيح]؛ والقرار ٣٨/م/٩١، الفقرتان ٥ و٦)، وكذلك على تنفيذ قرار المؤتمر العام الذي أذن فيه للمديرة العامة بتحويل الوفورات في اشتراكات صندوق التأمين الصحي الخاصة بالمشاركين المتقاعدين (٢,١ مليون دولار) إلى الحساب الخاص للتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة (الوثيقة ٣٨/٤٣، الفقرة ٢١؛ والقرار ٣٨/٩٠، الفقرة ٢).

٢٤- وبلغ معدل الإنفاق العام لموارد البرنامج العادي (ويشمل هذا المعدل الاعتمادات الإضافية) ٩٨,٥٪ من مجموع الاعتمادات المالية على النحو المبين في الجدول التالي:

بآلاف الدولارات

النسبة (%)	النفقات	الاعتمادات	
98,57%	499 739	507 000	خطط العمل الخاصة بالوثيقة ٣٧/م/٥
98,23%	18 459	18 791	الاعتمادات الإضافية
93,64%	1 590	1 698	اعتمادات إضافية من صندوق الطوارئ - تعزيز البنية الميدانية
97,09%	2 566	2 643	اعتمادات إضافية من صندوق الطوارئ - القرار ١٩٦ م/ت/٤
98,53%	522 354	530 132	المجموع

ولكن أدت التسوية الخاصة بالرصيد غير المنفق البالغ ٧,٥ مليون دولار للباب الخامس من الميزانية ٣٧/م/٥ المعتمدة (انظر الفقرة ٣٦) إلى زيادة معدل الإنفاق العام لموارد البرنامج العادي إلى ٩٩,٩٪.

٢٥- وتبيّن أنّ مجموع النفقات الفعلية للبرنامج العادي في إطار الوثيقة ٣٧/م/٥ أقل من الحد الأقصى لخطة الإنفاق المعتمدة بنسبة ٠,٥٪. وتعادل هذه النسبة ٢٧٨ ٠٠٠ دولار مقارنة بالحدّ الأقصى لخطة الإنفاق؛ ويعزى ذلك إلى تغييرات طفيفة في التقديرات الأولية. ونظراً إلى العجز الموجود أصلاً في الميزانية منذ بداية فترة العامين، وإلى تكاليف برنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي وعمليات إعادة البرمجة المستندة إلى الوفورات المتوقعة، فضلاً عن المخاطر الأخرى غير الممولة التي طرأت خلال فترة العامين، فإن النتيجة الفعلية قريبة من النتيجة المقدّرة.

٢٦- ويبيّن الجدول الوارد أدناه توزيع الاعتمادات المالية على خطط العمل الخاصة بالوثيقة ٣٧/م/٥ (بدون الاعتمادات الإضافية) مقارنة بالنفقات بحسب بنود الاعتمادات:

الوضع القائم فيما يخص ميزانية البرنامج العادي (الأنشطة والموظفون) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

نسبة النفقات إلى الاعتمادات	مجموع النفقات	خطط العمل الخاصة بالوثيقة ٣٧/٥ - الاعتمادات في نظام المالية والميزانية (فابس)	بآلاف الدولارات
			الباب الأول - السياسة العامة والإدارة
95,7%	9 665	10 095	الباب الأول - ألف - الهيئتان الرئاسيتان
97,6%	16 890	17 297	الباب الأول - باء - الإدارة
106,4%	2 234	2 100	الإدارة العامة
97,4%	5 140	5 276	المكتب التنفيذي للمديرية العامة
99,2%	5 274	5 317	مرفق الإشراف الداخلي
94,8%	3 664	3 863	مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية
78,0%	578	741	مكتب الأخلاقيات
89,5%	12 311	13 759	الباب الأول - جيم - الإسهام في الأجهزة المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة
94,4%	38 866	41 151	المجموع، الباب الأول
			الباب الثاني - ألف - البرامج
99,4%	81 272	81 791	البرنامج الرئيسي الأول - التربية
103,5%	46 984	45 386	البرنامج الرئيسي الثاني - العلوم الطبيعية
99,2%	23 033	23 218	البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية
103,9%	43 299	41 660	البرنامج الرئيسي الرابع - الثقافة
101,9%	23 276	22 846	البرنامج الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات
100,0%	7 782	7 783	معهد اليونسكو للإحصاء
96,9%	75 903	78 368	إدارة المكاتب الميدانية
-	-	-	التمويل الإضافي لإصلاح الشبكة الميدانية
100,2%	301 549	301 052	المجموع، الباب الثاني - ألف
			الباب الثاني - باء - الخدمات المتعلقة بالبرامج
105,6%	4 684	4 434	تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا
105,3%	1 541	1 464	تنسيق ورصد الأنشطة لتحقيق المساواة بين الجنسين
100,8%	1 070	1 062	تصدي اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث
101,6%	6 811	6 706	التخطيط الاستراتيجي ورصد البرامج وإعداد الميزانية
103,3%	4 932	4 775	إدارة المعارف على نطاق المنظمة
106,9%	22 460	21 013	العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور
105,2%	41 498	39 454	المجموع الباب الثاني - باء
97,5%	13 957	14 314	الباب الثاني - جيم - برامج المساهمة وبرنامج المنح الدراسية
			الباب الثالث - الخدمات الداخلية
101,6%	29 952	29 476	إدارة الموارد البشرية
100,3%	12 865	12 825	إدارة الشؤون المالية
99,7%	46 990	47 154	إدارة خدمات الدعم
100,4%	89 807	89 455	المجموع، الباب الثالث
99,9%	14 062	14 074	الباب الرابع - سداد قروض تجديد مباني المقر ومبنى مكتب التربية الدولي
-	-	7 500	الباب الخامس - الزيادات المتوقعة في التكاليف
-	-	-	احتياطي إعادة تصنيف الوظائف/التزقيت على أساس الجدارة
-	-	-	الوفورات المحققة بفضل إعادة هيكلة الإدارة العليا
-	-	-	وفورات أخرى ينبغي تحديدها
98,6%	499 739	507 000	المجموع العام

٢٧- ويبيّن الجدول ١ الوارد في الوثيقة ١٩٩٩ م/ت/٤ إعلام ٣ مجموع النفقات بحسب بنود الاعتمادات، ويحدد بنود الاعتمادات التي تقل معدلات الإنفاق فيها عن ٨٥٪، وذلك عملاً بالقرارين ١٦٠ م/ت/٣,١,١/١ و ١٦٤ م/ت/٣,١,١/١ اللذين دعا المجلس التنفيذي فيهما المدير العام آنذاك إلى "تحديد الأنشطة التي يختلف الإنفاق عليها عن المصروفات المتوقعة بنسبة تزيد على ١٥٪ [...] مع شرح أسباب ذلك". ووفقاً للبيانات الواردة في الجدول، يقل معدل الإنفاق عن ٨٥٪ في بند "الأخلاقيات" فقط، إذ بلغ معدل الإنفاق في هذا البند ٧٨٪، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الوفورات الناجمة عن الوظائف الشاغرة في المناصب العليا التي شُغلت في مرحلة لاحقة من فترة العامين.

٢٨- وبلغ معدل الإنفاق في نهاية فترة العامين فيما يخص معظم بنود الاعتمادات، كما يبيّن الجدول الوارد أعلاه، ما يقارب أو يفوق معدل الإنفاق المنشود، فقام بعض القطاعات بتحويل أموال إلى القطاعات التي زاد مجموع نفقاتها على مجموع الاعتمادات المخصصة لها من أجل تغطية هذه الزيادة. وتطلب تحقيق التوازن في الميزانية العامة، كما ذُكر في الجدول السابق لمتابعة تنفيذ البرنامج، إجراء تحويلات ختامية في الميزانية بين بنود الاعتمادات قبل الإقفال النهائي للحسابات الخاصة بالوثيقة ٣٧ م/٥. وتتمثل أسباب تجاوز العجز في بعض بنود الاعتمادات ٢٪ (من مجموع الاعتمادات المخصصة لها في إطار الميزانية المعتمدة البالغة ٦٥٣ مليون دولار) فيما يلي:

- نجم العجز فيما يخص الثقافة، والعلوم، والعلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، وإدارة أفريقيا، عن التكاليف الانتقالية لعملية إعادة الهيكلة لعام ٢٠١٤؛
- ونجم العجز فيما يخص المساواة بين الجنسين عن زيادة التكلفة الفعلية على التكلفة المعيارية؛
- ونجم العجز فيما يخص قسم إدارة المعارف ونظم المعلومات عن تكاليف برنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي وآثار التكاليف الانتقالية لعملية إعادة الهيكلة لعام ٢٠١٤.

٢٩- ولم يكن مجموع نفقات بنود الاعتمادات المذكورة آنفاً (باستثناء بند المساواة بين الجنسين) ليزيد على مجموع الاعتمادات المخصصة لها سوى زيادة طفيفة لا تتجاوز ٢٪ لو طرحت من مجموع نفقاتها الزيادة الناجمة عن آثار التكاليف الانتقالية.

٣٠- ومقارنة بالاعتمادات المخصصة لخطط العمل، تجاوز مجموع نفقات بنود الاعتمادات الخاصة بالاتصال والمعلومات وإدارة الموارد البشرية ومكتب التخطيط الاستراتيجي وباب الإدارة مجموع الاعتمادات المخصصة لها. ويعزى ذلك، في حالة إدارة الموارد البشرية، إلى التكاليف الانتقالية وتكاليف برنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي؛ وفي حالة الإدارة العامة ومكتب التخطيط الاستراتيجي والاتصال والمعلومات إلى زيادة التكاليف الفعلية للموظفين على التكاليف المعيارية. ومن الجدير بالذكر مع ذلك أن نسبة زيادة مجموع نفقات بنود الاعتمادات هذه على مجموع الاعتمادات المخصصة لها في إطار الميزانية المعتمدة البالغة ٦٥٣ مليون دولار لا تتجاوز ٢٪ من مجموع الاعتمادات المخصصة لها.

٣١- وفيما يخص القطاعات التي لم تنفق كامل الاعتمادات المخصصة لها فجرى تحويل ما تبقى منها إلى قطاعات أخرى، بلغ معدل الإنفاق ٩٦,٧٪ في بند إدارة المكاتب الميدانية و٨٩,٥٪ في بند الإسهام في الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وتُعزى النسبة الأولى إلى الوفورات الناجمة عن الوظائف الشاغرة؛ بينما تُعزى النسبة الثانية إلى تشديد الرصد والرقابة وتنفيذ التدابير الأمنية، مما أفضى إلى تحقيق بعض الوفورات في بند الاعتمادات هذا، ولا سيما في تكاليف الأمن الميداني. ولكن لا يُرجح تحقيق هذه الوفورات مجدداً في الميزانية ٣٨م/٥ نظراً لتزايد تقاسم التكاليف المتعلقة بمنسق الأمم المتحدة المقيم في جميع أرجاء العالم والتكاليف الإضافية المتوقعة في مراكز العمل الخطرة.

٣٢- ويقدم **الجدول ٢** الوارد في الوثيقة ١٩٩م/ت/٤ إعلام ٣ معلومات عن حجم الإنفاق على تنفيذ البرنامج بحسب النتائج المنشودة فيما يخص موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للبرامج الرئيسية.

٣٣- **تحقيق اللامركزية فيما يخص موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية: يبيّن الجدول ٣** الوارد في الوثيقة ١٩٩م/ت/٤ إعلام ٣ الوضع القائم في المكاتب الميدانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ فيما يخص موارد البرنامج العادي المخصصة للبرامج الرئيسية. ويبيّن الوضع القائم، فيما يخص الأموال اللامركزية المخصصة لأنشطة البرنامج العادي في إطار البرامج الرئيسية، بلوغ معدل إنفاق موارد البرنامج العادي، باستثناء الاعتمادات الإضافية المخصصة لتغطية تكاليف إدارة المكاتب الميدانية، ٩٩٪ من مجموع تلك الموارد. وتحتل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأكبر حصة من موارد البرنامج العادي المخصصة للشبكة الميدانية نظراً إلى الاعتمادات الإضافية التي حشدتها هذه المنطقة. ويعادل مجموع مخصصات المكاتب الميدانية من الأموال اللامركزية الخارجة عن الميزانية ٦٣,٧٪ (٢٠٤,٦ مليون دولار) من مجموع المخصصات التي وُزعت عليها خلال عام ٢٠١٥. وقد زادت هذه المخصصات عما كانت عليه في عام ٢٠١٤، إذ بلغت نسبتها آنذاك ٦١,٥٪ (١٩٢,٧ مليون دولار)، وذلك على الرغم من الانخفاض الإجمالي في مخصصات مكتب برازيليا بسبب تقلب أسعار الصرف. ويتبيّن بعد استثناء مكتب برازيليا أن مخصصات المكاتب الميدانية من الأموال الخارجة عن الميزانية زادت بنسبة ٢٠٪ في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤.

٣٤- ويبيّن **الجدول ٥** الوارد في الوثيقة ١٩٩م/ت/٤ إعلام ٣ إنفاق الموارد الخارجة عن الميزانية بحسب الجهة المانحة والمنطقة. ويتبين منه، باستثناء فيما يخص المشاريع الإقليمية والعالمية، أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي هي المنطقة الرئيسية المستفيدة من الموارد الخارجة عن الميزانية نظراً للتعاون الواسع النطاق بين اليونسكو والبرازيل.

٣٥- **صندوق الطوارئ:** كان رصيد صندوق الطوارئ، الذي أُعلم به المجلس التنفيذي إبّان دورته السابعة والتسعين بعد المائة، ١٢,٣ مليون دولار. وبلغ هذا الرصيد ١٢,٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بعدما أُضيفت إليه الفوائد المحصلة للفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويبيّن الجدول الوارد أدناه الوضع المالي لصندوق الطوارئ بإيجاز، بينما يقدم **الجدول ٦** الوارد في الوثيقة ١٩٩م/ت/٤ إعلام ٣ بياناً مفصلاً للوضع المالي للصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ملخص للوضع المالي لصندوق الطوارئ

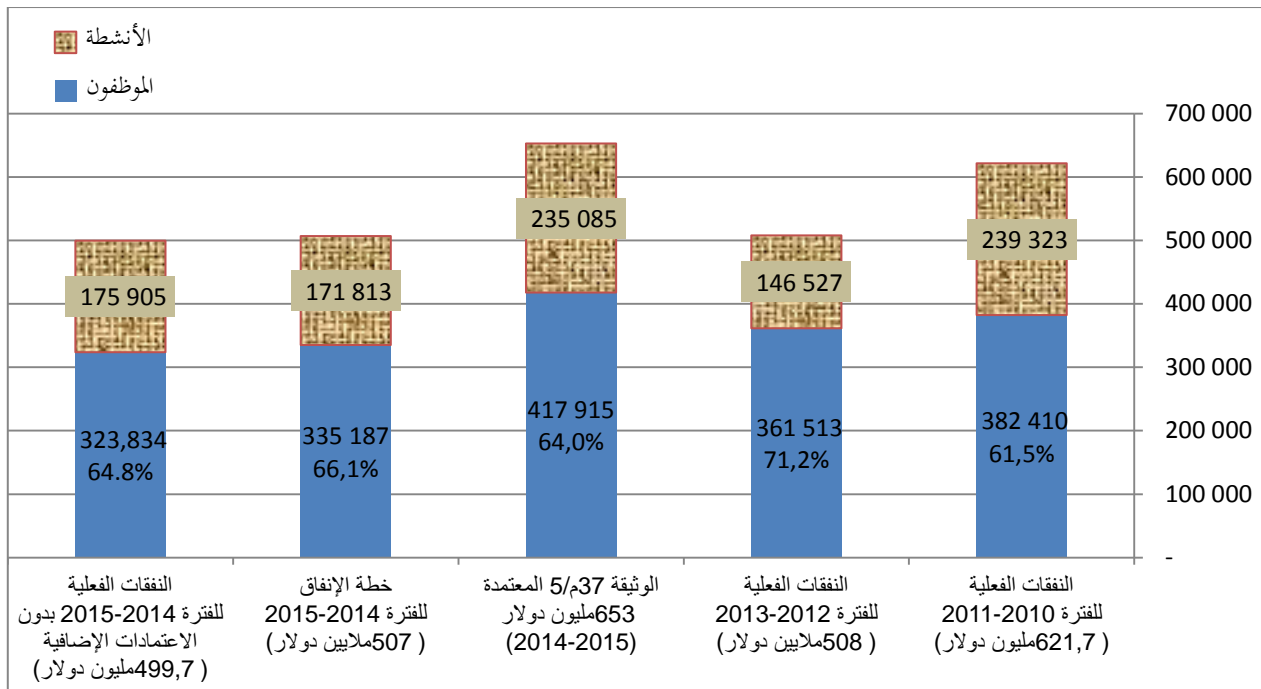
الفرق	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
دولار	دولار	دولار	
67 524	75 514 025	75 446 501	مجموع الإيرادات، ومنها الفوائد المحصلة
425 781	-23 809 534	-24 235 315	مجموع المخصصات التي وافقت عليها المديرية العامة بعد التسوية عند إنهاء الأنشطة الممولة من الحساب الخاص
0	-1 698 000	-1 698 000	الأموال المحولة إلى البرنامج ميزانية العادي في إطار الوثيقة ٥/م٣٧ والمدرجة في فئة الاعتمادات الإضافية المستمدة من صندوق الطوارئ
0	-42 040 000	-42 040 000	الأموال المحولة من أجل سدّ العجز في الميزانية ٥/م٣٦ التي اعتمدها المؤتمر العام
0	7 077 606	7 077 606	الوفورات الناجمة عن إعادة هيكلة المنظمة في إطار الوثيقة ٥/م٣٦
-2 566 338	-2 566 338		الأموال المحولة إلى ميزانية البرنامج العادي في إطار الوثيقة ٥/م٣٧ وفقاً لما أوصى به المجلس التنفيذي لتغطية الزيادات في تكاليف الموظفين والأنشطة، ولما وافقت عليه المديرية العامة
-2 073 033	12 477 759	14 550 792	الأموال غير المخصصة/غير المنفقة المتوفرة في صندوق الطوارئ

٣٦- وينص قرار المؤتمر العام ١٠٣/م٣٨، كما ذكر في الفقرة ١٢، على أنه في حالة خطة الإنفاق البالغة ٥١٨ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يمول ٥٠٧ ملايين دولار منها من اشتراكات الدول الأعضاء فضلاً عن مبلغ إضافي قدره ١١ مليون دولار يُستمد من الرصيد غير المنفق في الباب الخامس من الوثيقة ٥/م٣٧ المعتمدة المعنون "الزيادات المتوقعة في التكاليف" ومن الرصيد غير المنفق بموجب الوثيقتين ٥/م٣٥ و ٥/م٣٦ في صندوق الطوارئ الخاص المتعدد الجهات المانحة المكرس للبرامج ذات الأولوية ومبادرات الإصلاح التي تضطلع بها اليونسكو. وبناءً على ذلك، حوّل مبلغ قدره ١١ مليون دولار من صندوق الطوارئ إلى الميزانية ٥/م٣٨ باعتباره اعتمادات مالية إضافية، وحوّل رصيد صندوق الطوارئ البالغ بعد ذلك ١,٤٧ مليون دولار وما تبقى من اعتمادات الباب الخامس (٧,٥ مليون دولار) إلى "الحساب الخاص للاستثمار لتعزيز تنفيذ البرنامج".

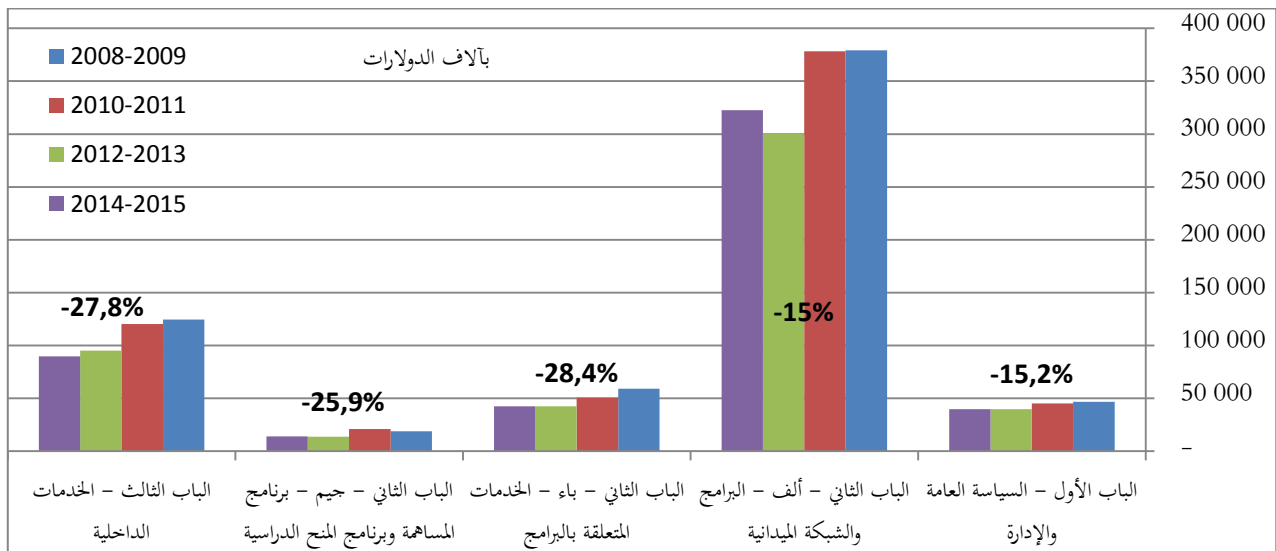
جيم - التغييرات في النفقات والميزانية

٣٧- كانت النفقات الفعلية متوافقة مع خطة الإنفاق الخاصة بالوثيقة ٥/م٣٧ المعتمدة والقائمة على مبلغ قدره ٥٠٧ ملايين دولار، إذ بلغ معدل الإنفاق الفعلي لدفع تكاليف الموظفين ٦٤,٨٪ (ومنها التكاليف الانتقالية) من مجموع النفقات، بينما جرى عند إعداد الميزانية تخصيص ٦٦,١٪ من الاعتمادات المالية لتكاليف الموظفين و ٣٣,٩٪ لتكاليف الأنشطة. وبدل انخفاض تكاليف الموظفين كنسبة مئوية من مجموع النفقات، في ظل اتجاه النفقات نحو الانخفاض (بدون الاعتمادات الإضافية)، على تزايد الأموال المستخدمة لتمويل الأنشطة.

بآلاف الدولارات الأمريكية

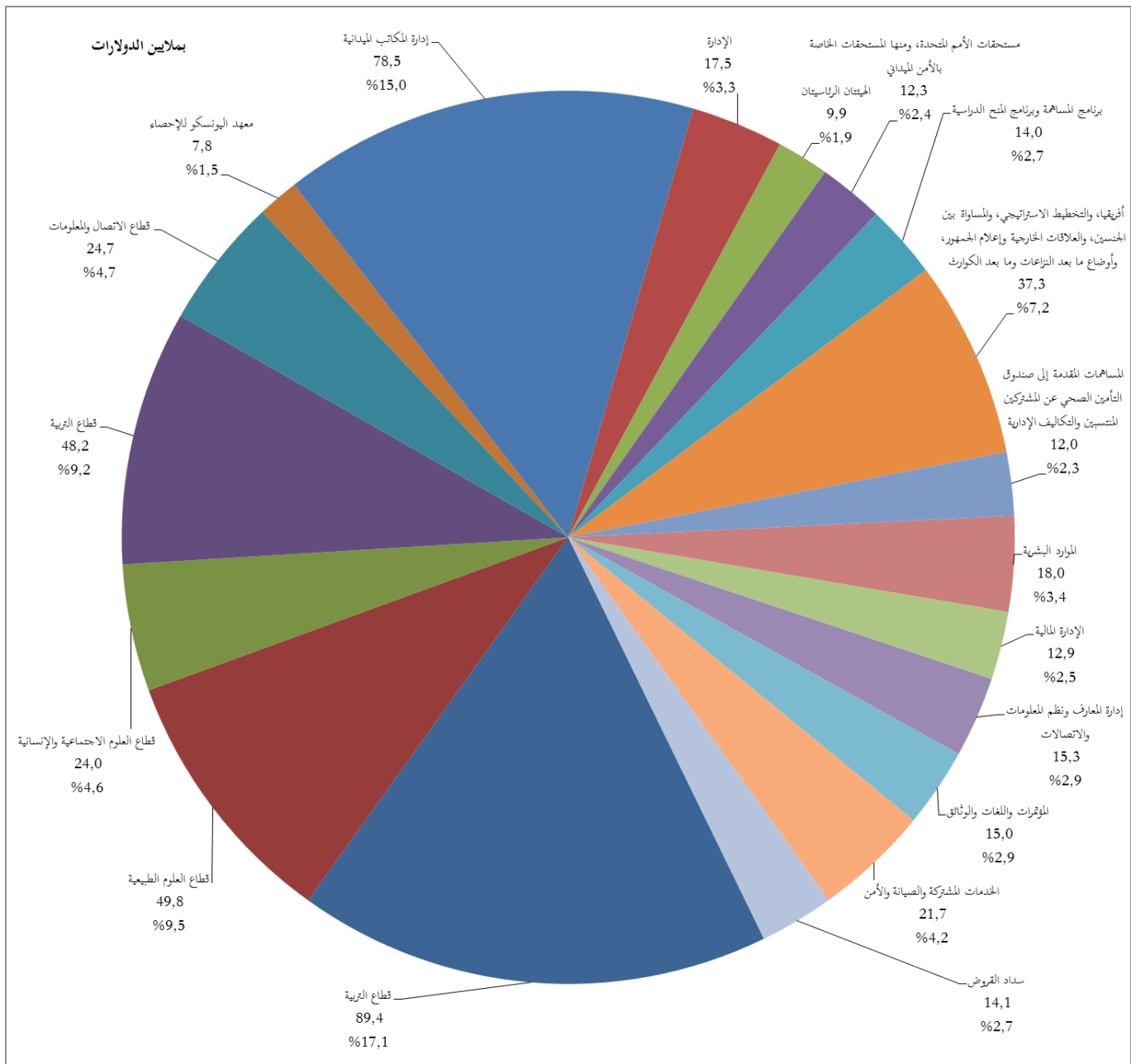


٣٨- وفيما يخص التغييرات التي طرأت على النفقات بحسب أبواب الميزانية (ويشمل هذا الأمر الهبات)، تقل النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (الوثيقة ٣٧/٥) عن النفقات الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمقدار ١١٩,٥ مليون دولار، أي بنسبة ١٨,٦٪. وتبين المقارنة ذاتها بين النفقات بحسب أبواب الميزانية انخفاض النفقات في الباب الأول (السياسة العامة والإدارة) بنسبة ١٥,٢٪، وفي الباب الثاني - ألف (البرامج والشبكة الميدانية) بنسبة ١٥٪، وفي الباب الثاني - باء (الخدمات المتعلقة بالبرامج) بنسبة ٢٨,٤٪، وفي الباب الثاني - جيم (برنامج المساهمة وبرنامج المنح الدراسية) بنسبة ٢٥,٩٪، وفي الباب الثالث (الخدمات الداخلية) بنسبة ٢٧,٨٪. وقد واجهت المنظمة صعوبات جمة في تقليص تكاليف البابين الأول والثالث نظراً إلى حجم التكاليف الثابتة في هذين البابين، ومنها على سبيل المثال تكاليف الإسهام في الأجهزة المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة (بما في ذلك الأمن الميداني)، والمساهمات في اشتراكات صندوق التأمين الصحي الخاصة بالمتقاعدين (المشتركون المنتسبون) والنفقات العامة وتكاليف الصيانة.



دال - نفقات البرنامج العادي (٣,٥٢٢ مليون دولار، ومنها الاعتمادات الإضافية) بحسب عناصر الميزانية

٣٩- تتمثل الجهات الرئيسية المتلقية لاعتمادات الميزانية العادية، كما يبيّن الرسم البياني الوارد أدناه، في قطاع التربية (١٧,١٪) وإدارة الشبكة الميدانية (١٥٪) وقطاع العلوم الطبيعية (٩,٥٪) وقطاع الثقافة (٩,٢٪). وفيما يخص التكاليف الثابتة، يتعلق ٢,٧٪ من مجموع النفقات بتسديد القروض، و٢,٣٪ بإدارة صندوق التأمين الصحي وبالمساهمات في اشتراكات صندوق التأمين الصحي الخاصة بالمتقاعدين، و٢,٤٪ بالأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، و٤,٢٪ بتكاليف الخدمات المشتركة والصيانة والأمن في المقر.



هاء - الوضع القائم فيما يخص الوظائف وبرنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي

ألف - توزيع الوظائف الشاغرة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

مجموع الوظائف	عدد الوظائف الشاغرة						عدد الوظائف المشغولة						الشهر	السنة	
	المجموع	الميدان				المقر		المجموع	الميدان		المقر				
		المجموع	خ ع	م و	م	د	المجموع		خ ع	م		د			
1 506	166	109	44	18	40	7	57	15	36	6	1 340	510	830	كانون الثاني/يناير	٢٠١٥
1 492	160	107	44	16	41	6	53	16	32	5	1 332	505	827	شباط/فبراير	
1 495	160	101	40	16	39	6	59	20	35	4	1 335	513	822	آذار/مارس	
1 491	149	95	34	14	40	7	54	18	32	4	1 342	519	823	نيسان/أبريل	
1 489	152	92	31	13	40	8	60	22	34	4	1 337	521	816	أيار/مايو	
1 488	154	88	30	11	39	8	66	24	37	5	1 334	523	811	حزيران/يونيو	
1 470	139	78	26	10	35	7	61	22	35	4	1 331	527	804	تموز/يوليو	
1 470	140	74	24	11	34	5	66	23	39	4	1 330	532	798	آب/أغسطس	
1 467	140	71	24	10	32	5	69	24	40	5	1 327	535	792	أيلول/سبتمبر	
1 461	148	70	25	11	30	4	78	24	47	7	1 313	530	783	تشرين الأول/أكتوبر	
1 468	153	68	24	10	30	4	85	26	52	7	1 315	535	780	تشرين الثاني/نوفمبر	
1 467	160	70	27	12	26	5	90	26	56	8	1307	531	776	كانون الأول/ديسمبر	٢٠١٥

التغيرات في معدل شغور الوظائف (الوظائف الممولة من ميزانية البرنامج العادي فقط)

٢٠١٥

كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيو	تموز/يوليو	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
6%	6%	7%	6%	7%	8%	7%	8%	8%	9%	10%	10%
18%	17%	16%	15%	15%	14%	13%	12%	12%	12%	11%	12%
11%	11%	11%	10%	10%	10%	9%	10%	10%	10%	10%	11%

٤٠- وقد بلغ معدل شغور الوظائف الممولة من ميزانية البرنامج العادي ١١٪ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وينطوي هذا المعدل على زيادة قدرها واحد بالمئة مقارنة بشهر حزيران/يونيو ٢٠١٥ (١٠٪). وظل معدل شغور الوظائف مستقراً بوجه عام في عام ٢٠١٥ (تراوح بين ١٠ و ١١٪). ولكن تختلف الاتجاهات في هذا الصدد في المقر والميدان، إذ انخفض معدل شغور الوظائف في الميدان انخفاضاً مستمراً في عام ٢٠١٥ (من ١٨٪ إلى ١٢٪) بينما زاد في المقر (من ٦٪ إلى ١٠٪). وشُغل ٤٥٪ من مجموع الوظائف الشاغرة في عام ٢٠١٥ داخلياً. وشُغل معظم هذه

الوظائف في المقر داخلياً (٦٤٪)، بينما شهد الميدان اتجاهاً معاكساً إذ شُغل معظم الوظائف خارجياً (٦٣٪). وتندرج هذه الوظائف الميدانية التي شُغلت خارجياً في فئة الموظفين المهنيين الوطنيين وفئة الخدمات العامة في الميدان على وجه الخصوص. وترك ٣١ موظفاً (٢٣ في المقر و٨ في الميدان)، كانوا يشغلون وظائف ممولة من ميزانية البرنامج العادي، العمل لدى المنظمة في عام ٢٠١٥ عن طريق برنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي بتكلفة قدرها ٣,٦ مليون دولار.

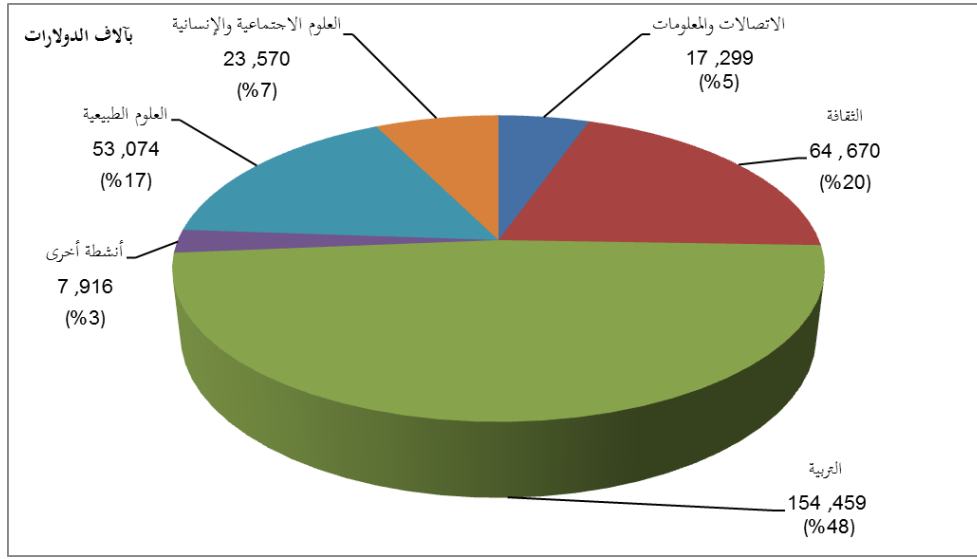
واو - تحليل الموارد الخارجة عن الميزانية

٤١- تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية بوجه عام لتمويل مشاريع يستغرق تنفيذها عدة سنوات. ويبيّن التحليل التالي المخصصات والنفقات للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتُخصّص الاعتمادات المالية الخارجة عن الميزانية بوتيرة سنوية، بيد أنها لا تُستخدم بالضرورة لتمويل أعمال تستمر لمدة اثني عشر شهراً كاملة. ولذلك لا يمكن أن تُقارن معدلات إنفاق الموارد الخارجة عن الميزانية بمعدلات إنفاق موارد البرنامج العادي مقارنة كاملة، إذ تتعلق معدلات إنفاق موارد البرنامج العادي باعتمادات مالية مخصصة لمدة ٢٤ شهراً.

٤٢- وقد زادت الاعتمادات المالية المخصصة لخطط العمل الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢,٣٪، إذ بلغ مجموعها ٣٢١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ بينما بلغ ٣١٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ و٣٠١,١ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وزادت الاعتمادات المالية المخصصة لخطط العمل السنوية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية زيادة سنوية منذ عام ٢٠١٣، وبلغت نسبة الزيادة الإجمالية فيها ٦,٦٪ أي ٢٠ مليون دولار.

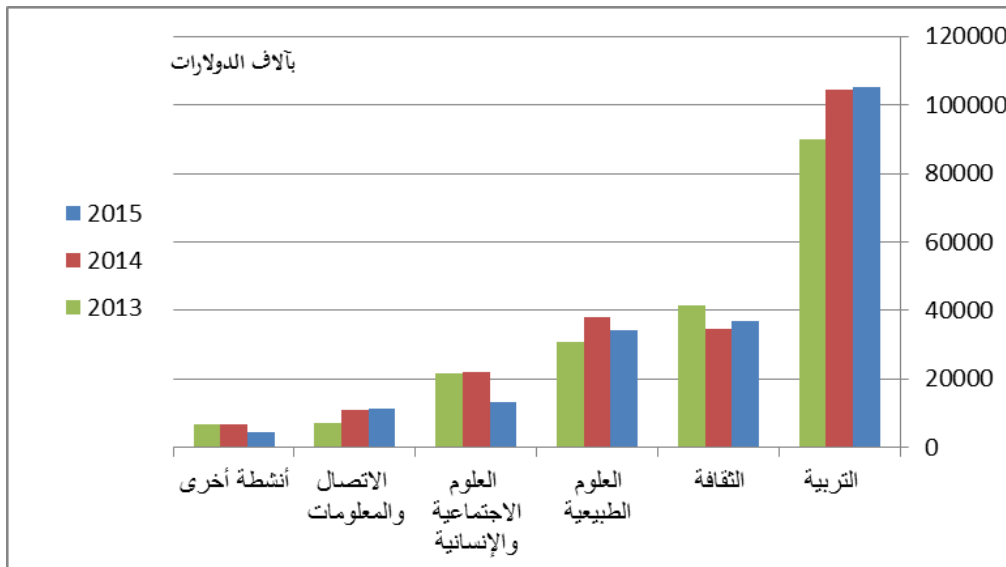
٤٣- وتسير عملية إنفاق الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٥ في مسار مماثل لمسارها في السنوات السابقة بوجه عام وإن انخفض معدل الإنفاق انخفاضاً طفيفاً، إذ بلغ معدل الإنفاق ٦٤٪ في عام ٢٠١٥ بينما بلغ ٦٩,١٪ في عام ٢٠١٤ و٦٥,٥٪ في عام ٢٠١٣. وسعيًا إلى تعجيل إنفاق الموارد الخارجة عن الميزانية وتسريع وتيرة تنفيذ الأنشطة الممولة منها، أُتخذت تدابير تضم مثلاً وضع تقديرات واقعية للأموال اللازمة لتمويل خطط العمل السنوية وتشديد الرقابة على استخدام المخصصات وإعادة برمجتها عند الاقتضاء. وقد زادت النفقات (باستثناء النفقات في البرازيل) بنسبة ٤٪ أي بمقدار ٦,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥، بيد أن مجموع النفقات (ومنها النفقات في البرازيل) انخفض بنسبة ٥,١٧٪ أي بمقدار ١١,٢ مليون دولار، إذ انخفض مجموع النفقات من ٢١٦,٦ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٠٥,٤ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض سعر الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (بنسبة ٤٣,٥٪ وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة). ونتيجة لذلك، ظلت النفقات بالريال البرازيلي مستقرة (زهاء ١١٥,٦ مليون ريال برازيلي) وأدّى الفرق في سعر الصرف مع ذلك إلى انخفاض قيمتها بالدولار الأمريكي.

الاعتمادات المالية المخصصة لخطط العمل الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بحسب البرامج الرئيسية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (الأموال المتاحة للاستخدام): المجموع: ٣٢١ مليون دولار



٤٤- وبلغ مجموع مخصصات البرامج الرئيسية الخمسة من الأموال الخارجة عن الميزانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما يعادل ٩٧,٥٪ من مجموع المخصصات السنوية في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية (٣١٣,١ مليون دولار من مجموع المخصصات السنوية البالغ ٣٢١ مليون دولار، ويعني هذا الأمر بقاء حصة البرامج الرئيسية من الموارد الخارجة عن الميزانية على حالها مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤). وتعادل حصة قطاع التربية من المخصصات الخارجة عن الميزانية ٤٨,١٪ من هذه المخصصات، ويليه قطاع الثقافة الذي يحصل على ٢٠,١٪ ثم قطاع العلوم الطبيعية الذي يحصل على ١٦,٥٪ ثم قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي يحصل على ٧,٣٪ وأخيراً قطاع الاتصال والمعلومات الذي يحصل على ٥,٤٪ من هذه المخصصات.

مقارنة بين بيانات عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٣
فيما يخص حجم الإنفاق بحسب القطاعات وخدمات الدعم



٤٥- وانخفض معدل إنفاق الأموال الخارجة عن الميزانية انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كان عليه في التاريخ ذاته في عام ٢٠١٤، إذ بلغ معدل الإنفاق ٦٤٪ في عام ٢٠١٥. وكان هناك اتجاه عام نحو الانخفاض في أموال الودائع البرازيلية الذاتية النفع بسبب انخفاض المساهمات الفعلية الواردة وتقلبات أسعار الصرف (الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي). وأثر هذا الأمر في عمليات الإنفاق في جميع القطاعات تقريباً.

٤٦- ويظهر الرسم البياني الوارد أعلاه، فيما يخص قطاع التربية، استقرار حجم الإنفاق في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٤ على الرغم من انخفاض نفقات المشاريع المتعلقة بالبرازيل، ويعود هذا الاستقرار إلى زيادة الإنفاق على بعض المشاريع الأخرى. وتضم هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر مشروع "توفير فرص الحصول على التعليم الجيد للمراهقين والشباب"، ومبادرة "التربية المتعلقة بالصحة وبفيروس نقص المناعة البشرية"، وبرنامج "بناء القدرات في مجال التعليم للجميع".

٤٧- ويظهر الرسم البياني، فيما يخص قطاع الثقافة، زيادة في النفقات في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤ على الرغم من انخفاض نفقات المشاريع المتعلقة بالبرازيل، وتعود هذه الزيادة إلى تنفيذ مشاريع جديدة. وتضم هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر مشروع " الفن من أجل الحياة: منهجية لتنمية وتعزيز المؤسسات الحرفية في قرى البنغال"، ومشروع "إحياء المؤسسات والمرافق الثقافية في بلدات البوسنة والهرسك المتضررة من الفيضانات"، ومشروع "تعزيز الحريات الأساسية عن طريق تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، ومبادرة "تنمية التراث والصناعات الاستخراجية في أفغانستان".

٤٨- ويظهر الرسم البياني، فيما يخص قطاع العلوم الطبيعية، انخفاضاً كبيراً في النفقات في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض نفقات أكاديمية العلوم للعالم النامي ونفقات مكتب اليونسكو في برازيليا. وينفذ القطاع مع ذلك مشاريع جديدة قد تؤدي إلى زيادة النفقات في المستقبل. ويعود انخفاض نفقات قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى إنهاء عدد من المشاريع فضلاً عن انخفاض نفقات المشاريع في البرازيل.

٤٩- ويظهر الرسم البياني، فيما يخص قطاع الاتصال والمعلومات، زيادة طفيفة في حجم الإنفاق في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٤، وتعود هذه الزيادة في المقام الأول إلى زيادة الإنفاق على مشروع الإذاعات المجتمعية في الكاميرون ومشروع دعم وسائل الإعلام في الأردن فضلاً عن جهود القطاع الرامية إلى تعزيز تنفيذ المشاريع.

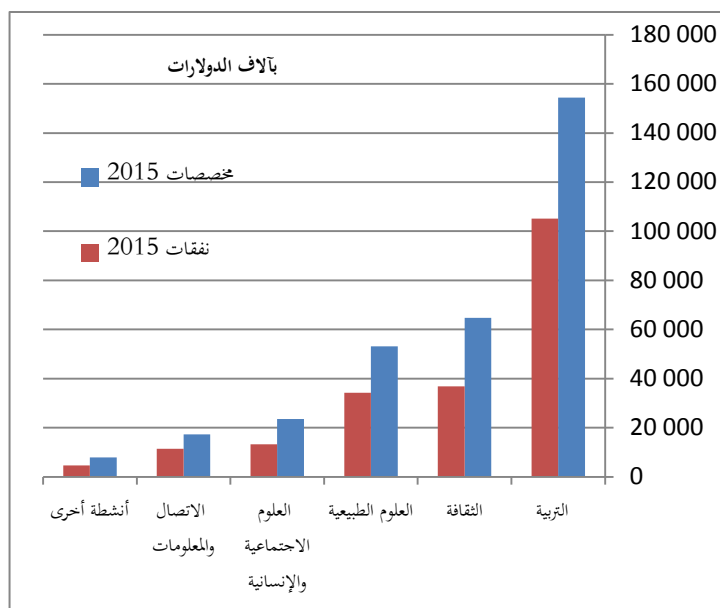
٥٠- وانخفضت نفقات الفئة المعنونة "أنشطة أخرى"، التي تشمل على خدمات الدعم ذات الطابع الداخلي (تعادل نفقاتها ٢,٢٪ من مجموع النفقات)، في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤ بسبب إنهاء مشاريع ممولة من صندوق الطوارئ في المقام الأول.

٥١- ويبيّن الرسم البياني الوارد أدناه المخصصات استناداً إلى خطط العمل السنوية للمشاريع البالغة قيمتها ٣٢١ مليون دولار أمريكي، وكذلك النفقات، بحسب القطاعات/الخدمات في عام ٢٠١٥. ويبيّن أيضاً بلوغ حجم الإنفاق ٢٠٥,٤ مليون دولار، ويعني هذا الأمر بلوغ معدل الإنفاق ٦٤٪ من المخصصات في عام ٢٠١٥ بينما بلغ ٦٩,١٪ في عام ٢٠١٤.

المخصصات والنفقات بحسب البرامج الرئيسية وخدمات الدعم

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

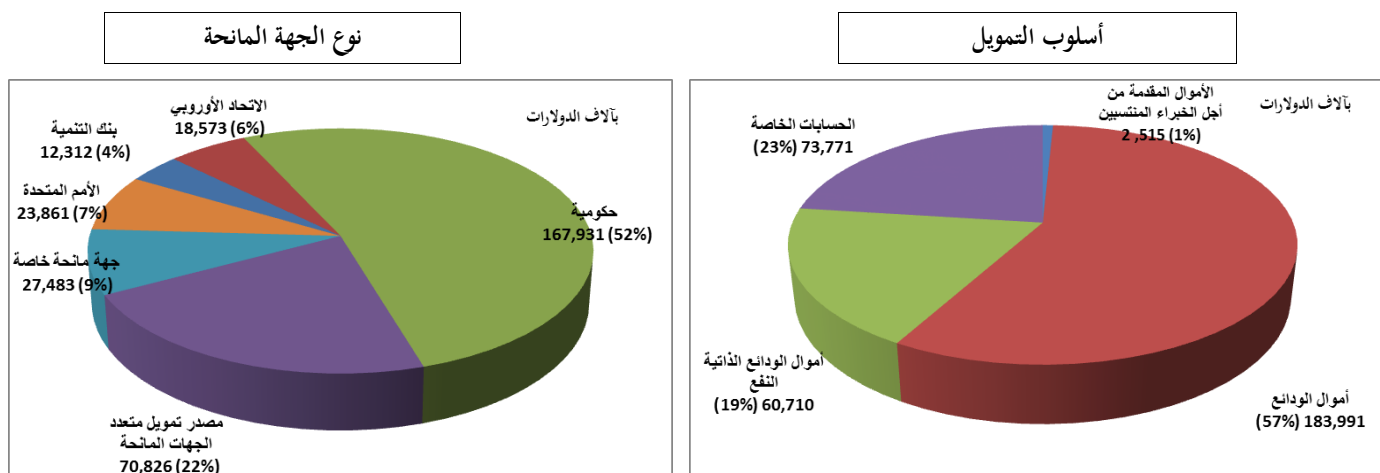
بآلاف الدولارات		
نفقات ٢٠١٥	مخصصات ٢٠١٥	القطاعات/الخدمات
105 167	154 459	التربية
36 770	64 670	العلوم الطبيعية
34 185	53 074	العلوم الاجتماعية والإنسانية
13 222	23 570	الثقافة
11 472	17 299	الاتصال والمعلومات
4 575	7 916	أنشطة أخرى
205 392	320 987	المجموع



٥٢- ويبين الرسمان البيانيان الواردان أدناه توزيع الاعتمادات المالية بحسب أسلوب التمويل ونوع الجهة المانحة. وفيما يخص جميع المشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، تمثل أموال الودائع الممنوحة للمنظمة القسم الأكبر (٥٧٪) من الأموال المستخدمة لتمويل هذه المشاريع، وتليها الأموال المستمدة من الحسابات الخاصة (٢٣٪) ثم أموال الودائع الذاتية النفع (١٩٪) ثم الأموال المقدمة من أجل الخبراء المنتسبين (١٪). وفيما يخص نوع الجهة المانحة، تمثل الأموال التي تقدمها الصناديق الحكومية نصف المساهمات الطوعية، وتليها الأموال المستمدة من مصادر التمويل المتعددة الجهات المانحة (٢٢٪)؛ وتمثل الأموال التي تقدمها الجهات المانحة الخاصة وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبنوك التنمية والاتحاد الأوروبي ٢٥٪ من مجموع المساهمات الطوعية.

المشاريع الممولة من خارج الميزانية بحسب أسلوب التمويل ونوع الجهة المانحة

(الاعتمادات المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)



(تشير عبارة "مصدر تمويل متعدد الجهات المانحة" إلى "الحسابات الخاصة")

٥٣- وتمثل المشاريع الممولة من أموال الودائع الخارجة عن الميزانية، والتي تفوق قيمة كل مشروع منها مليون دولار، زهاء ١٨٪ من مجموع المشاريع الممولة من أموال الودائع باستثناء المشاريع التي يتولى تنفيذها مكتب اليونسكو في برازيليا. وقد زاد عدد المشاريع العالية القيمة (أكثر من مليون دولار) مقارنة بما كان عليه في السابق، ولا سيّما في قطاع التربية (٤١٪ من مجموع المشاريع العالية القيمة) فالثقافة (٢٩٪) ثم العلوم (١٩٪). ولكن تبلغ نسبة المشاريع التي تفوق قيمة كل مشروع منها مليون دولار بالقياس إلى مجموع المشاريع الممولة من أموال الودائع في كل قطاع ٢٢٪ في قطاع الاتصال والمعلومات ويليها قطاع التربية (٢١٪) ثم قطاع الثقافة (١٦٪).

٥٤- ويتمثل ٤٨٪ من مجموع المشاريع الممولة من خارج الميزانية (التمويل من أموال الودائع) في مشاريع تقل قيمة كل مشروع منها عن ٢٥٠.٠٠٠ دولار، ولكن تمثل قيمتها الإجمالية ٦,٥٪ من مجموع المخصصات. وكثيراً ما تكون تكاليف المعاملات وأشكال الدعم التي تتطلبها هذه المشاريع أعلى نسبياً من تكاليف المعاملات وأشكال الدعم التي تتطلبها المشاريع العالية القيمة، وكثيراً ما تكون القدرة على استرداد التكاليف المتعلقة بالوقت الذي يخصصه الموظفون لهذه المشاريع المنخفضة القيمة محدودة. وقد زاد عدد المشاريع العالية القيمة عما كان عليه في السابق، وستواصل الجهود الرامية إلى تخفيض عدد المشاريع المنخفضة القيمة.

٥٥- وقد كان لهذه الجهود، فيما يخص استرداد التكاليف، آثار على المبالغ المستردة في إطار الميزنة الكاملة واسترداد التكاليف للتعويض عن الوقت الذي يخصصه الموظفون الذين تُمول وظائفهم من ميزانية البرنامج العادي للمشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية كما تبين الزيادة الكبيرة في المبالغ المستردة للتعويض عن وقت الموظفين خلال السنوات الخمس الماضية. فقد زادت المبالغ المستردة بنسبة سنوية مركبة قدرها ٦١,٤٪، إذ بلغ مجموعها ٢,٠٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥ - مقارنة بالمبالغ الضئيلة المستردة التي بلغ مجموعها ١٨٤.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٠. وبلغت نسبة المبالغ المستردة ١,٢٠٪ من مجموع الأموال المخصصة لتكاليف الموظفين في عام ٢٠١٥ بينما كانت النسبة المنشودة ٢٪. وتُبدل كل الجهود اللازمة لضمان إدراج تكاليف الموظفين في ميزانيات المشاريع الخارجة عن الميزانية في كل الحالات التي تنطبق عليها أحكام سياسة استرداد التكاليف من أجل بلوغ النسبة المنشودة في هذا المجال.

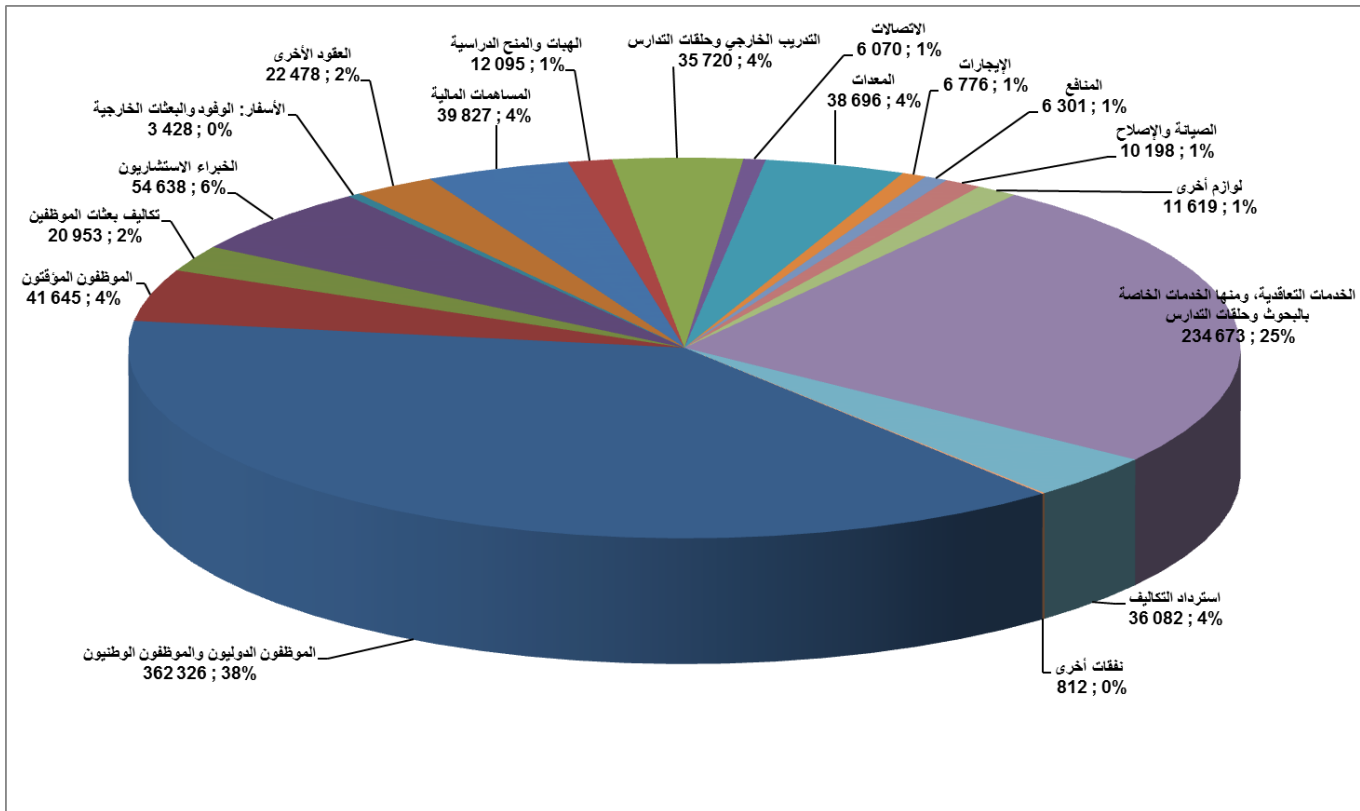
٥٦- وتعادل تكاليف دعم البرنامج والتكاليف المستردة، كما يبيّن الرسم البياني الوارد أدناه، ٤٪ من مجموع النفقات. ومن الجدير بالذكر أن التكاليف المباشرة الأخرى المستردة (مثل تكاليف الاتصالات) لم تُدرج في حسابات هذه الفئة نظراً لإدراجها مباشرة في تكاليف المشاريع.

٥٧- ويقدم الجدول ٤ الوارد في الوثيقة ١٩٩م/ت/٤ إعلام ٣ المزيد من المعلومات عن مخصصات ونفقات البرامج الممولة من خارج الميزانية بحسب مصدر التمويل. ويبين هذا الجدول أن أموال الودائع الممنوحة للمنظمة والأموال الواردة من مصادر التمويل الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة (ومنها الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء) تعادل نصف الاعتمادات والنفقات لعام ٢٠١٥.

زاي - تحليل مجموع النفقات (الممولة من موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية) بحسب فئات التكاليف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٨- يبين الرسم البياني التالي (بآلاف الدولارات الأمريكية) مجموع النفقات الممولة من موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية لفترة العامين بحسب فئات التكاليف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

بآلاف الدولارات



٥٩- ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الموظفين، التي تُعدّ أكبر عناصر التكاليف، انخفضت في عام ٢٠١٥ إلى ما يعادل ٣٨٪ من مجموع النفقات، بينما كانت تعادل ٣٩٪ من مجموع النفقات في نهاية عام ٢٠١٤. وتليها تكاليف الخدمات التعاقدية (٢٥٪) التي لم تتغير منذ عام ٢٠١٤، والتي تضم عمليات التعاقد لأغراض البحوث والمنشورات والأمن الميداني والترجمة والوثائق والإسهام في الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وانخفضت تكاليف اللوازم والمواد الاستهلاكية وتكاليف التشغيل من ١١٪ إلى ٩٪ في الفترة ذاتها، وتضم هذه التكاليف النفقات الخاصة بالاتصالات والمنافع والصيانة والإيجارات واللوازم والمعدات. وزادت عقود الموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين وغيرهم من ١٠٪ إلى ١٢٪، وزادت النفقات الخاصة بالمساهمات المالية من ٣,٨٪ إلى ٤,٣٪، بينما ظلت النفقات الخاصة بأسفار الموظفين (٢٪ من مجموع النفقات) والنفقات الخاصة بالتدريب الخارجي وحلقات التدارس (٤٪ من مجموع النفقات) على حالها تقريباً. وسعيًا إلى تيسير تصنيف التكاليف وإدراجها في الفئات الملائمة، وُضعت النفقات المتعلقة بدعم البرنامج واسترداد التكاليف في خانتين مستقلتين على الرغم من أنها لا تشكل فئة تكاليف مستقلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأخيراً،

يبيّن الجدول الوارد أدناه حجم النفقات الخاصة بفئات التكاليف الرئيسية الممولة من موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية.

النسبة (%)	الموارد الخارجة عن الميزانية	النسبة (%)	موارد البرنامج العادي	النفقات الممولة من موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
12%	52 594	59%	309 732	تكاليف الموظفين
15%	61 919	11%	56 842	الموظفون المؤقتون والخبراء الاستشاريون والعقود الأخرى
2%	10 534	2%	10 420	الأسفار: بعثات الموظفين
1%	2 338	0,2%	1 090	الأسفار: الوفود وبعثات الأفراد الخارجية
8%	35 142	10%	52 500	المساهمات المالية والهبات والتدريب الخارجي وحلقات التدارس
47%	198 613	7%	36 059	الخدمات التعاقدية
6%	24 760	11%	55 710	اللوازم والمواد الاستهلاكية وتكاليف التشغيل الأخرى
9%	36 082	-	-	استرداد التكاليف
100%	421 982	100%	522 354	المجموع

199 EX/4 Part II Corr.

١٩٧ م ت/٤ الجزء الثاني تصويب

باريس، ٢٤/٣/٢٠١٦
الأصل: إنجليزي

المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة



البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثاني

الوضع المالي للمنظمة في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧/م/٥) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حسابات غير مراجعة)، والتسويات المالية الناجمة عن الهبات والمساهمات الخاصة التي تم تلقيها،

وجداول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧/م/٥) المعتمدة)

الوضع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حسابات غير مراجعة)

(رقم ٥٦)

تصويب

تعديل الفقرة ٦ في الصفحة ٣ على النحو التالي:

٦ - ترد أيضاً في الملحق الثالث - باء للوثيقة ١٩٩ م ت/٤ إعلام ٣ قائمة إرشادية للمساهمات العينية التي قُدمت من أجل تنفيذ البرامج للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. أما قيمة المساهمات العينية من السلع والخدمات المقدمة لدعم العمليات والأنشطة المعتمدة دعماً مباشراً، فقد بلغت ١٦,٦ مليون دولار. وتتضمن هذه القائمة المساهمات العينية التي قُدمت في إطار أنشطة سفراء النوايا الحسنة في الفترة نفسها.

وقد بلغت قيمة المساهمات العينية التي قُدمت لتنفيذ البرامج ٣٨,٦ مليون دولار لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥.

طُبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه



199 EX/4 Part III

المجلس التنفيذي

الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

١٩٩ م ت/٤ الجزء الثالث

باريس، ٢٠١٦/٣/١٥
الأصل: إنجليزي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثالث

التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات (٢٠١٥)

الملخص

يتضمن الجزء الثالث من الوثيقة ١٩٩ م ت/٤ التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات
الصادر عام ٢٠١٥.



جدول المحتويات

الصفحة

١ أولاً - رسالة من المديرية العامة.
٢ ثانياً - رسالة من ريكا تروت، مستشارة شؤون الأخلاقيات.
٤ ثالثاً - تحديد مهمة المكتب.
٥ خامساً - الأنشطة والعمليات.
٥ ١ - التدريب.
٩ ٢ - الطلبات: المشورة والتوجيه والشكاوى.
١٤ ٣ - برنامج بيان المصالح والإقرار المالي.
١٧ ٤ - السياسة.
١٨ ٥ - المشاركة في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف.
١٨ سادساً - التحديات وسبل المضي قدماً.
٢٠ سابعاً - الخاتمة.
٢٠ ثامناً - القرار المقترح.

الملحق

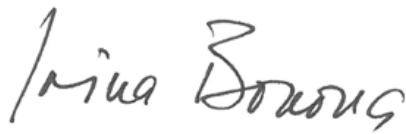
أولاً - رسالة من المديرية العامة

إذ ننظر إلى السنة الفائتة المليئة بالتحديات نتيجة تفاقم التعصب والتطرف في العالم، نلاحظ أن عام ٢٠١٥ شهد أيضاً ظهور مشروع إنساني بحق هو الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، لا بدّ من تسليط الضوء، أكثر من أي وقت مضى، على الرسالة التي تحملها منظمة اليونسكو. إن القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والكفاءة المهنية واحترام التنوع هي ركن أساسي من عمل اليونسكو ولن تحجبها التحديات التي نواجهها اليوم في تنفيذ مهامنا متحدّين الصعاب. وتعكف اليونسكو على توظيف أولئك الذين ينقلون هذه القيم لأنهم يشكلون عاملاً حيوياً في تطبيقها، ومن هنا، وبصفتي المديرية العامة لمنظمة اليونسكو، ما زلت ملتزمة بضمان رفاه موظفي اليونسكو كافة.

ويؤدي مكتب الأخلاقيات دوراً استشارياً رئيسياً لتحقيق هذه الغاية. فبضمان تقديم المشورة والتوجيه اللازمين إلى الموظفين نضمن تغلغل المعايير الأخلاقية التي تعتمدها المنظمة في صلب أعمالنا اليومية ومساهمتها بحملها في تحقيق رفاه الزملاء داخل المنظمة. وتنشأ عن ذلك بيئة عمل تثمن قيم الاحترام والكفاءة المهنية وتنشدها.

وقد أتى الاستثمار الكبير الذي أجره مكتب الأخلاقيات في التدريب هذه السنة ثماره. فقد أبدى الموظفون اهتماماً جديداً بتعلم تطبيق المعايير الأخلاقية في الحالات العملية. وصحيح أن الانتقال من التنظير إلى التطبيق ليس بالأمر اليسير، إلا أنه بفضل التوجيه والدعم المتوافرين يمكن معالجة المشاكل المطروحة والتغلب عليها بثقة أكبر. إن أهمية عمل مكتب الأخلاقيات فيما يخص توفير خدمة سرية لمن يطلبها معروفة ومدعومة بشكل واضح.

ولا بدّ من أن نحمل جميعاً على عاتقنا بلا كلل أو ملل مسؤولية إحلال ثقافة قوامها الأخلاقيات في اليونسكو لضمان إبقاء الأخلاقيات في طليعة العمل الذي نقوم به في هذه المنظمة.



إيرينا بوكوفا

ثانياً - رسالة من ريكا تروت، مستشارة شؤون الأخلاقيات

أثَّق هذه السنة على تقديم التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات إلى المجلس التنفيذي خلال دورته الربيعية مما يتيح لي فرصة تقييم جميع الإنجازات المحرزة السنة الماضية إذ إن الأحداث ما زالت حاضرة تماماً في ذهني. وعندما قرأت التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، تذكّرت أن هدي الأول كان إبراز صورة مكتب الأخلاقيات بوصفه مورداً حيويّاً لجميع الزملاء أياً كانت رتبتهم أو مكان عملهم.

ومن أجل التقدم في تحقيق هذا الهدف، نظرنا خلال الدورة الربيعية بعين ناقدة في مواد التدريب المتاحة في مجال الأخلاقيات ومكافحة المضايقة، فأدخلنا تعديلات كثيرة. ثم اعتمدنا جدولاً زمنياً طموحاً لإيفاد بعثات ميدانية هدفها توفير التدريب للموظفين في جميع أنحاء العالم وقد سرّنا حقاً الانفتاح الذي أبداه الموظفون وآراؤهم الإيجابية على الدورات التدريبية الموفرة. وأدركنا أيضاً أن توفير التدريب لكبار المديرين أمر في غاية الأهمية لضمان اتساق النهج المتبع في أعلى الهرم فبدأنا بإعداد دورة تدريبية تستهدف بوجه خاص قادة اليونسكو. فنُظمت دورة تدريبية على الإدارة الأخلاقية حضرها ٢٩ من القادة في هذا المجال ورحّب الجميع بهذه الدورة التي اعتُبرت مبادرة رشيدة لتقريب المقر من الميدان.

ولم يتم إهمال الموظفين العاملين في المقر إذ أعدنا تنظيم التدريب الإلزامي بشأن الأخلاقيات الموفر داخل المنظمة وتمكّنا من توفير التدريب لجميع الموظفين الجدد في عام ٢٠١٥. ومما يبعث على التفاؤل أن هذا التدريب الذي أبدت بشأنه بعض التحفظات أول الأمر في مستهل عام ٢٠١٥ بات اليوم مطلوباً لدرجة أن الدورتين التدريبيتين المفتوحتين اللتين نظمتنا في مستهل عام ٢٠١٦ عجّتا بالمشاركين في غضون ٤٨ ساعة!

وزاد الطلب على ذلك أيضاً في عام ٢٠١٥ بفعل زيادة المعرفة والاهتمام بالمعايير الأخلاقية المطبقة في اليونسكو. وقد علمنا من المعلومات التي بلغتنا أن مكتب الأخلاقيات يحظى بتقدير كبير لنزاهته وحفاظه على سرية معلوماته، ويعتبر الموظفون عموماً أنهم يتلقون نصائح وإرشادات صادقة. كما توطّدت العلاقات المثمرة مع الزملاء في فريق كبار الموظفين الإداريين واتحادات الموظفين بفضل حوارات مفتوحة هدفها العثور على الحلول الأنسب للمنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، دخل برنامج الإقرار المالي عامه الثاني فعملنا على تحسينه باستحداث نظام يتيح تقديم الطلبات إلكترونياً. ورأى المشاركون أن هذا النظام أنسب للزملاء من النظام السابق الذي كان يستخدم الوسائل الورقية وأُخذت داخل البرنامج تدابير مهمة متعلقة بالأمن والسرية من أجل كسب ثقة المشاركين على هذا الصعيد.

ولكننا لم نوفّق في كل ما عقدنا العزم على إنجازه. فمع الأسف، لم نتمكن من إعداد وحدات التعلم بالوسائل الإلكترونية، التي عزمنا على إعدادها، بسبب النقص في الموارد البشرية والمالية. وعلى نحو مماثل، شعرنا بالإحباط من عدم تحقيق ما قررناه فيما يخص وضع الصيغة النهائية للسياسة الخاصة بالتعامل مع الهدايا لأنه كان لا بدّ من تنسيق بعض الأحكام القانونية لهذا الغرض ولم يكن ذلك ممكناً في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من ذلك، أشعر بالارتياح مما أنجزناه السنة الماضية عندما أقيّم ما فعلناه. فقد تحقّق الهدف الرئيسي الذي أردنا تحقيقه في عام ٢٠١٥، ونتطلع إلى تنفيذ مهامنا مجدداً في عام ٢٠١٦ بنشاط متجدد.

ريكا تروت

ثالثاً - تحديد مهمة المكتب

- ١ - يتولى مكتب الأخلاقيات مسؤولية إسداء المشورة على نحو سري إلى المنظمة وجميع موظفيها في مجال الأخلاقيات وقواعد السلوك. ويقوم بتعزيز الوعي الأخلاقي عن طريق التدريب والتواصل ووضع السياسات وإقامة الصلات؛ ويسعى إلى تسوية الادعاءات المتعلقة بسلوكيات غير أخلاقية أو تجاوزات.
- ٢ - ويُعد مكتب الأخلاقيات مستقلاً عن جميع قطاعات البرنامج وقطاعات الدعم وغير ذلك من المرافق المركزية، ويخضع لسلطة المديرية العامة مباشرةً. وإذا كان هناك ادعاء يستهدف المديرية العامة، على مكتب الأخلاقيات أن يجيل القضية إلى المجلس التنفيذي لليونسكو.

رابعاً - لمحة عن مكتب الأخلاقيات

١ - مقدمة

- ٣ - ما انفك مكتب الأخلاقيات يتطور منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩، وقد بات مكوناً أساسياً من الخدمات التي تقدمها اليونسكو لتسوية الشكاوى المقدمة وتعزيز الامتثال للمعايير الأخلاقية المعتمدة في المنظمة.
- ٤ - وكان النهج الذي اعتمده مكتب الأخلاقيات، منذ إنشائه، لتعزيز ثقافة الأخلاقيات في اليونسكو، نهجاً وقائياً أكثر منه عقابياً. فبدلاً باعتماد استراتيجية شاملة للاتصال والتوعية ترمي إلى توعية موظفي اليونسكو بقواعد السلوك المعتمدة في اليونسكو وبالمخاطر الشخصية والمهنية وتلك المسيئة للسمعة التي قد تطرأ في حال عدم احترام هذه القواعد، وصولاً إلى تنفيذ سياسة تحمي الذين يكشفون النقاب عن السلوكيات غير الأخلاقية، يفتخر مكتب الأخلاقيات بتسليط الضوء على التقدم المحرز منذ إنشائه.
- ٥ - وإثر تعيين المستشارة الجديدة لشؤون الأخلاقيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعيد تنظيم الدورات التدريبية، وهي مهمة جداً لبرنامج التوعية، وقد زاد، كما كان متوقعاً، عدد الطلبات المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات لأنه جرى توعية الموظفين مجدداً بهذه القضايا ولأنهم كانوا واثقين من تلقيهم مشورة مستقلة تقوم على كفاءة مهنية ومن إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا لزم الأمر على مستوى ملائم ودون خوف من الأعمال الانتقامية.

٢ - القيم الأخلاقية الأساسية

- ٦ - من المهم التذكير بالأسس المتعلقة بالأخلاقيات. فالأخلاقيات تشير إلى المفاهيم الرئيسية والمبادئ الأساسية للسلوك البشري اللائق. وعلى مستوى المنظمة، تعتمد الأخلاقيات على ثلاث قيم أساسية هي: النزاهة والكفاءة المهنية واحترام التنوع.

٧ - وتُعتبر النزاهة قيمة أساسية في جميع نواحي حياتنا المهنية والشخصية. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الولاء والحياد والعدل والصدق.

٨ - ويجب التحلي بدرجة عالية من الكفاءة المهنية لتولي مهامنا في اليونسكو. فينبغي أن نفتخر بالعمل الذي نضطلع به، وأن نصل إلى أعلى درجات الكفاءة، وأن نعمل بضمير وفعالية لتحقيق الأهداف والالتزامات، وأن تكون الأهداف المهنية هي حافظنا للعمل بدلا من المصالح الشخصية.

٩ - وأخيراً، إننا نفتخر بالتنوع الذي تتسم به مجموعة زملائنا إذ تضمّ أشخاصاً ينتمون إلى خلفيات وثقافات مختلفة ويتمتعون بخبرات متعددة. وينبغي أن نتمسك بهذا التنوع وأن نعتبره ميزة من الميزات. وينبغي أن نتمكن من العمل بصورة بناءة مع أشخاص من جميع الخلفيات وأن نختبر افتراضاتنا وأن نتجنب الأحكام المسبقة وألا نبدي أي تمييز ضدّ أي فرد أو مجموعة.

خامساً - الأنشطة والعمليات

١ - التدريب

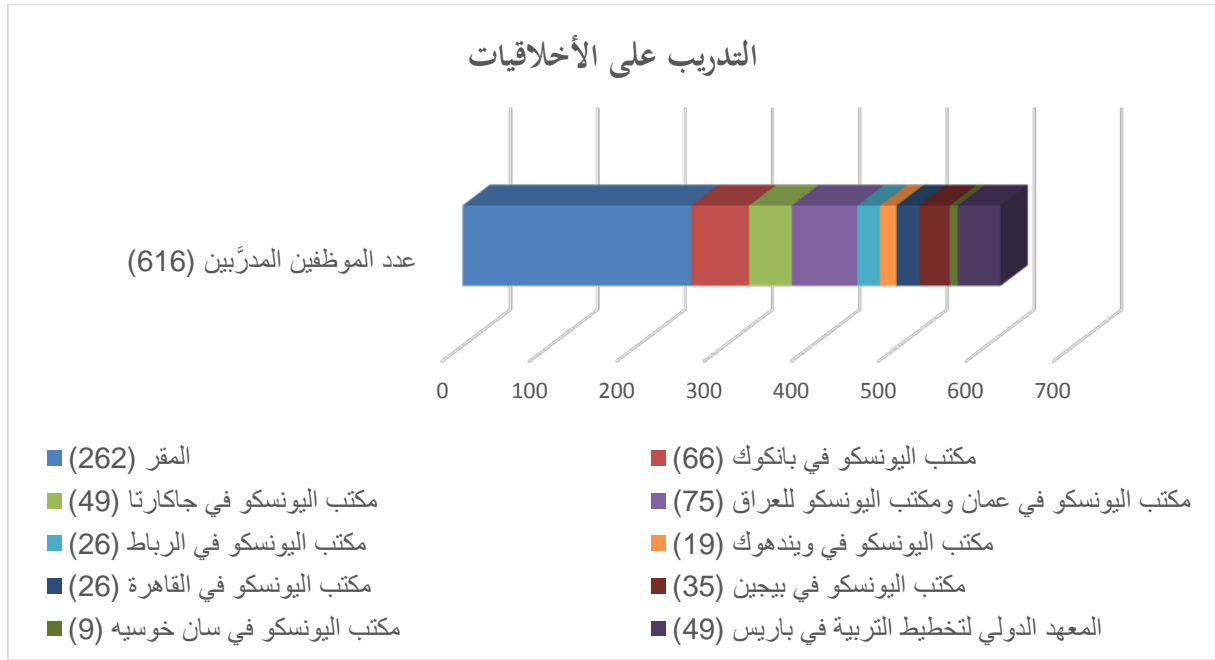
١٠- يُعتبر التثقيف عنصراً أساسياً لبناء ثقافة قوامها الأخلاقيات في اليونسكو. فكيف يمكن أن يُطلب من الموظفين الالتزام بالمعايير الأخلاقية لليونسكو إن كانوا يجهلونها؟ وقد اعتبر مكتب الأخلاقيات منذ إنشائه أن القيام بتوعية الموظفين وبإذكاء الوعي الأخلاقي هو أفضل السبل لبلوغ هذا الهدف. ولهذا السبب قام مكتب الأخلاقيات بوضع وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية المحددة التي ترمي إلى تمكين جميع الموظفين من فهم حقوقهم والتزاماتهم ومن اتخاذ القرارات بطريقة أخلاقية.

١١- وقد نظّم مكتب الأخلاقيات دورة تدريبية أساسية على الأخلاقيات بطريقة تراعي احتياجات اليونسكو تحديداً، ويتضمن هذا التدريب عناصر ينفرد بها دون سائر الدورات التدريبية الموفرة في المنظمات الدولية الأخرى. فأولاً، تجدر الإشارة إلى أن التدريب يعتمد أسلوب التعلم وجهاً لوجه وأن مكتب الأخلاقيات هو الذي يتولى مباشرة إعداد وتنفيذه. وكان هذا الاختيار مقصوداً إذ اتضح أن موضوع الأخلاقيات أثار العديد من المناقشات وأبرز اختلافات كثيرة من حيث مقارنة هذا الموضوع. ونادراً ما تكون الإجابة على القضايا المرتبطة بالأخلاقيات بمجرد "نعم" أو "لا"، فالتوصّل إلى حلول تحترم الأخلاقيات دون أن تخلو من طابع عملي يستدعي مناقشة قضايا تكون عادة دقيقة وحساسة وتتعلق بالحياة المهنية اليومية لكل موظف. ويتيح أيضاً هذا النهج التعاوني لمكتب الأخلاقيات جسّ "النبض الأخلاقي" في مكاتب اليونسكو المنتشرة في العالم، من أجل معالجة شواغل الموظفين على أفضل وجه وموافاة القادة بالمعلومات الملائمة في هذا المجال لتيسير التغيير.

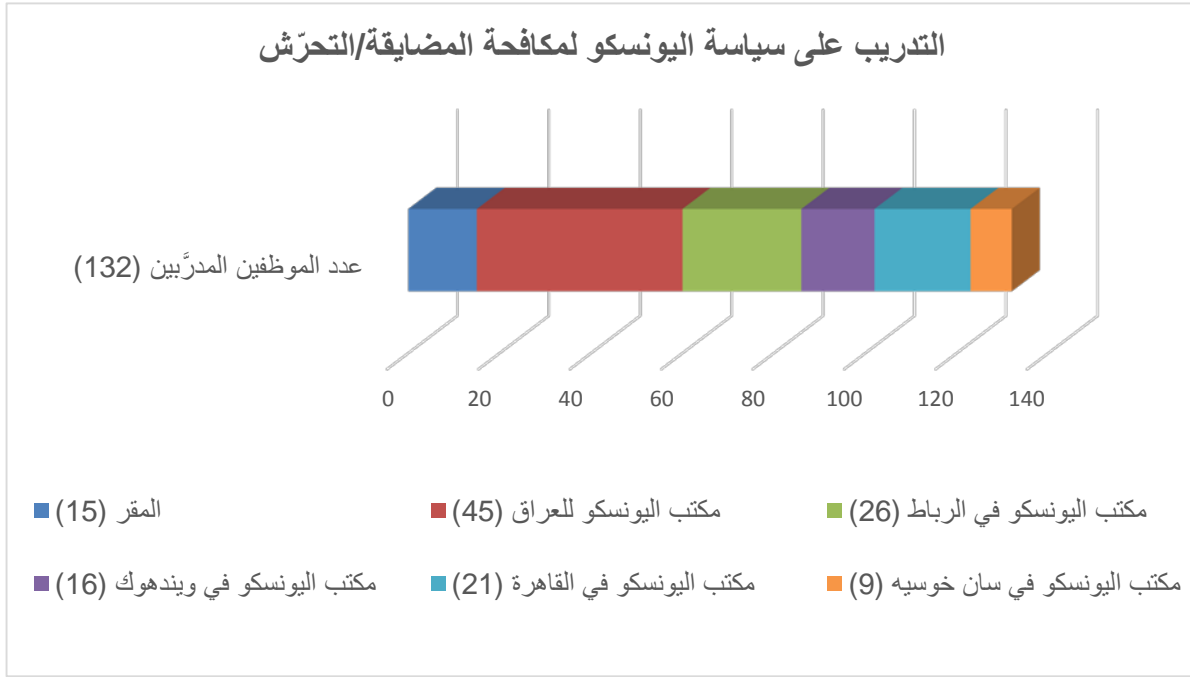
١٢- ومن نقاط القوة الأخرى التي يتسم بها هذا التدريب طابعه الإلزامي لجميع فئات الموظفين بمعزل عن ترتيباتهم التعاقدية وسواء أكانوا يعملون في المقر أم في المكاتب الميدانية. وقد اعتمد هذا النهج للتشجيع على وضع معايير موحدة تحدّد السلوك الأخلاقي في منظمة اليونسكو برمتها، وإقرار حق جميع الموظفين في أن يُعاملوا بطريقة أخلاقية بمن فيهم الموظفون الذين يعملون في المنظمة بصورة مؤقتة، وذلك حرصاً على النهوض بالمعايير الأخلاقية لليونسكو.

١٣- وكما ذكر آنفاً، مهّد تعيين مستشارة لشؤون الأخلاقيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لعودة التدريب المتعلق بالأخلاقيات. ونظراً إلى ضآلة الموارد المالية المخصصة لمكتب الأخلاقيات (التي تقل نسبتها عن ١٠,١٠% من الميزانية العادية لليونسكو لفترة العامين) وكثرة الموظفين الذين لم يتلقوا التدريب الإلزامي (الفصل ٥ من الباب الأول من برنامج وميزانية اليونسكو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧)، تقرّر أن يتم التركيز أولاً على تدريب الموظفين الجدد في المقر. فخضعت المواد المعدّة للتدريب الأساسي المتعلق بالأخلاقيات للمراجعة والتحديث، ونُظمت الدورة التدريبية ٩ مرات في عام ٢٠١٥ وأُرسلت الدعوات إلى جميع الموظفين الجدد عن طريق الموظفين الإداريين في القطاعات الخاصة بهم. ومع الأسف، كانت معدلات الحضور في الدورات الأولى منخفضة إلى حدّ غير مقبول وما كان محبباً للآمال أن العديد من الموظفين لم يقوموا من باب اللياقة بالإبلاغ مقدماً عن تغييرهم (فكانت معدلات الحضور في أول الأمر على النحو التالي: ٦٥% للقطاعات غير البرنامجية وقطاع الثقافة، و ٥٥% لقطاع العلوم، و ٧٨% لقطاع التربية، و ٤٢% لقطاع الاتصال والمعلومات، و ٨٨% لقطاع العلوم الاجتماعية والبشرية). فلو عُرف ذلك مقدماً، لأمكن بالتأكيد خفض عدد الدورات التدريبية وتخصيص الموارد الشحيحة لأغراض أخرى. وسعيًا إلى معالجة هذه المسألة، تم الاتصال بأعضاء فريق كبار الموظفين الإداريين الذين أوضحوا، كلّ لفريقه الخاص، توقعاتهم في هذا الصدد، فتحسّنت معدلات الحضور في الدورات التدريبية اللاحقة. وفي المجموع، حضر ٢٦٢ موظفاً في المقر دورة تدريبية متعلقة بالأخلاقيات في عام ٢٠١٥، وكانت نسبة المشاركين الذين قالوا إنهم سينصحون زملاءهم بحضور الدورة نسبة مرضية بلغت ٧٨,٤%. وعلى وجه الخصوص، أعرب عدد كبير من المشاركين عن ارتياحهم للقرار القاضي بتوفير هذا التدريب لجميع الموظفين، مشيرين إلى أنهم يشعرون أن هذا الأمر ينمّي الشعور بالعمل "كفريق واحد" ولا سيما في هذه الفترة التي يزداد فيها عدد الزملاء المستخدمين بصورة مؤقتة. كما أوصى الكثيرون بعقد الدورات بمزيد من الانتظام وبأن توفّر أيضاً دورات تجديدية للموظفين العاملين منذ فترة أطول. وستؤخذ هذه المعلومات المفيدة في الاعتبار خلال عام ٢٠١٦.

١٤- أما توفير التدريب في المكاتب الميدانية، التي تعطي عادةً الانطباع بأنها الأوج إليه بسبب اعتمادها على عدد أكبر من الموظفين الجدد مقارنة باليونسكو، فقد شكّل تحدياً بسبب ترتيب المكاتب من حيث الأولوية وفقاً لاحتياجاتها وقدرتها على تمويل نفسها بنفسها (ولو جزئياً). وفي هذا الصدد، تلقى ما مجموعه ٣٠٥ موظفين في ٨ مكاتب ميدانية التدريب الأساسي المتعلق بالأخلاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، خضع ٤٩ موظفاً من المعهد الدولي لتخطيط التربية في باريس لهذا التدريب يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.



١٥- ولما كانت المسائل المتعلقة بالمضايقة تشكل غالبية الشكاوى التي تلقاها مكتب الأخلاقيات في السنوات الماضية، أعيد تنظيم الدورة التدريبية المتعلقة بسياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش في عام ٢٠١٥ من أجل توعية موظفي اليونسكو، الرؤساء منهم والمرؤوسون، لتمكينهم من التعرف على مظاهر المضايقة وتمييزها عن الأشكال الأخرى التي قد تتخذها إساءة السلوك وعن مظاهر التفاعل المشروعة، ومن معرفة كيفية التصرف عند التعرض لأي شكل من أشكال المضايقة. وبالإضافة إلى مراجعة مواد التدريب المتاحة، تم في هذا الشأن تدريب ١٥ موظفاً في المقر و١١٧ موظفاً في المكاتب الميدانية. ويجدر التذكير هنا بأن هذه الدورات التدريبية الموفرة في المكاتب الميدانية نُظمت بفضل الدعم المالي الذي قدمته مكاتب اليونسكو في الرباط وويندهوك والقاهرة وسان خوسيه ومكتب اليونسكو للعراق. وكان رأي المشاركين إيجابياً للغاية فأعلن ٩٠٪ منهم تقريباً أنهم سيوصون زملاءهم بحضور الدورة.



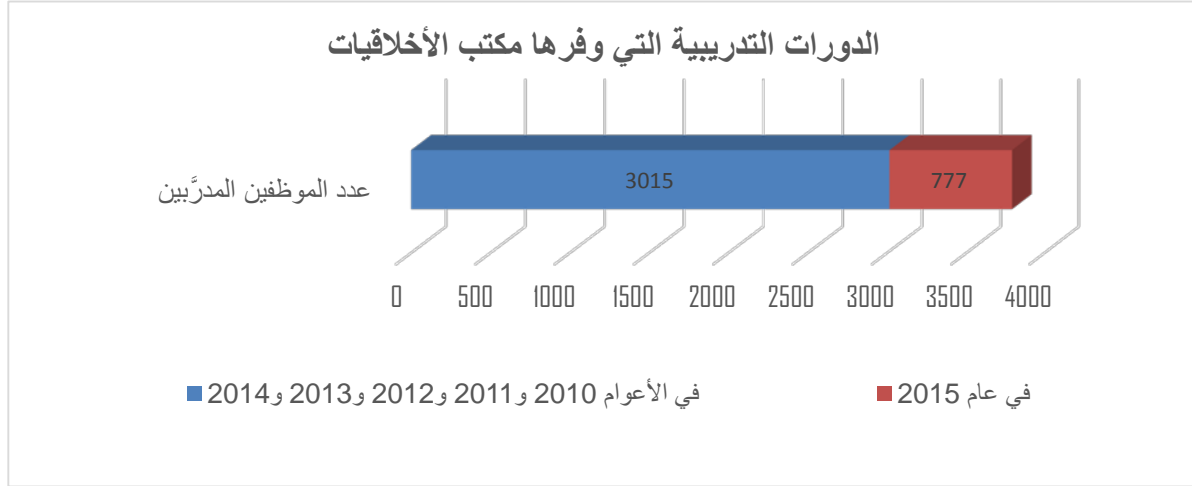
١٦- وبالإضافة إلى ذلك، استهلّ مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٥ برنامجاً تدريبياً ثالثاً، مستهدفاً هذه المرة الموظفين الذين يشغلون مناصب عليا تحديداً. وقام هذا التدريب المكثف على الريادة الأخلاقية، الذي دام يومين، بتفصيل المسؤوليات والأعمال المطلوبة من المديرين وقدم دعماً عملياً لترسيخ المعايير الأخلاقية في عمل الأفرقة.

١٧- أما الأسباب التي تبرّر استثمار موارد ثمينة لإعداد هذا البرنامج فكانت مدعومة بأدلة دامغة تبين فعالية هذه المبادرة. وعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسة الاستقصائية التي طلبتها شركة "برايس واتر هاوس كوبرز" (PricewaterhouseCoopers) في عام ٢٠١٣ (الروح السائدة في أعلى الهرم التراتبي - تحويل الأقوال إلى أفعال) أن الجييين (مجموعة من الأفراد المقيمين في المملكة المتحدة الذين يتولون مسؤولية إدارة المخاطر التي تواجهها منظماتهم فيما يتعلق بالاحتيال والفساد والنزاهة) كانوا متفقين بشكل عام على أن الروح السائدة في أعلى الهرم التراتبي مهمة جداً لتشجيع النزاهة الأخلاقية في العمل وصونها. وبالفعل، كان ٩٠٪ تقريباً من الجييين على الاستقصاء متفقين على أن الروح السائدة في أعلى الهرم التراتبي لها أهمية حاسمة في التخفيف بصورة فعالة من مخاطر الاحتيال والفساد والسلوك غير الأخلاقي التي قد تتعرض لها منظماتهم.

١٨- وبفضل الدعم المالي الذي قدمه مكتب اليونسكو في جاكارتا ومكتب اليونسكو للعراق، تلقى ١٨ مديراً في منطقة آسيا والمحيط الهادي و ١١ مديراً في منطقة الدول العربية التدريب على الريادة الأخلاقية. وكان مديرو رؤساء المكاتب الميدانية، فضلاً عن الموظفين المسؤولين، من بين المديرين الذين حضروا هذه الدورات.

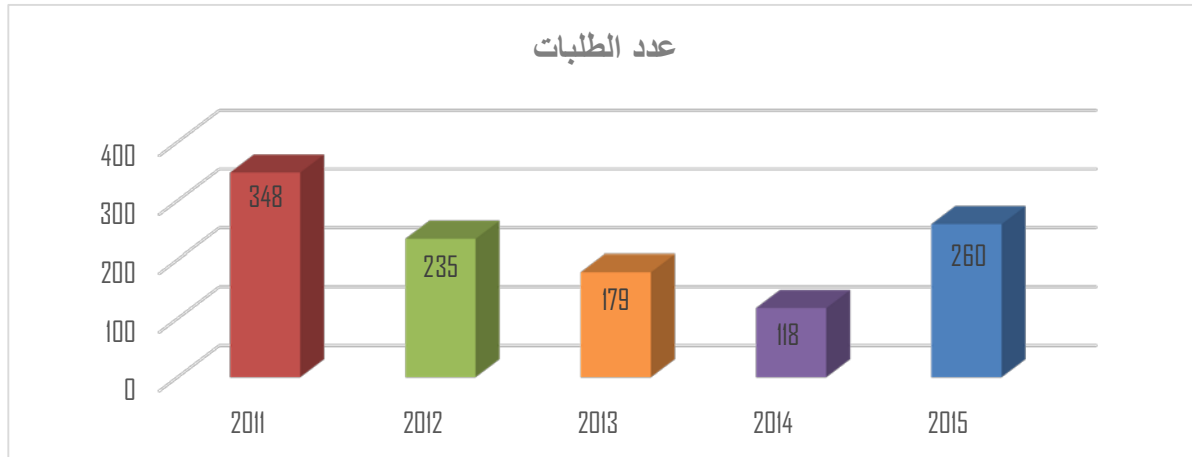
١٩- وفي المقرّ، حال مع الأسف الانشغال التام لبعض أعضاء فريق كبار الموظفين الإداريين دون توفير التدريب على الإدارة الأخلاقية للفريق في عام ٢٠١٥ رغم الدعم الذي حظيت به هذه المبادرة. ولكن تم الالتزام بحضور التدريب في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٠- وفي الختام، وخلال السنة التقييمية ٢٠١٥، حضر ٧٧٧ موظفاً الدورات التدريبية التي أعدها ووفرها مكتب الأخلاقيات. وبالتالي، فقد بلغ إجمالي عدد الموظفين المدربين منذ عام ٢٠١٠ على يد المكتب، في المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد، ٣٧٩٢ موظفاً.



٢ - الطلبات: المشورة والتوجيه والشكاوى

٢١- أجاب مكتب الأخلاقيات على ما مجموعه ٢٦٠ طلباً خلال السنة التقييمية ٢٠١٥. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في عدد الطلبات المقدمة مقارنة بعام ٢٠١٤ (١١٨ طلباً) وأيضاً بعام ٢٠١٣ (١٧٩ طلباً) وعام ٢٠١٢ (٢٣٥ طلباً).

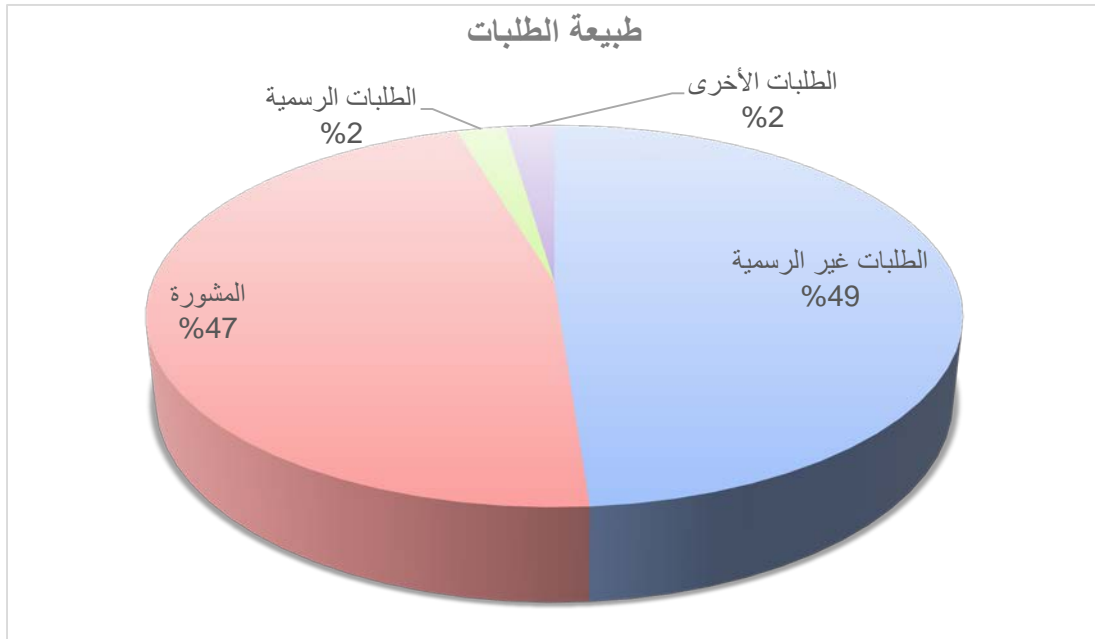


٢٢- وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى تعيين المستشارية الجديدة لشؤون الأخلاقيات، التي أتاحت ضخ موارد مهمة في المكتب مما أدى إلى إحياء أنشطة التوعية. واستهدفت الدورات التدريبية الموفرة خلال عام ٢٠١٥ في المقر توعية موظفي اليونسكو بدور مكتب الأخلاقيات وباستعداده لمعالجة الطلبات المقدمة. وكما ذكر في الفقرات السابقة، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من المكاتب الميدانية تمكّن من توفير الدعم المالي للبعثات التدريبية التي أوفدها مكتب الأخلاقيات، ولم تقتصر هذه البعثات على توفير التدريب فقد أتيحت أيضاً للموظفين فرصة استشارة مكتب الأخلاقيات بصفة سرية،

واغتتم الموظفون هذه الفرصة في جميع المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها. وبلغ إجمالي عدد المشاورات المباشرة التي أجريت مع موظفين في المكاتب الميدانية ٤٩ مقابلة في عام ٢٠١٥.

(أ) طبيعة الطلبات

٢٣- كان نصف الطلبات المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات والبالغ عددها ٢٦٠ طلباً طلبات غير رسمية وهذا يعني أن الموظف يطلب بصورة غير رسمية اتخاذ إجراءات أو التدخل في قضية مرتبطة بالأخلاقيات ومتعلقة بموظف آخر. أما النصف الآخر المتبقي من الطلبات فيتضمن الطلبات التي تُلمس فيها المشورة أو التوجيه بشأن طريقة التعامل مع قضية مرتبطة بالأخلاقيات والتي لا يُطلب فيها من مكتب الأخلاقيات التدخل. ولا تشكل الشكاوى الرسمية سوى ٢٪ من الطلبات (أي عندما تقدّم شكوى رسمية ضد موظف آخر على أمل أن تتخذ المنظمة الإجراء اللازم فيها كالتحقيق في القضية مثلاً). وأخيراً، فإن النسبة المتبقية من الطلبات والبالغة ٢٪ تشير إلى فئة "الطلبات الأخرى" وتتعلق باتصالات الأفراد الذين لا يعملون في المنظمة والذين يختارون مع ذلك الاتصال بمكتب الأخلاقيات لطلب المشورة أو التشكي من وضع لا يتعلق بقضية مرتبطة بالأخلاقيات.



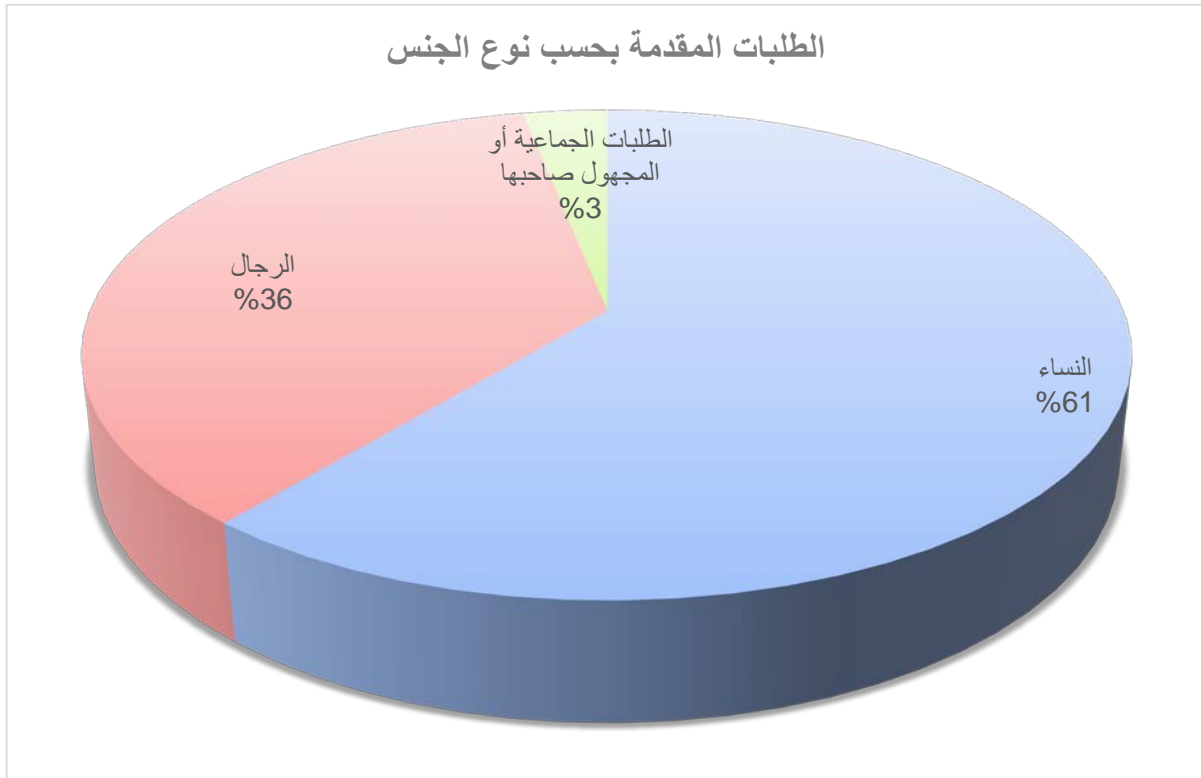
٢٤- وتبيّن هذه الأرقام أن غالبية موظفي المنظمة لا يتصلون بمكتب الأخلاقيات بنية التقاضي. وبالفعل، فإن غالبيتهم لا ينوون تقديم شكوى رسمية ضد زميل بل الخروج بحلّ لمشكلة يواجهونها ويحتاجون فيها إلى المشورة والتوجيه. وهذا يتماشى أيضاً مع هدف مكتب الأخلاقيات بوصفه أداة يلجأ إليها الموظفون للنظر في الخيارات المتاحة وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها في مكان عملهم.

(ب) الطلبات بحسب نوع الجنس، والطلبات المجهول صاحبها

٢٥- أجرت النساء أكثر من نصف الاتصالات كما هو الحال في كل عام. وينبغي ربط هذه الظاهرة، عند النظر فيها، بكون عدد النساء الموجودات في موقع المرؤوس في المنظمة أكبر من عدد الرجال.

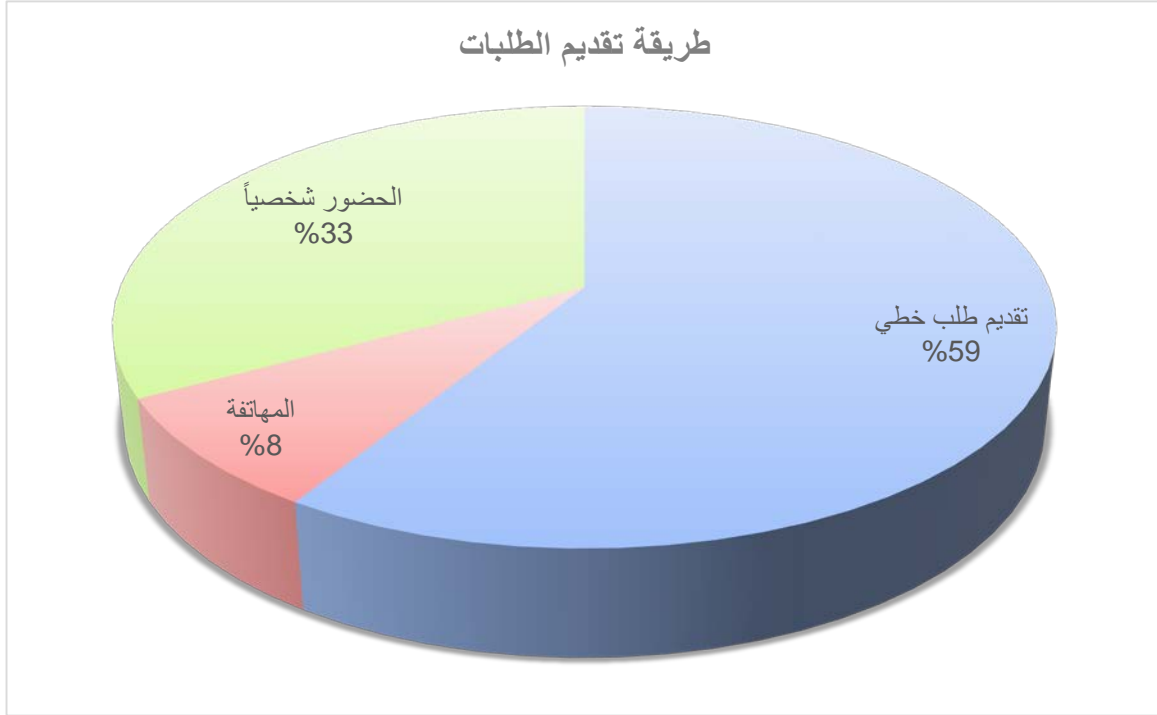
٢٦- وهناك أيضاً عدد من الطلبات التي تقدّم جماعياً، فيكون أصحابها إما مجموعة من الموظفين أو مصادر غير معروفة أو مجهولة. ويأخذ مكتب الأخلاقيات هذه التبليغات على محمل الجد بحجة أن التكتّم على هوية أصحابها هو، إضافة إلى سياسة حماية "المبلّغين" القائمة، السبيل الأمثل لحماية المعنّين من الأعمال الانتقامية. بيد أن طريقة التبليغ هذه تنطوي على بعض التحديات إذ يتعذر في غالبية الأحيان الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التبليغ، كما أن هذا النوع من المبادرات يثير اعتراضات خوفاً من أن يؤدي إلى تكاثر التبليغات الكيدية.

٢٧- والجدير بالذكر في هذا الصدد أن مكتب الأخلاقيات نشر على صفحته في شبكة الإنترنت الداخلية، في أواخر عام ٢٠١٤، استمارة للتبليغ السري عبر الإنترنت. فوفقاً لسياسة حماية "المبلّغين" القائمة، يحتفظ الموظفون بحقهم في زيارة مكتب الأخلاقيات وفي التبليغ شخصياً أو عن طريق الهاتف، وتوفّر لهم استمارة التبليغ عبر الإنترنت وسيلة إضافية آمنة وسرية لتقدم الادعاءات مع إمكانية حجب هوية مقدمها. ويبيّن العدد المتدني نسبياً لاستمارات التبليغ المقدّمة عبر الإنترنت (١٠ استمارات منذ نشرها علماً بأن غالبية أصحابها يفصحون عن هويتهم) أن هذه المبادرة لم تولّد موجة من الشكاوى الكيدية المجهول صاحبها كما كان يتوقعه البعض، وإنما يدلّ على أن أصحاب الشكاوى يثقون بقدره مكتب الأخلاقيات على تناول شكاواهم ومطالبهم مع احترام حساسيتها وطابعها السري.



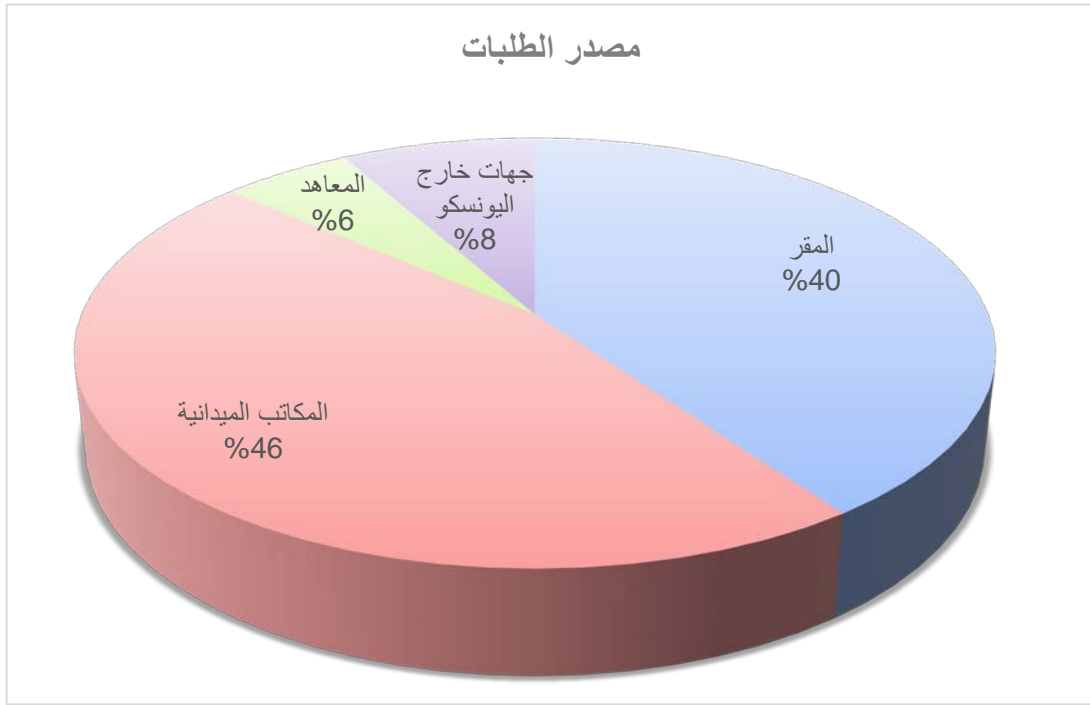
(ج) طريقة تقديم الطلبات

٢٨- يمكن الاتصال بمكتب الأخلاقيات بطرائق عدة وهي: الاتصال بالبريد الإلكتروني أو إجراء مكالمة هاتفية أو الحضور شخصياً. فذلك يضمن حصول جميع الموظفين على فرص عادلة للاتصال بمكتب الأخلاقيات، سواء كانوا يعملون في المقر أو الميدان.



(د) مصدر الطلبات

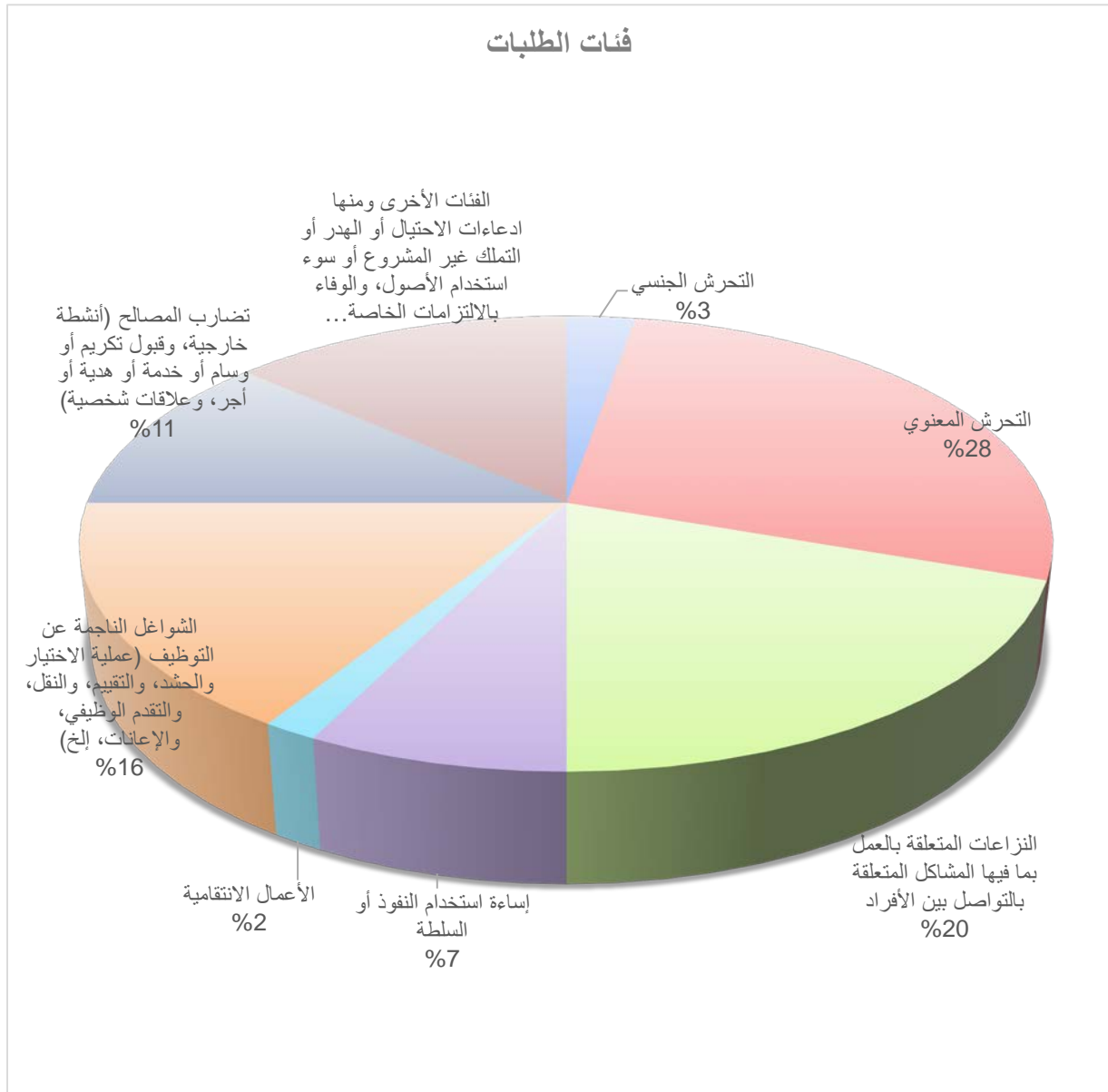
٢٩- في عام ٢٠١٥، كان عدد الطلبات الواردة من المكاتب الميدانية أعلى من تلك الواردة من المقر. ونظراً إلى حجم الموظفين في كل منهما، فهذا يعني أن عدد القضايا التي أثارها موظفو المكاتب الميدانية أعلى نسبياً من عدد القضايا التي أثارها الموظفون العاملون في المقر. ومن المهم أن نربط هذا العدد بتمكّن مكتب الأخلاقيات من إيفاد بعثات إلى المكاتب الميدانية في عام ٢٠١٥، كما ذكر آنفاً. فقد أتاح ذلك للموظفين فرصة طرح قضايا متعلقة بالأخلاقيات مباشرة على مكتب الأخلاقيات. ففي الحقيقة، توجد علاقة وثيقة بين عدد الطلبات الواردة من المكاتب الميدانية وسهولة اتصال الموظفين بمكتب الأخلاقيات. وأخيراً، يحقّ أيضاً لجهات خارج المنظمة أن تتصل مباشرة بمكتب الأخلاقيات إذا تخلف مثلاً الموظفون عن الوفاء بالتزاماتهم القانونية أو المالية الخاصة.



(هـ) فئات الطلبات

٣٠- ترتبط أكثر من ربع الطلبات (٧٢) التي يتلقاها مكتب الأخلاقيات بادعاءات متعلقة بمضايقة معنوية بالمعنى المقصود في سياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش وهو أي اعتداء مكرر أو منتظم، سواء كان بديناً أو لفظياً أو نفسياً، يؤثر تأثيراً سلبياً على الأجواء في مكان العمل أو يرمي إلى إذلال وتحقير وإهانة وترهيب فرد أو مجموعة أفراد ويمكن أن يلحق ضرراً جسيماً بصحة المعنيتين أو مسيرتهم المهنية أو كرامتهم. وقد ازدادت هذه الطلبات عدداً إلا أنها ما زالت بنفس مستوى السنة الماضية من حيث نسبة الادعاءات المقدّمة. وقد ارتفع عدد الطلبات المتعلقة بادعاءات التحرش الجنسي إلا أنه ما زال منخفضاً نسبياً إذ سُجّلت ٧ تـبـلـيـغات خلال عام ٢٠١٥ (٣٪ من الطلبات). وفضلاً عن ذلك، يرتبط خمس الطلبات الواردة (٥١) بنزاعات متعلقة بالعمل مثل القضايا الناشئة عن التواصل بين الأفراد والشؤون الإدارية أو مشكلة التغيب أو التصرفات غير اللائقة. وتمثل أيضاً الشواغل الناجمة عن التوظيف نسبة عالية من الطلبات الواردة (٤٢). ومن بينها القضايا المتعلقة بالعقود، وعمليات استعراض الأداء، وعمليات النقل، والتقدم الوظيفي، وحشد الموظفين، وتوصيف الوظائف. ومع أن هذه القضايا لا ترتبط بالضرورة بشؤون أخلاقية، قد يبحث فيها مكتب الأخلاقيات بالتعاون مع القسم المسؤول عنها في حال وجود عنصر متعلق بالأخلاقيات في الطلب. وعلاوة على ذلك، يرتبط عشر الطلبات بتضارب في المصالح (٣٠ طلباً)، وعلى وجه الخصوص، الحالات المتعلقة بقبول هدايا وتكريمات وأجور، أو بأداء أنشطة وأعمال خارج المنظمة. وفي الختام، وبالإضافة إلى هذه الفئات الرئيسية، هناك العديد من الطلبات التي لا ترتبط بالأخلاقيات بحد ذاتها وغالباً ما يتوجب إحالة هذه الطلبات إلى مرفق يزود بالمعلومات المفصلة المناسبة. وعلى سبيل المثال، فإن الادعاءات المتعلقة

بالاحتيايل والهدر والتملك غير المشروع وسوء استخدام الأصول تحال إلى زملائنا في مرفق الإشراف الداخلي كي يمعنوا النظر فيها.



٣ - برنامج بيان المصالح والإقرار المالي

(أ) مقدمة

٣١- اعتمدت سياسة برنامج بيان المصالح والإقرار المالي في عام ٢٠١٢ وأجري البيان الأول في عام ٢٠١٤ لعام ٢٠١٣ المشمول بالتقرير. وترمي هذه السياسة بوجه خاص إلى الحد من خطر وجود تضارب في المصالح ناشئ عن الممتلكات المالية أو الأنشطة الخارجية لبعض الموظفين باعتبارهم يشكلون خطراً أكبر نظراً إلى طبيعة عملهم. فعلى الموظفين من درجة م-٥ وما فوق، والموظفين العاملين في مكتب الأخلاقيات، والموظفين الذين يتولون مهام تشمل بشكل رئيسي شراء السلع والخدمات لليونسكو أو تتعلق باستثمار أصول اليونسكو، أن يفصحوا عن المعلومات المطلوبة.

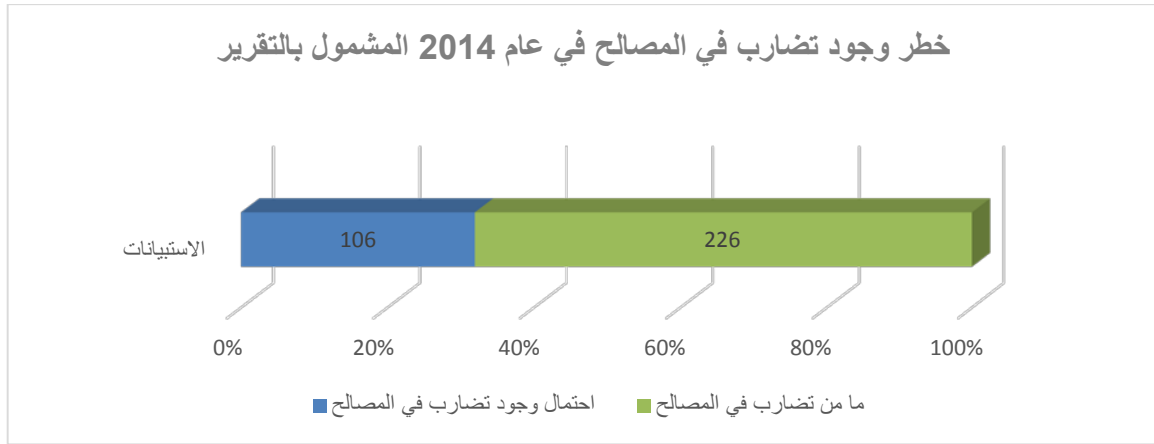
٣٢- ولا يسعى برنامج بيان المصالح والإقرار المالي إلى أن يحل محل الأحكام المعمول بها بالفعل في المنظمة والمحددة في معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية، بشأن الأنشطة والمصالح الخارجية وفيما يخص قبول الأجور والتكريمات والخدمات، التي تطبق بصورة شاملة على جميع الموظفين. فوفقاً للمادة ١٠١,٥ من لائحة الموظفين، "إذا نشأت مناسبة تقتضي أن يعالج الموظف بصفته الرسمية مسألة مرتبطة بشركة أو شراكة أو أي شواغل تجارية أخرى له مصلحة فيها، وجب عليه أن يكشف للمدير العام عن طبيعة ونطاق هذه المصلحة." وبالإضافة إلى ذلك، فوفقاً للمواد 101.5 و101.7 و101.8 من لائحة الموظفين، على جميع الموظفين أن يحصلوا على الموافقة الخطية المسبقة للمدير العام أو السلطة التي تنوب عنه، قبل استهلال أي عمل خارجي منتظم وقبول تكريم أو جائزة وقبول أجر مقابل عمل خارجي أدوه في وقت فراغهم. وأخيراً، يجب على الموظفين المشاركين في عمليات شراء السلع والأشغال والخدمات أن يلتزموا بأحكام البند 10.2 من المرجع الإداري لليونسكو، ولا سيما الفقرة 3.3 المتعلقة بأخلاقيات عملية الشراء.

٣٣- والجدير بالذكر أن هذه السياسة مختلفة عن السياسات المتبعة في بعض المنظمات الدولية الأخرى فهي أقل تطفلاً منها إذ ينبغي الإفصاح عن المعلومات اللازمة فقط عندما ترتبط بتضارب محتمل بين مهام الموظف ومصالحه الخاصة، في حين ينبغي للموظفين في غالبية كيانات الأمم المتحدة الإعلان عن جميع ممتلكاتهم الشخصية (فضلاً عن ممتلكات شركاء حياتهم وأولادهم) حتى لو لم تكن هذه الممتلكات متعلقة بعملهم. وتصدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه السياسة ليس الحصول على عرض شامل للممتلكات أو الكشف عن حالات الإثراء غير المشروع وإنما التركيز على الحد من خطر تضارب المصالح. وقبل أن يتم اعتماد السياسة بهذا الشكل، أجريت مشاورات واسعة النطاق مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة لتقييم خبرة الكيانات التي تعتمد النهج المعهود للأمم المتحدة وتلك التي تعتمد نهجاً أكثر انتقائية. واعتبرت المنظمات الدولية التي تعتمد النهج التقليدي أنه مكلف للغاية وأن إدارته معقدة مع أن قدرته على الكشف بشكل أفضل عن حالات التضارب الفعلي للمصالح متدنية أو معدومة. وتقرر بالتالي اتباع نهج أكثر تناسباً يتسم بطابع عملي أكبر، وتصميم البرنامج بما يراعي الاحتياجات المحددة لليونسكو.

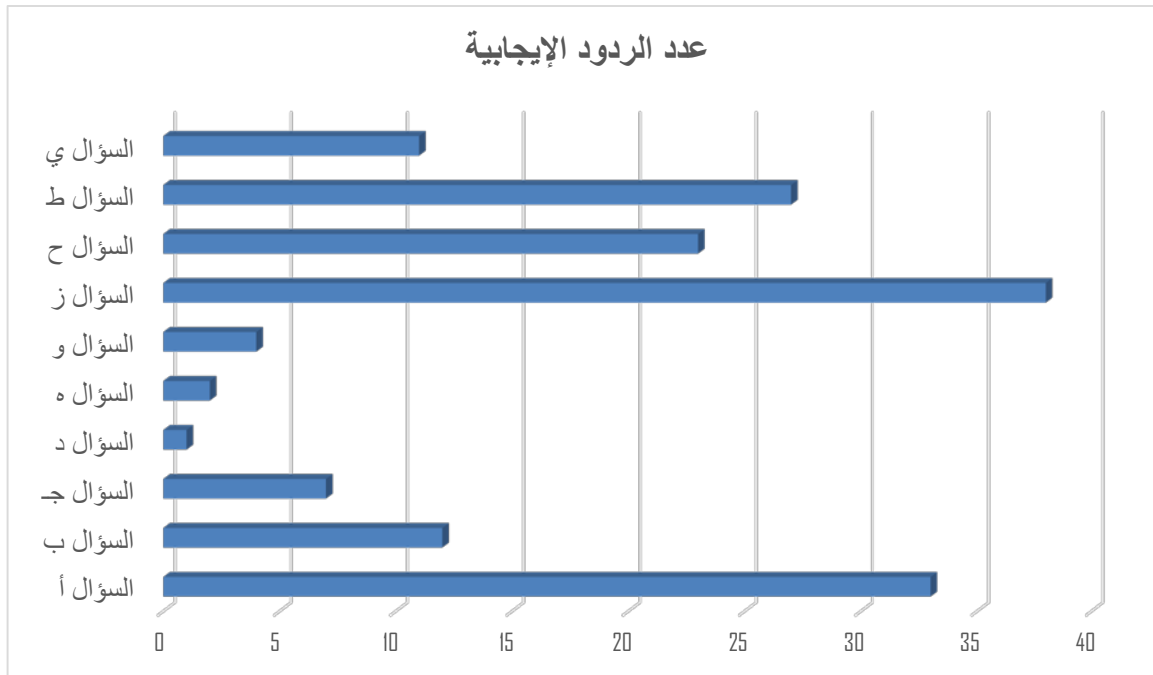
٣٤- وللمرة الأولى، أصبح برنامج بيان المصالح والإقرار المالي في عام ٢٠١٥ برنامجاً مؤتمتاً بكامله. ومع أن هذه العملية أدت إلى تعزيز الشفافية والكفاءة، كان من الضروري أن يُحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لصون سرية وأمن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. فتلقي الموظفون المعنيون بالبريد الإلكتروني رابطاً ورمزاً خاصاً ملء الاستبيان على الإنترنت. ويتألف هذا الاستبيان الإلكتروني من عشرة أسئلة وينبغي ملؤه بمعلومات عن الموظفين وأزواجهم أو شركاء حياتهم (إن وجدوا) وأولادهم (إن وجدوا). ثم يتولى مكتب الأخلاقيات مراجعة المعلومات التي يقدمها الموظفون المعنيون إلكترونياً (الملحق الأول).

(ب) النتائج

٣٥- في عام ٢٠١٥، راجع مكتب الأخلاقيات ٣٣٢ استبياناً متعلقاً بعام ٢٠١٤ المشمول بالتقرير. ولم يكشف ثلثا هذه الاستبيانات تقريباً عن أي تضارب في المصالح بمعنى أن الموظفين أجابوا بالنفي على جميع الأسئلة.



٣٦- والجدير بالذكر أن الردود على الاستبيان أتاحت لمكتب الأخلاقيات توضيح بعض النقاط وساعده على تحديد ما إذا كان هناك خطر ناجم عن مجرد تضارب محتمل في المصالح أو ما إذا كان هناك تضارب فعلي في المصالح. وقد تبين أن هذه المخاطر المحتملة لوجود تضارب في المصالح لا تمثل في أي منها تضارباً فعلياً في المصالح. إلا أن تحليل استبيانات برنامج الإقرار المالي أتاح لمكتب الأخلاقيات التركيز على المخاطر وإسداء مشورة محددة لعدد من الموظفين الذين أجابوا بالإيجاب على بعض الأسئلة.



٣٧- ويتبين بالاستناد إلى الردود على الاستبيان أن أبرز المخاطر تتعلق بتوظيف منظمة حكومية أو غير حكومية زوج الموظف المعني أو ولده (السؤال ز) وبالهدايا التي يتلقاها الموظف أو وزجه أو أولاده من أحد الباعة المتعاملين مع اليونسكو ومن حكومة أو كيان خارجي (السؤال أ). وحُدّد أيضاً مجالان ينطويان على مخاطر محتملة هما أداء الموظفين دوراً في كيان خارج اليونسكو على صعيد الريادة أو وضع السياسات أو جمع الأموال (السؤال ط)، فضلاً عن توفير الخدمات أو السلع إلى أطراف ثالثة سواء أكان الأمر مقابل أجر أو مجاناً (السؤال ح).

٣٨- والجدير بالذكر أن برنامج بيان المصالح والإقرار المالي يعتمد على نزاهة الموظفين الذين يجب أن يشهدوا على أن المعلومات التي يفصحون عنها حقيقية وصحيحة وكاملة على حد علمهم وحسب اعتقادهم، وأن يحيطوا علماً بأن ملء الاستبيان بمعلومات ناقصة أو مغلوطة يمكن أن يُعتبر مخالفة. وفيما يخص السنة المالية ٢٠١٤، تم التدقيق في مدى الالتزام بملء الاستبيان ولوحظ أن ٣ أشخاص لم يقدموا استبياناتهم على الرغم من رسائل التذكير المتعددة. ولما كان الأشخاص الذين امتنعوا عن تقديم الاستبيان قد غادروا المنظمة أو أخذوا إجازة خاصة، ارتئي أن متابعة المسألة غير ملائم مع أخذ الخطر المقدر في الاعتبار. ولم تجرِ عمليات تدقيق للوقوف على مدى الالتزام بتوفير معلومات صحيحة، مع أن مرفق الإشراف الداخلي استشار لاحقاً مكتب الأخلاقيات، خلال عمليات التحقيق التي كانت جارية، لمواءمة المعلومات التي أفصح عنها مع البيانات المدلى بها خلال التحقيقات الجارية. ومن أجل تحسين هذه العملية، من المقرر اختيار عيّينات عشوائية في عام ٢٠١٦ بناءً على الموارد المتاحة.

٤ - السياسة

٣٩- إن أحد العناصر الرئيسية لولاية مكتب الأخلاقيات هو وضع معايير أخلاقية. وفي هذا الصدد، عمل مكتب الأخلاقيات خلال عام ٢٠١٥ على وضع سياسة متعلقة بقبول التكريمات أو الأوسمة أو الخدمات أو الهدايا أو الأجور. وصحيح أن تقديم الهدايا ممارسة شائعة في العديد من الثقافات، إلا أن قبول الهدايا أو غيرها من المزايا يمكن أن يعرّض المنظمة لادعاءات تتهمها بالمحاباة، مما يمسّ باستقلالية اليونسكو ويثير الشكوك بشأن نزاهة المنظمة. وينبغي معالجة المخاطر أولاً باعتماد سياسة تقضي بالإفصاح التام عن كلّ ما يقدم في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، تقتضي إحدى أفضل الممارسات أن تستحدث السياسة الجديدة سجلاً لجميع التكريمات أو الأوسمة أو الخدمات أو الهدايا أو الأجور المقدمة وأن يُحدّد مصيرها. ومن المسلم به عموماً أن الأشياء التي تُهدى ينبغي رفضها بلباقة وفقاً لسياسة "عدم التسامح المطلق" التي تروّج لها الأمم المتحدة، ولكن إذا اعتُبر أن قبولها يخدم المصلحة العليا للمنظمة فإنه ينبغي في هذه الحالة توخي الشفافية الكاملة.

٤٠- وبما أن هذه السياسة ستحلّ في جوهرها محل البنود الخاصة بهذا الموضوع في دليل الموارد البشرية لليونسكو وبما أنها تُدخل بعض التعديلات على أحكام نظام ولائحة الموظفين السارية حالياً، يجب تعديل الأحكام المعنية قبل بدء تطبيق السياسة الجديدة. وفي هذا الصدد، ينظر مكتب إدارة الموارد البشرية في الخطوات القادمة الواجب اتخاذها لاعتماد هذه السياسة على مستوى الإطار التقني.

٤١- وفي الأثناء، قام مكتب الأخلاقيات في أواخر عام ٢٠١٥، وهي فترة يتم فيها تقليدياً تبادل الهدايا، بإرسال خطاب إلى جميع موظفي المنظمة يقدم فيه الإرشاد العملي فيما يخص التزاماتهم. فذكر الموظفون بضرورة عدم قبولهم أي تكريم أو وسام أو خدمة أو هدية أو أجر من أي حكومة كانت أو أي مصدر آخر خارج المنظمة، ونُبّهوا إلى أن قبول هذا النوع من الأمور قد يؤثر على استقلالهم المفترض. وأشار عليهم على وجه الخصوص بضرورة إبلاغ مكتب إدارة الموارد البشرية بما قبلوه من هدايا لتوخي أقصى درجات الشفافية. وأعدّت في هذا الصدد استمارة معيّنة وأُرسلت إلى جميع موظفي المنظمة لضمان اتساق عمليات تسجيل الأشياء المقدّمة والإجراءات المتخذة لاحقاً.

٥ - المشاركة في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف

٤٢- تقوم شبكة الأمم المتحدة للأخلاقيات بتشجيع التعاون على نطاق المنظومة برمتها بشأن القضايا المتعلقة بالأخلاقيات، مركزة بوجه خاص على تطبيق المعايير الأخلاقية والسياسات بطريقة متسقة في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة. وحضر مكتب الأخلاقيات التابع لليونسكو الاجتماع السنوي للشبكة في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد تم التطرق بوجه خاص إلى مواضيع من قبيل العلاقة بين الأخلاقيات وإدارة التغيرات، وكيفية تطبيق برنامج الأخلاقيات في المكاتب الميدانية. وتناولت أيضاً المناقشات تحليل البيانات، وأنشطة التدريب والتوعية، وكيفية مراعاة مصالح الجهات المعنية الخارجية.

سادساً - التحديات وسبل المضي قدماً

٤٣- ما ذكر في الفقرات السابقة، شهد عام ٢٠١٥ عودة التدريب على الأخلاقيات، والتدريب على سياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش، واستهلال الدورة التدريبية الجديدة المتعلقة بالريادة الأخلاقية، وجرى التركيز على توفير الدورات التدريبية للموظفين العاملين في المكاتب الميدانية. وأتاح ذلك لموظفي بعض المكاتب الميدانية فرصة الاستفادة بشكل أفضل من خدمات مكتب الأخلاقيات، مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبات الواردة من الميدان وإلى فهم المعايير الأخلاقية لليونسكو بشكل أفضل. ولكن أمكن تحقيق ذلك بفضل الدعم المالي الذي قدمته هذه المكاتب الميدانية. وسيقود ذلك بلا شك إلى اختلال في تخصيص الموارد بين المقر والميدان، وكذلك فيما بين المكاتب الميدانية، فتصبح عمليات التبليغ مرتبطة بالوصول المباشر إلى المكتب ويعتدو الانتفاع بخدمات المكتب متوقفاً على القدرة على التمويل. وهذه التفرقة في معاملة الموظفين هي بذاتها قضية مرتبطة بالأخلاقيات. فهي تعني في الواقع أن موظفي هذه المكاتب الميدانية، التي لا تملك هامش تصرف فيما يخص مواردها المالية وقد تشكو من بيئة عمل مليئة بالتحديات الأخلاقية، لا يمكنهم الاستفادة من هذه الدورات التدريبية ومن التحلي بأفضل الظروف للاتصال مباشرة بمكتب الأخلاقيات. ومن أجل معاملة الجميع معاملة عادلة وضمان تخصيص الموارد بحسب الاحتياجات التي تحظى بالأولوية، يجب إذناً منح مكتب الأخلاقيات الموارد المالية الكافية لضمان عدم تنظيم هذه الدورات التدريبية فقط في المكاتب الميدانية التي تحظى بالقدر الأكبر من الموارد.

٤٤- كانت العديد من الطلبات المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات مرتبطة بالشواغل الناشئة عن التوظيف. فكانت متعلقة بوجه خاص بقرارات إدارية أثرت على الوضع الوظيفي للأشخاص. ويتوقع الموظفون الذين يعترضون على القرارات المعنية أن يتخذ مكتب الأخلاقيات الإجراءات اللازمة. وصحيح أنه من الممكن في كثير من الأحيان الحصول على مزيد من المعلومات عن مسوغات القرار الإداري المعني، إلا أن هذه القرارات استنسابية بطبيعتها ومكتب الأخلاقيات ليس مخولاً بالاستعاضة عن تقدير المدير أو القسم المسؤول بتقديره الخاص. ولذلك، لا تخضع القرارات الإدارية المتعلقة بالوضع الوظيفي لمراجعة مكتب الأخلاقيات إلا في نطاق محدود. ومع ذلك، ينبغي أن يكون للموظفين الحق في الاعتراض على هذه القرارات أمام مجلس الاستئناف وأن يدركوا تمام الإدراك الحقوق المكفولة لهم وحدود هذه العملية. ويؤمل أن يكون دور مكتب إدارة الموارد البشرية في هذا الشأن أوضح في نظر الموظفين في عام ٢٠١٦.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أفاد عدد من الموظفين الذين استشاروا مكتب الأخلاقيات بأنهم يشعرون بخيبة الأمل والإحباط من وضعهم في المنظمة، متحدثين عن الافتقار الملحوظ لفرص التطور المهني أو التطور الوظيفي. ووُلد هذا الشعور بخيبة الأمل والإحباط شعوراً بالنقمة قاد في بعض الحالات إلى قضايا متعلقة بالأخلاقيات في مكان العمل. ولم يكن باستطاعة العديد منهم البحث في الخيارات الوظيفية المتاحة خارج اليونسكو للتقدم في حياتهم المهنية أو لم يرغبوا في ذلك، مما فاقم مشاعر الاستياء لديهم. وبما أنه يصعب على مكتب الأخلاقيات القيام بأي شيء يذكر، كان يوصى الموظفون عادة باستشارة شعبة الموظفين والاستحقاقات والتعلم (الحراك والنشر والتطور الوظيفي)، التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية، فأعطى عدد من الموظفين ملاحظات إيجابية على الدعم الذي تلقوه. ومن المعلوم أنه قد يُنظر في مراجعة وتحسين نظام تقييم الأداء في عام ٢٠١٦، ويؤمل أن يساعد ذلك على التعامل مع تطلعات الموظفين، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالموظفين والمنظمة فيما يخص خيارات التدرج الوظيفي المتاحة للأفراد.

٤٦ - وأعرب أيضاً العديد من الموظفين الجدد في المنظمة في عام ٢٠١٥ عن استغرابهم وخيبة أملهم إزاء عدم حصولهم على المعلومات التي كانوا يحتاجونها عند تسلمهم مهامهم. ولما كانت الكفاءة المهنية قيمة أساسية في اليونسكو، من المهم جداً أن يكون هناك برنامج لتعريف الموظفين الجدد بالمنظمة. فيتيح ذلك تقديم بيئة العمل وتحديد منصب الموظف وحقوقه ومسؤولياته داخل المنظمة. وإثر تعيين المدير الجديد لمكتب إدارة الموارد البشرية، استؤنف العمل على برنامج تعريف الموظفين الجدد بالمنظمة، ويُعرب المكتب عن سروره من إسهامه في وضع مشروع هائل لهذا البرنامج في عام ٢٠١٥. إن قيام مكتب إدارة الموارد البشرية بإطلاق هذا البرنامج سيحظى بتقدير كبير ويسهم مباشرة في تحسن بيئة العمل الأخلاقية.

٤٧ - واشتكى أيضاً عدد من الموظفين أمام مكتب الأخلاقيات من امتناع الإدارة عادة عن الردّ على مطالبهم أو من طول الوقت الذي يستغرقه رد الإدارة عليهم. وبالتالي، فإن عدداً من طلبات الدعم المقدمة إلى مكتب الأخلاقيات، ولا سيما فيما يخص الشواغل الناشئة عن التوظيف، كان من أجل معرفة موقف الإدارة. وأدّى ذلك بوضوح إلى استخدام الموارد الشحيحة لغرض غير مناسب. وأعرب بعض الموظفين عن إحباطهم إزاء الغياب الملحوظ لجدول زمنية تحدد مهلاً معقولة لتوفير الخدمات داخل المنظمة، وإزاء انعدام المساءلة الملحوظ عند الإبلاغ هذا النوع من المشاكل. ويوصى في عام ٢٠١٦، وبوجود فريق ثابت من كبار الموظفين الإداريين، بالنظر في وضع مبادئ توجيهية للاتصالات الداخلية؛ من قبيل تحديد مهل موحدة للإشعار بالاستلام وأصول التعامل مع نسخ الرسائل الإلكترونية الموجهة إلى أطراف ثالثة وتحديد المهل القصوى للرد في الاتصالات في طرفين. وستكون مشاركة كلّ الموظفين ضرورية لإنفاذ المعايير التي يجب أن يعتمد عليها الجميع في التفاعلات المهنية في إطار بيئة العمل المتعددة الثقافات المحيطة بنا.

٤٨ - وأخيراً، ينبغي النظر في مراقبة الحضور في الدورة التدريبية الإلزامية على الأخلاقيات على مستوى المنظمة. ففي الحقيقة، ومع أن مكتب الأخلاقيات قد درّب ٣٧٩٢ موظفاً منذ إنشائه، فإن تنوّع الترتيبات التعاقدية وارتفاع معدل تبدّل الموظفين، مقترناً بغياب بيانات موحدة لجميع فئات الموظفين، يجعل من الصعب على مكتب الأخلاقيات استهداف

الموظفين الذين لم يخضعوا للتدريب بعد. ففي الواقع، تناط إدارة الموظفين بأقسام شتى بناءً على طبيعة ترتيباتهم التعاقدية، بحيث تصبح معرفة معدلات الحضور الدقيقة للموظفين الحاليين أمراً شبه مستحيل.

سابعاً - الخاتمة

٤٩- ازدادت شهرة مكتب الأخلاقيات كثيراً في عام ٢٠١٥. فقد ساهمت عودة التدريب على الأخلاقيات، والتدريب المرتبط بسياسة اليونسكو لمكافحة المضايقة/التحرش، واستهلال الدورة التدريبية المتعلقة بالريادة الأخلاقية مساهمة كبيرة في ضمان تعريف الموظفين بحقوقهم والتزاماتهم في مجال الأخلاقيات في اليونسكو. ولم تُبذل الجهود داخل المقر فحسب وإنما داخل شبكة المكاتب الميدانية أيضاً بحيث زاد عدد الطلبات التي قدمها الموظفون إلى مكتب الأخلاقيات زيادة كبيرة. إن التوعية هي الخطوة الأولى الواجب اتخاذها، ومن الأصعب العمل من هذا المنطلق، إلا أن المنظمة تستطيع بالالتزام الدؤوب أن تدنو أكثر فأكثر من إحلال بيئة عمل أخلاقية.

ثامناً - القرار المقترح

٥٠- في ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٩ م ت/٤ الجزء الثالث،

٢ - يحيط علماً بالوثيقة ١٩٩ م ت/٤ الجزء الثالث.

Annex I. The Declaration of Interest for the Financial Disclosure Programme

- **The following 5 questions - a) to e) - request information in respect of the employee (i.e. you), your spouse/partner and your children.**

a) Did you, your spouse/partner and children receive any gifts, favours, travel, hospitality, entertainment, remuneration or rental/housing subsidies (other than UNESCO) above a cumulative or total value equivalent to \$250 USD from a UNESCO Vendor, a government or entity external to UNESCO during the reporting period in relation to UNESCO?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

b) Were you, your spouse/partner and children renting or leasing any properties (house, apartment, warehouse, etc.) to or from a government, political organization, Non-Governmental Organization, UNESCO Vendor, or to or from another UNESCO employee during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

c) Did you, your spouse/partner and children own stocks, bonds, investment funds or stock options in a UNESCO Vendor, of which you are aware, during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

d) Were you, your spouse/partner and children involved in any activity, commercial or otherwise, during the reporting period that could have an impact on your objectivity or independence in the performance of your duties to UNESCO, or could be perceived by others to affect the image or reputation of UNESCO?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

e) Did you, your spouse/partner and children have any other interests in any matter involving a company, partnership, or other business concern with which you (as a UNESCO employee) have the occasion to deal with in your official capacity during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

- **The following 2 questions - f) and g) - request information in respect only of your spouse/partner and your children.**

f) Were your spouse/partner and children employed by a UNESCO Vendor during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

g) Were your spouse/partner and children employed by a government (or governmental agency) or a Non-Governmental Organization during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

- **The last 3 questions - h) to j) - request information in respect of the employee (i.e. you) only.**

h) Did you engage in providing services or goods to others, regardless of whether it was remunerated or not, including as an employee, advisor, owner or consultant during the reporting period?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

i) Did you have any leadership, policy-making or fundraising role in any entity external to UNESCO (including memberships on corporate boards, non-governmental organizations, governments or quasi-governmental agencies) during the reporting year?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

j) Are any of your relatives (including your partner) currently employed by UNESCO?

Answer (if the answer is yes, please provide details): Yes No

UNESCO Ethics Office

Contact details

Telephone: +33 1 45 68 13 90

Fax: + 33 1 45 68 55 51

Email: ethics@unesco.org

Address: 7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

ANNEXE

PROGRAMME DE DÉCLARATION D'INTÉRÊTS ET DE TRANSPARENCE FINANCIÈRE

- **Les cinq questions ci-après – (a) à (e) – concernent l'employé (c'est-à-dire vous), son conjoint/partenaire et ses enfants.**

(a) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous bénéficié de cadeaux, faveurs, voyages, réceptions, invitations, rémunérations ou allocations de logement (autres que celles versées par l'UNESCO) d'un montant cumulé ou total supérieur à 250 dollars des États-Unis de la part d'un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO, d'un gouvernement ou d'une entité extérieure à l'Organisation entretenant des relations avec elle pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(b) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous loué en tant que preneur ou bailleur un bien immobilier (maison, appartement, entrepôt, etc.) à un gouvernement, une organisation politique, une organisation non gouvernementale, un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO ou un autre employé de l'UNESCO pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(c) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous détenu en toute connaissance de cause des actions, obligations, fonds de placement ou stock options auprès d'un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(d) Vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous, pendant la période considérée, participé à une activité, commerciale ou non, susceptible d'avoir une incidence sur votre objectivité ou votre indépendance dans l'exercice de vos obligations à l'égard de l'UNESCO, ou pouvant être perçue comme nuisant à l'image ou à la réputation de l'Organisation ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(e) Pendant la période considérée, vous-même, votre conjoint/partenaire ou vos enfants, avez-vous eu des intérêts dans une question quelconque à laquelle était mêlée une société, association ou entreprise commerciale avec laquelle vous (en tant qu'employé de l'UNESCO) avez eu l'occasion de traiter dans le cadre de vos fonctions officielles ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

- **Les deux questions ci-après – (f) et (g) – concernent uniquement votre conjoint/partenaire et vos enfants.**

(f) Votre conjoint/partenaire ou vos enfants étai(en)t-il(s) employé(s) par un fournisseur ou prestataire de services de l'UNESCO pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(g) Votre conjoint/partenaire ou vos enfants étai(en)t-il(s) employé(s) par un gouvernement (ou une agence gouvernementale) ou une organisation non gouvernementale pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

- **Les trois dernières questions – (h) à (j) – concernent l'employé (c'est-à-dire vous) uniquement.**

(h) Avez-vous participé à la fourniture de services ou de biens, rémunérée ou non, notamment comme employé, conseiller, propriétaire ou consultant pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(i) Avez-vous exercé une fonction de direction, d'élaboration de politiques ou de collecte de fonds dans une entité extérieure à l'UNESCO (conseil d'administration d'entreprise, organisation non gouvernementale, administration ou organisme semi-public) pendant la période considérée ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

(j) Un membre de votre famille (y compris votre partenaire) est-il actuellement employé par l'UNESCO ?

En cas de réponse positive, veuillez préciser : Oui Non

Bureau de l'éthique de l'UNESCO

Coordonnées

Téléphone : +33 1 45 68 13 90

Télécopie : + 33 1 45 68 55 51

Courriel : ethique@unesco.org